الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالى والبحث العلمى

جامعة وهران – السانيا-

كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة
في علم الاجتماع السياسي عنوانها:

تكوين الدولة وبناء القوة في المجتمع
بين النظرية والواقع

دراسة تحليلية بنائية في تطور مفهوم الدولة و مقاربة منهجية حول نمط الدولة في المجتمعات المستقلة حديثا: الجزائر نموذجا .

أعضاء لجنة المناقشة :

- **أ.د عبد اللاوي محمد – جامعة وهران – رئيسا.**
- **أ.د احمد العلاوي – جامعة وهران – مقررا.**
- **أ.د شايف عكاشة – جامعة تلمسان – مناقشا.**
- **أ.د منور صام – جامعة وهران – مناقشا.**
- **أد. بن عمر يزلي – جامعة وهران – مناقشا.**
- **أ.د البخاري حمانة – جامعة وهران – مناقشا.**

مقدمة من :
نجاح مبارك

تحت إشراف :
أ.د.العلاوي أحمد

السنة الجامعية 2006 ـــ 2007

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR

ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE

Université d'Oran,
Es-Sénia

Faculté des Sciences
Sociales
Département de Sociologie

THESE

Pour l'Obtention de Doctorat d'Etat
En Sociologie Politique

Titre :

FORMATION DE L'ETAT ET CONSTRUCTION DE LA PUISSANCE DANS LA SOCIETE ENTRE THEORIE ET REALITE.

Essai d'analyse structurale de l'évolution du concept de l'état et approche méthodologique du modèle d'état dans les sociétés nouvellement indépendantes :

-Cas de l'Algérie-

Présentée par :
NEDJAH Mebarek

Encadrée par :
Pr. LALAOUI Ahmed

Année Universitaire 2006 - 2007

إهـــداء

إلى أبنائي الأعزاء وزوجتي التي وقفت إلى جانبي في اليسر والعسر.
وإلى كل من قدم لنا يد المساعدة وأخص بالذكر:
السيدة صليحة والآنسة زهور طوبال.

ونريد أن نمن على الذين
استضعفوا في
الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم
الوارثين

(القصص ،الآيـــة 5)

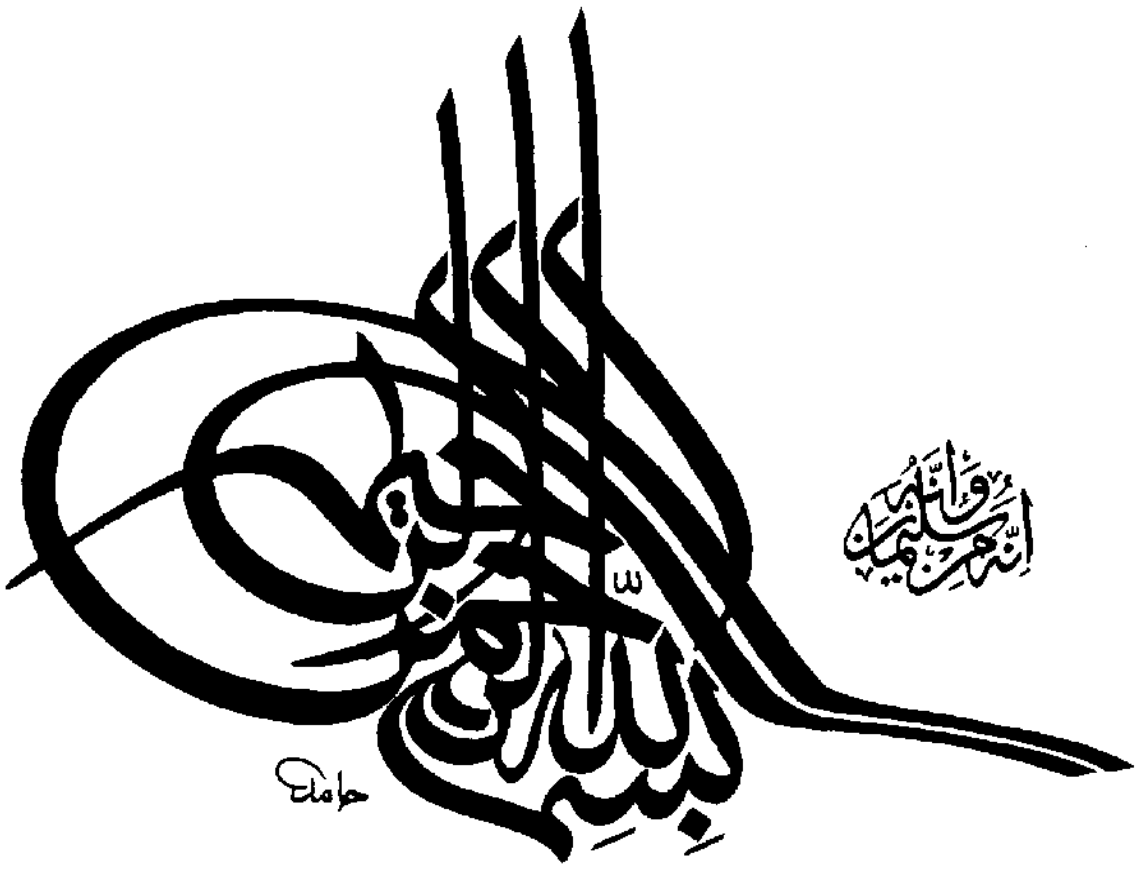
بسم الله الرحمن الرحيم
إنه من سليمان وإنه
حامد

مقدمـة:

ليس بمقدور أية رؤية فلسفية أو نظرة اجتماعية للسياسة أو السياسي أن تنكر أو تنفي بأنه منذ إعلان مارسيلو دي بادوا (M.Depadau) في كتابه " حامي السلام " (1325) عن الثقة بقدرة "الشعب" على تمييز الخطأ من الصواب وعلى إدراك مصلحته الحقيقية أصبحت " المسألة السياسية " من حيث مبادئها وأساليبها نوعا من العودة إلى الديمقراطية الأثينية المقيدة أو المطلقة وكانت الحجة الأولى في هذه المسألة هو أرسطو.

والعودة إلى أرسطو والثورة على أفلاطون كانت السمة الأولى لدعاة تكوين « الدولة الحديثة » أي الدولة التي تظهر كوجه متطور من وجوه القوة الحضارية للمجتمع.

وفي "مقدمة" ابن خلدون نواجه باستمرار بفكرة أن مفهومي الدولة والحضارة يتطابقان كما يتضح من خلال مقولته الآتية: «على قدر عظمة الدولة يكون شأنها في الحضارة».

ومهما كان الأمر فإنه يبدوا لنا بديهيا أنه لايمكن تحديد مفهوم "الدولة" تحديدا علميا مالم نربطه بسياقه الإجتماعي و الحضاري فالتاريخ الإنساني أو الإجتماع البشري لايتضمن نموذجا يمكن للمرء أن يتمسك به ويؤكد أنه " دولة لكل العصور"، أي بعبارة أخرى وطبقا لما يؤكده أساطين الفكر الإجتماعي السياسي المعاصر لاتوجد دولة كل زمان ومكان.

وفي هذا السياق يرى بادي (B.Badie) وبرنباوم في كتابهم :« سوسيولوجية الدولة» أن الكاتب الذي يريد أن يتعامل مع مفهوم الدولة يواجه مأزقا...لأن في كل مجتمع تولد العمليات التاريخية المعنية عملية بناء الدولة بدرجة تزيد أو تقل وأن سوسيولوجية الدولة ينبغي أن تحرص على تلافي استنتاج أنه بمجرد تكوين الدولة فإن طبيعتها وشكلها يتحددان ولا يتغيران على الإطلاق.

وعلى هذا الأساس فإن منطق التفكير العلمي وأدواته المنهجية يقتض الإنطلاق من دراسة الأوضاع التي يتحول خلالها نمط من أنماط الدولة إلى نمط آخر.

وهذا يعني أنه ليس هناك نمط معين للدولة الحديثة بل هناك مبادىء وقواعد تقوم عليها " الدولة الحديثة " في صورة بيروقراطية تعتبر بعدا لا غنى عنه لظاهرة الدولة الحديثة التي تقوم سلطتها على المزاوجة بين "السياسي" و"الإداري" أو بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني في ظل النظام الإجتماعي الديموقراطي.

فلقد ظل البحث حول مفهوم الدولة ومكوناتها ووظائفها وأجهزتها من أهم المسائل التي شغلت بال واهتمام المفكرين والفلاسفة والكتاب السياسيين منذ عهد أفلاطون وأرسطو حتى يومنا هذا.

وفي سياق العملية التاريخية واختلاف الحضارات الإنسانية وتباين الثقافات في المجتمعات اختلف نمط الدولة القديمة والحديثة والمعاصرة من حيث نظمها ووظائفها وأساليب سيطرتها أو هيمنتها على التكوين الإجتماعي الإقتصادي عبر كل المراحل التاريخية التي مرت بها إلا أنه من المؤكد تاريخيا أن عملية بناء القوة في المجتمع ترتبط دائما بتكوين الدولة لأنه لا يوجد نظام أو تنظيم سياسي في التاريخ بدون أن تكون القوة (بمفهومها الحضاري الأوسع) هي جوهر الأسس التي يستند عليها.

ولما كانت – و مازالت – قوة الدولة في عالمنا المعاصر من الإهتمامات الرئيسية في الدراسات الإجتماعية والسياسية والجيوسياسية والإستراتيجية، ولما كانت وظلت الحركة نحو القوة هدفا أساسيا لكل دولة فإن عملية بناء القوة قد أضحت من أهم عوامل تغير العلاقات في خريطة توازن القوى الإجتماعية والسياسية على الصعيدين الوطني والعالمي.

وفي تقديرنا لم توجد في التاريخ ولا توجد الآن الدولة التي حققت القوة المطلقة من كافة جوانبها أو هذه الدولة أو تلك المفتقرة تماما لمقومات القوة، فالترابط المعاصر بين المجتمعات والدول ليست فقط من حيث نصيب هذا المجتمع أو ذاك أو هاته الدولة أو تلك من القوة بل أيضا من حيث مدى إسهامات القوى الإجتماعية الفاعلة في المجتمع ودرجة مشاركتها في بناء القوة وتطويرها واستمرارها.

ولا شك أن اختلاف أشكال الدولة ومكوناتها ووظائفها وسلطاتها ومدى مساهمتها في بناء القوة قد أدى إلى اختلاف الآراء والإتجاهات المفسرة والمحددة لمفهوم الدولة ولمفهوم القوة نجد بعض هذه الإتجاهات النظرية ترفع من شأن الدولة وتعتبرها ضرورية ومهمة لتنظيم حياة المجتمعات الإنسانية التي تتنازعها الأهواء والأطماع والمصالح وتسيطرعلى حياتها المنازعات مما يحتم وجود سلطة أو هيئة حاكمة ومنظمة ومستقلة ككون مهمتها حماية النظام العام وتنظيم العلاقات بين الأفراد في المجتمع(*) .

(*)- لقد كانت هذه مشكلة توماس هوبز في كتابة " اللوفيتان " (Le Viathan) أو " التنين الكبير : الذي هو عنده كناية عن الدولة المدنية أو المجتمع المدني ، وقد منحنا هوبز من خلال مضمون هذا الكتاب العرض الكلاسيكي لسبب حتمية القدرة المسيطرة في شؤون البشر – أي الرغبة – و كيفية هزيمتها لنا.و أطروحة هوبز في اللوفيتان هي : أننا لن

وتذهب بعض الآراء والإتجاهات الأخرى إلى التقليل من شأن الدولة أو المجتمع السياسي طالما أن بإمكان الناس تنظيم حياتهم و علاقتهم بدونها عن طريق هيئات اجتماعية ومدنية أخرى.

وفي اعتقادنا أنه ليس هناك اختلاف جوهري بين هذه الإتجاهات التي ترفع أو تقلل من شأن الدولة مادام أنهافي منظوراتها تلتقي على الأقل في ثلاث مسائل وهي:

أولا: أن القهر أو القسر ليس بالضرورة الشكل الدائم ولا الرئيسي لتعزيز سلطة الدولة أو ممارسة نفوذها.

ثانيا: أن الطبقة الحاكمة أو السلطة السياسية تلجأ إلى العنف عندما يصبح ذلك ضروريا عند استنفاذ وسائل الإقناع والترغيب.

ثالثا: أن الدولة – وكل دولة – عندما تواجهها هذه الضرورة فإن عليها إذا أرادت الحفاظ على سلطتها السياسية (القانونية والتنظيمية) أن تكون في موقع يخولها أن تعتمد بالأساس على القسر والسيطرة وأن تمتلك الوسائل للقيام بذلك، على أساس أن الدولة في كلا جانبيها القسري وغير القسري عمود أساسي في النظام الإجتماعي في النظام الإجتماعي السياسي بغض النظر عن طبيعة شرعيتها ومشروعيتها.

وهذه المسائل النظرية بخصوص ضرورة السلطة السياسية نجد جذورها لدى الفلاسفة اليونانيين كما لدى بعض المفكرين المسلمين الذين كتبوا في الأحكام السلطانية وفي السياسات والنظم الشرعية منذ القرن الثالث الهجري وحتى العصر الحديث من أمثال الفرابي في «آراء أهل المدينة الفاضلة» وابن سينا في«رسالة في السياسة» وإخوان الصفا في رسائلهم والماوردي في«الأحكام السلطانية» والطرطوشي في«سراج الملوك» وابن حزم في« الفصل بين الأهواء والملل والنحل» وأبو حامد الغزالي في «الإقتصاد في الإعتقاد« وابن رشد في «الضروري في السياسة» وابن خلدون في «المقدمة» وابن قتيبة في «عيون الأخبار» وابن تيمية في «السياسة الشرعية« وابن الربيع في «المسالك والممالك» وغيرهم.

نتفادى مثل هذه الكارثة إلا إذا ابتكرنا الوسائل الكافية للحفاظ على الهياكل الإجتماعية الكبرى التي تجعل الحياة المتحضرة ممكنة و سعي المراء خلف رغباته ممكنا. وذلك لا يتحقق إلا بتكوين سلطة مدنية تقوم بهذا بناية عنا لأننا لا نستطيع أن نتوقع من الأفراد العاكفين على اشباع رغباتهم في ظل " حرب الكل ضد الكل " أن يدركو المطلوب. والمطلوب هو تكوين " الدولة السيدة " و بناء " القوة السياسية الحديثة ".

هؤلاء المفكرين المسلمين اهتموا بمفهوم السلطة السياسية ووظائفها وطبيعتها وشرعية الحكم السياسي والعلاقة تربط الحاكم بالمحكوم ووقف كل واحد منهم عند المصطلحات والمفاهيم الإجتماعية والسياسية ليحدد مفاهيمها وليضع لها التعريف الذي يحول دون اختلاط هذه المصطلحات والمفاهيم مع غيرها، كما اهتموا جميعا في مؤلفاتهم بتحديد وتعريف السمات والخصائص التي يجب أن تتوافر في الخليفة أو الإمام وفي أعوانه من الوزراء والأمراء والولاة، ومفهوم الدولة بالنسبة إليهم جميعا باستثناء ابن رشد وابن خلدون يختلط بمفهوم السلطة الذي رسمته الشريعة أي الحاكم «ظل الله في الأرض» و«حيثما يوجد العدل فثمة حكم الله» على حد تعبير الإمام ابن تيمية.

وفي العصر الحديث والمعاصر وجدت نظريات وآراء واتجاهات متعددة، وظهرت دراسات وأبحاث مقارنة عن الدولة وتكوينها ووظائفها وسلطاتها وطبيعتها، وقد دخلت معظم الدراسات والأبحاث المعاصرة حول مفهوم الدولة مرحلة جديدة واتخذت طريقة جديدة، أيضا اعتمدت الدراسة فيها على مادة علمية نظرية وتجريبية مختلفة، وقد اهتمت بعض النظريات التي تعالج مفهوم الدولة بمناهج البحث المقارن والجمع بين المادة والمعلومات النظرية والتجريبية، كما أخذت تعالج المادة التاريخية كجزء من التحليلات السوسيولوجية أو السياسية.

وعلى الرغم من التقدم الذي وصلت إليه الدراسات والأبحاث في مجال علم الإجتماع السياسي المعاصرة، فقد ظل موضوع الدولة من حيث مفهومها والمناهج المستخدمة في دراستها يمثل مشكلة دقيقة ظهرت بشأنها آراء وتفسيرات متعددة، وهو ماجعل الأبحاث والدراسات الحديثة والمعاصرة، وما ارتبط بها من نظريات وتحليلات ومناهج حول مفهوم الدولة، وعناصرها، وخصائصها وأشكالها، وعلاقتها بالمجتمع تأخذ اتجاهات وصورا متباينة في الواقع السياسي، وقد وضح هذا التباين بشكل عام في كثرة التعريفات الخاصة بالدولة والسلطة والقوة والبيروقراطية.

والواقع أن المقولات والنظريات المتعلقة بقضايا التكوين الإجتماعي والدولة والسلطة السياسية ونظام الحكم ظلت ومازالت محل تساؤل في حاجة دوما إلى التجديد المفهومي إذا ماأراد المشتغلون في حقل العلوم الإجتماعية والسياسية وكل العلوم المعنية بالفكر الإجتماعي في المجتمعات المستقلة حديثا تجاوز النقل وتطبيق المفاهيم وأدوات التحليل المتراكمة بشكل

آلي على الدراسات والأبحاث المخصصة للمسائل الإجتماعية والسياسية في المجتمعات النامية.

وحتى وقت قريب لم تحفل المجتمعات النامية التي توصف بـ "المتخلفة " باهتمام من قبل الفكر النظري الغربي وعلى الأخص السياسي والتنظيمي فقد ظل الإهتمام خلال حقبة الهيمنة الإستعمارية محصورا في بعض الدراسات التاريخية والأنثروبولوجية التي حاولت دراسة تراث وعادات وتقاليد وطرق معيشة سكان المستعمرات بغرض إعادة تشكيل بنياتها الإجتماعية الإقتصادية والثقافية لتطابق مع مصالح الإستعمار وتثبيت سيطرته.

غير أنه خلال أوائل النصف الثاني من القرن الماضي اجتاحت المجتمعات النامية موجه من الإهتمام الكبير من قبل المشتغلين في حقل العلوم الإجتماعية والسياسية الغربية، حيث انصب سعيهم في محاولة إيجاد تفسيرات معينة لضعف فاعلية المؤسسات الإجتماعية والسياسية في هذه المجتمعات وتعاظم الجهاز البيروقراطي فيها ومخاطر اتساع سلطته الإدارية والسياسية.

ومن الواضح أن هذا التغيير المفاجيء في مجال الدراسة لم يكن نتاجا تلقائيا لتطور العلوم الإجتماعية والسياسية بل كان نتاجا للتغيرات السياسية العميقة التي أعقبت التراجع أو الإنكماش السريع للأنظمة الإستعمارية.

وقد اندفع الدارسون الغربيون-في مجالات الأبحاث الإجتماعية المختلفة متشبعين بنزعة " التمركز حول الذات " في محاولة لتحقيق تجارب جديدة في مجال التحليل والتفسير للأوضاع المتغايرة في مجتمعات مابعد الإستعمار.

وأن المتتبع– أو المتفحص – لهذه الدراسات والأبحاث المختلفة والمتنوعة والمنصبة حول أوضاع هذه المجتمعات يلاحظ أن أغلبية هذه الدراسات تصدر إما عن مسعى يعتمد "الثنائية" في البنية الإجتماعية الشاملة : تقليدي/ حديث... أو عن مسعى من النسق الفكري الذي يكتفي بالتركيز على "الخصوصية" أو على التبعية البنيوية أو على اشكالية «فك الإرتباط » والقطيعة مع الغرب المستعمِر (بكسر الميم).

وفي الحقيقة حتى الآن إذا اقتصرنا على تناول مناهج التحليل والتفسير المركزة على طبيعة التكوين الإجتماعي وعلى الدولة الوطنية الجديدة في البلدان النامية والتي تستند على أدوات التحليل العلمي نجد قدرا كبيرا من التنوع لم يسبق له مثيل حفزه الجدل والنقاش الفكري

المثار منذ أوائل الستينيات من القرن الماضي حول اشكالية الدولة الجديدة وجهازها البيروقراطي المتحكم في مسار المجتمع.

ويشكل هذا الجدل مجالات عمل نظرية وامبريقية وطروحات فكرية لايستهان بها اتسعت لتمتد إلى تقويم مراحل التطور الإجتماعي والسياسي واتجاهاته في المجتمعات الحديثة الإستقلال التي تشكو الساحة العلمية فيها من ثغرات كبيرة على مستوى الدراسات والبحث العلمي.

وما تجدر الملاحظة إليه في هذا السياق أن غالبية الدراسات والأبحاث المخصصة للمسائل الإجتماعية والإقتصادية والسياسية في المجتمعات المستقلة حديثا تصدر عن دوائر ثقافية وعلمية خارج هذه المجتمعات.

إلا أنه منذ أوائل السبعينيات من القرن الماضي لم نعد نلمس الحاجة الملحة إلى معرفة تاريخ وواقع المجتمعات النامية بوجه عام والمجتمعات العربية بوجه الأخص أمر يقتصر على الدارسين والباحثين الأجانب بل أضحى موضوعا شائعا يتحسسه غالبية المفكرين والمحللين السياسيين والإجتماعيين في هذه المجتمعات وعلى نطاق واسع ويكادون يجعلون منه المحور الرئيسي في دراساتهم.

ومن المؤكد في سياق تراكم المعرفة الإجتماعية والسياسية في عالمنا المعاصر أن المقولات مثل: الدولة، السلطة، القوة، الحكم والقرار وغيرها أصبحت مجالا لمحاورات جادة وواسعة في الفكر الغربي والعلوم الإجتماعية الغربية منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي وهي الفترة التي تنبه فيها علماء السياسة والإجتماع وبخاصة الأمريكيون من جديد إلى محورية موضوع الدولة وبناء القوة في مجال الدراسات السياسية والإجتماعية وكما هي العادة انعكس هذا الحوار في دول المركز على كثير من مفكري البلدان النامية والذين تعاملوا معه لا كمجرد مستقبلين ولكن كمساهمين فعالين في عمليتي الإثراء والنقد الإجتماعي الجاد.

وكما يرى الدكتور سعد الدين ابراهيم في كتابه: « المجتمع والدولة في الوطن العربي » أن معظم ماكتب عن المجتمع والدولة في العالم الثالث كتبه غربيون في العقود الثلاثة الأخيرة أما اسهامات مفكري العالم الثالث أنفسهم فليس هناك حصر كامل لها إما لأنها قليلة أصلا وإما لأنها كتبت بلغات محلية من الصعب التعريف عليها أو التعامل معها بين مفكري العالم الثالث أنفسهم.والقليل المتداول حول المجتمع والدولة في العالم الثالث بأقلام أبنائه هو

ماكتب بلغات غربية أصلا أو ترجم إلى هذه اللغات وهذه الظاهرة في حد ذاتها هي تعبير ثقافي عن حالة التبعية العامة التي مازال يرسخ فيها معظم العالم الثالث هذا فضلا عن أن ظاهرة الدولة " الدولة الحديثة " هي ظاهرة جديدة في العالم الثالث[ص71].

وما ليس فيه مجال للشك أن مسألة التكوين الإجتماعي المعاصر في الجزائر سواء منها المتعلقة بالبنيات الإجتماعية والسياسية والثقافية أو تلك المتعلقة بالعواقب البنيوية والمؤسساتية للإستعمار على هذا التكوين أصبحت في الوقت الراهن تعظى باهتمام كبير من طرف الدارسين والباحثين الجزائريين وتشكل المحور الرئيسي للدراسات التاريخية والسوسيولوجية والأنثروبولوجية إلا أن ما أنجز في هذا المجال في شكل أعمال علمية وأكاديمية لا يزال ضئيلا ولم يرى النور على مستوى النشر إلا القليل منه.

كما أن غالبية الدارسين والباحثين الذين تناولوا في أعمالهم المسائل الإجتماعية والإقتصادية والسياسية في الجزائر المعاصرة لم يعالجوا بكفاية اشكالية العلاقة بين المجتمع والدولة أو إشكالية الجهاز البيروقراطي للدولة في الجزائر بحكم توجه دراساتهم وأبحاثهم نحو مسائل جزئية في التكوين الإجتماعي والسياسي الجزائري وحتى أن بعض الدراسات الجزائرية حول البنية السياسية بقيت أسيرة للخطاب الإجتماعي والسياسي المعتمد من طرف بعض المفكرين والمحللين السياسيين الفرنسيين.

وانطلاقا من قناعتنا بأهمية الموضوع من الناحية المعرفية والعلمية والبيداغوجية وبأهمية الدراسات والأبحاث الفكرية والسوسيولوجية المختلفة والمتباينة التي عالجته من ناحية أخرى فإننا ندرك بحسنا التاريخي والثقافي أن هذا الموضوع الذي اخترناه للدراسة داخل لا محال في حقل النقاش والجدال الفكري والسوسيولوجي القائم حول الدولة وطبيعة السلطة السياسية في المجتمعات المستقلة حديثا والتي لا تزال تفتقر فيها المنظومة المعرفية والمنهجية وفي مقدمتها قضايا المفاهيم السوسيولوجية والسياسية والتعريفات المرتبطة بها والخاصة بالدولة في هذه المجتمعات النامية.

فمفهوم "الدولة الوطنية" السائد في هذه المجتمعات هو من ابتكار المنظرين الغربيين انطلاقا من موقع المقاربة مع النموذج الأوربي في تكوين الدولة والأمة معتبرين ماحدث في التاريخ الغربي نموذجا عالميا.

ومن ثم فإن الحديث عن الدولة في الفكر الغربي هو أولا في معظمه حديث عن " الدولة الوطنية" أو "الدولة الأمة " كشكل سياسي – قانوني متميز عن الأشكال التي سبقته بما في ذلك " القبيلة " و" دولة المدينة " في اليونان القديمة و" الإمبراطورية " والحديث عن الدولة هو ثانيا في معظمه حديث أوربي.

وفي سياق تراكمات هذا الحديث عن الدولة يندرج اختيارنا لموضوع هذه الدراسة حول مسألة تكوين الدولة وبناء القوة في المجتمع وما تطرحه هذه المسألة من اختلاف في تحديد المضمون النظري والشكل المؤسسي للكيان السياسي الذي ظل وما يزال يتحكم في مسار المجتمع بوسائل القسر والإكراه و المسمى ب " الدولة ".

1) التعريف بموضوع الدراسة وأهميته:

وبما أن قضايا " التكوين الإجتماعي" و"الدولة" و"السلطة" و"القوة الإجتماعية" وكل ما يرتبط بـ "المسألة السياسية" ما زالت تحتل موقعا بارزا في حقل الدراسات والأبحاث في العلوم الإجتماعية والسياسية المعاصرة وفي كل العلوم المعنية بالفكر الإجتماعي.

فإن هذه الدراسة ستتناول بالقراءة والتحليل البنائي التاريخي للإتجاهات الفكر الإجتماعي والسياسي التي تناولت بالدراسة والبحث اشكالية العلاقة بين المجتمع والدولة وتعرضت لمفهوم " السلطة السياسية " والدولة ومكوناتها ونظمها ووظائفها وعلاقاتها البنائية الإجتماعية والسياسية بالمجتمع.

ومن المفارقة –حقا– القول بأن مفهوم الدولة ومايرتبط به من سلسلة المفاهيم مثل السلطة والنفوذ والبيروقراطية.- يعد من أكثر المفاهيم تداولا بين المشتغلين في حقل العلوم الإجتماعية والسياسية ولايزال بالمقابل أكثر المفاهيم غموضا على نحو ما يدفع دائما إلى التساؤل عن مضمون ومعنى الظاهرة التي يشير إليها: هل هي ظاهرة السلطة السياسية أو نظام الحكم؟ أم هي ظاهرة السلطة البيروقراطية التنظيمية القانونية؟

إذ عندما نتحدث جميعا على مستوى النخبة أو على مستوى الجماهير الواسعة عن الدولة و يعتقد كل منا أن لديه خبرات عنها ومع ذلك فإن هذه الظاهرة التي تشكلت عبر التاريخ منذ دستور حامورابي – وربما قبله بآلاف السنين واتخذت أشكالا وأنواعا في الماضي والحاضر على حد سواء. قد تظل تقاوم بصورة مثيرة كل محاولة لارجاعها إلى تاريخ معين

أو إلى مفهوم محدد أو معنى دقيق ينتمي إلى هذه المنظومة الفكرية أو تلك أو لهذا المجتمع أو ذاك الذي يتمتع بخصوصية حضارية معينة ويتميز بحركة أكثر .

ولكن عندما تطرح اشكالية "الدولة الحديثة" أو "البيروقراطية" فإن الأمر يتعلق بالإشارة إلى نمط جديد من التنظيم السياسي للمجتمعات المعاصرة وإلى المكانة التي أصبحت تحتلها الدولة وسلطاتها الإدارية والتنظيمية في البنية الإجتماعية الشاملة ودور سلطاتها في بلورة وتخطيط المسائل الأساسية سواء منها المتعلقة بممارسة الحكم أو بالسياسات العامة أو بالقواعد المنظمة للحياة اليومية للفرد داخل المجتمع.

ولا شك أن كثرة تداول واستخدام مصطلح البيروقراطية(*) في مجالات عديدة قد أدى إلى إطلاقه على معاني عديدة مما زاد في غموض المصطلح نفسه.فغالبا مايستخدم المصطلح بدون مدلول دقيق للمعنى المرتبط به فقد يستخدم مصطلح البيروقراطية للدلالة على الشيء ونقيضه في آن واحد (مثل: العقلانية والكفاءة وعدم الكفاءة).

ولكن من خلال هذه الدراسة لموضوع تكوين الدولة وبناء القوة فإن الباحث مضطرا إلى الإنطلاق في هذه المسألة من حقيقة اجتماعية تاريخية وهي: أن البيروقراطية تعني الممارسة أو الإستحواذ على السلطة أي القدرة على فرض مصالح معينة داخل المجتمع ومن ثم يصبح من الضروري التميز بين الذين يملكون السلطة والذين لا يملكون.

ومهما تعددت معاني مصطلح البيروقراطية والرديف لمفهوم "الدولة الحديثة" فإن المفهوم الضيق لبيروقراطية الدولة وكل دولة هو معرفة مشاركة البيروقراطية في عملية صنع القرار ووضع السياسات الإجتماعية والإقتصادية وانعكاسات هذه المشاركة على عملية بناء القوة في المجتمع.

وإذا كان مفهوم " الدولة البيروقراطية " مرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم " الدولة الحديثة " فإن موضوع البيروقراطية لا ينفصل عن موضوع الدولة فثمة تداخل بين الإثنين ففي كثير من الأحيان نجد أنفسنا نتحدث عن الدولة ونحن نقصد في الواقع بيروقراطية الدولة وشأنه شأن البيروقراطية لا يخلو مفهوم الدولة من الغموض والتعقيد كما أشرنا سالفا.

(*)- منذ أن صك المفكر الفرنسي فانسان دي جورنيه (Vincent Degourni) مصطلح البيروقراطية (Bureaucratie) في كتاباته حين أشار إلى المكاتب والدواوين العاملة في الحكومة وتحدث عنها تحت اسم "بيروقراطية" أي فئة العاملين في المكاتب الحكومية ذاع على نطاق واسع استخدام هذا المصطلح في الكتابات الإجتماعية والسياسية المعاصرة ومع انتشار المصطلح تعددت استخداماته بمعاني متعددة ومختلفة.

انطلاقا من ذلك يمكننا القول أننا نعني ببيروقراطية الدولة في هذه الدراسة تلك الشريحة الإجتماعية من الموظفين الذين يحتلون المراكز الأساسية على قمم مؤسسات الدولة: السياسية، الإدارية، الإقتصادية، العسكرية ويحتكرون سلطة توجيهها لخدمة مصالحهم، ونعني بالسلطة " القدرة على فرض وتحقيق مصالح معينة داخل المجتمع " .

وهنا لابد من الإشارة في السياق العام لهذه الدراسة إلى الأطر المعرفية والأنساق الفكرية والإجتماعية التي يفترض أن تعالج ضمنها مسألة السلطة السياسية وذلك من خلال استجلاء العلاقة بين أهم المفاهيم والمصطلحات الفلسفية والإجتماعية والسياسية والقانونية التي كانت وظلت تستخدم من طرف المنظرين والمحللين الإجتماعيين والسياسيين لتحديد المكونات والأشكال والوظائف المتعلقة بالسلطة السياسية أو الدولة وذلك عند وضع تعريفاتهم المختلفة للسلطة والقوة و الدولة.

ومن المؤكد أن أدوات التحليل التي تم استخدامها حتى الآن في دراسة موضوع تكوين الدولة في المجتمعات المستقلة حديثا بوجه عام والمجتمع الجزائري بالأخص مازالت عاجزة عن تقديم أسس نظرية وقواعد منهجية كافية لمعالجة الإطار العام أو الخاص التي تتم ضمنه عملية تكوين الدولة وبناء القوة الإجتماعية المؤهلة لتحقيق المشروع الإجتماعي والإقتصادي الحديث في هذه المجتمعات المسماة ب"المتخلفة" التي تتميز فيها مرحلة الإنتقال إلى نمط الدولة الحديثة أو إلى المجتمع الحديث بالتذبذب أو التراجع و الردة.

فالخطاب السياسي الراهن في المجتمعات المستقلة حديثا وفي المجتمعات العربية والإفريقية بوجه الخصوص تتعدد فيه الصور وتختلط فيه الأوراق بشكل ينم عن الفوضى الثقافية والفكرية والإيديولوجية والتي تعكس بلبلة شديدة في مجال القيم الثقافية والسياسية وأخطر تعبير عن الأزمة التي يمر بها هذا الخطاب السياسي في الوقت الراهن هو افتقاده إلى الإجماع الوطني حول طبيعة الدولة ونوعية النظام السياسي وعلاقة المجتمع بالدولة.

ويمكن أن يثار تساؤل عما إذا كان المستغلون في حقل العلوم الإجتماعية والسياسية المعاصرة بالرغم من اختلاف اتجاهاتهم الفكرية والسوسيولوجية متفقين جميعا على أن ملامح الدولة الحديثة والقوى الإجتماعية الحديثة توجدان بالفعل في جميع المجتمعات النامية ومن بينها المجتمع الجزائري أم أن المساءلة الشائعة والأكثر تداولا بين هؤلاء المنظرين والمحللين الإجتماعيين والسياسيين ظلت وما زالت تنحصر في هذا السؤال: هل القوة الإجتماعية المؤهلة

لإنجاز مرحلة الإنتقال المنشودة في هذه المجتمعات تكمن في بيروقراطية الدولة أم في مؤسسات " المجتمع المدني".

وكل جواب على هذا السؤال يشكل موضوعا للنقاش والجدال مادام مفهوم "الدولة الحديثة" أو مفهوم "المجتمع المدني" لا يعيران حقيقة الأشياء والوقائع التي تتميز بها التكوينات الإجتماعية و الإقتصادية في البلدان النامية.

والواقع أنه حتى الآن إذا اقتصرنا على تناول الإتجاهات النظرية والمنطلقات المنهجية في التحليلات والتفسيرات المركزة على اشكالية العلاقة بين المجتمع والدولة من ناحية وبين السلطة السياسية والقوى الإجتماعية (التقليدية أو الحديثة) في المجتمعات المستقلة حديثا من ناحية أخرى نجد قدرا كبيرا من التنوع حفزه الجدل النظري المثار في الكتابات والأدبيات الإجتماعية والسياسية المخصصة لتناول القضايا والمسائل الأساسية في هذه المجتمعات.

ويشكل هذا الجدل النظري الذي أثير ولا يزال حول التكوين الإجتماعي والسياسي للبنيات الإجتماعية والمؤسساتية في المجتمعات المستقلة حديثا مجالات عمل نظرية وامبريقية وطروحات فكرية وسوسيولوجية لا يستهان بها كما هو مشار إليه في هذه الدراسة.

وليس بامكان هذه الدراسة التي اعتمدناها في هذا البحث حول موضوع تكوين الدولة... أن تحصر كل هذه الجدالات والنقاشات حول الموضوع ويكفي أن نشير إلى مشروع " المجتمع والدولة " بمركز دراسات الوحدة العربية ببيروت والذي يقوم بانجازه باحثون عرب منذ أوائل العقد الثامن من القرن الماضي وهو المشروع المعرفي الذي تناول فيه الكتاب والباحثون العرب قضايا ومسائل السلطة والدولة في المجتمعات العربية المعاصرة حيث توصلوا في محاولاتهم من خلال مؤلفاتهم ودراساتهم المنشورة إلى نتائج لا يستهان بها بصرف النظر عن خلفياتهم الفكرية والإيديولوجية واختلاف وتباين توجهاتهم المنهجية في الوصف و التحليل والتفسير.

وإذا انطلقنا في دراستنا هذه من افتراض مفاده: «أن تكوين الدولة في الجزائر مابعد الإستعمار – بغض النظر عن خصوصية المجتمع الجزائري – هي محصلة الكفاح الوطني ضد النظام الكولونيالي الذي أنجزته حركات التحرر الوطني في العالم ومن بينها جبهة التحرير الوطني الجزائرية».

ومن ثم يمكن القول في مقاربة أولية أن إشكالية تكوين الدولة في كل المجتمعات المستقلة حديثا، تفترض التساؤل من حيث المنهج عن وجود عنصر مستقل هو التكوين الإجتماعي وتاريخيته وعنصر مفسر هو طبيعة السلطة السياسية وقوتها الإجتماعية وعنصر تابع هو الدولة الوطنية الجديدة وطبيعة جهازها البيروقراطي.

إذا اشكالية العلاقة بين المجتمع والدولة في الجزائر تقتضي إعادة النظر – برؤية نقدية و علمية – في المفاهيم السياسية والمقولات السوسيولوجية التي عوملت طوال سنوات كمسلمات أو " بديهيات " في الكتابات والأدبياعت المخصصة للمجتمعات المستقلة حديثا وإخضاع هذه المفاهيم و" المسلمات " إلى تفحص جدي دقيق على ضوء تطور الأدوات المعرفية والعلمية من ناحية وتطور الواقع الاجتماعي بكل أبعاده في هذه المجتمعات المسمات بـ " مجتمعات ما بعد الإستعمار " أو " المجتمعات النامية " من ناحية أخرى.

وفي حدود هذه الدراسة فإن الباحث مضطر إلى التعرف – في سياق المعالجة والتحليل-على الحد الأدنى الذي اثبتت فيه الوقائع والتجارب التاريخية الملموسة المعاصرة صحة الفرضيات والمسلمات التي توصل إليها االمنظرون والمحللون السياسيون بخصوص موضوع الدولة وما تقتضيه الحاجة المجتمعة إلى تطوير ادوات تحليل قادرة على تفسير آليات تكوين الدولة وبناء القوة في المجتمع.

وذلك في تقديرنا لا يمكن أن يتم بالنسبة للواقع الاجتماعي في الإطار العربي كما في الإطار الجزائري إلا بتطوير البحث العملي في مجالات الحياة الاجتماعية والتعرف على معوقات سيرورة التكوين الاجتماعي وعلى آليات الكبح الاجتماعي التي تؤثر سلبيا على تطور الدولة وبناء القوة الاجتماعية الحديثة في المجتمع.

كما ان دراسة موضوع تكوين الدولة في الجزائر على ضوء بعض الرؤى والتصورات النظرية في الكتابات الاجتماعية والسياسية الجزائرية وغير الجزائرية يقتض أيضا الانطلاق من الواقع الاجتماعي والسياسي للدور الفعلي الذي تقوم به الدولة الوطنية الجديدة في عملية إعادة تشكيل المجتمع على أسس جديدة بحكم تأثيرها على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري.

كل ذلك يقتضي التامل في المنظورات الفكرية والسوسيولوجية التي يمكن من خلالها تحديد نمط الدولة الجزائرية الجديدة ووظيفتها وطبيعة سلطتها ودورها في عملية إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية وتكوين علاقات السلطة والنفوذ. النخبوي او البطبقي في المجتمع.

وهنا لابد من التأكيد بان مظاهر الواقع الاجتماعي في المجتمعات المستقلة حديثا انطلاقا من معطياته التاريخية والسياسية والاقتصادية والثقافية يطرح على بساط البحث السوسيولوجي-و بخاصة الشق السياسي منه- إشكاليات عديدة، وهذا ليس فقط من الناحية الواقعية الملموسة بل أيضا من الناحية النظرية والمنهجية.

وضمن هذا التصور يمكن تبيان الأهمية المعرفية والعلمية لموضوع الدراسة على النحو التالي:

1-1) تأتي اهمية هذه الدراسة التي تتمحور حول الاتجاهات النظرية الفكرية والسوسيولوجية التي تناولت موضوع الدولة وبناء القوة مكؤشر على اختلافاتها وتبايناتها إذا لم نقل تناقضاتها في مفاهيمها ومناهجها وفي تحليلاتها وتفسيراتها للمسألة السياسية ولعلاقة المجتمع بالدولة، الأمر الذي ينعكس سلبيا على موضوع وهوية العلم الاجتماعي والسياسي الحديث مما يؤدي كذلك على المستوى الابستيمولوجي إلى العودة إلى التصنيف والتمييز بين التامل الفلسفي والمنظور العلمي.

1-2) أصبح تناول هذا الموضوع إحدى الركائز الحيوية في أية دراسة او بحث بخصوص الدولة في المجتمعات المعاصرة وفي المجتمعاتت المستقلة حديثا بالأخص نظرا لفقدان مفهوم «الدولة الحديثة» أو «الدولة الأمة» لأهميته المعرفية والعلمية حتى على مستوى الواقع الاجتماعي في البلدان المتطورة الغربية التي تعولمت(من العولمة) فيها كل الظواهر الاجتماعية بما فيها ظاهرة الدولة.

1-3) عن البنيات السياسية والتنظيمية(القانونية والتنظيمية) تعد من الظواهر التي يمكن التأمل فيها أو ملاحظتها بوضوح ، ويمكن إخضاعها للتحليل والتفسير العلمي ومن ثم أصبح فهمها ضرورة اجتماعية يتطلبها أي نشاط اجتماعي سياسي في عالمنا المعاصر.

1-4)ندرة الدراسات والأبحاث في المجتمعات المستقلة حديثا والتي تركز على «المجتمع السياسي» وعلى البنيات السلطوية والتي ظلت تشكل محاور اهتمام للتاملات الفلسفية او الدراسات التاريخية والأنثربولوجية الاستعمارية.

1-5)يواكب اهتمام الباحث بظاهرة الدولة وبناء القوة ذلك الجهد النظري الذي بدأ يتجسد عمليا في المجتمعات النامية بغرض ترسيخ أسس الدولة الحديثة وبناء القوة الاجتماعية الوطنية و نموذج الهند والباكستان وماليزيا والبرازيل وكوبا وغيرها من الدول الوطنية الجديدة كفيل كمؤشر لهذا التحول المستقل في تكوين الدولة الحديثة.

1-6) تكتسي مثل هذه الدراسة دلالتها العملية من حيث مواكبتها للهتمام العلمي في الإطار العربي كما في الإطار الجزائري لظاهرة الدولة او السلطة السياسية والتي ساهمت بهذا القسط أو ذاك في بلورة المسالة السياسية التي ما زالت تعاني فيها من غياب تصورعلمي شمولي قادر على تحليل وتفسير البنيات الاجتماعية السياسية في هذا المجتمع أو ذاك.

1-7) تتضح أهمية هذه الدراسة من خلال سعيها لوضع ترتيب معين للتراث الفكري و التفكير السوسيولوجي المتوفر حول الظاهرة موضوع الدراسة وتوضيح بعض المفاهيم التي ما زالت يشوبها الغموض مثل مفهوم «الدولة التسلطية» أو «الدولة المستوردة» أو «الدولة الحديثة».

1-8) تعتبر معالجة هذه الدراسة لموضوع تكوين الدولة وبناء القوة من المحاولات الاقترابية التي تندرج في سياق منهج التحليل السوسيولوجي البنائي التارخي المقارن انطلاقا من النتظرة العلائقية الدينامية لمختلف الرؤى والتصورات حول موضوع الدولة والصيغة النشوئية للمجتمع السياسي عبر التاريخ.

2)- إشكاليلة الموضوع والقضايا الأساسية للدراسة:

إن إعادة طرح إشكالية تكوين الدولة في المجتمعات المستقلة حديثا والقضايا التي تثيرها والجدل الذي تستدعيه لا يمكن ان يكون عملية مثمرة ومفيدة ما لم يرتبط هذا الطرح بالإطار النظري المجرد المتراكم تاريخيا حول المسألة السياسية أو علاقة المجتمع بالدولة.

وان القول بأن دراسة تكوين الدولة في المجتمعات المستقلة حديثا ينبغي أن يتم في سياق التحليل التارخي للظروف البنائية السياسية والاقتصادية لتطور هذه المجتمعات لا يعني على الإطلاق إهمال الدراسات التي عالجت موضوع الدولة الوطنية الجديدة من منظورات مختلفة بل على العكس فإن تلك الدراسات تمثل –بداهة- بالنسبة لنا احد المصادر الرئيسية لمادة الدراسة.

ومن الملاحظ على ضوء الدراسات والأبحاث المعاصرة التي تناولت موضوع تكوين الدولة الحديثة الملازم للطابع البيروقراطي للحكم ان طرح إشكالية تكوين الدولة وبناء القوة في المجتمعات المستقلة حديثا قد ارتبط أساسا بمشكلة البيروقراطية وربطها بتحليل التكوين الاجتماعي والاقتصادي لمجتمعات ما بعد الاستعمار.(*)

كذلك الطرح النظري الذي يرى أن البيروقراطية في الجزائر تشكل جماعة تتحكم وتسيطر على وسائل الانتاج التابعة لدولة وبالتالي فهي تشكل طبقة برجوازية جديدة أو الشريحة المهيمنة من هذه الطبقة.

في حين ترى بعض الدراسات أن تكوين البيروقراطية المنسوخ من نمط الدولة الكولونيالية لا يعني تحولها إلى طبقة اجتماعية في الجزائر او غيرها من البلدان المستقلة حديثا لأن هناك عدة موانع اجتماعية وسياسية تعيق البيروقراطية عن الوصول إلى السلطة السياسية والهيمنة. فهي تعمل في هذه الدول الوطنية الجدية كأداة لإنتاج وإعادة إنتاج مصالح الشرائح النافذة والقائمة في المجتمع.

وليست المسألة الهامة بالنسبة لنا في هذه الدراسة ما إذا كان من المناسب ان ننظر إلى البيروقراطية كشريحة أو طبقة اجتماعية ام كمجرد اداة في خدمة شرائح أو طبقات اجتماعية اخرى بقدر ما ينبغي ضرورة تركيز الاهتمام في دراسة إشكالية بيروقراطية الدولة على تحليل الظروف التاريخة التي تشكلت فيها البيروقراطية والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي دفعت بالشريعة البيروقراطية في الجزائر او في غيرها من المجتمعات المستقلة حديثا إلى احتلال المكانة والموقع الذي احتلته في المجتمع بعد الاستقلال.

وعلاوة على ذلك فمن الضروري ان لا نتوقف في تحليلنا لبيروقراطية الدولة عند حدود الصورة كخادمة رسمتها بعض التصورات أو الاتجاهات النظرية المعاصرة عن البيروقراطية كخامة للمصلحة العامة للمجتمع او كوسيط(médiation) ضروري في إطار العلاقة بين المجتمع والدولة.

بل ينبغي ان يتجاوز تحليلنا هذه الصورة وننظر إليها برؤية نقدية قادرة على ان تمدنا بالأداة المنهجية التي تكشف لنا الطبيعة الاجتماعية لبيروقراطية الدولة والأدوار المعقدة التي

(*) – وهي الأشكالية التي طرحت في العديد من الدراسات المشار إليها في فصول الباب الثالث من هذه الدراسة.

تلعبها على صعيد عملية إنتاج وإعادة إنتاج علاقات السلطة او توزيع علاقات القوة من خلال التحالف الذي تقيمها مع مختلف القوى الأجتماعية داخل المجتمع.

ومن المؤكد ان محاولة تقديم تحليل عميق وشامل لبيروقراطية الدولة في المجتمعات المستقلة حديثا او حتى في المجتمعات المتطورة يلامس المسائل المشار إليها آنفا هي محاولة شائكة ليس فقط بسبب الغموض الذي يحيط ببيروقراطية الدولة كمفهوم ينطوي على معاني مختلفة ومتعددة ومتناقضة في بعض الأحيان بل ايضا ارتباط موضوع بيروقراطية الدولة بمسائل على درجة كبيرة من التجريد والتعقيد كموضوع الدولة وبناء القوة الاجتماعية خصوصا في ظل تكوين اجتماعي اقتصادي انتقالي وغير مكتمل النضج والتطوركما هو الشان بالنسبة للبنية الاجتماعية الشاملة في الجزائر.

إذن يتحتم على الباحث في ضوء ذلك حصر الدراسة حصرا دقيقا –نسبيا- ووضع خطوط فاصلة بينه وبين غيره من المواضيع حتى تتفادى الدراسة الوقوع في منزلق الغموض والتجريد.

فالإشكالية الأم لهذه الدراسة يتركز الاهتمام فيها بصفة محددة في تقديم قراءة وتحليل للاتجاهات النظرية حول موضع تكوين الدولة وبناء القوة وتتبع نشاة وتطور بيروقراطية الدولة التي بسطت سيطرتها علا الأصعدة المختلفة لبناء الدولة وأجهزتها والتي أصبحت في المجتمعات المستقلة حديثا الفاعل الاجتماعي الأساسي والمتحكم في مسار المجتمع وفق استراتيجية سلطوية فوقية.ولما كان ما سبق هو اهتمام الدراسة الراهنة تحديدا فإن ذلك لا يتحقق إلا في ضوء الأهداف والتساؤلات.

2-1) أهداف الدراســة:

بناء على ما تقدم من توضيحات حول تعريف موضوع الدراسة وأهميتها وطبيعة إشكالياتها المعرفية والسوسيولوجية فإن اهداف الدراسة تحددت على النحو الآتي:

أ) تقديم وصف وتحليل معمق للاتجاهات النظرية المختلفة حول المسألة السياسية ومفهوم الدولة.

ب) محاولة معالجة وتحليل بعض المفاهيم و صيغها النظرية الحديثة ومدى ملائمتها وفاعليتها في فهم خصائص تكوين الدولة و بناء القوة في مجتمعات ما بعد الاستعمار على ضوء خصوصية تطورها التاريخي المعاصر.

ت) محاولة فهم الطبيعة الاجتماعية لبيروقراطية الدولة والدور الاجتماعي السياسي الذي تلعبه المجتمعات المستقلة حديثا في السياق المقارن بوظيفتها ودورها في المجتمعات المتطورة المعاصرة.

ث) إثراء النقاش والجدل النظري حول تعريف وتحديد مفهومك الدولة الوطنية الجدية المستنسخة من نمط الدولة الكولونيالية اوالدولة الحديثة.

ج) محاولة تكوين رؤية تحليلة وتفسيرية لبيروقراطية الدولة في الجزائر وآلياتها وتحالفاتها كجماعة اجتماعية بالقوى الاجتماعية المختلفة في المجتمع.

ح) التعرف على طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي أقامته السلطة السياسية الوطنية في الجزائر ودور الجهاز البيروقراطي للدولة الناشئة في هذا النظام وانعاش عملياتها وآلياتها على مختلف النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع خلال العقد الاول من مسار الدولة الوطنية الجدية في الجزائر.

2-2) تساؤلات الدراسة:

وتبعا لما استعرضناه آنفا نستطيع ان نؤكد بان هذه الدراسة تحاول تحقيق أهدافها من خلال الإجابة الاقترابية على التساؤلات الآتية:

أ) ما هي أبرز مساهمات الفكر الاجتماعي السياسي تاريخيا من خلال تراكمناته الاتجاهية في معالجة المسالة السياسية و وضع أسس مفهوم السلطة والدولة؟

ب) إلى أي مدى تتقاطع او تتشابه أو تختلف التأملات الفلسفية او المنظورات السوسيولوجية بخصوص تكوين الدولة وبناء القوة؟

ج)هل هناك تأثير ما على الصياغة النشوئية للمفاهيم والمقولات المداولة في التحليلات والتفسيرات الاجتماعية والسياسية المعاصرة بخصوص مسألة الدولة وجهازها البيروقراطي؟

د) كيف تساعدنا الاتجاهات النظرية المتراكمة حول إشكالية العلاقة بين المجتمع والدولة على تفهم المشكلات الملحة التي تواجه عملية بناء الدولة في المجتمعات المستقلة حديثا والجزائر جزء منها؟

هـ) في أية ظروف وبأية شروط تتم الترجمة العملية لاستمرارية عقلانية الدولة واستقلالية جهازها البيروقراطي عن مطالب المجتمع المتناقضة؟

و) أيهما يعد حجر الزاوية: السلطة السياسية ام بيروقارطية الدولة عند التصدي لمعالجة وتفهم طبيعة العلاقة بين المجتمع والدولة في المجتمعات المستقلة حديثا؟

وبما ان مسألة الدولة الوطنية او الدولة الامة وما تطرحه هذه الأخيرة من اختلاف في تحديد المضمون النظري والشكل المؤسسي والامتداد الجغرافي تستدعي انتباها لمختلف الاستخدامات الوظيفية للمصطلح او المفهوم في العلوم الاجتماعية والسياسية المعاصرة.

فإن الإشكالية السوسيولوجية لهذه الدراسة تتجلى أساسا في الدولة كموضوع ومفهوم نظري والسلطة السياسية كمفهوم نظري وإطار منهجي.

ومن هذا المنطلق فإن التغيرات البنائية والتاريخية التي طرات على المجتمعات في العصر الحديث والتي ساقت إلى تكوين دولة وحكمم بيروقراطي للمجتمع من خلال سيطرة مزدوجة للسياسي والبيروقراطي على مسار المجتمعات الحديثة، كل ذلك لا يمكن إدراكه بصفة كاملة إلا من خلال منهج متعدد الجوانب وعليه فقد اعتمدت الدراسة أساسا على المنهج الوصفي التحليلي التاريخي المقارن سواء من حيث التحليل البنائي التاريخي لمنظومة المفاهيم والتصورات النظرية أومن حيث مجريات الواقع التاريخي الملموس في هذا المجتمع او ذاك.

2-3)هيكلة موضوع الدراسة :

وبالنظر إلى اهمية الموضوع واهدافه وتساؤلاته ومنهجته المتبعة في التحليل والتوليف فقد حاولنا ان يكون هذا التقسيم وفقا لأهداف الدراسة وإشكالياتها من ناحية ووفقا لمستويات الدراسة وابعادها من ناحية اخرى.

حيث قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة أبواب تفرعت بدورها إلى تسعة فصول من بينها أربعة فصول للباب الثالث الذي يتضمن موضوع تكوين الدولة الحديثة الذي يشكل المرتكز الأساس بالنسبة للدراسة وبخاصة موضوع الدولة الوطنية الجديدة في المجتمعات المستقلة حديثا.

لقد تناول الباب الاول بفصوله الثلاثة اهم المرتكزات النظرية التي تنهض على أساسها الاتجاهات الفكرية والسوسيولوجية الحديثة حول المسألة السياسية او السلطة السياسية وطبيعة الحكم، وذلك من خلال استجلاء العلاقة بين الرؤى والتصورات الكلاسيكية والحديثة في سياق العرض والمناقشة مع تحديد وجهة نظر الباحث من قضايا التبني النظري أو الرؤيا النقدية فضلا عن تقديم تصورها لكيفية تكوين الدولة وبناء القوة في المجتمع.

يستعرض الباب الثاني بفصليه في هذه الدراسة مكونات «نظرية الدولة» من حيث المضمون ومن حيث المنهج مع تحديد العلاقة بين تعدد التعريفات التي أثيرت حول مفهوم الدولة وبين الاختلافات النظرية والمنهجية بين المفكرين والكتاب السياسيين الذين اهتموا في دراساتهم وكتاباتهم بتحديد الجذور التاريخية والاجتماعية لتكوين الدولة وتحديد العوامل التي ادت إلى نشأتها وتطورها بالإضافة إلى توضيح أهم الأشكال والخصائص والنماذج التي تميزت بها الدولة الحديثة عن مختلف أنماط الدول عبر التاريخ وهي الدولة الأمة التي يتجسد في سياستها الاجماع والعقد والشرعية والتنظيم والفعالية والاستمرار.

وإذا كان الباب الاول والثاني بفصولهما اشتملا على وجهة نظر للدراسة من خلال العرض والمناقشة للمنظورات الاجتماعية السياسية فإن وجهة النظر هذه حاولت أن تختبر مدى صحة دعاوي هذه المنظورات في الباب الثالث اعتمادا على طروحات الاتجاهات النظرية المعاصرة في علم الاجتماع السياسي وفي العلوم السياسية.

لقد تكفل الباب الثالث بفصوله الأربعة بمعالجة وتحليل إشكالية الدولة الوطنية الجديدة في المجتمعات المستقلة حديثا وطبيعة جدهازها البيروقراطي الذي يتحكم في مسار المجتمع وظروف نشاته البنائية والتاريخية مع تبيان شكل العلاقة القائمة بين المجتمع والدولة الوطنية الجديدة.ولماذا اخذت هذه العلاقة الشكل البيروقراطي المستنسخ من نمط الدولة الكولونيالية ولم تأخذ شكلا آخرا أو مسارا مختلفا مع توضيح آليات سيطرة بيروقراطية الدولة على المجتمع في البلدان المستقلة حديثا واحتكارها لوسائل الانتاج وتحكمها في مختلف جوانب النشاط السياسي في ظل انعدام المقاومة في مجتمع مدني جنيني وضعيف عاجز عن تحقيق استقلاله عن الدولة. أو في ظل غياب كلي للمجتمع المدني ومحاولة الدولة الناشئة تشكيله وإلحاقه بالمجتمع السياسي.

وفي الفصل الرابع من الباب الأخير من هذه الدراسة تم التركيز على إبراز ملامح تكوين الدولة في الجزائر واحتفاظ هذه الدولة الناشئة غداة الاستقلال ببنية بيروقراطية متطورة وقوية تفوق غيرها من البنيات البيروقراطية في عديد من المجتمعات المستقلة حديثا. ويعود ذلك إلى أن ظروف الثورة التحريرية وتعاظم فعالية حرب التحرير الوطنية قد دفعت بالسلطة الكولونيالية إلى تدعيم الجهاز البيروقراطي وتقويته لإحكام سيطرتها على المجتمع الجزائري.

وبعد الاستقلال استفادت الدولة الجزائرية من وجود هذا الجهاز البيروقراطي في فرض نفسها كقوة أساسية لإعهادة تشكيل المجتمع وتحقيق التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ولقد كان من الطبيعي أن تلجأ السلطة السياسية او السلطة الثوةرية بعد الاستقلال إلى تدعيم جهاز الدولة ككيان فوق المجتمع وبسط سيطرته على مختلف مجالات الاقتصاد واليسياسة حيث تم تركيز كل السلطات بما فيها السلطة الحزبية في حوزة بيروقراطية الدولة لتجنب ضغوط القوى الاجتماعية المختلفة وضمان تحقيق الفاعلية بالنسبة لإنجداز استراتيجية التنمية الوطنية، إلا أن وضعها موضع التنفيذ منذ العقد الأول من تكوين الدولة قد أفرز العديد من المشكلات الاجتماعية والصعوبات الاقتصادية التي زاد تفاقمها كلما ازداد نمو وتطور الجهاز البيروقراطي للدولة.

وخلاصة مجمل هذا الطرح نستطيع القول أن هذه الدراسة بأبوابها الثلاثة وفصولها التسعة تحاول ان تضع أهدافها نصب عينيها فضلا عن محاولتها الإجابة عن أبرز تساؤلاتها حول الموضوع كما تحاول أيضا أن تستعرض التصورات والآراء المختلفة وأن تعالج وتصف مضامين الاتجاهات النظرية ثم تجتهد في التحليل وتقدم بعض التفسيرات للظواهر والعمليات الاجتماعية والسياسية وبخاصة حول واقع تكوين الدولة الوطنية الجديدة في المجتمع الجزائري.

وإذا كانت هذه الدراسة تحاول ان تخدم بقدر اجتهادها علم الاجتماع السياسي بتوضيح بعض قضاياه والوقوف عند مفاهيمه، إلا اننا نرى أن اهمية هذه الدراسة تكمن في أنها تتناول موضوعا من اهم الموضوعات –في تقديرنا- التي تمس الحياة الاجتماعية والسياسية للإنسان الجزائري المعاصر وآفاق مستقبله.

وفي هذا السياق نتساءل في آخر الأمر ما العمل اتجاه الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي نعيشه وطنيا وعربيا واسلاميا وافريقيا، الذي تتنازع فيه القوى الاجتماعية حول الدولة وتواجه كل هذه القوى تقليدية أم حديثة تحديات وإكراهات عولمة الثقافة والدولة والمواطن والوطن.

.

البـاب الأول

المجتمع والدولة بين العقل والتاريــخ

- الفصل الأول:

مساءلة أولية حول المعرفة الاجتماعية والسياسية الراهنة

- الفصل الثانـي:

المجتمع والسلطة في الفكر السياسي الكلاسيكي

- الفصل الثالث:

الدولة وإشكالية السلطة في المنظور الحديث

البـاب الأول
المجتمع والدولة بين العقل والتاريخ

الفصــل الأول: مساءلة أولية حول المعرفة الاجتماعية والسياسية الراهنة

لاشك، أن إحدى سمات المنظومة المعرفية الحديثة هي سرعة تغير مبادئها ومنطلقاتها النظرية والمنهجية، منذ النموذج الذي قدمه *ديكارت* (Descartes) في كتابه « مقال في المنهج».

مما يؤكد أن هناك دينامية للعقل وللمعرفة وللتحدي في البحث العلمي، تتخطى باستمرار في كل مرحلة الجهاز المفهومي لمنظومة المعرفة، لإنتاج وإعادة إنتاج مفاهيم وصيغ نظرية وطرق منهجية جديدة تتماشى وحركة المجتمع والتاريخ.

ومما ليس فيه مجال للشك، أن منظومة المعرفة العربية الإسلامية المعاصرة، لا تزال تخضع لاستراتيجيتين مختلفتين للعقل، تولدان بنيتين معرفيتين مختلفتين تماما، تنفي كل منهما الأخرى [1] :

الأولى، بنية معرفية تقليدية، تأبى أن تضع تصوراتها ومنطلقاتها النظرية محل التساؤل والشك والتحقيق، ضمن معايير العقل، ومبادئ المنهج العلمي، والتي كانت قد عدّلت تاريخيا في سياق عملية تراكم المعارف، وبشكل عميق منذ ولوج الثورة العلمية والابستيمولوجية. والثانية بنية معرفية حديثة تتحرك في دائرة ضيقة، وفي مدار الاستراتيجية العامة للفكر الغربي، وفي سياق عملية إعادة إنتاج مفاهيمه وصيغه النظرية، وتوظيفها وإسقاطها على واقع المجتمعات العربية- الإسلامية من خلال عمليات الدرس والتحليل والقراءة، وذلك بشكل آلي يفتقر إلى رؤية نقدية – بصورة عامة -.

فالنَزاعات الفكرية في الإطار العربي– الإسلامي المعاصر، والتعارضات ذات الطابع الإيديولوجي فيه، بين الثنائيات: الديني/العلماني، الزمني/الروحي، العلمي /الأسطوري، الدنيوي/المقدس، والأصالة/المعاصرة...الخ. هذه الثنائيات لا تزال تشكل المدار الذي تتحرك

---

[1]- محمد أركون : تاريخية الفكر العربي الإسلامي، ترجمة : هاشم صالح، بيروت، منشورات مركز الإنماء القومي 1986 ص،87.

فيه منظومة المعرفة العربية ـ الإسلامية المعاصرة. وان إشكالية الازدواج والثنائية سوف تبقى موجودة بوجود هاتين الاستراتيجيتين المختلفتين للعقل.

وفي الواقع، أن دينامية التغير المطرد في منظومة المعرفة الحديثة في المجتمعات الغربية، قد امتدت من عصر النهضة إلى الثورة العلمية الجديدة التي انطلقت مع بداية القرن الماضي، واستهدفت في كل مرحلة من تطورها مراجعة كل شيء في مجال المعرفة مراجعة شاملة.(*)

ومنذ بداية منتصف القرن الماضي ومع تعاظم تأثير الثورة الابستيمـولوجية، في الغرب وفي سياقها انكب المفكرون والعلماء المشتغلون في حقل الفكر الاجتماعي، على مسألة إعادة النظر في كل المفاهيم المتراكمة تاريخيا بما فيه مفهوم «العقل» ذاته - على حد تعبير *الجابري* -.

وعلى الرغم من المنجزات العظيمة التي حققتها منظومة المعرفة في المجتمعات المتقدمة، فإن التساؤلات ما تزال مطروحة حول النتائج الإيجابية والسلبية للتجارب الثقافية والعقلية لهذه المنظومة المعرفية عبر عملياتها التاريخية الكبرى. هذه التساؤلات تطرح باستمرار في سياق عمليات المراجعة والتجديد.

وهذه المراجعة تفرضها مستجدات الاستكشاف المتدرج للحداثة، ومتطلبات الثقافة الجديدة، والتي تقتضي تفحص جديد لشبكة المفاهيم المرتبطة بتاريخية المجتمعات الغربية والتي تعتبر عند بعض المشتغلين في حقل الفكر الاجتماعي والسياسي في الدوائر العلمية الرسمية وغير الرسمية، عندنا بمثابة مسلمات غير قابلة للتغيير أو التجديد. وان هذا الاستكشاف المتدرج للحداثة سيؤدي لا محالة إلى دينامية البنية المعرفية الأكثر إتقانا والأكثر انفتاحا على منجزات العلم الحديث وعلى الثقافة الكونية المعاصرة.

وفي هذا الصدد يحق لنا التساؤل عن الحصيلة الإجمالية للبحث الأكاديمي والأساسي الذي حققته المنظومة المعرفية العربية الإسلامية المعاصرة، في مجالات التنظير المختلفة.

والإجابة بإيجاز، أن مجالات التنظير ما تزال جنينية بشكل عام في غالبية المجتمعات العربية الإسلامية المعاصرة من ناحية وممزقة بين هذا الاتجاه الفكري أو ذاك وبين هذه

(*)- يطرح الجابري سؤالا في غاية الأهمية بالنسبة لكل دارس أو محلل لواقع منظومة المعرفة العربية المعاصرة، وهو كالتالي :هل يمكن بناء نهضة بعقل غير ناهض، عقل لم يقم بمراجعة شاملة لآلياته. ومفاهيمه وتصوراته، ورؤاه؟ انظر: (1)- محمد عابد الجابري:تكوين العقل العربي - (بيروت: دار الطليعة 1985) ،ص5 .

الاستراتيجية، أو تلك من ناحية أخرى، وتابعة لهذا التوجه المنهجي أو ذاك، المسيطر على فضاءات المعرفة المعاصرة.

ومن البديهي، أن كل منظومة معرفية تتشكل عبر مراحل تاريخية وترتبط بأصولها الفكرية والحضارية، وتتجدد وتفرض نفسها، وتخلد ذاتها، بواسطة أعمالها ومنجزاتها، من خلال عملية إنتاج وإعادة إنتاج المعارف، المعطيات والمعلومات وتوظيفها واستهلاكها. لكن الشيء الذي لا يمكن أن تستغني عنه أية منظومة معرفية، هو المرتكزات النظرية والقواعد المنهجية التي توجه بنيتها ومكوناتها، وتقر حقائقها، وتحدد توجهها ومسار تحولها، وتغيرها، في سياق استراتيجية واضحة ومحددة المعالم و الأبعاد.

إن منظومة المعرفة العربية-الإسلامية المعاصرة لا تزال غير قادرة على الإبداع، وعلى خلق استراتيجية للمعرفة في مجالات التنظير المختلفة،(*) ولذا لا يمكن تجاوز طرح الأسئلة التالية:

ماهو السياق النظري؟ والمنهجي الذي يمكننا من اختيار الأدوات التي يمكن الاعتماد عليها، في تحليل ودراسة الموضوعات الخاصة بقضايا المجتمع، في الإطار العربي كما في الإطار الجزائري؟ وهل تحتوي المنظومة المعرفية العربية-الإسلامية المعاصرة، على نظريات ومفاهيم في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية؟ وبمعنى آخر، هل تحتوي هذه المنظومة على جهاز مفهومي متمتع بقدر من التماسك والاستقرار الدلالي، النظري والابستيمولوجي، أوعلى مجموعة من المبادئ المنهجية والمسلمات والقضايا المستخلصة من نتائج الأبحاث العيانية أو الأمبيريقية حول ظواهر معينة من الحياة الاجتماعية والسياسية في المجتمعات العربية الإسلامية المعاصرة ؟

الواقع، أن هذه التساؤلات قد طرحت في العديد من الأعمال الفكرية والخطابات الاجتماعية، وتشعبت حولها الإجابات وتعقدت في سياقها التفسيرات. إلا انه كما يبدو لنا، يمكن أن نجد الإجابات المتكاملة – نسبيا- إذا ما استخدمنا معايير منهجية صارمة ودقيقة للتمييز، والفرز بين المعرفة الكونية والمعرفة الخصوصية، مع استكشاف مجالات الترابط والتمفصل بينهما، كما هو الشأن بالنسبة لعلاقة «العام» بـ«الخاص» في الفكر والمجتمع والتاريخ. ومن

(*)- هذا لا يعني إنكار الأعمال الفكرية والرؤى التجديدية التي سلكتها كثير من المقاربات التاريخية والسياسية والسوسيولوجية والاقتصادية في الأدبيات الاجتماعية لمنظومة المعرفة العربية الإسلامية المعاصرة. وذلك ابتداء من أوائل هذا القرن وفي مصر بالذات. عندما انطلقت أول مواجهة بين الفكر العلمي والفكر المثالي الأسطوري، ومما ليس فيه مجال للشك أن هذه المواجهة ما تزال قائمة إلى حد الآن وفي جوهر العملية التاريخية للمجتمعات العربية الإسلامية المعاصرة.

ثم ينبغي الأخذ في الحسبان أن هناك علاقة ترابط، وتفاعل وتأثير وتأثر في مجال الفكر والمعرفة بين «الكونية» و«الخصوصية». وهي علاقة يقرها منطق العقل والتاريخ.(*)

ودون الدخول في الجدلية السوسيولوجية والإبستيمولوجية، لمفهوم الكونية والخصوصية، يمكن القول بإيجاز وبصيغة تبسيطية أن «النزعة الخصوصية»في الفكر الاجتماعي، تقر على انه من الضرورة أن تنطلق الأسس النظرية لأي بحث من خصوصية الواقع. لان أية منظومة معرفية تعكس في تصوراتها ظروف وشروط واقع اجتماعي معين.

في حين تؤكد«النزعة الكونية» بأن أية منظومة معرفية – بحكم المنطق الموضوعي لنشأتها وتطورها- غير مجردة من طابع خصوصيتها.ولكن غير مفصولة أيضا عن طابعها الكوني. وذلك لأن المعارف والمعلومات المتراكمة عبر العصور ليست وليدة عهد تاريخي معين أو مجتمع محدد.

ولذا يمكن حصرها في سياق واقع أو مناخ ثقافي أو فكري معين لديه القدرة على إنتاجها وعلى إعادة إنتاجها وعلى توظيفه، وفرضها على الأطر الثقافية والمعرفية الأخرى، كما يتصور *العروي* حين يقول: أن « أوروبا انتهجت من أربعة قرون منطلقا في الفكر والسلوك ثم فرضته منذ قرون على العالم كله، ولم يبق للشعوب الأخرى إلا أن تنتهجه بدورها فتحيا أو ترفضه فتفنى»[1] .

وبالرغم من أن فكرة *العروي* هذه تعبر عن حقيقة تاريخية، إلا أنها في الأساس «فكرة تغريبية»، مبهورة بالنموذج الثقافي الغربي (Paradigme Occidental) لأن الخصوصية في الحقيقة ليست ثوابت مجردة مطلقة فوق المكان والزمان، بل هي سمات مشروطة، اجتماعيا وتاريخيا لاستمرارية الكونية نفسها. وذلك لأن تبين الفروق النوعية يمكننا من تبين سبيل التحرك الأكثر فاعلية - على حد تعبير أنور عبد الملك -.

وفي الحقيقة أن مساهمة المنظومة المعرفية العربية الإسلامية المعاصرة، في إنتاج المعارف والمعلومات سواء في إطار الخصوصية أو في إطار الكونية لا تزال محدودة النطاق. إذا لم نقل لا تزال هذه المنظومة غير قادرة حتى على إعادة إنتاج المفاهيم التي تحدد

(*)– في الحقيقة أن هناك قضايا ومسائل نظرية وميتودولوجية وابستيمولوجية لا تزال محل نقاش وجدال بين الاتجاهات والمدارس الفكرية والسوسيولوجية المعاصرة. وبخاصة في المجال المفهومي للعلوم الاجتماعية والإنسانية مما زاد من اتساع الهوة في المسائل المتجادل عليها بين النزعة الخصوصية (particularisme) والنزعة الكونية (universalisme).

(1) - عبد الله العروي: العرب والفكر التاريخي، بيروت دار الحقيقة، 1977، ص205.

ذاتها وتعبر عن خصوصيتها الاجتماعية والتاريخية. وغير قادرة أيضا على مسايرة واستيعاب، السيل العارم للمعارف والمعلومات المتراكمة التي تحدث في عالم الفكر والثقافة في المجتمعات الغربية. وذلك بحكم تراكم العديد من المشكلات، التي تعيق حركة الفكر والثقافة في المجتمعات العربية الإسلامية.

والأمر الذي يزيد من تعقيد المشكلة، هو غياب تأثير العلوم الاجتماعية والإنسانية في حركة المجتمعات العربية الإسلامية المعاصرة. والدال على ذلك، هو مستوى العلاقة بين الفكر السياسي العربي الإسلامي، وبين الواقع التاريخي والسياسي، من حيث هي العلاقة التي تؤسس وتتيح قيام علاقة نظرية سليمة بين هذا الفكر، وبين تاريخه الذي يروم قراءته وتحقيبه.[1]

ويمكننا تعميم هذه النظرة حول إشكالية العلاقة بين الفكر والواقع، لكي تشمل الجزء الأكبر من الفكر الاجتماعي العربي– الإسلامي. وأن ضرورة الترابط بين الخصوصية والكونية في مجال المعرفة، تشكل في نظرنا الشرط الأساسي لإمكانية توحيد مفاهيم العلوم الاجتماعية والإنسانية، في المنظومة المعرفية العربية الإسلامية المعاصرة، وكذلك الشرط اللازم من أجل أن تساهم هذه المنظومة في المهمة الضخمة والحديثة، مهمة الاستكشاف، والخلق والإبداع، أي مهمة تأصيل وتثبيت « الروح العلمية».

وغني عن البيان، والتوضيح « أن المنتسبين إلى الروح العلمية، هم من البشر المعاصرين المنقطعين أكثر فأكثر عن ذرى التقديس، والتبرير والاعتقادات والمعارف والتصرفات التقليدية، ولكن الذين لم ينسبوا بعد إلى الروح العلمية يعيشون الآن مرحلة قاسية ممزقة من تطور النوع البشري، أنهم يعيشون مرحلة التحول المرير، والانتقال من رؤية قديمة للعالم، إلى رؤيا أخرى جديدة.». [2]

وإذا استعرنا فكرة أركون واستخدمنا لغته في هذا السياق، فإن الأطر الثقافية- المعرفية، في المجتمع العربي الإسلامي المعاصر، تعاني من قطيعتين مزدوجتين لا قطيعة واحدة على مستوى الخلق والإبداع: الأولى بالقياس إلى الفترة المنتجة والتأسيسية من تراثها(القرون الهجرية الخمسة الأولى)، التي يعتقد أنها معروفة (=مُعرَّفة) في حين أن الواقع غير ذلك أبدا.

---

[1]- عبد الإله بلقزيز:« مقدمات لتحليل الخطاب السياسي العربي»-المستقبل العربي. العدد 123، السنة الخامسة، بيروت، 1989، ص 5.

[2]- محمد أركون:«تاريخية الفكر العربي الإسلامي»،مرجع سابق،ص ص،132-133 .

والثانية بالقياس إلى العقلانية الغربية، ومغامراتها الخلاقة بدءا من القرن السادس عشر وحتى اليوم.

وبما أن قيمة أي فكر وقوته تثمن بالقياس، إلى الاستقرار الدلالي النظري له وإلى المفاهيم التي يخلقها، أو التي يعدل من محتواها ونتائجها وطريقة استخدامها (*) فإن الملاحظ والمتفحص، لكثير من الكتابات والأدبيات الاجتماعية العربية الإسلامية المعاصرة. يجد فيها سيلا من الخلط بين المفاهيم في مدلولاتها المعرفية (الإبستيمية والسوسيولوجية)، مما يتيح تدبيج مفاهيم خالية من(الروح العلمية) على حد تعبير –*باشلار* (G.Bachelard)- ومما يؤكد أيضا عدم التمييز بين استراتيجية المعرفة لأجل المعرفة الموضوعية، واستراتيجية المعرفة لأجل أهداف ذاتية أو إيديولوجية.

ومن هنا، يحق لنا التساؤل –مع *بلقزيز*-: كيف يكون على الفكر السياسي العربي الإسلامي المعاصر أن يقرأ تاريخه الحديث المشتبك مع معضلات الدولة، والسلطة والشرعية، وصراع الطبقات، والحزب والانتلجنسيا... الخ.

وهو لم ينتج نسقا نظريا يحدد فيه ويعرف هذه الموضوعات وينطلق منه في تلك القراءة.؟! [1].

أليست في الواقع، والحالة هذه، لمنظومة المعرفة العربية الإسلامية المعاصرة هي صورة مشخصة، لدائرة تبيان الخصائص المميزة للفكر العربي عند الجابري؟ والذي يقول: «... إن الحركة في الثقافة العربية كانت وما تزال حركة اعتماد لاحركة نقلة وبالتالي فزمنها مدة بعدها " السكون"، لا الحركة، وهذا على الرغم من جميع التحركات والاهتزازات والهزات التي عرفتها.» [2] .

ويستطرد *الجابري* قائلا: أن هناك ثلاثة عصور ثقافية في الفكر العربي: الجاهلي والإسلامي وعصر «النهضة»، تشكل جزرا ثقافية منفصلة حاضرة في الوعي العربي الراهن

(*)– إذا تمسكنا بمفهوم « منظومة العمل التاريخي» (système d'action historique)-كما صاغه ألان توران- وهو يعني، المنظومة المثالية التي تتحكم تاريخيا بتصور البشر لكيفية تنظيم مجتمعهم و تشكيله. لأن هناك دائما أصل اجتماعي تاريخي للتصورات (représentation) المشكلة عما هو موجود (أي ما يتشكل في أذهان الناس من صور عن الواقع والآراء والأشياء) وهناك دائما أيضا أساليب منهجية ضرورية من اجل ترسيخ هذه التصورات و قولبتها ونشرها وإعادة إنتاجها بصفتها معارف تخص جوهر الأشياء والوقائع.

انظر: - Alain Touraine : production de la societé , (paris-ed-seuil.1973) PP, 33-62.

1 ()- عبد الإله بلقزيز،" مقدمات لتحليل الخطاب السياسي العربي" ، مرجع سابق، ص 5.

(2)- محمد عابد الجابري : تكوين العقل العربي.مرجع سابق، ص42.

حضورا متزامنا. ومن ثم هناك تداخل في الأزمنة الثقافية في فكر المثقف العربي على الصعيدين، المعرفي والإيديولوجي.

وفي رأي *الجابري*، أن هذا يفسر ظاهرة ارتداد المفكرين العرب عن قناعتهم إلى نقيضها أو ما يسميه:« ظاهرة المفسرين الرحل عبر الزمن الثقافي من المعقول إلى اللامعقول».ويضيف *الجابري* أنه ترتب على ما سبق نتيجتان متعارضتان:

- تداخل العصور الثقافية في الفكر العربي منذ الجاهلية حتى اليوم. مما جعل منها زمنا ثقافيا واحدا يعيشه المثقف العربي، ويتسم بحضور القديم إلى جانب الجديد ينافسه ويكبله.
- انفصال الزمان والمكان في التاريخ الثقافي العربي، مما يجعل بعض البلدان العربية تعيش، «بعديا» على صعيد الفكر والثقافة ما عاشته بعضها الآخر «من قبل» مما يعني غياب التزامن الثقافي على صعيد الوطن العربي.

ويرى *الجابري* أنه ليس ثمة شك في أن هاتين الظاهرتين المتعارضتين تعكسان بصورة خاصة ولربما مباشرة معطيات التاريخ السياسي العربي، وبخاصة علاقة الدولة وأجهزتها بالفكر والثقافة.[1].

الواقع، أن الكشف عن وجود هاتين الظاهرتين المتعارضتين:« تداخل الأزمنة الثقافية» و«غياب التزامن الثقافي» في الفكر العربي المعاصر، يعتبر خطوة نظرية جادة وفعالة من أجل التعرف على طبيعة الأطر الثقافية والمعرفية لهذا الفكر، وعلى البنيات المعرفية والمرجعية له، والتـي تتحكم في مسـاره أو التـي تعيق حركته وتطوره. ولكن التاريخي (Historicité) [*] تتيح لنا أن نبقى دائما في مستوى التساؤل من اجل المعرفة الحقيقية.

والسؤال الذي يُطرح في المقام الأول، وفي هذا السياق، هو كالتالي: ما هي الأسس النظرية والمنهجية التي ينبغي اللجوء إليها لإنتاج قراءة تأريخية وتركيبية والتي يتلاءم

---

[1] - محمد عابد الجابري :تكوين العقل العربي، مرجع سابق ص ص44، 51.

[*] – في مؤلفه « إنتاج المجتمع» يقدم ألان توران، استخداما جديدا لمفهوم التاريخية (وهو المفهوم الذي نتبناه في هذه الدراسة) يساعده في اقتراح نظرية سوسيولوجية تولي مجالا كبيرا للبعد التاريخي للمجتمعات. وتعرف التاريخية هنا بصفتها المقدرة التي يتمتع بها كل مجتمع في « إنتاج حقله الاجتماعي والثقافي الخاص به ، ووسطه التاريخي الخاص به أيضا».

- Alain Touraine :op.cit P33.

مضمونها مع جدلية وتاريخية الفكر والمجتمع العربيين؟ (**). وخصوصا إذا تأكد لدينا-على حد تعبير الجابري -« أن تاريخ الفكر العربي لم يكتب بعد، وأن تاريخ الثقافة العربية في حاجة إلى إعادة ترتيب، وأن الزمن الثقافي العربي لم يتم بعد تثبيته ولا تعريفه ولا تحديده».[1]

ويتعلق الأمر هنا، فيما نريد التأكيد عليه من خلال السؤال، أن الموضوعة لا تعني عدم اللجوء، إلى هذا المنطلق النظري أو ذاك، أو إلى هاته المبادئ المنهجية أو تلك، والمتداولة في الأدبيات الاجتماعية والفكرية المعاصرة. ولا تعني أيضا الحكم على الفكر العربي الإسلامي بـ «العقم النظري». إنما الأمر يتعلق بضرورة تجاوز الأطر النظرية والمنهجية الجاهزة، وتخطي الحدود التي تقيمها هذه الأطـر فيما، بينـها. ومحاولة الكشف عن نقاط التلاقي"الوصل" والانقطاع فيما بينها، واستثمار إمكاناتها النظرية والمنهجية، بوعي نقدي وليس بوعي محاكاتي سكولاستيكي، توصلا إلى إبداع قراءة نظرية تركيبية شمولية، وفق منطلقات منهجية متكاملة ومتداخلة العناصر والخيارات (*).أي قراءة تستطيع إنتاج معرفة متعددة عن الموضوع، الذي يستلهم اهتماماتنا في هذا المجال أو ذاك من مجالات المعرفة الاجتماعية.

ولا احد ينكر أن معرفة الأشكال التاريخية للحياة الاجتماعية، تنطوي بالضرورة على نظرية(أو نظريات)، لكن من الضروري أن يؤخذ بالحسبان بان أية نظرية ليست شيئا مطلقا ناجزا لا يتغير.

وأن الأخذ في الحسبان لهذه الفكرة في تعاملنا مع أية نظرية اجتماعية لا يعني الوقوع في حضن النزعة الوضعية (Positivisme)أو النزعة العلموية (Scientisme) التي تجد في موضوعة *بوانكاري* (H. Poincaré) كل مبرراتها المنطقية والميتودولوجية.(**)

(**)– لقد كان هذا السؤال و ما يزال يشكل أحد المحاور الأساسية في كثير من الدراسات و الكتابات العربية الإسلامية المعاصرة و المعنية بالفكر. وبخاصة لدى القطاع الأعظم من المشتغلين في البحث النظري و المهتمين أساسا بإشكالية علاقة النظرية بالواقع وبالتراث وبالتاريخ الثقافي.

(1)– الجابري،: تكوين العقل العربي، مرجع سابق ، ص44.

(*)- و هذه العملية الإبداعية تشترط ضرورة التمييز والفرز في مكونات كل نظرية اجتماعية وآلياتها المعرفية ،بين « المعقول» و«اللامعقول» بين «المعرفة العلمية» و« المعرفة الإيديولوجية» وبين « الحقيقة العلمية» و«الحقيقة الاجتماعي». إذا فالأمر هنا ،ليس تجميع صيغ نظرية أو منطلقات منهجية من هنا وهناك ، كما أنه ليس مجرد اقتطاع مفهوم من سياق نظرية ما نستكمل به مفهوم من نظرية أخرى. أو تجميع بين عدة مناهج فيما يسمى في الأدبيات السوسيولوجية المعاصرة بـ«التكامل المنهجي». فالمسألة تكمن أساسا في ضرورة وضع « النظرية الاجتماعية»- مهما كانت درجة أهميتها العلمية –محل النقد بغية تعميق «الوعي العلمي». و فهم الظواهر الاجتماعية في سياق تاريخيتها.

(**)- هي الفكرة البوانكارية (Henri Poincaré) التي تقول :« العلم كل علم يدرس« ما يقاس » وكل ما لا يقاس ليس هو موضوع العلم». أي أن العلم يتعامل فقط مع الحقائق(الظواهر) التي لا خلاف على وجودها التجريبي، على الأقل من

وهاتان النزعتان ترفضان مبدئيا ومنطقيا تعدد صور المعرفة العلمية، أي تعدد«الإدراك العلمي للظاهرة»، وتصران على ضرورة واحدية هذا الإدراك، مع تعددية وتلاحق التجارب والاختبارات العلمية للنتائج السابقة، بحكم أن «التجربة» هي المحك الموضوعي لكل معرفة علمية.

ومن المؤكد انه، وبغض النظر عن النزاع حول مشابهة العلم الاجتماعي للعلم الطبيعي»، أن ثمة تعددية واضحة في صور الإدراك العلمي للظواهر الاجتماعية.

ولا نقصد بهذه التعددية مجرد التباين في مجالات التركيز، وزوايا ومداخل التحليل. إذ أن هذا النوع من تعددية المداخل قد ينشأ حتى داخل الإطار الواحد للتشخيص والتحليل.

وإنما نقصد التعدد في أساليب، تقديم ظاهرة اجتماعية ما بين رؤى سوسيولوجية، وربما رؤى عالمية مختلفة بدرجة حاسمة.»[1]

فالتعدد في مداخل التحليل وفي أساليب تقديم هذه الظاهرة الاجتماعية على تلك محكوم بالعلاقة المعقدة بين الفكر والواقع وبالطبيعة الإشكالية للفكر الاجتماعي نفسه في كيانه النظري الداخلي ومبادئه المؤسسيـة.(**) وجهازه المفهومي الذي لا يقبل «التحنيط»، في هاته المحطة أو تلك من محطات مجالات التركيز المعرفية.

فلكل منظومة فكرية اجتماعية جهازها المفهومي ومسلماتها ورؤاها، بحكم طبيعة العلم الاجتماعي ذاته، وتعدد صور الإدراك العلمي للظواهر والوقائع الاجتماعية، والمفاهيم في العلوم الاجتماعية والإنسانية، لا يمكن أن تجمد في تعريفات وتحديدات أحادية الجانب، وضعية أو جدلية، تاريخية أو وظيفية، أو بنيوية... الخ، أنها عندئذ لا تختلف في شيء عن الثيولوجية التقليدية. لذا ينبغي أن يتلاءم مضمونها(=المفاهيم) مع التاريخية ومع الجدل الاجتماعي الخاص، بكل مجتمع و بكل حقبة تاريخية.

وتبعا لطبيعة تكون الأشكال التاريخية للحياة الاجتماعية وتطورها، ومنظومة العلاقات الاجتماعية الملازمة لها، وما تنطوي عليه من خصوصيات، فإن الوضعيات على حد تعبير *أركون* Arkoun (Les Positivités) أو المعطيات الواقعية المحسوسة للوجود الاجتماعي: السلطة، الدولة الملكية، التاريخ...وغيرها، تبرز في كل حقبة تاريخية كتشكيلة محددة ، تنشا و

زاوية إمكانية التحقق (التجربة) من هذا الوجود بوسائل المعرفة التجريبية. ووصفها لطرق التشخيص والتبويب والتصنيف المقبولة من الناحيتين المنطقية والعملية ثم التفسير والخروج بما يسمى بـ«القانون العلمي»

[1]- محمد السيد سعيد :« معايير وعمليات التكوين الطبقي : مع الإشارة إلى حالة المجتمع المتخلف».(القاهرة: المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الرابع و العشرون، العدد الثاني ، مايو 1987) ص.3.

تتطور فيها مختلف المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية والمدنية والأطر الثقافية والمعرفية، وهذه التشكيلة يطلق عليها اصطلاحيا« المجتمع الملموس» أو «التكوين الاجتماعي الاقتصادي» في الأدبيات الماركسية.

وتشكل البنية السياسية القانونية والدولتية (Etatique)، في التكوين الاجتماعي المنظومة الأساسية لحفظ وصيانة، وتوطيد أسس التكوين الاجتماعي، وتطوره تحت تأثير« الفعل التاريخي» للقوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة في المجتمع.

والتكوين الاجتماعي الاقتصادي، « ليس عبارة عن تكدس فوضوي لظواهر اجتماعية مختلفة، بل نظاما اجتماعية متكاملا تتفاعل جميع جوانبه بعضها مع بعض، وتترابط عضويا بعضها مع بعض»[1] .

ولذا ينبغي أن تكون المفاهيم التي تعكس طبيعة المنظومة الاجتماعية السياسية في هذا التكوين الاجتماعي أو ذاك في هاته الحقبة التاريخية أو تلك محددة بصرامة علمية.

وإذا كانت الصرامة في تحديد المفاهيم هي الهدف الرئيسي، لكل منظومة معرفية علمية، فإنها لا تعني في هذا السياق ضرورة، وجود نظرية سوسيولوجية، سياسية «محضة» لهذا التكوين الاجتماعي أو ذاك. والصرامة في العلم الاجتماعي تتجسد فقط عندما تتجمع في مفاهيمه وأدوات تحليله، التي ينتجها ويستعملها، الدقة والوضوح والثبات والنسبية والمرونة وقابلية التغير.

ومن المؤكد في هذا الصدد أنه ليس هناك مفاهيم أو مقولات ثابتة وأبدية لا تقبل التغيير فالمفاهيم في العلوم الاجتماعية، والإنسانية قد تأخذ دلالات متجددة وجديدة كليا أو جزئيا، إذا نزعت من حقلها المعرفي ووظفت في حقل آخر، وإذا أعيد استخدامها في سياقات أخرى، أو إذا ارتبطت بمنظومة فكرية ومعرفية مخالفة للمنظومة الأولى.

و« تجدد المفاهيم وتجدد الفكر يقومان معا على تجديد طرائق، توظيف هذه المفاهيم وتجديد الإشكاليات التي تدخل فيها، أي تحريرها من النزعة الدوغمائية، أو من مدلولاتها السابقة ولا يتم هذا التحرير، إلا من خلال استخدامها بمرونة وفي سياقات جديدة. وهذا هو تجديد اللغة الفكرية، أي إعادة خلقها دون الخروج عن أصلها النظري الدلالي»[2].

---

[1]- حضر زكريا: المدارس الاجتماعية المعاصرة.(دمشق: مطبعة دار العلم ، جامعة دمشق، 1981) ص،51.

[2]– برهان غليون:«رد على نقد«اغتيال العقل».دراسات عربية. العدد الأول، السنة 23،بيروت -نوفمبر 1986، ص،76.

ومن البديهي أن المفاهيم هي الأدوات الأولية والأساسية، في تكوين المعرفة العلمية ، وأن كل منظومة معرفية تشتغل بمفاهيم محددة، لكن غالبا ما تنشا المفاهيم بشكل مبدئي على أساسا التخمينات، الافتراضية وبخاصة في العلوم الاجتماعية والعلوم المعنية بالفكر.

إلا أنه من المؤكد، أن الصفة المميزة للمفاهيم، في العلوم الاجتماعية والإنسانية، أنها تجريدية-بشكل عام- ليست ثابتة أو مطلقة، وبالتالي فإن صياغتها أو إعادة صياغتها ترتبط بتاريخية التجارب المادية الحاصلة في الواقع.

وبما ليس فيه مجال للشك، أن المفاهيم ليست قطع، آلة نظرية آلية ولا أدوات إرادة أو انعكاسات ثقافية، إنها متطلبات موضوعية في المعركة الفكرية المتعددة الجبهات في عملياتها وآلياتها وتناقضاتها. وفي هذا السياق يندرج تحديد المفهوم « المجتمع» كالتالي :

المجتمع، كل مجتمع ليس منظومة، بيولوجية أو منظومة ثقافية، بل هو موضوع، شيء (objet) يتميز مبدئيا عن الطبيعة لأنه ينطوي على «ذات جماعية » (Collective Sujet) على فاعل تاريخي على خضوع (Sujétion)، لهذا «الأمر Ordre » أو ذاك، لهذه «السلطة Pouvoir » أو تلك.

وبالتالي هو (المجتمع) نظام اجتماعي، أو تكوين اجتماعي يعيد إنتاج ذاته (*) [1] خلال عملياته التاريخية ومفعول قوانين عمله وتطوره.

تلك العمليات التي تتلاءم مع الوظيفة الأساسية والحقيقية التي تؤديها القوى الاجتماعية الفاعلة فيه (=المجتمع)، في كل مرحلة من مراحل التطور. وسرعان ما تتبدل هذه الوظيفة الأساسية، مع تغير أساسها الاجتماعي من مستوى إلى آخر من المستويات الرئيسية، الجوهرية التي تكون دعائم المجتمع أو النظام الاجتماعي والتي تعرف (اصطلاحيا) بالبنية الاجتماعية (Structure Sociale): السياسية-القانونية، والاجتماعية-الاقتصادية، والثقافية-الإيديولوجية والتي تترابط وتتفاعل وتتبادل التأثير والتأثر.

وتبعا للمنظور الجدلي، فان البنية الاجتماعية تشكل «وحدة كلية»، ولكن«الجدلية الحقيقية، ترفض مبدأ تدمير الوحدة في التعددية أو التعددية في الوحدة»[2]، وذلك لأن

---

(1)- Alain Tourain :op.cit.PP.61,62.

(*)– هذا التصور الذي نتبناه لتعريف مفهوم « المجتمع» ،هو أقرب إلى التعريف الذي صاغه ألان توران :«المجتمع هو المنظومة الطبيعية الوحيدة المعروفة التي تمتلك الاستطاعة في تشكيل سيرها وتحويله انطلاقا من استثماراتها ومن الصورة التي تمتلكها عن استطاعتها التأثير في ذاتها(...) وانه في كليته نتاج علاقات اجتماعية»

(2) -Georges Gurvitch: Dialectique et sociologie.(paris:ed.Flammarion,1962)P.33.

الحركة المتلازمة للمجموعات وأجزائها تفترض هذين الوجهين، بالضرورة. ومن هنا قد اخطأ اوغست كونت- في نظر غورفيتش- حين افترض أن المجتمع ككل هو الفاعل الأكبر، وهو السبب الذي ينبغي إعادة كل تفسير إليه متجاهلا، تحليل الحركة المعاكسة التي تشد المجموعات الكبيرة نحو أجزائها.

ولهذا لا تعني الأولية أو الأسبقية لهذا المستوى، أو ذاك من المستويات التي تشكل دعائم المجتمع نفي بقية المستويات الأخرى، في سياق التحليل السوسيولوجي الذي لا يتقبل التقيد بإطار نظري جامد.

إذن فالمجتمع كوحدة كلية اجتماعية لا يتحرك تصاعديا، تحت تأثير « قوة عمياء» أو قوانين طبيعية بل يتحرك في سياق عمليات تاريخية، و شروط و ظروف موضوعية تحت تأثير«قوة واعية»، وفاعلة في العملية التاريخية.

وعند الانتقال من التجريد إلى الواقع الملموس«الخاص» فان هذه القوة الواعية تتجسد في قوة الذات، الجماعية الواعية لظروفها الخاصة، وشروط عملها، أي الواعية بالحتميات التي تؤثر عليها والتحديات التي تواجه وجودها وتطورها.

و في هدا السياق، يمكن القول بان حصيلة أو «خميرة»، المعارف السويولوجية المتراكمة تثبت ما يلي :

أولا: أن المجتمع هو منظومة طبيعية واجتماعية (*)، تشكل من علاقات وتفاعلات متنوعة و«معقدة»، تنشأ بين الناس والجماعات والمؤسسات والتنظيمات... في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية في سياق صيرورة العملية التاريخية. وأن تفسير هذه المنظومة في طبيعتها وحركتها وعملياتها وتطورها تفسيرا «علميا» قضية نظرية خارقة الصعوبة حقا وفعلا.

(*) – وذلك لان في هذا المنظومة يتداخل كل من «الطبيعي»و«الاجتماعي» و«التاريخي» ولا يتعارض فيها «الطبيعي»مع«التاريخي» إلا بشكل ثانوي وبطريقة متفرعة .لان هناك دائما خاصية طبيعية ثابتة في الخاصية الاجتماعية التاريخية لكل ظاهرة مجتمعية ولهذا تؤكد « التاريخانية»(Historicisme) بأن القوانين التي تحكم المجتمع لا تختلف عن قوانين الطبيعة(...)، وأن كل شيء أو كل حقيقة تتطور مع التاريخ. وهذا من وجهة نظر التاريخانية ولكن-التاريخانية هي (من المصطلحات) التي أثيرت حولها مناقشات كثيرة، وأن معظم التعريفات التي أعطيت لها إيديولوجية. و بحكم تعدد التاريخانيات (وضعية، ميتافيزيقية ، مادية، جمالية، قومية...الخ) أصبح مجال المؤرخ منقسما على ثلاثة مجالات معرفية كما تشير ذلك الأسئلة التالية(التي طرحها العروي): هل التاريخ الإنساني وحده تاريخ خالص كما تدعيه التاريخانية؟ هل التاريخ تطور بلا وعي ذاتي كما تقول المادية التاريخية؟ هل التاريخ هو مجموع مراحل التطور كما يقول الطبيعيون؟-انظر: -عبد الله العروي : ثقافتنا في ضوء التاريخ (بيروت: دار التنوير-المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء -1983) ص،22.

ثانيا: أن ميزة الواقع الاجتماعي انه يتصف بعدة وجوه، تعطي للتفسير عدة امكانات تحليل. ومع تجدد التجارب المعرفية الإنسانية، وتعدد وتنوع مداخل التحليل السوسيولوجي، فان هذه الميزة لا تقبل التقيد بجهاز مفهومي، معين أو الوقوف عند تحليل واحد أو رؤية واحدة، لأن ذلك يحد من تفسير وتحليل الواقع الاجتماعي.

ونستخلص من هذا التحديد لإشكالية مفهوم المجتمع، أو الواقع الاجتماعي إمكانية تجاوز التعارض المفتعل –فكريا ومنهجيا-، بين المجتمع والتاريخ، المجتمع والدولة العقل والتاريخ، الدولة والتاريخ، البنية والتاريخ..(*).

إنه يبدو لنا، إذن ضروريا أن نوضح بعض المسائل المتعلقة بهذا التعارض المفتعل، الذي تقيمه بعض الممارسات الفكرية والسوسيولوجية المعاصرة بين المفاهيم وبخاصة المفاهيم المستخدمة، أو المتداولة في الخطاب الاجتماعي –السياسي

والذي يحيلنا إلى مدلول أو معنى متطاول وضبابي، وقابل للاستغلال في اتجاه عمومي تبسيطي أو دقيق، إيجابي أو سلبي. وذلك تبعا لهذا الإطار أوذاك من الأطر النظرية الضاغطة، والسائدة في حقل الممارسات الفكرية والسوسيولوجية المعاصرة.

وهكذا أصبحت المفاهيم في العلوم الاجتماعية والإنسانية وفي كل العلوم المعنية بالفكر مثل المتقاعدين، في مرحلة ما قبل الاحتكارات الصناعية الذين لا يستطيعون الاطمئنان، على البقية الباقية من حياتهم.-على حد تعبير *هوركهايمر وأدورنو*- وذلك لأن هذه المفاهيم في غالبيتها ما تزال مشدودة بحبال « جدلية عصر التنوير»(**) ، ومرتبطة بالتقدم والتاريخية الخاصين بالمجتمعات الغربية.

والسؤال الذي يطرح نفسه عندئذ هو: ضمن أي معيار (نظري ومنهجي)، يعتمد عليه للكشف عن حقيقة هذا التعارض المفتعل، بين مفاهيم السوسيولوجيا بوجه عام والسوسيولوجيا السياسية بوجه خاص؟، وإلى أي حد يمكن نقل واستخدام هذه المفاهيم وأدواتها المعرفية، في

(*) – إن هذا التعارض الذي تقيمه بعض المقاربات الفكرية و السوسيولوجية الغربية باسم «العقلانية» تعرض إلى نقد لا ذع من قبل« مدرسة فرانكفورت» التي تصدت للأشكال اللامعقولة التي «حاولت المصالح الطبقية أن تلبسها للعقل، وأن تؤسس اليقين بها على اعتبار أنها هي التي تجسد العقل في حين أن هذه الأشكال من العقلانية المزيفة ليست سوى أدوات لاستخدام العقل في تدعيم الأنظمة الاجتماعية القائمة»(1) و تشكل البنيوية(structuralisme) إحدى هذه الأدوات في تعاملها مع الأفكار و المفاهيم كما لو أنها كائنات مجردة عن حركة التاريخ مستقلة بذاتها- ، و تجد مبدأ تفسيرها في ذاتها

(1) - Horkhiemer.M: Théories critiques.(Paris:ed-Payot.1981)PP58-59..

(**)- إن «جدلية عصر التنوير»(عنوان مؤلف: هوركهايمر وأدورنو) هي من أهم أطروحات « مدرسة فرنكفورت» النقدية في الفلسفة والسوسيولوجيا والتي وضعت حجر الأساس للنظرية النقدية التي تقوم على الفهم الجدلي (الدياليكتيكي) للذات الإنسانية، وابرز رواد هذه المدرسة المعاصرة هم : هوركهايمر، أدورنو ، بلوخ ، هيرماس ، ماركوز، بنيامين ولتر...

مجال تاريخنا ومجتمعنا غير المنظر له على مستوى الممارسات الفكرية والسوسويلوجية عندنا ؟

إن هذه المعضلة النظرية والابستيمولوجية التي تثيرها إشكالية التعارض بين المفاهيم هي أول عقبة يصطدم بها الباحث في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية عند الانطلاق، من تعريف أي مفهوم أو أية مقولة سوسيولوجية أو سياسية تعريفا علميا محددا، ولكن-إذا استعرنا لغة غرامشي وعبارته- يبدو « أن الفهم والتقييم الواقعيين لموقف الخصم، ولدفاعه (الخصم هنا منتجو المفاهيم)، يستلزم الانعتاق من سجن الإيديولوجيات. أي النظر إلى الأمر نظرة « نقدية» هي وحدها النظرة المثمرة في البحث العلمي».[1]

وبما أن «المجتمع» من الناحية الفكرية الدلالية هو مقولة تجريدية، إلا أن مدلول هذه المقولة سوسيولوجيا، لا يعبر عن فراغ بل يعكس «ظاهرة اجتماعية»، وخاصية هذه الظاهرة كانت- وما تزال- دوما مركبة فعل تاريخي للإنسان، والامتياز الخاص الذي يمتلكه في إنتاج وإعادة إنتاج الوقائع، والأحداث والمؤسسات والتنظيمات والأشياء المادية والثقافية، التي تشكل في مجموعها مصير البشر أو تاريخية المجتمع.

إذن فالإنسان هو ذات الإبداع التاريخي، هو التاريخ والواقع، أي المجتمع الذي يجد فيه التاريخ الواقع(*) امتداده، وفي هذا السياق يقول ماركس في المدخل إلى « نقد فلسفة هيجل في الحق»، «ان الإنسان ليس كائنا مجردا منزويا خارج العالم، الإنسان هو عالم الإنسان، هو الدولة، هو المجتمع، لا «الفرد» كما تتصوره الفلسفة المثالية، ولا النوع المجرد كما تتصوره الفلسفة الفيورباخية».

وهكذا فان إدخال البعد التاريخي، على مفهوم الإنسان والمجتمع ووضع التاريخية في قلب المجتمع، كمبدأ منظم لحقل من العلاقات والممارسات، أمر تقرره الموضوعية العلمية الحقيقية، التي تقتضي دوما استخدام وتطبيق مفاهيم سليمة تنظم المعطيات الفكرية والسوسيولوجية في دلالتها الفعلية.

---

(1) – أنطونيو غرامشي : قضايا المادية التاريخية ، ترجمة فواز طرابلسي،(بيروت:دار الطليعة للطباعة والنشر،(1971) ص، 39.

(*) – الذي نعني به هنا. مدلول مفهوم «التاريخ». والتاريخ الواقع هو مجموعة ما يحدث في عالم الإنسان من ظواهر ووقائع تحت تأثير ذات الفعل التاريخي و علاقتنا مع الظروف المادية. وليس للتاريخ الواقع غاية محدودة وإذا كانت له غاية، فغائيته-على حد التعبير الفلسفي- تستمد من غائية صانعيه. أما التاريخ العلم(المعرفة التاريخية) فله بحكم تحديده في منظومة المعرفة العلمية غاية، تلك هي وصف وتقويم موضوعي لوقائع وأحداث التاريخ الواقع. و لهذا من الصعب اتخاذ قرار حاسم حول ما إذا كانت دراسة معينة تخص علم الاجتماع و علم التاريخ. ومن المغالاة أن نرى في علم الاجتماع علم العام و في التاريخ علم المفرد أو في علم الاجتماع علم القوانين العامة و التأريخ علم وصفي.

ووضع هذه المفاهيم دوما في خطاب إشكالي موجه لإثارة تساؤلات جديدة، تتعلق بهذا الموضوع أو ذاك، في علاقته بهذه المفاهيم أو تلك، المستخدمة في أية مقاربة فكرية أو سوسيولوجية لتفسير وتحليل الإشكالية التاريخية،أي: «الطبيعة الخاصة التي تتميز بها الأنظمة الاجتماعية، التي تمتلك إمكانية الحركة والفعل على نفسها بالذات. وذلك بواسطة مجموعة من التوجهات الثقافية والاجتماعية»[1].

وكما أن هذه العملية تقتضيها طبيعة العلم الاجتماعي، نفسه الذي يأبى أن يكون منظومة معرفية ستاتيكية، بحكم علاقته بالتاريخ والواقع الاجتماعي المتحرك باستمرار.

ومن هنا، يمكن القول أن التعارض المفتعل – على صعيد الفكر الاجتماعي – بين: المجتمع والتاريخ أو البنية والتاريخ أو الدولة والمجتمع، هو في الأساس يرتبط بإشكالية العلاقة بين "الذاتي" و"الموضوعي" في الحياة الاجتماعية.

ومن المؤكد أن كثير من المفكرين، وعلماء الاجتماع قد بذلوا قصارى جهدهم لحل هذا التعارض، المفتعل القائم في حقل الممارسات والمقاربات الفكرية والسوسيولوجية المعاصرة.

والذي يتمركز داخل حلبة صراع الأفكار ضمن ثلاثة اتجاهات فكرية وسوسيولوجية كبرى لكل منها موقفها ورؤاها الخاصة فيما يتعلق بإشكالية العلاقة بين الذاتي والموضوعي في المجتمع.[*]

1- الاتجاه الذي لا يعطي أهمية قصوى، لهاتين المقولتين في مداخل تحليله، أو ينفي ادراجهما في الجهاز المفهومي للعلم الاجتماعي ويتجلى ذلك في موقف النزعة التجريبية، والعلموية، والوضعية والوظيفية، والبنيوية والثقافوية والظاهرتية.

2- الاتجاه الذي يستخدم هاتين المقولتين، في مداخل تحليله ويعتبرهما حلقة- ضرورية- في سلسلة المعرفة التاريخية والسوسيولوجية، إلا انه يعطي الأولوية في التحليل لاحداهما، عن

---

(1) -Alain Tourain. op.cit .p,33.

(*) – في الواقع أن مقولتي : الذاتي والموضوعي تنتميان أساسا إلى المادية التاريخية، و لكن المادية التاريخية تنطوي على هاتين الموضوعتين المتنافرتين : الأولى، تقول أن العملية التاريخية هي نتاج نشاط الناس. أي نتاج ذات الفعل التاريخي للإنسان. والثانية تقول إن حياة المجتمع وتطوره خاضعان للقوانين الموضوعية بصرف النظر عن إرادة الإنسان ونشاطه ووعيه. و يبدو لنا أن هذه الأخيرة مبالغ فيها لأنها تقترب أو تلتقي مع« الجبرية». أي الفهم الجبري لتاريخ الذي يعلن إن كل شيء محتم لا مناص منه و يحول الإنسان إلى دمية. كما تلتقي مع الفهم الهيجلي للتاريخ الذي يقول بوجود«عقل» يسيطر على العملية التاريخية ويدبر أحداثها ووقائعها حسب خطط مرسومة، لان « العقل المطلق هو الحكم النهائي» و«العقل سيد العالم».

الأخرى ويتجلى ذلك في كل من منظور المادية التاريخية، والتاريخانية العضوية، والحتمية الجغرافية أو الديموغرافية، والداروينية الاجتماعية، والارادوية الذاتية، والنظمية الجديدة.

3- المدخل النظري الذي يجمع بين هاتين المقولتين ويعتبرهما، وحدة عضوية في سلسلة المعرفة السوسيولوجيـة، ويتجلى ذلك في مقاربات كل من العقلانية الموضوعية والواقعية الجدلية، والحتمية الاجتماعية،أو الجماعوية (*)

. (Collectivisme)

ومن المؤكد انه من المغالاة الزعم بأن هذه الاتجاهات الفكرية والسوسيولوجية في مجملها أو إحداها أو غيرها قد توصلت على حسم نهائي لإشكالية العلاقة بين الذاتي والموضوعي في الحياة الاجتماعية على أسس واقعية كما تقرها الموضوعية العلمية، سواء على مستوى البحث الأكاديمي أو البحث الاجتماعي التجريبي.(**)

ومن المؤكد أيضا أن منطلق تطور، العلوم الاجتماعية والإنسانية نفسه قد بين بصورة مقنعة، أن إشكالية العلاقة بين الذاتي والموضوعي، ما تزال تشكل المعضلة النظرية الأساسية في التحليل السوسيولوجي والسياسي والتاريخي.

وخاصة في المسائل النظرية، والمنهجية والابستيمولوجية التي تتعلق بقضايا المجتمع، السياسة، السلطة والدولة. إذا ما أخذنا في الحسبان هشاشة المرتكزات النظرية لبعض المقاربات الفكرية والسوسيولوجية، أو بعض مفاهيمها المختزلة في معادلات نظرية جامدة. والمفاهيم الجامدة تؤدي بالضرورة إلى مقاربات، جامدة تفسر الواقع في ظروف معينة وتبقى عاجزة عن تفسير التغيرات التي تحصل باستمرار على صعيد هذا الواقع.

ومن اجل صياغة إشكالية العلاقة بين المجتمع والسلطة السياسية، صياغة تتجاوز الدوغمائية، وتنفي الشكوكية وترفض المذهبية والتجريبية المبتذلة، كان لا بد من الانطلاق من التساؤلات المنهجية التالية:

(*)-ونعني بها هنا (الكوليكتيفيزم collectivisme) كما هو وارد في كتاب « الحتمية الاجتماعية والحرية الإنسانية»لجورج غورفيتش. والذي يؤكد بان الواقع الاجتماعي المباشر أو « العقل الجمعي» كامن في أعماق الشعور الفردي ، ولكنه يمارس تأثيره من خلال عقول الأفراد، ويمد الفرد بأعمق معرفة، تبادلية العلاقات القيمية في الحياة الاجتماعية.(1)

(**)- إن كثير من المعارف والمعطيات العلمية تثبت « أن نموذج النظري الاجتماعي الذي يحلق عاليا في سماوات الأفكار الخالصة التي لا يشيبها أية وقائع (ملموسة) يشيع بنفس السرعة التي شيع بها نموذج السوسيولوجي البحاثة المسلح بقلم وورقة تحقيق. ويجد دالقا لسانه وراء معطيات إحصائية منعزلة ولا معنى لها»(1). إذن فاستقصاء الوقائع الذي لا توجهه النظرية لا جدوى منه وتكديس الوقائع بدون تعميم نظري لامعنى له.

1- ما هي مضامين وأساليب المقاربات الفكرية والسوسيولوجية، ومرتكزاتها النظرية في معالجة وتفحص واستكشاف، حقيقة العمليات الاجتماعية –السياسية في المجتمع؟

2-ما هي نقاط التلاقي(الوصل) ونقاط انقطاع بين المقاربات الفكرية والسوسيولوجية المختلفة التي تناولت بالتحليل مسألة السياسة والسلطة والدولة ؟

3- كيف تتموضع العناصر، البارزة المؤثرة في التحليل السوسيولوجي السياسي بالقياس إلى الأثر الذي تحدثه الممارسة الفكرية، في الواقع الذي تقرأه وتمارس تدخلها فيه عبر تلك العلاقة المعقدة بين الفكر والواقع(*) ؟

وهنا بالذات، حول العناصر المؤثرة و«المهيمنة» في التحليل السوسيولوجي يتساءل بورديو ويقول:لماذا نكون«موضوعيين»، عندما ندرس الشعوب الأخرى ونقيم عاداتها وتقاليدها وننسى الموضوعية تماما عندما نتحدث عن أنفسنا؟ (1)

وهكذا فان صياغة إشكالية العلاقة بين المجتمع والسلطة السياسية في سياق هذه التساؤلات المنهجية يستلزم الوقوف عند الفرضيات التالية وأخذها في الحسبان:

1- لا يمكن لأية مقاربة فكرية أو سوسيولوجية، مهما ادعت الموضوعية أن تكون موضوعية في كل مفاهيمها وعناصر تحليلها، وبخاصة في معالجتها لإشكالية العلاقة بين المجتمع والسلطة السياسية أي بين المجتمع و الدولة.

2- إن أية إشكالية تحمل في ذاتها تعددية الحلول لمسالة واحدة، و تنوع الآراء تجاه قضية معينة، وكل رأي يشير إلى حقيقة ما هي نسبية، ولايمكن اعتبارها فاصلة فاصمة، بل تلعب دورا في استجلاء جانب أو جوانب معينة من هذه القضية، وهذا هو مبدأ تسميتها بالإشكالية (Problématique).

3- إن أية إشكالية في اشتباكها النظري، مع الأسئلة والمشكلات التي تطرحها حول هذا الموضوع أو ذاك،حول هذه المسألة أو تلك ، وفي تطورها النظري والمستقل عن الحركة الخارجية للتاريخ تظل مفهومة فقط في سياق ارتباطها بذلك التاريخ(موضوعها). واستقلالها النسبي عنه إنما هو الشكل الخاص بفاعلية الفكر في التاريخ.

(*) – و كما يرى لويس ألتوسير، فان العلاقة المعقدة بين الفكر و الواقع لا تتشكل في صورة استقلال نسبي لحركة الفكر ، إلا في سياق علاقة التحدد(determination) التي تربط النظري بالاجتماعي وتؤسس الأول على الثاني = = لتفسح المجال أمام انبناء ذاتي(بنيوي) للأفكار. وهو ما يعني بأنها علاقة تحديد متبادل يتحقق فيها الزمن النظري للفكر في سياق الزمن التاريخي(الاجتماعي). انظر:

- Louis, Althusser: Lire le capital,(Paris:Maspero.1975)Vol.1.P,38.99

(1) - Pierre. Bourdieu:le sens pratique,(paris:ed minuit,1980).

وفي الواقع أن «الوعي العلمي»، المعاصر والمرتبط بمسألة إشكالية العلاقة بين المجتمع والدولة، السياسة والتاريخ. المجتمع والاقتصاد ...الخ. قد تأثر إلى حد كبير بتاريخية المجتمعات الأوروبية وبصيرورة عملياتها التاريخية.

ومن المؤكد أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمعات الغربية التي أحاطت بنشأة وتطور هذا«الوعي»، الموصوف في الدوائر العلمية بالسوسيولوجيا السياسية، قد تركت بصماتها واضحة في النطاق المعرفي، وفي الجهاز المفهومي لهذا الوعي.

فالمقاربات الفكرية والسوسيولوجية الأساسية التي تناولت بالدرس والتحليل إشكالية الدولة والسلطة السياسية، وتوصلت إلى إثبات قاعدة الاجتماع والسياسة نظريا ومنهجيا، هذه النتيجة أو الحصيلة العلمية، ما كانت واقع الحال ممكنة قبل الإطاحة بـ« الأفلاطونية»، وظهور حركة التنوير الأوروبي التي أدت إلى تغيير الساحة الفكرية – العقلية -، نحو تشكيل منظومة المعرفية العلمية الاجتماعية الحديثة.

ولم تخرج الأطر الثقافية والمعرفية المعاصرة والمقاربات الفكرية والسوسيولوجية والسياسية المعاصرة من سياجها المعرفي حتى الآن.

وحركة التنوير أعادت طرح العلاقة بين السلطة السياسة والمجتمع وفق رؤيا جديدة في سياق «النظرة» (Conception) ، التي تعبر عن عالم من التصورات والعلاقات والصور والرموز والمفاهيم، لعصر جديد تم فيه تشكل الفروق والفواصل بين أزمنة العصور القديمة والوسطى، وبين الأزمنة الحديثة. كما أحدثت قطيعة ابستيموولوجية وتاريخية مع المنظومة المفهومية، السـابقة سواء كانت من الفكر اليونـاني أو اللاهوتي (Théologie).(*)

ولم تعد السياسة مع حركة التنوير امتدادا، طبيعيا للإنسان« الحيوان السياسي والمدني»، ولم تعد أيضا مجالا متعاليا يرتبط بالحيز اللاهوتي و يخرج عن نطاق البشر، وعن مسؤولياتهم في وقائع وظواهر التاريخ وسير، العمليات الاجتماعية في المجتمع. فالدولة هي نتاج المجتمع، وليست فوق المجتمع، والدولة تنظيم أو تأسيس خارج عن نطاق

(*) – و ليس فيه مجال للشك، إن حركة التنوير هي التي فجرت البنية الفكرية التقليدية(الكلاسيكية)، ومعها توقف الفكر عن التحرك داخل جدران التشابه و المحاكاة ، وتم الفصل بين النقل والعقل لصالح هذا الأخير ومفاهيمه وأدوات عمله، حيث أصبح هناك اتفاق على أن العقل هو القدرة على الربط بين الحقائق، كما ارتبط العقل بالتجربة المحك الموضوعي. =..لكل معرفة علمية وأصبحت المطابقة قائمة ليس فقط بين العقل والطبيعة بل أيضا بين العقل والتاريخ. ومن المؤكد أن هيجل أول مفكر احل العقل محل التاريخ وأحل التاريخ محل العقل، و ذلك عندما انطلق من مبدأ أساسي هو"كل ما هو واقعي فهو عقلي وكل ما هو عقلي فهو واقعي".

الطبيعة والقدرة الإلهية. وفي آخر المطاف هي اتفاق وهي عقد واصطناع - على حد تعبير *روسو*-.

وهكذا نلاحظ أن ترسيخ هذه التصورات الفكرية، والمنهجية وقولبتها ونشرها وإعادة إنتاجها بصفتها معارف تخص الوقائع، والظواهر الاجتماعية تبرز إلى الوجود كمنظومة معرفية علمية، مع ظهور العلوم الاجتماعية والإنسانية في القرن التاسع عشر، والتي ما انفكت منذ ظهورها تزحزح حدود المعرفة، في مساراتها التقليدية وتطرح التساؤلات الجديدة بخصوص الإنسان والمجتمع والسياسة والتاريخ.

إن هذه التساؤلات ليست مفصولة كليا عن اهتمام، التفكير والعقل البشري في محاولته الدائمة، منذ العصور القديمة للإلمام بجوهر الأشكال التاريخية للحياة الاجتماعية وديناميتها، فلا تزال مسألة المجتمع والدولة اليوم كما بالأمس وبالغد مصدرا للتأمل المتجدد والتفسير المتنوع والبحث الدؤوب، وهذا ما تسعى إلى تحقيقه محاولة الباحث.

إن المجتمع والدولة ظاهرتان شديدتا التعقيد والتنوع، لا يمكن الوصول بشان دراستهما وتأملهما، إلى نتائج على غرار المعادلة الرياضية، وإنما تخضع نتائج البحث والتفكير لإشكالية علاقة الدولة بالمجتمع، لعوامل متنوعة تجعل من تجزئة النتائج و نسبية الحقائق التي ينتهي إليها، نتيجة حتمية لصالح هذا الفريق أو ذاك من الجماعة البشرية المعنية بالفكر السياسي.

ورغم امتداد محاولات التفسير والاحاطة بهذه الظاهرة (الدولة) على طول التاريخ البشري كله بدءا من *أفلاطون وأرسطو وأوغسطين*، ومرورا ب*لفارابي وابن خلدون* ثم بودان ومكيافيلّي، وحركة التنوير وانتهاء بهيجل، و*ماركس وفيبر ودوركهايم*... فلا يزال البحث عن منظومة معرفية علمية للإحاطة بظاهرة الدولة في كليتها، وشموليتها وتعقدها مصدرا خصبا للتأمل والتجديد.

وفي سياق عملية التجديد أو إعادة تأسيس للإشكالية، السياسية والاجتماعية في مجملها تبرز بوضوح الموضوعة التي تقول:انه لا يمكن لكل تحليل للدولة القائمة (والأشكال التاريخية المتتالية للدولة)،أن يتناول مباشرة وببراءة الوقائع، إذ أن الحقائق التاريخية تكون دائما ومسبقا، محاصرة بشبكة من التصورات الإيديولوجية، وهي إما تصورات عملية (مطلوبة يوميا ويعاد إنتاجها بفعل عملها نفسه)، وأما نظرية(أنشأتــها «العلوم» القانونية والاجتماعية

والفلسفية). لذا يجب تناول الدولة «كموضوع إيديولوجي» قبل أن يكون بالامكان تناولها كواقع.[1]

فتعاليم الفلسفة قبل الفكر اليوناني بخصوص مسالة السياسة والأخلاق تكمن في أنها لم تتمكن من وضع نظرية في الأخلاق و السياسة فغالبيتها تعاليم ودعاوي لا تخرج عن نطاق المواعض أو التوجيه الاديولوجي -بالمفهوم الحديث- وذلك من اجل تاليه "الحاكم" وترسيخ سلطة الاستبداد والطغيان.

فتعاليم *زرادشت* (583-660ق م) الأخلاقية السياسية التي قضى حياته إلى الدعوة إليها والتي ازدهرت في فارس أكثر من إحدى عشر قرنا، كانت هده التعاليم دين الدولة الرسمي.

كما أن تعاليم *كونفيشيوس* في القرن السادس قبل الميلاد كانت موجهة أساسا إلى الطبقة الارسطقراطية و تهدف إلى تحسين قيادة وحكم الشعب، استنادا إلى الدرس وترويض النفس، الروحي، هدا الترويض الذي لم يعد بالنفع على صاحبه فحسب بل كذلك على الآخرين فيستتب حسن التفاهم بين الحاكم والمحكوم، والذي يمثل الدعامة الكبرى لتأمين سلطة النظام الإمبراطوري في الصين القديمة[2].

وبالرغم من أن فلسفة الشرق القديم لم تتمكن من وضع "نظرية في الخلاق والسياسة"، إلا أنها قدمت للتراث الفكري السياسي، الإنساني تصورات لا يمكن تجاهلها، إذ لها قيمتها، في تاريخ الأخلاق والسياسة، وما تزال تثير النقاش في كل عصر.

ولا نبالغ في القول أن معظم من يؤرخ للفكر الإنساني عامة والفكر السياسي خاصة، ينطلق من اليونان، وبالضبط من القرن السادس قبل الميلاد، وانطلاقا من الفلسفة اليونانية اخذ الفكر الإنساني يواجه معضلات الحياة، والوجود بشكل جديد استنادا على تراث الشرق الأدنى والأقصى ومصر، الذي مثل نواة الانطلاق بالنسبة للفكر الفلسفي اليوناني.

وتتلخص تجربة الفلسفة اليونانية - بوجه عام- في ابتكارها لشكل من الممارسة العلمية في دراسة الظواهر، وذلك عن طريق الملاحظة والممارسة المباشرة، محاولة إعطاء تفسير

(1) -إتيان باليبار: ماركس و نقده للسياسة. ترجمة:جوزيف عبد الله(بيروت: دار التنوير للطباعة و النشر،1981)ص87.
(2)- انظر في هذا الصدد: عصفور محمد أبو المحاسن، حضارات الشرق الأدنى القديم، دار النهضة العربية،بيروت،ط1981،2،ص278 وما يليها.
- كروزي موريس، تاريخ الحضارات العام الشرق واليونان القديمة، ت، فريد دافر، فؤاد ابو ريحان، منشورات عويدات،ط 3 ، بيروت،1993،ص225.

طبيعي وعقلي، ومنه بدا اكتشاف خضوع العالم لقوانين ثابتة، يمكن فهمها وتفسيرها عن طريق العقل.

وخلاصة مجمل هذا الطرح أن "العقل السياسي"، بدأ مع الفلسفة اليونانية وتبلور بوضوح مع أعظم فيلسوف أنجبته الإنسانية، وهو *أرسطو* (322-384ق م)، تظهر هذه العظمة في مضمون مشروعه المعرفي الأخلاقي السياسي، في كتابه السياسات.

ولقد تعرض *أرسطو* بالتحليل لإشكالية العلاقة بين السياسة والعلم انطلاقا من السؤال التالي: أي فن أسمى؟ السياسة أم العلم؟ وكانت إجابته الدقيقة أن:"أسمى العلوم والفنون هي السياسة والخير السياسي هو العدل، والعدل المنفعة العامة... والعدل يبدو للجميع مساواة"[1] .

ولكنه يتراجع في فصل آخر، من نفس الكتاب ليعتبر أن العلم خير من السياسة، ويشبه الفيلسوف المتأمل في الحقيقة، بالمهندس الذي بدونه لما وجد عمل البناء- أي رجل السياسة- وعمل البناء هو نتيجة دوما أحط من سببها وما في البناء من كمال مستمد منن كمال علتها[2].

إذن بالنسبة لأرسطو أن لكل علم وفن غاية ما هي أعظم خير وأقصاه والسلطة السياسية عنده تنبع من ضرورة تحقيق غايات الإنسان، لان الإنسان" حيوان عاقل"، و"مدني بالطبع". وفي هذا السياق سنتعرض بالتحليل والنقاش إلى مسالة التأسيس المعرفي لمفهوم الجماعة السياسية أو السلطة السياسية، ابتداء من *أفلاطون* إلى *ابن خلدون*.

وذلك من خلال استقراء، النظرة المفهومية أوالتصورية (Conception)، للنزاعات الما-ورائية اللاهوتية، والطبيعية الأخلاقية، والتحليل الواقعي، في منظومة المعرفة السياسية ما قبل عصر النهضة وحركة التنوير الأوروبية.

فلقد حاولت كل هذه التصورات الإجابة عن التساؤلات التالية: ما هي السلطة؟ ما هي غايتها؟ وعلى ما تقوم العلاقة بين المجتمع والسياسة؟ ومن هنا بات من نافلة الأمور-بعد تصفح شبكة المفاهيم و قضايا موضوع السلطة والسياسة- تسجيل وجود تباين واضح، وعدم تماثل بين التصورات بخصوص مفهوم السلطة أو مفهوم الحكم السياسي، سواء في العصور الكلاسيكية أو في العصور الوسطى.

وهذا لا يختلف في جوهره عن الطرح الحديث والمعاصر، مما يؤكد أن كل إجابة أو تصور لهذا الموضوع تصدر عن نظام ابستيمي معين للفكر، وعن نمط معين للسلطة في

(1) - أرسطو، السياسات:الباب3، الفصل7 – ت، الأب اوغسطينس باربارة البولسي، اليونسكو، بيروت،1957، ص150
(2)- أرسطو، المرجع نفسه(الباب 6 الفصل 8)، ص 362.

سياق استراتيجية محددة، للمنظومة المعرفية، وقد تجلى ذلك بوضوح، عبر مراحل التفكير الاجتماعي، السياسي الأولى للتأسيس المعرفي لمفهوم السياسة والسلطة، كما هو مبين في التحليل والتوليف، لمجمل عناصر الفصل التالي.

الفصل الثاني:المجتمع والسلطة في الفكر السياسي الكلاسيكي

تمهيد

من البديهي أن مسألة السياسة والأشكال، السياسة كانت وما تزال تشكل، موضوع أية نظرة تصورية،(*) حول علاقة المجتمع بالسلطة السياسية أو الدولة، إلا أنه من المؤكد أن الخطاب الأخلاقي – السياسي، اليوناني في العصور القديمة، كان أول خطاب إشكالي يطرح مسألة العلاقة بين المجتمع و السياسة، ومن ثم استطاع أن يضع المقدمات الأولى للمعرفة السياسية، ويحدد طبيعة وقواعد " الإلزام السياسي" ، أو الإكراه العام، السمة المميزة لكل سلطة، و لعلاقة الحاكم بالمحكوم في كل جماعة سياسية.

وكان *أفلاطون وأرسطو* من أبرز المفكرين القدماء الذين أولوا أهمية خاصة للتفكير في السياسة وفي العلاقة بين الحاكمين والمحكومين وفي " العدالة " و"القانون" وكلاهما يرى أن السياسة والدستور والمدينة... ترتبط بطبيعة الاجتماع وبالعقل البشري وقدرته على تنظيم شؤون الحياة الاجتماعية بمقتضى الأخلاق والقواعد القانونية. وفي هذا الصدد يقول أفلاطون: إن " الذي يسمح للأفراد بأن يعيشوا طوال اليوم على هواهم، وبدل أن يضع النظام في كل مكان، يدع الخاصة تسير دون أن يعطيها قوانين (...) هو مستبعد من الحساب " (1).

وفي الحقيقة، منذ *أفلاطون وأرسطو* ومعاركهما، مع السفسطائيين إلى "حركة التنوير " في القرن الثامن عشر، وطوال أكثر من عشرين قرنا، ظل الفكر الاجتماعي والسياسي يخضع بشكل عام إلى اتجاهين رئيسيين: اتجاه طبيعي، واتجاه ما ورائي، ولكل اتجاه نظرته و مفهمته المنطقية الخاصة لمسألة السلطة السياسية أو الدولة.

(*)- إن مفهوم النظرة التصورية(-Conception) حسب تعريف ميشال فوكو – لا تعني كيفية من كيفيات النظر إلى الأمور والقضايا، و الأشياء موضوع الدرس والتحليل فحسب بل تعني، شيئا أكبر من ذلك، إنها " دال " عبر عن عالم من الرؤى والصور والعلاقات والرموز، فهي لغة للغة، لغة من الدرجة الثانية، بها تنتظم الرموز والإشارات والعلاقات داخل عالم من الدلالة منسجم هو الذي يضفي عليها الفهم و يهبها المعنى – أنظر:

...- Michel Foucault : les mots et les choses (Paris : Gallimard, 1997. p 64

(1)- أفلاطون: الأعمال الكاملة_المجلد الحادي عشر_ الجزء الأول -" القوانين"، ص 460 أنظر:...

ومع أن الاتجاه الطبيعي يقع على النقيض، من الاتجاه الماورائي في فهم الطبيعة، والعقل، والأخلاق، فإن الاتجاهين يشتركان في نظرتهما، إلى السلطة السياسية أو الدولة، كما يقرر العروي(*)، إذ يجعلانها وسيلة لا هدفا، ويخضعانها إلى قانون يتعالى عليها.

وكلاهما يتصوران الفرد خارج الدولة، ويفصل بين المجتمع والدولة، وكلاهما يعطي الأولوية للأخلاق على السياسة، وكلاهما أيضا يصدر عن فهم واحد للفرد والاجتماع.

و في الواقع، يمكن التمييز داخل هذين الاتجاهين في الإطار الغربي كما في الإطار العربي الإسلامي، بين أكثر من اتجاه أو نظرة حول السلطة السياسية أو الدولة. و إذا كان من المؤكد أن النظرة الطوباوية، و النظرة " الفقهية السلطانية " الإسلامية ترتبطان بهذين الاتجاهين – بشكل عام – فإن النظرة الواقعية التقليدية للاجتماع والسياسة تنفرد عنهما، بالرغم من امتداد تأثيريهما على مفهمتها المنطقية للسلطة السياسية أو الدولة (كما سوف يتضح في المحاور اللاحقة).إذن، وكما يبدو، أن كل من الاتجاه الطبيعي، والاتجاه الماورائي، في الاجتماع والسياسة، يتضمن في الأساس نظرة أخلاقية – مثالية للسلطة السياسية أو الدولة ويبدو ذلك واضحا من خلال الرؤى التالية:

1) النظرة المثالية الطوباوية :(**)

من البديهي، أن كل حديث عن الطوباوية (الأيتوبيا) يحيلنا مباشرة إلى أفلاطون وإلى مخططه الثلاثي في " الجمهورية " ذلك المخطط (أو المشروع الأخلاقي – السياسي) الذي يطمح إلى تحقيق نظام اجتماعي (مجتمع) أو بناء فردوس أرضي مطابق للمثال الخلقي، يحقق للإنسان العدالة (الفضيلة) أو السعادة القصوى، أما بواسطة الفعالية الاستبدادية (فكروقراطية لنظام"علوي متسام ").و أما بواسطة المثالية التصالحية (الدستور المختلط أو القانون) أو بالاثنين معا كما يقرر ذلك أفلاطون.

...= جان جاك شفالييه: تاريخ الفكر السياسي _ ترجمة: الدكتور محمد عرب صاصيلا. (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر 1985)، ص 57.

(*)- يرى العروي أن أشكال هذين الخطابين أو المقالتين – بتعبيره الخاص – تعددت في التاريخ من الرواقين إلى أنصار القانون الطبيعي في القرن الثامن عشر – ومن القديس أوغسطين إلى فقهاء الإسلام.

أنظر:عبد الله العروي: مفهوم الدولة (بيروت – الدار البيضاء: دار التنوير – المركز الثقافي العربي1983) ص 12 وما يليها.

(**) - لقد حددت الطوباوية (الأيتوبيا) أنها تصور عقلي ل " مجتمع خيالي " و أول من وضع هذا الاصطلاح (utopie) هو المفكر الإنجليزي توماس مور (Thomas More) وهو عنوان كتابه " البحث في أفضل شكل للحكم " -1516-.

وكمـا أن كل حديث عن المدينة cité- polis عند أفلاطون، إلا وموضوعه هو العدالة أو "الخير" الأسمى للمدينة و"القانون"، الذي هو بمثابة اسمنت المدينة وركنها الأساسي وقاعدة العدالة والقانون معا هي "التربية " أو الأساس الذي تقدم عليه الفكروقراطية أو السياسة (الحكمة) في توجيه حياة المدينة.

وهكذا تبدو النظرة الطوباوية الأفلاطونية للسياسة وللمدينة (الدولة) تقوم على المفهمة المنطقية التالية:

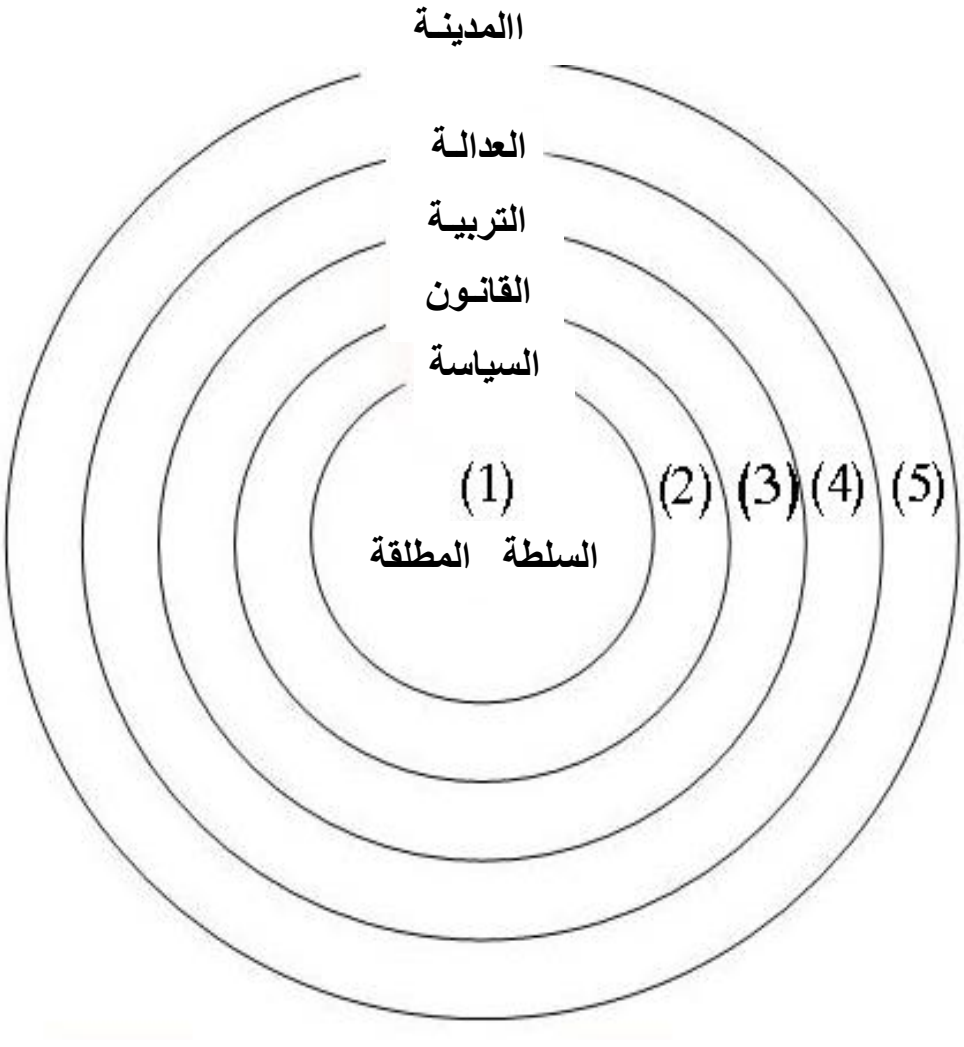

1) <u>السياسة:</u> (أو الحكمة) التي تتجسد في عقل السياسي (رجل الدولة) صاحب السلطة المطلقة، الذي يحكم المدينة، ليس بسبب ولادته أو موهبته أو عبقريته الشخصية، وإنما بسبب علمه، أي " العلم الذي ليس بمقدور الجمهور أن يكتسبه "– على تعبير أفلاطون – والسياسة هي الدائرة النافذة في المدينة ومصدر القيادة والحراسة والرقابة (*) و"السياسي " هو الرجل المؤهل والقادر على صهر المتناقضات مع بعض، وتوحيد كل كائنات وأشياء المدينة تحت قيادته وفي انسجام كامل.

2) <u>القانون:</u>(*): يحدد قواعد السلوك المطلوبة داخل المدينة وهو هبة من السياسة و"مقود مقدس" لها، يضمن " الأمن " و"الاتفاق التسلسلي " ويجذب البشر نحو " الفضيلة " وهو أيضا " التعبير عن الفكر المتحرر من الانفعال"، و في نظر أفلاطون أن تجسيد سلطة السياسة قد يتحقق في المدينة عن طريق التربية أكثر من تحقيقه بواسطة " القانون".

3) <u>التربيـة:</u> هي نظام التكوين في " المدينة" الذي يشكل بالنسبة لأفلاطون " حجر الزاوية لكل بناء"، وهو الأساس الذي تقوم عليه الفكروقراطية في تأمين ممارسة الوظائف وتثبيت التسلسل الاجتماعي، وضمان التأهيل للوظائف الخاصة بالحكم، وتوجيه حياة المدينة نحو فكرة " الخير " وشرعية العدالة والسياسة (الحكمة).(**)

4) <u>العدالة (الفضيلة):</u> هي تجسيد للشرعية الفكروقراطية، و الأساس الأول في بناء " المدينة " وتحقيق السلام و" السعادة " ومن خلالها يتحقق "الأمن" أو المحافظة على النظام العام و على الاستقرار والأوضاع القائمة في المدينة.

5) <u>المدينـة:</u> وهي " الجمهورية " – التي توصف عادة بأنها إيتوبيا، و أنها مدينة في الغيوم – ترتكز على التسلسل الاجتماعي المتدرج من الأعلى إلى الأسفل، في شكل سلم يحتل الفلاسفة فيه القمة وتحتل الطبقة الاقتصادية أو المهنية الموقع الأدنى في هذا السلم.

(*) - وكما يقول شاتليه " إن أفلاطون يؤسس " الدولة الكليانية " (Etat – totalitaire) - ثم يضعها بين يدي الفيلسوف (السياسي) الذي يحصر القيمة فيما يتصوره من أخلاق " (1). ويمكن تعريف الدولة الكلانية، بأنها الدولة الطاغية على الفرد و المجتمع، والمسيطرة على مختلف نشاطات الحياة الاجتماعية وذلك بواسطة أجهزتها وأدواتها التي تضمن لها الهيمنة الكلية.

(1)- F.C Chatelet : Platon (paris : Gallimard, 1965) p, 207 .

(**) – يلح المفكر الفرنسي جان جاك روسو في كتابه « إميل " (Emile) على ضرورة قراءة أفلاطون و آرائه في التربية، و في هذا الصدد يقول: " اقرأوا جمهورية أفلاطون " إنها " أجمل بحث في التربية تم القيام به إطلاقا " أنظر: - ج. ج. شفالييه: المصدر السابق – ترجمة صاصيلا – ص 42.

والسلطة المطلقة في المدينة بالنسبة لأفلاطون والقائمة على المثال الخلقي يجب أن تحدد بدقة ضمن إطار النظام السياسي والدستور المعتمد الذي يقر مبدأ هذا التسلسل الاجتماعي المتدرج بحكم منطق العقل، وفي هذا تكمن العدالة (الفضيلة) وتتحقق صحة المدينة وانسجامها.

والناس في المدينة عند أفلاطون تختلف جواهرهم باختلاف نفوسهم، فمنهم من معدن الذهب، ومنهم من معدن الفضة ومنهم من معدن النحاس(*). وهكذا يميز أفلاطون في المدينة بين ثلاث طبقات (حسب ممارسة الوظائف) تبعا لقوى النفس الثلاث: طبقة الفلاسفة (الحكماء) التي تحكم و لا تعمل، تقابل القوة العاقلة (فضيلة العقل)، طبقة الحراس (الجند) التي لا تحكم و لا تعمل، وتقابل القوة الغضبية (فضيلة الشجاعة)، والطبقة الاقتصادية أو المهنية (الصناع، الزراع...) التي تعمل ولا تحكم وتقابل الشهوة أو الرغبة، بحكم الغريزة العمياء والضرورية التي تقودها – حسب تعبير أفلاطون -.

وهكذا وتبعا للمفهمة المنطقية الأفلاطونية لمسألة السياسة، فإن سعادة الناس والأفراد تمر عبر الانصياع إلى الفكروقراطية، من خلال الخضوع إلى نظام " علوي متسام " يتوجب العمل بكل الوسائل و في مقدمتها " التربية "، من أجل انتصاره، إلا أن أفلاطون يخلط بين الوسائل والغايات عندما يتحدث عن هذا النظام الأمثل، أو الفردوس الأرضي الذي يحقق للإنسان العدالة القصوى(الفضيلة).

وفي الحقيقة، أن النظرة الأفلاطونية في مسألة الاجتماع والسياسة كانت أول مقاربة فكرية تضع هذه المسألة، محل الدرس والتحليل وفق المنطق العقلي، من خلال التطلع إلى ما ينبغي أن يكون عليه الاجتماع والسياسة.

وهكذا تجاوز أفلاطون واخترق النظرة الأسطورية (**)، ولكنه أخفق في نقل المسألة (الاجتماع والسياسة)، من منطق العقل إلى منطق الواقع أي التاريخ، وتشبث بعدم الفصل بين الأخلاق والسياسة.

(*) - الاختلاف هنا لا يعني – بالنسبة لأفلاطون – انتماء وراثيا آليا، ولا طبقات مغلقة في شكل " طوائف " عرقية أو دينية.

(**) - "العصور الأربعة les quatres âges، و التي ترى أن سعادة الإنسان لا يمكن أن تتحقق إلا بالرجوع إلى " العصر الذهبي " أي عصر بدء الخلق عندما كان الناس على إيمان عميق و مبادىء سامية ، وليس له وازع غير الضمير . أنظر:
- الدكتور ثروت عكاشة: المعجم الموسوعي للمصطلحات الثقافية.(القاهرة:لونجمان _ مكتبة لبنان 1990) ص 163.

ولهذا بقيت نظرته إلى الاجتماع والسياسة خاضعة لمجال الطوباوية، إلا أنه بذل محاولات عملية لإصلاح الأوضاع السياسية في المجتمع الذي عاصره، والأهم من ذلك أن أفلاطون انتهى في بحثه عن معنى العدالة، إلى: " أن العدالة لا تعرف في إطار الفرد بل في الإطار الأوسع الذي هو الدولة (المدينة) " [1].

ويمكن القول بصورة مجملة أن نظرة أفلاطون، إلى مسألة الاجتماع والسياسة تغلب المثال الخلقي على الواقع السياسي، وتبحث عن القيمة الفضلى التي ينبغي تجسيدها لأعلى المنفعة، أو الحاجات الاجتماعية التي ينبغي تحصيلها. كما أنه لا ينظر إلى الدولة كهدف بحد ذاته أو كوسيلة للفكروقراطية، لبلوغ هدف أسمى، أو كتنظيم اجتماعي لتحقيق وحدة المجتمع وتأمين حاجاته ومصالحه، بل ينظر إليها كشكل ينتمي إلى " عالم المثل "، أو للنظام الأمثل الذي يتحقق فيه الرفاه والأمن والسلام.

ومما لا شك فيه أن النظرة الأفلاطونية في مسألة الاجتماع و السياسة كانت لها تأثير عميق في حقل الفكر السياسي والاجتماعي عبر المسار التاريخي للبشرية(**)، ولذا فكل حديث عن النظرة الطوباوية، وعن نظام اجتماعي أمثل يعيدنا إلى أفلاطون.

ولكن مع تطور الفكر السياسي يمكن التمييز بين أكثر من اتجاه داخل النظرة الطوباوية، وذلك لأن أصل النظرة الطوباوية لا يكمن في التطلع إلى نظام اجتماعي أمثل أو فردوس ارضي، ينتفي فيه التناقض بين الفرد والمجتمع فحسب، بل يكمن أيضا في التناقض بين المجتمع والدولة أو بين الفرد والدولة، وبموجب هذه النظرة فإن الفرد طيب بطبعه والجماعة صالحة بذاتها، أما الشر فيأتي من جهة الدولة، ومن هنا يتخيل أصحاب المشاريع الطوباوية إمكان قيام مجتمع تتلاشى فيه كل المعارضات وتنحل كل الإشكالات، مجتمع يسود فيه الأمن والسلام، و يتحقق فيه الرفاه و الرخاء.

(*) - "العصور الأربعة les quatres âges، و التي ترى أن سعادة الإنسان لا يمكن أن تتحقق إلا بالرجوع إلى " العصر الذهبي " أي عصر بدء الخلق عندما كان الناس على إيمان عميق و مبادىء سامية ، وليس له وازع غير الضمير . أنظر: - الدكتور ثروت عكاشة: المعجم الموسوعي للمصطلحات الثقافية.(القاهرة:لونجمان _ مكتبة لبنان 1990) ص 163.

(1) - أفلاطون : " الجمهورية " ترجمة الدكتور فؤاد زكريا (بيروت – القاهرة : دار الكتاب العربي) ص 52.

(**) - في سياق المسار التاريخي للفكر السياسي منذ العصور القديمة و الوسطى إلى العصر الحديث برزت كثير من الأعمال الفكرية و الأدبية التي عبرت عن النظرة الطوباوية في مسألة الدولة و السياسة ضمن رؤى متباينة الاتجاهات وأبرز هذه الأعمال: " مدينة الخير " في رسائل إخوان الصفا " آراء أهل المدينة الفاضلة " للفارابي." رسائل ابن باجه الإلهية " ال" يوتوبيا " (l'utopie) لتوماس مور. و " مدينة الشمس " لتوماس كامبانيلا. و في العصر الحديث عبرت عن النظرة الطوباوية.

إنها نظرة مثالية إلى الفرد وإلى المجتمع، لاتأخذ بعين الاعتبار طبيعة الواقع الاجتماعي ولا شروط الأشكال التاريخية للحياة الاجتماعية.فهي تتعامى عن التناقض الذي يعتمل داخل الفرد بين الخير والشر، بين العقل والشهوة، بين القيمة والمنفعة[1] ، وتقفز عن مسألة لا يمكن تصور اجتماع ولا سلطة من دونها، إنها مسألة الانقسام الاجتماعي مسألة الانفصال الذي يقوم بين المجتمع ونفسه ، والذي هو مصدر كل سلطة[2])، وفي الواقع أن النظرة الطوباوية للاجتماع والسياسة الوريثة، للأفلاطونية بمختلف اتجاهاتها الفكرية ومنطلقاتها الإيديولوجية(*). وفي تحديدها لطبيعة العلاقة بين المجتمع والسلطة السياسية ظلت أسيرة لفكرة رئيسية ألا وهي: أن السلطة السياسية أو الدولة في كل زمان ومكان وبحكم انفصالها عن المجتمع، هي " قوة شريرة " ومصدر كل التعارضات والتناقضات والأزمات التي تعيق السير الطبيعي للحياة الاجتماعية.

ولكن في كل الأحوال بالرغم مما أظهرته النظرة الطوباوية، من أمور وأشياء يقبلها العقل والتاريخ فيما يتعلق بمسألة العلاقة بين الفرد والدولة، أو الحرية والسلطة، وما ينجم عنها على صعيد الواقع من ظواهر كالإكراه، التبعية، والاغتراب... فإن هذه النظرة تبقى بشكل عام تحلق فوق الحقيقة التاريخية للمجتمع.

وعلى الرغم من النظرة الأفلاطونية لعلاقة " السياسي " بـ " الاجتماعي " لا تتطابق مع معقولية التاريخ، إلا أن أفلاطون – في رأي كارل بوبر Karl Popper– كان يهدف من خلال مشروعه السياسي الأخلاقي، إلى وضع نظام للفترات التاريخية وهي فترات تحكمها التغيرات التي طرأت على " الدولة – المدينة "، في اليونان وبلاد الإغريق.

(1)- عبد الله العروي: مفهوم الدولة، مصدر سابق، ص 19 .

(2)- مارسيل غوشيه: دين المعنى و جذور الدولة_ ترجمة علي حرب. (الفكر العربي، العدد: 22 السنة 5، 1981)، ص 46.

(*) يحدد ر.بودون و ف.بوريكو (Raymond Boudon_Francçois Bourricaud) ثلاث اتجاهات رئيسية للطوباوية في كل مراحل تاريخها وهي: الطوباوية الألفية، والطوباوية الأخلاقية و الطوباوية اللاكونية.الأولى والثانية تقبلان تعبيرات مؤسساتية مختلفة جدا،أما الثالثة فتقترح على الأفراد أن يعتزلوا ،إذن " فالطوباوية لا ترسم فقط مشروعا لفعل المؤسسين والمصلحين المتزمتين، فيمكنها أن تكون نموذجا نظريا يسمح لنا بفهم تطور المجتمعات الملموسة" أنظر:
- ر.بودون و ف.بوريكو : المعجم النقدي لعلم الاجتماع . ترجمة الدكتور سليم حداد (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1986) ص 78 و ما بعدها.

ويؤكد أفلاطون أن المحرك الأول للتغير الاجتماعي في كل الفترات التاريخية لليونان هو الصراع الداخلي في الطبقة الحاكمة، أي صراع المصالح، ولا سيما المصالح المادية بين الحكام.[1]

وإذا كان الصراع داخل الطبقة الحاكمة – أي الطبقة التي بيدها مصادر القوة – هي المحرك الأول للتغير الاجتماعي عند أفلاطون، فقد كانت " العدالة " هي المحور الذي دارت حوله أبحاث أفلاطون السياسية في محاورة " الجمهورية"، فقد حاول أفلاطون معالجة النظريات السياسية المختلفة في إطار هذه الفكرة، وجوهر العدالة عنده هو " الفضيلة " التي تتضمن الخير الأسمى للدولة ولأفرادها على السواء.

فالعدالة هي مجموعة الفضائل التي تنظم الحياة البشرية الخاصة والعامة، فأفلاطون يعطي العدالة معنى يتضمن إعطاء كل فرد ماله، وبمقتضى ذلك أن لكل فرد أن يعمل بحسب كما هي وأن يؤدي ما عليه بأمانة، ووفق متطلبات الموقع الذي يشغله في نظام الجمهورية- المدينة-.

ويتهم أفلاطون السفسطائيون بالدعوة إلى تغليب الظلم على العدل، والدفاع عن "حكم القوة " الغاشمة واحتكار سلطة العقل الذي حاول أفلاطون، أن يحيد القوة عن طريقه بالانسجام الفلسفي. فهو يصور رأي السفسطائي تراسيماخوس في العدالة [2]، بأنه متهافت ولا يصمد أمام النقد، إلا أن دراسة تعريف تراسيماخوس كفيلة بأن تثبت أن هذا التعريف ليس كما وصفه أفلاطون، بل أنه قد يتطابق ومقتضيات عصرنا الراهن.

ولأن هذا السفسطائي البارع يعطينا نظرة عامة ومعقولة تاريخيا، وهي أن العدالة ليست إلا صالح الأقوى فحسب بل هي منفعة وصالح الأقوى في كل مكان وزمان، فهي مصلحة الحكم القائم. ولما كان المفروض أن السلطة بالضرورة هي الأقوى فالنتيجة المعقولة تاريخيا هي أن مبدأ العدالة واحد في كل شيء و هو صالح الأقوى.

---

(1) – K. Popper, the open society and its enemies, London Routtedge & Kegen Paul, 5th Edition (Revised) 1966, Vol. p 35.

(2) - يرى تراسيماخوس أن العدالة هي مصلحة الأقوى... حيث تكون القوة في بلد من البلدان في يد الطبقة الحاكمة حيث تضع الحكومات الشرائع و القوانين التي تكفل مصلحتها: فالحكومة الديموقراطية تضع قوانين ديموقراطية والحكومة الاستبدادية الأوتوقراطية تضع قوانين استبدادية وهكذا فكأن هذه الحكومات ترى أن مافيه مصلحتها هو " عدل " بالنسبة لمواطنيها من ينحرف عن ذلك يعاقب كمجرم ضد العدالة و القانون. ففي كل بلد تكون مصلحة الحكومة هي العدالة، أي أن العدالة هي مصلحة الأقوى في كل مكان.أنظر: لحسن جلال لعروسي وآخرون، تاريخ النظرية السياسية، مؤسسة فرانكلين القاهرة، د ط، 1978، ص60 .

فتعريف أفلاطون للعدالة – المشار إليه سالفا – ليس تعريفا اجتماعيا ولا قانونيا، فقد خلى عن مضمون القدرة على الإتيان، بأعمال إرادية فردية أو اجتماعية وفق القانون والسلطة التي تقوم عليه. وعلى هذا فإن فكرة العدالة عند أفلاطون تعني المحافظة على الأمن و النظام العام وليس ما توفره الدولة أو السلطة لرعاياها من الحرية والحماية كأساس للحياة الاجتماعية.

إن نظرية تراسيما خوس تعبر عما هو كائن بالفعل لاعما ينبغي أن يكون، فهي على هذا تصف الأمر الواقع، وهو أن كل حكم قائم بالفعل إنما يعبر، عن صالح الفئة أو الطبقة القوية في المجتمع، التي دافع أفلاطون عنها من خلال فكرة العدالة والمحافظة على استقرار الأوضاع القائمة.

إن مفهوم " المجتمع " كما يراه أفلاطون في مدينته الفاضلة، هو مجتمع طبقي محض تلتزم فيه الطبقات الثلاث الأساسية (*)، حدودها الخاصة وهذا المبدأ هو قوام العدالة عند أفلاطون. وهو الأساس الأول في تكوين الدولة وبناء القوة.

المجتمع أو الشعب – عند أفلاطون – هو مجرد قطيع لابد له من راع يرشده ويوجهه، ويبصره بمصالحه فلابد أن تخضع الكتلة الاجتماعية المسودة، إلى السادة ولا يتساوى السادة بالعبيد والحرية والمساواة شر مؤكد، بل لقد فاقت نزعته التميّزية حدود المعقول حينما نادى بترك الضعفاء والمرضى يموتون في قوله " أفلا تنشىء في مدينتك إدارتين طبيـة وقضائية (...) تقصران خدماتهما على أصحاب الأبدان والعقول مع إهمـال سقمـاء الأبدان فيمـوتون " (1).

وبهذا أصبح أفلاطون يعد من أوائل المفكرين الذين وضعوا، حجر الأساس للنزعة الفاشية، و"المالتوسية ". فالعدالة عند أفلاطون هي ما يكون في مصلحة الدولة والقوة والمدينة تكون عادلة حين تكون الطبقات، والطوائف محددة غير قابلة للتغيير وحين يلزم كل فرد مكانته الملائمة له، وحين يقبل الناس مبدأ الطبقة الحاكمة (الفكروقراطية) والامتياز الطبقي.

(*) - إن دولة أفلاطون أو مدينته الفاضلة تضم ثلاث طبقات أساسية: طبقة تحكم و لا تعمل (سادة الفكر) وطبقة تعمل ولا تحكم (العبيد و جماعات من الموظفين و الحرفيين و الصناع) وطبقة لا تعمل و لا تحكم وتضم جماعات المحاربين و الإناث. وكل فرد في المدينة الفاضلة ماهو إلا جزء من آلة الدولة – المدينة.والمبدأ الأساسي عند أفلاطون هو سيادة الدولة سيادة مطلقة أي سيادة من بيدهم القوة.

(1)- أفلاطون: المرجع السابق، ص 78.

ومن ثم يمكن القول بأن آراء أفلاطون حول العدالة تعد من الإشارات المبكرة إلى ماسمي بعد ذلك بـ" نظرية القوة " [1]، وإذا كانت أفكار أفلاطون حول العدالة تعد من الإشارات المبكرة لما سمي فيما بعد بنظرية القوة، فإن " أرسطو" لا يقل عنه أهمية في هذا المجال فقد لعب بكتابه " السياسة" دورا هاما، ودائما في الفكر الغربي، وظل هذا الكتاب خلال قرون طويلة هو كتاب الفلسفة السياسية، وعلم الاجتماع السياسي في آن واحد.

فكتاب السياسة يضم تحليلا في غاية الدقة، والإحكام للواقع فاليونان كانت معملا تجرى فيه التجارب السياسية، نظرا لانقسامها إلى مدن يستقل بعضها عن البعض، لكن شيئا مما يتصل بتلك التجارب لم يكن له وجود منذ عصر أرسطو حتى قيام المدن الإيطالية في العصور الوسطى، التي صورها مكيافللي في كتابه " الأمير "، والذي يحتمل أن يكون متأثرا في ذلك بأفكار أرسطو في هذا المجال " فالخبرة السياسية التي يجعلها أرسطو مرجعا له أقرب اتصالا من وجوه كثيرة بالعالم الحديث نسبيا، منها بأي شيء مما كان قائما على مدى خمسة عشر قرنا بعد تأليفه كتابه في السياسة ".

ولقد بذل أرسطو جهدا مكثفا في تحليل دساتير المدن اليونانية، فضلا عن محاولة تصنيف هذه الدساتير وتحليل الأنساق السياسية، الذي يماثل في أكثر من جزء منه التفكير المألوف لدارسي السياسة اليوم.

وبالرغم من اختلاف أرسطو مع أفلاطون في وجهات نظر متعددة، إلا أننا نراه يتخذ نفس التصنيف السداسي الذي كان قد أخذ به أفلاطون لأشكال الحكومات، وقد أورد « داهل » (R. Dahl) في كتابه "التحليل السياسي الحديث"، تصنيف أرسطو على أساس عدد المواطنين الذين يحق لهم أن يحكموا، فإذا كان الحاكم فردا واحدا كان الحكم ملكيا، وقد يكون طغيانا، وإذا كان الحكام قلة يكون الحكم أرستقراطيا أي أوليغارشيا، أما إذا كان الحكام كثرة أو أغلبية فإن الحكم يكون ديمقراطيا [*].

---

(1)- محمد عبد المعز نصر: "صراع المذاهب السياسية في القرن العشرين"، مجلة كلية الآداب جامعة الإسكندرية المجلد 9، 1955، ص61.

(*) - هناك ملاحظتان على هذا التصنيف ، الأولى : أن أرسطو قد ضمن هذا التصنيف المعيارين الأمبريقي والمعياري ، فبالإضافة إلى أنه يصف ماهو كائن ، فهو يرشدنا في نفس الوقت إلى ما ينبغي أن يكون .إلا أن تصنيف النسق السياسي ...=وفق لمعيار العدد، يجب أن يكون محل نظر منذ البداية، فعندما يحكم فرد أو قلة أو كثرة داخل نسق سياسي معين، فهذا حقيقة ماهو كائن وليس موضوعا لقيمة(أي تغيير لما ينبغي أن يكون)، كما أن تصنيف نسق ما وفقا للمعيار الثاني يتضمن كلا الاثنين، الحقيقة (أو الواقع) والقيمة معا، كما أنه لا يجب أن نلاحظ أفعال الحكام لكي نعلم ماهي أهداف أو نتائج أفعالهم فحسب، وإنما نقيم أفعالهم وفقا لبعض المعايير كالمصلحة، و الحق، و الصلاحية والثانية: لقد منح أرسطو الشكل الفاسد لحكم الشعب في عصره اسم " ديمقراطي " و التي نعني بها اليوم حكم " الأغلبية" لصالح الكل.

وبالمقارنة مع أفلاطون يتبين أن الفرضية ذات الأهمية الكبرى عند أرسطو هي أن كمية أو مقدار " قوة "، ونفوذ أعضاء النسق السياسي تعتمد أن على مقدار الدخل والثروة والمكانة الاجتماعية التي يحتلونها، ووفقا لمدى اختلاف توزيع الدخل والثروة والمكانة في الأنساق المتباينة، نتوقع الاختلاف في طريقة توزع " القوة " في كل نسق.

وعلى هذا فأرسطو لم يبحث في تصنيف الأنساق السياسية، تبعا لاختلافات معينة فحسب، وإنما فسر أيضا كيف ظهرت هذه الاختلافات.ومن ثم فان تمييز نظم أرسطو الثلاثة الرئيسية (الملكي والأوليغارشي والديمقراطي)، ذا قيمة تتجاوز تاريخه، وهي تنسحب على جميع النظم السياسية في مختلف الحقب، بافتراض أن مبدأ كل تصنيف إنما هو عدد الذين بيدهم القوة العليا [1].

وإذا كانت القوة تشكل مسألة سياسية عند مفكري اليونان، فإنها تأخذ نفس الأهمية عند مفكري الرومان، خاصة وأنهم كانوا بمثابة الوسيلة التي عن طريقها انتقل هذا المفهوم - القوة- إلى الفكر السياسي الحديث.

2)- <u>النظرة الطبيعية – الأخلاقية</u> :

وفي سياق " المحاورات " الفكرية وما ترتب عنها من اختلاف الآراء، وتباين المواقف وتصادم الأفكار بين تعاليم أفلاطون في الأخلاق والسياسة والنزعات السفسطائية الطبيعية والذاتية النفعية التي تستهدف ترسيخ الموضوعة القائلة: أكَّد نفسك، افرض نفسك[*] .

وداخل هذه التعارضات الفكرية ظهرت النظرة الطبيعية-الأخلاقية للاجتماع والسياسة، ممثلة في أرسطو تلميذ أفلاطون ومناقضه والفيلسوف الذي لم ينكر دينه الأصلي، واتجاه أستاذه "المعلم الذي لا يقارن " صاحب "الجمهورية" أفلاطون.

فأرسطو على هذا أخذ بوجهة نظر متحيزة للديمقراطية الأثينية، ومع هذا فإن أرسطو يبرز من الناحية الأمبيريقية على معاصريه، فقد حاول أن يجعل الدراسة الأمبيريقية فما يضفيه أحيانا على السياسات وذلك بمقارنتها بالألعاب الرياضية و الطب و بناء السفن.

(1) – R. Aron, Démocratie et Totalitarisme, paris : Gallimard, 1965, P .41 .

(*) - في " الجمهورية " يتهم أفلاطون السفسطائيين الراديكاليين و في مقدمتهم تراسيماخوس (Thrasymaque) بالدعوة إلى تغليب الظلم على العدل والدفاع عن " حكم القوة " و احتكار سلطة العقل ، لكن من المؤكد أن تراسيماخوس=... وغيره من تلاميذه جورجياس أستاذ البلاغة ذو الشهرة العالية ، كانت لهم آراء ومواقف حول المدينة (الدولة) وطبيعتها وحول القانون والعدالة تتميز بالواقعية وتندرج في منطق التاريخ.

ولا شك أن الأطر المعرفية التي وضعها أرسطو في منطقه ومقولاته، وبلاغته، وعلم أخلاقه، وسياسته (**)، قد أثرت تأثيرا عظيما على كل النشاط الفكري والعلمي طيلة قرون عديدة، ومارست دورها كسلطة إمبراطورية مشابهة لسلطة " الكتب السماوية " وهيمنتها على الأطر المعرفية والثقافية الدينية.

ومن المؤكد، أن الأطر المعرفية الأرسطية، كانت أول منظومة فكرية منسجمة في تاريخ البشرية استطاعت تفجير الصراع والتوتر بين النظرة الأسطورية، والنظرة المنطقية العقلانية، أي بين المعرفة الأسطورية (Mythos) والمعرفة المنطقية البرهانية(logos)، وقد اخترق هذا الصراع والتوتر كل تاريخ الفكر البشري [1] .

ولا جدال في أن النظرة الطبيعية – الأخلاقية للاجتماع والسياسة، التي وضع معالمها أرسطو ونقحها ابن رشد، وأعاد صياغتها ابن خلدون قد تركت تأثيرا واسعا في الفكر الاجتماعي، والسياسي الغربي منذ ولوج عصر النهضة الأوروبية.

وهكذا فإن النظرة الطبيعية – الأخلاقية للاجتماع والسياسة هي تلك النظرة التي وضع أسسها أرسطو و تعددت أشكالها في التاريخ من الرواقين إلى الشيشرونية ومن ثم إلى أنصار القانون الطبيعي في القرن الثامن عشر.والتي تقرر بأن غاية الإنسان لاتخرج عن هذا العالم، فالإنسان هو وليد الطبيعة، وهو بمقدار ما يعمل على اكتشاف قوانينها وتقبلها تمده بالوسائل الضرورية لسد حاجاته البد نية والفكرية، وتساعد بالتالي على تحقيق أهدافه في المعرفة والرفاهية و السعادة، وأما السلطة أو الدولة سوى ظاهرة تتولد حسب قانون الطبيعة ليبلغ الإنسان بواسطتها ما ينشده من أهداف (*).

هذه النظرة للاجتماع والسياسة تمتد أصولها إذن، إلى أرسطو، الذي يعتبر المسؤول الأول عن الإفراط في تقرير " السياسي " بإقراره للمماثلة بين الجماعة السياسية والمجتمع الكلي (*).

(*)- يرى أرسطو أن علم السياسة هو العلم الذي ينظم وينسق مختلف أجزاء البناء المعرفي و بالتالي فهو علم ارشيتكتوني Architectonique ، بالنظر إلى العلو م الأخرى التي تخدم أهداف هدا العلم –علم السياسة-.

.(1) - محمد أركون: تاريخية الفكر العربي الإسلامي، مصدر سابق، ص، 25

(**) - حافظنا على الصيغة العامة للتعريف كما يقرره العروي مع المتصرف.أنظر: عبد الله العروي: مفهوم الدولة (المصدر السابق) ص، 12 وما بعدها.

(*) - وقد عبر عن هذا الإفراط في تقدير " السياسي le politique " في العصر الحديث ثالوث فريد من الرواد يضم هوبز وروسو وهيجل.

وبالرغم من تأكيد أرسطو على هذه المماثلة التي يعتبرها من الشروط التي تسمح بالتحقيق التام للطبيعة الإنسانية ل"أن الإنسان من طبعه حيوان مدني" إلا أنه في كتاب " الأخلاق إلى نيقوماخوس" يستثني أرسطو من السياسة النظام الملكي (المنارشية)، والذي يبدو بالأحرى ماقبل سياسي بسبب المظهر الأبوي، والطبيعي الذي يميز السلطة في هذا النظام (نظام حكم الفرد الواحد).

ولكن الخاصية السياسية المميزة للمدينة (Polis)، كميدان لتحقيق طبيعة الإنسان، تقاس عند أرسطو بالكيفية التي تتحرك وفقها العلاقة بين الحاكمين والمحكومين أي علاقة المسيطر والمسيطر عليه، والتي تحكم كل الإشكالية السياسية عند أفلاطون وأرسطو وتشكل جوهرها الفعلي.

ومن خلال هذه الكيفية يتأكد مبدأ التعاقب بين الحاكمين والمحكومين، وبفضل هذه الوسيلة فقط يتحرك الميل الطبيعي للتساوي بين أعضاء الجماعة السياسية حتى وإن يكن القسم الذي يحكم يسعى عمليا إلى التميز بعلاقات الرئاسة.

وهكذا يتصور أرسطو العلاقة بين الحاكمين والمحكومين كعلاقة طبيعية تحكم الجماعة السياسية، مؤكدا بأن علاقة المسيطر والمسيطر عليه، كعلاقة خضوع توجد وتبقى دائما في كل وحدة حقيقية مؤلفة من أجزاء، وسواء كانت هذه الأجزاء متصلة أو سرية وقابلة للانفصال، وليس ذلك لدى الكائنات الحية فحسب بل في المجموعات الموحدة غير الحية، كما في حالة الإيقاع الموسيقي الذي يبدو إيقاعا، لأنه يوجد فيه مبدأ مسيطر (tisorké) أو مهيمن[1] .

ولا يختلف عن المبدأ الذي يحكم علاقة المسيطر، والمسيطر عليه في الجماعة السياسية، أي علاقة أمر/ إنسان مأمور و ذلك لأن: "من لا يستطيع الحياة وسط الجماعة، أو من كان دونما حاجة لاستقلاليتها، فهو ليس جزءا من المدينة إنه إما حيوان وإما إله "[*].

(1) - أرسطو: السياسة – الكتاب الأول – مقطع 1254 (أ). أنظر:
- J.Tricot : la politique – 1 – (Paris : édition vrin. 1970) p, 28.
()- أرسطو، السياسة، مرجع سابق، (مقطع 1253 (أ)). ص، 271.
[*]- إن قدرة المدينة (Polis) على كفاية ذاتها كما يتصورها أرسطو لا تتعلق في الواقع بقدرتها الإنتاجية من خلال النشاط الإنتاجي الذي كان في الأساس نشاطا زراعيا. وكما يبدو أن القدرة هنا تكمن في الجانب التكنولوجي أكثر من الجانب الاقتصادي (بالمعنى الحديث .(ففي الكتاب الأول من السياسة توجد إشكالية إنتاج الثروات (امتلاكها، إنتاجها) إلا أنها إشكالية تقتصر على التبادل التجاري الذي يتم تصوره كمنتج للثروات.

وكما يرى أرسطو، فإن المدينة لاتكون منظمة وفق متطلبات العيش فحسب، بل وفق متطلبات " العيش الرغيد "، لأنها الوحيدة التي تمتلك القدرة على كفاية ذاتها، أي الاستقلال الإقتصادي(**)، والمدينة هي المجتمع الكامل وهي الوحيدة التي يمكن أن تكون كذلك.

إن المدينة واقع طبيعي تماما مثل الجماعات السابقة التي تضمها(*)، لأن المدينة هي غاية هذه الجماعات، وطبيعة أي شيء هي غايته...".

وكما يرى أيضا، أن وظيفة المدينة كجماعة سياسية، (Communauté Politique) تسمو على كل وظائف الجماعات التي تتكون منها لأن المدينة سابقة على أجزائها: من أفراد وأسر وقرى. وذلك لأن الطابع المميز الذي يجعل من المجتمع البشري، جماعة أعلى تسلسليا من المجتمعات الحيوانية الأخرى، يكمن في أن الغاية الأخيرة للوجود المشترك فيه هي تكوين المدينة ففي المدينة يجد الأفراد الذين تغيرت هيئاتهم..ملكات جديدة وبنفس الوقت هوية جديدة، هويتهم كمواطنين(Polilés) أعضاء في المدينة أن هذا الإنتماء هو الغاية الطبيعية للنمو الفردي، إنه يعطي الإنسان معناه الحقيقي، ويسمح له بتحقيق طبيعته الحقيقية لأن الإنسان من حيث ماهيته، كائن خلق لكي لايعيش بشكل كامل، ولا يتفتح بشكل كامل إلا في المدينة(*)، إنه حيوان سياسي وفي الحقيقة أن مفهوم الوظيفة في الفلسفة الفلاطونية والأرسطية يرتبط بمفهوم " الفضيلة " ارتباطا وثيقا، فكل شيء يعتبر جيدا أو فاضلا مادام يؤدي وظيفة على الوجه الأكمل.

ففضيلة الإنسان الجيد تكمن في أدائه وظيفته الطبيعية بطريقة، مقبولة أو جيدة. وهذا مالا يستطيعه الإنسان باعتباره كائنا سياسيا أن يستمر إلا في وسط الجماعة في المدينة أو في القرية.

وهكذا نظرت سياسة أرسطو إلى الإنسان ككائن سياسي " بطبعه "، وشبهت المدينة بالمجتمع الكلي الذي باحتضانه لجميع الجماعات الأخرى، وتفوقها عليها من حيث القدرة، كما يبدو مبينا في الخطاطة الآتية:

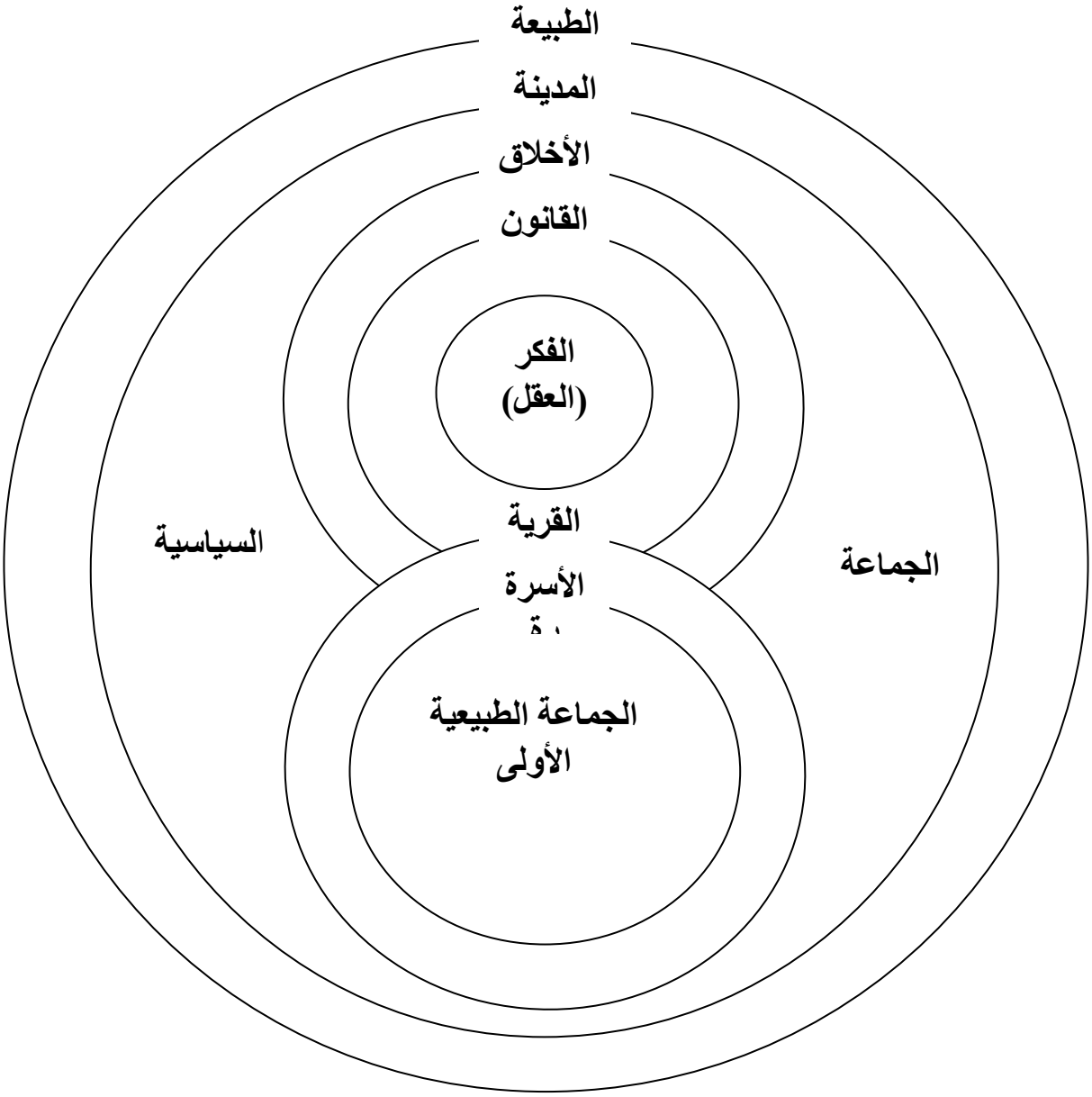

المجتمع، إذن، في نظر أرسطو – كما يفهم من خلال هذه الخطاطة– هو كائن طبيعي، ولذا حاول أرسطو دراسة ظواهر الاجتماع، والسياسة بالطريقة التي أراد أن يدرس بها الظواهر الطبيعية. ومن ثم قاده منهجه المقارن في " سياسته " وطريقته الاستقرائية والمفضلة لديه، إلى تحديد منظومة العلاقات في " الكل المدني " – حسب تعبير أرسطو – في إطار المفهمة المنطقية، الخاصة بمسألة العلاقة بين الطبيعة والجماعة السياسية، بين المدينة والأخلاق، بين الأخلاق والقانون وبين القانون والعقل، وأخيرا مسألة العلاقة بين العدالة والقانون. وهذه الثنائيات هي من أبرز المسائل والقضايا المطروحة في " السياسة " وفي " علم

الأخلاق في نيكوماك "(*)، واللذان يشكلان – في الحقيقة – بحثا واحدا موضوعه " علم السياسة " – على حد تعبير أرنست باركر (E.Barker).

وكما هو مبين في الخطاطة فإن المدينة، هي واقع طبيعي مثل الجماعات الأخرى التي تضمها (الأسرة، القرية...)، والذي هو ليس فقط شيئا أكثر من مكوناته، وإنما هو سابق عليها، لأنها تجد فيه في ختام نموها غايتها. وفي نظر أرسطو، أن غاية المدينة تكمن في تحول تعددية الأفراد والجماعات إلى وحدة وتجعل منهم " جماعة سياسية " أو مجتمعا كاملا. أي " كل مدني " منظم بشكل مؤسسي وهي النهاية الطبيعية والضرورية لنمو تدريجي للاجتماع البشري.

والجماعة السياسية لم توجد بهدف العيش المشترك، في تجمع أوسع لتأمين حياة الإنسان ككائن سياسي فحسب وإنما توجد أيضا بهدف تحقيق " العيش الرغيد "، بأفضل طريقة ممكنة أخلاقيا وماديا. وبالتالي فهي في الأساس جماعة طبيعية تعبر عن الشكل الأعلى للحياة الأخلاقية.

الجماعة السياسية، إذن، في نظر أرسطو هي جماعة أخلاقية، أولا، لأنها مزودة بضمير، وأن ضميرها وأخلاقيتها لايمكن أن توجد إلا لدى أعضاءها الذين تتطابق غايتهم مع غايتها، وثانيا، لأنها مزودة بقانون يحكمها ويعبر عن قاعدتها الأخلاقية وعن غايتها ولذا فإن السلطة السياسية-في نظر أرسطو- يجب أن تكمن في القوانين، كما تكمن " العدالة "(*) في أساس التجمع السياسي وبهذا المعنى يسمى عادلا من يخضع للقوانين، لان القوانين أو

(*) - و إذا عدنا إلى مضمون كتاب أرسطو في السياسة (السياسات) – ترجمة: ج..تريكو – نجد أن الكتاب قسم إلى مقدمة تتناول طبيعة المدينة، تليها أبحاث ستة مترابطة، يتناول البحث الأول (1253(أ) حتى 1260(ب)24) نظرية التدبير المنزلي ويتناول البحث الثاني (1260(ج)27 – 1274 (ب)28) عرضا لمجمل الدساتير السالفة. أما البحث الثالث (1280 (أ)7 – 1288 (ب) 2) فقد تناول البحث النظري في الدستور كشكل من أشكال المدينة مع تصنيف للدساتير تبعا للمعايير الأساسية (نظرية أرسطو في شكل الحكم).أما في البحث الرابع (1288 (ب)10 – 1316 (ب) 27) فقد عالج أرسطو فيه بعض المسائل العملية: الأشكال الدستورية أو أشكال الحكم، قانونية المؤسسات و الوظائف الأساسية في النظام الدستوري. أما البحث الخامس فقد خصصه للجزء القانوني من السياسة. و أما البحث السادس فيتناول مسألة الأخلاق، و التربية " في الاخلاق الى نيقوماك" (1323(أ) 14 – 1325(ب)).

(*) - صاحب السيادة في المدينة بالنسبة لأرسطو هو " القانون " لأنه تعبير عن الطبيعة والأخلاق و العقل، وبالتالي لا وجود للعدالة خارج القوانين.وتبعا لأرسطو فإن العدالة هي " الفضيلة الكاملة " أو مجموع الفضائل وحيث تكون العدالة توجد أيضا " الصداقة " ، أما " العدل " فهو الشيء المتفق مع القانون أي " الشرعية " أما الظلم فهو اللا شرعية – حسب تعبير أرسطو – وبالنسبة لأرسطو فإن " فضائل النفس الإنسانية " تنقسم إلى قسمين كبيرين أولا، الفضائل الأخلاقية ..التي تخضع لمراقبة الجزء العقلي من النفس، ثانيا، الفضائل المعرفية (العقلية) ... تتيح للإنسان التوصل لاكتساب المعرفة.وللإطلاع على التفاصيل أنظر :

- J.Tricot : l'Ethique a Nicomaque. (Paris : Edition_ vrin.1967) pp.34-35.

الشرعية الأخلاقية للجماعة السياسية تعبير عن الأوامر الخالدة للأخلاق و عن العقل، وسيادة القانون، سيادة للعقل و الأخلاق و الطبيعة.

وهكذا، وتبعا لأرسطو، فإن الجماعة السياسية، هي نتاج تطور طبيعي تدريجي للاجتماع البشري، وهي " الكل المدني " الذي يجد صحته وانسجامه وتوازنه واستمراره – بالرغم من التمايز النوعي الطبيعي بين مكوناته، وعناصره – في " العيش الرغيد " والمشترك بين أعضائه بأفضل طريقة ممكنة يتطابق، فيها " الطبيعي " مع " الاجتماعي " والاجتماعي مع " الأخلاقي " والأخلاقي مع " القانوني " والقانوني مع " العقلاني " والعقلاني مع " السياسي " أو السياسة.

والسياسة في نظر أرسطو هي " الذكاء"(**)، أو المعرفة وفيما يتعلق بالجماعة السياسية (المدينة) ، يميز أرسطو بين نوعين من الذكاء: الأول هو العلم القانوني والقدرة على الخلق في مجال التشريع ، والثاني يتناول المعاملات الجزئية ذات الطبيعة الاستشارية أو القانونية أو الإدارية. وغالبا ما يطلق اسم " العلم السياسي " على هذا الجزء الثاني رغم تضمنه الاثنين معا.

وأما " السياسي (le politique) " – كما يفهم من عبارات أرسطو– يعني " السلطة السياسية " خلافا " للسلطة الاستبدادية "، التي تمارس على الأحرار – إذن– سلطة السياسي (أو رجل الدولة) تمارس على الأحرار، وعلى المواطنين المتساوين معه في المدينة باعتبار الجماعة السياسية هي جماعة من الأحرار ومن المواطنين المتساوين.

وبما أن من مستلزمات المدينة الدستور (*)، فإن دستور الجماعة السياسية – في نظر أرسطو – لايقوم إلا بدفع المطلب الأساسي لكل جماعة سياسية جديدة بهذا الاسم، وهكذا فإن " السيادة السياسية "، التي تتحقق في شخص رجل الدولة أو "السياسي" والتي تمارس على

(**) - أو الصفة التي بمقتضاها يصل الإنسان إلى المقدرة على حسن المشورة في معاملات الإنسان الفردية، وهي بالوقت ذاته من جملة فضائل المدينة – كما يفهم من عبارات أرسطو -

(*) - إذا كان أفلاطون قد عدد في " كتابه السياسي " ثلاثة دساتير منتظمة هي: الملكية والأرستقراطية والديمقراطية المعتدلة. وثلاثة دساتير غير منتظمة هي الطغيان والأوليغارشية و الديمقراطية المتطرفة.فإن أرسطو قد أخذ ثانية في " السياسة " بهذا التصنيف السداسي جاعلا من " المصلحة العامة " معيارا له . ولذا فهو يرى أن الديمقراطية والأليغارشية والطغيان تستمد على دساتير غير سليمة وبالتالي تعتبر ثلاثة أشكال للحكم " لا يسعى أي منها لتحقيق المنفعة العامة " . - أشكال الحكم أو أشكال السلطة السياسية التي يراها أرسطو تتطابق مع المدينة الفضلى هي: الجمهورية أو الحكم الشعبي (politie) و الملكية (Royaute) و الأرستقراطية وأن أفضلها الحكم الذي يتولى تدبيره أفضل الرجال مع سيادة القانون.

الأحرار والعبيد سواء بسواء تفترض – عكس الطغيان، أو الإستبداد – القدرة على أن يكون " السياسي" جيدا، والقدرة أن يكون المواطن محكوما جيدا(**).

والفضيلة التي تكمن وراء هاتين القدرتين، هي الفطنة أو حسن الإستشارة وهذه من فضائل الرجل الناضج (السياسي)، وكما يقول أرسطو: " إن فضيلة السياسي وفضيلة المواطن في المدينة الفاضلة هي فضيلة واحدة .. ومن ثم فالتربية و الأخلاق التي تجعل المرء فاضلا هي نفسها تقريبا التي تجعله أهلا للسياسة أو الحكم " [1]، ولكن مؤلف " السياسة" يرى أن " السلطة السيدة "، يجب أن تكمن في القوانين وفي فضائل الرجل الناضج (السياسي) وأن الحكام الذين يتولون زمام السلطة في الجماعة السياسية لن يكونوا إلا حراسا أو خداما للقوانين، وهكذا يضع أرسطو اللبنات الأولى لـ " ميثاق الحكم الحديث " أو حكم القانون.

وفي الحقيقة، أن المفهمة الخاصة بمسألة سيادة القانون باعتباره عقلا وأخلاقا وحقا طبيعيا التي أقرها مؤلف " السياسة " قد اصطدمت منذ الوهلة الأولى بالمذهب الإصطناعي (l'Artificialisme) الذي نادى به بعض السفسطائيين – من أمثال ليكفرون تلميذ جورجياس – والذي كان يعارض الطابع الطبيعي المعلن للقانون والناجم عن الطابع الطبيعي للمدينة، بالتغيرات اللانهائية للأنظمة القانونية حسب الزمان والمكان. وكان يقول بأن الطبيعة تجهل هذه التغيرات، فقوانينها ثابتة ولها في كل مكان نفس القوة.

إذن لم يكن بامكان أرسطو التخلص من هذه المعضلة القديمة، الخاصة بالحق الطبيعي والحق الشرعي و الوضعي، كما أن تعاظم التأثير العظيم لسياسة أرسطو في عالم الأفكار وتأكيدها على ضرورة التطابق بين " الروح المدنية " وسيادة القانون قد فتح المجال في العصر الهليني لظهور النزعة الرواقية والأبيقورية، وهما النزعتان العقائديتان في فترة مابعد أرسطو، اللتان اعتزمتا الإجابة على التساؤل الخالد للحكيم: لماذا نعيش وكيف نعيش ؟ العيش في اكتفاء ذاتي وروحي ، في اكتفاء ذاتي أخلاقي وفكري ، وبدون خضوع حقيقي للإطار السياسي : ذلك هو جوابهم الذي يعتبر ثورة أخلاقية في ذلك الزمان[1] .

(**)-المواطن كما يفهم من عبارات أرسطو، هو الشخص الذي يمتلك إمكانية الوصول للوظائف القضائي و ;التشريعية والعسكرية. وفي المدينة الفاضلة" لايجب أن يقوم المواطن باشتغال مهنة اقتصادية (تجارة، فلاحة، حرفة)لأنها تصرفه عن تحصيل الفضائل الكفيلة بتحقيق سعادته.

(1)- أرسطو: السياسة – الكتاب الرابع – 1288 (أ) –مرجع سابق– ص 315.

[1]- يمكن الاطلاع على التفاصيل لدى ج.ج.شفالييه_المصدر السابق_ ص117 و ما بعدها. وكذلك لدى:

- A.Aymard et J.Auboyer : L'Orient et la Grèce (paris : P.U.F 1953) p, 415.

ولكن التعارض بين " المدينة العالمية "، والمدن الخاصة: هذه الفكرة العزيزة على الرواقيين، نقلت ضمن أفق أخروي وفوق طبيعي عندما حلت " الثنائية المسيحية " محل " الأحادية الوثنية، وهكذا حل مفهوم سيادة " الحق الإلهي " محل مفهوم سيادة القانون، ومن ثم ظل الفكر السياسي الأوروبي طوال أكثر من ألف عام من العصور الوسطى تحت هيمنة النظرة المرائية اللاهوتية، والتي امتدت أيضا إلى الفكر السياسي العربي الإسلامي.

ولقد الفكر اليوناني إلى العالم و انتشر في أرجائه، هذا فضلا عن أنه لايمكن التغاضي عن أثر النظم السياسية الرومانية، والقانون الروماني الذي لا يزال يؤثر حتى الآن، فلقد تطلب توسع الإمبراطورية الرومانية، قيام مؤسسات عسكرية قوية وماتبعها من أجهزة إدارية وسياسية لإحكام السيطرة، على المناطق التي فرضت سلطانها عليها، مما أدى إلى قيام الرومان بتطوير النظم القانونية التي عرفها العالم القديم لتكون أكثر دقة و اكتمالا.

وهذا بدوره أدى بهم إلى البراعة في الناحية التطبيقية للسياسة والإدارة، حيث يتجلى الإسهام الأساسي والفعال لمفكري هذا العصر في الإتجاه نحو التطبيق والممارسة العملية للسياسة.

ويمثل " *بوليسيوس* " و" *شيشرون* " الوجه البارز لمفكري الرومان، فإلى الأول[2] يرجع الفضل في معرفة بدء التاريخ الروماني، وفي ظهور أول دراسة للنظم السياسية الروماني، وقد استفاد بوليسيوس من أفلاطون وأرسطو في تقسيمهما السداسي للدساتير، وأضاف نظرية أكثر وضوحا في الدورة – المسماه بدورة بوليسيوس – التي تؤدي إلى تحول كل نوع من الحكومات إلى نوع آخر[1] كما أن " شيشرون " – رجل السياسة و القانون – درس فلسفة أفلاطون و أرسطو و قرأ التاريخ ليوليبيوس وتأثر بأفكاره وقد ذهب إلى أن أفضل دستور للدولة هو ذلك الذي يجمع في توازن الأشكال الثلاثة للحكومات و هي الملكية و الأرستقراطية و الديمقراطية دون أن يتضمن أية مظاهر الاستبداد[*]، و الدولة

(2) - انظر دراسة واعية بالوثائق عن " بوليسيوس " في: جورج سارتون، تاريخ العلم، ترجمة د.مصطفى عبد الحميد العبادي وآخرين، دار المعارف بمصر، 1973، الجزء السادس، الصفحات من 43 إلى 50.

(1) - يرى بوليبيوس أن هناك دورة تتحول فيها الدساتير أو الحكومات من حسن إلى سيء ، من ملكية إلى حكم استبدادي ومنه إلى حكم أرستقراطي ثم إلى حكم أوليغارشي ومن الأوليغارشي إلى ديمقراطية معتدلة ، ثم إلى حكم الغوغاء

(*)- جمع شيشرون أفكاره الأساسية في مؤلفيه " الجمهورية " و " القوانين " ويبدو من مطالعة هذين الكتابين أنه كان متأثرا إلى حد كبير بالفلسفة الرواقية، ولقد أقام شيشرون مفهوم الدولة على فكرتين أساسيتين:

عنده هي مصلحة الناس المشتركة، أي ماهي إلا شركة مساهمة، العضوية فيها ملك لجميع مواطنيها فالدولة وقانونها ملك لجميع الناس، وقوة الدولة تنبثق من الناس جميعا، واستخدام القوة سياسيا استخداما سلميا و قانونيا هو استخدام لقوة الناس جميعا.

لقد كان شيشرون متأثرا بظروف عصره التي كانت تختلف عن تلك التي كانت سائدة في اليونـان من النواحي الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، فكان نظام الحكم في الإمبراطورية الرومانيـة يقـوم على أسـاس تركيز " القـوة السياسيـة " من أجل تحقيق قوة أكثر للإمبراطورية.

وفي نفس الوقت كانت الإمبراطورية مقسمة، إلى عدة مقاطعات يقوم كل واحد منها حاكم روماني له صلاحيات واسعة في الشؤون الإدارية ونتيجة لظروف الحكم في الإمبراطورية نلاحظ أن شيشرون قد أعطى القوة مفهوما أكثر عمقا من بوليسيوس، فالقوة إذن تمثل ركيزة أساسية في أفكار شيشرون السياسية إذ أنها تمثل الأساس في تأكيد الحق والعدل وإقرارهما في الدولة، هذا فضلا عن أن هذه القوة كانت دائما تمارس بواسطة قلة من الأسر الأرستقراطية التي كانت مسيطرة في ظل الإمبراطورية الرومانية.

3) – النظرة الماورائية اللاهوتية :

لقد ظل الفكر السياسي في الغرب، خلال العصور الوسطى يتحرك في مدار النظرة المرائية – اللاهوتية للسلطة وتحت هيمنة نظرية " الحق الإلهي"، التي وضع أسسها القديس أوغسطين (*)، والتي ترى أن منظم الكون هو منظم المجتمع والدولة وفقا لمشيئته الإلهية، وأن سلطة الدولة مستمدة من سلطة الله، وأن الناس موزعون على مدينتين : " المدينة السماوية " التي تتطابق مع الكنيسة ، و" المدينة الأرضية " التي تتطابق مع الدولة، وكلتا المدينتين

الأولى: الدستور المختلط الذي يتمثل في دستور روما الذي اعتبره أكمل الدساتير اعتمادا على الخبرة السياسية و ما تستطيع أن تحقق به قيام نظام للحكم يجمع بين الاستقرار و الكمال.

والثانية: نظرية التطور التاريخي الدوري للدساتير، فنظرية الدولة عنده ترتكز على الحقائق و التجارب، واستقراء الأحداث. و هو يرى أن الدولة يجب أن تلتزم بالاعتراف الدائم بالحقوق، وبما يربط بين مواطنيها، على أساس العلاقات المشتركة بينهم وفق مبادئ محددة. فالدولة هي مصلحة – الناس المشتركة، والناس هم مجموعة الأفراد الذين يربطهم توافق مشترك بصدد القانون والحقوق والالتزامات، و العيش المشترك، والإسهام في العمل المشترك الذي يعود عليهم. بالنفع المشترك

(*) - أوغسطين (الطاغستي) (Saint Augustin) (354 م – 430) من أصل نوميدي (بربري) ولد بطاغست (سوق أهراس) مؤسس جامعة هيبونه (عنابة حاليا – الجزائر -) وقديس كنيستها ، صاحب كتاب " مدينة الله " (Decivitat Dei) ، أول مفكر أحل النظرة الثنائية المسيحية للسلطة محل النظرة الأحادية الوثنية اليونانية – الرومانية.أقر تعاليم ومبادىء الفلسفة السياسية الأخلاقية لنظام الكنيسة الكاثوليكية.

تخضعان للقوانين الإلهية ،ومن ثم فإن الملك أو رجل الدولة يمارس سلطته وسيادته بموجب " الحق الإلهي " وبمقتضى وصية المسيح " مالقيصر لقيصر وما لله لله ".

إن النظرة الماورائية – اللاهوتية للسلطة تتضمن بلا شك، اتجاهات ومذاهب وتيارات سواء على مستوى الفكر السياسي الغربي أو على مستوى الفكر السياسي الإسلامي، إلا أن الفكرة الأساسية والجوهرية لهذه النظرة في مسألة الاجتماع والسياسة تتجلى في المقالة التي تقرر، بأن الغاية المقدرة للبشر ليست من عالم المرئيات، وأن الحياة الدنيا هي بمثابة تجربة، تساعد المرء على الانفصال عن قوانين الجسد، لكي يتهيأ للحياة الأخرى، حياة السعادة الأبدية، وأما الدولة سوى تنظيم اجتماعي " يصطنع " أو وسيلة، من أجل الوصول بالإنسان إلى الغايات الروحية التي من أجلها وجد[1].

والفكر السياسي العربي – الإسلامي في القرون الوسطى، سواء عند المتكلمين والفقهاء أو عند فلاسفة الصوفية، كان يخضع بشكل عام إلى النظرة الماورائية اللاهوتية وحتى المفكرون المسلمون العقلانيون، لم ينجوا من تأثير هذه النظرة أو المفهمة المنطقية الخاصة بمسألة السلطة، والدولة التي وضع أسسها الفقهاء والمتكلمون، الأوائل في إطار ما أسموه بـ " نظرية الخلافة ".

ولذا فإن " الجاحظ وابن رشد وابن خلدون (وغيرهم من رواد الفكر العقلاني العربي الإسلامي) كانوا يقومون بتحديث الفكر ضمن إطار العرفان الأصولي الإسلامي بكل تقسيماته وتصنيفاته وتعريفاته للتاريخ و الأمم و الدول والأديان والكون " [1].

وهكذا يبدو أن " الفكر الإسلامي في القرون الوسطى مهما بلغ من إبداع في ميادين شتى ينحصر كله في " الإبستيمية " (نظام الفكر)[*]، الخاصة بالقرون الوسطى مع اتجاهها الإلهي ، وخضوعها لفكرة الروح ومايترتب عليها من استنباط أحكام شرعية وتقسم الزمن إلى ماقبل الوحي / ومابعده ...[2]

(1)- عبد الله العروي، مفهوم الدولة، مرجع سابق، ص12.

(1)- محمد أركون الفكر الإسلامي قراءة علمية ت، هاشم صالح، بيروت، مركز الإنماء القومي،1987. ص08.

(*) - يعتبر " الإبستيمي " (Epistémè) أحد المصطلحات الأساسية في الفكر الحديث الذي بلوره ميشال فوكو، وبنى عليه نظريته في كتابه: " الكلمات والأشياء " ومن الواضح أن محمد أركون أول من يطبق هذا المصطلح على الفكر العربي – الإسلامي من أجل تجديده و إدراجه ضمن الانقلاب الراهن الذي تحدثه العلوم الاجتماعية والإنسانية.

(2)- محمد أركون، الفكر الإسلامي قراءة علمية، المرجع نفسه.ص08.

والنظرة الماورائية – اللاهوتية للاجتماع والسياسة في الفكر الإسلامي ترتبط أساسا بالبنية المعرفية الدوغمائية التي قام بترسيخها المتكلمون والفقهاء وفلاسفة الصوفية في مختلف مجالات الممارسات الفكرية، والأطر المعرفية والثقافية الخاصة بالسياسة والفقه والمتعلقة بالأحكام والمعاملات و" الولاية "، وبـ " أدب الدنيا والدين "، وذلك مع توطد أسس مايعرف في الأدبيات الإجتماعية السياسية الإسلامية ب " الدولة السلطانية "، أو كما يسميها ابن خلدون " دولة العصبية " ذات " الوازع السلطاني والعصباني " وذات " الصبغة الدينية "ودولة " السلطنة " التي حلت محل " الدولة المركزية " العربية الإسلامية والتي اتخذت أشكالا ونماذج من الحكم متباينة نسبيا، في شقي العالم الإسلامي آنذاك (المغرب، المشرق)، منذ نهاية القرن الرابع الهجري أو العاشر الميلادي، إلا أن السلطة السياسية في كلا الشقين كانت موزعة على محورين أو طرفين رئيسيين يتقاسمان النفوذ فيما بينهما، ألا وهما:

- الطرف الأول، يتمثل في الأمير أو السلطان الذي تلتف حوله عصبيات (جغرافية أو إثنية أو دينية)، ويجمع بيده كل الصلاحيات الفعلية التي تقتضيها العملية السياسية في الحكم، ويمارس سيادته وشرعيته بمقتضى " حق الإمامة "، أو " التفويض " أو " وحدة الجماعة الإسلامية "، وهي شرعية لاتختلف في جوهرها عن الشرعية، التي كان يحكم الملوك بمقتضاها في الغرب القروسطي، وهي: " أن الملك ظل الله في الأرض ".

- الطرف الثاني، يتمثل في الفقهاء الذين تولوا مناصب القضاء ومراكز التعليم، وهم في الغالب موظفين لدى السلطان أو الأمير للقيام بمهام سياسية، وإيديولوجية تهدف إلى تكريس الأمر الواقع، والحفاظ على السلطة السياسية، وغالبية هؤلاء الفقهاء كانوا ينظرون للدول القائمة، ويبحثون عن مشروعيتها الدينية. ويبررون مواقفها وممارستها اتجاه الفرد والمجتمع والأمة.

ومادام هؤلاء الفقهاء لاهم لهم سوى التبرير الإيديولوجي والدفاع عن السلطة أو " إمارة الاستيلاء "، فإنه من البديهي أن تكون العلاقة بين الطرفين (الفقهاء، السلاطين) علاقة تكامل وظائفي، يرتبط في سياقها الدين بالسياسة. ولكن من المؤكد تاريخيا « أن محنة الفقهاء(*) ظلت تكمن كما هي مخاوف السلاطين أيضا، في هذا التجاذب الذي يمثله حقل

(*) - في الحقيقة أن أشكال وصور التعارض بين " أهل الدولة " و " أهل العلم "، قد تعددت في التاريخ الإسلامي منذ تحول " الخلافة " إلى " ملك " حتى يومنا هذا. وبالتالي فإن هذه المحنة لم تكن محنة الفقهاء فحسب بل كانت أيضا محنة الفلاسفة و المتكلمين و العلماء والمتصوفين، سواء منهم الذين كانوا ينظرون للدول القائمة ويبحثون عن مشروعيتها

الدين بين الطرفين، فالسلطان يحتاج إلى فقهاء كي تتقوى العصبية بالدعوة» كما يقول ابن خلدون، ولكن بعضا من الفقهاء يبقى مع هذا مشدودا إلى المجتمع وإلى " سلطان القرآن " حتى لو كان مكرما من " سلطان الدنيا "[1].

وهكذا وبالرغم من وجود علاقة تكامل وظائفي بين الفقهاء، والسلاطين والأمراء من خلال " التجاذب الذي يمثله حقل الدين، بين الطرفين " فإن هناك كثير من الفقهاء في كل الدول التي تشكلت في " دار الإسلام " في المشرق كما المغرب. بعد تحول الخلافة إلى ملك – حسب قول الفقهاء السنة القدامى– كانوا يميلون ويتوجهون إلى تجريد الدولة السلطانية من " الوازع الديني "، ووصف وازعها بالوازع السلطاني أو العصباني على غرار ماكان يرى ابن خلدون.

وحتى كان وصف المقريزي لرؤية الناس في زمانه يميزون بين حكم الشرع وحكم السياسة، فيقول: بأن " الشريعة هي ماشرع الله من الدين وأمر به كالصلاة والصيام والحج وسائل أعمال البر، والسياسة هي القانون الموضوع لرعاية الأداب والمصالح وانتظام الأحوال ". وصولا إلى الاعتراف بأمر واقع هو نوع من فصل الدين عن الدولة "[1].

وكلام المقريزي هذا يوضح بأن موقف الفقهاء، أو المتكلمين من علاقة السياسة بالدين أو علاقة الدولة السلطانية بالشريعة هو موقف متفاوت، ويبدو أن هذا الموقف يتوقف بشكل عام على مدى قرب أوبعد الفقهاء من المذهب " الرسمي " للدولة.

ومن مركز السلطة السياسية كما أن هذا الموقف المتفاوت للفقهاء من الدولة السلطانية ليست له علاقة بمسألة الشرعية، لأن السلطنة أو الإمارة كانت قد حملت شرعيتها من خلال مهمات " الأمير المستولي في مجال الإدارة والجيش، كما حملت انتسابها إلى الشرعية الدينية من خلال دور الفقهاء فيها في مجال القضاء، والتعليم وهكذا "حلت مكان شرعية الخلافة التي كان يحتاجها السلطان لانتزاع، العهد والتفويض شرعية الأمر الواقع في المهمات السلطانية

الدينية أو الذين كانوا يعارضون الممارسات السياسية والاستبدادية السائدة وينظرون لأطر سياسية بديلة، أو الذين كانوا يرفضون منطق الدول التي عاشوا في ظلها فانصرفوا إلى الحياة العامة واتبعوا طرق التصوف الزهد و تحولوا إلى " مرابطين " أو " أولياء الله الصالحين" .

.(1) - وجيه كوثراني: الفقيه و السلطان، (بيروت: المركز العربي الدولي للنشر و الترجمة 1990) ص، 39 .

(1)- رضوان السيد: " الدين و الدولة: إشكالية الوعي التاريخي " ، الحوار ، العدد 6 ، بيروت 1987 ، ص 45 – 46.

في المجتمع الإسلامي، وشرعية الهيئات الدينية التي تفضي على السلطنة الطابع الديني الذي تحتاجه "[2].

ولاشك بأن النظرة الماورائية – اللاهوتية للسلطة والدولة متأصلة في البنية الثقافية العربية – الإسلامية بوجه عام وفي البنية المعرفية بوجه خاص، وتصدر في واقعيتها من طوباوية دفينة كما يقول العروي، تعبر عنها تعاليم الفقهاء والمتكلمين وفلاسفة الصوفية في سياق ما أسموه ب " نظرية الخلافة " أو " نظرية الإمامة " أو " السياسة الشرعية ".

ويعد اللاهوت السياسي الإسلامي أحد الأسس النفسية أو التصورية التي تدخل في التركيب العام للسلوك السياسي للأمة الإسلامية على مدار تاريخها ونجد أصل هذا اللاهوت في بعض المفاهيم القرآنية مثل: التوحيد، الخلافة، الرسالة، الشريعة، الآخرة، القيامة، الشر الخير، العذاب، الجزاء، الإثم، الثواب والجنة.

وكما أن ترسيخ هذا اللاهوت السياسي الإسلامي، من خلال الممارسات الفكرية في سياق منظومة معرفية سياسية فقهية، يعود كما يبدو إلى ثالوث من الرواد بالنسبة إلى الشيعة الإمامية [*].

وثالوث آخر من الرواد بالنسبة لجماعة السنة [**]، وكلا الثالوثين حاولا البحث عن سند شرعي لسلطة الخلافة أو الإمامة وبين التجديدات السياسية، التي حدثت في مسار التاريخ الإسلامي وبخاصة مع ظهور " الدولة السلطانية، التي عاش في خدمتها غالبية هؤلاء الرواد من الفقهاء.

فالنظرة الماورائية اللاهوتية الشيعية للسلطة السياسية، بمختلف اتجاهاتها الفكرية والإيديولوجية تتجلى بشكل عام فيما يلي: أولا أن " الإمامة " هي حكم بمقتضى " الحق الإلـهي " يجمع القائم عليه (الإمـام) بين خصـائص السلطتين الروحية والزمنية.

---

(2)- وجيه كوثراني الفقيه و السلطان، مرجع سابق، ص، 40.

(*)- الثالوث الشيعي الإمامي يتمثل في محمد بن يعقوب الكليني (329 هـ / 940 م) صاحب كتاب"الكافي" ومحمد بن علي بن الحسين بن بابوية (381 هـ /991 م) صاحب كتاب " من لا يحضره الفقيه " ، وأبو جعفر الطوسي، الملقب بشيخ الطائفة (460 هـ / 1068 م) صاحب كتاب " الاستبصار " و" التهذيب " (تهذيب الأحكام). وتعتبر مؤلفات هؤلاء الفقهاء الثلاث من أمهات الكتب الحديثة لدى الشيعة الإمامية.

(**) - أما الثالوث السني الذي قام بترسيخ تعاليم اللاهوت السياسي الإسلامي فيتمثل في أبو الحسن علي بن محمد الماوردي (450 هـ / 1085 م) الفقيه الشافعي الذي كان يجمع بين مختلف الاتجاهات الفكرية السنية في مسألة السلطة و صاحب مؤلفات عديدة أبرزها: " الأحكام السلطانية و الولايات الدينية "، وأبو حامد بن محمد الغزالي (505 هـ / - 1111 م) الملقب بحجة الإسلام، الفيلسوف و الفقيه الموسوعي صاحب كتاب " الاقتصاد في الاعتقاد " و " المنقذ من الضلال " و " إحياء علوم الدين " ... إلخ. و أبو العباس أحمد تقي الدين بن تيمية (652 هـ / 1245م) الفقيه الحنبلي صاحب كتاب " السياسة الشرعية في إصلاح الراعي و الرعية" و غيرها من كتبه المعروفة.

فالأئمة المعصومون كما يقول أبوجعفر الكليني "هم خلفاء الله تعالى على الأرض " ولذا فـ" إن طاعة الأئمة ذاتها فرض "[1].

ثانيا: الإمامة هي امتداد للنبوة وأنها ركن من أركان الدين وأصل من أصول الاعتقاد، ولذا فإن الإمام ملزم بالوفاء لشروط الإمامة، والحفاظ على مبادىء وقيم الجماعة الإسلامية وتحقيق العدل الإلهي على الأرض.

وأما النظرة الماورائية اللاهوتية السنية للسلطة، فإنها تنطلق من مسلمات النظرية التقليدية للخلافة والتي تؤكد على مايلي: أولا أن نظام الخلافة يستمد أصوله من الوحي وليس من العقل كما قال بهذا بعض المتكلمين من المسلمين (الأشاعرة).

ثانيا أن مفسري القرآن في غالب الأحيان يفسرون كلمة " الخلافة " الواردة في القرآن بأنها خلافة الله في الأرض.

ثالثا أن الخلافة تعني ممارسة السلطة سياسية كانت أو دينية لتحقيق معنى الخلافة الكامل، في سياق المبادىء التالية:

أ)- البيعة من خلال إجماع الأمة أو " أهل الحل و العقد ".

ب)- الحكم من خلال الشورى التي يأمر بها القرآن و السنة.

ج)- تطبيق الشريعة.

د)- الحفاظ على قيم الأمة ووحدتها.

هـ)- حق " الجهاد " المشروع.

أما المسلمة الأخيرة للنظرية التقليدية في الخلافة، فتؤكد على ضرورة الإقتداء بالنهج الذي سلكه الخلفاء الراشدون والذي تتطابق، فيه السلطة الروحية مع السلطة الزمنية[*] . وفي هذا السياق يقول أبو حامد الغزالي: " الدين و السلطان توأمان ولهذا قيل، الدين أساس والسلطان حارس، ومالا أساس له فمهدوم ومالا حارس له فضائع " [1] .

.(1) - محمد ضياء الدين الريس: النظريات السياسية الإسلامية، (القاهرة: دار المعارف 1967) ص، 165

(*) - وللإطلاع على التفاصيل فيما يتعلق بالنظرية التقليدية للخلافة، أنظر:

- محمد رشيد رضا: الخلافة أو الإمامة العظمى (القاهرة: مطبعة المنار 1341 هـ / 1923).

- د . محمد عمارة: نظرية الخلافة الإسلامية (القاهرة: دار الثقافة الجديدة 1980).

- د.عبد الرزاق أحمد السنهوري: فقه الخلافة و تطورها – ترجمة: د.نادية عبد الرزاق السنهوري. د . توفيق محمد الشاوي- (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب 1989).

(1) - الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد _ تحقيق: الشيخ محمد مصطفى أبو العلا_ (القاهرة: مكتبة الجندي للنشر 1972) ص،197 .

ويميز الماوردي بين السلطة التي تقوم على نظرية الخلافة، وتلك التي تقوم على العقل الإنساني، فيرى الأولى تقوم على قانون إلهي، ولذلك فإنها تكون أسمى من السلطة الثانية، لأن هذه الأخيرة تهدف إلى مجرد الحفاظ على العدل والحد من الخلاف والفوضى.

والواقع أن الربط بين نظام الدولة ونظام الدين قد ظل ومازال، هو القاسم المشترك الأعظم لدى غالبية المفكرين المسلمين، فكلهم لا يفكرون خارج الإسلام ولا يفكرون أيضا خارج دولة السلطنة الإسلامية، باستثناء ابن رشد وابن خلدون، هذا الأخير الذي اجهر في مقدمته، بان الدولة ظاهرة من ظواهر العمران، والاجتماع الإنساني وهذا التصور غريب، عن التصورات الأساسية لغالبية المفكرين والفقهاء المسلمين، من بينهم ابن تيمية الذي يربط بين السلطة الروحية والسلطة الزمنية، ويرى أن الشريعة هي مصدر السلطة، وأن الطاعة لاتتم إلا إذا كانت متفقة مع الشريعة وبإقرار "السياسة الشرعية " [1]، تصبح السلطة الإسلامية المستمد قوتها من الله سلطة من نوع يفوق أية سلطة من نوع آخر [2] .

وبحكم مفهمته المنطقية الخاصة بمسألة "التوازن" التوازن بين المعرفة الفقهية والكلامية والصوفية، بين الروحي والزمني، بين الديني والدنيوي يقول الغزالي: " السلطان ضروري في نظام الدين، ونظام الدين ضروري في الفوز بسعادة الآخرة، وهو مقصود الأنبياء قطعا، فكان وجوب الإمام من ضرورات الشرع الذي لا سبيل إلى تركه " [3].

وهذا التوازن الذي يدعو إليه الغزالي، يستلزم في شروطه وحدوده ليس احترام الأشكال الظاهرية الإجتماعية للشريعة فحسب، بل أيضا احترام السلطات القائمة حفاظا على وحدة الجماعة الإسلامية.

وفي هذا السياق يقول: "إن نظام الدين لا يحصل إلا بنظام الدنيا، ونظام الدنيا لا يحصل إلا بإمام مطاع " [4]، وهكذا ما كان يهم الغزالي هو أن يجمع الجماعة الإسلامية حول مرجعية واحدة للحقيقة: القرآن والسنة أو الهداية النبوية.كان يؤمن بتعددية الآراء، ولكنه كان يرى أن التعددية يجب أن تبقى متسامحة حيال بعضها وحيال اجتماعها السياسي "رأي

(1) - السياسة الشرعية تقوم على القرآن و السنة وعلى الفكروقراطية الفقهية وفقا للآية القرآنية: " إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل " (الآية: 38 من سورة النساء).

(2) - ابن تيمية: السياسة الشرعية في إصلاح الراعي و الرعية – تحقيق: محمد إبراهيم البنا، ومحمد أحمد عاشور – (القاهرة: دار الشعب 1971) ص، 75، 181، 185.

(3) - أبو حامد الغزالي : المصدر السابق ، ص ، 197.

(4) - الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد، مرجع سابق، ص 214.

مطاع يجمع شتات الآراء ويمنع الخلق من المحاربة والقتال ويحملهم على مصالح المعاش والمعاد " (5) (*).

والغزالي شأنه شأن الماوردي، فيما يتعلق بمحاولات التوفيق بين الإحياء النسبي للخلافة، وبين واقع الأمر في السلطة الفعلية (الدولة السلطانية)، والغاية من السلطة السياسية أو الدولة عند الغزالي والماوردي كما عند ابن تيمية – رغم اختلافه عنهما في مسائل كثيرة(*) - هي حفظ العقيدة الإسلامية، ورعاية المسلمين في شؤونهم الدنيوية، أي السلطة السياسية عندهم هي وسيلة تهدف إلى الحفاظ على استقرار أوضاع الجماعة الإسلامية وتطبيق فيها شرائع الله وحدوده.

وبالرغم من الاجتهاد الفقهي الذي قدموه، والذي كان مؤسسا على تجربة " إمارة الإستلاء "، وعلى البحث في مشروعيتها والاعتراف بالأمر الواقع، الذي يربط بين " الديني " و"السياسي" إلا أنهم أخلصوا إلى القول، بأن الدين هو أصل كل " ملك " ومصدر كل سلطة، وذلك انطلاقا من المقولة اللاهوتية للما وردي التي تقول: إن " الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا " (1).

وتعبر هذه المقولة عن المفهمة المنطقية الخاصة بمسألة السلطة في الفكر السياسي اللاهوتي الإسلامي (**)، وهي كثيرة التردد عند الفقهاء والمفكرين الإسلاميين اللاحقين، وذلك في سياق الفكر السياسي الإسلامي منذ " الدولة السلطانية " إلى " الدولة الوطنية " الحالية.

---

(5)- أبو حامد الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد، مرجع سابق.ص216

(*) - و في هذا السياق يؤكد الغزالي: " بأن استباحة الدماء و الأموال من المصلين إلى القبلة المصرحين بقول لا إله إلا الله محمد رسول الله خطأ، و الخطأ في ترك ألف كافر في الحياة أهون من الخطأ في سفك محجمة من دم مسلم ".
-المرجع نفسه ،ص 223.

(*) - و من بينها عدم قبوله للتبرير الشرعي لقيام الخلافة لأنه يرى أن القرآن لم يحدد شكلا معينا للخلافة، بل أنه لا يوجد في القرآن ذكر صريح لموضوع الخلافة، ولم يحدد القرآن أيضا عدد الخلفاء. وهذا الرأي قريب من رأي الخوارج. و ذلك لأن الحنابلة لا يهتمون بوضع نظرية لفترة الخلافة الأولى – لأنها خلافة لن تعود – همهم الوحيد هو قيام " دولة الشريعة " أو " السياسة الشرعية".

(1) - الماوردي : الأحكام السلطانية و الولايات الدينية. (القاهرة: دار الفكر العربي للطباعة و النشر 1983)، ص 6.

(**) - و بما أن نظرية الخلافة التقليدية تؤكد على عالمية الأمة ووحدتها ، وهذا يشير إلى أنه لا يمكن تواجد أكثر من خليفة أو إمام في ذات الوقت ، وهذا ما لا دليل عليه في القرآن ، فإن الماوردي في مشروعه حاول الدفاع عن الخلافة كمؤسسة تاريخية ضرورية لاستمرار وحدة الأمة ، وفي نفس الوقت حاول " عقلنة " الإمارة (" إمامة الاستيلاء " أو " إمامة الاستكفاء ") لاستيعاب مشروعيتها الواقعية في شرعية إسلامية .
والماوردي أول مفكر إسلامي تحدث عن تفويض للسلطة في نظريته عن " وزارة التفويض " ، وللإطلاع على التفاصيل حول هذه المسألة أنظر :
- د . سعيد بنسعيد: " دولة الخلافة " (رسالة دكتوراه الدرجة الثالثة) (الدار البيضاء مطبعة دار النشر المغربية 1980) ص 25 – 40 .

والتي وصفها العروي بأنها متأرجحة بين نمطين: السلطانية المملوكية والتنظيمية العقلية، أو تحمل في الواقع ملامح النمطين معا.

والواقع أن الفكر السياسي خلال القرون الوسطى، في ظل الحضارة العربية الإسلامية لم يكن في مجمله فكرا أسيرا، للنظرة المثالية الطوباوية، أو النظرة الماورائية اللاهوتية، فعلى الرغم من الطابع الطوباوي اللاهوتي لفلسفة إخوان الصفا، بخصوص قضايا الاجتماع والسياسة فان أفكارهم، وجدت الأرضية في شعور المضطهدين والمستضعفين وكانت بمثابة نقطة الرجاء.

فلقد وجدت فلسفة إخوان الصفا حضورها، بشكل واضح في فلسفة الفارابي وابن سينا وحتى ابن خلدون، تأثرت بها كثير من الحركات السياسية المعارضة، من تاريخ الشهادة الحضارية للمسلمين [1]، وفي هذا السياق يؤكد عبد المجيد مزيان:"انه ليس من الطبيعي أن ننتقد بذهنيتنا المعاصرة، عقم الخيال السياسي عند مفكري القرون الوسطى، خصوصا إذا استندنا على مفاهيم لم تبرز للوجود إلا انبثاقا من أحداث سياسية القريبة، العهد منا- مثل مفهوم الدولة الحديثة أو مفهوم السلطة السياسية...- وإنّا لمتيقنين أن لكل عصر مدينته، أو مدنه الفاضلة وهي مدن الأحلام التي تناقض مدن الواقع، الذي يتعلم منه أبناء العصر، وقد يذهب الخيال أحيانا إلى أنواع المدن الإلهية كمدينة إخوان الصفا، والجنات الأرضية كمدينة أرسطو والمهدويات المنقضة كمدينة أوغسطين، والطوباويات والفوضويات المنغمسة في الأحلام، من الاستبداد (كالدولة الشيوعية...)، كل ذلك لتعويض الآلام التي تتقاسمها الأمم عندما يصبح النظام السياسي، تنينا يأكل الناس أكلا"[2].

إذا كانت النظرة الماورائية اللاهوتية للسلطة، السياسية في المجتمعات الغربية الوسيطة هي النظرة المهيمنة والوحيدة في تشكيل إستراتيجية الفكر السياسي، وتحديد مفهوم السلطة وعلاقة الحاكم بالمحكوم، فإن هذه النظرة بالنسبة للمجتمعات العربية الإسلامية الوسيطة لم تكن هي النظرة الوحيدة، في تشكيل محددات مفهوم السلطة والأشكال السياسية، وذلك بحكم تفاعل و ترابط مجموعة من العوامل المؤثرة في سير العملية التاريخية للبنيات

- د.رضوان السيد : دراسة كتب الماوردي : " قوانين الوزارة و سياسة الملك " .(بيروت: دار الطليعة 1979) – " تسهيل النظر و تعجيل الظفر في أخلاق الملك و سياسة الملك" (بيروت: دار الطليعة 1987).
- د.الفضل شلق : " الفقيه والدولة الإسلامية " مجلة الاجتهاد عدد 1989/4، ص
(1) - بوعرفة عبد القادر، المدينة و السياسة من خلال كتاب الضروري في السياسة لابن رشد، أطروحة دكتوراه دولة في الفلسفة، جامعة وهران2003، ص 136.
(2)- عبد المجيد مزيان، "حدود الخيال السياسي عند الفارابي" مجلة الاصالة، عدد12، الجزائر 1973، ص 17.

الاجتماعية، والسياسية للمجتمعات العربية الإسلامية، وفي مقدماتها التأثير العظيم للقيم والمبادئ التي أقرها الدين الإسلامي على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، وبخاصة فيما يتعلق بمسألة العلاقة بين الإمام والأمة، وبين الإيمان والعلم و بين النظر والعمل، بالإضافة إلى ما تميزت به الخلافة الإسلامية من انفتاح فكري ورقي اجتماعي وازدهار حضاري في فترات زمنية معينة.

فالمفهمة الرائعة للأشكال السياسية، في العصور القديمة التي عبرت عنها المنظومة الفكرية اليونانية في سياق تاريخية المجتمع القديم، والشفافية الملازمة لمؤسساته السياسية آنذاك، هذه المفهمة التي تتطابق نسبيا مع منطق التاريخ، قد طمسها التطرف الديني والجمود الفكري في المجتمعات الغربية الوسيطة، ونبذتها كليا الدوغمائية الأغسطية، أو الأرثوذكسية المسيحية، وشوهتها الأسطورية العبرانية بتعاليمها التوراتية، التي امتدت إلى الثقافة الإسلامية عبر قنوات عديدة، ولم ينج الفكر الإسلامي من تأثيرها.

ولم تجد هذه المفهمة المنطقية للأشكال السياسية طريقها ضمن المسار التاريخي للفكر الإنساني في القرون الوسطى، إلى داخل الأطر الثقافية والمعرفية للحضارة العربية الإسلامية، وبالذات من خلال الممارسات الفكرية، والأعمال التنظيرية لفلاسفة المعتزلة، وإخوان الصفا، ابن سينا، الفارابي والتوحيدي، والجاحظ، وابن رشد، وابن خلدون، هؤلاء وغيرهم من المفكرين المسلمين الدين أبدعوا، وأضافوا وأقاموا جسورا معرفية بين الأجيال ومهدوا السبيل لسلطان العقل، في الاتجاه الصاعد تاريخيا وفكريا.

ولاشك أن المنظومة السياسية العربية الإسلامية، في القرون الوسطى كان يتجاذبها تياران فكريان رئيسيان: تيار الفكر السياسي اللاهوتي الذي يشكل النزعة الماورائية التي اشرنا إليها سابقا، محصل تصوراته المتشبثة بديمومة الاحتكام، إلى العلاقة العضوية التي تربط الفعل السياسي بالفعل الديني وهذه العلاقة غالبا ما تكون ممزوجة بالأساطير وأسفار التوراة، ومشدودة برؤية الخلاص (المهدوية)، ومفصولة عن التراث الفكري السياسي الإنساني.

أما التيار الثاني: فهو تيار الفكر السياسي النازع إلى التحرر من علاقته اللاهوتية ومن التأثيرات الأسطورية التي لا تتطابق مع منطق العقل والتاريخ، وهو التيار الذي يقر أحكام العقل والتعقل، وينظر إلى العقل بأنه المدبر لكل تفكير نظري، يهم معارف الإنسان

المجردة، كما ينظر إلى التعقل بأنه المدبر لكل تفكير عملي يهم شؤون الإنسان الحياتية، وذلك لان الإنسان المتعقل هو الذي يعتمد العقل في حياته فتكون أخلاقه مطابقة لنمط تفكيره الفعلي.

وفي اعتقادي أن هذا التيار الثاني هو الذي عبر بصدق عن حقيقة منطق العقل السياسي العربي الإسلامي في القرون الوسطى، وأقام جسورا معرفية بين الثقافات والحضارات الإنسانية، وقدم رؤية عامة بخصوص موضوع "السياسة المدنية"، أو الحكم السياسي تختلف جذريا عن رؤية العقل السياسي اللاهوتي الإسلامي، الذي لا يخرج عن إطار الأوغسطينية، في تناوله لموضوع الدولة، أو السلطة، والذي يغذي الوهم بضرورة وجود"سيادة عليا"، ذات شرعية إلهية تخضع لها كل الأشكال السياسية وتدبيراتها في المجتمعات العربية الإسلامية.

وهذه السيادة العليا في نظر الفكر السياسي اللاهوتي الإسلامي لا يمكن أن تتحقق إلا بوجود "نظام الخلافة"، أو "نظام الإمامة" وقد تم توظيف هدا الوهم، مع ظهور الدولة السلطانية من أجل أن تمارس سلطة استبدادية مطلقة.

وهنا تبرز الأهمية المعرفية والعلمية، للفلسفة السياسية لدى ابرز المفكرين المسلمين في القرون الوسطى وخاصة عند الفارابي وابن سينا وابن رشد، وهي الفلسفة السياسية التي مهدت للمشروع المعرفي الخلدوني، في "المقدمة" الذي يتطابق في سياقه العقل مع التاريخ والاجتماع مع السياسة.

والمشروع المعرفي الخلدوني في الاجتماع والسياسة بالرغم من تميزه من حيث المضمون، ومن حيث المنهج عن سابقيه، من المفكرين والمؤرخين والفقهاء في ظل الحضارة العربية الإسلامية، فإنه لم يكن مفصولا عن تصورات العامة للسياسة والفعل السياسي، في المنظومة الفكرية السائدة في القرون الوسطى الإسلامية.

وأن حضور الفارابي وابن سينا، وإخوان الصفا، وابن رشد وغيرهم...، في المشروع المعرفي الخلدوني يكاد يكون حضورا ملموسا، لا يمكن تجاهله بالرغم من تشبع ابن خلدون، بالنزعة الأشعرية وموقفه المتردد من الفلسفة اليونانية.

ففلسفة الفارابي السياسية كفلسفة تجديدية، للنظرة المثالية الطوباوية لم تقم في مجملها على المزج بين فلسفة أفلاطون والماورائية اللاهوتية الشيعية، في موضوعي الإمامة والسياسة مع إضفاء النزعة الغنوصية على الخطاب الفلسفي السياسي، بل هي في مجملها تمثل تركيب

بين الطوباوية، والواقع بين مقولات العقل ومقتضيات الإيمان بين الرمز والواقع العلمي، وبين الدعوة للإمام المعصوم والفيلسوف الفاضل[1].

فلقد حطم الفارابي الممنوع، وتجرأ على العقل السياسي السلطاني، وعلى تعاليم النظرة التصورية الماورائية، اللاهوتية، وحول السياسة من المفهومية المحاكاتية، إلى النظرة العقلية التأملية، وأعطى الفيلسوف مهمة التنظير والتأمل.

وبالتالي يكون الفارابي قد اخرج السياسة، من منظومة الأحكام السلطانية، وربط ذروتها "الرياسة"، بكل الأنشطة الاجتماعية والإنسانية وبدأ يمارس عملية النقد السياسي، الذي تخافه وتهابه النزعة الماورائية اللاهوتية، مؤكدا أن:«الرياسة تكمن في المدن والأفعال والشيم التي تنال بها ماهي مظمونة إنها سعادات من غير أن تكون كذلك، وهي الرياسة الجاهلية، وتنقسم هذه الرياسة أقساما كثيرة ويسمى كل واحد منها بالغرض الذي يقصده ويؤمه، ويكون على عدد الأشياء التي هي في الغايات، والأغراض التي تلتمس هذه الرياسة فادا كانت تلتمس السيار، سميت الخسة، وإذا كانت الكرامة سميت رياسة الكرامة، وان كانت بغيرها هاتين سميت باسم غايتها تلك»[2].

فلقد حاول الفارابي في فلسفته السياسية، أن يجمع بين الحكمة والسياسة على ضوء تعاليم أفلاطون وأرسطو عندما ربط كل ما هو إرادي بالعلم المدني وكل ماهو سياسي بالحكمة أو الفلسفة، ويبرز ذلك بوضوح في تعريفه للرياسة، التي هي:"رياسة تمكن الأفعال والسنن والملكات الإرادية التي شانها أن ينال بها ما هو في الحقيقة سعادة وهي الرياسة الفاضلة، والمدن والأمم المنقادة لهذه الرياسة هي المدن والأمم الفاضلة " [3]، وأن ارتباط العلم المدني الذي يسميه أرسطو بالعلم الأرشيتكتوني، مباشرة بالتدبير الكامل الذي يخص المدينة(الدولة)، لا يحقق غايته ما لم يرتبط بذروة السياسة، أي الرياسة هكذا يرى الفارابي: «...إن تلك الرياسة لا تتأتى إلا بمهنة وملكة يكون عنها أفعال التمكين فيهم، وأفعال حفظ ما مكن فيهم عليهم وتلك المهنة هي الملكية والملك أو ما شاء الإنسان أن يسميها والسياسة هي فعل هذه المهنة " [1] .

---

[1]- عبد القادر بوعرفة: المدينة و السياسة من خلال كتاب الضروري في السياسة لابن رشد،مرجع سابق، ص 136.
[2]- أبو نصر الفارابي: إحصاء العلوم، تحقيق علي بوملحم، دار ومكتبة الهداية، بيروت، ط1، 1996، ص81.
[3]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
[1]- المرجع نفسه، ص80.

إذن الفعل السياسي عند الفارابي ينبع من الحكمة النظرية، التي يبدعها الفيلسوف كما هو الشأن عند أفلاطون، لان مهمة الحكم السياسي تقتضي من الحاكم أن يكون سياسيا وفيلسوفا في آن واحد، أي الربط بين السياسة والقوة بغية تحقيق الغاية القصوى في المدينة، وأن الربط بين السياسة والحكمة العملية من مقتضيات الرياسة والحكم السياسي، فلقد:"تبين أن المهنة الملكية الفاضلة تلتئم بقوتين: القوة على القوانين الكلية والقوة التي يستفيدها الإنسان بطول مزاولة الأعمال المدنية وبممارسة الأفعال في الأخلاق والأشخاص وفي المدن التجريبية والحنكة فيها بالتجربة وطول المشاهدة على مثال ما عليه الطب " [2].

وهكذا يمزج الفارابي بين الحكمة النظرية والعملية، والتجربة وهي من مقتضيات الرياسة و الحكم السياسي، الذي لا يمارس من خلال الوصايا والأحكام السلطانية بل يمارس من خلال عملية التفلسف، لان مهمة الحكم تقتضي الفلسفة، كما تقتضي أيضا المشاهدة والتجربة، وأن خير الأنظمة هي التي تنبع من الرياسة الفاضلة التي أساسها "العدل"، كما يقول ابن سينا:"وجب أن يكون بين الناس معاملة وعدل يحفظه الشرع ويفرضه شارع متميز باستحقاق الطاعة " [3].

ولقد استطاع الفارابي أن يضع العلم المدني على راس الحكمة العملية بعدما صنفه الفقيه السلطاني، على انه فرع رابع في علم السياسات، وان هدا الهاجس جاء كمحاولة إنقاذ المدن الإسلامية من حتمية الزوال، الذي بدا جليا على طبائعها العمرانيـة وأفعـالها الإرادية [4]، ونفس المنحى سيحاول ابن سينا أن يجسده في كتابه رسالة في السياسة والأخلاق.

ابن رشد أول الفلاسفة المسلمين الذي وضع العلم المدني في إطاره الصحيح، حيث يجعل من النظر السياسي مهمة الفيلسوف، شانه شان أرسطو يربط السياسة بالعقل ويرفض ربط السياسة بالوصية والعهد، ويريد ابن رشد من خلال إعادة التأسيس للعلم المدني أن يؤسس للعقل في مجتمع ساد فيه الوجدان والإشراق والبيان وغاب فيه تأثير علوم البرهان، وذلك بسبب تأثير الفقه السلطاني ودغمائية، النظرة الماورائية اللاهوتية الإسلامية التي تحجب الحقائق التاريخية للأشياء والظواهر، فالغاية من السياسة المدنية"العلم المدني" سواء عند

[2]- الفارابي: إحصاء العلوم، مرجع سابق، ص18.
[3]- أبو علي بن سينا: الإشارات والتنبيهات، ج4، تحقيق سليمان دنيا، دار المعارف القاهرة، 1968، ص60.
[4]- أبو الوليد بن رشد:الضروري في السياسة، ترجمة وتحقيق أحمد شحلان، مركز الدراسات العربية، ط1، بيروت، 1998ص27.

الفارابي أو ابن سينا أو عند ابن رشد، هي وضع المدينة "الدولة" أو السياسة في حقل النظر العقلي، الذي يستدعي الإنسان كغاية ولا يستدعيه كعبد طائع للسلطان.

والسياسة لدى هؤلاء الفلاسفة وفي مقدمتهم ابن رشد، بوصفها تدبير عرفاني كامل لابد أن تنطلق من مقدمات نظرية، التي يقدمها الفيلسوف عندئذ تجتمع الحكمة النظرية بالحكمة العملية والعقل بالقوة، والحكمة بالسلطة، والغاية بالوسيلة، وتتجه الجماعة إلى تحقيق الغاية من وجودها [1].

فالتأسيس أو إعادة التأسيس للعلم المدني، المتراكم عبر مراحل التفكير الاجتماعي السياسي، من أرسطو إلى ابن رشد هو الذي مهد إلى التأسيس الواقعي لمفهوم السياسة، أو السلطة كما يتجلى ذلك في الخطوة الأولى التي وضع أسسها المعرفية ابن خلدون.

والواقع أن أغلبية المفكرين والعلماء ذوي الفكر المستنير، في كل مراحل التاريخ الإسلامي و في مقدمتهم ابن رشد، بحكم وعيهم بالدور المنوط للعلماء كما حدده النص القرآني شعروا بخطورة الانزلاق في أمواج الصراعات الفكرية والمذهبية التي كانت تغذيها في الغالب السلطة القائمة على العصبية.

وكما يرى أركون أن:"إحدى السمات المشتركة لكل السلطات المعروفة في التاريخ، هي أن تحتفظ دائما وفي كل مكان للمطلب النظري، الذي يلح على وجود سيادة عليا تبريرية، أو تسويفية تشفع لها، وان تخضع عمليا للعبة القوى الاجتماعية والمؤامرات السياسية واستراتيجية السيطرة " [2].

وقد تعاظم شعور هؤلاء المفكرين المسلمين وبخاصة في المغرب والأندلس بخطورة الصراعات الفكرية والمذهبية والتطرف، الفكري والعقائدي والجمود التشريعي، مع ظهور مقدمات الانحطاط الحضاري في المجتمعات العربية الإسلامية، وزيادة تشبث الحكام الجهلة بالسلطة السياسة، وتقسيم خادع للكفاءات، مؤسس على النزعة العصبيـة، والولائية بالإضافة إلى وجود مجتمعات مؤهلة اجتماعيا وثقافيا، وأخلاقيا، ليكون "الناس فيها على دين ملوكهم".

وفي سياق هذه الظروف حاول هؤلاء المفكرين اتخاذ المجالات المعرفية والفلسفية ذات العلاقة غير المباشرة بالسياسة والدين سبيلا لأعمالهم الفكرية والعلمية، فمنهم من انصبت

[1]- عبد القادر بوعرفة: المدينة و السياسة من خلال كتاب الضروري في السياسة لابن رشد، مرجع سابق، ص88.
[2]- محمد أركون، تاريخية الفكر الإسلامي ، مرجع سابق، ص66

أعماله على علم التصوف"محي الدين بن عربي"، ومنهم من انكب على البحث في علم اللغة والبيان "ابن منظور"، ومنهم من انصبت أعماله على قراءة وتحليل واستنطاق وشرح علم المنطق الأرسطي، وتنقيته من التشوهات "كابن رشد"، ومنهم أيضا من اخترق جدار التاريخ والاجتماع واختار منطق تاريخ، الواقع مجالا لبحثه دون التقيّد بأحكام فلسفية أو منطقية مسبقة، في تحديد طبيعة الحكم السياسي أو الملك. وهنا تبرز الأهمية المعرفية والعلمية للتحليل الواقعي للسلطة السياسة، الذي وضع ابن خلدون أسسه الفكرية والمنهجية، من خلال نظرة موضوعية يتطابق في سياقها منطق العقل مع التاريخ والاجتماع مع السياسة.

4) التحليل الواقعي للسلطة وبداية التأسيس لمفهوم الدولة:

إن التحليل الواقعي للسلطة ينطلق من واقع الفعل السياسي، ومرجعه العقل الدبر لكل تفكير نظري، يهم معرفة الواقع، ومنهجيته وأسلوبه ينطلق من المعقولية، أو التعقلية التي هي من مشمولات الأخلاق، والايثيقا(éthique)، وهي جملة المقاييس النظرية والعملية، التي إن تحققت في ممارسة الإنسان لاسيما السياسي منه، تجعل من الفرد متعقلا، وهي صفة الإنسان في نمط سلوكه عيشه وتفكيره[1]، وهذه الصفة تنطبق عمليا على شخصية ابن خلدون.

فالتحليل الواقعي أو النظرة المعقولة للسلطة، وكل سلطة هي تلك النظرة التي تتطابق مع منطق التاريخ وطبيعة الأشكال التاريخية للحياة الاجتماعية.

فالسلطة أو الدولة هي حقيقة تاريخية واقعية، وكلاهما أمر واقع لا مجال لإنكاره وبالتالي ليست الدولة موضوعا لاستدلال العقل المجرد، أو الدعوة لمثال خلقي كما كان يتصور بعض الفلاسفة ما قبل ابن خلدون، فالدولة في حقيقتها الفعلية ترتبط بالضرورة التاريخية.

ومن ثم فإن البحث في موضوع الدولة، هو جزء لا يتجزأ من عملية البحث في الواقع التاريخي لهذا المجتمع أو ذاك، ولا بد في هذه العملية من إنتاج الأدوات النظرية الضرورية لها، والتي هي منظومة المفاهيم العلمية، وهذا ما عبرت عنه النظرة الخلدونية للاجتماع والسياسة بجهازها المفهومي المحدد بوضوح في " المقدمة".

ويفهم من عبارات ابن خلدون في "مقدمته "، وفي أكثر من مقام، الإقرار بضرورة الاجتماع وتتطور الأشكال التاريخية للحياة الاجتماعية، وبضرورة التطابق بين العقل

---

[1]- التريكي فتحي، العقل و الحرية، سلسلة آراء تبر الزمان، دط، تونس1998، ص93.

والتاريخ، بين التاريخ والاجتماع، بين الاجتماع والسياسة، بين السياسة والعصبية، بين العصبية والدعوة الدينية.

وهكذا فإن الضرورة التاريخية، عند ابن خلدون هي منطق الاجتماع البشري بحكم مفعول "قوانين العمران" في أسلوب تحصيل المعاش، وفي انتقال المجتمع من التوحش إلى المؤانسة ومن البداوة إلى الحضارة، أو في انتقال الدولة من طور إلى طور أو في وصول العصبية إلى غايتها التي هي الملك.

وأول ما ينبغي البدء به، أن ابن خلدون تطرق إلى الأشكال السياسية في سياق بحثه عن حقيقة التاريخ وطبيعة العمران البشري، وما ينجم عنهما من أحداث ووقائع وظواهر مترابطة ومتداخلة لا يقوم الواقع إلا بها، ولا يتحرك إلا بتحركها، إذن ثمة ارتباط ضروري في المنظور الخلدوني بين تحديد الواقع التاريخي وتحديد العلم التاريخي.

وهذه المفهمة الرائعة الخاصة بمسألة العلاقة بين التاريخ والاجتماع، بين العملية المعرفية والحركة التاريخية الواقعية، قادت ابن خلدون لاكتشاف" قارة معرفية جديدة "، أي مجال معرفي جديد، أطلق عليه اسم " علم العمران"، وهو **".. علم مستقل بنفسه (...)** ذو موضوع وهو العمران البشري والاجتماع الإنساني وذو مسائل، وهي بيان ما يلحقه من العوارض والأحوال لذاته، واحدة بعد أخرى وهذا شأن كل علم من العلوم وضعيا، كان أم عقليا"[1].

هكذا فإن مفهوم العمران البشري في المنظور الخلدوني يعني الاجتماع الإنساني أو الكائن المدني، أي الواقع التاريخي ومن ثم يقر صاحب "المقدمة" ضرورة العلاقة بين البحث في العمران، والبحث في التاريخ، وبحكم المنهج الذي اعتمده في مقدمته، الذي يذهب فيه الفكر على حد تعبيره "من باب الأسباب على العموم إلى الإخبار على الخصوص"[2].

فالقفزة التي حققها ابن خلدون في حقل الفكر العمراني، هي نفسها التي قام بها في حقل الفكر التاريخي، ولا يمكن الفصل بين الحقلين"[3]. وفي هذا الصدد يقول ابن خلدون:"أما بعد فإن فن التاريخ **(...)** هي ظاهرة لا يزيد على أخبار، عن الأيام والدول والسوابق من القرون الأولى، تنمو فيها الأقوال وتضرب فيها الأمثال، وتطرف بها الأندية إذن غصها

[1]- ابن خلدون: المقدمة. مصدر سابق، ص، 62.
[2]- ابن خلدون: المصدر نفسه، ص7.
[3]- مهدي عامل: في عملية الفكر الخلدوني، بيروت، دار الفارابي 1985، ص، 51.

الاحتفال.وفي باطنه نظر وتحقيق وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق"[4].

ويفهم من التعريف الخلدوني لهذين الحقلين المعرفيين، (المعرفة التاريخية والمعرفة العمرانية) أنهما مترابطان ومتداخلان، فالتاريخ هو بالضبط حركة العمران البشري، والضرورة التاريخية هي أيضا بالضبط ضرورة الاجتماع البشري، تفرضهما وتحدداهما طبيعة العمران نفسه، فإذا اختلف هذا اختلف ذاك -على حد تعبير مهدي عامل-، وبها يرى بأن كل "ما هو طبيعي فهو ضروري"، فإنه يرى أيضا بأن: "الاجتماع الإنساني ضروري، ويعبر الحكماء عن هذا بقولهم: " الإنسان مدني بالطبع"، أي لا بد له من الاجتماع الذي هو المدنية [*]، **"**في اصطلاحهم وهو معنى العمران" [5] .

التأريخ إذن، عند ابن خلدون خبر عن الاجتماع الإنساني، ليس خبرا عن أحداث، ولا معنى لهذا التحديد، لأن الاجتماع ذاك ليس أحداثا إنه علاقة عمرانية بين البشر والعالم، وبالتالي فإن عمران العالم يعبر عن علاقة معقدة تتشكل أساسا من علاقتين: علاقة البشر بالعالم، وعلاقة البشر ببعضهم بعض الأولى تحدد الثانية، والعكس بالعكس، لكن الواضح في النص الخلدوني هو أن الثانية علاقة تغلب، ينشأ عنها الملك وتنشأ الدولة، إنه تعبير آخر علاقة سيطرة هي التي تولد الملك والدولة بحسب منطق الضرورة ففي آلية العصبية [*]، وفي هذا السياق يقول ابن خلدون: "اعلم أنه لما كانت حقيقة التاريخ أنه خبر عن الاجتماع الإنساني الذي هو عمران العالم، وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال، مثل التوحش والتأنس، والعصبيات وأصناف التغلبات، للبشر بعضهم على بعض، وما ينشأ من ذلك من الملك والدول ومراتبها، وما ينتحله البشر بأعمالهم ومساعيهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع وسائر ما يحدث في ذلك العمران بطبيعته من الأحوال" [1].

---

[4]- ابن خلدون:المقدمة، مصدر سابق.ص ص3- 4.

[*]- يبدو أن المقصود هنا بكلمة المدنية هو " الكل المدني " وهو مصطلح أرسطوي ويعني المجتمع بالاصطلاح الحديث.

[5]- ابن خلدون : مصدر نفسه، ص، 69 .

[*]- وحول لفظ العصبية لغويا واصطلاحيا يتفق غالبية العلماء، و المؤرخون والفقهاء القدامى، من عرب ومسلمين على أن العصبية هي العصبة وهم القارب من جهة الأب، والعصبي الذي يغضب لعصبيته، ويحامي عليها وينصرها أيا كانت ولو على باطل فالإسلام قرانا وحديثا أعلن حربا على هذه العصبية، التي تنطلق من مبدأ(أنا وأخي على ابن عمي وأنا وابن عمي على الغريب) وجاء في حديث الرسول:"ليسس منا من دعى إلى عصبية و ليس منا من قاتل على عصبية، وليس منا من مات على عصبية".أنظر: ابن الأثير جامع الأصول، دار إحياء التراث العربي، ج3، بيروت،1387هـ/1968م، ص245.

[1]- ابن خلدون: المقدمة، مصدر سابق، ص، 57.

ويفهم من عبارات ابن خلدون هذه، أن الاجتماع الإنساني في حركته، وتطوره يختلف باختلاف العمران وأحواله وأشكاله (**)، وهذا الاجتماع لا يستقيم من دون ملك أو دولة، فلا بد للبشر من وازع، بالتغلب أو بالتراضي، يتصدى لغرائزهم الحيوانية لأن أخلاقهم وطبائعهم مركبة من "الخير والشر"، وفي هذا السياق يقول ابن خلدون: "...أن هذا الاجتماع إذا حصل للبشر كما قررناه، وتم عمران العالم بهم فلابد من وازع يدفع بعضهم عن بعض، لما في طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم" [2].

ومنه الاجتماع الإنساني عند ابن خلدون يقتضي بالضرورة، "ازدحام الأغراض" وهذا ما يبعث على التنازع والاقتتال، وما لم يكن الوازع موجود أفضى ذلك إلى"الهرج" المؤذن بهلاك البشر[1].

وكما يرى ابن خلدون، فإن الملك أيضا يقتضيه التعارض داخل، الفرد بين نوازعه المتنافرة، والتعارض داخل الاجتماع بسبب تضارب المصالح، وهذا يعني أن نظرة ابن خلدون للفرد والمجتمع لم تكن مثالية، ومنه يبدو أن النظرة الخلدونية للاجتماع والسياسة تتجلى في الخطاطة التالية:

(**)- يحدد ابن خلدون أشكال العمران بمقتضى "أسلوب تحصيل المعاش" وهذه الأشكال هي: التوحش، التآنس(المعاشرة) أو البدو والحضر

[2]- ابن خلدون:المصدر نفسه، ص، 69 وما يليها.

[1]- ابن خلدون: المقدمة، مصدر سابق، ص72 وما يليها.

دورة العمران أو الاجتماع الإنساني في نظرة ابن خلدون:

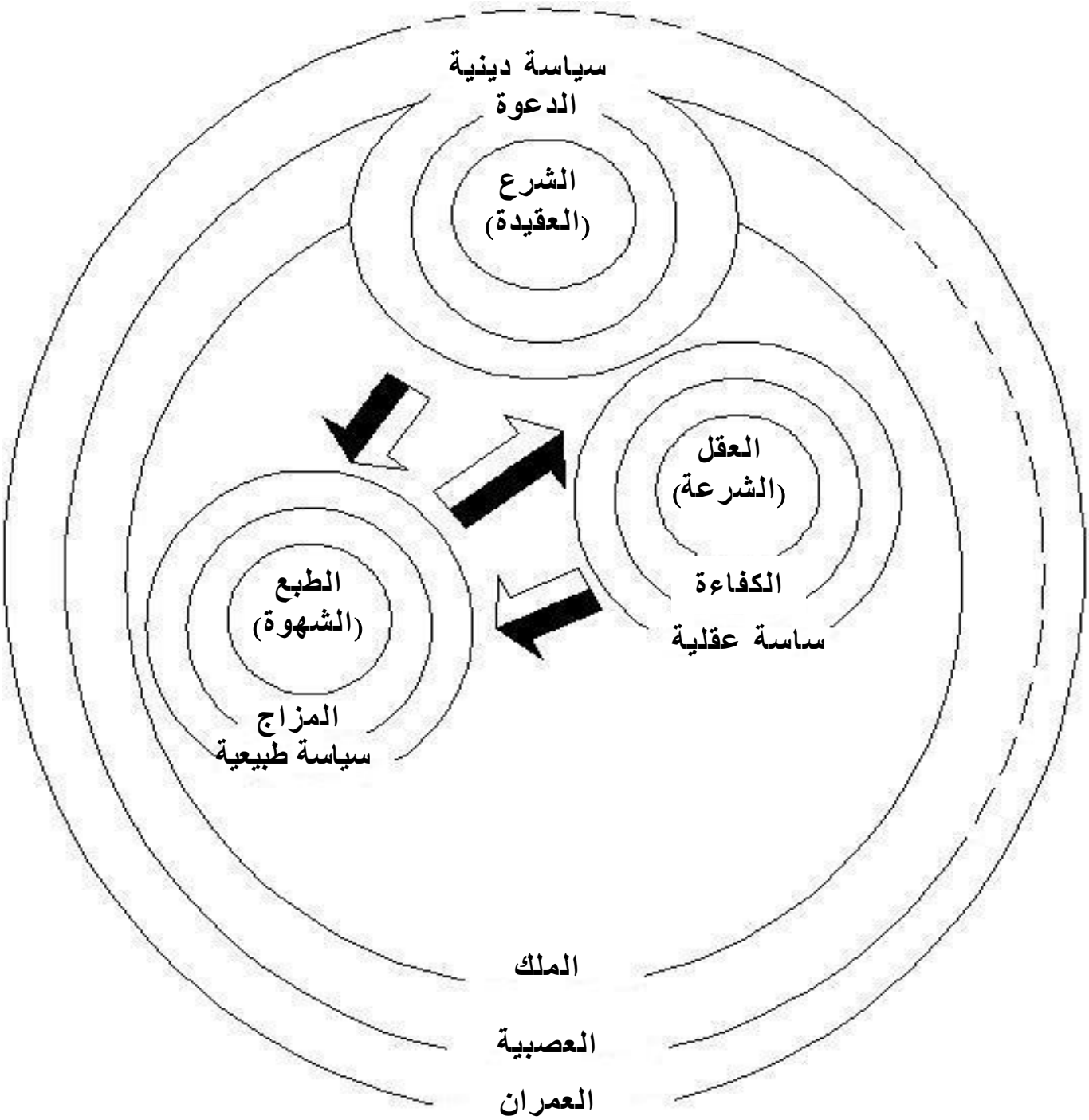

وتبعا لمجمل الطرح السابق، وكما يتضح من خلال هذه الخطاطة، أن العمران البشري عند ابن خلدون هو الكل الطبيعي الاجتماعي، الذي يتحرك ويتطور بحكم منطق الضرورة التاريخية(*)، الذي تقتضيه طبيعة الاجتماع الإنساني، وما يرتبط بها من ظواهر وعلاقات وأحداث اجتماعية ووقائع تاريخية تظهر بمقتضى طبيعة الأحوال، وازدحام الأغراض وتترسخ في أطر وأشكال مختلفة، وعبر أطوار متعددة وهذه الظواهر والعلاقات والأشكال التاريخية لا يقوم العمران إلا بها، ولا يتحرك إلا بتحركه،إذن عالم العمران في المنظور الخلدوني يخضع لقوانين محددة هي قوانين الاجتماع البشري.

وكما يرى العروي: "أن ابن خلدون لا يعظ ولا ينصح إنه يصف ما هو واقع لا محالة: السياسة عنده خضوع لقوانين المجتمع لا معارضتها حينما يقول: لا بد للعمران من سياسة فإنه يعني أن السياسة، والعمران توأمان لا ينفك أحدهما عن الآخر"[1].

وبالتالي فإن العصبية والملك والسياسة والاجتماع مفاهيم متداخلة، ومترابطة ينحل كل واحد منها عند التدقيق في الذي يليه كأنها جميعا صورة أشكال بشرية واحدة.

وإذا كان ابن خلدون قد اعتبر "أن الملك هو غاية العصبية"، وأن " قوة العصبية من سائر القوى الطبيعية" فإنه اعتبر أيضا أن وجود الملك خاصة طبيعية" للبشر لا يستقيم وجودهم واجتماعهم إلا بها، وهذه الخاصة لا تتم للبشر إلا بمقتضى الفكرة والسياسة، وأن " العمران البشري لا بد له من سياسة ينتظم بها أمره، إذن الملك خاصة طبيعية للإنسان لما فيه من طبيعة الاجتماع، شأنه شان السياسة لأنها خاصة للإنسان لا للحيوان" [2].

وهكذا فإن الملك والعصبية والعمران أو الاجتماع، هي ظواهر طبيعية تترابط وتتفاعل وتتبادل التأثير والتأثر، لكن ابن خلدون يعطي للعصبية دورا حاسما في تعليلاته كما يقول: "أن الاجتماع والعصبية بمثابة المزاج في المتكون، والمزاج في المتكون لا يصلح إلا إذا تكافأت العناصر، فلا بد من غلبة أحدهما وإلا لم يتم التكوين [3].

ويفهم من عبارات ابن خلدون هنا، أن العلاقة بين الاجتماع أو العمران والعصبية هي علاقة غلبة لهذه الأخيرة. أي تبعية "الاجتماعي"لـ"السياسي"، وكذلك بالنسبة لعلاقة العصبية

(*)- لاشك أن ابن خلدون تأثر بالنظرة الأرسطية للإنسان والمجتمع إلا أن – كما يبدو- أن ابن خلدون حقق قفزة تتجاوز المفهمة المنطقية الأرسطية، عندما أقر مبدأ الضرورة التاريخية محل مبدأ الحتمية الطبيعية أو سيادة القانون الطبيعي.

(1)- عبد الله العروي: ثقافتنا على ضوء التاريخ. مرجع سابق، ص 67.

(2)- ابن خلدون: مصدر سابق: ص 246 وما يليها.

(3)- المصدر نفسه، ص، 231.

بالملك والدولة، وكما يقول:"أنعمر الحادث من قوة مزاجه، ومزاج الدول إنما هو بالعصبية فإذا كانت العصبية إنما هي بكثرة العدد ووفره"[1]

إذن، تأسيس الملك أو تكوين الدولة عند ابن خلدون، يتوقف أساسا على العصبية (العصبية الغالبة) والعصبية ليست عاملا حاسما في تكوين الأشكال السياسية، فحسب بل لها تأثير عظيم على المستويات والأشكال الاجتماعية الأخرى، في عالم العمران البشري لأن الاجتماع لا يستقيم بدون سياسة، والسياسة لا تتحقق من دون ملك، و"الملك غاية لكل مجد ونهاية لكل حسب..."، والمجد له أصل ينبني عليه وتتحقق به حقيقته، وهو العصبية والعشير وفروع يتم وجوده ويكمله وهو الخلال [2]، وحتى"الدعوة الدينية من غير العصبية لا تتم" إذن العصبية هي طريق إلى كل ملك أو دولة، والملك أو الدولة طريق إلى التغلب و"التغلب إنما يكون بالعصبية واتفاق الأهواء على المطالبة"على حد تعبير ابن خلدون.

وبالرغم، من أن العصبية في المنظور الخلدوني، تظهر كقوة محركة للتاريخ، وتلعب دورا حاسما في تشكيل الملك وتكوين الدولة، الذي يبنى على أساسين لا بد منهما، فالأول، الشركة والعصبية وهو المعبر عنه بقوة التغلب(القوة العسكرية)، والثاني الثروة أو المال الذي هو قوام تلك القوة، وذلك لأن "الأمارة احد أسباب المعاش تمنح صاحبها بانتظام كسبا".

العصبية إذن لا تتحقق كقوة اجتماعية وسياسية إلا بوجود المال أوالثروة، ولذا فإن: "سياسة الملك والسلطان تقتضي أن يكون السائس وازعا بالقهر وإلا لم تستقم سياسته" [3]، وهكذا فإن " التغلب هو الملك وهو أمر زائد على الرياسة، لأن الرياسة إنما هي سؤدد

وصاحبها متبوع وليس عليه قهر في أحكامه، وأما الملك فهو التغلب والحكم بالقهر"[4]. ويوحي هذا الفهم الخلدوني لعلاقة الملك بالرياسة، أن الملك ما هو إلا وسيلة لتحقيق غاية وهي الرياسة وأن الرياسة لا تكون إلا بالغلب والغلب إنما يكون بالعصبية.

وبمقتضى هذا الفهم يمكن القول، أن علاقة الملك بالرياسة شأنها شأن علاقة الدولة بالعمران، وكما يرى ابن خلدون: "أن الدولة والملك للعمران بمثابة الصورة للمادة، وهو الشكل الحافظ بنوعه لوجودها، وقد تقرر في علوم الحكمة أنه لا يمكن إنفكاك أحدهما عن

---

[1]- المصدر نفسه .ص ، 288 .
[2]- ابن خلدون: المقدمة، مصدر سابق، ص251، ص 279، ص 277 ،ص296 .
[3]- ابن خلدون: المصدر نفسه ص، 244 ص276.
[4]-ابن خلدون:المقدمة، مصدر سابق، ص661 وما يليها.

الآخر، فالدولة دون العمران لا تتصور، والعمران دون الدولة والملك متعذر لما في طباع البشر من العدوان الداعي إلى الوازع، فتتعين السياسة لذلك أما الشرعية أو الملكية وهو معنى الدولة. وإذا كانا لا ينفكان فاختلاف أحدهما مؤثر في اختلاف الآخر، كما أن عدمه مؤثر في عدمه" [1].

وهكذا فإن ابن خلدون لم يأخذ على عاتقه مسؤولية، حمل الفكرة السياسية كما تصورها الفكر اليوناني، على إظهار كل مكنوناتها، ففي رأيه أن الدولة بمثابة العلة الصورية المتحققة عينيا لا أكثر ولا أقل.

كما يرى ناصيف نصار أن دلالة التماثل بين ثنائي المادة والصورة، وثنائي العمران والدولة ليست دلالة فلسفية وإنما هي دلالة سوسيولوجية، فالحكم السياسي هو بعد من أبعاد العمران، على صعيد الواقع المحسوس لا على صعيد التأمل النظري في المبادئ.

يتلاعب ابن خلدون بالمقولات الفلسفية بدون أن يتقيد باستعمال دقيق لها. ولو أراد أن يكون شديد الدقة في تطبيق ثنائي المادة والصورة وفي استعمال لفظة الدولة لما قال أن العمران دون الدولة متعذر".

الدولة إذن بمفهوم ابن خلدون ظاهرة كلية ملازمة للحياة الاجتماعية، بل لحياة الفرد ذاته، ولا يمكن أن نعقل الاجتماعي عنده من دون السياسي، والسياسي من دون عصبية لأن الملك غاية طبيعية للعصبية وليس وقوعه عنها باختيار، إنما هو بالضرورة الوجود وترتيبه" [2].

وهكذا نخلص إلى القول فيها يتعلق بالعلاقة بين العمران والعصبية والملك – كما هو محدد في الخطاطة السالفة– أن هناك على الأقل أربعة مسائل يمكن اعتبارها بمثابة المرتكزات الأساسية في النظرة الخلدونية للاجتماع والسياسة أو السلطة والدولة:

- **المسألة الأولى**: الإقرار بأن الاجتماع البشري ضرورة تاريخية تحددها طبيعة العمران، لأن العمران كما يفهم من عبارات ابن خلدون – هو ذلك الواقع الطبيعي الاجتماعي الذي تظهر فيه وتزول الظاهرات العامة والواقعات الجزئية المفردة في حياة الإنسان، من أحوال التوحش والتصارع إلى أحوال التحضر، والتفنن في العلوم والفنون والصنائع، وهو

---

(1)- ناصيف نصار، الفكر الواقعي عند ابن خلدون، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1985، ص229.
(2)- ابن خلدون المصدر السابق. ص، 333

ذلك الواقع الذي تنشأ فيه الدولة وتموت، ويتوالى فيه تتابع الأجيال ويتشكل التاريخ، إنه واقع كلي مترابط الأجزاء ترابطا عضويا، وهو يفرض نفسه بهذه الصفة في حقل الملاحظة [1].

وبمقتضى الضرورة التاريخية ومفعول قوانين العمران، يتحول الاجتماع، من حالة التوحش إلى التأنس ومن البداوة إلى الحضارة، والحضارة في تطورها تمر بخمس أطوار وهي: البدء والتثبيت، والتأسيس والهرم، والتجديد تباعا لحركة الدولة العمرانية: أي الحركة الدائرية المتكررة، وكما يرى ابن خلدون " أن الحضارة غاية للعمران ونهاية لعمره، وأنها مؤذنه للفساد**(...)** وأن الملك والدولة غاية للعصبية، وأن الحضارة غاية للبداوة، وأن العمران كله من بداوة وحضارة وملك، وسوقة، له عمر محسوس، كما أن للشخص الواحد من أشخاص المكونات عمرا محسوسا**"**[2].

المسألة الثانية: الإقرار بأن الاجتماع البشري يقتضي بالضرورة " ازدحام الأغراض " مما يبعث على التنازع بين الجماعات التي يتباين معاشها (البدو، الحضر) وبين العصائب والملل، وهذا التنازع لا يمكن حسمه إلا بمقتضى القوة والغلب، إذ يستحيل حسمه بالتوافق وإلا لما كان له أن يقع أصلا، والحسم لا يكون إلا بالعصبية أي العصبية " الأقوى من سائر العصائب " أو الأعرق في التكوين، إذا العصبية بالمفهوم الخلدوني هي القوة المحركة للتنازع بين بني البشر وقوة حسمه في آن واحد، فهي أيضا تشكل مبدأ التعاضد والتناصر وأساس الحماية والمرافعة، وأداة المطالبة والقهر، أي أنها أساس التلاحم الاجتماعي والغلبة السياسية وتكوين الملك أو الدولة.

- **المسألة الثالثة:** الإقرار بأن الاجتماع البشري لا يستقيم من دون " الأعمال" التي هي أصل المكاسب، وحقيقتها وسبب ازدهار العمران وأن لا معنى للأعمال بدون تعاون، أو جهد مشترك من أجل تحصيل المعاش، ومن دون وازع أو سلطة إلزامية ينقاد إلى أحكامها وشرائعها كافة البشر[*]. إذن السلطة هي نصاب لا بد من فرضه عن طريق السياسة والملك

[1]- ناصيف نصار، الفكر الواقعي عند ابن خلدون، مرجع سابق،214.

[2]- ابن خلدون: المقدمة، مصدر سابق، ص661

[*]- أصل ظاهرة السلطة في رأي ابن خلدون موجود في طبيعة الإنسان الحيوانية وفي طبيعة الاجتماع، فالطبيعة الحيوانية للسلطة تنطوي على ميل إلى العدوان والقهر والتغلب وطبيعة الاجتماع تتطلب التعاون وتنظيم العلاقات بين الناس، ومن هنا فان البشر مضطرون من اجل تجنب حالة الفوضى والهرج الدائم إلى تسليم أمورهم للرجل القوى ذو العصبية النافذة في الجماعة (في الحالة البدائية) ولكن مع تطور العمران والحضارة يتغير دور صاحب السلطة وينتقل يتغير = دور صاحب السلطة وينتقل من طور إلى طور كما هو الشأن بالنسبة لأطوار الحضارة، إذن الأطوار الخمسة للسلطة.... السياسية

حتى يرتفع التنازع والتظالم، وهذا النصاب لا يفرض بالضرورة، عن طريق "الشرع" قد يفرض بالغلبة أو بالاحتكام إلى العقل (الشرعة)، وتبعا لابن خلدون فإن هناك ثلاثة أنواع من السلطة، أي ثلاثة أنواع من السياسات، أي هي بالذات ثلاثة أنواع من الدولة أو الرياسة وهي:

- **الملك الطبيعي:** وهو حمل الكافة على مقتضى الغرض والشهوة، أي الملك الذي يخضع لقوانين الطبع المفروضة على البشر لصالح صاحب السلطة، والتي بدونها لا يمكن أن يستمر أو يمارس أداء وظائفه، وهذا النوع من الملك يعبر عن سياسة طبيعية لا تتضمن أية قيمة خلقية مهما كان نوعها، وبما أنه يستحيل تصور سلطة أو حكم يتطابق تمام المطابقة مع الطبيعة، فإن ابن خلدون يرى أن كل ملك ينطوي على قدر التعقل والحكمة وبالتالي يصعب تجريد هذا النوع من الملك من كل مميزات ومواصفات الاجتماع البشري.

- **الملك السياسي:** وهو حمل الكافة على مقتضى النظر العقلي في جلب المصالح الدنيوية و دفع المضار، وهذا الملك يقوم أساسا على قوانين وضعية (موضوعة)، محددة من قبل ذوي الكفاءات، أي "مفروضة من العقلاء وأكابر الدولة وبصرائها"، مما يؤدي إلى سياسة عقلية أو مدنية.

- **الخلافة:**وهي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم، الأخروية والدنيوية، وهذه الأنواع الثلاثة من الملك(*) أو السياسة الفعلية، الحاصل في الواقع كانت معروفة لدى الفارابي وابن سينا، إلا أن ما يميز النظرة الخلدونية للأشكال السياسية عن نظرة الفلاسفة والمفكرين السابقين لهذه الأشكال، هو الترابط القائم في الفكر الاجتماعي والسياسي الخلدوني بين العقل والتاريخ بين النظر والواقع المحسوس أي بين النظري والعملي.

هذا الترابط يلازم كل فكر علمي ويميزه عن غيره، وفي " المقدمة" تبدو المسألة واضحة بدقة، من خلال تأكيد صاحبها، بأن دراسة مسائل التاريخ والاجتماع تتطلب البحث عن الأسباب والتحقق والدليل والنقد والبرهان المطابق لمنطق العقل والتاريخ ولطبيعة ظواهر العمران البشري أو الاجتماع الإنساني.

الملازمة لأطوار الحضارة أو العمران هي:- الظفر بالملك، تمتين ركائز السلطة، تحصيل ثمرات الملك، القنوع والتقليد، ثم الشيخوخة أو الهرم وهكذا دواليك.

(*)- للإطلاع على التفاصيل لشروحات ابن خلدون بخصوص هذه الأشكال الثلاثة من الملك، أنظر "المقدمة"، الصفحات 271، 279، 332، 324

وهكذا فإن " ابن خلدون يخترق حدود واقع تاريخي معين (الواقع العربي الإسلامي)، في اتجاه واقع من نوع آخر هو واقع نظري ينتجه في ضرورته المعرفية، وفي ضوء هذا الواقع النظري يكون النظر العلمي ممكنا في الواقع التاريخي، وتكون معرفته في ضوئها ممكنة" [1]،وهنا تكمن عبقرية ابن خلدون العلمية ومساهمته في إثراء المعرفة الاجتماعية الكونية.

إن ابن خلدون، اعتمادا على ضوء الضرورة التاريخية [**]، ينظر إلى الأشكال السياسية في حركتها وتطوره شأنها شأن الظواهر العمرانية الأخرى، ولهذا يقر ضرورة تطور السلطة من الملك الطبيعي الذي هو من ضرورات الاستمرار للجنس البشري، إلى السياسة العقلية ومنها إلى السياسة الدينية (الشرعية) أو "الخلافة"، وهي أرقى أنواع السياسة والملك لأنها "كفاية للخلق وخلافة لله في العباد لتنفيذ أحكامه فيهم **(...)** وأحكام البشر إنما هي من الجهل والشيطان بخلاف قدرة الله سبحانه، وقدره فإنه فاعل للخير والشر معا ومقدرهما، إذ لا فاعل سواه" [1] ولأنها أيضا أعلم بمصالح البشر وبما هو"مغيَب"عنهم، بينما تقتصر السياسة العقلية على"مصالح الدنيا".

وبالرغم من أن ابن خلدون يضع فجوة بين السياستين الدينية، والعقلية ويتناولهما كضدين ينقضان بعضهما بعضا، إلا أنه يؤكد على ضرورة التطابق بين سياسة العقل، وتطبيق الشرع، لكنه لا يعترف إلا بالمضمون الاجتماعي للسلطة، وبالرغم من تأكيده بأن الدعوة أو الشريعة هي الأساس في تشكيل الدولة، التي تقوم على السياسة الدينية إلا أنه يرى أن هذا الشكل من السياسة افتراضي، أكثر مما هو واقعي لأن كل سياسة أو ملك لا تتم إلا بالعصبة، ولذا دعا ابن خلدون إلى الملك الحقيقي كبديل للخلافة [*]

الواقع أن النظرة الخلدونية للسياسة الدينية بتجاذبها عنصران: العصبية من جهة والدعوة من جهة ثانية، فهو-ابن خلدون- عندما يؤكد على دور العصبية في قيام " الخلافة" لا

---

[1]- مهدي عامل: مصدر سابق، ص، 40

[**]- يستخدم ابن خلدون هذه المفاهيم:العلة الطبيعية"، "الضرورة الطبيعية"، "الضرورة الاجتماعية"، "طبيعة الاجتماع"، "طبيعية العمران"، ويوحي استخدامه وتوظيفه لهذه المفاهيم في سياق التحليل بأنها تعني في مدلولها ومعناها "الضرورة التاريخية".

[1]- ابن خلدون: المقدمة، مصدر سابق، ص، 251.

[*]- يميز ابن خلدون بين شكلين من الملك: الملك الحقيق الذي يقوم على تأثير قوى اجتماعية متلاحمة والذي يتطابق مع المسار الطبيعي للاجتماع البشري، ويبدو لنا أن هذا النوع من الملك هو ما أسماه ابن خلدون بـ"الدولة الكلية" أما الملك الناقص فهو الذي يقوم على تأييد الجنود المرتزقة وهو محكوم عليه تاريخيا بالزوال(الملك المستبد القائم على العصبية).

ينفي أهمية الدعوة في بروزها وإضفاء القوة عليها، لكنه يعطي الدور الحاسم للعصبية في بروز الدعوة وتكوين دولة الخلافة وفي هذا السياق يقول: "من حصلت له العصبية الكفيلة بالقدرة وأونست من خلال الخير المناسب لتنفيذ أحكام الله، في خلقه فقد تهيأ للخلافة في العباد، وكافة الخلق، ووجدت فيه الصلاحية لذلك"[2].

- **المسألة الرابعة**: الإقرار بأن الدولة في نشأتها وتطورها تخضع لقوانين العمران، وأن الأسس التي انبنت عليها هي أسس اجتماعية، وسياسة، وذلك"لأن بالحقيقة الفاعلة في مادة العمران، إنما هي العصبية والشوكة وهي مستمرة مع أشخاص الدول، فإذا ذهبت تلك العصبية ودفعتها عصبية أخرى مؤثرة في العمران فأذهبت أهل الشوكة بأجمعهم"[3].

إذن "فساد العصبية" يؤدي إلى اغتراب الدولة، وانفصالها عن المجتمع[*]، وان هذا الانفصال يؤدي تدريجيا مع مرور الزمن إلى انهيار الدولة القديمة، وظهور الدولة الجديدة، دولة "العصبية الغالبة" التي تجر معها عصبيات أخرى عن طريق القهر أو الولاء.

وهكذا، فإن الدولة عند ابن خلدون بوصفها قوة أو سلطة عليا لا تقوم إلا في مرحلة معينة من تطور العمران، ومن ثم فهي بالقطع ليست سوى نتاج للمجتمع عند مرحلة معينة مع تطوره. وبالذات مع بدء العمران البدوي، لأن الجماعة البدوية ضرورة للدولة [**]، لثلاثة أسباب كحد أدنى: الغزو، القهر، والدفاع، ولكن يرى ابن خلدون، أن التطور اللاحق للدولة يؤدي للقضاء على هذه الجماعة القديمة، والقضاء على هذه الجماعة القديمة يعني القضاء على العصبية-أي عصبية الدولة- ولهذا ففساد العصبية هو علامة لأزمة الدولة ومؤشر لانهيارها، ولكن العلامات البارزة لهذا الانهيار كما يرى ابن خلدون تكمن في "الإفلاس الاقتصادي"، في"العجز الإداري" وفي الفساد الأخلاقي.

---

[2]- ابن خلدون:المقدمة، مصدر سابق، ص، 671.

[3]- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[*]- هذه الفكرة يذكرها ابن خلدون كثيرا فانفصال الدولة عن المجتمع يعني انفصالها عن تلك الأسس التي نشأت على أساسها وبالتالي توقيعها بنفسها على شهادة وفاتها. مما يؤكد أن كل ملك(أو الدولة) ينشأ عندما توجد علاقات قوية بين أعضاء الجماعة التي تؤسسه، وينهار بانهيار هذه العلاقات.

[**]- إن الدول التي يحلل ابن خلدون تاريخها هي في أكثريتها الساحقة دول ناشئة، من المجتمع البدوي أي مجتمع العصبيات أو المجتمع القبلي، ويعتقد ابن خلدون أن فكرة نشوء الدولة من المجتمع البدوي، قابلة للتعميم لأن "البداوة أصل العمران" ولكنه لا يسعى إلى معرفة كيفية نشوء أول دولة في تاريخ العمران البدوي. بل أن تحليلاته إجمالا منحصرة في القرون الثمانية للتاريخ العربي الإسلامي، ويؤكد ابن خلدون أن الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قل أن تتحكم فيها دولة في حين أن الأوطان الخالية من العصبيات يسهل تمهيد الدولة فيها.أنظر: عبد الله العروي:ثقافتنا في ضوء التاريخ،ص71.وكذلك ابن خلدون: المقدمة، ص521 وما يليها.

وذلك لأن الاقتصاد كالدولة –يمتلك حسب رأي ابن خلدون- طبيعة خاصة وله قانونياته الطبيعية الخاصة، واصطدام هاتين الظاهرتين (الاقتصاد، الدولة)، يؤدي إلى انكسار البنيات الإنتاجية ومن ثم انهيار الحياة الاقتصادية، فالدولة الخلدونية، إذن لا يمكن أن تتجاوز الأزمة، وأزمتها المستمرة التي في النهاية تؤدي إلى وفاتها مرتبطة بالاقتصاد وبالثقافة والقيم. وهكذا يرى ابن خلدون الدولة ككائن طبيعي يتطور من مرحلة النشأة والنمو إلى مرحلة الأوج ثم مرحلة الهرم أو الكهولة. ويفهم من عباراته في"المقدمة" حول هذه المسألة أن دورة العمران هي دورة طبيعية للأشكال التاريخية للحياة الاجتماعية: تعاقب الأجيال والجماعات والأشكال السياسية، والأنماط الحضارية ولكن هذا التعاقب لا يتم من دون القوة والعنف.

وابن خلدون عندما أشار إلى التطور المفضي إلى انهيار الدولة ثم فناءها، أشار أيضا أن الدولة عامة لا تفنى بل يفنى شكلها المحدد، والفناء هنا-كما يفهم من عباراته- هو مجرد التدليل على النكوص الاجتماعي، الذي لا يلبث أن يعقبه تطور جديد بحلول دولة أخرى محل الدولة القديمة، وذلك انطلاقا من نقطة أكثر تقدما، ولكن عباراته توحي أيضا بأنه لا مناص للدولة الجديدة من أن تنطلق من حيث انطلقت الدولة القديمة، وذلك أن الدولة والحضارة يرتبطان بشكل وثيق عند ابن خلدون، وبالتالي فإن فناء الدولة يعني فناء الحضارة. وفي هذا السياق يقول: " إن الهرم إذا نزل بالدولة لا يرتفع- و- أن الحضارة غاية العمران ونهاية لعمره"[1].

وهكذا كما يقول العروي: "إن ابن خلدون اعتمادا على الضرورة الطبيعية ينفي إمكانية إحياء دولة بعد انقراضها أو انتعاش، حضارة شعب بعد انحطاطها لا ينتظر ظهور المهدي العربي لأن العرب فقدوا كل عصبية، تمكنهم من تأسيس دولة جديدة يعتبر أن لكل عصبية دورة بين الشعب الواحد، ولكل شعب دورة بين الشعوب، في هذا الإطار تكتسي نظرية الأطوار معنى معقولا ومقبولا" [2]

في الحقيقة أن نظرية الأطوار أو مفهوم الحركة الدائرية، ليست من ابتكار ابن خلدون وإنما كانت متداولة في منظومة الفكر اليوناني، وبرزت بوضوح عند إخوان الصفا[*]، ويبدو

---

[1]- ابن خلدون:المقدمة، مصدر سابق، ص ص 520 ،661 .

[2]- عبد الله العروي: ثقافتنا في ضوء التاريخ، ص ،71 .

[*]- لقد عبر إخوان الصفا وخلان الوفاء في رسائلهم عن موقفهم من الدولة،" بأن كل دولة لها وقت منه تبتدي وغاية إليها ترتقي، وحدا إليه تنتهي.فادا بلغت إلى أقصى غايتها ومدى نهايتها تسارع إليها الانحطاط والنقصان، وبدأ أهلها في الشؤم

لنا أن ابن خلدون قد وقع تحت تأثير نظرة إخوان الصفا للسياسة والدولة ولكنه ذهب أبعد من نظرة إخوان الصفا عندما أعطى مفهوما واسعا لدورة العمران، والحركة الدائرية للدولة أو الملك-لأن مفهوم الدولة –عنده يقترب من فكرته ودلالته من مفهوم الملك-ومركز هذا المفهوم الواسع يتمثل في التأثير المتبادل بين الاجتماع والسياسة بين السياسة والاقتصاد، فكل دولة حسب ما يراه ابن خلدون تدخل في نفس الدورة (قيام، فناء، قيام) وهذه الدورة من حيث الشكل اجتماعية-سياسية ومن حيث المضمون اقتصادية، وهذه الدورة تقتضيها حركة العمران البشري في دورتها الطبيعية.

إذن ابن خلدون يقر الطابع الموضوعي للواقع التاريخي، ويرى أسباب فناء الدولة يحدث بمفعول قوانين العمران كما هو الحال بالنسبة للظواهر الطبيعية، وهنا يكمن جوهر النظرة الخلدونية للاجتماع والسياسة.

فالظاهرة السياسية حسب ما يراها ابن خلدون هي جزء لا يتجزأ من الظاهرة الاجتماعية ككل، وبالتالي فإن النظرة إلى السياسة، والدولة أو الملك بمعزل عن "الكل الاجتماعي" هي نظرة لا تتطابق مع منطق العقل والتاريخ.

ولذا فإن الدولة عند ابن خلدون ليست موضوعا للاستدلال العقلي، المجرد أو دعوة لمثال طوباوي ولكنها حقيقة تاريخية ونتيجة ضرورية لمتطلبات الإنسان والمجتمع، ولم ينظر ابن خلدون إلى الملك أو الدولة خارج عالم الإنسان والمجتمع، ولم يرى في السلطة السياسية بأنها دائما أداة قمع، ولذا فإن القرارات الذاتية من مواهب وإمكانيات الإنسان يمكن أن تنمو وتتطور وتزدهر من خلال الدولة.

إلا أن أهم ما يميز المنظور الخلدوني عن سابقيه من الفلاسفة، والمتكلمين والفقهاء المسلمين فيما يتعلق بالخلافة هو أنه ميز بوضوح بين الأسس الدينية، والدنيوية للسلطة وكشف عن الخلط الذي كان سائدا بين اللاهوت والسياسة، وأكد بأن سلطة الملك لم تعد الشريعة تحكمها بعد زوال نظام الخلافة، وتطور المجتمع العربي الإسلامي واتساع الفجوة بين الديني والدنيوي، مع طغيان دور الملك والسلطان.

والخذلان" وذلك انطلاقا من مبدأ اعتقادهم بضرورة التداول بين "الخير" و"الشر" في الحياة الدنيا بمقتضى المثل الذي يقول:" الدنيا يومان: يوم لك و يوم عليك". أنظر: رسائل إخوان الصفا وخلان الوفا.مج1، ص180.

ولم يشغل ابن خلدون نفسه بانتحال المعاذير، والبحث عن التبريرات الفقهية والمنطقية لسد الفجوة بين الديني والدنيوي، أو الدعوة والدولة، وإنما قدم مواصفات للأشكال السياسية في حقيقتها التاريخية، ولم يحاول وضع أسس نظرية لمجتمع مستقبلي أو اقتراح نصائح للأحكام السلطانية، ولم يلجأ إلى انتحال الحيل الفقهية والقانونية لتبرير ممارسات السلطة، أو الدولة بل لجأ إلى دراسة موضوعية لعالم العمران البشري الذي هو بالنسبة إليه مادة واقعية معقولة، في نفس الوقت بخلاف مادة المؤرخين الإخباريين **(وقائع بلا تمييز)** ومادة الحكماء **(مقولات غير واقعية)"** [1].

وهكذا فان ابن خلدون لم يكن هاجسه لمعرفة و"إدراك حقائق الأمور" –على حد تعبير الغزالي– البحث في موضوع السياسة أو الأخلاق أو الحكمة، إنما كل ما قام به من بحث وتقصي، ونظر وتحقيق هو محاولة استكشاف " قانون طبيعي" أو " برهان عقلي " لطبيعة الاجتماع وحقيقة التاريخ، ولا شك أنه توصل إلى نتائج علمية لم يستطع أبرز المفكرين الذين سبقوه، ومنذ آلاف السنين تحقيق هذه النتائج العلمية التي تتجلى في اكتشافه لنظام معرفي جديد، وهو ما أسماه بـ"علم العمران"، أو السوسيولوجيا بالمفهوم الحديث.

ومن المؤكد أن، أن البحث عند أرسطو وغيره من السابقين على ابن خلدون في وجه من وجوه العمران كالسياسة، قد اختلط بأبحاث أخرى وفي موضوعات لا علاقة لها بموضوع العمران في تمييزه العلمي، فالشرط الأساسي لبناء علم من العلوم هو ألا يختلط موضوعه بموضوعات غيره من العلوم [2].

ولا شك أن النظرة الخلدونية للاجتماع والسياسة، قد أكملت منطقيا الرؤى الاجتماعية والسياسية الكلاسيكية، وفتحت الطريق نحو التقدم في منظومة المعرفة الاجتماعية والسياسية، وأوجدت أرضية فقط في حقل الفكر الاجتماعي والسياسي في عصر النهضة الأوروبية، وذلك عندما بدأ الحديث عن الدولة كشكل سياسي قانوني مع ميلاد " الدولة القومية".

والواقع، أن مفهوم الدولة بوصفها مؤسسة سياسية قانونية لم تكن معروفة في الفكر السياسي ما قبل عصر النهضة، ولا يعني ذلك بالطبع أن الدولة لم تكن موجودة كجماعة سياسية – تنظيمية، إلا أن " الدولة السياسية "، في مدلولها ومعناها الحديث لا تعني الجماعة

---

(1)- عبد الله العروي: ثقافتنا في ضوء التاريخ، مصدر سابق، ص، 73.

(2)- مهدي عامل:في علمية الفكر الخلدوني.مرجع سابق،ص63 .

السياسية بمفهوم أرسطو، أو الملك بالمفهوم الخلدوني، بل تعني "سلطة عامة قانونية- سياسية – منفصلة عن المجتمع، تقف فوقه من خلال تكونها في المؤسسات السياسية– القانونية وبواسطة أجهزتها الثابتة نسبيا.

وكما يقول العروي أن نظرية الدولة تفهم الدولة بوصفها كيانا سياسيا يتجسد فيه العقل والخلاق بوصفها تتعالى على المجتمع وتتفوق عليه، وباختصار بوصفها"هدف كل المشاريع البشرية [1]، وهكذا فإن تكوين تحديدات مفهوم "السياسي" في النموذج الثقافي الغربي الكلاسيكي، منذ العصور القديمة والوسطى كان يتصل بمسألة أشكال السلطة، وفي الوقت نفسه بمسألة الدستور والحكم والجمهورية والملكية، وكما هو الشأن أيضا في النموذج الثقافي العربي الإسلامي، حيث كان مفهوم السياسي يتصل بمسألة الإمامة أو الخلافة أو الإمارة والسلطة.

إذن مفهوم الدولة –السياسية- يكاد يكون غائبا في الفكر السياسي، الكلاسيكي باستثناء النظرة الخلدونية للدولة، التي تقف على مقربة من أرضية مفهوم الدولة السياسية كما في الفكر السياسي الحديث.

وفي الوقع أن التحول الذي حدث في انتقال الفكر السياسي، من العصور الوسطى إلى النهضة كان في المقام الأول هو تغيير مفهوم مصدر السيادة، من الله إلى الطبيعة ومن مبدأ القانون الإلهي إلى مبدأ القانون الطبيعي، أي من الله إلى الإنسان في صورته الفردية أو الجماعية أو صورته الواسعة تجريدا، وهي "الشعب"أو" الإنسانية" وكان هذا بمثابة ثورة على الكنيسة الجامعة، وعودة إلى الديموقراطية الأثينية والجمهورية الرومانية.

إن نظرية الدولة الحديثة أي " الدولة السياسية " أو" الدولة القومية "، أو " الدولة - الأمة " في منطلقاتها كانت تشكل نوعا من العودة إلى نظرية "سيادة القانون"، كان الحجة الأولى فيها هو أرسطو والذي يعتبر المصدر الأول لنظرية السادة، ونظرية الحق الطبيعي.

إذن العودة إلى أرسطو والثورة على أفلاطون كانت السمة الأولى لدعاة " الدولة السياسية- القانون" أو الدولة الحديثة، ولعل المفكر الإيطالي مارسيلودي بادوا أول مفكر دعا إلى ضرورة سيادة" القانون الوضعي" [*]، وفي هذا السياق يقول:"نحن نعلن وفقا للحقيقة

---

[1]- عبد الله العروي، مفهوم الدولة، مرجع سابق.ص 125.

[*]- مارسيلودي بادوا، حمي السلام، 1324م.دراسة مستفيضة للدكتور لويس عوض، الدولة والقانون والمجتمع، المنار، عدد42، أكتوبر، 1937، ص ص20-37.

ولرأي أرسطو أن المشرع الأول، أي المصدر الأول الجوهري والناجع للقانون هو"الشعب" أي مجموع هيئة المواطنين كلهم وأغلبيتهم، حين يتصرفون بمحض حرية اختيارهم علنا في جمعية عمومية من المواطنين، فيقررون عمل شيء أو عدم شيء في ما يتصل بالأمور المدنية وينصون على عقاب المخالف عقابا دنيويا.

وهنا يؤكد دي بادوا على ضرورة الثقة في قدرة الشعب على تمييز الخطأ من الصواب وعلى إدراك مصلحته الحقيقية، ويدعو إلى ضرورة تحرير التشريع من قبضة النخب ورجال الدين لأن: " الأعداد الكبيرة يمكن لها أن تكشف الخطأ في قانون مقترح أكثر مما يمكن لفريق صغير منها أن يكتشفه ذلك لأن الكل المتماسك أكبر كتلة، وقيمة من أي جزء منفصل من هذا الكل " [1].

وهكذا وتحت تأثير النظرة الأرسطية لمسألة، "سيادة القانون" يضع دي بادوا اللبنة الأولى لأسس"النظرية الليبرالية"، ويدعو إلى"الديموقراطية السياسية"، ويمهد السبيل للأطروحة الوضعية التي أصبحت فيما بعد محور نقد الحق السياسي الهيجلي، وترجمتها السياسية: أن الفرد البشري الموحد في الشعب هو" الذات"، فاعل ومنتج عالمه التاريخي والاجتماعي، ولا تتبع الدولة في انفصالها التكويني عن "المجتمع المدني"، إنسان فيورباخ المجرد، بل " الشعب " وهو جوهرها وسبب وجودها الخاص.

حيث يفرض مفهوم الشعب نفسه، وقد عرفه اسبينوزا وروسو كمركب عجيب، بمثابة سلطة قانونية مجردة ومضادة للشكلية، وغير قابلة لوضع قواعد لها، وبمثابة الكلية الأصلية للسيادة غير القابلة للاغتراب، ومن هذا المنطلق تظهر في الأفق ملامح النظرة الحديثة للمجتمع، والدولة مع ولوج عصر النهضة الأوروبية كما سيتضح لنا من خلال مضامين الفصل التالي وما يتبعه بخصوص نظرية "الدولة" بمضمونها الفلسفي والاجتماعي.

[1]- مارسيلو دي بادوا، من كتاب:حامي السلام، لويس عوض:"الدولة والقانون والمجتمع" المنار، العدد24 أكتوبر1987، ص، 20.

الفصل الثالث:الدولة وإشكالية السلطة في المنظور الحديث

تمهيـــد:

لا شك، أن تراكم المعارف عن الإنسان والمجتمع بوجه عام، وعن الأشكال السياسية بوجه خاص، ومع تطور التجربة البشرية، ودخولها عوالم جديدة منذ عصر النهضة قد أعطى للمجتمعات الغربية الأوروبية سمات خاصة، وهذا التطور في عالم الأفكار وفي عالم التجارب المادية الحاصلة في الواقع، هو الذي هيأ المقدمات الموضوعية للنهضة الفكرية الغربية التي لم تكن مفصولة عن التراث الفكري، والحضاري لمجتمعات العصور القديمة والوسطى، بما فيه التراث العربي الإسلامي.

وفي مجرى العملية التاريخية لتطور، المجتمعات الغربية منذ ولوج عصر النهضة تمت صياغة أكثر من منظومة فكرية، وسياسية للإحاطة بطبيعة البنيات الاجتماعية والسياسية التي سادت في فترة معينة، أو التي لا تزال تسود حتى الآن في عالمنا المعاصر الذي تنوعت فيه المجتمعات، وتعددت فيه الخصوصيات وتعاظمت فيه التناقصات بحكم التطور اللامتكافئ للمجتمعات والدول.

فالعقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، قد شهدت تطورات بالغة الأهمية على الصعيدين المادي والمعرفي لبنية المجتمعات الحديثة، وعلى صعيد النظام الدولي والعلاقات الدولية. كما شهدت هذه العقود ظهور الدول الوطنية الحديثة وما تحمله من خصوصيات.

ومن هنا ظهرت عدة اتجاهات فكرية وسوسيولوجية وانتروبولوجية، تتميز بدرجة أو بأخرى عن سابقتها وتطرح نفسها كمحاولات للإحاطة والتفسير للبينات السياسية والمؤسساتية في هذه الدول الوطنية الحديثة، أو ما أصطلح على تسميتها "بالدول النامية أو دول ما بعد الاستعمار".

لا شك، أن هذه التغيرات الجديدة التي طرأت على بنية المجتمع العالمي في إطار المحيط كما في إطار المركز- إن جازت العبارة -، تستلزم إعادة تأسيس أو صياغة للإشكالية السياسية والاجتماعية في مفاهيمها الأساسية، التي ارتبطت بتاريخية المجتمعات الأوروبية.

ويتصل مفهوم"السياسي" و"السياسة" في النموذج الثقافي الغربي الحديث بمسألة "الدولة السيدة"، أو الدولة السياسية و"الحياة المدنية"، والمرتبطة بمفهوم الحرية والسيادة،

والقانون، والشرعية، والصالح العام، والتعاقد، والمصلحة، والمنفعة، والرابطة الاجتماعية، والمواطنة، والديمقراطية السياسية...الخ وهذه كلها منظومة مفاهمية، تعبر عن هوية ثقافية حضارية لها خصائصها وفرادتها وتاريخيتها.

أن هذه الهوية تصدر عن رؤية أساسية، وشاملة، تكونها كل جماعة إنسانية لنفسها، عن العالم، والطبيعة، والإنسان، وتتضمن سلما من القيم والمعايير ينظم الوجود الفردي والمجتمعي لهذه الجماعة في سياق حضارة معينة تتميز عن غيرها من الحضارات الأخرى، وأعني بذلك الحضارة الغربية المتمركزة حول الذات، والمؤثرة على ما يجري في العالم المعاصر من تغيرات وتحولات سياسية واقتصادية وثقافية...

و لو أمعنا النظر في مسيرة كل حضارة، سيتكشف لنا عندئذ ما تنطوي عليه من تعقيدات وما تطرحه من مشكلات، وما تخضع له في تاريخها من تغير أو تحول، وما تنتجه من التشابه والتباين.

فالثقافة ليست تماثلا مطلقا مع الذات، ولا هي"منظومة معلقة" من الأسئلة والأجوبة، إنها إشكالية قبل كل شيء، وعندما نقول إشكالية نقصد بذلك مجموعة المسائل التي تجابه جماعة معينة وكيفية تصورها وابتداع الحلول لها، قد تختلف ثقافة عن أخرى بطبيعة تعقيداتها وبالشكل الذي تعبر فيه عن أزمتها، وبالطرق التي تسلكها في إيجاد الحلول لمشكلاتها، ولكن ما من ثقافة إلا وتقوم على ضرب من التعارض الأصلي الذي يشكل شرط نموها وتجددها، أي التعارض سمة تشترك فيها كل الثقافات، إنه التعارض الملازم للجنس البشري، لأن الكينونة هي قلق ومغايرة والاجتماع هو شقاق واختلاف– على حد تغبير هيجل-.

وفي هذا السياق طرحت مسألة الاجتماع والسياسة، شأنها شأن القضايا الأخرى المرتبطة بالفكر وتحدد المسار الرئيسي للمعركة الفكرية، مع مطلع القرن السابع عشر بأوروبة، وفي هذه المرحلة المبكرة، نجد أن الفكر كفّ من التحرك داخل عنصر المماثلة، أي تشابه أشياء العالم بعضها مع بعض الآخر في لعبة مسلسلة لا نهاية لها [1] .

وهكذا فكل قارئ أو باحث يستطيع أن يرصد قائمة طويلة، من الأسماء التي تلمع مثل الشهب والني تحكم بإدانة أزمة العصور الوسطى الأوروبية، وتقضي عليها بالذهاب إلى غير

[1] -Michel Foucault: Les mots et Les choses (Paris:Gallimard, 1979).P, 65.

رجعة، ولا شك أن هذا القارئ سيتبين عند هذه الكوكبة من المبدعين الأفذاذ وعيا حادا بقيمة ما يقومون به، وعليهم بأنهم بصدد القيام بتشييد عالم جديد، وخلق إنسان جديد، فيما هم يؤسسون قواعد علم جديد، ورؤية جديدة للعالم والإنسان والمجتمع، وتحتل مساهمة "فرانسيس بيكون" و"روني ديكارت" المقدمة في هذا المجال حيث يتصديان كل حسب طريقته الخاصة به لنقد المبدأ الذي يقضي بأن المعرفة تعني ثبوت المماثلة بين موضوع المعرفة، وبين التصور الذهني وفي الحقيقة، أن تشكل الخط الفاصل بين منظومة المعرفة السياسية التقليدية والمعرفة السياسية الحديثة قد تم بالفعل مع المفكر الإيطالي نيقولا مكيافيلي ومفهوم "السياسي" [*].

1)- محددات مفهوم السياسي والدولة السيدة:

وكما بينا سالفا، أن أهم ما يميز النظرة الأرسطية للسياسة والجماعة السياسية، أنها تجمع في مقولاتها بين الاهتمام الأخلاقي والاهتمام العملي المرتبطين ببعضها بشكل دقيق، مع إعطاء"القانون" أهمية خاصة، وذلك لأن:

«الطبيعة والاتفاق يتعايشان كما هو حال القانون المكتوب والقانون العرفي، من أجل إعطاء مفهوم سيادة القانون كل وضوحه وكل غناه» [1].

وهكذا فإن»سيادة القانون» في الفلسفة السياسية اليونانية-الرومانية ما هي إلا تعبير عن علاقات قوة وتنظيمها، لأن القانون في حد ذاته إن هو إلا شكل من أشكال القوة، ومن ثم فإن العقلانية الأرسطية في السياسية بالرغم من تأكيدها على ضرورة التطابق بين الأخلاق والسياسة، في تشكيل الجماعة السياسية إلا أنها تقر مبدأ الاعتماد على القوة في تنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات، وإذا كانت القوة قد شكلت ركناً هاماً عند مفكري اليونان والرومان، فهي تشكل المحور الأساسي في نظرية مكيا فيلي السياسية.

وفي الواقع أن نزعة مكيافيلي، رسخت في عالم الأفكار والتصورات السياسية صورة فريدة من نوعها في تاريخ الفكر السياسي، هي صورة «الناصح» البراغماتي الذي يسعى لإستكانة طبيعة الحكم والسلطة السياسية، بعيدا عن كل مقصد أخلاقي أو موجه ديني أو دليل

(*)- يرى دانتريف أن مع جان بودان دخلت كلمة سيادة في مفردات الحقوق والسياسة ومع ميكيافلي اتضح مفهوم السياسي.

(1)- أرسطو: علم الأخلاق في نيكوماك(الكتاب الخامس)، المصدر السابق، ص، 250.

فلسفي، لقد اشتهر عنه أنه المفكر الواقعي الذي يلهم الحكام في كل الأزمنة والعصور، يلهمهم ما هم في حاجة إليه من نصائح عمليه بسيطة وناجعة، ولذا لا يزال مكيافيلي حيا في أذهان الحكام، وكل من له سلطة القرار السياسي، ولا يزال إلى يومنا هذا من يذكره علنا في أحاديثه أو يستشهد به في خطبه وكتاباته.

ومكيافيلي يخاطب "الأمير" باعتباره تجسيدا فعليا وعمليا لسلطة الحاكم، باعتباره مخلوقا آدميا، هو يخاطبه هكذا: أيها الأمير:« يتعين عليك أن تكون ثعلبا حتى تستطيع أن تتعرف على مواقع الأفخاخ، وأن تكون أسداً حتى في مكنتك أن تخيف الذئاب» [1].

ويوضح ميكيافيلي مؤسس علم السياسة الحديث، أو"علم السلطة " لـ " الأمير" أنه ليس من شأنه أن يكون ثعلبا أو أسداً فحسب، بل يجب أن يجب أن يكون متصفا بمزايا الرحمة والرأفة والمحبة والتدين والوفاء وما إلى ذلك، ولكن «من الضروري أن تبدو للناس كما لو كنت حاملا لكل هذه المزايا ».

إذن، مسألة "السياسي" شأن سلطة وحكم، ولكنه قبل ذلك أمر اكتساب– للفن– فن السلطة وفن الدولة – حكم -، والمهارة اللازمين من اجل الاستمرار، يقظة مستمرة وحيطة دائمة، وخوف متصل، « يلزم أن تكون للأمير خشيتان اثنتان: خشية رعاياه، وهذه مصدرها الباطن، باطنه هو، وخشية أخرى مصدرها الخارج، خارج ذاته، وتلك خشية للقوى الأجنبية الخارجية» [2]، خشية المحكومين الواقعين تحت أمرته والذين من شأنهم أن يكيدوا له باستمرار متى تبينوا منه أو فيه ضعفا وهنا، وخشية الأعداء المحيطين به من الخارج، خارج دائرة إمرته وحدود سلطته، فأما من أجل الأولى فعليه« أن يتعلم كيف لا يكون طيبا، يعرف كيف يمارس الطيبة أولا يمارسها وفقا لمقتضيات الضرورة وحدها «. وإما تجاه الثانية فلكل أشكال الوفاق والعهود القابلة للخرق والبطلان، باستمرار تكون ممكنة بل وضرورية.

وقد لا تكون في حاجة إلى أن تعقب، بأنه لا مكان في هذا القول لنوع ثالث من المخاوف: لا يتحدث السكرتير الفلورانسي عن وخز الضمير، كما لا يتحدث عن وازع الدين، والواقع أنه لا مكان لهما في لحظة الحديث في الطبيعة البشرية للسلطة، في لحظة القول في

---

[1]–Machiavel : le prince, ed Garnier, flammarion.Paris.p165

[2]- Machiavel : OP. Cite, PP, 155.169

الحفاظ على الدولة. قد يضطر "الأمير" أحيانا و"الأمير الحديث"خصوصا من "أجل الحفاظ على الدولة أن يسلك ضد الإيمان وضد الرحمة، وضد الإنسانية، بل وضد الدين ذاته".

وفي الواقع، أن:"مع نقولا ميكافيلي... ليس هناك إلا حقيقة واحدة هي حقيقة الدولة، وواقع واحد هو واقع السلطة، أن هناك قضية واحدة هي حقيقة الدولة، وواقع واحد هو واقع السلطة، إن هناك قضية واحدة هي كيف يمكن تثبيت وحفظ سلطة الدولة..." [1]، وهكذا طبع علامة عميقة ودائمة، على علم وفن السلطة، وأعلن بقوة هادئة الفصل الجذري بين السياسة والأخلاق الشائعة، واستقلال السياسة وأولويتها، وهذا الفصل، وهذا الاستقلال، وهذه الأولوية ليست إلا ترجمة لفكرة ما للدولة فالدولة التي هي غاية في حد ذاتها وقيمة مطلقة.

وهذه الفكرة نفسها تترافق مع فكرة متشائمة حول طبيعة الإنسان، ووضعيته[*]، وهذه الطبيعة بالنسبة لمكيافيلي لا تتغير أكثر من السماء والأرض، لأن البشر يولدون ويعيشون ويموتون، دائما حسب نفس النظام ونفس القوانين الأبدية، ويخضعون دائما لنفس الرغبات ولنفس الشهوات، وبما أن الطبيعة هي كذلك، وكذلك هو الوضع البشري الذي تفرضه فماذا تفعل بالإنسان؟

إن قضية الغايات الفردية، والخلاص الشخصي لا تهم مكيافيلي، إن هذا الموضوع لم يكن يقض مضجعه، همه الوحيد هو الدولة، هو السلطة التي تتجسد في الأقوياء وفي الرجال الذين ولدوا ومعهم موهبة قيادة الآخرين، أولئك المؤهلين لأن يدركوا بنظرة سريعة الفرصة الملائمة، ويمسكوا بها في الوقت المناسب، وهذه "النصيحة" لا تساوي شيئا بالنسبة للإنسان العادي المبتذل، وبالنسبة للأغلبية الواسعة التي قدرها أن تكون محكومة،وأن تطيع.

ولا ينكر مكيافيلي أنه لا يمكن التعديل في السياسة على حالات خاصة واستثنائية، بل يجب النظر للسلوك المتوسط والعادي لجماهير البشر، ويعترف أن همته تضعف من حين إلى حين، فيرى أن أحوال الدنيا تنتج عن الاتفاق، وان المرء لا يتحكم في مآل أعماله لكنه لا يلبث

---

[1]- Machiavel : OP. Cite. P, 166

[*]- إن الغاية الوحيدة عند مكيافيلي هي: إزدهار الدولة وعظمتها، وهي غاية تتجاوز الخير والشر (كما تعرفهما على الأقل الأخلاق الشائعة وتصفهما للأفراد) وأن أعمال "الأمير"تستهدف أساسا الحفاظ على الدولة مهما كانت الوسائل التي يستعملها" و"أن الوسائل ستعتبر دوما مشرفة وسيمدحها كل واحد: لأن الشخص العامي لا يحكم إلا على ما يرى وما يجري.إلا أنه لا يوجد في هذا العالم إلا العوام، إن الأقلية لا تحسب قط عندما يكون لدى الأكثرية ما تعتمد عليه " ولا يعتقد مكيافيلي بأن سلوك البشر سيتحسن لأن الناس أشرار بطبعهم.

أن يتمالك ويقول:" أن الحظ يتحكم في نصف أعمالنا أما النصف الآخر فهو موكول لإرادتنا" [1]، وفي موضع آخر يقول:"أن الإنسان الذي يخطي قليلا ويصيب كثيرا هو الذي توافق حركته الظروف المناسبة لكنه لا يدعو مثل غيره من الناس أن يساير طبعه" [2].

وهكذا يرى مكيافيلي أن قوتين تتقاسمان تسيير شؤون العالم: الحظ والطبع البشري، ينجح المرء عند توافقهما، ويخفق عند تعارضهما، وفي كل عمل بشري–بما فيه العمل السياسي- لا شيء يمنع الإقدام.

وهكذا أيضا لم يفلت هون نفسه من تأثير أفكار أفلاطون ونظرية الدائرة الأبدية التشاؤمية المستوحاة من التقاليد الفلسفية الإغريقية (أسطورة:العصور الأربعة)، وبخاصة عندما يتحدث عن نشأة الدولة وانحطاطها وظهورها من جديد، وذلك في تعاليقه على تاريخ روما، لكنه لا يستغلها في تفسير أحداث فلورنسا، ولا يعتمد عليها في نصائحه للأمير، بقدر ما يؤكد على جهل البشر للروح الحقيقية للتاريخ، الذي كان حسب اعتقاده يمنعهم حين قراءتهم لهذا التاريخ من إدراك معناه الصحيح واستيعاب مضمونه الحقيقي، لأنه كما يرى أن فساد الحكومات كان يبدأ دائما بفساد مبدئها وتجددها لا يمكن أن يحصل إلا بالعودة إلى هذا المبدأ (القوة والحرية).

ويرى مكيا فيلي أن الدولة تؤسس في شكل جمهورية، عادلة فاضلة ثم تنحط أخلاق أهلها فتنقلب إلى فوضى ثم تتحول إلى إمارة عادلة في البداية، ومستبدة في النهاية، حينئذ يثور الفضلاء ضد المستبدين، ويؤسسون جمهورية أرستقراطية تنقلب بعد حين إلى طغيان، وتدفع الشعب إلى الثورة ضدها وبما أنه (أي الشعب)، لا يزال يتذكر نتائج الاستبداد فإنه يؤسس من جديد ديموقراطية شعبية تنحل بدورها بعد حين إلى فوضى، وهكذا دواليك، وهنا يلتقي ماكيافيلي مع النظرة الخلدونية ورؤية باتيستا فيكو لحركة التاريخ المستوحاة من نظرية العودة الأبدية، أو نظرية الأطوار التقليدية في التأليف اليوناني التي تتحرك في دائرة محورية مقفلة وشريرة.

---

[1] - Machiavel :le prince. OP. Cite .P, 365.

[2]- ميكافيلي: ملاحظات على تاريخ روما، ضمن الأعمال الكاملة، باريس، غاليمار 962 ، ص،641 .

وبالرغم من أن السكرتير الفلورانسي، لم ينجو من تأثير الطوبويات في تحديده لطبيعة الأشكال التاريخية للحياة الاجتماعية، وعلى الرغم أيضا، أنه كان قاسيا في أحكامه ومواقفه اتجاه طبيعة الإنسان وسلوك الناس العاديين، كارها للضعفاء ومشجعا للأقوياء وناصحا للأمراء، ومغرما بالقوة، ومؤكدا من أن الذي يجب إدانته هو العنف الذي يهدم وليس العنف الذي يصلح، لكن مما لا شك فيه ومن المؤكد تاريخيا ومعرفيا، أن مكيافيلي هو مؤسس" علم السياسة الحديث"، أو "علم السلطة "، أو " فن الدولة "، حسب تعبير مكيافيلي نفسه (*)، وكان أول مفكر حدد نهائيا وأضفى طابعا شعبيا على المعنى الحديث لكلمة "دولة "- على حد تعبير دانتريف -.

وبالرغم من نزعته البراغماتية، في إعطاء الأولوية تنظم الدولة وتقويتها وإصلاحها عند الاقتضاء والمحافظة عليها، من خلال ضرورة تكوين "جيش وطني" لأن الدفاع عن الوطن هو أمر جيد دائما، مهما كانت الوسائل المستخدمة في ذلك.

وكما يؤكد بأن الدين كخادم للسياسة يعتبر شرطة فريدة من نوعها في الدولة، إنه أداة تأديبية عجيبة لا يمكن للشيء العام أن يستغني عنها، فحيث تكون العبارات الإلهية محتقرة يكون الفساد وهلاك الدولة وشيكين، لهذا الواجب مقدس على الحكام سواء كانوا استبداديين أم دستوريين، أن يحافظوا على أسس"الدين القومي"، باعتباره ضمانا للإتحاد وللأخلاق الحسنة.

ولا يهم ما إذا كان الحكام شخصيا لا يؤمنون بهذا الدين، فالمسألة هنا ليست مسالة حقيقة أم بهتان، وإنما هي مسألة حكمة سياسية ومعرفة بالطبعة البشرية.

وفي مكان آخر يؤكد ميكافيلي بأن القارئ الفطن، يستدل من تاريخ روما على أن الدين نافع لقيادة الجيوش ومواساة الشعب وتشجيع الأخيار وردع المفسدين، وفي مجمل هذا الطرح، أقر ميكافيلي "أولوية السياسة" كبديل "لأولوية الأخلاق"، وليس هناك عند نهاية العصور الوسطى ما هو جديد وغريب أكثر من هذه الرغبة في عزل السياسة عن كل ما عداها، وعن كل ما لا يتعلق بموضوعها الخاص أي تسييس وحفظ وتكبير الدولة.

(*)- لكونها تنظيما مزودا بالقدرة على ممارسة و مراقبة استعمال القوة على شعب معين و في إقليم محدد، وتطبيق قوانين تضمن بقاءها واستمرارها. وكما يقول هيجل:" مبدأ علم السياسة هو الحرية متيسرة فقط حيث يتمتع الشعب بوحدة قانونية داخل دولة "أنظر: ميكافيلي: الخطب، ضمن الأعمال الكاملة، ص619.
ميكافيلي: ملاحظات على تاريخ روما، ضمن الأعمال الكاملة، ص، 412.
جان جاك شوفالييه: تاريخ الفكر السياسي –الكتاب الثالث، ص، 245-246.

ومن هذا الرفض للحكم عليها تبعا لقيم أخلاقية غربية، عن هذا الموضوع ومن هذه الطريقة بتفحصها بكل حرية الروح والصدق وبكل الوضوح وبتجرد العالم وبرودة الإختصاصي. هل من المفيد أن نوضح بأن السكرتير الفلورانسي، وفيما يتعلق بالممارسة

السياسية لم يخترع في الواقع شيئا، من الحيل والخدع والقساوة والفظاعة الطبيعية أو الأخلاقية؟ لقد كانت العصور الوسطى" الشاسعة والصعبة " (على حد تعبير فولين)، زاخرة بهذه الأمور لكن كل الذي تغير كان على صعيد الفكر، إلا أن هذا هو الأمر الأساسي.

وكما يشير لذلك بقوة أ.كواريهA..koyer في السطور التالية: "مع نقولا مكيافيلي أصبحنا حقيقة في عالم آخر تماما، لقد ماتت العصور الوسطى ويبدو أكثر من ذلك، أنها لم توجد مطلقا، فكل قضاياها : كالله، والخلاص، والعلاقات بين العالم الماورائي والعالم الدنيوي، والعدالة والأساس الإلهي للسلطة غير موجودة بالنسبة لمكيافيلي، وليس هناك إلا حقيقة واحدة هي حقيقة الدولة ...." [1]، أي حقيقة الاجتماع الموزع إلى فريقين متعارضين: الحاكم والمحكوم، المسيطر والمطيع.

وينظر مكيافيلي إلى السياسة كسلسلة من المواجهات، بين الأمير والرعية، بين النبلاء والسوقة، وبين الحرف الكبرى والحرف الصغرى...إلخ، ويطرح مثلا السؤال التالي: « أي طريق أفضل أن يصل المرء إلى الحكم، بالتحالف مع النبلاء أم بالاعتماد على الشعب؟

ويجيب: للوصول إلى الحكم يجب مصانعة النبلاء لأن عددهم قليل، لكن للحفاظ على السلطة لا بد من استمالة الشعب (...)، لأن الناس إذا رأوا الخير، مّمكن كانوا لا ينتظرون منه إلا الشر تعلقوا به وأحبوه» [1].

وهكذا يعقلن مكيافيلي السياسة ويوضع النطاق المعرفي، الذي بدونه لا يمكن فهم السياسة ولا التحدث عنها، ويرسم لوحة فن النجاح السياسي، والنتيجة السياسية الحسنة من

خلال فصل الأخلاق عن التاريخ، وإقرار سلطان العقل في معالجة وترتيب وتحليل الأعمال المتولدة عن إرادة الإنسان، ككائن اجتماعي- سياسي– ، مكتشفا بذلك حقيقة "السياسي"، وقاعدة الاجتماع والسياسة التي ما نزال نعيش تحت سيطرتها، والتي نستطيع

---

[1]- ج.ج. شفالييه: تاريخ الفكر السياسي، مصدر سابق، ص ص، 246-247.

[1] -Machiavel :Le prince. Op. cite.P, 318

تجاهلها أو تجاوزها مادام المجتمع يعيش حلبة صراع وميدان التسلط والرهبة والأبهة، وما دام الإنسان ما يزال إنسان السطو والرهبة.

ولهذا يهتم مكيافيلي قبل كل شيء بما تخلقه" القوة" من أوضاع لا تتدخل فيها أي اعتبارات قانونية أو أخلاقية وتبقى داخلة ضمن نطاق الواقع المجرد والسلطة المجردة.

ما يرى ج.ج.شفالييه فإن المكيافيلية (بالمعنى الكامل لهذا الوصف المحقر) لم تكن جديدة وغريبة بالنسبة للأخلاق المسيحية فقط، وإنما كذلك أيضا بالنسبة للأخلاق الرواقية وللأخلاق الوثنية التقليدية: أخلاق أفلاطون، وأرسطو، لأن هذا الخير إذا عرف كيف يكون وضعيا وعلميا في منهجه وتحقيقاته، فإنه لم يكن يفصل مطلقا السياسة عن الأخلاق..." [2]

ولم تكن مسألة التعارض بين السياسة والأخلاق، أو الفصل بين التاريخ والأخلاق تشكل الخطوة الأولى لاكتشاف ميدان معرفي جديد (علم السياسة الحديث) عند مكيافيلي، بل هناك خطوة ثانية لا تقل عنها أهمية وهي استعمال، العقل المجرد و الأدلة والبراهين والأقيسة المستعارة من أرسطو لدراسة الحياة الواقعية بالقاعدة التالية: ليست الأعمال البشرية وليدة العقل ولكنها قابلة للتمييز العقلي، أو عبارة أخرى: لا يعمل العقل ضمن التاريخ، وإنما يرتب نتائج التاريخ، وهذا الموقف يختلف عن التيار الأفلاطوني الذي يبحث فيما يجب أن يكون بالنظر إلى العقل والفضيلة، لكنه يختلف أيضا عن اتجاه أرسطو الذي كان يحتقر التاريخ.ومكيافيلي شأنه شأن ابن خلدون يرفض رفضا صارما الموقف الطوباوي، في الاجتماع والسياسة، وفي هذا السياق يقول:"لقد تصور كثير من الناس جمهوريات وإمارات لم يرها ولا يعرفها أحد قط، إن الفرق بين حياتنا الواقعية والحياة المثالية شاسع إلى حد أن يترك الواقع ليتشبث بالواجب، يتعلم كيف يملك لا كيف ينجو" [1].

وإذا استعرنا لغة العروي وعباراته، فإن الخطوة الأولى التي ميزت ميكيافيلي عن سابقيه من المفكرين الذين تناولوا بالدرس والتحليل لقضايا الاجتماع والسياسة تتجلى في اكتشافه لقاعدة الاجتماع السياسي(*)، وكما يقول العروي:"تمكن أهمية ابن خلدون و ميكيافيلي

---

[2]- ج.ج.شوفالييه: تاريخ الفكر السياسي، مصدر سابق.ص247.

[1] - Machiavel, le prince.Op, cite.P337.

(*)- إذا من المؤكد –لدى العروي –أن النظرة الهيجلية في الفلسفة وبخاصة في " نظرية الدولة"تمثل "نقطة الالتقاء بين القديم والحديث" فإن النظرة المكيافيلية في " السياسة " تمثل نقطة القطع والفصل بين القديم والحديث، فمكيافيلي، أول

في كونهما حددا بوضوح النطاق المعرفي، الذي بدونه لا يمكن فهم السياسة ولا التحدث عنها" [2]، ولم يستطع أبرز المفكرين في العصور القديمة و الوسطى، الإجابة عن السؤال: ما هي الدولة، ولماذا الدولة؟ إلا عندما أثبت مكيافيلي بأن المجتمع حلبة صراع وميدان التسلط والرهبة والأبهة وأن المزدوجة: المسيطر عليه هي شرط ونتيجة عقلنة السياسة والحركة التاريخية، وأن اللعبة السياسية دائما ثنائية وبالتالي فإن الحاكم أو" الأمير " هو بالضرورة منحاز إلى الطرفين في اللعبة السياسية، ولا يمكن أن يكون خارج حلبة الصراع الاجتماعي بين هذين الطرفين أو القوتين [**].

وعلى الرغم من إقرار مكيافيلي، بأن أساس السلطة أو الدولة هما القوة والحيلة، فإنه يرى أن الحفاظ على الدولة بدون استمالة الشعب يعد من مهاوي الخطأ والضلال وذلك لأن الشعب لا يمكن أن يستغني عن الدولة، وهكذا فإن النظرة الميكافيلية للسياسة والدولة تعبر عن مضمون اجتماعي سياسي للسلطة تكشف عنه التجربة والواقع التاريخي ومن ثم استطاع السكرتير الفلورانسي، أن يضع المقدمات الأولى لعملية إعادة تأسيس للإشكالية السياسية، والاجتماعية في مجملها، من خلال تحديده لطبيعة السلطة السياسية وللمفاهيم الأساسية لعلم السياسة، والقابلة للإدراك العلمي داخل منظومة العلاقات في المجتمع بشقيه السياسي والمدني.

وبعد اكتشاف مكيافيلي لقاعدة السياسة، التي لا نزال نعيش تحت سيطرتها والتي لا نستطيع تجاهلها أو تجاوزها –على حد تعبير العروي – تركز اهتمام الفكر السياسي في المجتمعات الأوروبية على يناء تصور جديد للاجتماع والسياسة، مخالفا للتصور السائد في العصور الوسطى، وقد حمل هذا التصور الجديد شبكة من المفاهيم والمصطلحات التي لم تكن واضحة، أو متداولة أو معروفة في حقل الفكر السياسي الكلاسيكي، وفي مقدماتها يأتي: مفهوم

مفكر –بعد ابن خلدون –يرفض الطوباوية وينبذ الماورائية، ويفصل الأخلاق عن التاريخ ويعقلن السياسة وحدودها. وبذلك يضع أسس علم الاجتماع السياسي الحديث.

[2]- عبد الله العروي: ثقافتنا في ضوء التاريخ، ص، 77.

[**]- يتعرض قويدر الناير، إلى هذه المسالة بوضوح في سياق دراسة مقارنة و قراءة نقدية لبعض أعمال مكيافيللي وماركس مبينا في ذلك نقاط الالتقاء والتمفصل بين المفكرين.أنظر:

-Kewider.s.Nair : Machiavel et Marx, (Paris :P.U.F 1984) PP.18-38

المجتمع، الدولة السياسية، الشعب، الأمة، السيادة، القانون، الشرعية، والمواطنة، والحكومة، وفصل السلطات...(*)

ولقد طغت على التصور الجديد للاجتماع والسياسة منذ البداية مسألة "السيادة " و"السلطة العليا" وإشكالية القوة السياسية أو المزدوجة التناقضية: مجتمع مدني/ دولة سياسية أو الاجتماعي/ السياسي.

مفهوم المجتمع،الدولة السياسية، الشعب، الأمة، السيادة، القانون، الشرعية، والمواطنة، والحكومة، وفصل السلطات...(**)

وكان طبيعيا أن تتركز الدراسات والكتابات حول موضوع المجتمع بالمفهوم الجديد، وتتناول المقاربات الفكرية مسألة العلاقة بين المجتمع والفرد، وبين الفرد والدولة، وبين الدولة والكنيسة، وهكذا في حقل هذه المقاربة الفكرية ثم وضع أسس العلوم السياسية والقانونية بمعناها الحديث.

2)- تكوين مفهوم الدولة السيدة والمجتمع المدني:

مع ظهور التصورات الجديدة لمفهوم المجتمع والدولة، الملازمة للتطورات الموضوعية في البنيات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الأوربية المؤهلة لدخول عصر جديد، ومع ظهور الحركات الإصلاحية الدينية وتصدع نظام الكنيسة وانشقاقه، تم على صعيد الممارسات الفكرية نبذ مفهوم السلطة السياسية، الذي يستند على مشروعية "القوانين الإلهية" التي كانت تعمل بها الكنيسة الكاثوليكية، وحل محله مفهوم السلطة السياسية الذي يستند على مشروعية "سيادة الحاكم" أي رجل الدولة أو "سيادة الشعب" أو الاثنين معا.

وفي الواقع، أن نبذ مفهوم السلطة الذي يستند على مبدأ "الحق الإلهي" قد بدأ يظهر بشكل جنيني في حقل الممارسات الفكرية مع ولوج عصر النهضة، وظهور الحركات

(*)- في الحقيقة أن هذه المفاهيم المتداولة في الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث لم تكن مفصولة عن أصولها التاريخية والفكرية اليونانية- الرومانية وإنما الجديد فيها هو تحديد وتدقيق معانيها ومدلولاتها سميائيا وإيستيمولوجيا، وتثبيت قاعدتها الميتودولوجية.

(**)- في الحقيقة أن هذه المفاهيم المتداولة في الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث لم تكن مفصولة عن أصولها التاريخية والفكرية اليونانية- الرومانية وإنما الجديد فيها هو تحديد وتدقيق معانيها ومدلولاتها سميائيا وإيستيمولوجيا، وتثبيت قاعدتها الميتودولوجية.

الإصلاحية الدينية (مارتن لوثر، توماس منذر، جان كالفن)، ومن ثم بدأ الانفصال بين ما هو ديني وما هو دنيوي، تمهيد لإقامة نظام جديد يتفق مع التغيرات الاجتماعية والتحولات الاقتصادية التي نشأت بتكون المدن وازدهار التجارة، في سياق ما يعرف في الأدبيات الاقتصادية بمرحلة التجارة المركانتيلية، مع بداية عملية التراكم البدائي للرأسمال.

وقد وافق الإصلاحيون على إعادة النظر في السلطة الكنسية لصالح التجار والملوك، وكانوا "حلفاء موضوعيين"، إذا جاز تطبيق هذا التعريف على تلك الفترة-وكان يجب انتظار فترة زمنية طويلة حتى يفقد هذا التحالف قواعده بانهيار السلطة الكنيسية، وتعاظم السلطة الملكية، وتحول التجار إلى طبقة فاعلة مؤثرة في الحياة العامة، لكن هذه التحولات لم تجر بهذا الشكل المرتب المنظم، فمناقشة شرعية الكنيسة تجر أيضا إلى مناقشة شرعية السلطة الملكية، وقد دفع توماس منذر حياته ثمنا لهذا[1]، وكما يرى بلوخ أن توماس منذر أول من وضع حدودا لسلطة الدولة، أي أنه جعل القانون الموضوعي لصالح القانون الذاتي، على الأقل فيما يختص بحرية الضمير والعبادة، ولتحقيق هذا الهدف يعرف كريستيان توماس القانون الموضوعي كقانون ملزم (...)، وتعارضه القوانين غير الملزمة، وبهذه الطريقة يكتسب حق الفرد المؤمن في مقاومة الدولة وكنيسة الدولة أرضية يقف عليها.

ويستطرد أرنست بلوخ قائلا: "إن مايهم في كل هذه العملية الإصلاحية هو عملية التحرر التي جرت داخل ميدان القانون الطبيعي، إذ أصبح القانون الطبيعي لا ينفصل فقط عن اللاهوت بل أصبح منفصلا أيضا عن الأخلاق، فكريستيان توماس هو صاحب تعريف القانون بأنه نظام يخص فقط بالعلاقات الخارجية بين الأفراد، ومن ثم أصبحت الأخلاق مطابقة لمجموعة داخلية من القوانين الذاتية ولحق طاعة الواجب الذي يمليه الضمير، وهذا الواجب من المستحيل فرضه وبالتالي منعه من الخارج[2].

ولم يعد من حق الدولة البوليسية ولا من حق الكنيسة -الدولة آنذاك- أن تتدخل في الضمير الأخلاقي للفرد، وخاصة بعد ما أصبح من الضروري صياغة نظام قانوني أو دستور ينظم العلاقة بين الفرد والدولة، أي بين ما هو طبيعي وما هو عقلاني، وأدى إلقاء هذين

---

(1)- لقد ارتبطت حركة الإصلاح والإصلاح المضاد، في المجتمعات الأوروبية بظهور البروتستانتية، التي وضع تعاليمها الراهب الأغسطيني مارتن لوثر (1483-1546)، هده التعاليم التي تعبر على روح الرأسمالية على حد تعبير ماركس فيبر، وفي سياق حركة عملية الإصلاح انحاز كريستيان توماس منذر للفلاحين واختار استاده مارتن لوثر التجار والنبلاء وبعبارة أخرى اختار منذر الثورة واختار لوثر الإصلاح، ومات منذر على المحرقة ومات لوثر على سريره.

(2)- Ernst Bloch: Christian Thomas Mender. (Paris: ed -Julliard, 1964); PP, 15-16

العاملين إلى تأكيد شمولية المعايير القانونية باعتبارها أنها تشكل الوحدة المعيارية للإنسانية، وبالتالي أصبح واجبا على القوانين والدساتير الوضعية أن تخضع لشمولية القانون التي تقف عقبة أمام استبداد الحكومات، وما يعرف بمصلحة الدولة (raison d'Etat) التي كانت محل الاهتمام عند مكيا فيلي كما عند بودان وهوبز فيما بعد.

وبما أننا بصدد تحديد تكوين مفهوم الدولة والمجتمع المدني، من خلال المقاربات الفكرية لعصر النهضة والإصلاح، ينبغي أن نأخذ في الحسبان، أنه ليس هناك وحدة ما تجمع بين تطور مختلف الأحداث والوقائع، ولذا فان الاعتماد على مقولة "صراع المصالح" بين مختلف الفئات الاجتماعية كمنطق لتطور هذه الأحداث، لا يفسر الأمور إلا في مجراها العام، وهناك عوامل نوعية خاصة في مختلف النشاطات لا يمكن تجاهلها، ولا تخضع بالضرورة لمنطق صرا عات المصالح، ومن ثم لا يمكن أن نطلق صفة الرجعية على مفكرين مثل أصحاب نظرية " الحق الطبيعي "، لأنهم أيدوا السلطة الملكية وشرعوا لها، وبرروا ممارسات الدولة البوليسية، ودافعوا عن شرعية الملكية الإقطاعية أو أقروا مبدأ "النزعة الفردية ".

والأجدر أن نتأمل كيف تطور الوعي بمسألة الدولة، وشرعية السلطة، والمجتمع المدني، وسندرك عندئذ أن هذا الوعي لم يتطور بشكل ميكانيكي وفق منظور الصراع بين مصالح الفئات الاجتماعية وحده، فتحول مدينة الله، إلى «مدينة الإنسان»، أو مدينة الدولة المدنية، أو دولة العقل، قد جرى بإيقاعات مختلفة عبر أحداث جزئية لم يتخذ هذا التحول شكل الفكر الناضج، إلا مع الدفاع عن حرية الفرد وحقوق المجتمع المدني، عبر فكرة فصل السلطات لمونتسكيو، وفكرة العقد الاجتماعي عند جان جاك روسو.

بمعنى آخر، ففكرة الدفاع عن الفرد وحرياته نشأت وتطورت عبر صراع الملكية ضد الكنيسة وعبر صراع النبلاء ضد سلطة الملك المطلقة، ولا يجوز إرجاعها إلى عنصر نشأة وتطور البرجوازية وحده، ولا شك أن رواد منظري القانون الطبيعي قد مهدوا لسحب الشرعية الفكرية من تحت أقدام النظام الإقطاعي قبل خلع الشرعية القانونية التي تكفلت بها نظريات القانون الطبيعي الحديثة، التي بشر بها كل من روسو ولوك وبافندورف وغيرهم.

ولقد أيقظت هذه النظريات في ضمير البشرية فكرة، أن للإنسان حقوق طبيعة، وأن مبرر وجود المجتمع السياسي ذاته، هو المحافظة على هذه الحقوق.

ومع توطد أقدام "الدولة القومية" أو "الدولة–الأمة" في بعض المجتمعات الأوروبية، وفي فرنسا بالذات، أصبح مفهوم الدولة، يعني بشكل عام القوة السياسية التي تعبر عن قيادة المحنكين والأكفاء، أو عن إرادة الجماعة أو الأغلبية المعبر عنها بشكل شعوري من خلال مفهوم "التفويض" أو "التعاقد"، كما كان يراه أصحاب نظرية "العقد الاجتماعي".

وبدأ هذا التصور الجديد للمجتمع والدولة مع نظرية "الحق الطبيعي"، التي ارتبط اسمها بثلاثة مفكرين من كبار منظري "القانون الطبيعي" وهم جان بودان وجروتيوس، ويوحنا ألتوسيوس(*)، وقد اقترن ظهور نظرية "الحق الطبيعي"، بمحاولة إعادة بناء النظرة الطوباوية للاجتماع والسياسة على غرار المقولات والمفاهيم الأفلاطونية والتوماسية، كما نجد ذلك في"مدينة الشمس" لتوماس كمبانيلا و"أطلانطيس الجديدة" لفرنسيس بيكون(*). والتي تحمل تصورا للمدينة الفاضلة التي تبني بالعلوم والصناعات بدلا من تأملات الفلاسفة وأحلام الشعراء.

ولا شك، أن نظرية "الحق الطبيعي" تأثرت بالنظرة الأرسطية للسياسة، والقانون ولكن هذه النظرة في كليتها لم تكن نتطابق مع تعاليمها الفلسفية، واتجاهاتها الفكرية التي تطفي عليه "النزعة الفردية"، وهي السمة المميزة لفلسفة الحضارة الغربية، والقيم الرأسمالية منذ نشأتها.

ونظرية "الحق الطبيعي" تفترض أن الوجود الفردي سابق على الوجود الجماعي، أي أن الإنسان كان في الطبيعة أو في حالة النظرة يعيش حياة فردية ليست فيها جماعات أو مجتمعات، وكان الإنسان في هذه الحالة الطبيعية سيدا على نفسه، وكان البشر في حالتهم الأولى أحرارا ومتساوين يعيش كل منهم في عزله واستقلال عن الآخرين، وقد كان في الافتراض نوع من التناقض، فالقانون لا يكون قانونا ملزما إلا إذا قيد الإيرادات الفردية، ولأفراد لا يمكن أن يخضعوا لقانون مشترك إلا إذا اجتمعوا في هيئة مجتمع(1).

(*)- جان بودان.Jean Bodin صاحب المؤلف الكبير " الجمهورية "..la république.، أو " ست كتب في الجمهورية " 1576.

– هيجو دي جروت – جرو تيوس.Grutius – Hugo de Groote. صاحب كتاب: " قانون الحرب و السلام " 1625.

- جوهان ألتوس، الملقب بيوحنا ألتوسيوس.Althusius. صاحب كتاب : " السياسة المنهجية " 1603.

(*) - فرنسيس بيكون Francis Bacon (1561-1326) الفيلسوف الإنجليزي الذي وضع أسس المنهج التجريبي والنظرية الإمبيريقية للمعرفة.

(1) – د. لويس عوض : مصدر سابق، ص 27 و ما بعدها.

وكان حل هذا الأشكال، هو افتراض أن ظهور سيادة الدولة أو الحاكم في المجتمع المدني، ليس إلا استمرار لوجود السيادة في المجتمع الفردي الطبيعي، وبالتالي فان سيادة الدولة في المجتمع المدني تستند إلى نفس الحق الطبيعي، والقانون الطبيعي، الذي كانت تستند إليه سيادة الفرد في حالة الفطرة أو حالة الطبيعة الأصلية قبل ظهور المجتمع المدني.

إن هذا الافتراض، قاد أصحاب نظرية "الحق الطبيعي" إلى الإقرار، بأن ثمة نظاما قانونيا (ذي طابع مثالي)، يسود في كافة المجتمعات البشرية ويقع فوق الحقيقة التاريخية، وتصاغ على مثاله القواعد القانونية التي تستند عليها الأشكال السياسية، والجمهورية أو الدولة كما يراها أصحاب نظرية " الحق الطبيعي " تتشكل من هيئتين أو جماعتين إحدهما "مدنية " والأخرى "سياسية"، الأولى هي المجتمع أو "المجتمع المدني" يوجه إلى تحقيق الغايات، التي من أجلها يضطر الناس إلى أن يعيشوا "مجتمعين"، والثانية هي "السلطة العليا ذات السيادة " وتسمى أحيانا " الجلالة " وأحيانا أخرى "السيادة".

ومفهوم" السيادة "(souveraineté) كما يراه صاحبه جان بودان يتجلى في طبع الشعوب (Le natural des peuples) .

وبناء عليه تبدو "السيادة" بمفهوم بودان ظاهرة كلية ملازمة للأشكال السياسية، إذن السيادة عنده تشكل أساس السلطة السياسية، ولا امكان أن نعقل «السياسي» عنده من دون "سلطة سيدة"، وأن القانون عنده يتأسس جوهريا على السيادة، ولكن دون أن تكون هذه السيادة مستمدة من مصدر غيبي، وفي مسألة العلاقة بين السيادة والجمهورية أو الدولة يقول: "كما أن السفينة لم تكن إلا خشبا، ليس له شكل مركب عندما تنتزع منه العارضة الرئيسية التي تستند إلى الجوانب والمقدمة والمؤخرة والسطح: كذلك الجمهورية لا تعد جمهورية إن لم تكن فيها قوة سيدة توحد كل أعضائها وأجزائها، وكل أسرها، وهيئاتها، في جسم واحد (...) والجمهورية هي الحكم المستقيم لعدة أسر، ولما هو مشترك لديها، شرط أن يتوفر لديه قوة السيادة »[1].

ويفهم من عبارات بودان هذه، أن الجمهورية أو الدولة تتشكل على أساس "السيادة" وعلى نموذج السلطة المنزلية، وهي في أخر المطاف "حكم مستقيم" يعبر عن إرادة الأسر

) – جان بودان: " الجمهورية " (الكتاب الأول)، ص 1-12، أنظر: [1] (

الثرية "التي تقاد بشكل جيد"، في مواجهة الجماهير التي لا رأي لها، وأن الحكم المستقيم (المتفق مع قانون الله والطبيعة) هو النموذج الحقيقي لحكم الجمهورية –على حد تعبير بودان.

وفي الواقع، أن فكرة المماثلة بين السلطة المنزلية والسلطة السياسية ليست أمرا جديدا في النظرة البودانية للسياسة، لأن هذه الفكرة تعود في أصولها إلى النظرة الأرسطية والمدرسة الرواقية، ولا شك أن الأمر الجديد هنا في تعريف بودان للجمهورية أو الدولة هو«أن الجمهورية لا توجد إن لم يكن هناك أي شيء عام» والشيء العام في نظر بودان، لا يوجد من دون "قوة سيدة" أو السيادة التي تجمع كل العناصر، وتعطي لمركب الجمهورية أو الدولة شكله، وتؤمن في نفس الوقت انسجامه واستقلاله[1].

إذن " السيادة " و"الشيء العام" تعتبران أمرين جديدين وغير مألوفين في البنية الفكرية لعصر النهضة، كما أن إقرار بودان، بأن السيادة المطلقة، هي سيادة لا تعنى بأية خصوصيات ثقافية للأديان، إنها سلطة بلا آلهة، وأن مصلحة الدولة La raison d'Etat تقتضي ألا ترتبط الدولة بأي دين هذه الفكرة جديدة تماما، وتعتبر بمثابة حجر الأساس في بناء التصور الجديد لمفهوم الدولة الذي وضع أسسه مكيافيلي.

وبالرغم من أن جان بودان كان ينوي دحض مكيا فيلي وإفحامه... مرة واحدة إلى الأبد باعتباره – في نظر بودان – ممالق وداعية للطغاة وجاهل تماما بالقوانين، إلا أنه لم يفلت من تأثير النظرة المكيافيلية للسياسي والسلطة السياسية، ومن ثم ذهب يؤكد على أن النظرية السياسية يجب أن تقوم على أسس موضوعية، نتطابق مع منطق العقل والتاريخ ومستمدة من ملاحظة الواقع ودراسة النظم السياسية.

ولم يفصل بودان بين القانون والأخلاق كما فعل مكيا فيلي، فالعدالة والأخلاق عنده أمران لا بد منها لعلم السياسة، أما القانون الطبيعي الذي يحدد العلاقات بين الناس فقد قبله، وبين أنه ينظم علاقات الناس ويقيد سلطان الحاكم أو العاهل بـ"لزوم الضرورة"[2]، ولكن الفكرة المركزية في النظرية البودانية هي تلك الفكرة التي تؤكد بأن السيادة " كل لا يتجزأ "، والتالي فهي لا تساءل ولا تقيد بقوانين لأن صاحبها (العاهل) محاط بفراغ لا يتخطاه أي

) – ج.ج، شفالييه:تاريخ الفكر السياسي، مصدر سابق، ص 285. [1] (

([2]) – د. بطرس بطرس غالي ومحمد خيري عيسى: مبادىء العلوم السياسية. القاهرة: مكتبة الأنجلو - المصرية، 1962، ص 119

قانون، وهو غير ملزم بتبرير تصرفاته، ذلك أن القانون لا يمكن أن يطبق على أصل ومنبع كل القوانين أي العاهل.(*)

وهكذا فإن بودان يرفض رفضا باتا وضع أي حدود أو قيود لسيادة العاهل، التي أخذها بالتفويض من الشعب، بحيث أصبح العاهل عنده هو الدولة، وكان تنازل الشعب عن سيادته للعاهل بمثابة فقدان كامل لها، ومع ذلك فإن تمسك بودان بأن الشعب أصلا هو مصدر السيادة أوقعه في التناقض حين رفض التسليم بأن أملاك الدولة هي ملك "الجمهورية"، ممثلة في العاهل كشخص معنوي وأصر على أنها ملك "للشعب" وهو لا يزال سيدا عليها، بما يبطل جواز تصرف الحاكم أو العاهل فيها أو التنازل عنها، وعلى هذا يستحق بودان العرفان لأنه سمح من حيث لا يريد بأن تستبدل السيادة المطلقة لإرادة العاهل أو الأمير بسيادة أخرى مطلقة هي سيادة الشعب[1].

ولا شك، أن الأهم في النظرية البودانية في السياسة أن مصدر القانون، أو سلطة التشريع تنتقل معه من الحكم الذي يمارس سيادته باسم « الحق الإلهي » إلى الحاكم الذي لم يعد بحاجة ليكون ظل الله في الأرض، وبانسحاب هذا المظهر القدسي شبه الصوفي للسيادة المطلقة أو السلطة العليا، أصبح من الممكن نظريا على الأقل التفكير في امكان انتقال السلطة من العاهل أو الأمير إلى الشعب.

فلقد كان دعاة "الحق الطبيعي" دائما ينسبون من الوجهة القانونية، ما يملكه العاهل أو الأمير من سلطة إلى تفويض سابق أعطته الجماعة المحكومة للعاهل لممارسة سلطتها هي، فالسيادة إذن أصلا للجماعة المحكومة، سواء أكانت الشعب كله أو الأرستقراطية أو الأوليغارشية... الخ.

ولهذا لم يكن هناك فرق في أسس السلطة بين النظم الملكية أو الجمهورية الديموقراطية(*)، وفي هذا الصدد يصرح ريمون آرون بأن غاية السياسة هي من بعض

(*)- في الحقيقة أن أصحاب نظرية الحق الطبيعي رغم اتفاقهم على حق الدولة في السيادة ورغم اتفاقهم على أن هذا الحق جوهري وملازم لفكرة " الدولة" نفسها فقد كان عليهم أن يفسروا منشأ هذا الحق. و بالنسبة لبودان فان هذا الحق هو بغير حاجة إلى تفسير أكثر.

)[1](- Ernst Bloch : Droit naturel et dignité humaine (Paris : éd. Payot, 1974), p 59.

(*) – الأشكال الثلاثة التي يمكن تصورها للجمهورية في نظر جان بودان هي: الملكية و الأرستقراطية الديموقراطية، وأن الحكم المفضل عنده هي الملكية التي يمتلك فيها فرد واحد السيادة أو القوة السيدة و التي يراها بودان تعلو فوق المجتمع، و أن غايتها تكمن في إنجاز القيم العليا الأخلاقية و الفكرية.

النواحي ثابتة وهذا ما يفضي إلى هذه الخلاصة القوية القائلة: "بأن مشكلة السلطة خالدة سواء حرثت الأرض بالمعول أم بالجراقة".[1]

وهكذا فانه بالرغم من اعتراف أصحاب نظرية، "الحق الطبيعي" بالدساتير الوضعية (أو القوانين الوضعية) فان ملكية الدولة للسيادة كانت عندهم سابقة على ظهور الدساتير المختلفة في تاريخ المجتمعات، ومع ذلك فقد كانوا في كل تصور لمضمون الدولة يفرقون بين الحاكم والجماعة الحاكمة، إلا أنهم يختلفون في تحديد مصدر السيادة أو القوة السيدة.

فتعريف السيادة بأنها السلطة المطلقة بالقوانين لم يمنع قيام الجدل العنيف حول حدود سلطة من جهة وحول غاية الدولة أو غاية "المجتمع المدني" من جهة أخرى، وكما يرى أرنست بلوخ أن يوحنا ألتوسيوس هو أول من وضع تفسيرا عقلانيا لعلاقة الدولة بالمجتمع، ومؤدى هذا التفسير، أن الشعب نفسه وليس ممثليه هو الذي يملك حق إقالة السلطة السياسية ما لم تتصرف لمصلحة الشعب.

والشعب في هذا السياق، هو دائما البرجوازية – على حد تعبير بلوخ – والدولة ليست إلا مفوض من قبل الشعب وبمعنى آخر فإن الدولة تدين بوجودها إلى عقد مبرم بين الأفراد، فإذا حدث وان قام أحد المتعاقدين – والمقصود هنا السلطة العليا – بالإخلال ببنود العقد، فإن الشعب يواجه عندئذ موقفا جديدا، وهذا الموقف هو الثورة، وبفضلها يقيم سلطته الشرعية.

ورغم بعد جروتيوس عن بؤرة عصر التنوير في الزمن والمكان، فهو يشكل أحد روافدها العامة ليس عبر تأثيره المباشر على جان جاك روسو وحسب، بل من حيث أن التعاقد عنده مبني على التحالف بين الأفراد والطوائف والدولة، وليس على خضوعهم لها، وقد تكون الفكرة غير واقعية من حيث أنها تتجاهل أنانية وعدوانية الناس، ولكنها ايجابية بل وفعالة من حيث أنها تقدم على مفهوم الدولة مفهوما، آخر لن يظهر إلا بعد ذلك بسنوات طويلة، وهو مفهوم "الصالح العام" أو "المصلحة العامة" La chose publique.

ولا شك أنه، كان للمجتمع الإقطاعي تصوره الخاص به والمناسب لبنياته الاجتماعية والإيديولوجية، وهذا التصور يقضي بتسلسل العلاقات الاجتماعية في شكل نظام عمودي من الرتب والمراتب، حيث لا يكون الناس سواسية بحسب "طبائع الأشياء"، ومنطق الأمور، لكن

) 1(- Raymond Aron : Dimension de la conscience historique, (Paris : ed. Plon, 1961), p 160.

مع الحديث عن الصالح العام أو المصلحة العامة يقتضي قلب ذلك التصور كلية ويحمل الشعب حقه في السيادة.

وقد تأخر تطور مبدأ السيادة فيما يرى بلوخ بسبب التحالف، الذي جرى بين البرجوازية والملكية (الأرستقراطية) على حساب النبلاء إلا قطاعيين، الأمر الذي أدى إلى إبطاء التطور الاقتصادي، إن لم يكن قد أدى إلى إبطاء التطور السياسي للبرجوازية، ومن ثم انزلقت العقلانية البرجوازية هي أيضا نحو الفكر الاستبدادي، مما أدى إلى ظهور فكرة "مصلحة الدولة" (La raison d'Etat) والسيادة المطلقة للحاكم[1]، أو العاهل والتي كانت تشكل المحور الرئيسي في النظرية البودانية.

وأما جروتيوس أحد أقطاب نظرية "الحق الطبيعي" فهو أول من تحدث عن الأصل الطبيعي للقانون، وهو المفهوم الجديد الذي ننتقل به تماما إلى المفهوم الحديث للدولة، وأهم مساهمة له هي وضع أسس لنظرية "العقد الاجتماعي"، أي اعتبار العقد الاجتماعي قاعدة لقانون الشعوب[*]، وأن هذه العقيدة التي تجد منطلقاتها في فكرة نقل الحقوق الضرورية إلى مجتمع منظم قد أثرت فيما بعد على الثورة الفرنسية، من خلال مونتسكيو وروسو أبرز ووجهين في عصر التنوير السياسي.

ويؤكد جروتيوس أن مهمة الدولة هي إشباع غرائز الإنسان الاجتماعي، أو حاجاته الاجتماعية بشكل منظم، فالدولة عنده هي الحارس على حقوق الإنسان والقانون ينبع من نية المتعاقدين، أي الأفراد، أو الذين يكلفهم الأفراد بتنظيم المجتمع، وبما أن جروتيوس يعد من أبرز منظري القانون الطبيعي، فهو يقدم هذا القانون على أنه عقيدة حقوق البشر التي لا يجوز التصرف فيها، وهي الحقوق التي يجب على الدولة أن تكون قيمة عليها وحارس على تأمينها، لأن فكرة "العقد" عنده تحتوي ضمنيا على حق إلغاء العقد ما لم يحترم الشريك

(الدولة) نصوصه، وهذه هي بالتحديد الفكرة التي ستعقد عليها الثورة الفرنسية والثورات الأوربية بشكل عام في شعورها بحقها في التغيير، والإطاحة بالنظم الملكية المطلقة، والقضاء على الدولة البوليسية، حيث أصبح مبدأ المساواة مطلبا للفعل وشعارا موجها له.

---

(1) - Ernst Bloch : Op, cite P 59.

(*) – من المؤكد أن كتاب: " قانون الحرب و السلام " لجرو تيوس، تظهر فيه لأول مرة فكرة إمكان قانون كوني شامل يلزم الدولة كما يلزم الأفراد عبر عقد اجتماعي. وأن هذه العقيدة الجديدة تقول بانتقال حقوق الأفراد إلى المجتمع المنظم. و هو ما سيتناوله جان جاك روسو بالتفصيل فيما بعد في كتابه العقد الاجتماعي.

وبتعبير آخر، فإن فكرة الإنسان، بحسبانه كائنا اجتماعيا، لم تعد تصورا فلسفيا أو حقوقيا مجردا، بل أصبحت هي الإطار اليومي للحياة المدنية تقريبا[1]، وبخاصة مع ولوج عصر التنوير السياسي الذي تبلورت فيه نظرية "الحق الطبيعي" وتحولت إلى نزعة إنسانية مع ظهور القوى الاجتماعية القادرة على تحويل مبادئ الحق الطبيعي إلى معايير تقاس بها حقوق الإنسان، وتأتي في مقدمة هذه الحقوق حقوقا تمثل الدعامات القانونية الكبرى للمجتمع الرأسمالي، كحق الملكية الخاصة وحرية الانتقال والتعبير والرأي والعقيدة والحق في المساواة، وهي حقوق تعتبر بكل المعايير منافية للقيم القانونية في المجتمع الإقطاعي.

وكان من الطبيعي "أن كفالة الجزاء لهذه الحقوق، لم تكن لتحقق بالبحث على احترام الشريعة القائمة، بل الدعوة إلى الثورة عليها، استنادا إلى الشرعية الجديدة – شريعة الحقوق الطبيعة -، وهكذا قررت نظريات القانون الطبيعي الحديثة مبدأ حق الأمم في مقاومة الظلم - والظلم مؤذن بخراب العمران كما يقول ابن خلدون- واعترفت بحق الشعب في مراقبة الحكومة، تقويمها، وعصيانها، إن انتهكت حقوقه "[2].

وهكذا مهد أصحاب نظرية "الحق الطبيعي" لعصر التنوير السياسي الأرضية الفكرية لتحديد خصائص المجتمع المدني، والدولة السياسية، وعلاقة الفرد بالدولة، مما أدى تدريجيا إلى انفصال السياسة عن الأخلاق، وانفصال الأخلاق عن القانون، ولم يعد من حق الدولة البوليسية ولا من حق العاهل (الحاكم) التدخل في المسائل الأخلاقية، وفرض قوانين قسرية على الأفراد والجماعات تتجاوز حدود "التعاقد"، وتخترق العلاقة الحتمية بين الحاكم والمحكوم التي تتصل بمسألة "التعاقد" و"السيادة".

وبناء على هذه النظرية القائلة بهذه العلاقة الحتمية بين الحاكم والمحكوم، كانت نظرية "الحق الطبيعي" شأنها شأن نظرية السيادة يتجاذبها تياران فكريان: تيار دعاة الديمقراطية المطلقة الذين كانوا لا يقلون حماسة في توكيد السيادة "المطلقة" للشعب، أو المجتمع المدني، وتيار دعاة الملكية المطلقة الذين كانوا يسندون هذه السيادة المطلقة للعاهل أو رجل الدولة أيا كان مصدر تفويضه، ويعتبرون ذلك من طبيعة الأشياء فحيثما توجد الدولة، توجد القوة السيدة،

([1])- Gérard Mairet : La personnalité morale : individu et communauté, in histoire des idéologies – Tome 2, (Paris : Hachette, 1978) , P 205.

([2])- محمود نور فرحات: أزمة الشرعية في المجتمع الرأسمالي: المنار، العدد 59، السنة الخامسة، تشرين الأول، 1989، ص66.

وبالتالي توجد السلطة العليا، وما كان جوهريا وأصيلا وملازما لطبيعة الأشياء لا يمكن نزعه أو إسقاطه عن الدولة أو العاهل.

ولقد انقسم هذان التياران إلى ثلاث مدارس فقهية، بالرغم من اتفاق أصحابها على حق الدولة في السيادة، مدرسة تقول أن الأمة هي مصدر كل سلطة وفيها وحدها تمكن السيادة، وتستند هذه المدرسة على مبادئ نظرية "العقد الاجتماعي" التي نشأت من نظرية "التفويض" (*)، التي تفترض أن "السيد" أصلا هو "الشعب" أو "الأمة" أو "المجتمع"، انه نقل سيادته وسلطتها إلى الحاكم أيا كانت صورته، بموجب عقد اجتماعي مكتوب أو غير مكتوب.

أما المدرسة الثانية فهي تنطلق من عكس المدرسة الأولى وتقول بأن السيادة تكون للعاهل أو الحاكم وحده، ويمثل هذه المدرسة دعاة الحكم المطلق الذين كانوا مع تسليمهم بنظرية العقد الاجتماعي، يرون أن الشعب بتنازله عن سيادته للحاكم قد تنازل عن "ذاته"، أي كل سيادته في حين يمثل المدرسة الأولى دعاة "سيادة الشعب" الذين كانوا يرون أن إسباغ السيادة على الحاكم بالتفويض أو التوكيل، لا يعني أبدا فقدانها، فالموكل هو الأصل والوكيل هو الفرع.

ومع تعاظم الجدال في سياق الفكر القانوني ظهرت مدرسة ثالثة وسط تسمى في الفقه الدستوري مدرسة "الجلالة المزدوجة" أو مدرسة السيادتين، سيادة الشعب وسيادة الحاكم معا، وبمثلها دعاة نظرية "الجلالتين"، الذين كانوا يقولون بالسيادة المحدودة لكل من الطرفين، وإن كانت سيادة الشعب عندهم أوسع من سيادة الحاكم.

ولقد استمرت نظرية الجلالتين(**)، أو"السيادة المزدوجة" حتى حاول كل من توماس هوبز، وباروخ سبينوزا تحطيمهما واقتلاع نظرية "الحق الطبيعي" من جذورها، فقد افترض الفيلسوفان أنه لا مجال للحديث عن سيادة أفراد المجتمع بالحق الطبيعي، وليس عندهما "حق

(*)– وليس من المستبعد أن يكون هذا الاتجاه هو امتداد للفكر السياسي الإسلامي الذي عرف نظرية الحق الطبيعي والقانون الطبيعي في صورة تفويض السيادة بالبيعة أيام الخلفاء الراشدين قبل إن تتحول الخلافة إلى ملكية وراثية أيام الأمويين والعباسيين. والذي رفض أيضا مبدأ العصمة للخليفة أو الحاكم منذ أبي بكر.

(**)- مع ظهور نظرية"الجلالتين" كان المفكر ألتوسيوس Althusius يخشى أن تبتلع سيادة الحاكم أو ممثلي، الشعب أو وكلائه سيادة الشعب. فأكد أن علاقة الشعب بممثليه أو نوابه تشبه علاقة رب العمل أو رئيس الشركة بمن يعينهم بتسيير أمور الشركة، وهذا يحول "العقد الاجتماعي" إلى "عقد عمل" بموجبه يكون الحاكم مجرد موظف عند الشعب.

طبيعي" ولكن عندهما "قانون طبيعي"، هو سيطرة القوي على الضعيف وسيادته عليه بالقوة القاهرة، في شكل الدولة أو الحاكم لصالح القوي والضعيف معا.

وفي الفصل الموالي سنتناول بشيء من التفصيل، أهم الرؤى والمفاهيم والمقولات التي تندرج ضمن ما يعرف في الخطاب الفلسفي السياسي، أو في الأدبيات الاجتماعية السياسية الحديثة بنظريـة الدولـة.

الباب الثاني

الدولة وأسس شرعية السلطة ومشروعية القوة

- الفصل الأول:
  نظرية الدولة وأشكال التنظيم المؤسساتي الحديث.
- الفصل الثاني:
  الدولة والقوة ومشروعية الحكـــم.

الباب الثانــي
الدولة وأسس شرعية السلطة ومشروعية القوة

تمهيد:

لقد اتفق فلاسفة السياسة على أن الدولة هي ا لذروة، التي تتوج التكوين الاجتماعي الحديث وتكمن طبيعتها التي تنفرد بها، في سيادتها على جميع أشكال التجمعات الأخرى، وبذلك تكون الدولة عبارة عن وسيلة لتنظيم السلوك البشري، وأي تحليل لطبيعتها يبين لنا: "أنها طريقة لفرض المبادئ السلوكية التي يجب أن ينظم الأفراد حياتهم على أساسها" بمعنى إن الدولة تضع القوانين وتعاقب من يخرج عليها، كما تستخدم الإكراه لتضمن طاعتها أحيانا، وإن كانت أحيانا هذه القوانين، من وجهة نظر الدولة، تستمد شريعتها من ذاتها، فهي قانونية ليس لأنها خيرة أو عادلة أو حكيمة، بل لأنها أوامر وقوانين الدولة، ومعنى هذا أنه في كل دولة من الدول إرادة تعلو بحكم القانون على جميع الإيرادات الأخرى وهي التي تتخذ القرارات النهائية، وتسمى في الاصطلاح "بالإرادة ذات السيادة " ولا تتلقى هذه الإرادة أوامر من أية إرادة أخرى، ولا تستطيع مطلقا أن تتنازل عن سلطانها، وكل ما تقرره هذه الإرادة داخل حدود إقليمها، من أوامر ملزمة لجميع الأفراد المقيمين في هذا الإقليم.

ولا شك أن هذا يؤدي بنا إلى القول بأن الدولة عبارة عن مجموعة من الأفراد يخضعون – بالإكراه إذا لزم الأمر– لطريقة معينة من الحياة، ولا بد أن يطابق كل سلوك المجتمع هذ الطريقة، والقواعد التي تحدد طبيعة هذه الطريقة، هي قوانين الدولة، ومن الواضح منطقيا هنا أن هذه القوانين لها الأولوية الضرورية، أي السيادة على جميع القواعد الأخرى.

يسمى الأفراد الذين يضعون هذه القوانين "السلطة التشريعية" أي البرلمان ويسمى بدستور الدولة مجموعة المباديء والقواعد التي تحدد:

(أ)- كيفية وضع هذه القواعد (ب)- الطريق المتبعة لتغييرها **(ج)-** الأشخاص الذين يقومون بوضعها.

وعلى هذا فالدولة بوصفها نظاما قانونيا بحتا (منذ دولة حمورابي) عبارة عن تحديد للطريقة التي تتشابك بها العلاقات الاجتماعية، في المجتمع الحديث بغض النظر عن الطريقة

التي نشأ بها النظام القائم أو الأغراض التي يخدمها، أو ما ينطوي عليه من قيمة، أو ما يلحق به من أخطار أثناء تأديته لوظيفته، ولا شك أن هذه الجوانب من الأهمية بمكان.

والذي نريد أن نشير إليه هنا هو أن طابع الدولة الحديثة، هو نتيجة لسلسلة طويلة من مراحل التاريخ التي مرت به(*)، إذا أنه لا يمكن فهم هذا الطابع إلا في ضوء هذا التاريخ، ويجب أن نلاحظ أيضا هنا أن الدولة لا تباشر سلطتها في فراغ وإنما تستعملها لتحقيق غايات معينة وهي أن الدولة تغير قواعدها في جوهرها، أحيانا لضمان تحقيق الغايات التي تعد صالحة -في وقت معين– في نظر أولئك الذين يتمتعون بالحق القانوني في ممارسة سلطتها.

وعلى ضوء هذا الاعتبار يمكن أن نحدد ما تنطوي عليه الدولة، من قيمة وما تتعرض له من أخطار وذلك إذا ركزنا نظرتنا للغايات التي تسعى الدولة لتحقيقها، والطريقة التي تسعى بها لتحقيق هذه الغايات، وعلى أي الأحوال فإننا نستطيع أن نقول أن انتقال مهمة المحافظة على الأخلاق المسيحية من يد سلطة الكنيسة، بعد أن حكم عليها بالفساد إلى يد الدولة، بل وكل مظاهر الصراع بين الكنيسة والدولة في أواخر القرن الرابع عشر، والانتقال من التفكير في أن "يجب أن نطيع الله لا الإنسان"، وهو المبدأ المسيحي الذي عملت الكنيسة فترة طويلة على تأكيده، سواء أدركه الإنسان بطريق مباشر، أو بطريق غير مباشر عن طريق الكنيسة.

إن الانتقال من هذا الإيمان إلى الإيمان بأن الدولة يمكنها نقل هذه الأوامر الإلهية، كما رأى هنرى الثامنHenry وهيجل Hegel يدل بوضوح على أن طابع الدولة ومسألة الحرية نتيجة لسلسلة طويلة من مراحل التاريخ.

وهنا لا يفوتنا أن نؤكد أن الحماسة للدولة، كقوة لم تنضج وتقوى إلا مع ظهور القومية في العصر الحديث، إذا لا شك أن طابع الدولة بوصفها هيئة ذات سيادة، كان نتاج السلسلة الطويلة من الظروف التاريخية التي كان أهمها فترة الإصلاح الديني في القرن السادس عشر، وما لزم من حاجة إلى وجود هيئة تنظيمية، يمكن أن ترجع إليها كل مطالب السلطة لاتخاذ قرارات نهائية.

إذن الحقيقة التاريخية تؤكد أن الدولة قد أكدت أولويتها على كل الهيئات الأخرى – خاصة الهيئات الدينية- لأنها حققت في هذه الفترة أمل الناس في سلام منظم.

(*)– كما أشرنا إليه في الفصول السالفة بالتفصيل.

وهو الشئ الذي لم تستطع أية هيئة أخرى أن تدعي أنها تكفله، خصوصا بعد مراحل الصراع الطويلة في نطاق المذاهب الدينية، وفي نطاق المذاهب الاقتصادية والسياسية المتباينة والمحلية. مما أدى إلى بروز الدولة باعتبارها الهيئة الوحيدة القادرة على وضع الأوامر القانونية التي تلزم احترامها جمهور كل الناس، وباعتبارها القادرة على تنظيم حياة أفرادها وفرض إرادتها على جميع الإيرادات.

الفصــل الأول: نظرية الدولة وأشكال التنظيم المؤسساتي الحديث

1)-الدولة والتنظيم المؤسساتي لها:

في سياق التنظيم المؤسساتي للدولة هناك مسألتان أساسيتان بالنسبة للدولة الحديثة والمعاصرة، نرى أنهما تبرزان من خلال التيارات السياسية المعاصرة على وجه الخصوص، ونعني بهما:

المسألة الأولى: أن نظرية الدولة ذات السيادة.... لها وصفها *الهام اليوم*(*). إذ انه من الواضح انه طالما كانت الدولة منظمة ذات سيادة، فلن ترتبط بأية إرادة غير إرادتها.

المسألة الثانية التي تبرز للمتتبع لتيار السياسة العالمي، نعني بها الإشارة إلى أنه لا يمكن لدولة ما أن تعيش لنفسها فقط، إذ أنها عضو في مجتمع دولي، وإذا نظرنا إلى ذلك من الوجهة النظرية البحتة نجد أن لكل دولة من هذه الدول نفس الحقوق، كما أن عليها نفس الواجبات، ونجد كلا منها في هذا النسيج المتشابك الذي يطلق عليه اسم العلاقات الدولية التي تكفلها هيئة الأمم المتحدة.

ونجد لدينا الميل إلى الاتفاق مع رأي هرولد لاسكي H.Laski الذي يرى أن نظرية الدولة ما هي في الحقيقة إلا نظرية أعمال الحكومة، ولكي نفهم هذه النظرية الأخيرة يجب أن ندرك جميع المؤثرات التي تقع عليها، ذلك لأنه على سبيل المثال إذا تعرضنا لدراسة وفهم نظرية الدولة القائمة الآن في الجزائر –أو في أي دولة عربية أخرى–، فإنه لا بد لنا من أن نكون على معرفة تامة بجميع المؤثرات التي تؤثر في أعمال الحكومة أو الطبقة الحاكمة، وتوجهها سواء كانت هذه المؤثرات من الداخل أو من الخارج، سواء كانت مؤثرات اقتصادية أم كانت مؤثرات غير اقتصادية، كأن تكون مؤثرات استراتيجية مثلا.

والقضية الأساسية التي يجب أن نشير إليها، هي أن نظرية الدولة كما تبلورت بعد مناقشات دامت أكثر من ثلاثة قرون مضت القضية واضحة، فقد أكدت هذه المناقشات من خلال تجارب الشعوب والدول أنه: "يجب في أي مجتمع سياسي يعمل على تحاشي الوقوع في

(*) – مثلا بالنسبة للدولة الجزائرية مثلا: في الظروف الوطنية والعالمية الراهنة وبقية المجتمعات الإفريقية والعربية والإسلامية.

الفوضى أن توجد فيه سلطة تصدر الأوامر محليا، وتلك السلطة هي السلطة صاحبة السيادة وتمارس باسم الدولة، وبواسطة الحكومة التي يعهد إليها بإدارة تلك الدولة"[1].

ولا يفوتنا أن نقول أيضا أن أبرز ما بلورته نظرية الدولة، هي تلك الفكرة التي أكدتها تجارب الدول والشعوب والتي تؤكد على أهمية الديموقراطية، إذ صار هدف الحضارة الغربية الرئيسي هو الديموقراطية المتحررة القائمة على حق التصويت العام، واعتبار أن حق الدولة في الإلزام بطاعتها يستند بصفة عامة إلى أدائها لثلاث وظائف أساسية هي:

1) أنها تحمي النظام الوطني.
2) أنها تهيئ وسيلة للتطور السلمي.
3) أنها تمكن من سد المطالب الاجتماعية الأساسية في أوسع نطاق ممكن.

وتظهر أهمية هذه القضية التي أثرناها وتبرز بالنسبة للنظرية الفلسفية للدولة عندما نقول أننا لا نبالغ في القول بأن نمو الديموقراطية قد جعل من الدولة منظمة قادرة على إشباع احتياجات مواطنيها بالقدر الذي يمكنها من تصحيح المقارنات التي يعقدها أي مجتمع اقتصادي، لا يقوم على المساواة، إذ أنه لا تكاد تكون هناك أية ناحية من نواحي نشاط الخدمات الاجتماعية، التي تزاولها الحكومات اليوم إلا وتعتبر مجهودا يبذل لمنح الفقراء بعض الحصانات، التي يستطيع الأغنياء الحصول عليها بأنفسهم، وهنا يجب أن نشير أيضا إلى أنه إذا كان من الواجب على الدولة أن توزع ما تجنيه من فوائد من ممارسة السلطة على المواطنين بالتساوي. فإنه لو تمسكت الدولة بتحقيق هذا الهدف فيجب عليها تماشيا مع المنطق أن تتحكم في الإمكانيات التي يتوقف عليها تحقيقه.(*).

ومنذ البداية نريد أن ننوه إلى أننا في تركيزنا على الدور الاقتصادي للدولة إنما صدر عن الميل إلى الاقتناع بأن "العامل الاقتصادي هو الصخرة التي يقوم عليها البناء الاجتماعي الأعظم"، والميل أيضا إلى الاقتناع العام لدى فلاسفة السياسة بأننا إذا قمنا بتحليل نجد أنها عبارة عن هيئة من الأفراد يقومون بإصدار الأوامر لتحقيق الأهداف التي يعتبرونها أهدافا أخيرة، أما فكرتهم عن الخير فهي نتيجة وضعهم في هذا النظام الذي ربما يتعرض للمقاومة،

---

(1) - H. Laski the state in theory and practice, London, Georges Allen and Unwin, LTD, 1967, chIII p 3.

(*)- وتأتي"ملكية الدولة" الأساسية في مقدمة هذه الإمكانيات والوسائل والتي تعتبر إحدى مصادر بناء قوتها وتحقيق مشاريعها الوطنية.

ولكن إذا غير النظام فمعنى ذلك تخليهم عن وضعهم، وفي الإمكان حدوث هذا وإن كان ظاهرة نادرة في التاريخ.

ويصدر أيضا هذا التركيز على العامل الاقتصادي في الدولة والدور الاقتصادي لها عن اقتناع، واتفاق تام مع كل فلاسفة السياسة على أن "الدولة تخضع دائما للمصلحة الخاصة لطبقة ما تسيطر عليها"، وأن الرغبة في الحصول على مكاسب ذاتية يكون أحيانا كثيرة هو سر سياستها، وإن كنا نوافق تماما على أنه في بعض الأوقات يخلص رجال الحكم، بالقدر الذي يخلص فيه النقاد معتقدين أنهم يكرسون جهاز الدولة لتحقيق الأهداف التي يرونها فاضلة، لكن هذا لا ينفي أن "الدوافع التي تحفز رجال الدولة على العمل، غاية في التعقيد، بحيث لا يتسنى لنا شرحها شرحا مبسطا، إذ لا يوجد سبب واحد يمكن أن يستبعد في النهاية باقي الأسباب"[1]، بل إننا نستطيع أن نقول أن طابع أية دولة بعينها، هو الطريقة التي يسيرها عليها النظام الاقتصادي القائم في المجتمع الذي تحكمه هذه الدولة.

وأن أي نظام اجتماعي يظهر في صورة صراع للسيطرة على القوة الاقتصادية، ما دام أولئك الذين يملكون هذه القوة، قادرين بقدر ما يمتلكون، على تنفيذ رغباتهم فالقانون يصبح حينئذ نظاما للعلاقات، وبذلك تكون طريقة توزيع القوى الاقتصادية في وقت معين ومكان معين، هي التي تشكل طابع الأوامر القانونية التي تفرض في ذلك الوقت وذلك المكان".

وهكذا تعبر الدولة، في هذه الظروف، عن رغبات أولئك الذين يسيطرون على النظام الاقتصادي، فالنظام القانوني بمثابة قناع تختفي وراءه مصلحة اقتصادية مسيطرة، لتضمن الاستفادة من النفوذ السياسي، إذ أن الدولة أثناء ممارستها لسلطاتها لا تعمد إلى تحقيق العدالة العامة، أو المنفعة العامة، وإنما تعمل على تحقيق مصلحة الطبقة المسيطرة على المجتمع بأوسع معاني هذه المصلحة.

وهنا نقول انه إذا كانت الملكية وحيازتها تقترن دائما بالاستمتاع بالمزايا، في الدولة الرأسمالية على وجه الخصوص فإن الحرمان من الملكية، هو حرمان من حق الاستمتاع بالمزايا، ومن هنا فإنه عندما تتغير ميزان الملكية في المجتمع يتغير تبعا لذلك ميزان العمل في الدولة ليقابل التوازن الجديد، ولاشك أن هذا التغيير لايتم في الحال بل إنه لا يكون كاملا أبدا إذ يتطلب الأمر في الحركات التاريخية فترة من الوقت، تجعل كل تكيف أمرا جزئيا، ولاشك

) [1](-H. Laski: « In introduction to politics », Ch. I (II); P 16.

أيضا أن هذا التغيير يكون وليد الإسراف في استعمال السيطرة من قبل الطبقة التي ظفرت بالسلطة، ولاشك أن هذه الطبقة تتخذ كل الوسائل من أجل تحديد الاتجاه نحو التوازن الجديد، وسوف نعرض لهذه المسألة عند التعرض للدولة باعتبارها موضوع التحليل الفلسفي من وجهة نظر العدالة الاجتماعية.

أما عن تنظيم الدولة المعاصرة، فإننا نعلم أن التنظيم من أهم خصائص الدولة المعاصرة، وبصفة عامة فإن مشكلة تنظيم الدولة هي مشكلة العلاقة بين رعاياها والقانون، وبصدد مسألة القانون فإنه قد يسهم رعايا الدولة في وضع القانون، وفي هذه الحالة تكون الدولة ديموقراطية بدرجات متفاوتة، أو قد يفرض عليهم دون أن يسهموا في وضعه، وفي هذه الحالة تكون الدولة استبدادية بدرجات متفاوتة أيضا.

وعلى العموم لا يمكن أن يوجد أي من هذين النمطين من التنظيم في صورة خالصة، لكن بصفة عامة فإن الدولة الديموقراطية الكاملة، تستشير جميع مواطنيها في كل ما يجد من الأمور، لاتخاذ القرارات فيها، كما قد تقوم الدولة الاستبدادية المطلقة، بوضع جميع الأوامر القانونية وتطبيقها في الدولة بنفسها.

ويرى لاسلكي المتخصص في الفلسفة السياسية (1893 – 1950) والذي يعد من طليعة المفكرين السياسيين، الذين لمعت أسماؤهم في النصف الأول من القرن العشرين، أن: "الأشكال التي تتخذها أية دولة في الواقع، تحتمها تقاليدها التاريخية فالظلال الدقيقة الجميلة التي تؤكد نواحي ذاتية خاصة، والتي تضفيها تجربة الشعوب على حياتها، تجعل من المستحيل علينا أن نصر على أن مجموعة ما من المبادىء العامة أفضل من غيرها، وليس في وسعنا إلا أن ندلل – كقاعدة عامة– على أن الشكل الديموقراطي أكثر ملائمة من الشكل الاستبدادي"[1].

كما يرى لاسكي أيضا أن هذا الشكل الديمقراطي، هو أفضل ملائمة لجميع الدول وعلى وجه الخصوص بالنسبة لعادات الحضارة الغربية، وأن "الديمقراطية رغم جميع جوانب ضعفها تتيح الفرصة لأكبر قدر ممكن من المطالب، لأن تؤخذ في الاعتبار عند صياغة أوامر الدولة القانونية، كما أنها تجعل من نقد فاعلية هذه الأوامر وتأثيرها أساسا لحياتها، وهي بزيادتها لعامل المبادرة عند المواطنين، عن طريق توسيع نطاق الشعور بالمسؤولية، لا تمنح

(1) -H.Laski.Op, cite, Ch. III, PP58-59.

المواطن مجرد الإحساس بالمساهمة في اتخاذ القرارات فحسب، بل تهيأ له الفرصة فعلا لكي يؤثر في جوهر هذه القرارات، ومن المسلم به أن النظام الديمقراطي –كما توحي لنا التجربة– أبطأ في عمله من النظام الاستبدادي، وذلك ببساطة لأن تباين الإيرادات التي يواجهها أكبر بكثير، وليس هناك نظام أخر له نفس القدرة على الاستجابة – كنظام دستوري– للغاية النظرية التي يجب أن تخدمها الدول.

تحتاج إذن الدولة إلى الشكل الديمقراطي وإن كانت الديمقراطية في أية صورة من صورها، وفي بحثها عن المؤسسات المناسبة لها، لم تصل إلى النجاح الكامل، والملاحظ أن أي تحليل لمجموعة الأوامر القانونية في الدولة يكشف عن ضرورة وجود ثلاثة أنواع من السلطات، وهي السلطات التي أبرزها لاسكى على النحو التالي:

أولا: هيئات تضع قواعد عامة تنطبق على جميع المواطنين أو على جزء منهم، ولا وجود مصلحة محددة تماما ومتميزة بوضوح عن مصالح باقي المواطنين، وهذه الهيئات ذات طابع تشريعي، وبصفة عامة فإن السلطة التشريعية –في تقديره– في ظل ظروف الحياة الحديثة، تحتاج إلى أن تبني على أساس حق الانتخاب العام، وذلك إذا أرادت أن تخاطب ناخبين بسلطة حقيقية.

ويجب الإشارة هنا إلى مباديء عامة بالنسبة للسلطة التشريعية، في الدولة الديمقراطية لكننا قبل ذلك نريد أن نقول أننا نجد عند كثير من فلاسفة السياسة وأساتذة علم السياسة والفلسفة السياسية في جامعات أوربا، ميلا إلى تأييد وتفضيل نظام الأحزاب في الدولة الديمقراطية، ولعلنا نجد هذا الميل يصدر بصورة أكيدة عند لاسكى الذي يذهب إلى أن النظام الحزبي هو الأساس الضروري للحكومة النيابية، إذ أنه يعتقد أنه بدون هذا النظام لا يمكن ضمان برنامج متماسك من الإجراءات، كما لا يمكن ضمان القدر اللازم من التأكيد المنظم لهذه الإجراءات في المجلس التشريعي.

ولكننا هنا نلاحظ أيضا أن لاسكى وغيره من أساتذة فلسفة السياسة –يعترف بأن النظام الحزبي له عيوبه وإن كانت "الأحزاب بكل ما فيها من عيوب، تمثل التعبير الواضح عن

طريقة جادة نشأت عند حاجة مدنية قوية" (*)، وعلى العموم فهو يؤكد أن نظام الأحزاب المتعددة، الذي يسمى عادة نظام المجموعة، يتلاءم مع انقسام الرأي بصورة أكثر فاعلية.

ولا نستطيع في نطاق هذا المدخل أن ندخل في تفاصيل تنظيم السلطة التشريعية في الدولة، ولكننا نجد لزاما علينا ونحن نتعرض لتنظيم الدولة الديموقراطية، وعلى وجه التحديد لتنظيم السلطة التشريعية في الدولة الديموقراطية، أن نشير إلى أبرز المبادئ العامة التي أكدها الإنسان من خلال ممارسته للتجربة الديمقراطية، من خلال تاريخ الفلسفات السياسية، بل ومن خلال التجارب الواقعية لممارسة الحكم الديمقراطي في حياة الدولة وبالذات الدولة المعاصرة، ولعل أبرز هذه المبادئ العامة تتمثل في حياة الدولة وبالذات الدول المعاصرة.

ولعل أبرز هذه المبادئ العامة تتمثل في تأكيد أن مستوى الدولة الحديثة يتطلب قدرا كبيرا من اللامركزية Décentralisation وذلك إذا أرادت الدولة أن تؤدى عملها بطريقة خلاقة، ومعنى هذا إنه إذا كان من الواضح أن السلطة التشريعية، يجب أن تظل المكان الرسمي الذي تصاغ فيه أوامر الدولة القانونية، فإنها لا تستطيع أن تأمل في أن تؤدي عملها بطريقة سليمة ما لم تعهد بجزء من سلطاتها إلى هيئات فرعية، ويمكن أن يتم ذلك على أحسن وجه عندما تحال الأمور ذات الطابع الجغرافي، إلى مجالس محلية منتخبة تشرف على مساحات مناسبة، ويجب ألا يحد من سلطات هذه المجالس، بل يجب أن يمنح لها حق معالجة جميع الأمور، التي لم ينص عليها الدستور خاصة، على أنها ليست من اختصاصاتها، وينبغي أن يكون لها الحق في الاجتماع لمناقشة الأغراض العامة، كما ينبغي على الحكومة المركزية، أن تبقى على اتصال بالمجالس المحلية في كل الأمور العامة مثل التعليم والصحة العامة، وذلك عن طريق خطة محددة.

وإذا كنا نجد هذه التأكيدات عند لاسكى، فإننا نجد نفس التأكيدات عند الفيلسوف برتراند راسل الذي يمثل الفلسفة السياسية المعاصرة بكل مضامينها، أو الذي يمثل روح العصر الذي نعيش فيه.

وراسل يجمع كل التيارات الفكرية الليبرالية تقريبا للقرنين الثامن عشر والتاسع عشر، والذي يجسد عقلانية عصر التنوير والاتجاه العلمي لدى النفعيين، وماديين ونظرية التعاون لدى الوضعيين، والاتجاه الجمعي والحتمية الاقتصادية لدى الاشتراكيين، والذي ينتمي إلى

(*)- النظام الذي يحكم قواعد التداول على السلطة أو الشراكة السياسية.

الموقف المشكك والمعادي للميتافيزيقا، الذي يميز البراجماتيين والذي مع كل هذا نجد أن هذه الاتجاهات لا تمثل تفكيره الكلي.

إن هذا المفكر البارع نجد عنده الميل إلى تأكيد أهمية التشريعات المحلية وتأكيد أهمية النظام الديمقراطي في الحكم، فهو إذا كان يرى انه "لابد لكل مجتمع سليم من استيفاء ظاهرتين: أولاهما الرقابة المركزية، وثانيتهما القدرة على الابتكار الفردي أو الجماعي إذ أن المجتمع بلا رقابة مركزية، يتعرض للفوضى وبلا ابتكار يتعرض للجمود»[1].

إذ أنه لما كان المحور الأساسي في النظرية السياسية المعاصرة عنده هو: كيف نضمن النمو الفردي الحر اللازم للتقدم، مع قدر من التماسك فان فلسفة السياسة تؤكد أنه "لا بد من تفويض سلطات الدولة لهيئات مختلفة جغرافية وصناعية وثقافية، تبعا لما تقوم به كل هيئة من عمل أو تمارس من اختصاص، كذلك يجب أن يكون اختصاص هذه الهيئات من الكفاية بحيث تكتسب الأهمية وتكون باعثة، على تحفيز الناشطين من الرجال فيستشعرون الغبطة، إذا ما استطاعوا التأثير فيها، ولا بد لهؤلاء تيسيرا لمهمتهم أن يحتفظوا بقدر كبير من الاستقلال المالي، ولعل شر ما يصيب الابتكار أو يقض عليه هو فرض خطة موضوعية في دقة وإحكام على سلطة مركزية لتتولى مناقشتها والتصويت عليها في حين أنها لا تعرف عنها شيئا ولا تطلع على مراميها"[2].

ومن هنا نجد أن الفكر السياسي المعاصر عند كل من لاسكي (1893-1950)، وعند راسل (1872 – 1971)، قد التقى في تأكيد أهمية الحكومة اللامركزية وأهمية الحكم الديمقراطي.

وهكذا ربطت النظرية السياسية المعاصرة بين الاشتراكية والديمقراطية، بل أن نظرية الدولة كما برزت في الفكر السياسي المعاصر، وإن كانت ترى أن التنظيم ضرورة هامة لحياة أغلبية الناس في المجتمع، فإن التنظيم الاجتماعي الدقيق قد أدى إلى الحد من الابتكار الفردي، ومن هنا تطالب نظرية الدولة في الفكر السياسي المعاصر بضرورة أن يكون التنظيم من المرونة، إلى حد كبير أبعد من هذا بكثير، يجب أن يبقي على أعظم قسط من الاستقلال المحلي.

(1) - Bertrand Russell : Authotty and the individual ; New York, Simon and Spheres ; P 54.
(2) - Bertrand Russell: Authotty and the individual, Op cite, P61.

وما يجدر الإشارة إليه هنا، أن العلاقة الطيبة المتبادلة بين الحكومة والشعب (في النظام السياسي)، أو بين الإدارة والعمال (في النظام الصناعي) لها أهميتها الكبرى ذلك لأن النظرية السياسية المعاصرة ترى أنه"لن تكون الديمقراطية حقيقة نفيسة في عالم الصناعة، أو في عالم السياسة طالما كانت الإدارة في الأولى أو الحكومة في الثانية معتبرة كهيئة يشار إليها بقولهم"هؤلاء السادة" –هيئة تمضي قد ما في أرستقراطيتها وجبروتها– هيئة من الطبيعي أن تثير في النفس الضغينة والعداء، ولكن العداء المتخاذل العاجز اللهم إلا إذا استطاع أن يظهر في شكل ثورة أو عصيان[1].

وبناء عليه فإن نظرية الدولة في الفكر السياسي المعاصر، إذا كانت ترى أنه لن يكون هناك ابتكار، ممكن بدون حكومة وترى أن توفير الأمن وتحقيق العدالة والاحتفاظ بالموارد الطبيعية وتنميتها، هي الوظائف الثلاثة الأساسية للدولة، فإنها في نفس الوقت ترى أن الحكومة لها وظائف أخرى جوهرية في ميادين النشاط المختلفة، وهذه الوظائف هي: "تشجيع القوى الإبتكارية في النطاق غير الحكومي، والعمل على خلق الفرص التي تكفل ممارسة وتطبيق هذا الابتكار بشكل يعود على المجتمع بالنفع"[2].

ثانيا: إن أي تحليل لمجموعة الأوامر القانونية، يكشف عن الحاجة إلى وجود هيئات يكون من واجبها أن تنفذ الأهداف التي تتضمنها القواعد، التي وضعتها السلطة التشريعية التي تعمل هذه الهيئات تحت أشرافها، ومن طبيعة هذه الهيئات المسؤولة أمامها عادة، بوضع المبادئ التي تعيش في ظلها، ويجب أن يكون مظهر أفعالها في نطاق الحقوق التي أقرتها هذه السلطة التشريعية، فواجبها هو تنفيذ الأوامر القانونية التي تشكل إطار الحياة السياسية " [3].

ويجب أن نلاحظ أن السلطة التنفيذية في الدولة الحديثة لها مظهران: مظهر سياسي، ومظهر أداري، فهو من ناحية هيئة صغيرة من رجال الدولة، يزكون سياسة معينة، أو يتقدمون بها للسلطة التشريعية لتوافق عليها، وبعد الموافقة عليها يكونون مسئولين عن تطبيقها.

وهي من ناحية أخرى هيئة أكبر من الأولى بكثير، تضم الموظفين الرسميين الذين ينفذون القرارات التي يتخذها رجال الدولة، ومن الواضح أن هاتين الفئتين تتميزان من حيث

) 1(- Bertrand Russell : Authotty and the individual, Op, cite P 5.
) 2(- Ibid: Lecture five ; PP 58 – 59.
) 3(- Harold J. Laski: in introduction to politics; Ch. III; the organisation of the state, P 58.

الأشخاص أكثر مما تتميزان من حيث السلطة، لأن الموظف ذا الخبرة الطويلة الذي يمثل منصبا هاما، سوف يكون له نفوذ كبير لدى رئيسه السياسي، وسوف يكون له تأثير كبير في اتخاذ القرارات بينما هو خاضع له من الناحية الرسمية"(*).

وترتبط السلطة التنفيذية في الدولة الديمقراطية –باعتبارها الدولة المنشودة- غالبا بمبادئ عامة أبرزها يتمثل في أن:

أ – مجلس الوزراء في حاجة لأن يكون قليل العدد، فالخبرة تبين أنه عند عدد معين فوق الإثنى عشر مثلا، فإنه يفقد تماسكه الداخلي، كما يجب أن يكون معظم أعضائه مسئولين عن مهام كبرى معينة في الإدارة، والسياسة الخارجية، والمالية، والتجارية الداخلية والخارجية، ولكنه يتطلب أيضا عقلا مفكرا يقوم بالتوجيه وتحقيق التناسق، ولا تكون عليه مسئولية خاصة عند إدارة معينة، كما يتطلب عضوا واحد أخر على الأقل الذي يسمى عادة وزيرا بلا وزارة يمكن الاستعانة بخدماته في أية مسألة خاصة[1].

ب – أنه من الواجب أن يترك لرئيس الوزراء اختيار زملائه، لأن الصفات المطلوبة لتوجيه إدارة حكومية صفات لا يمكن تقديرها بسهولة بواسطة الانتخابات، فالمسائل والعمل المشترك التي تلعب دورا في هذه العملية، تقتضي أسلوبها للاختيار المبنى على التمييز والتفريق، ولا تعتبر عملية التصويت أداة دقيقة لتحقيقه[2]، ولا شك أن نقرر هنا أنه إلى الجانب غير السياسي للسلطة التنفيذية، يثير من نوع مختلف أبرزها هو ما يتمثل في ضرورة أن تكون شرائح الموظفين مرنة، بقدر الإمكان لأن الخطر الذي يتهدد أية خدمة حكومية هو البيروقراطية.

ثالثا: وهناك أيضا ضرورة إلى السلطة القضائية وبصفة عامة فإن استقلال السلطة القضائية مبدأ هام في عمل الحكومة، ومن خلال تجارب النظم السياسية في تاريخ الدول، أكدت نظرية الدولة أن هناك ثلاثة مبادئ رئيسية لبلوغ هذه الغاية وهي[3]:

(*)– و في مجال وضع السياسات العامة في الدولة المعاصرة يعترف علماء الاجتماع السياسي وعلماء الإدارة المعاصرين بتضافر العنصرين السياسي والإداري والسياسة العامة إذا شئنا الصراحة عملية متصلة، لا ينفصل تكوينها عن تنفيذها فالسياسي والإداري يلعبان دورا مستمرا سواء في الإعداد أو في التنفيذ والمقصود بالسياسات العامة هنا هو التعبير الفني العقلاني عن الحلول التي تم التوصل إليها بين لعبة المصالح على حد تعبير ماكس قيبر.

) [1](-H. Laski, Op cite, Ch III; P 76 - 77.

) [2](- Ibid: Ch. III (III); P 76 - 77.

) [3](- Ibid : Ch. III (IV); P 83.

1- يجب أن نقلل طريقة التعيين إلى أقص حد، من احتمال تدخل الاعتبارات السياسية في اختيار القضاة.

2- يجب أن يتوافر في الأشخاص المعينين حسن السلوك، وأن يتوافر لهم الاطمئنان الدائم على الاحتفاظ بوظائفهم.

3- يجب أن تكون البراعة القانونية هي الشيء الوحيد الذي يؤخذ في الحسبان عند الترقية، ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى أن عمل القانون في أية دولة حسنة التنظيم يجب أن يتميز بأربعة مبادئ أساسية وهي:

– الأضرار التي تسببها الحكومة، تنطوي تماما على نفس المسئولية التي تنطوي عليها الأضرار التي يحدثها المواطن العادي، فلا يمكن أن تكون الدولة خاضعة لسيطرة القانون حقيقة، إذا كانت تصرفات عملائها لا تتضمن مسئولية رئيسهم عن الخطأ، فالسيادة يجب إلا تقضى أولئك الذين يعملون باسمها عن المسئولية.

– من الأمور الأساسية إلا تكون الإجراءات القضائية باهظة التكاليف بحيث تمنع المواطن الفقير من اللجوء للمحاكم.

– يجب أن يكون إصلاح الأساليب القانونية هو الشغل الشاغل للدولة، باستمرار ومن الضروري لتحقيق هذه الغاية ألا يكتفي بالاستقصاء المستمر لأعمال الهيئات القضائية، وخاصة من الناحية المالية، بل من الأمور الهامة أيضا، أن تسجل الخبرات التي تستخلص من أعمال هذه الهيئات بواسطة جميع من يساهمون فيها، وفي هذه الحالة فإن تكوين لجنة دائمة لإصلاح القانون، يساهم فيها القضاة ورجال القانون، وممثلوا الشعب، إذ دعم المساواة يعتبر من أمس حاجات الدولة المعاصرة.

2-الدولة ومسألة شرعية السلطة السياسية:

والتعرض للدولة باعتبارها موضوعا للتحليل الفلسفي من وجهة نظر العدالة الاجتماعية، يؤدي بنا إلى الإجابة على السؤال التالي: لماذا استطاعت الدولة أن تفرض إرادتها؟ وهنا نجد أنفسنا أمام دراسة للدولة من زاويتين مختلفتين من منظور الفلسفة السياسية المعاصرة.

أولا : ما هي أغراض الدولة بصفة عامة ؟

ثانيا : ما هي المعايير التي تحدد طابع الأوامر القانونية لهذه الدولة ؟

وهنا نستطيع أن نقول أن "سلطة الدولة هي الصورة الفعالة لقدرتها على إشباع المطالب المؤثرة التي تقع على عاتقها"، ونستطيع أن نؤكد أيضا أن "طابع أية دولة بعينها، هو الطريقة التي يسير عليها النظام الاقتصادي القائم في المجتمع، الذي تحكمه هذه الدولة، وأن أي نظام اجتماعي يظهر في صورة صراع للسيطرة على القوة الاقتصادية، مادام أولئك الذين يملكون هذه القوة، قادرين بقدر ما يمتلكون على تنفيذ رغباتهم، فالقانون يصبح حينئذ نظاما للعلاقات، يعبر عن رغباتهم تعبيرا قانونيا، وبذلك تكون طريقة توزيع القوى الاقتصادية، في وقت معين، ومكان معين، هي التي تشكل طابع الأوامر القانونية التي تفرض في ذلك الوقت وذلك المكان.

وهكذا تعبر الدولة، في هذه الظروف عن رغبات أولئك الذين يسيطرون على النظام الاقتصادي، وهكذا أيضا يكون النظام القانوني بمثابة قناع تختفي وراءه مصلحة اقتصادية مسيطرة، لتضمن الاستفادة من النفوذ السياسي، إذ أن الدولة أثناء ممارستها لسلطاتها لا تعمد إلى تحقيق العدالة العامة، أو المنفعة العامة، ربما تعمل على تحقيق مصلحة الطبقة المسيطرة في المجتمع بأوسع معاني هذه المصلحة، والطبقة المسيطرة ليست دائما الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج(*).

والذي نعنيه هو أنه عند مواجهة المشكلة الآتية: ما هي الأوامر القانونية المطلوبة في النهاية لصالح المجتمع ككل، نجد أن كل طبقه تواجه هذه المسألة، وفي ذهنها مقدمات منطقية مبهمة، غير محددة، لها أهمية جوهرية في نظرها إلى المنطق أو العدالة، وننتهي من ذلك إلى أن طابع التشريع دائما في الدولة هو طابع الطبقة الحاكمة أو هو الطابع الذي يحقق أهدافها ومصالحها.

وكما ننتهي أيضا إلى أنه "حيث يكون نظام الدولة نظاما ديمقراطيا، مبينا على حق الانتخاب العام، فإن اختيار حكام الدولة الذي يتم بواسطة المجتمع ككل، يبطل أي تفسير اقتصادي يقوم على النظرية الاقتصادية القائلة بأن الملكية هي التي تحدد أساسا طابع الدولة"، ولكننا هنا يجب أن نشير إلى أن هذا لا يعتبر قانونا عاما وإن كانت الدولة الديموقراطية عموما أكثر سخاء على الشعب من الدولة التي تتميز بطابع سياسي استبدادي.

(*)- والتجارب التاريخية الملموسة للمجتمعات الغربية وغيرها اثبتت انه ليست دائما الملكية هي طريق إلى السلطة السياسية بل تشكل السلطة السياسية نفسها طريقا إلى الملكية.

لكن هناك دعامة أساسية من دعائم الدولة المستقرة المتقدمة في العصر الحديث، ذلك لان طبيعة الأوامر القانونية، في أية دولة تتطابق مع المطالب المؤثرة التي تواجهها الدولة، وهذه المطالب بدورها، تتوقف عموما على الطريقة التي تتوزع بها القوى الاقتصادية توزيعا عادلا، وخاصة إن كانت العلاقة أوثق بين المصلحة العامة للمجتمع، والأوامر القانونية التي تفرضها الدولة، لأنه من الواضح أن القوة الاقتصادية المتكافئة، تعني مطلبا حيويا متكافئا، وحينئذ لا تكون إرادة الدولة منحازة إلى اتجاه معين أكثر من غيره، فإذا كانت الدولة بمثابة تنظيم يهدف إلى تحقيق المطالب، فنجد أنه كلما زاد التساوي في توزيع القوى الاقتصادية التي تواجهها الدولة، كانت استجابتها لهذه المطالب أكثر شمولا، ولقد كانت هذه حقيقة أكدتها التجربة العامة للتاريخ.

وإذا كنا نتعرض الآن للدولة باعتبارها موضوعا للتحليل الفلسفي، مع التركيز من جانبنا على تحقيق الدولة للعدالة الاجتماعية، فإنه من المهم أن نتعرض للقانون في الدولة وأن نتعرض للجانب الأكبر من النظريات في القانون، ولو بالقدر الذي بقي بحاجة الفلسفة السياسية دائما إلى فلسفة القانون، التي استعرضنا معالمها سالفا مع ابرز المفكرين، ومنذ إعلان دي بادوا(M.Depadua)، عن الثقة بقدرة الشعب على تمييز الخطأ من الصواب وإدراك مصلحته الحقيقية.

لقد كان القانون دائما منظما لحياة الإنسان في المجتمع والدولة، فكانت نظرة الإنسان السائدة إبان التجربة البدائية نظرة لاهوتيه إذ القانون، في هذا الحالة "ليس سوى مجموعة من القواعد الإلهية التي منحها الإله أو الآلهة لمن يعيشون في ظلها، وبناء على ذلك فهي خليقة بأن تطاع لان مصدرها الوحي المقدس، ولعل المثل الواضح على ذلك قوانين "فرعون" وشريعة "حامو رابي"، التي أعطاها له اله الشمس مفصلة تفصيلا كاملا وطلب من الناس أن يطيعوها لان غضب الآلهة سوف يحل بمن يخالفها.

وإذا انتقلنا إلى مرحلة أخرى، فقد نجد القانون في صورة مجموعة من العادات الاجتماعية القديمة، قد لا تكون مكتوبة، ولكن جرى العرف على إن تحافظ عليها طبقة من الكهنة، وتطالب الناس بطاعتها خشية غضب الآلهة إذا ما خالفوها[1].

([1]) -Dagoberrt D. Runes : « Thentieth century philosophy »

والحقيقة أن هذا النوع من النظريات، ومن التفسير الفائض للقانون يرد إلى مراحل تاريخية متقدمة وبداية الاجتماع البشري، فنجد في فترة أكثر نضجا، مثل الفترة التي نشأ فيها التشريع الروماني، أن طاعة القانون تنبثق من أن مبادئه متفقه، والسيرة الطبيعية للأشياء، وإن سلوك الناس يجب أن يتمشى تبعا لذلك مع هذه المبادئ، وهذا ما نجده في النظرية الكونية مثل نظرية توما التكويني Thomas D'Aguin، وهي النظرية التي ذهبت إلى أن "أهم شيء في القانون الجديد –وليس هو القانون المكتوب بل هو: أساسا قانون بث في القلب – ، هو تقوى الروح المقدسة عن طريق الإيمان الحي"، وهكذا مكمن قوى القانون الجديد كلها، وبدون هذا لا يكون له فاعلية ويكون مجرد تمثال أجوف.

ومن هنا نجد أن المسيحية الحقة مسيحية وجودية، أهم شيء فيها الحب الإنجيلي، والولاء الباطني لروح القدس.

ولا شك أن هذه النظرية رأت أن القانون، مرآة ينعكس فيها العقل الإلهي الذي نظم الكون ويسيطر عليه، فإذا أطاع الناس القانون، كما هو واجب عليهم، فإنهم بذلك يجعلون سلوكهم متمشيا مع الخطة التي يعتمد عليها النظام الصحيح للعالم، حيث أن أبناء آدم يمكن اعتبارهم رجلا واحدا، لأنهم يشتركون في طبيعة واحدة مستمدة من أبيهم الأول، مثلما قال توما الاكويني في تأكيده لنظريته الفلسفية التي أكدت "أن الخير المشترك لمجتمع زمني إنما تكون قيمته الرئيسية في أنه يمكن الكائنات البشرية، من الوصول إلى الثورة الباطنية، والحرية التي ترفع من مكانة الإنسان"[1]، ولعل تلك النظرية تشبه تلك النظرة التي تبناها فيما بعد كانط Kant (1724 – 1804)، والتي تعتبر القانون مجموعة من التعاليم التي تمكن كل فرد من تحقيق أقصى حرية له، متفقة مع حرية مشابهة يتمتع بها الأفراد الآخرون، ونستطيع أن نقول أيضا أن هيجل Hegel (1770- 1831) له نظرة كونية عندما ينظر إلى سير التاريخ، على أنه فكرة تكشف عن حرية تتزايد على الدوام من خلال الجدل (الديالكتيك) وتحقق وجودها خلال تطور الدولة.

و هي مجموعة مقالات في المذاهب الفلسفية المعاصرة نشرها و قام بترجمتها عثمان نويه وراجع الترجمة العربية زكي نجيب محمود – أنظر مقالة بعنوان: المذهب الإنساني للقديس توما الأكويني"بقلم جاك مارتيان، عالم الفكر الكويت عدد 44 1970 ص 83.

(1) - المرجع نفسه، ص88.

إذن فمعظم نظريات القانون، قد برزت دائما من النظام الاجتماعي الذي يعيش في ظله الكثير من الناس لمصلحة فئة قليلة، وبصفة عامة فان العامل الذي يضفى على الأوامر القانونية صحتها – في أي نظام للدولة – هو أن الأفراد قد قبلوا المبادئ الكاملة التي بنيت على أساسها هذه الأوامر القانونية، فكل فرد يعلم أن الحياة مستحيلة ما لم يف الناس بوعودهم فان أقمنا الدولة على أساس القبول، يمكن عندئذ للقوانين التي تضعها الدولة أن تقيد المواطنين، والا كان ذلك إكراها سافرا، لا يمكن أن يكون له أي أساس أخلاقي.

لكن ما يجب ذكره هنا هو أن هناك موقفا معارضا، لتحول الدولة إلى قوة سافرة وهذا الموقف المعارض يقرر عدم كفاية القوة ويعتبرها، وسيلة محدودة الفائدة في تحقيق الضبط الاجتماعي، باعتبار أن القوة هي نهاية العلاقات المتبادلة حيث لا يكون هناك إلا لغة واحدة هي لغة القسر والعنف، وبالطبع في هذا تحديد لوسائل الضبط الاجتماعي، إذ يعتبر ممارسة القوة جهدا مبعثرا، وعملية لا لزوم لهل طالما كان هناك بديل يسد مكانها، وذلك لان القوة من شأنها أن توقف كل نشاط حيوي وتقضي على علاقات الأخذ والعطاء اللازمة للحياة المشتركة.

ولقد اتفقت الفلسفات السياسية المعاصرة ونظرية الدولة في الفكر السياسي المعاصر عند راسل ومع روبرت ماكيفر R. M. Maciverو شارلز هندبيج Charles H. Page، اللذين يذهبان إلى أن أي نظام يعتمد اعتمادا كليا على القوة سواء كان دولة بوليسية يحكمها دكتاتور، أم أسرة ذات رئيس مستبد، أم جماعة يتزعمها محتال ذو بأس، فلا بد لرأس هذا النظام من أن يتهدده القلق، إذ إنه عرضة أثناء اطراد عمليات التغير الاجتماعي لان يتحين فرص هذه المقاومة التي تزداد شيئا فشيئا حتى تطيح به[1]، ولعل دعوة الفلسفات السياسية المعاصرة إلى ضرورة قيام البناء السياسي أساسا –والاجتماعي والاقتصادي أيضا– على توزيع القوى إنما يضع أمامه هذه الاعتبارات.

ولاشك أن النظرية التي تقيم الدولة، على أساس القبول هي نظرية العقد الاجتماعي في أشكالها الأكثر بدائية، وهي تلك النظرية التي تقرر أن الناس يقبلون إنشاء الدولة، ويمنحونها سلطة إصدار الأوامر فنجد أن توماس هوبزThomas Hobbes (1588 – 1679) صاحب نظرية "العقد السياسي" ونظرية السلطات الملكية المطلقة وصاحب كتاب " التنين"

([1]) – ماكيفر، شارلز بيج: المجتمع ترجمة: أحمد عيسى، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة، 1961؛ص ص 312 – 313.

Léviathan 1651، وكتاب "المواطن" (De Give) 1642، قد ذهب إلى أن هناك حربا دائمة بين "الفرد والفرد" وبين "الكل والكل"، وإن تلك الحرب لا تتمثل في القتال الفعلي القائم بل مجرد الرغبة أيضا، ورأى أن الإنسان ذئب لأخيه الإنسان.

ولما كان الإنسان على هذه الحال، فإن هذا الصراع الذي يشغل الإنسان لن يسمح بصناعة أو تجارة أو زراعة أو علم أو أدب، وسيحول بصورة عامة دون أي حياة إنسانية، وسيجعل الحياة قاسية وقاتمة حيث يصبح المجتمع والحال كذلك ليس فيه "متعة" وتنعدم السلطة، وتصبح القوة هي الأمر النهائي ويصبح الصراع هو الفيصل وهذه هي حالة الطبيعة.

وعلى ذلك "فقانون الطبيعة هو ما يمليه العقل السليم، الذي يعلم الأشياء التي يجب عملها أو استبعادها، من أجل المحافظة على الحياة والأعضاء، بقدر ما هو موجود فينا"[1].

فقد رأى هوبز أن "قانون الطبيعة هو فكرة أو قاعدة عامة يكتشفها العقل، ليمنع بها المرء من أن يعمل ما فيه دمار حياته، أو ما ينتزع وسائل المحافظة على الحياة، وأن يستبعد ما يرى أنه في الإمكان عمله من أجل المحافظة على أفضل وأكمل وجه"[2]، وبهذا نقل هوبز الإنسان من حالة الوحشية والعزلة، إلي حالة الحضارة والاجتماع على أساس قوة التعقل التنظيمية، وجعل هذا الانتقال يتم على أساس قوانين الطبيعة.

لكن على الرغم من أن هوبز قد عزل ما تنطوي عليه الطبيعة البشرية من صفات تنافسية صراعية لا ترحم، عندما قال أنه ينبغي على كل إنسان أن يسعى وراء السلام بقدر ما يأمل في بلوغه وينبغي أن يكون الإنسان راغبا في السلام وفي الدفاع عن نفسه، حين يكون الآخرون كذلك أيضا، وبقدر ما يراه لازما، وأن يكون مستعدا لتأكيد هذا الحق بالنسبة إلى جميع الأشياء وأن يقنع بذلك القدر من الحرية إزاء الغير الذي يسمح به للأخر ون إزاءه.

وهكذا جعل هوبز الشرط الرئيسي للمجتمع كما هو واضح من أقواله هو الثقة المتبادلة والوفاء بالعهود، وهنا تبرزا إشارة جورج سباين (G. H. Sabine) وهي الإشارة التي تقرر انه: "إذا كان كل السلوك البشري تبعث عليه المصلحة الذاتية الفردية وجب اعتبار المجتمع وسيلة مؤدية إلى هذه الغاية فحسب، وبذلك يكون هوبز هو الممثل الكامل لمذهب المنفعة، والممثل الكامل للمذهب الفردي في آن واحد، فسلطة الدولة وسلطان القانون ليس لهما من

[1] ( )- ماكيفر وشارلزبيج : المجتمع، مرجع سابق ص 313-314.
[2] ( ) - ماكيفر وشارلزبيج :المجتمع، مرجع سابق ص 313-314.

مبرر إلا لأنهما يسهمان في أمن الكائنات البشرية، وليس من سبب معقول للطاعة واحترام السلطة، سوى التوقع بأن يسفر هذا عن ميزة فردية تزيد عما تتيحه أضرارها، وبذلك يختفي تماما الرخاء الاجتماعي بصفته هذه، ويحل محله مجموعة من مصالح ذاتية مستقلة بعضها عن البعض، فالمجتمع جسم ليس "مصطنع" فحسب، أي اصطلاح جماعي عن حقيقة أن أفراد البشر، يجدون من مصلحة كل منهم تبادل السلع والخدمات " [1] .

وبذلك اعتبر هوبز الدولة بمثابة التنين، ولكن لها منفعة، ولها أهمية بسبب ما تعمله إذ هي تخدم أمن الفرد، فان هوبز بذلك لخص فكرته عن الطبيعة البشرية انبثقت من الظروف التاريخية التي عاشها، والانحلال في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في وقته، كما أنه مهد لروح التقييد وتدخل الدولة الذي برز في المراحل التالية لفكرته وفلسفته السياسية.

وأما المجتمع السياسي عند جون لوك (John Lock) (1632 – 1714) يقوم على نظرية العقد الاجتماعي، إذ المجتمع لم يقم على القوة والإكراه وإنما قام في أول الأمر على التعاقد الاختياري، والرقي المتبادل بين الأفراد، وهو التعاقد الذي ينبع من إحساسهم المشترك بالحاجة وإلى الحماية المتبادلة لكل ما يمتلكون سواء كانت حياتهم أو حريتهم أو ممتلكاتهم المادية، حيث أنه "لا يمكن أن يقوم أي مجتمع سياسي، إلا إذا كانت لديه القدرة على المحافظة على الملكيات ومعاقبة المعتدين عليها، فهذا وحده هو دعامة المجتمع السياسي، حيث يتنازل كل عضو عن حقوقه الطبيعية لوضعها بين يدي الجماعة، فتتولى هي حمايتها، عن طريق القانون الذي تصوغه شاملا ووافيا لحاجة الجميع، فتعين الحكومة من الجماعة أفرادا، يتولون مهام السلطة وتنفيذ القانون، فيفصلون في الخلافات التي تنشب بين أفراد هذا المجتمع، سواء أكانت مطالبة بحق أو توقيع لعقوبة، مهتدين في ذلك بالقوانين الموضوعة، وعلى ذلك فالأفراد الذين تجمعهم هيئة واحدة، ويخضعون لقانون وسلطة شرعية عامة تفض المنازعات بينهم وتعاقب المجرمين، هؤلاء يكونون مجتمعا مدنيا فيما بينهم، أما هؤلاء الذين لا يجتمعون على شيء ثابت فهم يعيشون في حالة الطبيعة حيث يباشر الحاكم، كافة السلطات التشريعية و التنفيذية بنفسه" [2].

([1])-G. H. Sabine: A history of political theory; Op cite, P397.
Lock – Gouvernement civil; P 52

([2])-جون لوك: الحكومة المدنية ، ص52

وهكذا رأى لوك أن الفرد لم يلبث أن شعر مع تراكم ما يملك، ومع شعوره بصعوبة عمله، ومنذ في شئونه وما يرتبط بذلك من أخطار، شعر بضرورة الدخول مع الآخرين في عقد ينبني على أساسه قيام المجتمع حيث يتنازل الفرد في هذا المجتمع عن بعض مزايا الحياة الطبيعية في مقابل ما يعود عليه من نفع مضمون أشمل وأعم في المحافظة على السلام و إلا من الداخلي والخارجي. ذلك لان " الأفراد في مجتمع سياسي الواحد منهم مع الآخر حين يتحدون في هيئة واحدة و حين يكون لهم قانون وقضاء مشترك يرجعون إليه في حل مسائلهم، ويكون ذو سلطة في حل ما بينهم من تنازع ويعاقب المعتدين، ولكن من لا يجدون استئنافا مشتركا على الأرض، فهم لا يزالون في حالة الطبيعة وذلك لان كلا منهم هو القاضي لنفسه والمنفذ ". [1]

والملاحظ أنه عندما أقام جون لوك المجتمع السياسي على أساس العقد الاجتماعي فإنه أقامه أيضا على أساس الملكية والعمل. إذ عندما أعلن لوك جرأته على تأييد نظام الملكية في كتابه (الحكومة المدنية) رأي أن كل إنسان يمكنه أن يختزك أكبر قدر لاستغلاله بحيث لا يسبب ذلك ضيقا لأحد، طالما أن مساحة الأرض في العالم لم تكف ضعف السكان، مما لا يقف حائلا أمام توسيع الفرد لحدود ممتلكاته، وبرضاء الآخرين.

وهو بذلك إذا كان قد بنى المجتمع السياسي على الملكية فانه رأي انه (العمل هو الذي يعطي للأرض قيمتها و بدونه تصبح الأرض عديمة الفائدة ويستحيل الاستفادة من خيراتها). إذن فقد أقام لوك المجتمع السياسي على الملكية والعمل وبذلك وضع لوك الأساس للرأسمالية والمذهب الفردي الذي نمى بعد ذلك بفترة. وأصبح الموجه الرئيسي للرأسمالية والإيديولوجية الليبرالية.

والذي نريد الإشارة إليه هو أن لوك قد أكد أهمية القانون في المجتمع السياسي إذ أنه « مهما يكن الشخص الذي يتمتع بالسلطة التشريعية أو السلطة العليا في أية جمهورية، فهو ملزم بأن يحكم وفقا للقوانين القائمة والمتعارف عليها، والتي نشرت ويعرفها الناس حق المعرفة، لا أن يحكم وفقا لمراسيم مؤقتة، وذلك عن طريق قضاة عادلين منزهين عن الغرض، ويفصلون في المنازعات وفقا لتلك القوانين، وعليه إلا يستخدم قوة المجتمع في الداخل إلا في تنفيذ مثل هذه القوانين، وعليه أن يستخدمها في الخارج ليمنع أو ليعالج الأضرار التي تصدر

[1] - المرجع السابق، ص 55..

عن جهة أجنبية، وأن يكفل سلامة المجتمع من الإغارة عليه أو غزوه. و يجب أن توجه جميع هذه الأعمال لتحقيق غاية واحدة إلا وهي استقرار السلام وإلا من تحقيق الخير العام للشعب». [1]

ولما كان جون لوك قد أكد ضرورة عمل الحكومة على تحقيق الخير العام للشعب في ظل قانون متعارف عليه في المجتمع السياسي فانه لذلك أعطى الحق في القيام بثورة ضد أي حكومة لا تخدم القانون ولا تحقق بإعمالها الخير العام الذي تحكمه. إذ انه رأى أن استمرار نظام الحكم موقوف على سيادة القانون وعدم انحداره إلى الطغيان والاستبداد.

و ذلك لأن لوك رأى في فلسفة السياسة أنه " عندما ينتهي القانون ويبدأ الاستبداد، أي عندما يتجاوز الحاكم القانون ويعتدي عليه فان ذلك يصيب الآخرين بالأذى. وإن كل من يتولى سلطة، ويتعدى القوة التي منحت له بواسطة القانون، ويستخدم تلك القوة المخولة له ليفرض على رعياه مالا يسمح به القانون، فيفقد بذلك صفته كحاكم.

وانه لمن الممكن وهو يعمل من غير سلطة أن يقابل بالمقاومة، شأنه في ذلك شأن من يغزو بالقوة حق شخص آخر. وهذا هو المعترف به في حالة الحاكم التابع، وإن ذلك ينطبق على الحاكم الكبير مثلما ينطبق على الحاكم الصغير، فليس للأول حق تجاوز حدود السلطة أكثر من الثاني، وليس من الممكن تبرير مثل هذا الفصل إذا ما أتى من ذلك أكثر مما هو أن صدر عن ضابط من ضباط الشرطة. بل إن لوك رأى أن اعتداء الملك على القانون أخطر من اعتداء أي مسئول آخر لان الشعب قد وضع في الملك ثقة أعظم، وكان له نصيب أكبر بكثير من غيره في مجال التعليم والخدم والمستشارين وغير ذلك من المزايا التي تجعله على معرفة أكبر بإجراءات الصواب والخطأ والحق والباطل.

ولا يفوتنا أن نقول أن لوك عندما أعطى الحق في الثورة على الحكومة التي لا تحقق مصلحة الشعب قد نبه إلى أنه « ينبغي إلا تمارس المقاومة إلا ضد قوة غير عادلة وغير شرعية». [*]

([1]) – J. Lock ; op cite p. 70

(*) - في الحقيقة أن للشرعية معينان : فالحديث عن الشرعية في اللغتنا العربية يشير إلى معينا نين متميزاين تماما في اللغات الأخرى و بالخاصتا اللغات اللاتينية : الشرعية بمعنى الاستناد إلى قاعدة القانونية موجودة مسبقة بحيث يكون السلوك شرعيا و الظاهرة شرعية . إدا كان مجازا بواسطة قاعدة قانونية نافدة و هدا المعنى يعبر عنه بتعبير المشروعية (Egalité) و الشرعية بمعنى التبرير الفكري أو الأخلاقي أو السياسي أو الاجتماعي لظاهرة محل البحث. بحيث تجد

ولا شك أن هذه الفكرة قد تأكدت على مر العصور إذ أجمع فلاسفة السياسة على حق الشعب في مقاومة الحاكم الذي لا يعمل لتحقيق المصلحة العامة. وهذا أكد برتراند رسل حق الثورة و أعلن أن الذين يقاومون السلطة عندما تطغى على الاستقلال الفرد وحريته، يؤدون في حقيقة الأمر خدمة عظيمة للمجتمع الذي يعيشون فيه. كما يدعو إلى ضرورة الربط بين الحرية و الابتكار الفردي من ناحية وبين التنظيم من ناحية أخرى. وفي هذا نجد فلسفة لوك تلتقي مع فلسفة رسل. بل ومع مبادئ فلسفته السياسية عند توماس جيفرسون Jefferson التي ترى أن (الحرية لكي تزدهر ينبغي أن تروى من حين إلى حين بدماء الوطنيين والطغاة، وانه لما كان الناس قد خلقوا جميعا متساويين ولما كان الخالق قد وهبهم حقوقا لا تحويل فيها ولا تبديل مثل حق الحرية والتماس السعادة.

ولما كانت الحكومات بين الناس قد قامت لضمان هذه الحقوق حيث هي تستمد سلطاتها العليا من رضاء المحكومين فإنه من حق الشعب أن يغير نظام الحكم أو يلغيه إذا انحرفت الحكومة عن هذه الأهداف، وأن يقيم بدلا منه حكومة جديدة تستمد أسسها من هذه المبادئ، وتنظم سلطاتها على النحو الذي يحقق للشعب الأمن والسعادة وهذا ما جاء في الوثيقة التي صدرت في يوليو (تموز) 1776 التي تضمنت (إعلان الاستقلال الولايات المتحدة الأمريكية) والتي بدأت صفحة جديدة في تاريخ أمريكا. إذ كانت تمثل الأفكار السياسية الحرة التي سادت في ذلك العصور والتي بدأت فيها أفكار جون لوك وبدأ فيها وعي الناس بأن الحكومة ينبغي أن توجد من أجل الناس لا أن يوجد الناس من أجل الحكومة.

ولا يفوتنا أن نشير إلى أنه كما وجدنا فكرة العقد الاجتماعي عند كل من توماس هوبز وجون لوك فإننا نجدها عند جان جاك روسو (J. Jacques Rousseau) (1712 – 1778) إذ أن الدولة تنبثق من قبول الأفراد لها باعتبارها شاملة السلطة، إلا أن كل إرادة من أرادات هؤلاء الأفراد، في كل مرحلة من مراحل العمل، تشكل جزءا من إرادة الدولة، أثناء ممارستها لسلطتها، ورأي الشعب يكون هو الموجه لتصرفاتها باستمرار.

لقد وضع روسو السيادة في يد الشعب واعتبره المصدر الأول والأخير لها. فالشعب يباشر السيادة ويقيم الحكومة التي تعمل وكيلة عنه في إدارة الأعمال من أجل تحقيق الصالح

الظاهرة شرعيتها بالستنادها إلى مجموعة الحقائق الاجتماعية أو الأخلاقية الموجازة الإجتماعيا أو الأخلاقيا وهدا المعنى يعبر عنه بتعبير(légitimité)

العام. والشعب يراقب الحكومة باستمرار في أداء واجبها الموكل إليها. وبذلك فرق روسو بين الحكومة و بين السيادة. فان كان هوبز قد رأى الحل المعاصر لمشاكل فرنسا هو سيادة الشعب المطلقة.

والحقيقة الواضحة أن روسو قد أخذ عن جون لوك وصفة للإنسان في حالة الطبيعة فإذا كان الإنسان عند لوك في حالة الطبيعة كان يعيش في حالة« سلام و ثقة و تعاون متبادل وصيانة لذات «حيث كان الناس يعيشون سويا – وفق العقل من غير رئيس عام له سلطان ليحكم فيما بينهم، فان الإنسان عند روسو كان يعيش عيشة سعيدة هانئة، وكان قلبه يفيض بالخير والحب والطبيعة الوادعة ولذلك دعي روسو إلى العودة إلى الطبيعة وكانت فلسفته السياسية تقدر إمكانيات الرجل العادي، ولعله تأثر في ذلك بأرسطو وبالفلسفة السياسية عند اليونان بوجه عام إذ أن المغزى السياسي والحرص على إشراكه في توجيه الشؤون العامة وهذا الاتجاه في ذاته اتجاه ديموقراطي فاق ما تضمنته فلسفة جون لوك في مهاجمته للأرستقراطية الإنجليزية في عصره.

لكنه برغم أن الإنسان كان يعيش عيشة سعيدة وقلبه يفيض بالخير والحب والطيبة الوداعة، فقد كانت هناك عقبات تعترض جهوده جعلته يفكر بعقله وذكائه في المشكلة التي واجهته وبذلك بدأ يبحث عن " إيجاد شكل من الاجتماع يدافع بما لديه من قوة عامة عن شخص كل عضو في هذا الاجتماع و ممتلكاته ويحميها، وإن يظل كل فرد فيه أثناء إتحاده مع الجميع مطيعا لنفسه وحده. وأن يبقى حرا كما كان من قبل ".

ورأى روسو أنه بعد أن بدأ الفرد يشعر بالخوف بدأ يصوغ أفكارا و يدلى بآراء من شأنها أن تمكنه من تحقيق ما يريده فبدأ ينادي: " لنتكاتف و نوحد جهودنا لحماية الضعفاء من الظلم و الاستبداد، لنقف في وجه الإطماع و نحقق لكل فرد نصيبه الذي هو جدير به، فلنضع أحكاما للعدالة و السلام يخضع لها الجميع دون استثناء، أحكام تستهدف تعديل الأوضاع وإعادة توزيع الثروات، وبإخضاع القوى والضعيف لالتزامات وواجبات متقابلة. وبعبارة أخرى، بدلا من أن تستنفذ جهودنا وقوتنا في مقاتلة بعضنا البعض، علينا أن نوحدها ونجمعها وندافع عن

كافة أعضاء الجماعة ونقف في وجه العدو المشترك، ونعمل على إيجاد نوع من الانسجام والتآلف فيما بيننا. [1]

و بذلك انتهى روسو إلى أن جعل كل فرد يقول يضع كل منا شخصه وجميع قوته وضعا مشتركا تحت السلطة العليا للإرادة العامة ونستقبل بصفتنا الجماعية كل عضو كجزء لا ينقسم ولا يتجزأ من الكل.

و قد انتقل روسو من ذلك إلى إحلال هيئة أخلاقية جماعية محل الأفراد تمت بواسطة التعاقد فكانت هذه الهيئة الأخلاقية هي " المدينة " أو الجمهورية " أو المجتمع السياسي " وأصبح الذين يتحدون فيها لهم صفة مشتركة هي صفة " الشعب " Peuple و لهم صفة منفردة هي صفة " المواطنين " Citoyens باعتباراتهم لهم مساهمة في السيادة و هم " رعايا " Sujets باعتبارهم خاضعين لقوانين الدولة. [*]

و يعرف روسو السيادة بأنها " سلطة مطلقة " ويفرق بين السيادة والحكومة إذ أن الحكومة عبارة عن هيئة وسطى أقيمت بين " الرعايا " وبين "صاحب السيادة" وهدفها هو حفظ الاتصال المتبادل بين الرعايا وصاحب السيادة والعمل على تنفيذ القوانين وصيانة الحريات المدنية والسياسية على السواء.

ويعطي روسو بذلك السيادة للشعب، وهو الشعب الذي رأى روسو وجوده ضرورة اجتماعية في اجتماعات دورية باعتباره صاحب السيادة، بحيث يبحث في اجتماعاته هذه **أولا** : هل هو باعتباره " صاحب السيادة " راضيا عن أن يترك إدارته في أيدي أولئك الذين هم في واقع الأمر مكلفون بها من قبله.

ومن هنا أعطى روسو للشعب الحق باعتباره " صاحب السيادة " في أن يعدل في السلطات التي منحها لحكومته وأن يستردها إذا أراد وإذا شعر بأن الحكومة توجه السيادة وسلطاتها في تحقيق أهدافها الخاصة وليست الأهداف العامة للشعب، إذ أنها بذلك تكون خائنة وتؤدي إلى تفكك المجتمع السياسي.

---

(1) ــ الدكتور محمد عبد المعز نصر : الثورة و المجتمع الاشتراكي -دراسات في الفكر و النظام السياسية- مطبعة دار نشر الثقافة ، القاهرة 1966 ، ص51-52.

(*)ــ لا شك أن الفكرة التي توضح علاقة المجتمع السياسي بالدولة استمر تأثيرها على الفلسفات السياسية في فرنسا لفترة طويلة فنجد نفس الأفكار عند شارل فوريبه و عند سان سيمون ونستطيع أن نقول أنها موجودة بالفعل في معظم الفلسفات السياسية المعاصرة ذات المنحى الاشتراكي والديموقراطي.

والذي نريد إبرازه هنا هو أن الدعوة إلى الديموقراطية بل أيضا إلى الاشتراكية الديموقراطية برزت بوضوح في فرنسا ابتداء من كتابات روسو

(J. Rousseau)، والحقيقة أن الذي يتفحص كتابات روسو في السياسة والعقد الاجتماعي يجد أنه كان ديموقراطيا إلى أقصى حد، بل ويجد بوضوح التأثر الكبير في كتاباته بالفكر السياسي اليوناني خصوصا، بصدد سعيه إلى أن تكون الدولة صغيرة بحيث يستطيع جميع أعضاءها الاجتماع في مؤتمر واحد .

وهذا ولاشك ما كان واضحا في الفكر السياسي عند اليونان. بل ونستطيع أن نقول أن قوله بأن أكبر خير للشعب كله ينبغي أن يكون الهدف من كل نظام تشريعي وإن هذا الخير الأعظم يتحقق في الحرية والمساواة واعتبار أن « الحرية أمر رئيسي لأن الحرية لايمكن لها أن تبقى بدونها".

وإذا كان بذلك قد أصبح روسو أبا للثورة الفرنسية إذ أعطى بكتاباته تبريرا متفجرا لها فإنه أيضا كان من أبرز دعاة الاشتراكية الديموقراطية في القرن الثامن عشر. بل ونستطيع أن نقول أن أصحاب الفلسفات السياسية الداعية إلى العدالة الاجتماعية والاشتراكية الديموقراطية والاشتراكية التعاونية إنما تمسكت بنفس المبادىء في فرنسا وهي نفس المبادىء التي وجدناها أيضا في إنجلترا. إذ هي في الأساس تعتمد على تأكيد دعائم الحرية والمساواة وليس أكثر.

كما أنه لاشك أننا لا نستطيع أن ننكر هنا تأثر روسو بالفلسفة السياسية عند أفلاطون– وهو التأثر الذي استمر واضحا في معظم الفلسفات السياسية الفرنسية والإنجليزية أيضا حتى الفلسفات المعاصرة – بصدد تأكيده لأهمية الوطنية(Nationalisme) .

بل إن تأثر روسو واضح أيضا في إيمانه بالمقدرة الفعلية للفرد العادي في الدولة وإيمانه بان " الفضائل الخلقية موجودة بأعظم صفاء بين عامة الشعب "وهذا ما ظهر لنا في قوله في كتابه " إميل " إن عامة الشعب هم الذين يؤلفون الجنس البشري وما ليس بالشعب يستأهل بشق الأنفس أن يؤخذ في الاعتبار والإنسان هو الإنسان في شتى الدرجات وإذا كان الأمر كذلك فإن الدرجات الأوفر عددا هي التي تستحق أقصى ما يمكن من الاحترام .

وبذلك أعطى روسو للأغلبية ولرأي الأغلبية القيمة الأساسية في المجتمع وفي الدولة وهذا هو أساس الديموقراطية في فلسفته السياسية، ولاشك أن سان سيمون (1760-1825)

عندما يأتي ويقرر أن الدولة يجب أن تعمل لمصلحة مجموع الشعب وعلى رأسهم الطبقة الأكثر عددا والأشد فقرا، إنما هو في تقديري يؤكد موقف روسو ويبرزه من جديد.

ونستطيع أن نخلص هنا إلى أن روسو على الرغم من أنه أعطى فلسفة سياسية جديدة امتد تأثيرها إلى المرحلة الهيجلية. إذ أنه مع روسو بدأ في الواقع، عصر جديد من التأثير الكلاسيكي في الفلسفة السياسية الذي امتد على طول الفلسفة الهيجلية، والذي كانت أصالته إغريقية أكثر منه كلاسيكية في القرن الثامن عشر، وبصفة عامة فإن مأخذه روسو من أفلاطون كان واضحا و تتضمن:

أولا: الاقتناع بأن الخضوع السياسي يكون في جوهره أخلاقيا قبل أن يكون مسألة قانون وسلطة.

ثانيا: وهو الأهم، أخذ من أفلاطون الافتراض الكامن في فلسفة " دولة المدينة "فإن المجتمع يعتبر نفسه الواسطة الرئيسية للتهذيب الأخلاقي، ومن ثم يمثل القيمة الأخلاقية العليا. وبذلك نجد روسو – متأثرا بالفلسفة السياسية اليونانية - قد جعل المقولة الأخلاقية الرئيسية، ليست هي الإنسان ، بل المواطن إيمانا بأن الناس ليست لهم صفات أخلاقية خارج المجتمع.

إذن يمكن أن نقول أنه من خلال هذا التتبع التاريخي لفلسفات السياسة سواء عند أفلاطون و أرسطو في الفكر السياسي اليوناني أو عند جون لوك الذي أعطى إيديولوجية الثورة الإنجليزية أو عند توماس هوبز الذي سعى بفلسفته السياسية إلى إعلاء حكم الملك المطلق أو عند جان جاك روسو الذي أعطى إيديولوجية الثورة الفرنسية والذي سعت فلسفته السياسية إلى إعلاء شأن الحرية والمساواة.

وبذالك وجدنا أن التفسيرات الفلسفية للدولة أدت في النهاية إلى أن أصبحت الدولة " طريقة لتنظيم السلوك الإنساني، وهي النظام القانوني الذي تقيد معاييره سلوك الأفراد بطريقة بذاتها لا بأخرى، وتصرف الدولة يعتبر عملا أمرا بصفة نهائية، ولا يحق لأي مواطن أن يتهرب منه" مع ملاحظة أن كل عصر يقدم الأشياء بصورة مختلفة بحيث تصبح صيغة مهجورة بمجرد وصفها.

ولكن القاعدة المسلم بها هي أنه " يمكننا فقط أن ندعي أن الأوامر القانونية، يمكن فرضها إذا أشبعنا – خلال تطبيقها – أقصى ما نستطيع إشباعه من الحاجات الإنسانية بأقل تضحية "، وإذا تساءلنا إذن ماهي المبررات التي تعطي الدولة الحق في ممارسة السلطة على

مجموع الأفراد المكونين لشعبها نستطيع أن نقول أنه " الحد الذي تضمن عنده الدولة أقصى إشباع ممكن للحاجات الإنسانية – بأقل تضحية ممكنة – هو ما يبرر سلطتها، وأن الكيفية التي تؤدي بها الدولة هذه الوظيفة، هي وحدها التي تعطيها حقا في ولاء الأفراد لها غير ذلك الحق الشكلي المحض ".

وتأسيسا على ذلك نستطيع أن نقول أنه إذا كانت الدولة " وسيلة لتنظيم السلوك الإنساني فإن ما يجب أن يبرر وضع القواعد المنظمة، هو نتائجها وآثارها في حياة الأفراد الذين تتكون منهم الدولة والذين يجد كل منهم نفسه باحثا عن السعادة، عن طريق العمل الدائب، لتحقيق رغباته ".

ولقد أكدت الفلسفات السياسية من خلال تطور الجنس البشري أن الأفراد في الدولة يقولون دائما " إننا ندين بالولاء للدولة، بشرط أن يكون هدفها، كدولة، هو تحقيق الغاية التي وضعناها نصب أعيننا، فممارستها للسيادة تتوقف على موافقتنا، ويجب عليها أن تشعرنا أثناء تأديتها لعملها، أن تحقيقها لصالحها فيه تحقيق لصالحنا، كما يجب أن نشعر بان القواعد التي تضعها لاتحد من سبيل السعادة أمامنا بدرجة أكبر من الأفراد الآخرين في الدولة.

وعندما تتصرف الدولة بطريقة تتعارض مع خلاصة خبرتنا عند ذلك نجد أنفسنا مدفوعين لضرورة تحديها، إذا كان في مقدورنا جعل هذا التحدي ذا أثر فعال، وهكذا تؤكد الفلسفة السياسية ضرورة ارتباط أعمال الدولة لتحقيق المصلحة العامة للأفراد في المجتمع كمعيار لصالحية النظام السياسي القائم و شرعيته.

وخلاصة مجمل هذا الطرح حول " نظرية الدولة " أن الفلسفة السياسية الحديثة في تحليلاتها الاجتماعية تذهب إلى أن الدولة تقوم أساسا على مفهوم " القوة ".

وإن آراء ميكيافلي وهوبز تمثل الأرض الخصبة لنمو وتطور السياسة الواقعية فكثير من دول العالم المعاصر بغض النظر عن اختلاف نظمها السياسية يتمسك حكامها بوصايا ميكيافيللي في الغش والخداع السياسي واستخدام القوة. وعلى هذا فليس ثمة اختلاف بين فلسفة الحكم في عصرنا الحالي وفلسفة الحكم في عصر ميكيافلي الذي رأى أن الحكم يقوم أساسا على القوة والخديعة. [1] كما أشرنا إليه سالفا.

---

[1] - د.محمد عبد المعز نصر : فلسفة السياسة عند الألمان – مطبعة م.ك.الإسكندرية: 1971 ،ص 122 .

و تكشف دراسة القوة عند مفكري مرحلة ما قبل ظهور علم الاجتماع عن تسلط النظرة الفلسفية على المعرفة الاجتماعية. ومنذ عصر الفكر اليوناني القديم وحتى منتصف القرن الثامن عشر، حيث كان اهتمام المفكرين منصبا في المقام الأول على ما يجب أن يكون دون اهتمام بالواقع، إلا أن تلك الفترة لم تخل من تناول الأحداث الاجتماعية بأسلوب علمي.

فقد أدرك أفلاطون وأرسطو وكثيرون من بعدهما اثر الأوضاع الاقتصادية والجغرافية والسكانية في الحياة الاجتماعية. و لعل ذلك يصدق على تلك الفترة من التاريخ القديم التي كانت فيها " دولة المدينة Etat – Polis " هي قمة ما انتهى إليه النظام السياسي والديني الذي كان سائدا في المدن الإغريقية القديمة. فلم يتجاوز أفلاطون في جمهوريته بخياله الفلسفي المحلق دلك الواقع السياسي والاجتماعي الذي كان موجودا في دولة المدينة، إلا من حيث إبداء الرأي في هذا النسق ومحاولة تعد يله وتغييره على النحو الذي يتفق مع وجهات نظره السياسية.

غير أن هذا المنظور يعتريه الكثير من التغير عند أرسطو كما يظهر من دراسة كتابه «السياسة» وذلك كنتيجة لتغير الواقع السياسي والاجتماعي من حوله على اثر اجتياح اسكندر المقدوني لبلاد اليونان وانهيار دولة المدينة، و قيام إمبراطورية إسكندر.

ويميز المفكرون بين الحضارة اليونانية القديمة وهذه الحضارة الجديدة حيث أطلقوا على الأولى اسم" الهلينية " بينما أطلقوا على الثانية الحضارة " الهلينستية " إلا أن الحضارة الثانية لم يقدر لها الاستمرار بعد وفاة إسكندر.وانتهى الأمر في أوربا إلى الرومان حيث قامت الدولة الرومانية التي استمرت سيطرتها قرون عديدة. والتي اعتمد بقاؤها على ممارسة القوة من روما وفي ظل ما يسمى بالسلام الروماني. ونقصد به السلام الناتج عن ممارسة أعلى قدر ممكن من قوة الدولة المسيطرة على أصقاع الإمبراطورية من أوربا إلى الشرق – الشرق الأوسط يعطينا المناخ السياسي السائد لمفكرين سياسيين من أمثال بولبيوس وشيشرون.

وكان لابد للنظرة الفلسفية التي تتناول المجتمعات بالدراسة من أن تتحول تحولا خطيرا تبعا للتغير في البنيات السياسية الاقتصادية والاجتماعية، على أيدي بعض المفكرين الذين عاصروا هذا النظام الجديد وعاشوا في ظل حروب القوميات الأوربية من أمثال مكيافيللى و بودان و مونتسكيو، الذين رفضوا مفاهيم العصر الوسيط واتجهوا صوب الواقع التاريخي

لدراسة الأحداث والوقائع الاجتماعية التي مثلت فكرة القوة المحور الذي دارت حوله كتاباتهم واهتماماتهم العلمية كما بينا سالفا.

وإن الكثيرين منهم تجاوزوا ذلك الاهتمام العلمي إلى فلسفة السياسية الحديثة التي حددت الأسس المعرفية لنظرية الدولة أثبتت خصوصا عند بوتر اند رسل – أن المفهوم الأساسي في العلوم الاجتماعية هو القوة (Power) بنفس المعنى الذي جعل من الطاقة (Energie)المفهوم الأساسي في العلوم الطبيعية.

وترى الفلسفة السياسية الحديثة أيضا أن القوة مثل الطاقة لها عدة صور ومع هذه الصور الثروة والسلاح والسلطة المدنية ولتأثير على الرأي (السلطة الإعلامية) وهكذا تقيم الفلسفات السياسية الحديثة الدولة على أساس سيكولوجي إذا ترى أن التاريخ سواء كان قديما أو حديثا لا يمكن تفسيره تفسيرا صحيحا إلا على أساس أن الشغف بالقوة هو السبب في التصرفات وأفعال ذوي التأثير في المجتمع. (1)

وترى الفلسفة السياسية المعاصرة في تعرضها لقوانين تفاعل القوى الاجتماعية انه إذا كانت القوة لها عدة صور فليس معني هذا أن هناك صورة من صور القوة يمكن اعتبارها تابعة لصورة أخرى. كذلك ليس هناك صورة واحدة تشتق منها باقي صور وذلك لان " قوانين الحركية الاجتماعية لا يمكن وضعها إلا على أساس مفهوم القوة وليس على أساس مفهوم صورة واحدة من صور القوة " على حد تعبير برتراند راسل.

ومعنى هذا أن الثروة كصورة من صور القوة من الخطأ تناولها بمعزل عن الصور الباقية إذ من الخطأ تناولها مثلا بمعزل عن القوة الحربية أو القدرة في التأثير علة أراء الآخرين فقد تكون الثروة نتيجة لهذه الصور الأخرى كما انه قد تكون أي من هذه الصور نتيجة - الثروة – وبذلك يكون مفهوم – القوة – ككل هو أساس قوانين الحركية الاجتماعية.

ويكون الخطأ القول بأن القوة ا لاقتصادية هي المصدر الأساس الذي تستمد منه كل الأنواع الأخرى من القوة أو أن – الدعاية – هي الصورة الأساسية للقوة أو أن العوامل العسكرية هي الصور الأساسية للقوة بل يجب أن تنظر إلى القوة مثلما ننظر إلى الطاقة فهناك انتقال من صورة إلى أخرى ومن هنا يذهب رسل مثلا – وهو يمثل الفلسفة السياسية المعاصرة في انجلترا – إلى انه قد اخطأ الاقتصاديون التقليديون وكذلك كار ل ماركس الذي

)1(- **Bertrand Russell : op. cite p. 11.**

اتفق معهم في هذا الصدد في أنهم افترضوا أن المصلحة الاقتصادية الشخصية يمكن اعتبارها الدافع الأساس في مجال العلوم الاجتماعية ويتفق غالبية فلاسفة عصر النهضة وعصر التنوير الأوروبي بفلاسفة القرن التاسع عشر على أن طبيعة النظام السياسي تعتمد على الذين بيدهم القوة وأكدوا أن أي نظام سياسي إنما يرتبط بظروف اجتماعية واقتصادية معينة فبناء القوة يعني في نفس الوقت بناء الدولة التي تعمل من أجل " الصالح العام " وفي هذا السياق يطرح السؤال التالي: ما علاقة الدولة بالقوة ومن أين تستمد الدولة شرعيتها ومشروعيتها ؟

الفصل الثاني:
الدولة والقوة ومشروعية الحكم

- تمهيد

1. القوة باعتبارها موضوعا للتحليل السوسيولوجي.

2. المفهوم المعياري للسلطة والقوة.

3. الأنماط الشرعية للسلطة والقوة(M.Weber).

الفصل الثانـي: الـدولة والقـوة ومشروعيـة الحكم

تمهيـد:

من الملاحظات الهامة والعامة التي وجوب الإشارة إليها بخصوص العلاقة بين التحليل الاجتماعي الفلسفي والتحليل السوسيولوجي في سياق تاريخية الفكر الاجتماعي والسياسي.

أن غالبية المفكرين الاجتماعيين والسياسيين ابتداء من ابن خلدون ومرورا بمفكري عصر النهضة وعصر الأنوار الأوربي كانوا ممن يهتمون بمراقبة التغيرات والتحولات الاجتماعية والسياسية من حولهم وفي مجتمعهم.

وأن الكثيرين منهم تجاوزوا ذلك الاهتمام الفلسفي المحض إلى الدراسة العلمية والممارسة العملية نفسها ولو بشكل جنيني وبذلك ساهموا كلهم في إرساء المقدمات الأولى لظهور علم الاجتماع كعلم(Sociologie) .

ومن المؤكد وإلى حد الآن- لم يستطع أبرز علماء الاجتماع وعلماء السياسة الإفلات من تأثير هؤلاء الأقطاب الذين أنتجوا نظرياتهم ومفاهيمهم ومناهجهم في ظل مراحل تكوّن المجتمع الحديث أو المجتمع الصناعي[1].

فلقد أجمع علماء الاجتماع المعاصرون على أن هناك علاقة ترابط وتزامن بين تكون وتطور المجتمع الحديث في أوربة وميلاد علم الاجتماع بالتسمية الوضعية (Positivisme).

وكانت للمسألة الاجتماعية الكبرى[*] التي أحدثتها التغيرات البنيوية والمؤسساتية في المجتمعات الأوربية خلال القرن التاسع عشر أثرها الواضح في تكوّن وتطور النظريات السوسيولوجية من حيث المضمون ومن حيث المنهج والتي لم تخرج الخطابات السوسيولوجية المعاصرة عن سياجها حتى الآن.

فالمفكرون الاجتماعيون والسياسيون خلال القرن التاسع عشر كما هو الحال بالنسبة لكونت وتوكفيل وماركس وفيبر شانهم شان فلاسفة حركة التنوير أمثال هوبز ومونتسكيو

Paris Gallimard 1962.p 21.Dix huit leçons sur la société Industrielle. R.ARON:-) 1(

(*)- المسألة الاجتماعية الكبرى (Laquisation sociale énorme) تتجلى أساسا في التمايز الإجتماعي والصراع الطبقي والانقسام والإنشطار الداخلي في نظام القيم وفي توزيع الثروة والسلطة في المجتمع الحديث.

ولوك وروسو وكانط وغيرهم من تجاوزوا في أعمالهم الفكرية الحقل الفلسفي إلى الممارسة العلمية الاجتماعية وإن دلّ ذلك على شيء فإنما يدل على أن الصلة كانت وثيقة بين مباحث الفكر الاجتماعي والسياسة العامة للمجتمع. ويبدو ذلك واضحا في نظريات وكتابات هؤلاء المفكرين الاجتماعين الذين تعرضنا لتحليل نظرتهم للمجتمع والدولة، فغالبيتهم راقبوا وعايشو أو مارسو العمل السياسي.

إن الأساس المنظم للفكر الاجتماعي بالمعنى الذي يسود لم يقدر له أن يبرز إلى حيز الوجود كمنظومة معرفية علمية حتى منتصف القرن التاسع عشر. فقد كان " أغست كوت " (Auguste Conte)أول عالم اجتماع يرسخ قواعد هذا العلم كعلم و يعطي له وظيفة ومهمة وفائدة عملية وعرّفه بأنه « العلم الذي يدرس تركيب و ديناميكية المجتمع ».

وأقام كونت "التباين الاجتماعي" على ثلاث عوامل هي الجنس (Race) والمناخ والفعل السياسي، ولا يتغير العاملان الاولان كثيرا ولكن التأثيرات السياسية هي التي تتعرض للكثير من التعديل عن طريق «البصيرة الاجتماعية ».

ومن ثم فان كونت يوصف على الدوام بأنه أول منظر لعلم الاجتماع بعد ابن خلدون، فضلا عن انه أول من صاغ مفهوم «التقدم الاجتماعي» Progré Social واستخدم مصطلح « الإجماع » (Consensus) في محاولته لإيجاد مصدر مدني للشرعية بالنسبة للنظام السياسي في حدود ذلك النظام نفسه[1].

وبما أننا لسنا في معرض تاريخ علم الاجتماع أو مراحل التفكير السوسيولوجي كما هو عند ريمون آرون فانه يهمنا أن نتعرض لتلك الملحمة من تراث علم الاجتماع ذات الصلة بموضوعنا (تكوين الدولة و بناء القوة السياسية).

وخاصة عند أولئك الذين كانت مقولتي: الدولة والقوة تمثلان المحور المركزي في كتاباتهم التي كانت لها ابلغ الأثر ليس على مجالات الفكر كنتاج مجرد، بل انصرفت آثارها إلى واقع الحياة الاجتماعية على النحو الذي أسهم في إعطاء عالمنا المعاصر شكله الحالي بخصوص منظومة المعرفة السياسية وفي مقدمتها علم الاجتماع السياسي Sociologie Politique وما يرتبط به من نظريات لا تخرج في جوهرها – من وجهة نظرنا- عن

(1)- R.ARON : op.cit.p21.

الاعتماد على مفهوم« القوة» كأساس يعبر عن واقع بناء القوة السياسية الذي تحتل« النخبة » قمته على الدوام.إذا ماذا يعني مضمون هذا المفهوم في علم الاجتماع؟

1- القوة باعتبارها موضوعا للتحليل السوسيولوجي:

ليس هناك في عالمنا المعاصر من لم يشعر بظاهرة القوة سواء أكان هو ممارسها أم الخاضع لها فالإنسان يعيش منذ بدء الخليقة في صراع ضد الطبيعة من جهة وضد نفسه من جهة أخرى و كلمة الصراع (Conflé) تتضمن فكرة القوة سواء كانت بصورتها المادية أو المعنوية ﴿الروحية﴾.

وفي هذا السياق يقول اللورد اكتون:إن من بين الأسباب الأكثر ملاحظة والأكثر فعالية في الانحدار والتفسخ الأخلاقي للإنسان هي الرغبة في القوة [1]. وحول المفهوم المعياري للقوة في النطاق السياسي خلال القرون الثلاثة الأخيرة يلخص لنا عالم الاجتماع البريطاني ماكفرسون(C.B.Macpherson) في كتابه (النظريـة الديمقراطيـة) (Democratic theory) 1975 أن معظم المؤلفات الخاصة بالعلوم السياسية الحديثة منذ بدايتها مع "مكيا فيللي و"هوبز" إلى شراحها الأمبرييقين في القرن العشرين تتعلق بالقوةPower إذا فهمناها بأفق واسع على أنها قدرة الناس على الحصول على ما يريدون من خلال التحكم في الآخرين.

لقد شرح توماس هوبز الأمر بإحكام فـي مؤلفـه اللوفيتان (Le viathan) 1640 - كما أشرنا إليه في سياق التحليل السابق وقد أصبح اختزال القوة إلى قدرة التحكم في الآخرين أكثر وضوحا في القرن التاسع عشر ثم وصل المنحنى إلى قمته في الفروض التي قدمها جون ستيوارت ميل في تحليله إشكالية العلاقة بين الحرية والسلطة(*).

ويضيف "ماكفر سون" يقول: وعندما ننتقل لمنظري القرن العشرين الاجتماعيين والسياسيين الأمبريقيين نجد نفس المسلمة بأن القوة الوحيدة ذات الاعتبار في أي سياق سياسي هي قدرة أحد الأفراد أو إحدى الجماعات أو المجموعات على التحكم في الآخرين[1]. ومن الأمثلة الدالة على اكتساح فكرة القوة لمجال المعرفة الاجتماعية والسياسية في القرن العشرين نجدها حاضرة بوضوح في أعمال" مشيل فوكو وفي كتاباتهـ.ج مورجنتاو

(1) -Robert Dahl : L'analyse Politique Contemporaire – Edition

(*) -لقد ظل الميل إلى العنف باستخدام القوة ظاهرة متأصلة في الطبيعة البشرية (أرسطو،ابن خلدون،هوبز،فرويد...) وتعد هذه الظاهرة إحدى المسلمات الرئيسية التي سيطرت على كل المناقشات تقريبا التي تتناول الاستخدام المشروع للقوة على مدى تاريخ الفكر الإجتماعي عبر العصور.

(1)- V.B.MACPHERSON : Democratic Theory Oxford- Oxford university press 1975. p 42-5.

H.J.Morgenthaw الملقب بأبي الواقعية السياسية الجديدة: إننا نجد العبارات التالية في الصفحات الأولى من كتابه الشهير (سياسة الأمم) إن القوة تشمل كل شيء يمكن أن يؤسس و يبقى علامة على قدرة الإنسان على التحكم في الإنسان، وهكذا فإن القوة تغطي كل العلاقات الاجتماعية التي تخدم هذا الغرض بدءا من العنف المادي حتى أدق الروابط النفسية التي يسيطر بها عقل على آخر.

ومن المؤكد أن القوة تغطي سيادة الإنسان على الإنسان سواءا كان السيد يظهر عندما تنظمها(القوة) الأهداف الخلقية وتحكمها الضوابط الدستورية كما في النظم الديمقراط الغربية، أو عندما تكون القوة قوة تسلطية غير مروضة ليس لها قانون إلا باسمها الخاص ولا تبرير لها إلا فيما يتعلق بإنمائها و زيادتها[2] .

وأن مثل هذه القدرة تعد الحقيقة المركزية في الحياة السياسية والافتراض العملي لأصحاب المذهب الواقعي في السياسة هو أن السياسة كمهنة أو نشاط سياسي عند كل مستوياته هو تنويعات من أشكال صراعنا الشامل اللانهائي كي نحكم أو لا نحكم.

ولسنا ننوي هنا أن نجادل افتراضا كهذا فنحن نعتقد أن مثل هذه القراءة للتاريخ السياسي هي قراءة ثمينة. وهكذا فإننا نود أن نقتنع بقرار مورجنتا والذي هو مفاده أن القوة كنوع من السيطرة ستظل على الأرجح حقيقة مركزية من حقائق حياتنا الاجتماعية والسياسية في المستقبل المنظور.

لكن الشيء الصاعد في رؤية مورجنتا وللقوة كنوع من السيطرة هو انه تضعه على حافة موقع يكون النشاط السياسي فيه بمثابة عنف لابد منه. لكننا هنا نواجه مفارقة لأن أحد الأغراض الأساسية للنشاط السياسي هو أن يزيد من قدرتنا على التفاعل بعضنا مع البعض بحيث نرتقي بحياتنا إلى مستوى حضاري. وهنا تكمن أهمية فكرة ماكس فيبرعندما يؤكد بأن عقلانية السياسة تقتضي من السياسي أن يعمل وفق أخلاقيات المسؤولية و أن لا يطغى عليه أسلوب العمل وفق أخلاقيات الاقتناع[1] .

فالقوة لدى غالبية علماء الاجتماع السياسي وعلماء السياسة كانت ولازالت تمثل المقولة الرئيسية في العلوم الاجتماعية وبقى علينا أن نحاول تعريف هذه" القوة". ونحن إذ نفعل ذلك أنما نحاول أن نعرف جانبا هاما من الجوانب الأساسية التي يقوم عليها علم الاجتماع

(2) -H.J.MORGENTHAU: Politic Amang Nations NEW YORK- ALFRED KOMPF 1973. P9.
(1)- ماكس فيبر: العالم والسياسي ترجمة:الدكتور عادل العوا ، منشورات عويدات ،باريس ، بيروت ، 1978، ص57.

السياسي،إن لم تكن هي علم الاجتماع السياسي ،وهي التي حركت من وجهة نظرنا التاريخ العام كله ،فضلا عن أنها -أي القوة- المقولة الرئيسية والهامة في العلوم الإنسانية. فعلى حين أنه يتعين علينا أن نضع تعريفا للقوة نجد أنفسنا مضطرين إلى دراسة تاريخها وتتبع ديناميا‌تها، وهذه الدراسة وأن كانت تدور أساسا حول القوة ألا أنها ترتبط بالعلوم الاجتماعية ككل، و من هنا أننا نلقى أيضا المصاعب التي يواجهها من يحاول تعريف علم الاجتماع.(sociologie)أو علم الاجتماع السياسي (sociologie politique).

أن صياغة مصطلح علم الاجتماع السياسي(Sociologie Politique) واستخدامه على هذا النحو لم تظهر إلا في النصف الثاني من العقد الخامس للقرن الماضي. وقد تكون الأسماء والمصطلحات مرايا تعكس الواقع والحقيقة أو حجبا تحول دون رؤية أي منهما. ومن ثم فإنه يتعين أن نحاول من خلال ما عرضناه وما سنعرضه أن نتتبع الأصول التاريخية والفكرية التي انبثق عنها هذا المصطلح، كي نستبين مضمونه، وننتهي إلى الاهتمامات التي يدور حولها هذا العلم والتي تشكل موضوعات أبحاثه الأساسية في الآونة الراهنة، بعد هذا التقدم الكبير في المجالين النظري والتطبيقي للفكر الإنساني،و في ميدان العلوم الاجتماعية بخاصة.

ويبدو أن عالم الاجتماع واحد من اثنين: إما أن يكون مشتركا في الواقع السياسي أو مراقبا له وذلك منذ ثيوسيديد Thucydideالذي كتب عن حرب" البلوبوينز"، التي عايشها وانفعل بها. كذلك "مكيافيللي" الذي قدم أول كتاب في السياسة العملية وهو كتاب Le prince [1] ومن بين الأقدمين نجد ابن خلدون الذي عمل في الحياة العامة أكثر من أربعين عاما تفرغ خلالها مدة أربعة سنين ليكتب لنا «المقدمة» التي تجعله يزداد تألقا إذا ما نظرنا إليه خلال غلالة الظلام التي سادت عصره. فبينما تألق *ثيوسيديد*،و*مكيافيللي* في عصور متألقة وبيئات مزدهرة فإن ابن خلدون كان النقطة المضيئة الوحيدة في أفق عصره فهو في المقدمة التي وضعها في التاريخ العام ،استوعب وصاغ فلسفة للتاريخ ،هي ولا شك أعظم عمل من نوعه جادت به القرائح حتى ذلك الحين في أي زمان أ و أي مكان[2].

والاشتراك أوالمراقبة للواقع السياسي يمكن أن ينسحب على علماء الاجتماع ذوى النفوذ أمثال" ماركس " و" باريتو" و" دوركايم" و" فيبر" وغيرهم. فلقد كان" ماكس فيبر "-

(1)- R.Aron, Dix-huit Lecon- sur la societe industrielle paris : Gallimard, 1962. p22.
(2)- A.J.Toynbee, A study of History, London: Oxford Univ Press, VOL. III. 1948. PP 321-22.

على سبيل المثال- يتمنى أن يكون قائد للحزب أو رجلا من رجال الدولة، وقد راودته الرغبة في أن يكون الرئيس، أو الرجل الذي يهدي مواطنيه بعظمة تفكيره، فعالم الاجتماع إذن –على حد تعبير ريموند أرون – يصبح سياسيا، حتى وإن لم يشأ ذلك[3]. ومن ثم فليس من المستغرب أن تتضمن كتابات الأقدمين أمثال" أرسطو" و"ابن خلدون" وغيرهم موضوعات تعد من صميم علم الاجتماع السياسي. فما هي إذن طبيعة علم الاجتماع التي يندرج تحتها أو ينبثق عنها علم الاجتماع السياسي ؟

إن أغلب الإيديولوجيات التي قدر لها أن تسود الحياة السياسية والاجتماعية في مجتمعنا البشري المعاصر، إنما ترجع إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر.بل إننا لا نزال نستفيد من رصيد الأفكار المتطورة لمفكري ذلك العصر ويعتبر الرجوع إليها والي الأوضاع في القرن الماضي من الأهمية بمكان في مجال هذا البحث.و بخاصة مع ظهور ما يسمى بـ«المجتمع الدولي» و تشابك وتعقد العلاقات الدولية.

فالسياسة التي بدأت تفرض نفسها على جوانب الفكر الإنساني منذ أرسطو تشكل الآن موضوعا أكاديميا تتزايد أهميته يوما بعد يوم، وقد تنزع بعض الاتجاهات إلى تناول علم الاجتماع السياسي على أساس أنه تمييز بين ما هو سياسي Political وما هو اجتماعي Social، هذا التمييز الذي ظلت محاولته أمرا متجددا من تاريخ المعرفة البشرية، حتى كشف سقوط المجتمع التقليـدي لأول وهلة عن أوجه الاختلاف بين " المجتمع" و" الدولة". و كشفت حركة الإصلاح الديني والثورة الصناعية عن مشكلة الكيفية التي يجسد بها المجتمع الصراع المستمر بين أعضائه والجماعات الاجتماعية، ويحافظ في نفس الوقت على التماسك الاجتماعي و شرعية سلطة الدولة.

والواقع أن مصطلح علم الاجتماع إنما يعني واحد أو أكثر من أشياء كثيرة شديدة الاختلاف فهو في المقام الأول يعني "التاريخ الاجتماعي" أو" الأنثروبولوجي المعاصر". ويعني في المقام الثاني "علم النفس الجمعي أو الاجتماعي". وعلم الاجتماع في أكثر تعريفات عمومية إنما يعني" نوع التفكير الذي يدور حول العملية التاريخية التي يمكن تصنيفها بطريقة أكثر تلاؤما مع فلسفة التاريخ "[1]. إلا أن هناك فارقا هاما في حالة العلوم السياسية بين الفلسفة

(3)- R.Aron, op. Cit. p30.

(1) -R.Bendix and S.M.Lipset, Current of S ociology, London: Routldege & Kergan paul, VOL. 1. 1957. P 87.

السياسية أو النظرية السياسية و بين علم الاجتماع السياسي أو العلم السياسي. ورغم اختلاف المصطلحين الأخيرين في بعض الأحيان[2]، فإنهما يعالجان كمترادفين في مصطلحات التمييز الأساسي بين الدراسات الفلسفية و الدراسات الأمبريقية للسياسة .و تعد فروض النظرية السياسية أو الفلسفة بيانات وصفية وأخلاقية إلا إذا دخلت في إطار المنطق.

وهذا فضلا عن العدد الكبير من النظريات العامة عن التاريخ والمجتمع التي ادعى كتابها حيوية وفعالية العلم بالنسبة لها. والحقيقة الثانية في مجال العلوم الاجتماعية هي« أن ما يزعم أنه علوم مجتمع لم تتكشف إلا عن كونها مجرد فلسفات تاريخ ».إذا استعرنا عبارة رنسمان (Runsiman) هذه ردا على الماركسيين الكلاسيكيين الذين يعتبرون «المادية التاريخية» هي علم الاجتماع نفسه.

وللعلوم الاجتماعية مناهج كثيرة (مشتركة بين ميادين العلوم الانسانية المختلفة)، وهي علوم تبحث في نقاط كثيرة تتريث إحداها على الأخرى بالنسبة لنتائجها المستقلة أو الأساسية. إلا أن الرغبة أو المحاولة في تجميع هذه العلوم تحت عنوان شامل واحد، تعتبر – في رأي Runciman- عملية تكييف مدخل مشابه لمدخل ما قبل " سقراط"، حيث كان الماء أصل كل شيء عند" طاليس". وثمة اتجاه قوي في الوقت الراهن يدعو إلى استخدام "علم الاجتماع" كمصطلح غير كاف، في الوقت الذي يتزايد فيه الاتجاه إلى استخدام ما يسمى بعلم الاجتماع الصناعي وعلم اجتماع القانون أو الدين إلى آخره.

وبالرغم من تزايد هذا الاتجاه الذي قد يبدو مقبولا عند بعض العلماء إلا انه يجب أن نضع في الاعتبار في نفس الوقت، إن القول بعدم كفاءة المناهج السوسيولوجية أمر مضلل بعد التقدم الملحوظ الذي أحرزته المناهج الكمية والو صفية فضلا عن التقدم الذي أحرزه علم النفس الاجتماعي في مجالاته المختلفة. ومن ثم يجب التمييز بين التحدث عن علم الاجتماع وبين التحدث عن المناهج السوسيولوجية حيث يكون الحديث في العلوم الاجتماعية وارد عند عزل مجال معين من السلوك الإنساني ووضع صيغة تعليلية لتفسيره. ويتعين علينا قبل أن نستطرد أن نطرح سؤالا على مستوى علم الاجتماع بوجه عام. فإذا ما قلنا أن مادة دراسة العلوم الاجتماعية على وجه العموم ليست الأشياء"choses" وإنما الناس"People" فهل يمكن أن نتكلم عن «العلم Science» على إطلاقه بالمعنى الذي يستخدم فيه اللفظ في العادة ؟

(2)- W.G.Runciman, op. Cit. p 1.

إن علم الاجتماع يظهر للناس ما يريدون حقيقة وما هي النتائج المحتملة لاعمالهم. غير انه لا يعين لهم أبدا ما ينبغي عليهم أن يريده »[1]. أو بمعنى آخر يعين علم الاجتماع الناس على أن يعرفوا أين يقفون، و أي طريق يسلكون، وماذا يفعلون – ما وسعتهم الحيلة – حيال الحاضر كتاريخ و حيال- المستقبل كمسؤولية[2]. ومن ثم فهل لمثل هذا العلم طبيعة علمية بالمعنى المألوف لكلمة (Science) أم أن علميته مشكوك فيها؟

إن الرد على مثل هذا التساؤل يحتاج إلى دراسات مطولة تعنينا على الوصول إلى تحديد مناهج العلوم الاجتماعية التي يمكن إضفاء الصبغة العلمية عليها، حيث لا تزال المناهج الكمية والدراسات التجريبية – إذا جاز التعبير–التي لا يزال علماء الاجتماع يستخدمون عبارة الأمبريقية (empirical) للدلالة على عدم الدقة الكاملة في نتائجها بالمقارنة بالدراسات التجريبية المعملية في ميدان العلوم الطبيعية "ولقد أكد فيبر وبإصرار على أنه ليست هناك مفردات لغويـة دقيقة ومحددة لتحليل الظواهـر الاجتماعية. حتى مفهوم " الثقافةCulture " يعتبر مفهوم قيمة (Notion-Value))و هذا راجع إلى أن البحث السوسيولوجي لا يزال في حاجة إلى معيار موضوعي يمكن أن يقوم على أساسه الاختبار.

ولا يعني القول بأن العلوم الاجتماعية تتعلق بأفعال و ليس بأحداث، التخلي عن كل الأفكار الأولية لإتباع المنهج العلمي في البحث السوسيولوجي. " فالوظيفة التحليلية الملائمـة للعلوم الاجتماعيـة ليست التنبؤ وإنما هي التشخيص. ومن المفارقات الغربية، أن النظريات العامة للمجتمع – إن وجدت – على ما يبدو" كلما حاولت المبالغة " في الوصول إلى الطابع العلمي، وقف مستواها دون بلوغ هذا الطابع[1]. والمشكلة الأساسية التي تواجه عالم الاجتماع من خلال دراساته هي محاولة صياغة بعض الافتراضات التي تتناسب مع رسم نمط كل متغير، فالتنبؤ لا يمكن أن يكون مؤكدا، و بالتالي فهو غير كاف، إذ يمكننا التنبؤ من توقع نتائج الانتخابات أو صياغة السياسات الاقتصادية أو تقدير اتجاهات الشعب، لأنه يمكننا معالجة مثل هذه المسائل جملة.

(1)- R.Aron, " Social structure and the Ruling Class", op. Cit. p 2.
(2) -C.W.Mills, Power, Plolitics and people, N.Y.: Oxford Univ. press, 1963, p. 16.

(1) -R.Aron, dix-huit Lecons, op. cit. p25.

وبالرغم من قصر الفترة التي ظهر فيها "علم الاجتماع السياسي" (منذ عام 1945)(*)، فإن الموضوعات التي ينشغل بها علماؤه الآن هي موضوعات ذات درجة عالية من الدقة، و أحرزت تقدما ملحوظا في مجالات محددة. وأعطتنا كمية كبيرة من المعلومات ذات القيمة، وهي لا تصرف نظرنا عن التحقق والنظر إليها على أنها إنتاج قوي لعلم مؤكد مرتبط بالحقيقة في كل الأوقات والأماكن، ولكن كمادة خام للتاريخ السياسي الذي نحتاج لأن ندخله في سياقه. وكذلك بعض الحقول في الفلسفة السياسية المعاصرة كما هو الشأن بالنسبة للموضوعات التي تناولتها مدرسة فرانكفورت وغيرها.

وهذا لايعني القول بصعوبة إقامة تعميمات ذات قيمة حول السلوك السياسي وفحص ذلك بالمناهج النموذجية، على أساس تلك العلوم الطبيعية، على الأقل، ولكن إذا كنا نود أن تكون كل العلوم علوما Sciences فسوف تبقى بعض العلوم دائما أكثر علمية من العلوم الأخرى.

إن أصول "علم الاجتماع السياسي"، تكمن في الميز السابق بين الدولة (Etat)والمجتمع Société. وقد اهتم الفكر القديم والوسيط كما رأينا بالنظام المدني ordre civil. والمجتمع السياسي (Societé politique) الذي ينتسب إليه الناس. و لم يكن هناك تصور عن انفصال الدولة عن المجتمع، وظهرت الفكرة أول ما ظهرت خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر اثر سقوط النظام الإقطاعي، وظهور علم الاجتماع السياسي إثر الاهتمام المتزايد بالعلاقة بين الدولة والنظام السياسي والنظم الاجتماعية الأخرى.وواجه المنظور السوسيولوجي **الدولة** كنظام اجتماعي واحد فقط داخل المجتمع، بينما رأى المجتمع أكثر شمولا للعملية الاجتماعية[1].

فالسلطة والقوة واتخاذ القرار، هي حقيقة ما يدور حوله النظام السياسي، إذا لم تكن هي المكونة للنظام السياسي ذاته. ويعد النظام السياسي ملهما للملاحظة السوسيولوجية كنموذج للتنظيم الاجتماعي، تماما مثل أي شكل آخر من أشكال الحياة الاجتماعية. ومن ثم فإن النظام السياسي يشكل أحد القضايا الهامة والرئيسية لعالم الاجتماع السياسي، بالإضافة إلى أن دراسة كيفية تنظيم القوة الاجتماعية في البنيات السياسية، يربط دلالتها بالبنيات والنظم الأخرى في المجتمع.

(*) – حسب ما تجمع عليه الأدبيات الاجتماعية و السياسية الأنجلوساكسونية عامة و الأمريكية بوجه الخصوص.

(1)- J.B.Mckee, Introduction to Sociology, U.S.A. H OLT, Rinehart, 1969, p. 454.

ومن هذا فالدولة وكل ما يشابهها من حكم، تقيم نموذجا رئيسيا للتنظيم السياسي. ولايهم عالم الاجتماع أن يدرس الخصائص الرسمية للحكم، وإنما يهمه في المقام الأول دراسة العلاقات من الدولة كبؤرة مركزية للقوة السياسية،إلى تنظيم الحياة الاجتماعية السائدة في المجتمع[2].

إن ماركس يشكل الركيزة الأساسية في علم الاجتماع السياسي، فلم يكن من المستطاع تصور علم اجتماع سياسي حقيقي دون الرجوع إلى بعض المرتكزات النظرية الماركسية حتى فون شتاين الذي صور قبل ماركس طابع الحياة الإنسانية على انه صراع مستمر بين الدولة والمجتمع قد مهد الطريق لماركس ليؤكد فيما بعد انه منذ أن ظهر تقسيم العمل الاجتماعي و منذ وجود الملكية الخاصة ظلت كافة المجتمعات البشرية تنقسم بصورة أساسية إلى قسمين رئيسيين الذين يملكون مصادر القوة و الذين يخضعون لها.

وهذا ما نعثر عليه في كتابات ماركس خلال تلك الفترة فقد كتب ماركس عـام 1844، أن الدولـة قامت على التناقض بين الحياة العامة والحياة الخاصة، و في عام 1845 كتب يقول: « إن الخرافة السياسية تعتقد في هـذه الأيـام فقط أن الحيـاة المدنيـة يجب أن ترتبط مع بعضها بوساطة «الدولة» بينما في الحقيقة تقوم الدولة، بل ويتوقف قيامها على الحياة المدنية[1].

وقد لا يكون "فون شتاين" قد ابتعد عن "هيجل" كما فعل ماركس – ففوق شتاين في رأي جورج جيرفتش، ارتـد من الماركسيـة إلى الهيجلية – وبالرغم من أن" شتاين" لا يتعادل مع ماركس في أصالته، إلا أنه يشترك معه في تأكيد ظهور التمييز الذي كان خافيا أو ميتا فيزيقيا من قبل، هذا التمييز الذي يصنع الآن، والآن فقط إمكانية قيام علم الاجتماع السياسي كمعلم للقوة و السيطرة او كمعلم للأمن والسلام العالمي في ظل العولمة و مفهوم « العولمة» (Mondialisation) في اعتقادي يتطابق مع مفهوم« الهيمنة» .

وإذا كان الأمر كذلك فإنه بالاستطاعة إعطاء تعريف سوسيولوجي للدولة الحديثة فقط، في مصطلحات خاصة، ومحددة، مثل كل رابطة سياسية، وبالذات عند استخدام "القوة الفيزيقية"، "فالدولة مجتمع إنساني سياسي ومحلى، استخدم احتكار شرعية القوة الفيزيقية بنجاح داخل إقليم. ومن هنا نستطيع القول – وفقا لما يراه فيبر – إن السياسة تعني الصراع

(2)- Ibid., p. 455.
(1) - T.B.Bottonlore and M.Ruble (eds), Karl Marx: Selected Writings in Sociology and Social philosophy, p. 226.

من أجل تقاسم القوة أو التأثير على توزيع القوة سواءا بين الدول أو الجماعات المختلفة داخل الدولة " فالقوة تترجم نفسها دائما إلى نشاط سياسي، كما تترجم القوة- على مستوى آخر – التفاعل الاجتماعي إلى تمايز جماعات و سلطة رشيدة" (2).

و إذا مـا تساءلنا عما إذا كـان من الأنسب أن نستخدم مصطلح « علم الاجتماع السياسي» أم مصطلح « علم السياسة» في التعبير عن ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذي يتناول مسألة القوة، فإن أول ما يتبادر إلى الذهن بصدد هذا التساؤل مـا يمكن استخلاصه من دلالات كل من هذين التعبيرين: «علم السياسـة» و«علم الاجتمـاع السياسي»، فمن ناحية علم السياسة، سياسة من ؟

لا شك أنـها سياسة الناس، وهؤلاء النـاس يعيشـون في مجتمع، ويمارسون السياسة من خلال إطار اجتماعي، يتفاعل فيه الأفراد والجماعات سواء بالشقاق أو بالاتفاق، على مصلحة فردية أو جماعية. ومن ثم وببساطة، فمن الأولى أن يقوم علم المجتمع بدراسة سياسية لهؤلاء الذين يدرسهم، والتي ستمثل عندئذ، فرعا من فروع هذا العلم ذاته –أي علم المجتمع. فعلم السياسة إذا ما قيس بعلم الاجتماع السياسي، يتضح أن مجاله أضيق بكثير من مجال علم الاجتماع السياسي، حيث يقصر علم السياسة اهتمامه على دراسة الظواهر السياسية بمعزل عن الظواهر الاجتماعية الأخرى، وهو أمر لا يتطابق مع مقتضيات المنهج العلمي التحليلي الموضوعي في مجال الظواهر الاجتماعية والتي تعني حتمية النظر إلى الظواهر السياسية باعتبارها ظواهـر ترتبط بالمجتمع وتتداخل مع غيرها من الظواهر فيـه. وهذه النظرة الشاملة هي أقرب لأن تندرج تحت « علم الاجتماع السياسي» أكثر منها تحت علم السياسة.

وتعتبر الماركسية هي النظرية الفريدة التي قدمت نظرية عامة في مجال المجتمع، وقبل ماركس استطاع "مونتسكيو" كما رأينا – فيما سبق- أن يقدم نظرية جزئية في هذا المجال- وهي نظريته عن النظـم السياسيـة – ولكن أحدا إلى يومنا هذا لم يستطع أن يقدم نظرية شاملة للحياة الاجتماعية ككل غير ماركس. وليست السياسة شيئا مجردا ولكنها سياسة "مع" و" ضد" أنماط نوعية من التنظيمات وأشكال قائمة للحكم داخل المجتمع. ومن ثم فهناك في هذا المجال صراع و اتفاق و يكون الصراع دائما من اجل "القوة" التي تترجم نفسها –

(2) - C.W.MILLS, op. Cit. p. 11.

على حد تعبير "ميلز" – إلى نشاط سياسي، وتترجم التفاعل الاجتماعي إلى تمايز جماعات وسلطة.

وبالرغم من أن علم الاجتماع السياسي أكثر قابلية للتطبيق، وأكثر شمولا، إلا أن الوجود الفعلي لعلم السياسة قاد علماء الاجتماع لإهمال أشكال معينة من العملية السياسية، مثل "الدولة" و"القانون" وغيرهما من أشكال الآلية للضبط السياسي وهذا الاهمال يبرز بوضوح في العالم العربي الإسلامي المعاصر حيث ما زال فيه العالم أو المثقف تحت وصاية السياسي كما كان يجري في العصور الوسطى في ظل علاقة «أهل الدولة» بـ«أهل القلم» أي علاقة السلطان بالفقيه.

في محاولتنا لتتبع المدلولات المختلفة للفظة "القوة" (Power) من خلال تطور استخدامها عبر القرون، رجعنا إلى المعاجم المختلفة والأساسية في اللغتين العربية والإنجليزية، ولم تساعدنا المعاجم العربية كثيرا، إذ أنها وضعت في قرون متقدمة لم تكن هذه اللفظة (القوة) قد اتخذت فيها المدلولات التي ترتبط بالأنظمة الاجتماعية والسياسية. وقد لاحظنا أن"لسان العرب" لابن منظور، و"المصباح المنير" لأحمد بن محمد المقري الفيومي، و"مختار الصحاح" للرازي و"أساس البلاغة" للزمخشري و"القاموس المحيط" للفيروزابادي، قد اقتصرت جميعها على معالجة لفظة "القوة" من شتى نواحيها اللغوية ولم تربط بينهما وبين النظم الاجتماعية أو السياسية(*) .

و الواقع أن اللغة الإنجليزية تكاد تكون هي اللغة الوحيدة التي تناولت في معاجمها التطور الشامل لمدلولات لفظة "القوة" عبر القرون، وذلك من نواحيها اللغوية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعلمية وما إلى ذلك. وقد رجعنا إلى قاموس A new English Dictionary في طبعته التي نشرت عام 1909 وإلى قاموس 1909 وإلى قاموس The Shorter Oxfor English Dictionary في طبعته الثالثة، وكلا القاموسين قد وضع على أسس تاريخية [1]. وقد استطعنا أن نستخلص الاستخدامات المختلفة للفظة "القوة" بمفاهيمها

(*)- أنظر: ابن منظور لسان العرب الدار المصرية للتأليف والترجمة، الجزء العشرون صفحة 69 وما بعدها، والرازي مختار الصحاح، الطبعة الرابعة، القاهرة 1938، صفحة 558، واحمد بن محمد علي المقرر، المصباح المنير، المطبعة الأميرية، الطبعة الخامسة، القاهرة 1922 صفحة 715، والزمخشري، أساس البلاغة، المطبعة الوهيبية، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، 1882، الفيروز أبادي، الشيرازي، القاموس المحيط، المطبعة الحسينية المصرية، الجزء الرابع، القاهرة، 1344هـ صفحة 381، الموسوعة العربية الميسرة،(أربعة مجلدات) دار القلم، الطبعة الأولى، القاهرة 1965. دار الجيل الجمعية المصرية الطبعة الثانية 2001 ص 1886-1888.

(1) - أنظر كلمة Power في:

المتغيرة التي اكتسبتها هذه اللفظة منذ بدىء في استخدامها إلى أن أصبحت في السنوات المتأخرة مصطلحا محوريا في الدراسات الإجتماعية والسياسية، ينبغي على الباحث أن يحاول الوصول إلى تعريف محدد له، إذا كان له أن يفهم أو يقنن ما يجري حوله في عالمنا المعاصر من أمور توشك أن ترتبط جميعها بذلك المفهوم. ونستطيع أن نجعل خلاصة ما وصلنا إليه – فيما يلي – تحت أربعة عناوين رئيسية، وذلك بحسب ورودها في المعاجم، ونلاحظ أن هذه المعاجم ترتب المعاني حسب تدرجها وارتباطها بالفكر الإنساني بغض النظر عن تواريخ الاستخدام.

أولا: استخدمت لفظة "القوة" كقدرة أو كخاصية في عام 1325م. بالقوة هي القدرة على عمل أو أحداث شيء ما أو أي شيء، أو هي القدرة على التأثير في شخص ما أو شيء. أما إذا استخدمت لفظة (power) في اللغة الإنجليزية ومعها أداة التنكير "a" أو استخدمت في صيغة الجمع Powers، فإنها تعني في هذه الحالة إحدى قدرات الجسد (Body) أو العقل (Mind). وقد لا يعني جمعها (Powers) أحيانا قدرات مختلفة وإنما يعني القدرة المستخدمة في اتجاهات أو مناسبات عديدة.

واستخدم "جون لوك" لفظة (Power) في كتابه (Human understanding) عام 1690 قائلا: « أن القدرة هي واحدة من تلك الأفكار البسيطة التي نتلقاها عن طريق الإحساس (sensation) والتفكير (Reflection). لأننا نلاحظ في أنفسنا أننا نتصرف ويمكننا أن نفكر، وأننا نستطيع عند الإرادة أن نحرك أجزاء عدة من أجسادنا بعد أن كانت ساكنة، وأن نلاحظ أيضا الآثار التي يمكن أن تحدثها الأجسام الطبيعية في بعضها البعض، الأمر الذي تدركه حواسنا في كل لحظة، فنحن نصل إلى فكرة القدرة بهذين الطريقين»[1].

وعلى هذا فالوصول إلى فكرة القدرة – عند لوك- يتم عن طريق الإحساس والتفكير. وتنقسم القدرة –عند لوك – إلى قسمين أو هي ذات شقين، فهي قدرة على" الفعل"، وقدرة على "التلقي"، فالأولى عنده قدرة إيجابية والثانية قدرة سلبية. ولكننا إذا ما نظرنا إلى استخدام لفظة القوة في عام 440م نجد أنها استخدمت في معاني كثيرة يوردها قاموس اللغة الإنجليزية- المشار إليه سابقا- كالآتي:-

A New English Dictionary on Historical principles, Vol VII London: Oxford, at The Clarendon Press, 1909, p. 1213, And the Shorter Oxford English Dictionary on Historical principles, London: Oxford at The Clarendon Press, Third Edition, P. 1559.

(1) -J.Locke,Human understanding, London, 1690, Vol , II, VII.18.

القوة هي القدرة على العمل أو التأثير بشدة في شيء ما أو القدرة البد نية أو العقلية أو القدرة والحمية، فضلا عن استخدامها للدلالة على قوة الشخصية والقوة المؤثرة والأثر.

ثانيا: استخدمت لفظة Power عام 1701م بالمعنى السياسي عند احتدام الصراع السياسي وظهور الدولة القومية في أوربا فضلا عن استخدامها في المجال السياسي في معانيك كالقوة السياسية أو القوم القومية وتوازن القوة(balance of power).كما هو مستخدم في القاموس الفرنسي أي أن لفظ القوة (Force) بمدلوله الاجتماعي يتطابق مع لفظ القوة باللغة الانجليزية (power) ولكن القاموس الفرنسي يعطي للفظ (Force)معنى أدق(*).

إذا ما حاولنا أن نتعرض لأثار القوة السياسية في المجتمع الحديث فإننا نجد أن أول دراسة أمبريقية لها- بعد ظهور مصطلح علم الاجتماع Sociologie- جاءت في كتاب ألكس دي توكفيل «الديمقراطية في أمريك»1835[1] وهي دراسة شديدة الموضوعية لأثر الممارسة الديموقراطية على التراث والقيم والبنيات الاجتماعية والسياسية التي وصلت إلينا من مجتمع القرون الوسطى في أوربا.

هذه الدراسة النموذجية في حقل علم الاجتماع السياسي استكشف فيها دي توكفيل مصادر القوة السياسية الحديثة بوجهيها المتلازمين وهما: الاتجاه البيروقراطي والمركزية السياسية.

وعلى خلاف غالبية أو معظم معاصريه من المفكرين الاجتماعيين والسياسيين لم ير دي توكفيل الديمقراطية على أنها نسق للحرية وإنما رآها على أنها نسق للقوة. ففي الوقت الذي نرى الحرية عند دي توكفيل هي الحصانة من القوة نجد أن الديمقراطية بطبيعتها- على حد قوله- شكل من أشكال القوة وهي بالإمكانية أعظم قوة وأبلغ أثر من أي نظام سابق للحكم السياسي [2] .

لقد تتبعنا فيما تناولناه بالتحليل مفهوم الدولة والقوة والسلطة عند الفلاسفة اليونانيين ومفكري العصر الوسيط وعصر النهضة وعصر الأنوار وذلك من خلال المنظور الذي نتبناه

(*) - أنظر : LEROBER :Dictionnaire Historique de la langue française-Ed.LEROBER -Imprimerie,JEANLAMOUR,Paris 1992. PT1,P812.

(1)- Alexix de Toqueville : De La Démocratie en Amérique Paris – Gallimard 1968.

(2)- وهناك ترجمة كاملة لكتاب ألكس دي توكفيل عن " الديموقراطية في أمريكا" قام بها وعلق عليها د. خيري حماد: مجموعة إخترنا لك العدد 180 والعدد 187 الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة.

في محاولة استجلاء وبلورة تلك المفاهيم التي سادت الفكر الإنساني عبر العصور وتسوده على وعي أو على غير وعي منه في عالمنا المعاصر.

وفي تتبعنا لمفهوم القوة نجد أن مفكرا واحدا في القرن التاسع عشر- بعد دي توكفيل- وهو كار ل ماركس أعطانا نوعا من الفكر ينتمي من حيث النظرية الاجتماعية العامة إلى مجال "الصراع" كان ولا يزال وعلى ما يبدو سوف يظل هو المحرك الأساسي لكثير من أفكار كتاب الغرب والشرق على السواء في معالجتهم لإشكالية القوة ومصادرها الأساسية مادية كانت أم روحية.

فمنذ ظهور الفكر الدياليكتيكي بشكله المتبلور والناضج في الكتابات المتعددة المشدودة بأطروحة ماركس القائلة " إن الملكية طريق إلى السلطة والسلطة طريق إلى« الملكية» نجد أن المفكرين منقسمين حول هذه الأطروحة بين مؤيد ومعارض.

وليس من المبالغة القول بأن رواد علم الاجتماع ومفكريه الكلاسيكيين أمثال: ماكس فيبر وإميل دوركايم *وفلفريد وبارتو وروبرت ميشلز* و*جيتانو موسكا* و*كارل مانهايم* و*س.رايت ميلز* لم يكونوا إلا نتاجا للأفكار التي طرحها ماركس سواء كان ذلك بالموافقة أو بالمخالفة. ونحن لن نتناول من أعمال ماركس الكثيرة والمتنوعة إلا ما يمس الموضوع الذي نحن بصدده في هذا البحث وعلى وجه الخصوص مسألة "الاغتراب" (Aliénation) وهي المسألة التي كانت وظلت لها آثرها الواضح في إشكالية العلاقة بين القوى التي تمتلك مصادر القوة والقوى التي تخضع لها والتي هي في الأساس إلا نتيجة مباشرة برد الفعل لممارسة القوة ترتبط بها إرتباطا عضويا ورياضيا.

ولمفهوم الإغتراب عند ماركس محتوى فلسفي وآخر إجتماعي، فمن الناحية الفلسفية يعني ماركس بالإغتراب "عملية التشيؤ" Process of objectification التي تباعد ما بين المرء ونفسه، وما بينه وبين الآخرين وما بينه وبين العالم. أما من الناحية السوسيولوجية فللاغتراب محتوى مزدوجا:

الأول: إن الإغتراب هو فقدان الإنسان لتوحده مع عمله ونتاجه- وذلك يعني أن ذلك الناتج يصبح تجسيدا لجهده ضد ذاته.ككائن اجتماعي يعمل من أجل سد حاجاته وتامين حياته وحريته.

والثاني: إن الاغتراب هو وضع الناس في حالة تضاد ضمن شكل من أشكال العلاقات الاجتماعية يولده القسر والإكراه الاقتصاد السياسي. وفي كل هذين المعنيين يرتبط الاغتراب الاقتصادي والاجتماعي بنسق الملكية الخاصة في علاقة سببية متبادلة.

والنظر إلى الواقع الاجتماعي والسياسي الذي يتناوله ماركس بالدرس وهو واقع رأسمالي يقوم على بناء للقوة يسيطر فيه رأس المال من خلال مؤسساته الحاكمة، يدلنا على أن الفرد يزداد اغترابا كلما ازدادت سيطرة هذه المؤسسات. غير أننا نرى بعد أن وضعت النظرية الماركسية نفسها موضع التطبيق في المجتمعات التي تبنتها أو تتبناها إن ظاهرة الاغتراب تجد لها محلا في ظل الاشتراكية أيضا، الأمر الذي يؤكد ارتباطها الوثيق بممارسة الحكم أي القوة في ظل أي نظام. وطالما أن الدولة لم تذب بعد تماما بحسب مفهوم ماركس، فإن النظرة الواقعية إلى الأمر تحتم علينا أن نربط دائما بين ممارسة القوة والاغتراب في ظل أي نظام.وتحت أي تأثير اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي أو ايديولوجي.

وعلى وجه العموم فإن تاريخ الجنس البشري عند ماركس ذو وجه مزدوج، فهو تاريخ السيطرة المتزايدة للإنسان على الطبيعة وهو في نفس الوقت تاريخ "الاغتراب" المتزايد للإنسان. فالاغتراب عند ماركس عبارة عن حالة تسيطر فيها على الناس قوى غريبة.

وتأخذ هذه الفكرة المكانة المركزية في كتابات ماركس الأولى، هذا فضلا عن أنها تبدو واضحة في كتاباته المتأخرة، لكن ليس كقضية فلسفية وإنما كظاهرة اجتماعية وذلك هو سر اهتمامنا بها. والذي يعنينا هو أن المعالجة الماركسية لمفهوم القوة تؤدي بنا في امتدادها النظري إلى اضمحلال ذلك المفهوم باضمحلال الدولة في نهاية الأمر، ولكن النظر إلى الأوضاع التي تسود العالم الآن، والتوازن الذي يحاول المجتمع الدولي تحقيقه ينبئ بأن اضمحلال الدولة واكتمال المجتمع اللاطبقي في العالم بأسره أمر يزداد بعدا عن الواقع يوما بعد يوم.

فالقوة إذن وما يرتبط بها من صراعات سوف تبقى هي العامل المحرك أبدا للتاريخ. فإذا ما سلمنا بهذه الحقيقة أصبح علينا أن ننظر إلى المجتمعات المختلفة على أساس أنها بنيات اجتماعية تسود فيها أنساق سياسية، هي في مجملها نتاج لمسيرة كل مجتمع على حدا

والظروف التي مر بها عبر التاريخ، والمقولة الأساسية فوق التاريخية التي تحكمها جميعها هي مقولة القوة.

2) المفهوم المعياري للسلطة السياسية الدولة

إن وجهة نظرنا تتفق مع مـا يراه دور كايـم من أن " السلطة " هي النظام الاجتماعي الوحيد الذي استطاع أن يجتاز عاصفـة التاريخ الحديث وهذه النقطة تمثل ما يسمى بعلم الاجتماع السياسي عند دور كايم. ولعلني أتفق مع دور كايم في هذه النقطة، إذ أن الأنساق الاجتماعية والسياسيـة تتغيـر وتتخذ أسماء مختلفـة عبر التاريخ، ويبقى مفهوم السلطـة هو القاسـم المشتـرك بينـها جميـعا (*).

ويتناول دور كايم السلطة بشكل مكرر في جميع أعماله، فباستثناء المجتمع فإن السلطة هي الموضوع السائد في فلسفة وعلم الإجتماع عنده. ولذلك نراه يتخذ القانون في أول الأمر على أن المعيار الحقيقي للتضامن الإجتماعي، وكونه تخلى فيما بعد عن هذا التأكيد، فإن ذلك لا يقلل بحال من إصراره على القول بأن "المجتمع الحق، والأخلاقيات الحقة لا توجدان إلا إذا اتضحت السلطة في سلوك الفرد وعقله. ويمكننا الاستدلال على ذلك من ربط بين السلطة والنظام اذ يرى أن النظام يؤدي الى تحقيقها والنظام هو السلطة العاملة.

والمجتمع عند دور كايم كما حدثنا في " تقسيم العمل "، وفي " قواعد المنهج " لا يتضح إلا في الأشكال المتنوعة للظوابط التي يفرضها وينظم بها حياة الفرد. فالسلطة والنظام يشكلان سيادة الشخصية – عند دور كايم – ودون السلطة لا يستطيع الإنسان أن يحس الواجب، أو الحرية الحقيقية(1) .

ويعالج *دور كايم* في الصفحات الأخيرة من كتابه " الانتحار" مشكلة السلطة والقوة ويعطينا مدخلا نظريا لدراستها، وقد قدر لهذا المدخل أن يكون ذا تأثير في عدد من أعمال علماء الاجتماع والمؤرخين وفقهاء القانون، وعلماء الأنثولوجيا، الذين وجدوا في التقسيم

(*)- عند دركايم : القوة السياسية في أي مجتمع وفي أي عهد تاريخي تظهر في شكلين رئيسيين أ السلطة (pouvoir) وهي قوة ذات طابع نظامي مؤسساتي(قانوني) ب) النفوذ (autorité) ويشير إلى القدرة على تحقيق الأهداف عن طريق تفاعل اجتماعي تستخدم فيه وسائل الترغيب والترهيب دون الاستناد إلى حق محول من لوائح أو قانون

(1) - R. Dahl روبرت داهل : التحليل السياسي الحديث 1976 ، ص56.

الثنائي للسلطة الإجتنماعية والقوة السياسية منظورا ذا نفع كبير في دراساتهم للثقافات والفترات التاريخية.

إن دور كايم ينظر إلى الصراع الطبقي في المجتمع المعاصر على أنه نتاج لحقيقة أن نظام الطبقات يتقابل أو لا يتقابل مع المواهب الطبيعية. ولا يفسر الصراع الطبقي عند دور كايم إلا استخدام القوة الإقتصادية (Force économique) في فرض تعاقدات غير عادلة (أي علاقات عمل غير عادلة) من طرف مالكي وسائل الإنتاج أو من ينوب عليهم في اتخاذ القرار الذي يضبط علاقات العمل.

فالمجتمع المعاصر لا يتميز عن أنماط المجتمع التقليدي بالطابع الطبقي النوعي، وإنما يتميز بشيوع التضامن العضوي، الذي يمثل عصب نظرية دور كايم المعارضة لفكرة المجتمع القائم على صراع الطبقات. فالتغير عنده لا يكون طيبا إلا إذا عاد بالفائدة على المجتمع بأسره. فالمبدأ والأساس المنظم للمجتمع الحديث لا يوجد إلا في طابعه الرأسمالي كنسق طبقي لمن يملكون ومن لا يملكون، وإنما يوجد هذا المبدأ الأساسي، والمنظم للمجتمع الحديث في التخصص العضوي للتقسيمات التعاونية المهنية. [1]

ويتوجه دور كايم بالنقد لماركس في ربطه – أي ماركس- بين التركيب الطبقي والاغتراب، ويقول أن هذا الربط ما هو إلا نتاج للخلط بين«الأنانية» و«الفردية». ولا ينبغي الخلط بين الإتجاه الفردي للمجتمع المعاصر وبين «الأنانية» التي يتحدث عنها الإقتصاديون والفلاسفة النفعيون. فالفردية – أو التخويل الأخلاقي للتخصص في تقسيم العمل – إلا إن هي شيء يصحب بالضرورة عملية تطور المجتمع الحديث، والعامل المميز الذي ينطوي عليه طابع النظام الحديث، أن هو على وجه التحديد إلا افتقار التسويغ الأخلاقي لتقسيم العمل. ولا يمكن تحقيق مثل هذا التسويغ إلا عن طريق المصادر التقليدية – آلا وهي الدين.على أساس أن عالم الأفكار وعالم التجارب المادية الحاصلة في الواقع ينبعان أصلا من الدين لأن الدين يشكل أول فلسفة وأول علم بالواقع الخارجي[1].

(1) - إميل دوركايم : تقسيم العمل الاجتماعي ،المرجع السابق ، ص253.في قراءته لمضمون كتب دروكايم ومن بينها كتابه (Les Formes)

(1)–A.Giddens,Capitalism and modern Social Theory ,London: Cambridge Univ.Press, 1972, 240.

ولنا أن نلاحظ هنا – بغض النظر عن اثر ماركس على دور كايم – أنه بينما يحصر ماركس تفسيراته في دائرة الاقتصاد ويبتعد دور كايم عن تلك الدائرة ليدخل في دائرة الأخلاق أو الدين فإن هذه العوامل وإن اختلفت ليست إلا أشكالا مختلفة للقوة وما يرتبط بها من صراعات وضغوط.و القوة المادية في المجتمع ترتبط دائما بقوة روحية أو إيديولوجية.

هذا وإن كانت "القوة" قد برزت على نحو اقتصادي عند ماركس، واتخذت شكل السلطة عند دور كايم، فإنه لم يعزز نظرتنا إلى تفسير التركيب الاجتماعي على أساسها- وإن اختلفت الأشكال التي تتخذها- إذ نجد فيبر يكمل مادية ماركس الإقتصادية بمادية عسكرية وسياسية وإدارية، إذ أنه يبحث في المسائل السياسية عن السيطرة على الأسلحة وعلى وسائل الإدارة أو البيروقراطية، وما هي إلا أشكال أخرى للقوة التي يعتمد عليها سلطة الدولة الحديثة و السؤال الذي يطرح في هذا السياق هو : من أين تستمد الدولة الحديثة سلطتها و شرعيتها؟.

3) <u>الأنماط الشرعية للسلطة والقوة (M.Weber)</u>:

يهمنا في هذا المجال من هذه الدراسة تلك العلاقة بين علم الإجتماع الفيبري وفلسفته السياسية التي اتخذت طابعا سوسيولوجيا من خلال حواره الممتد مع الفكر الماركسي. وبرغم أن فيبر كان ليبيراليا متأثرا بالمدرسة التاريخية الألمانية التي كانت هي نفسها منشغلة بدراسة مفاهيم " *هيجل* " و " *ماركس* " فإن الخاصية العامة لما أنجزه في حياته من أعمال تشكلت نتيجة لحواره مع ماركس، " ولم تكن أعمال فيبر مجرد نقد لنظرية ماركس، ولكنها كانت إستيعابا كاملا لعناصر كثيرة من المادية التاريخية ".

ولقد كان *فيبر* يعني بدارسة طبيعة واصل الرأسمالية، وقد أدى به ذلك إلى الإحاطة الشاملة بمقومات الحضارة الغربية مع مقارنتها بحضارات الشرق. ومن خلال إنشغاله بهذه المشكلة وغيرها، عمم وراجع منهاج *ماركس*- كما يقول *زايتلن*- " ويجب أن تقول هنا أنه لم يكن يدحض ماركس، لأنه قبل المبادئ الميثودولوجية الكبرى لماركس على أساس أنها مثمرة بشكل غير عادي " [1] .

ومن هنا يخطئ " بارسونز "(T.Parsons) في ادعائه: بأنه بعد اتصال "فيبر" المبكر بالموقف الماركسي، سرعان ما ارتد مقتنعا "بأنه لا يمكن الاستغناء عن الدور الهام للأفكار

(1) - Irving. Zeitlin, Ideology and the development of Sociological Theory, New Delhi: Prentice-Hall, 1969, p 108.

في تفسير العمليات التاريخية العظيمة" [2]. وهذا القول من قبل *بارسونزانم*ا يعني أن ماركس لم يكن على دراية بأهمية دور الأفكار في التاريخ. وهذا الزعم بالنسبة لفيبر خاطئ أيضا لأنـــه " احتفظ طوال حياته – على حد قول زوجة فيبر – بإعجاب واحتراما عظيمين لماركس ولأعماله "، إذ أن فيبر كان يرى كما يرى ماركس بأن الأفكار إن هي إلا تعبير عن المصالح العامة، ويمكن أن تستخدم في الصراع حولها، هذا فضلا عن تأثير فيبر بقول "نيتشه" : بأن الأفكار إن هي إلا ترشيد لهذه المصالح وتستخدم من أجل التسيد والسيطرة والقوة. كما أن الكثير من أعمال فيبر وليس علم اجتماع الفكر عنده فقط، يمكن فهمها على أحسن نحو على أساس أنها تبادل للأفكار مع ماركس. هذا فضلا عن أن نظريات التدرج والسلوك الاقتصادي تمتد بجذورها إلى اقتصاديات ماركس وعلم الاجتماع عنده.

ومن ثم فإنه يجب النظر إلأى فيبر ليس على أنه إنكار لماركس، بل على أساس أنه إبراز وإتمام لمنهاجه واستيعاب كامل لعناصر كثيرة من المادية التاريخية.

ويتفق فيبر مع ماركس في أن ثمة علاقة بين " القيم الاجتماعية " والعلوم الاجتماعية إلا أن رأي فيبر كان مغايرا لرأي ماركس، فالقيم الاجتماعية والعلم الاجتماعي عند ماركس متداخلة بشكل متبادل، لأن الفكر السوسيولوجي كله قابل لأن يكون إديولوجيا، أما بالنسبة لفيبر فالقيم الإجتماعية والعلم الإجتماعي مرتبطان، لأن العلوم الإجتماعية يجب أن تكون " مرتبطة بالقيمة، برغم أن ذلك لا يمنع إجراء البحث السوسيولوجي على أساس أنه متحرر من القيمة(valeur).

لقد كان فيبر مؤرخا شغوفا بدراسة الأشكال الفريدة ومجموعات العناصر الثقافية التي تأخذ مكانها في سياقات ثقافية محددة، كما أنه كان شغوفا بنفس القدر بالتعميمات التي يضعها عن الظواهر الاجتماعية المتنوعة. ومن الأدوات التي اتخذها فيبر ليستعين بها على الفهم في هذا المجال " التركيب Construct " الذي أصبح الآن من الشهرة بمكان، والمعروف بإسم " النمط المثالي (Type Idéal) [1] . ويدفعنا إلى العناية بدراسة هذا النمط أنه يعطينا في نهاية الأمر معيارا يعيننا على دراســة "بناء القوة" في المجتمع ويرتبط بالأنماط الشرعية

(2) - The Introduction to (The Theory of social and Economic organization, by Max weber), Trans. By A.M. Herderson and T.Parsons, London: William Hodge, 1947, p. 4.

(1) - Max weber, The Methodology of Social Sciences, (Trans. By E.A. shills and H.A Finch), The Free Press of Glencoe, 1949, p. 90.

للسلطة كمـــا يراها فيبـر. وكلها أشيـــاء تتصل اتصالا وثيقـــا بمقولـــــة "القـــوة" موضوع البحث.

والنمط المثالي " تركيب Construct" يستخدمه كأداة وكمعيار للقياس والتحقق من أوجه التشابه والاختلاف في الحالات الواقعية. ويعطينا هذا " التركيب " المنهاج الأساسي للدراسة المقارنة. ويشكل النمط المثالي بوساطة التركيز ذي الجانب الواحد على وجهة نظر واحدة أو أكثر، ويتجمع العديد المتشتت من الظواهر الفردية الجامدة الموجودة والتي قد تغيب في بعض الأحوال، والتي ترتب طبقا لوجهات النظر ذات الجانب الواحد هذه، بحيث تصبح تركيبا تحليليا موحدا.

والنمط المثالي لا يقصد به الإشارة إلى المثل الأخلاقية، ولا المعدات الإحصائية، وإنما يتضمن النمط المثالي تركيزا على مناهج السلوك النمطية. والكثير من أنماط "فيبر" المثالية تشير إلى الجماعات أكثر من إشارتها إلى الأفعال الإجتماعية للإفراد. ويبنى النمط المثالي خارج بعض عناصر الواقع، ويشكل كلا متماسكا ودقيقا من الناحية المنطقية، ولا يمكن أن يوجد بهذه الكيفية في الواقع. فلا يمكن أن يوجد أوان يكون هناك تجسيدا امبريقيا كاملا للخلق البروتستنتي، أو للقائد الكارزمي.

فبواسطة هذا التركيب –أي النمط المثالي- فقط وبالتحرك منه إلى الواقع الأمبيريقي ثم العودة إليه وتعديله تبعا لذلك، يمكن الحصول على مفهوم كاف للمسألة أو الظاهرة موضوع البحث. ولم يبتدع "ماكس فيبر" مثل هذا النمط أو هذه الأداة، وإنما استفاد من سابقية الذين استخدموا هذه العملية، وخاصة " كارل ماركس " الذي اعترف ماكس فيبر بفضله صراحة، ويصف فيبر هذا " التركيب " أو النمط المثالي: " وليس النمط المثالي فرضا hypothese، ولكنه يرشدنا إلى وضع الغرض. وهو ليس وصفا للواقع ولكنه يهدف إلى إعطائنا وسيلة غير غامضة للتعبير عن هذا الوصف ".

فالنمط المثالي – عند فيبر -، على هذا، ليس وصفا أمينا للواقع، ولا نموذجا لما ينبغي أن يكون عليه الحال. وإنما هو - النمط المثالي- إبراز لما يرى الباحث أنه الخصائص والاتجاهات الجوهرية للظاهرة موضوع البحث. هذا ويمكن التمييز بين أنواع ثلاثة للأنماط المثالية عند فيبر، وفقا لمستويات التجريد فيها. أولها هي الأنماط المثالية التي تأتي من أحوال تاريخية خاصة، مثل المدينة في الغرب، والخلق البروتستنتي، أو الرأسمالية الحديثة، وهي

تشير إلى ظواهر لم تبتدئ أو تظهر إلا في فترات تاريخية معينة، وخاصة في المناطق الثقافية" التي انغرست فيها الرأسمالية.

ويتضمن النوع الثاني العناصر المجردة للواقع الاجتماعي – مثل مفاهيم البيروقراطية أو الإقطاعية- التي يمكن أن نجدها في العديد من السياقات الثقافية والتاريخية. أما النوع الثالث من النمط المثالي يسميه R. Aron الإعادات الترشيدية لبناء نوع معين من السلوك [1]. ووفقا لما يراه فيبر فإن كل قضايا النظرية الاقتصادية تقع في هذا القسم.

لقد أصبح تصنيف "فيبر" للسلطة الشرعية من المفاهيم الكلاسيكية في تراث العلوم الإنسانية والسياسية منها على وجه الخصوص، وما يسمى بعلم الاجتماع السياسي الآن. وسوف نوجه اهتمامنا في هذه المسألة إلى محاولة إلقاء بعض الضوء على التغير في أنماط السلطة[2]، كعلاقة عامة بين أنماط المجتمعات والهيئات الحاكمة.

وبالرغم من أن فيبر لم يميز بين القيادة والسلطة، إلا أن هذه النظرية يمكن أن تساعدنا على فهم انتقال المجتمع من النمط التقليدي إلى النمط الحديث.

وأورد فيبر ثلاثة أنماط للسلطة الشرعية في كتابه " نظرية التنظيم الاجتماعي والإقتصادي" وأقام شرعية هذه الأنماط وفقا للأسس التالية:

1- أسس رشيدة:

تقوم على أساس الإعتقاد بقانونية القواعد المعيارية، وحق هؤلاء الذين يرتفعون إلى مراكز السلطة على أساس هذه القواعد، في إصدار الأوامر، وهي ما يسميه بالسلطة القانونية.

2- أسس تقليدية :

تقوم على إيمان بقداسة التقاليد القديمة، وبشرعية مكانة هؤلاء الذين يمارسون السلطة بمقتضاها وهي السلطة التي يطلق عليها إسم السلطة التقليدية.

3- أسس كارزمية:

(1)- ريمون آرون R.ARON: المرجع السابق ، ص224

(2) .-H.V.Wiseman,Political systems,London:Routledge&Kergan pual,1967,pp,49-55.

تقوم على الولاء لقداسة نوعية خاصة أو لبطولة أو لشخصية فرد يستطيع أن يضرب المثل، وللأنماط المعيارية أو النظام الذي يكشف عنه أو يأتي به هذا الفرد وهو ما يسميه بالسلطة الكارزمية[1] .

وتعني السلطة التقليدية أن الروتين اليومي والتقاليد المرعية تحكم المجتمع، فالعرف يشير إلى من يحكم وكيف يمارس قوته. فوظيفته هي إذن التوسع في مجال إنتشار التقاليد وذلك بتطبيق ومماثلة الحالات الجديدة في ضوء الحالات المعروفة (القديمة) أي التقليدية.وفي هذه الحالة يكون الحاكم ذو قداسة مثله مثل التقاليد ما دام هو نفسه محكوما بهذه التقاليد.

أما السلطة الكاريزمية فتقوم على الرجل الذي يمسك بزمامها، أو الذي يعتقد بأنه كذلك و تقيم خصائص هذه السلطة على أنها مستويات عليا وفقا لاهتمام الجماعة أو المجتمع وتكتسب خصائص هذه السلطة عن طريق "نبـــي" في حركة دينية، أو رائد مقاتل بين جنوده، أو زعيم بين صفوف تابعيه. ويرتبط تبرير هذه المعتقدات بالجماعات، حيث نجد النجاحات في مجالات خاصة كالمعجزات، والثورات، والانتصارات الكبرى، تصعد بهؤلاء إلى مواقع القوة. ولا ترتبط السلطة الكاريزمية بالتقاليد أو بالنظام القائم ولكنها شكل دينامي متطرف للسلطة. ولا تظهر الكاريزما بصورة عامة في المجتمعات إلا في حالتين: أولاهما تكون من خلال موقف تسود فيه**" قيمة "** بعينها مثلما يحدث في الحرب غالبا، أو في كارثة أو ثورة. وثانيهما من خلال موقف تسيطر فيه جماعة معينة و تعتقد في هذا النمط من السلطة.مخرجا لها أو تحقيق أهدافها الاجتماعية –السياسية أو الدينية.

أما السلطة الرشيدة فهي وظيفة، ولاتتمثل في شخص بقدر ما تتمثل في وظيفة، فالمنصب هنا هو الهام و ليس الشخص– إلا أن السلطة الكاريزمية تتحكم بصورة أكثر ووضوحا بالطرق أو المعاني السيكولوجية على أساس الآراء الشخصية فوق المجتمع. هذا فضلا عن تركيزها على تأثير أيديولوجية المجتمع، وهذا هو المتيسر حدوثه لأن القائد يكون شرعيا عن طريق معتقدات الناس، و لا يكون مقيدا بالتقاليد أو المعايير القانونية فليس ثمة معوقات هنا، حيث أن السلطة الكاريزمية هي الشكل الأكثر دينامية للسلطة.

(1) -Max Weber, The Theory of Social and Economic Organization, p. 300 seq.

و هذا لا يعني أن السلطة الكاريزمية شكل سيء من أشكال السلطة، فإذا مـا وجد القائد الذي يتوحد مع قيم وأهداف ومصالح المجتمع فقد يكون ذلك أفضل شكل للسلطة يصاحب التغيرات السريعة دون تحطيم وحدة المجتمع. إلا أنـه ليس هناك ضمانات لتوحـد القائد أو مقدرته الفنية مع قيـم وأهداف ومصالح المجتمع.والديموقراطية بدون سلطة كاريزمية عبث على حد تعبير فيبر.

إن هدف فيبر الأساسي من تحليله لأنماط السلطـة هو توضيح معتقـدات الشرعيـة التي تقرر بنـاء النظم السياسيـة و ديناميات الحيـاة السياسيـة. فأهمية شرعية النظام المعياري، تكمن في تلك الشرعيـة التي تشكل أفضل ضمـان لاستمرار استقرار النظام. فالحقيقـة أن السلطة الشرعيـة هي أعظم شكل مستقـر لـ"القوة" – من وجهة نظر **فيبر.**

و يهدف تحليل **فيبر** إلى تبيان حتمية المعتقدات الشرعية، فهي نمط السلطة الذي يسهم في بناء ديناميات النظم السياسية. فكل نمط من أنماط السلطـة ينتج عنه نظما سياسية خاصة ومرتبطة به. وقد عالج **فيبر** الديناميات السياسيـة للبناء الكـاريزمي، خلال مناقشته للاتجـاه الروتيني (routinisation) عندمـا أشـار إلى الصـراع على مشكلة الخلافـة "أو التداول على السلطة " واتجـاه التابعين إلى تشكيل أو إقامة الطابع الاقتصادي المضاد للترابـط و الاستيـلاء على المكاسب على الأساس الوراثـي.

وتكون البنيات النمطية للسلطة التقليديـة حكمـا وراثيا يتضمن حاكما وجهازا من الموظفين الإداريينـن، ويتضمن النظـام الإقطاعي تدرجا من السادة (Lords) حتى العبيد المرتبطين بقسـم الولاء الشخصي للسيـد.

وتتضمن الديناميات النمطية لهذه البنيات صراعا من أجل القوة بين الحاكم والجهاز الإداري، والطبقة الاجتماعية المنظمة فضلا عن الصراع بين السادة ومن يعلونهم من اجل السيطرة على التابعين. أما البنية النمطية للسلطة الرشيدة القانونية فهو بيروقراطي، وتتضمن دينامياته السياسية النمطية صراعا بين الرؤساء السياسيين والبيروقراطيين الذين يخدمونهم والحكم الدستوري هو البناء النمطي للسلطة الرشيدة.

ويبدو الصراع السياسي بين السلطة التنفيذية وهيئات السلطة العليا واضحا للحد من قوتها. ويقول R. Bierstedt أن ماكس فيبر قد خلط بين القيادة وبين السلطة ، فالسلطة الكاريزمية ليست سلطة كاملة ،وإنما هي "قيادة" ، فالكاريزمية تعني عند فيبر هبة الهبة تنسب

إلى القائد بوساطة تابعية ويمنح إجازة (رخصة) الهيبة وتبريرا لأعماله فالقائد الكاريزمي، يعتقد أنه نوعية مختلفة عن الرجال الأجرين فثمة شيئا من الإلهام الإلهي يحيط به.وهو يعمل فيما وراء حدود الشرعية وهو لا يحتاج إلى تنظيم واسع في المجتمع لأنه يخلقه لنفسه.[1] .

غير أننا لا نتفق مع" بير ستد" فيما ذهب إليه، إذ قد يبدأ حاكم ما بالكالرزمية وولكنه سرعان ما تتهيأ له الشرعية الكاملة عن طريق الاعتراف العام بسلطته والتاريخ مليء بالأمثلة التي تعتمد هذا الرأي بدرجات متفاوتة كما هو الحال مع نابليون ولينين وهتلر وتشرشل وعبد الناصر والهواري بومدين وكاسترو وتيتو وماوتسيتونغ وهيشيمين وغيرهم كثيرون وفي مقدمتهم بعض رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية وبخاصة جورج واشنطون وابراهام نيكون.

يرى "ماكس فيبر " أن مفهوم القوة من وجهة نظر علم الاجتماع بالغ الشمول، حيث أن كل ما يمكن تصوره من القدرات عند شخص ما يمكن تصوره من تراكيب الظروف، قد تضع هذا الشخص في المكان الذي يمكنه من فرض إرادته في موقف معين. ومن ذلك فان المفهوم السوسيولوجي لضبط الأمر –عند فيبر- يكون أكثر دقة، ولا يعني سوى احتمال إطاعة أمر . (Command) .ما صدر عن ذي التأثير.

والقوة - عند فيبر- "هي احتمال أن يكون أحد الأفراد قادرا – في نطاق علاقة اجتماعية – على تنفيذ إرادته الخاصة رغم المقاومة، وذلك بغض النظر عن الأساس الذي يقوم عليه هذا الاحتمال" وقد وجه فيبر اهتمامه إلى مناقشة الأسئلة التي طرحها الماركسيون، واستوحى وطبق في الكثير من أعماله المنهج التاريخي المقارن لماركس. فبينما نجد ماركس أقل اهتماما بالتمييز بين القوة السياسية والقوة الاقتصادية فإن فيبر كسياسي لبرالي قوم، يرى الإبقاء على هذين النظامين متميزين. ولذلك فإن – الانتقادات التي يوجهها ماكس فيبر إلى الإسهامات الماركسية تتلخص في فشلها في التمييز بين ما هو اقتصادي خالص، وما يؤثر في الاقتصاد، وماله مجرد مساس بالاقتصاد.

وظهور القوة الاقتصادية – عند **فيبر-** قد يكون نتاجا لقوة تنبع من أسس أخرى. والإنسان لا يناضل من اجل القوة لمجرد أن يغني نفسه اقتصاديا. إذ أن **القوة** بما في ذلك القوة الاقتصادية قد تقيم من أجل ذاتها. إذ قد تكون القوة الاجتماعية (Force Social) والهيبة أساسا للقوة السياسية أو الاجتماعية.

(1) - R. Biorstdt, The Social order, new delhi, Tote MacCraw-hill Publishing,1970.p.33.

لقد ركز ماكس فيبر على الصراع من أجل السيطرة على وسائل الحكم، فهو ينظر إلى التاريخ الأوربي منذ" عصر الإقطاع" على أنه استعراض معقد لحكام، يحاول كل منهم امتلاك الوسائل المالية والعسكرية التي كانت موزعة نسبيا في المجتمع الإقطاعي. فالصراع على وسائل الحكم هو الذي صاغ على أساسه ماكس فيبر مفهومه عن الدولة، حيث توقف مفهوم الدولة عنده، على احتكار استخدام الاجبار المشروع على إقليم بعينه. وهو يرى –أي فيبر – أن الدولة الحديثة في كل مكان تتجه إلى البيروقراطية. فلقد أصبح جهاز الموظفين لا غنى عنه في تسيير أمور الدولة(*).

لقد بدأ عدد الموظفين يتزايد بصورة كبيرة في عالمنا المعاصر، مما قد يدفع إلى القول أو حتى إلى التساؤل عن دلالة هذا التزايد، وإن كان يؤدي بهم إلى تشكيل مركز للقوة في الدولة أم لا. إذ أن الحاجة إلى فئة معينة – على حد قول فيبر – لا تجعل هذه الفئة صاحبة القوة، فإذا ما ألقينا نظرة على النظم التي كان ينظر الناس فيها إلى العمل على أساس أنه مهنة ويتركون شؤونه إلى طبقة العبيد، التي لم يكن هناك غنى عنها بالطبع، لا يؤدي إلى القول بأن هذه الطبقة كانت صاحبة القوة.

إن إحدى السمات الهامة في الدولة الحديثة إذن هي البيروقراطية، ويتفق فيبر في هذا مع R. Michels وG. Mosca فقد رأى ميشلز في كتابه (Political Porties)، إن وجود البيروقراطية ضرورة في الدولة الحديثة بل أن ميشلزأضفى على البيروقراطية نوعا من الحتمية ، بقانونه الحديدي الذي ينص على Who Says Organisation Says Oligarchyr الالغارشية الادارية والتقنبية فالدولة عنده لا غنى لها – في العصر الحديث – عن استخدام موظف مدفوع الأجر، وذلك بالتالي يعني التنظيم أي الأوليغارشية، ولم يكن لدى ميشلز أي داع للخوض في الأشكال المختلفة التي تتخذها هذه العملية أو ما يمكن أن نسميه بالبيروقراطية ، فالمحصلة النهائية لديه واحدة .

وإذا كان ميشلز قد مد أبعاد البيروقراطية عند موسكا إلى كل جوانب الدولة الحديثة وأضفى عليها الحتمية التي أسلفنا الكلام عنها، فإن ماكس فيبر هو الذي أخذ على عاتقه تقديم

(*) - سوف تأخذ الأطروحة حيزا من المناقشة و التحليل في الفصل الخامس من هذا البحث.

الفكر السوسيولوجي البيروقراطي لكل من موسكا وميشلز وليس ذلك فحسب بل أنه تناول أيضا الفكر غير السوسيولوجي الذي يتنول هذا الموضوع[1] .

هذا ويرى فيبر وجود جماعات المصلحة (interest groups)، وجماعات الخبراء (experts groups) وغير الخبراء وكذلك الاتجاهات النيابية كالبرلمانات وغيرها تتخذ في العادة مسارا مضادا للبيروقراطية. فالبيروقراطية تتخذ مكانها بين الحاكم وبين الخبير أو المتخصص، ولا يغير من ذلك في الأحوال العادية طبيعة النظام سواء كان ملكيا مطلقا أو دستوريا أو رئاسيا أو برلمانيا [2]. وتتجه البيروقراطية دائما إلى السرية، فهي تستخفي بمعرفتها وبعملها كي تنأى بهما عن الانتقاد. ويبدو ذلك فيما تتبعه الكنيسة والقائمون على الإنتاج وواضعي الميزانيات والمخططون للسياسات والإدارات العسكرية والأحزاب السياسية وغيرها من المؤسسات التي يقوم عليها أي نظام، كما أن الدبلوماسية لا تستطيع أن تلعب دورها الفعال بين الدول المختلفة إلا في ظل مثل هذه السرية التي هي دين البيروقراطية. فتحاول البيروقراطية جاهدة في الحيلولة دون حصول البرلمان على معلومات بواسطة خبرائه أو جماعات المصلحة فيه. وهي تصدر في ذلك عن غريزة إحساس مؤكد بالقوة .

لقد حاول فيبر صياغة مفهومها عن البيروقراطية الرشيدة في مواجهة مفهوم ماركس عن الصراع الطبقي. وكما هي الحال بالنسبة للمادية الاقتصادية، يكون الحال بالنسبة للصراع: ففيبر لا ينكر الصراعات الطبقية ولا دورها في التاريخ، إلا أنه لا يراها المحرك المركزي. هذا فضلا عن أن فيبر لا ينكر إمكانية إخضاع وسائل الإنتاج لسيطرة الجماعة. كما أنه يرى الاشتراكية ستكمل في النظام الاقتصادي ما قد أكمل بالفعل في الوسائل السياسية. فالطبقات الإقطاعية كانت قد جردت من وسائلها السياسية وحلت محلها طبقة الموظفين الرسميين الذين يتقاضون مرتبات في الدولة البيروقراطية الحديثة.

وبالرغم من إتفاق فيبر مع ماركس في أوجه هامة، إلا أته يعطينا فكرة تعددية، وينقى ويوسع من الإطار التحليلي عند ماركس. فالقوة عند ماركس ترجع حتى وإن كان ذلك عند التحليل الأخير لها إلى العلاقات الاقتصادية، فهؤلاء الذين يمتلكون القوة الاقتصادية يمارسون القوة السياسية بشكل مباشر أو غير مباشر ولا يعترض فيبر على أنه في ظل الرأسمالية الحديثة تكون القوة الاقتصادية هي الشكل السائد. ولكنه يعترض بأن ظهور القوة الاقتصادية

(1) -Martin Albrow, Bureaucracy, London : MacMillan,1970. p. 35-7.
(2) -H.H. Gerth and C.W.Mills, Form Max Weber,N.Y. : Oxford Univ. Press. 1958, p. 232.

قد يرجع إلى قوة تقوم على أسس أخرى، فهؤلاء الذين يديرون بيروقراطية كبيرة على سبيل المثال، قد يمارسون قوة اقتصادية كبيرة رغم أنهم مجرد موظفين يتقاضون أجرا.

وأخيرا فالقوة عند فيبر هي كما ذكرنا: فرصة أحد الرجال أو عدد من الرجال لتحقيق إرادتهم في العمل الجماعي بالرغم من مقاومة الآخرين. وما الطبقات وجماعات المكانة وجماعات المصلحة والأحزاب، ومن وجهة "فيبر" إلا ظواهر لتوزيع القوة داخل المجتمع.

وما نخلص إليه مما سبق، أن تبعية فيبر لماركس وتأثره بها يتجليان في قول فيبر، إن أحسن من استخدم الأنماط المثالية هو ماركس، وذلك في قول فيبر: لقد تعمدنا اجتناب الشرح فيما يتصل بهذا التركيب النمطي المثالي والذي هو أهم تركيب من وجهة نظرنا، ونعني به على وجه التحديد " النظرية الماركسية" ولقد فعلنا ذلك كي لا نزيد عملية العرض تعقيدا بتقديمنا شرحا لماركس. ولكي لا نسبق المناقشة التي سنجريها في صحيفتنا [1] والتي سنحاول أن نقدم فيها بإنتظام تحليلا نقديا للكتابات التي دارت حول هذا المفكر العظيم والتي تبعته. ونكتفي هنا بالإشارة إلى أن القوانين والتراكيب التطورية الماركسية- بقدر ما تصح من الناحية النظرية- إن هي إلا أنماط مثالية بطبيعتها ونوعيتها. ومغزى هذه الأنماط لتقييم الواقع يعرفه كل إنسان استخدم المفاهيم والفروض الماركسية.

هذا وقد أعتبر فيبر أن ماركس قد أعطانا بمنهجه في التجريد، وخاصة نموذج الطبقتين (السائدة والمسودة):كمنهج، رؤى هامة تنفذ إلى طبيعة النسق الاقتصادي الحديث. وفي الوقت الذي أعطى ماركس أهمية عظمى لموقع السيطرة على وسائل الإنتاج المادية، فإن فيبر وجه إهتمامه هو الآخر في تحليله للنظم السياسية والعسكرية والعملية، حول موقع السيطرة على وسائل الإدارة والعنف والبحث، أي ما يقابل النظم السياسية والعسكرية والعلمية في المجتمعات الحديثة التي تبرز فيها بوضوح سيطرة البيروقراطية و التكنوقراط.

ومن ثم نستبين أن فيبر لم يرفض بل لم يخالف عن ماركس إلا فيما رفضه ماركس نفسه في أخر أيامه، ولم يجهد نفسه لمجرد أن يصوغ اعتراضات على نظرية ماركس، "وإنما حاول قبل كل شيء أن يتحقق من نفع هذه النظرية عن طريق البحث الأمبريقي"[2] . والعمل

---

(1)- Archiu Fur Sezialmissenschaft and Sozialplifik, Edgar Jaffe, Werner So;bart)
المقصود هنا مجلة التي كان يصدرها –فيبر- مع كل من ألمانيا بين عامي 903 -1917. والتي جمعت مقالاته فيها وترجمت إلى الإنجليزية في كتاب بعنوان:
(Max Weber ,The methodologie of the social sciences, op .cit .p.90)
(2) - S.Kozyr-Kowolski, op. cit. p 5.

الخصب والجدير بالاهتمام أن فيبر أضاف أبعد ثلاثة – مواقع السيطرة على وسائل الإدارة والعنف والبحث – إلى النظرة الماركسية مما يجعلها في تصورنا تتطابق مع مقتضيات العصر. " وعلى هذا كان عمل فيبر في جزء منه محاولة لإكمال مادية ماركس الإقتصادية بإضافة المادية السياسية والعسكرية" [3] .

لقد أعجب فيبر أيما إعجاب بأستاذية ماركس العنيدة وواقعيته وإحتقاره لمعميات التراث الفلسفي الألماني. وحتى عندما كان يتعرض فيبر بالنقد لماركس ويتهمه بالتبسيط الزائد في تفسيره الإقتصادي للتاريخ، فقد ظل يحتفظ بإحترامه الدائم لبروز ماركس الفكري. ولقد قال فيبر – كما يذكر L.A.Coser لأحد تلاميذه في ميونيخ: " يمكننا أن نقيم أمانة الدارس المعاصر وفوق كل ذلك أمانة الفيلسوف المعاصر بسهولة عن طريق الموقف الذي يتخذ حيال نيتشه وماركس، فهؤلاء الذين يدعون بأنهم يستطيعون أن ينجزوا أعمالا كبيرة دون الإستعانة بما أسهم به هذين الرجلين، إنما يخدعون أنفسهم ويخدعون الآخرين "[1] . ومن تم فإن فيبر يعترف بأن جزء كبير من عمله يقف تحت ظلال هذين المفكرين وبالذات ماركس.

إن المقارنة بين ماركس وفيبر تبين أن الأول أعطانا من خلال كتاباته العديدة علاجا للمجتمع من وجهة نظره، أي أن ماركس قد إنفعل بواقع المجتمع الحديث (المجتمع الرأسمالي) وبالمشكلات السائدة فيه وبدأ يفكر في هذه المشكلات وحاول وضع حلول لهذه المشكلات في صورة نظريات نجدها قد طبقت في كثير من بلدان العالم خلال القرن العشرين، أما ماركس فقد اكتفى بتشخيص المجتمع.[2]

(3) -H.H. Gerth and C.W. Mills, op. cit. p. 47.
(1)- L.A.Coser : op. cit. p250.
(2) –Ibid.P.250.

البـاب الثالث

تكوين الدولة الحديثة وتأسيس علاقات القوة

- تمهيد.

- الفصل الأول:

إشكالية المسألة السياسية وتكوين الدولة .

- الفصل الثانـي:

الدولة البيروقراطية من خلال المنظور السوسيولوجيّ.

- الفصل الثالث:

خصائص بيروقراطية الدولة في المجتمعات المستقلة حديثا.

- الفصل الرابع:

تكوين الدولة الجزائرية الجديدة وجهازها البيروقراطي.

البـاب الثالث
تكوين الدولة الحديثة وتأسيس علاقات القوة

تمهيد :

قبل أن نشير إلى بعض المفاهيم النظرية الخاصة بمفهوم " الدولة الوطنية " نود القيام باستعراض وتحليل بعض الاتجاهات السوسيولوجية والسياسية والمناهج العلمية الحديثة التي اتبعها بعض علماء الإجماع السياسي في أبحاثهم المختلفة للدولة وطبيعتها وسلطتها وتطورها. وأعني بذلك الأبحاث والمناهج التي لم تخرج في إطارها العام عن المرتكزات النظرية والمنطلقات المنهجية التي صاغها الكتاب الأساسيون في علم الاجتماع وفي مقدمتهم ماركس وفيبر ودوركايم.

ومن بين هذه المناهج : المنهج التكويني (لبيان كيفية تكوين الدولة) والمنهج البنائي الوظيفي (لبيان وظائف الدولة) والمنهج المقارن (للمقارنة بين العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أدت إلى نشأة الدولة) .

وفي ضوء المنهج التكويني عالج كل من موريس جودلييه ورميلا ثابر وس.ن.أيزنشتاد العوامل الداخلية التي أدت إلى نشأة الدولة بما في ذلك مسألة ظهور الدولة إلى حيز الوجود[1] وارتباطها بالقوة لأن القوة في حالتها الطبيعية هي " الأمر " ولما كانت الدولة هي وسيلة إصدار الأوامر فلا يمكن الخلط بين الدولة والقوة[*] وأن الواقع هو أن القوة ليست الدولة باعتبار أن هذه الأخيرة ماهي إلا كيان تجريدي.

فالقول بأن الدولة هي القوة يعني أن الدولة آمرة في حين أن من يأمر هم الحكام وليس الدولة فالحكام يحتاجون إلى شرعية لفرض أوامرهم فيأخذون هذه الشرعية من الدولة.

وباختصار فإن الأوامر هي إرادة تفرض من كائن واع على كائن واع فلايمكن أن يدرك – من منظور المنهج التكويني – أن كائنا معنويا (تجريديا) وهو الدولة يستطيع أن

---

[1]- مجموعة من الكتاب: " الدولة و المعرفة " المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية العدد 45 السنة الثانية عشرة أكتوبر – ديسمبر 1981 (اليونسكو – القاهرة) ص 6 – 10.

[*] - يوضح برتراند دوجورنيل (Bertrand de journal) في كتابه : " القوة طبيعتها و تاريخ تطورها " ليس هناك تعريف واحد لمفهوم القوة شأنه شأن تعريف مفهوم " السياسة " و " السياسي " ويعود السبب في ذلك إلى عدم وجود إجماع بين المفكرين وعلماء الاجتماع والفلاسفة والمحللين السياسيين حول طبيعة القوة وعدم الإجماع هذا ماهو إلا.. = نتيجة لتعدد الصور الذي تتخذه القوة في المجتمع: قوة جماعة وقوة حكومة أو قوة دولة أو قوة روحية أو مالية أو حزبية...الخ

- أنظر: دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية الجزء الأول المقال الخاص ب" الدولة " والمتضمن 45 مفهوما لها، 1968 ص 189.

يأمر ويفرض إرادته ويرغم الآخرين على القيام بعمل معين. وهذه هي فكرة ماكس فيبر للقوة حيث يحددها كالتالي: " ... هي الإمكانية التي يمتلكها الفرد في فرض إرادته على الآخرين رغم كل المقاومات المحتملة وضمن إطار العلاقات الاجتماعية مهما كانت الأسس التي تسند عليها هذه الإمكانية "[1].

(1) - Janin Goetshy : « les théories du pouvoir » in Revue de sociologie de travail .oct. – dec 1981 p 448.

الفصـل الأول: إشكالية المسألة السياسية وتكوين الدولة الحديثة

تمهيد:

إن الإمكانية التي يمتلكها الفرد أو الجماعة أو المؤسسة أو الدولة في المجتمع الحديث لفرض السلطة والقوة أصبحت المفتاح الأوحد لفض مغاليق الظواهر الاجتماعية والفكرية كافة – على حد تعبير فوكو – والقوة في المجتمع الحديث هي أساس العلاقات بين الجنسين وأساس العلاقات بين الأجيال وهي أساس العلاقات داخل المؤسسة الواحدة وفيما بين مختلف المؤسسات وأساس العلاقات فيما بين الأفراد وفيما بين الفئات والمجموعات الطبقات وأن الدولة الحديثة ذاتها أي " دولة الحق والقانون " ليست إلا نتاجا للقوة(*) .

وفي هذا السياق يرى جودلييه أن الأساس الذي قاما عليه الدولة هو عبارة عن عنصرين متعارضين هما: "القوة" و"الرضا". وعلى هذا الأساس جعل الجماعات ذات المصالح المتباينة والمتعارضة تشترك معا – رغم تعارضها – في تصورها للنظام الاجتماعي و السياسي.

كما يبرر جودلييه السيطرة من قبل الطبقة المسيطرة على الأغلبية الخاضعة لحكمها، وذلك من خلال اقتناع هذه الأخيرة بأن تلك السيطرة إنما هي خدمة تؤديها لها الطبقة المسيطرة ويحاول تثبيت رأيه بالإشارة إلى الدور الذي ينسبه إلى الإيديولوجيات التي لها مصلحة في سيطرة من يمتلكون مصادر القوة وبخاصة الإيديولوجية الدينية التي تعتبر أحد الشروط الأساسية لتكوين علاقات السيطرة السياسية والإنتاجية، كما يذهب " جودلييه " إلى أن ظهور الوظائف الاجتماعية، وتكوين الهيئات الرئاسية الجديدة، التي صاحبت عملية التحول من مجتمع اللادولة إلى مجتمع الدولة، ناتج عن الشروط والعلاقات المادية الجديدة بين الناس والطبيعة، وبين بعضهم البعض وهي علاقات تكونت مع نمو الزراعة، والتبادل التجاري، ومتطلبات تقسيم العمل(1)، ويرى"جودلييه " أن التقسيمات الاجتماعية بين الجماعات في المجتمعات ما قبل الرأسمالية قد تحولت إلى علاقات استغلال بثلاث وسائل هي :

(*) - في سياق العلاقة بين الدولة الحديثة و المعرفة أو بين القوة و المعرفة يؤكد ميشيل فوكو في كتابه " التأديب والعقاب " أن المعرفة والقوة متلازمان و أنه لا توجد علاقة من علاقات القوة لا تقترن بقيام مجال من مجالات المعرفة ولا توجد معرفة دون أن تفترض و تنشئ في الوقت نفسه علاقات قوة.

(1) - موريس جودلبيه:" عمليات تشكيل الدولة "، ترجمة: إبراهيم البرلسي، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد 45 ص 33- 49 .

(1) -استيلاء الأقلية المسيطرة على ناتج عمل الجماعة لمصلحتها الخاصة، ويسمي هذه العملية بتحول العمل الفائض المستخدم لصالح الجماعة كلها إلى عمل فائض لصالح الأقلية المسيطرة وحدها[2].

(2) -تمثيل هذه الأقلية للجماعة في أمور خارجية كتنظيم تداول السلع و الخدمات.

(3) -تتحكم الأقلية في استخدام الموارد المشتركة كالأرض، وبذلك تصبح الأغلبية معتمدة على الأقلية، لا في الناحية الإيديولوجية و الاجتماعية فقط، بل في الناحية المادية – أيضا -.

وأخيرا يؤكد " جودلييه " على تنوع هذه التحولات التي أدت إلى قيام هيئات رئاسية مختلفة، من طوائف وطبقات، ودول ، وهيئات اجتماعية رئاسية عديدة، وكذلك أنواع من أساليب وأنماط الإنتاج المدعمة لهذه الهيئات[3] .

أما " روميلا ثابر " فقد قامت في دراستها التاريخية المفصلة لتكوين الدولة في الهند بنقد محاولة بعض العلماء والكتاب تطبيق ما يسمى بمفهوم (الاستبداد الشرقي)و مفهوم أسلوب أو نمط الإنتاج الآسيوي على الهند وتستند في نقدها على أن أسلوب الإنتاج الأسيوي لا يتفق مع المنطق الديالكتيكي (الجدلي) وعلى أنه يفتقر إلى الأدلة التجريبية التي تؤيده[4] . وهي تقول أن الانتقال من العلاقات العائلية إلى المجتمع ذي الطبقات من ناحية، وغزو الهند من ناحية أخرى، لم يلعب دورا مطلقا في ظهور نظام الدولة في نهر " الكنج "

بالهند في منتصف الألف الأول ق.م . بل أن العملية تنوعت وانتقلت من ولايات موحدة إلى ولايات ممزقة، ومرت خلال نظم لامركزية تتمتع خلالها أو فيها الفلاحون بملكية أراضيهم، وانتشرت فيها التجارة، وهذان الأمران لا يتفقان مع مفهوم أسلوب الإنتاج الآسيوي.

كما تبين أن العلاقات بين نظام الطبقات الاجتماعية في الهند و المصالح الاقتصادية، هي أكثر تعقيدا مما يتصور كثير من العلماء والكتاب، وتؤكد على أهمية وجود الاقتصاد الزراعي وانتشار التجارة بين المدن في الهند القديمة[1] .

أما " س. ن. إيزنشتاد " فقد اقترح استخدام المنهج الوظيفي التحليلي في دراسة الدولة[2]. وقد ركز اهتمامه على دراسة العوامل التي تحكم العمليات المتصلة بتنظيم المجتمع،

---

[2]- نفس المصدر : ص 41 – 42

[3]- نفس المصدر السابق، ص 42 .

[4]- روميلا ثابر : " نشأة الدولة في الهند القديمة : المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، مرجع سابق ،ص84-100.

[1] - نفس المصدر ، ص 90 – 91 .

وقام بالمقارنة بينها، وحدد لذلك عاملين من هذه العوامل هي التقاليد الثقافية للمجتمعات والأوضاع السياسية والبيئية السائدة فيها، وخاصة ما يتعلق بوضع هذه المجتمعات في النظام الدولي من حيث علاقة التبعية السياسية والاقتصادية[3] .

وقد استخدم " إيزنشتاد " المنهج الوظيفي التحليلي في دراسته لعناصر الصراع والتحول داخل الدولة نفسها، وكذلك تأثير النظام الدولي – من حيث السيطرة السياسية والسلطة المركزية، والتبعيةعلىالأشكال التنظيميةوالاجتماعيةوالسياسيةوالاقتصادية، لمناطق الأطراف، وعلى عملية التحول الاجتماعي فيها[4].

ويرى أن تلك الأشكال من الدول ترتبط بتاريخ خاص، ضمن إطار اجتماعي وثقافي وديني خاص، وقد أشار " إيزنشتاد " إلى أن الأشكال المختلفة من الدول كانت ترتبط بإطار اجتماعي و ثقافي وديني خاص، كما أنها قد ظهرت على شكل هيئات إدارية سياسية تنظيمية، يشرف على إدارتها موظفون متخصصون وملتزمون بأداء وظائفهم، ولكنها في نفس الوقت انفصلت عن المجتمع المدني وحاولت ممارسة الوصايا الشاملة عليه، وأشرفت عليه عن طريق السلطات الإدارية والقوانين الخاصة، وسيطرت عليه بقوة مادية وبالتدخل في شؤون الاقتصاد ، كما سيطرت عليه باستمالة الشعب،وحمله على قبول قيمها الخاصة[5] .

ويذهب " بيير بيرنباوم " إلى التفريق بين الدولة والمركز السياسي أي (السلطة السياسية المركزية) وكذلك بين الدولة والمجتمع المدني، كما يفرق بين الدولة الأوربية الحديثة وغيرها من الأشكال التاريخية للدولة، كما حاول القيام بدراسة الدولة من خلال البيئة الاجتماعية و الثقافية والسياسية الخاصة، وعند تحديده ، للخطوط العامة للدولة، يشير إلى أن الدولة في صورتها ووظائفها الحالية لاتشكل الأسلوب الوحيد في حكم المجتمعات في أي زمان و مكان، وهو يرى أن الدولة الحديثة ليست نظاما عالميا كما أن الشكل الذي تأخذه الدولة الحديثة في أوروبا يتوقف على ثقافة هذه القارة وتاريخها الخاص[1] .

---

[2] - س.ن.إيزنشتاد : " تحليل مقارن لقيام الدولة على مدى التاريخ " ترجمة د.حسين فوزي النجار، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص 50 – 82.

[3] - نفس المصدر: ص 53 – 54 .

[4] - س.ن.إيزنشتاد : المرجع السابق ، ص 81 – 82 .

[5] - بيير بيرنباوم : " الدول والإيديولوجيات و العمل الجماعي في غرب أوربا "، مقالة في المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص 102 – 116.

[1] - بيير بيرنباوم : المصدر السابق ، ص 113 .

وأخيرا يؤكد " بيير بيرنباوم " على أهمية المتغير أو(العامل) السياسي لا الاقتصادي، ويربط بين ظهور أشكال خاصة من الدولة في أوروبا وغيرها من الأقاليم البعيدة نسبيا وبين ظهور اقتصاد السوق (النظام الرأسمالي)، أما فيما يتعلق بالعالم الثالث فقد أوضح أن قيام الدولة فيه قد خضع إلى حد كبير لعمليات التقليد (أي استيراد أشكال خارجية بصفة جبرية أو إلى عملية التوريث) .

أما " ارستيد زلبرج " فقد أكد على أهمية البعد السياسي الإستراتيجي، وعلى ما أسماه ب(المنطقة التبينية) أي المنطقة التي تلتقي فيها الجوانب الداخلية والخارجية[2]، إلا أنه يرى فيما يتعلق بتكوين الدولة أن كلا من العامل السياسي الإستراتيجي أو الاقتصاد الرأسمالي لايمكن اعتبارهما العامل الوحيد ، بل هما عاملان يلتقيان في (المنطقة التبينية) ولذلك يجب أن يدرسا كل على حدة[3] .

فالتصورات المتباينة التي قدمها هؤلاء الدارسين والباحثين حول تكوين الدولة الحديثة وأشكالها وخصائصها وتطوراتها في الإطار الأوروبي كما في الإطار العالمي قد وضعت تحت محك النقد وتعرضت للتحليل والتصنيف سواء من حيث رؤياها النظرية أو توجهاتها المنهجية وذلك من خلال أعمال العديد من المشتغلين في حقل العلوم الاجتماعية والسياسية والتاريخية ويأتي في مقدمتهم تشارلز تيلي(ch.Tilly) الذي انطلق في مشروعه المعرفي بخصوص تاريخية تكوين الدولة الحديثة من هذين السؤالين : ما الذي حدث في التاريخ الفعلي ؟ وكيف ولد رأس المال والقسر المدن والدول ؟

وفي مستهل الحديث عن المسارات المختلفة التي اتبعتها الدول الأوروبية يرى تيلي أن هذا الحديث في سياق العملية التاريخية الملموسة للمجتمعات الأوروبية سيمكننا بلاشك من أن نتفهم بشكل أفضل الدول غير الأوروبية اليوم، لا بمعنى أن دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية تكرر الآن التجربة الأوروبية بل على العكس .فوقائع تكوين الدول الأوروبية بطريقة محددة وفرض نفوذها من ثم على باقي أنحاء العالم تضمن كون التجربة غير الأوروبية مختلفة[1]

---

(2) - أنظر : أرستيد زلبرج : التفاعلات الإستيراتيجية وتكوين الدولتين الحديثتين : فرنسا و انجلترا ، بحث مقدم في اجتماعات. - مؤسسة سي . أي . آر . أي . بالاشتراك مع مدرسة الدراسات العليا في العلوم الإجتماعية، بباريس في 27- مايو 1980، ص 80 .

(3) - نفس المصدر.

(1) - شارلز تيلي : الدول و القسر و رأس المال عبر التاريخ ، ترجمة عصام الخفاجي ، الطبعة الأولى ، دار الفرابي ، بيروت1993 ، ص 24 . (Charles Tilly)

ويستطرد تيلي قائلا : إذا حددنا الخصائص المستديمة للنظام الذي بناه الأوربيون فسيكون بوسعنا أن نعين بشكل أفضل ما يميز الدول المعاصرة ونوع القيود التاريخية التي تعمل في ظلها ونوع العلاقات بين خصائص الدول التي يحتمل أن تقوم في عصرنا[2].

والسؤال الذي يطرح في هذا السياق بخصوص موضوع تكوين الدولة الحديثة وتطورها في المجتمعات الأوروبية وامتداد نمطها التنظيمي إلى بقية أنحاء العالم هو السؤال التالي : ماهي الاتجاهات النظرية ومنطلقاتها المنهجية التي يمكن استخلاصها من الجدال الفكري بين علماء الاجتماع والتاريخ والسياسة والفلاسفة حول تكوين الدولة الحديثة ؟[*]

1) – الاتجاهات النظرية في تحليل موضوع الدولة الحديثة

من المؤكد أن علم الاجتماع منذ نشأته كعلم وبخاصة علم الاجتماع السياسي ظل يعاني من عقبتين: الأولى عقبة التمركز حول الذات تحت تأثير النزعة " المركزية الأوروبية" (Euro – Centrisme) والثانية عقبة المقاطعة (Provincialisme) أي النزعة الفكرية أو الإيديولوجية التي تدفع علماء الاجتماع والسياسة والتاريخ إلى الاهتمام فقط بنوع معين من المجتمعات (المجتمعات الغربية) التي ينتمي إليها غالبية أساطين الفكر الاجتماعي والسياسي المعاصر.

ولكن منذ العقد الأول من النصف الثاني من القرن الماضي بدأ علماء الاجتماع والسياسة والتاريخ والأنثروبولوجيا البنيوية الاهتمام أكبر بالدراسات والأبحاث في بقية أنحاء العالم و بخاصة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية و في العالم الإسلامي.

والواقع أن تحول الفكر الاجتماعي والسياسي المعاصر من النهج الذي يغلب عليه التصور الكلاسيكي والفلسفي في دراسة ظاهرة الدولة أو السلطة السياسية[*] إلى نهج يرتكز على معارف واقعية.هذا النهج ربما يمثل أهم الظواهر الفكرية التي لازمت ظهور الدولة الحديثة.

ولاشك بأن ظهور الدولة الحديثة مرتبط ارتباطا لا ينفصم بظهور ثالوث يتمثل في الإقليم والسكان والأمن هذا الثالوث الذي تناوله مشيل فوكو في تحليلاته فيما أسماه بـ "

---

[2] – المرجع نفسه و المكان نفسه .

[*]- نشير هنا إلى الدراسات والتحاليل التي أجريت حديثا جدا و الخاصة بإشكالية العلاقة بين المجتمع و الدولة في العالم المعاصر . دون الرجوع إلى النظريات الكبرى في علم الاجتماع أو بقية العلوم الاجتماعية والتي مارست وتمارس تأثيرها على التحليلات السياسية والتاريخية المعاصرة على حد سواء.

[*] - كما أشرنا إلى ذلك سالفا في الفصل الثاني من القسم الأول من هذا البحث ابتداء من أفلاطون إلى ابن خلدون.

تاريخ الحكمانية " أو مصطلح " الدولة المحكمنة Gouvernementalise " والحكمانية يعني بها فوكو :

« جملة ما تشكله المؤسسات، الإجراءات، التحاليل والأفكار، الحسابات والتكتيكات التي تنتج ممارسة هذا الشكل الخاص للسلطة رغم تشبعه الذي يجعل هدفه الرئيسي السكان و شكله الأهم معرفة الاقتصاد السياسي وأداته التقنية الأساسية أجهزة الأمن »[1]

وفي إجابة فوكو عن السؤال الكلاسيكي: فيما يتمثل فن الحكم ؟ يرى أن التخطيط الأولي لمفهوم " فن الحكم " ونظرياته ابتداء من أرسطو إلى مكيافيلي لم يبق بالتأكيد معلقا في الهواء في القرن السادس عشر (مع ميلاد الدولة السيدة أو الدولة – الأمة) ولم يكن من شأن المنظرين السياسيين بل له علاقة متبادلة مع الواقع الاجتماعي بكل أبعاده في المجتمعات الأوروبية.

وفي نظر فوكو أن فن الحكم أو السلطة السياسية أو الطبقة السياسية قد اكتسب في نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر أو شكل للتبلور: ينتظم حول موضوع داعي المصلحة العامة لا بالمعنى التحقيري والسلبي الذي نضيفه عليه اليوم (نسف مبادىء الحق و العدالة والإنسانية خدمة لمصلحة الدولة وحدها) بل بالمعنى الإيجابي والكلي[*] .

والواقع كما يرى فوكو أن داعي المصلحة العامة أو المصلحة العليا قد تشكل بالنسبة لتطور فن الحكم عائقا دام حتى نهاية القرن الثامن عشر في المجتمعات الأوروبية.

وبدلا أن يتوجه فن الحكم في الدولة المعاصرة للبحث عن أسسه في قواعد متعالية في نموذج كوسمولوجي أو مثل من المثل الفلسفية الأخلاقية نراه يتشبث بخط القوة أو الحكمانية – في الغرب كله – هذا الخط الذي مافتىء يقود وعند عهد طويل جدا إلى تفوق هذا النوع من السلطة الذي يمكن تسميته ب " الحكومة " على كل الأنواع الأخرى من السلطة.

وفي معالجته لإشكالية السلطة من خلال مفهوم الحكومة المحدد كطريقة لتسيير الآخرين والتأثير عليهم باسم " الدولة ".يرى فوكو أن الحكمانية تعني الصيرورة أو بالأحرى

[1]- مشيل فوكو : " الحكمانية " ترجمة محمد ميلاد ، الفكر العربي المعاصر ، العدد 74 – 75 مارس – أبريل 1990 – ص 119 - 7

[*] - كما هو مبين في تحليلنا لعناصر الفصل الثالث من القسم الأول من هذا البحث في تحديد مفهومي : " الدولة السياسية " أو " الدولة السيدة ".

نتيجة الصيرورة التي بواسطتها وجدت في القرون الوسطى (الأوروبية) دولة العدالة التي أصبحت في القرنين الخامس عشر والسادس عشر دولة إدارية أو دولة محكمنة.

وللإجابة عن السؤال التالي: كيف أصبحت الدولة دولة إدارية (بيروقراطية) أو دولة محكمنة ؟

يؤكد فوكو أننا في عالمنا المعاصر نعيش في " الحكمانية " التي اكتشفت في القرن الثامن عشر حكمنة الدولة التي هي ظاهرة ارتدادية بوجه خاص .وإذا كانت مسائل الحكمانية و تقنيات الحكم الراهن السياسي الوحيد للصراع و المبارزات السياسية فإن حكمنة الدولة كانت في نهاية المطاف الظاهرة التي أتاحت للدولة البقاء.

وفي نظر فوكو أن تكتيكات الحكم هي التي تتيح في كل لحظة تحديد ما يجب أن يتبع الدولة ومالايجب أن يتبعها ماهو عمومي (Publique) وماهو خاص ما يتعلق بالدولة وما لا يتعلق بها..الخ.إذن لا يجب فهم مسألتي: الدولة في بقائها والدولة في حدودها إلا انطلاقا من التكتيكات العامة للحكمانية على حد تعبير فوكو.

ولكن التجارب التاريخية الملموسة للمجتمعات والأمم في عالمنا المعاصر أثبتت أنه لا توجد اليوم إلا حكومة واحدة شرعية وهي الحكومة المنتخبة انتخابا حرا والفائز هي الديموقراطية ولكن أيضا الحكومة الدستورية أي تلك " الديموقراطية الشكلية " التي كان يستخف بها كثيرا حتى الآن والتي تتحكم فيه وتقيد ممارسة السلطة[1] .

إن مسألة تدويل المجتمع أو ما يسميه فوكو " حكمنة الدولة " تجعل من هذه الأخيرة سوى حقيقة مركبة وتجريد مسطر ذي أهمية أقل بكثير مما نظن .

فاختزال الدولة في عدد معين من الوظائف كتطوير قوى الإنتاج مثلا إنتاج علاقات الإنتاج، هذا الدور المختزل للدولة يجعل الدولة في نهاية المطاف أساسية قطعا كهدف للبلوغ وكموقع مفضل للاحتلال وخاصة من طرف القوى الاجتماعية النافذة اقتصاديا وإيديولوجيا.

وفي نظر فوكو لم تكن للدولة بلا شك حاليا في الغرب أكثر مما كان لها عبر تاريخها ففن الحكم ارتبط في الغرب بالأشكال التاريخية الكبرى للتنظيم والاقتصاديات الهامة للسلطة هذه الأشكال التي تطورت على مستوى فن الحكم على النحو التالي:

---

(1) - جيوفاني سارتوري giovani Sartori " إعادة النظر في الديموقراطية " ترجمة سعاد الطويل ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد 129 ، اليونسكو ، القاهرة ، أغسطس 1991 . ص 5

أولا : دولة العدالة التي ظهرت في إقليمية ذات نموذج إقطاعي والتي توافق إجمالا مجتمع القانون – القوانين العرفية والقوانين المكتوبة – وتصحب ذلك لعبة كاملة من الالتزامات و النزاعات.

ثانيا: الدولة الإدارية التي ظهرت في القرن الخامس عشر و القرن السادس عشر في إقليمية ذات نموذج حدودي وليس إقطاعيا أي دولة إدارية موافقة لمجتمع القوانين والأنظمة.

وأخيرا دولة الحكومة التي لا تعرف أساسا حسب اقليميتها حسب المساحة المحتلة بل حسب الجموع: جموع السكان بحجمها وكثافتها وبالإقليم الذي تمتد فيه طبعا لكنه ليس تقريبا سوى عنصر .ودولة الحكومة أو " الحكمانية " ترتكز أساسا على السكان والتي تعتمد وتستخدم الطرق التنظيمية (Instrumentation) للمعرفة الاقتصادية قد توافق مجتمعا مراقبا من قبل أجهزة الأمن[2].

وإذا كانت هذه النظرة الفلسفية لمشيل فوكو بخصوص " فن الحكم" في الدولة الحديثة المعاصرة قد استطاعت أن تطرح رؤية سياسية لقضايا فكرية جديدة لم تطرح سابقا و في مقدمة هذه القضايا مسألة " الدولة المحكمنة " فإن هذه النظرة في اعتقاده لا تختلف من حيث الجوهر على ما ذهبت إليه " مدرسة فرانكفورت " بخصوص قضايا المجتمع الصناعي الرأسمالي وما أكدته أبرز الأعمال الفكرية من سارتر إلى هابرماس و التي تستند على رؤية نقدية.

فالتحليلات السوسيولوجية والسياسية المعاصرة لموضوع تكوين الدولة وبناء القوة في العالم المعاصر تتجلى أساسا في الاتجاهات النظرية والتوجهات المنهجية التالية :

1-1 الاتجاه المؤسساتي أو الدولتي[*]:

يؤكد هذا الاتجاه على ضرورة تعريف السياسة باللجوء إلى مفهوم " الدولة " على أساس أن السياسة بوصفها ميدان الدولة والمصلحة العامة أو الحق العام والدولة بوصفها الممثل الشرعي للإيرادات العامة.أي التأكيد على توحيد الإيرادات والسلوكيات الفردية والجماعية في ظل " الدولة الدستورية " وبواسطتها .

---

[2] - مشيل فوكو : " الحكمانية " ترجمة محمد ميلاد ،بيروت:مجلة الفكر العربي المعاصر،العدد75/74 مارس/أبريل 1990.ص ص 119-124

[*] - في اعتقادي أن المضمون الفلسفي أو الأساس النظري لهذا الإتجاه مستمد من تعاليم " نظرية السيادة" و"نظرية العقد" و"نظرية الحق" وهي النظريات التي تعرف السياسة بأنها " فن أو علم حكم الدولة " كما تعرف " السياسي" بما له علاقة بالشؤون العامة أو الممارسة السياسية النظامية أو ماله علاقة باتخاذ القرار و تنفيذ القوانين.

ومن الواضح أنه لايمكن الخلط بين السياسة المفهومة على هذا النحو وبين الدولة التي ليست سوى أحد مظاهرها التاريخية وتحديدا المظهر المتعلق بحركة عقلنة الحضارة الحديثة التي يدعو إليها غالبية الفلاسفة والعلماء المعاصرين.

ولاشك أن العمليات التاريخية الملموسة للمجتمعات الإنسانية في أنحاء العالم أثبتت أنه كانت هناك وحدات سياسية أخرى غير الوحدات المؤسساتية (الدولتية) الصرف منذ الحضارة أو المدنية حتى الإمبراطوريات فالسياسة إذن سابقة للدولة(**) حتى ولو كان النشاط السياسي في أيامنا يميل إلى الاقتصار على النشاط الدولتي أو على الإقتداء بأوجهه الخاصة.

وكما يرى ماكس فيبر أن تكون الدولة الحديثة أو تطورها يتأتى قبل كل شيء عن طريق قيام " الأمير " بنزع ملكية كل الذين يحيطون به ويتمتعون بسلطة مستقلة في الإدارة .أي كل هؤلاء الذين يحتكرون وسائل إدارة الإدارة والحرب والمال أو الحصول على هدف سياسي .

وكل ذلك يعطي للقانون سلطة و لممارسة شرعية عقلانية أو شرعية " العقل الشكلي"ويعرف فيبر الدولة على أنها البنية أو المجتمع السياسي الذي يدعى بنجاح احتكار الإكراه المادي المشروع[1] ولا يدعي (فيبر) الفصل بين " السياسي" و"الاجتماعي" أي الوقوع في المؤسساتي أو الدولتي باسم "العقلانية" (Rationalisme) أوالمعقولية (Rationalité) .

فالاتجاه المؤسساتي أو الدولتي في تحديده لإشكالية العلاقة بين المجتمع والدولة ينطلق من الرؤية التي تنظر إلى الظاهرة السياسية في سياق مماثلة الوحدة السياسية مع المجتمع الكلي، أو الرؤية التي تحاول تضييق السياسة وحصرها في النطاق المؤسساتي أي ربط البنية السياسية بالنسبة التنظيمية والقانونية، واعتبار السياسة هي معالجة الأمور التي تتعلق بالدولة وهذا يعني البقاء على نفس النهج الذي رسمه أرسطو في تحديد الوحدة السياسية أو " الجماعة السياسية " (*)(Polis)

(**) - شرحت هذه المسألة بالتفصيل في كتابات المفكرين الإجتماعيين والأنثروبولوجيين والفلاسفة المعاصرين المنتمين إلى اتجاه فكري سياسي يمكن تسميته باتجاه " المجتمع ضد الدولة " .

(1) - جوليان فروند : سوسيولوجية ماكس فيبر ، ترجمة جورج أبي صالح ط1 ، مركز الإنماء القومي – بيروت 1987 ص 20 .

(*)- لقد تناولنا هذه المسألة بالتوسع عندما تعرضنا لتحليل النظرة الطبيعية – الأخلاقية للسياسة في المبحث الثالث من الفصل الثاني من القسم الأول من هذا البحث.

وهذا يعني ضمنيا أن المجتمع السياسي(الدولة) ذو طبيعة تختلف عن طبيعة الجماعات والمؤسسات الاجتماعية الأخرى في المجتمع، وبالتالي يجب دراسته وتحليله بمعزل عن الإطار الاجتماعي لكونه يتمتع بـ "الاستقلالية".

هذا التمييز الواضح بين السياسي والاجتماعي بين الحياة الاجتماعية والحياة السياسية لدى أصحاب الاتجاه المؤسساتي الدولتي يقع تحت تأثير الرؤى التي تقر التعارض بين المجتمع المدني والدولة.

وفي الحقيقة أن هذا التعارض أو التمييز شرح بطرق مختلفة في أعمال كبار الفلاسفة الليبراليين الديموقراطيين وبالخصوص سبينوزا ومونتيسكيو ولوك وروسو ولابواسي وتوكفيل وغيرهم، وشرح أيضا بطرق مختلفة وبتصورات متباينة في أعمال الموسوعيين : سان سيمون وهيجل وماركس فقد استخدم تعبير المجتمع المدني (Socite civils) من الناحية المعرفية التاريخية بعديد من المعاني :

- المجتمع المدني بوصفه نقيضا للوحشية وللفوضى .
- المجتمع المدني بوصفه نقيضا للدين أوالكنيسة .
- المجتمع المدني بوصفه نقيضا للدولة أو المجتمع السياسي .
- المجتمع المدني بوصفه مأمن للفرد والفردانية ونقيضا للجماعية (Collectivisme).

هذا السياق الأخير من التضاد أو المواجهة بين المجتمع السياسي (الدولة) والمجتمع المدني هو الذي يحتل المرتبة الأولى في اهتمامات الدارسين والباحثين في العالم الغربي كما في بقية العالم و بخاصة في أذهان الذين عادوا إلى هذه الفكرة بشغف شديد في ظل الموجة العارمة حول المسألة الديموقراطية وحقوق الإنسان.

ذلك أن أهم ما يشغل بالهم هو ذلك التضخم الشديد للسلطة المركزية وهو ما يميز غالبية الدول الحديثة حيث اندمجت السلطات السياسية والإيديولوجية والاقتصادية في تسمية واحدة موحدة هي الدولة البيروقراطية الحديثة والدولة البيروقراطية الحديثة في تصنيفات الدراسات المقارنة تتحدد في نموذجين رئيسيين يتبعها نموذج خاص بالبلدان النامية أو ما كان يسمى بـ " العالم الثالث " :

- الدولة البيروقراطية الدستورية (الليبرالية) المسماة بدولة الرعاية (Etat Providence) في غرب أوربا وأمريكا الشمالية(*).

- الدولة البيروقراطية التسلطية التي تمثلها دول الحزب في أوربا الشرقية والنموذج الفرعي المتطرف منها في إيطاليا وأسبانيا الفاشية وفي ألمانيا النازية والذي ظهر في فترات تاريخية مختلفة (مع الفارق في المحتوى الإيديولوجي لهذه الدول).

- الدولة البيروقراطية التسلطية في الرأسماليات التابعة في بلدان العالم الثالث ومنه العالم العربي.

فالتحليلات المؤسساتية الدولتية بخصوص تكوين و تطور هذه الأشكال الأربعة من أنماط الدولة الحديثة لم تتوصل إلى صياغة نظرية عامة أو نظريات متكاملة تعالج موضوع الدولة و السلوك السياسي في المجتمع.

وكما يرى سارتر تيلي أن غالبية التحليلات الدولتية لتكوين الدول ومعظم المعالجات الدولتية لموضوع الدولة تتطابق مع التعريف التقليدي لمدرسة التطور السياسي المفلسة(*) التي تبحث عن تفسيرات الشروط التي تنتج الدول القومية الفاعلة المستقرة ، والتي تفترض وجود مجموعة وحيدة منفردة من هذه الشروط ، وتأخذ هذه النظريات تقليديا دولة منفردة كنقطة انطلاق لها.[1]

ويستطرد تيلي قائلا: أما حين لا تقتصر على تواريخ منفردة لدول منفردة فغالبا ما تطرح (التحليلات الدولتية) مسارا واحدا مركزيا لتشكل الدول الأوربية إلى جانب مجموعة من الانحرافات عن المسار تتفسر بنقص الكفاءة والضعف والحظ السيئ والموقع الجغرافي السياسي وتوقيت النمو الاقتصادي وما يترتب عليه. وعليه تكون لدينا بضعة أمثلة ناجحة كفرنسا و بريطانيا إلى جانب إخفاقات جزئية أو كلية هائلة مثل رومانيا والبرتغال.

(*) أن سعي الدولة لتحقيق الرفاهية يؤدي إلى مفارقة في زيادة القوة الإستبدادية المستمدة من التنسيق البيروقراطي للإقتصاد و المجتمع ، وهذه المقارنة تكمن في صلب دولة الرعاية : أنظر : خلدون حسن النقيب : الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر . مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 3 ، بيروت ، 2004 " الهامش " ص 29. Etat) (Providence- وكما يرى أين قوغ (Ian Gough)

(*) - ويقصد شارلز تيلي النظريات أو التصورات التي تحمل في الأدبيات السياسية و الإجتماعية و التاريخية التسميات التالية : " الواقعية البنيوية " و" نظرية الإختيار العقلاني " و " نظرية صنع القرار" و غيرها و التي ترسم تحليلاتها لسلوك الدول على أرضية مصالح و توجهات الدول المنفردة.كما هو الشأن في أطروحات بادي وبرنبوم وهنتغتن و غلبن وبونيودي مسكيتا ووالتز وغيرهم .

(1) - شارلز تيلي : الدولة والقسر و رأس المال ، مرجع سابق ، ص 12 – 15 .

وهكذا نجد برتراند بادي وبيار برنبوم على سبيل المثال يتناولان فرنسا باعتبارها الدولة الأوروبية الأكثر تحققا[2] أو " الدولة الحقيقية " التي حافظت على طابعها المركزي وعلى جهاز بيروقراطي قوي وهذا لا يعني أن هناك تطابق بين الدولة والقوة في المجتمع الفرنسي الحديث.

والواقع أن الدولة – كإطار للقوة الحضارية – قد اقترنت تاريخيا بالمجتمعات المستقرة أما الجماعات الأخرى التي بقيت على ترحلها فإنها لم تحقق سوى خطوة محددة في مجال احتشادها الاجتماعي والسياسي[*].

وإذا كانت الدولة والقبلية بمثابة الإطارين الرئيسيين لاحتشاد القوة المبكرة، فقد تميزت الدولة – منذ تكوينها -[**] بارتباطها بالأرض كقاعدة لوجودها واستمرارها واقترن استقرارها بتراكم فوائضها وتداعت عن فوائضها مستويات المصلحة المشتركة بين مناطقها، واندمجت جميعها في عملية متواصلة من التفاعل المستمر، تأصلت بها ثقافتها ورسخت شخصيتها وبذا عبرت نماذجها – كما تجسدت في التاريخ – عن القوة الحضارية في صياغتها المختلفة.

فكل التحليلات المؤسساتية الدولتية اتفقت على الارتباط الوثيق بين تكوين الدولة و بين بناء القوة إلا أنها اختلفت بشأن ترتيب العلاقة بينهما، فهل القوة سابقة على الدولة؟أم العكس؟بمعنى أنها لاحقة عليها.

وبدون الخوض في تفصيلات هذه المناقشة بين الاتجاهات النظرية المعاصرة في علم الاجتماع أو العلوم السياسية أو في الفلسفة يمكن القول بأن اختلاف الرؤية فيها إنما يعود إلى تعدد زوايا القوة ذاتها ، وذلك إما بالنظر إليها (القوة)من زاويتها كأداة أو كدافع محرك أو كمحصلة سياسية ترتبط بوظيفة الدولة ودورها واستيراتجيتها كما تذهب ذلك غالبية تيارات الاتجاه المؤسساتي الدولتي.

---

(2) -

(*) - سواء في شكل نموذج الدولة المركزية القديم أو نموذج المدينة – الدولة أو نموذج الإمبراطورية أو نموذج الدولة القومية أو نموذج الكيان الكبير (في الصين الحالية) في كل هذه النماذج كانت الدولة فيها تشكل إطار للقوة و الحضارة و ليس إطارا للسيطرة البيروقراطية.

(**) - ومفهوم " القوة الاجتماعية " هو المصطلح المركزي لكل علوم الاجتماع و السياسة و يستعمل للدلالة على مقدرة شخص أو مجموعة من الأشخاص على تحويل سلوك الآخرين و تعديله لتحقيق نتائج مقصودة أو متوقعة حتى و لو كان ذلك خلافا لرغبتهم أو رغم مقاومتهم :

راجع : الفصل الثاني من القسم الثاني من هذا البحث (الدولة و القوة و مشروعية الحكم) .

وهناك من يفضل دمجها (القوة) في شكل معادلة (أداة + دافع + محصلة) في مفهوم واحد وحيد وهو " القوة الاجتماعية " (force social)أو [*] (social power)

والواقع أن القوة كظاهرة أساسية مرتبطة بالفعل التاريخي قد تجلت في الساحة – عبر التاريخ – في صور متعددة يجدر التمييز بينها، فقد ظهرت كأداة في حالة استخدامها كوسيلة لتحقيق أهداف محددة، كما أنها تتبدى كدافع حين يتوجه تكوين سياسي معين أو دولة معينة نحو حشد إمكانياته و تكثيف جهوده لتحقيق المزيد من القوة.

كما تتبلور القوة الاجتماعية كمحصلة مع تعاظم الفعل التاريخي لجماعة ما وبروز في محيطها إرادة عالية أو درجة أكبر على النفوذ وبقدرة أشد على التأثير والتحكم والتوجيه .

تلك هي زوايا القوة كما يتصورها مورجنتا (Morgenthau) في كتابه " سياسة الأمم ".

وإذا كانت القوة الاجتماعية كحركة تاريخية عميقة الجذور متنامية منطوية دائما على مستوياتها و نماذجها وقد تختلف من مرحلة لمرحلة ومن منطقة لأخرى ومن مجتمع إلى آخر ، فإن الاتجاه المؤسساتي الدولتي يرى بأن القوة باعتبارها المحصلة الأخيرة لمجموع من المقومات المادية والروحية في المجتمع تتجسد أساسا في الدولة لأن القوة بمفهومها الاجتماعي و في إطارها الحضاري الأشمل كانت وظلت تعبر عن محصلة النشاط المؤسساتي وعن ثمار الاحتشاد الذي تلعب في تحقيقه الدولة الحديثة دورا لا يستهان به.

فالتراتب المعاصر للمجتمعات والدول ليس فقط من حيث نصيبها من القوة بل أيضا من حيث مدى إسهامها ودرجة مشاركتها في تطويرها.

وبما أن الاتجاه المؤسساتي الدولتي في تعريفه وتحديده لمفهوم الدولة ينطلق أساسا من التاريخ الأوروبي في لحظاته المختلفة[*] فإن التجربة التاريخية الملموسة لتكوين الدولة في أوربا وبخاصة منذ القرن الثامن عشر أثبتت أنه بقدر ما هيأت عناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها لظهور الدولة الحديثة بقدر ما جمعتها الدولة ونظمتها بدرجة

[*] - هناك تحليل مفصل وواضح لهذه النزعة المركزية في كتاب: بيير برنبوم : " الدول و الفعل الجماعي،التجربة الأوربية"1988.

تفوق أضعافا ما حققته إطارات الاحتشاد السابقة عليها (العشيرة، القبيلة، المدينة، الإمارة...الخ).

فالقوة الاجتماعية إذن قد تنامت كظاهرة اجتماعية حضارية منذ جسدتها الدولة الحديثة بدرجة تفوق أضعافا و أضعافا ما حققته إطارات الاحتشاد السابقة عليها.

وذلك بما وسعته من أهدافها و آفاقها وبما كشفته من عناصرها ووسائلها وأدواتها وبما حققته في مجال استخدام الموارد المادية و البشرية وكل مصادر القوة، وما حققته أيضا في سياق تبادل معطياتها وبما كشفت عنه (الدولة) من مستويات المصلحة المشتركة لمجتمعها في السلم و الحرب معا.

فالمتفحج لنماذج القوة و التكوين الاجتماعي – السياسي في التاريخ الحديث للغرب بشقيه الأوربي و الأنجلوسكسوني سيصل لا محال إلى النتيجة التالية التي يقرها الاتجاه المؤسساتي الدولتي و هي:

أن تيارات التاريخ الغربي الحافلة بالتغيرات و التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي امتدت تأثيراتها إلى بقية أنحاء العالم ، هذه التيارات تضمنت عددا من نماذج القوة ارتبط كل منها بتكوين اجتماعي - سياسي معين وانطوى كل تكوين منها على نوعية معينة من القوة متميزة بجذورها و مقوماتها ونقاط قوتها وضعفها معا.

ولاشك أن العناصر الأولية للقوة ظلت ومازالت في المجتمعات الغربية محكومة بثالوث من العوامل تؤطره الدولة الحديثة والمتمثل في الاستقرار والتكوين السياسي والمصلحة المشتركة بين الدول والأمم الغربية.

فالمفكر الأمريكي صموائيل هنتغتن (S.Huntingtou) وهو أحد المنتمين إلى هذا الاتجاه (المؤسساتي الدولتي) يميز في تناوله لتكوين الدولة الحديثة في أوربا والولايات المتحدة ثلاث مسارات لتحديث الدولة أو المؤسسة الحكومية(*)

- في أوروبا القارية عقلنة للسلطة وتمايز للبنيات ضمن جسيم مستقل واحد يخضع للعرش.
- في بريطانيا مركزة للسلطة في ظل برلماني تمثيلي.
- في أمريكا تجزئة للسيادة.

(*)- للإطلاع أنظر كتابه : النظام السياسي في مجتمعات متغيرة ، ترجمة سمية فلو عبود ، دار الساقي ، بيروت 1993 ، ص 94 .

غير أنه سرعان ما يتخلى عن تمييزه بين بريطانيا و القارة الأوربية ليقارن المسار الأوربي عموما بمسار أمريكا.

وفي كلتا الحالتين يبرز هنتغتن أثار الحرب على التغيرات في بنيات الدولة، لكنه يعتبر الحرب تركت تأثيرات مماثلة على كل أوربا. وأن تحليله يبرز الأسباب الداخلية ولا يولي للمحددات الاقتصادية إلا القليل من الاهتمام[1] .

فالتحليلات المؤسساتية الدولتية لا تنفي خصوصية تكوين الدولة في أنحاء العالم بالرغم من اهتماماتها بالنموذج الأوربي لتشكيل الدولة الحديثة كنقطة انطلاق لها. بل ترى هذه التحليلات أن الدول تتصرف بهذا القدر أو ذاك على انفراد و تجيب على الأسئلة المتعلقة باختلاف مسارات تكوين الدول الحديثة بأنها تكمن في التنوع الاجتماعي الحضاري ضمن مختلف أجزاء أوربا.

وبخاصة بالنسبة لمجتمعات أوربا الشرقية حيث يؤكد بعض المنظرين اكتشافهم خصائص داخلية للقرية الرومانية أو المجرية أو السلافية ميزت مصائر الدول في جنوب شرق أوربا عن جارتها الروسية في الشرق وعن الدول الرأسمالية في الغرب[*].

فالاتجاه المؤسساتي الدولتي في تناوله لموضوع الدولة وبناء القوة الاجتماعية بالرغم من تشعب تياراته وتعدد تصوراته وتوجهاته المنهجية فإن أفكاره ومفاهيمه وأدوات تحليله تتغذى معرفيا ومنهجيا وإيديولوجيا من المرتكزات النظرية التي تنطلق منها المدارس السياسية و السوسيولوجية التالية :

- المدرسة ذات التوجه المكيافيلي ومن أقطابها مايكل وموسكا وباريتو وهي تعتبر الدولة (المجتمع السياسي) تقوم على الفصل الكامل بين الحكام والمحكومين، وترتكز على أهمية القهر (contrainte) في علاقات القوة وتعتبر سيطرة القلة أو النخبة (المكونة من الأقوى أو الأفضل) أمرا مسلما به مهما كان نوع النظام السياسي (ما يسمى القانون الحديدي للأوليغاركي) [**] .

---

[1] - شارلز تيلي : الدول و القسر و رأس المال ، مرجع سابق ، ص 12 ، 13 .

[*]- تبرز بوضوح مسألة خصوصية تكوين الدولة الحديثة في كتاب بول كيندي " صعود وسقوط القوى العظمى " 1987 و كتاب مانكر أولسن " صعود و انحطاط الأمم " 1982.

[**]- وهناك من الدارسين و الباحثين و المنظرين من يرى أن "علم اجتماع النخبة (Sociologie des Elites) من حيث المضمون ومن حيث المنهج يندرج ضمن هذه المدرسة . وذلك حسب التلخيص للمدارس الفكرية المعاصرة التي تقدم معالجات نظرية للدولة مثل ماقدمهمارتان كارنوي

- المدرسة ذات التوجه الفيبري (M.Weber) والتي تلقي الرواج الأكبر في الغرب و خاصة في الأوساط الأكاديمية وتركز على استقالة الدولة (فيما يعرف بالفصل بين الاجتماعي والسياسي) التي تجسدها مؤسسات ذات طبيعة عقلانية بحيث تكون ممارسة القوة نتاج للتنظيم البيروقراطي .إن الأهمية الاستثنائية للكتابات الفيبرية تكمن في معالجة البيروقراطية والشرعية كعمليات دينامكية ، وإن كان الكتاب ذو التوجه الفبري لا يترددون في الاستفادة من تنظيرات المدارس الأخرى .

- المدرسة ذات التوجه التعددي اللبرالي، ونقطة الانطلاق في هذه المدرسة هي تبرير الدولة الدستورية في ظل اللبرالية التجارية ، مدعية أن القوة الاجتماعية موزعة بشكل واسع في المجتمع بين فئات و تنظيمات متفاوتة الأنصبة من القوة الاجتماعية على حد تعبير روبرت ألان دال (R.A.Dah) [1]

وخلاصة مجمل هذا الطرح حول الاتجاه المؤسساتي الدولتي بخصوص موضوع الدولة و بناء القوة الاجتماعية الحديثة أن هذا الاتجاه يبدي اهتماما كبيرا بتحديد البنية السياسية الداخلية لمجموع التفاعلات و العلاقات التي من خلالها تتوزع السلطة السياسية وتتخذ القرارات السياسية في مجتمع من المجتمعات الحديثة و بخاصة في الغرب.

فلقد حاول هذا الاتجاه من خلال تفسيراته الدولتية أن يوفر الكثير من المادة الخام التي صنعت منها كثير من الأطروحات المعاصرة حول الدولة والقوة الاجتماعية.

وكما حاول أيضا أصحاب هذا الاتجاه الدولتي الكشف عن علاقات القوة والخضوع في المجال المؤسساتي وفي الوسط السياسي ولكن تفسيراتهم لهذه العلاقات تستحيل تفسيرات جزئية أو غائية هنا.لأنهم لا يفسرون لماذا برز الشكل " الحديث " للدولة انطلاقا من طبيعة خاصة للاقتصاد والسكان المحليين . وفضلا عن ذلك تهمل هذه التفسيرات مئات الدول التي ازدهرت ذات يوم ثم اندثرت في الإطار الأوربي كما في الإطار العالمي.

والواقع أن هذا الاتجاه النظري المؤسساتي الدولتي ما لبث أن تعرض لانتقادات عديدة حتى داخل تياراته منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بسبب عجزه عن فهم ديناميات السلوك السياسي للنظم السياسية و الدول في أنحاء العالم بعد الحرب العالمية الثانية وبسبب

(M . Carnoy) في كتابه :
The stat and political theory princeton university press 1984 .
[1] - خلدون حسن النقيب ، الدولة التسلطية ... مرجع سابق ، ص 30 و 31 .

تجاهله أيضا لكثير من القضايا والموضوعيات التي أفرزها التطور السياسي الحديث وبخاصة في المجتمعات المستعمرة (بفتح الميم) التي قامت فيها حركات وطنية تحررية أسفرت عن ميلاد الدول الوطنية الحديثة التي عادة ما توصف بالدول التابعة أوالدول المستوردة.

وفي هذا السياق يؤكد أحد أبرز هذا الاتجاه النظري يؤكد أحد أبرز هذا الاتجاه النظري الدولتي وهو المفكر الفرنسي *برتراند بادي*، أن تكوين الدولة في معظم مجتمعات العالم الثالث قد أدى عموما إلى ولادة أشكال سياسية هجينة متناقضة غالبا مع شخصية هذه المجتمعات وعاجزة عن البقاء بغير العنف وحتى الكليانية. فمجتمعات العالم الثالث الغريبة عن الثقافة الأوروبية وتاليا عن الصيغ التي كانت في أساس الدولة والمندمجة في نظام اقتصادي مراقب خصوصا من الخارج والتي عرفت غالبا هيمنة عسكرية واستعمارية قد شرعت في بناء الدولة بالمحاكاة أساسا ويتسن قسري تقريبا لنماذج خارجية المنشأة ملبسة اصطناعيا على بنى اقتصادية اجتماعية وسياسية كانت تتطلب على الأرجح نوعا آخر من التنظيم[1]

والواقع أن الدول المستوردة للقواعد السياسية في مجتمعات العالم الثالث قد قامت بتطوير استراتيجية استراد خاصة بها ونلمس ذلك من خلال المنتجات والأشياء المستوردة كالقانون المستورد واللعبة السياسية المستوردة والحوار المستورد ومن ثم فإن الدول الغربية إن التأثير الكبير على توجهات الدول في العالم الثالث تدعو إلى وحدة الأشكال السياسية دون أن تتمكن من تحقيق وحدة المعاني[*].

وبالنسبة لتحقيق المعاني في عالم الظواهر الاجتماعية وفي عالم الأفكار وتحديد المفاهيم وتعريفها على المستوى المعرفي والأكاديمي يلتقي كل من موريس دوفرجيه (M.Duverger) *وبرتراند بادي وبيار برنبوم* في تحديد معنى واحد لمفهوم علم الاجتماع السياسي (Sociologie de L'Etat) وهو " علم اجتماع الدولة " أو علم السياسة أي المعرفة العلمية للبنيات السياسية و المؤسساتية (القانونية) .

---

[1] - برتراند بادي ، بيار برنبوم : سوسيولوجية الدولة مرجع سابق .

[*] - للإطلاع أوسع على هذا الطرح بخصوص" الدولة المستوردة " راجع :

Bertrand Badie : - l'état importé , Essai sur l'occidentalisation de l'ordre politique , paris , fayard 1999

- **un monde sans souveraineté , paris , Fayard 1999**
- **l'état en développement , paris , (l'Année Sociologique 1992) .**

وهذا التصور لمفهوم علم الاجتماع السياسي يعني ضمنيا أن المجتمع السياسي (الدولة) ذو طبيعة تختلف عن طبيعة الجماعات والمؤسسات الاجتماعية الأخرى، وفي السياق يمكن اعتبار التفسيرات المؤسساتية الدولتية لا تقدم إجابة شافية للسؤال الرئيسي في علم الاجتماع السياسي : ما علاقة المجتمع بالدولة ؟

وفضلا عن ذلك فإن هذه التحليلات الدولتية لم تستطع أن تتوصل إلى تمييز واضح وقاطع بين المؤسسات الحكومية أو السياسية من ناحية وبقية مؤسسات المجتمع من ناحية أخرى.

وكما يرى شارلز تيلي لا نجد إجابة واضحة في التحليلات الدولتية عن السؤال الكبير : من الذي يفسر التنوع الكبير عبر الزمان والمكان في أنواع الدول التي سادت أوروبا منذ القرن العاشر؟ولماذا تقاربت الدول الأوروبية في النهاية لتلتقي عند تنويعات مختلفة من الدول القومية ؟ لماذا كانت اتجاهات التغير شديدة التشابه والمسارات شديدة الاختلاف؟[1]

إذن الأجوبة القائمة أو الأجوبة المتعارف عليها عن هذا السؤال الكبير الذي طرحه تيلي و بخاصة من رؤية الاتجاه المؤسساتي الدولتي تترك أي دارس جاد للتاريخ الأوربي بعيدا عن الرضا.

أما الأجوبة البديلة المتاحة – خارج هذا الاتجاه – تختلف من حيث موقفها من قضيتين بوجه خاص :

الأولى ، هي إلى أي مدى وبأية درجة أعتمد تشكل الدول على شكل محدد من التحولات الاقتصادية ؟ نطاق الأجوبة هنا يمتد من الجبرية الاقتصادية (Economisme) المباشرة إلى التأكيد على الاستقلال التام لميدان السياسة.

القضية الثانية هي ما قوة التأثير الذي مارسته العوامل الخارجية بالنسبة لأية دولة معينة على مسار تحولها ؟ هنا أيضا تتفاوت الأجوبة من التفسيرات الداخلية المحضة إلى تلك التي تعطي وزنا ساحقا للنظام الدولي.

---

[1]- شارلز تيلي : الدول و القسر و رأس المل ، مرجع سابق ، ص11 .

وفي الواقع كما يرى تيلي ليست هناك مصادفة أن تتباين نظريات الحرب والعلاقات الدولية بالطريقة ذاتها بالضبط عن نظريات الجبرية الاقتصادية إلى نظريات الجبرية السياسية ومن نظريات التفسير الداخلي إلى نظريات التفسير الدولي[1].

وصحيح أن قلة من المفكرين فقط تقع ضمن التلاوين المتطرفة من تلك التفسيرات كإحالة الدولة وتغيراتها كليا إلى الاقتصاد إلا أن الفوارق بين المناهج تبقى شديدة الاتساع.[*]

وخلاصة مجمل هذا الطرح حول الاتجاه المؤسساتي الدولتي في تناوله لموضوع الدولة الحديثة بالرغم من تشعبه النظري و تعدد توجهاته المنهجية فإن تحليلاته و تفسيراته تتأرجح بين تيارين رئيسيين :

أ – التيار الليبرالي الديموقراطي: الذي يربط المسألة السياسية بفكرة " المواطنة" و" المساواة " و" المشاركة السياسية " في الحوارات و الانتخابات النيابية وتلك مصاحبات ضرورية لفكرة " الدولة الحديثة " حتى لا تستبد بالمجتمع أو تنفصم عنه تماما.

ويرى هذا التيار السياسي والاجتماعي أن المساواة القانونية بين أفراد المجتمع في الحقوق والواجبات (المواطنة) هي الوجه الآخر والمكمل لفكرة الدولة كشخصية معنوية عامة ومجردة وعقلانية.

والتعبير عن " الصالح العام " الذي تجسده الدولة (أو من المفروض أن تجسده) لا يستقيم إلا إذا حدده إجماع المواطنين. ولما كان هذا الإجماع غير ممكن في معظم الأحيان فإن الأغلبية هي التي تحدد الصالح العام إما من خلال الاستفتاءات أو من خلال انتخاب مهملين عنها.يضطلعون بأعباء السلطة في الدولة.

ولأغلبية المواطنين طبقا لهذا المنظور الحق في محاسبة ممثليهم في السلطة وتثبيتهم أو تغييرهم، فالشعب أو الأمة مصدر السلطات في الدولة ولا يتحقق هذا المبدأ من خلال الديموقراطية التي هي " حكم الشعب بالشعب من أجل الشعب " .

---

(1) - شارلز تيلي : مرجع سابق ، ص 11 .

(*)- وهي النزعة التي تؤكد على أن وحدة التحليل الأساسية للسلوك السياسي هي التنظيمات و المؤسسات الشرعية (القانونية) وأن الدولة في كلا جانبيها القسري و غير القسري تعد بمثابة العمود الفقري لأية نظام سياسي أو سلطة سياسية.

وكما أشرنا إلى ذلك سالفا إلى الأصول الفكرية لهذا التيار اللبرالي الذي بدأ تأصيله مع كتابات جون لوك (J.Lock) في العقد الاجتماعي في القرن السابع عشر مرورا بمونتيسكيو.

وهذا التعبير في اعتقادي يتطابق مع كل المساعي في البلدان النامية لتكوين أو بناء الدولة الوطنية الحديثة، ثم جون ستيوارت ميل وجيفرسون في القرنين التاليين.

واستمر هذا التيار اللبرالي وبخاصة في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية يؤكد على الارتباط الشرطي بين مؤسسة الدولة والديموقراطية فضلا عن قيمتها في حد ذاتها هي الوسيلة أو الساحة التي يتقاطع فيها المجتمع المدني مع الدولة[1].

ب) – التيار السلطوي التوحدي: الذي خرج من عباءة رواد المبشرين والممجدين للدولة. وقد وجد هذا التيار أهم المروجين له بين الشعوب الألمانية والذين أضفوا على دولة مسحة رومانسية، فالمواطنة عندهم تعني في المقام الأول الولاء للدولة، والذوبان فيها من أجل الصالح العام.

ويرى هذا التيار الذي تغلب عليه الرؤية الرومانسية أن الفرد لا يكتسب معناه في الأسرة والجماعة الأولية (Gemeinschaft)إلا من خلال اعتزازه بالدولة وتهيئه الدائم لخدمتها والتضحية في سبيلها، كذلك الحال بالنسبة إلى الدولة التي تمثل النتاج الأعظم لمجمل هذه الجماعات الأولية و كتجسيد للأمة (فيخت ، " خطاب إلى الأمة ").

وحرية الفرد هي في التزامه وولائه " للدولة – الأمة " التي هي جسد مترابط من كل الأفراد والجماعات القرابية. ومتى تكونت الدولة – الأمة بإرادة أفرادها وجماعاتها فقد أصبحت بوجودها ممثلة لهم أي أنها تصبح تعبيرا عن الإرادة الكلية للشعب والضمير المشترك للأمة وما على المواطن بعد ذلك إلا أن يخدم هذه الدولة – الأمة (Etat – Nation) بكل حب و إخلاص وانضباط [*] .

وقد عبر أحد رواد هذا التيار في بداية القرن التاسع عشر وهو مولر (Moler) عن هذه المعاني بالعبارات التالية : " أن الدولة هي ...العروة الوثقى لكل الاحتياجات المادية و

---

[1]- عصمت سيف الدولة : " الديموقراطية و الوحدة العربية " ورقة قدمت إلىّ ندوة أزمة الديموقراطية في الوطن العربي " التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت : 1984) و المنشورة في أعمال الندوة 1987 ، ص 780.
- بمناقشة مستفيضة حول جذور وتطور هذا التيار السلطوي التوحدي ، أنظر :
[*] - Anthony Black : Guilds and civil society in European political thought from the twelfth century to the present (London) : Methuen 1984) pp 196 – 202 .

الروحية ولكل الحياة الداخلية و الخارجية للأمة تربطها في صورة كيان واحد عظيم حي و نشط و فعال إلى الأبد...إن الدولة كلية الشؤون البشرية...إن الفرد يرى الآن أنه لاشيء في حد ذاته، ولكنه كل شيء في إطار الكل الشامل الذي يعد عضوا فيه...فهو بهذا يستطيع أن يشارك في خلوده"[1].

إذن في سياق منظور هذا " التيار الدولتي" أن حرية الأفراد والجماعات طبقا لهذا التصور الصادر عن مولر هي حرية المشاركة في خدمة الدولة-الأمة ، وتدعيمها وليس في التنافس و الصراع من أجل مصالح فئوية أو من أجل السيطرة على أجهزة الدولة.

وللتحليلات الفلسفية والسياسية والأنثروبولوجية المعاصرة والمضادة للنزعة " الدولتية" أهميتها الفكرية والعلمية لايمكن الاستغناء عنها و بخاصة حول موضوع تكوين الدولة وتشكل المسألة السياسية وعلاقة " الاجتماعي " ب " السياسي " في سياق محاولة إعادة اكتشاف المسألة السياسية و تقديم نقد مضاد للتحليلات والتفسيرات الدولتية السائدة في الغرب ، وهذا التصور الجديد ذو المنحى الأنثروبولوجي السياسي يقلب رأسا على عقب المسألة السياسية وتدبرها كما يقول مارسيل غوشيه (M.Gaucher) [2].

1-2) اتجاه " المجتمع ضد الدولة " :

برز هذا الاتجاه بوضوح بعد الحرب العالمية الثانية ويضم فلاسفة ومفكرين سياسيين وأنثروبولوجيين قدموا تحليلات وتفسيرات لا يستهان بها في سياق الجدال والنقاش القائم في المجتمعات الغربية حول العلاقة بين السلطة السياسية و المجتمع في ظل التاريخ الأوروبي أو في بقية أنحاء العالم.

وهذا الاتجاه النظري الجديد الذي رفض التصور السائد في الغرب عن السلطة بوصفها تقوم على القسر والعنف وأكد على ضرورة إعادة النظر في مفهوم " السياسي " أخذا في الحسبان الاعتبارات التالية :

أولا : أن السلطة السياسية أمر ملازم للحياة الاجتماعية بمعنى أنه لا مجتمع من دون سلطة ، وهذا يصح على التجمعات البدائية ، بحيث لا يجوز اعتبارها مجتمعات سابقة على السياسي أو مرحلة جنينية للمجتمع السياسي.

---

[1]- سعد الدين ابراهيم و آخرون : المجتمع و الدولة في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص 66.

[2] - مارسيل غوشيه : " دين المعنى وجذور الدولة " الفكر العربي ، العدد 22 ، تشرين الأول 1981 ، ص 56 – 66 .

ثانيا : أن المؤسسة السياسية وإن كانت غائبة عن المجتمعات البدائية ، فإن غيابها يخفي شيئا ما ، هو بالتحديد ذو طبيعته السياسية .

ثالثا : أن السلطة السياسية ليست بالضرورة قسرية ، بل ثمة أمكان لوجود سلطة لا تقوم على القسر و العنف . وهذا ما افترض بيار كلاستر منذ البدء وما ستثبته له الدراسات الميدانية الأنثروبولوجية[1] (*).

ومن أبرز القائمين بالمحاولة التي ترمي إلى "إعادة اكتشاف المسألة السياسية أي العلاقة بين السياسة كفعل والمجتمع كواقع تاريخي هم كالتالي : بيار كلاستر (pierre clastres) وكلود لوفور (claude le fort) والمنتمون إلى اتجاه فكري سياسي يمكن تسميته باتجاه " المجتمع ضد الدولة " أو الاتجاه الفوضوي الجديد (Néo-Anarchisme) .

وأن محاولة هؤلاء المفكرين لإعادة اكتشاف المسألة السياسية نجد تبريرها برأي أصحابها في " التعامي " الذي يتصف به الخطاب السياسي الغربي المعاصر والذي يعمل مجددا على إخفاء حقيقة الرابط الذي يجمع بين البشر ، وذلك برفض الاعتراف بأهم وقائع عصرنا ألا وهي انتهاء الدولة الحديثة إلى الشمولية (التوتاليتارية) على اختلاف أشكالها.

وبما أن المقام هنا لا يتسع لتتبع المسار الفكري لهذا الاتجاه والوقوف عند التصورات و المفاهيم التي عالج من خلالها قضايا تهم في الوقت نفسه الأنثروبولوجيا التاريخية و السياسية و الاقتصادية وقضايا تهم المجتمعات المعاصرة وبالخصوص قضية الدولة في هذه المجتمعات.

فإن معالجة المرتكزات النظرية لهذا الاتجاه فستتناول باختصار بعض قضايا المجتمع والدولة التي في تحليلات وتفسيرات هذا الاتجاه المضاد للدولة وهي قضايا نظرية تتأرجح بين مجالات معرفية عديدة ومتعددة: فلسفة،تاريخ، أنثروبولوجيا وعلم الاجتماع...الخ

وأن الأهمية المعرفية والعلمية لمشروع هذا الاتجاه يتمثل في تساؤل نقدي ونظري ومنهجي وسياسي موجه أساسا إلى البنيويين الليبراليين والماركسيين الكلاسيكيين.

---

(1) - Pierre claster : la société contre l'état . ed – minuit – paris 1978 pp 20-21

(*) - أنظر مقالات كل من : بيار كلاستر و مارسيل غوشيه وكلود لوفور في مجلة « liber » العدد 77 الفصل الثاني 1977 ، أو مقالتان في أصل الحرب و الدولة : الأولى لبيار كلاستر نشرت في المجلة " الفكر العربي " بحث عنوان : أثريات العنف أو الحرب في المجتمعات البدائية ، والثانية لمارسيل غوشيه ، نشرت في المجلة نفسها تحت عنوان : دين المعنى و جذور الدولة . والعددان المعنيان هما : العدد المزدوج 33 – 34 تموز 1983 و العدد 22 تشرين الأول 1981 .

وبالرغم من الاختلاف الموجود بين تصورات بيار كلاستر ومارسيل غوشيه وكلود لوفور يمكن اعتبارهم منتمين إلى نفس التصور و التوجه الموازي لبقية التصورات الأخرى ذات الرؤية النقدية في الفلسفة وعلم الاجتماع و الأنثروبولوجيا(*).

وبخاصة الأطروحات النقدية لمفهوم " السلطة " و" المجتمع التأديبي" التي تميزت بها الأعمال الفكرية لمشيل فوكو.

وكما يشترك هذا الاتجاه في النقد الذي يوجهه البنيويون والليبراليون وأصحاب المنهج التفكيكي إلى الماركسية باعتبارها شكلت عائقا أمام بروز خصوبة وثراء " الفلسفة الديموقراطية " فقد أهملت الفكر الديموقراطي وطرحته باعتباره فكرا شكليا ونظاما إيديولوجيا يغطي الواقع ليس له نجاعة و فعالية خاصة مما جعلها (الماركسية) بالرغم من تأكدها المبدئي على زوال الدولة تبني أقوى جهاز دولي (من الدولة) عرفه التاريخ الإنساني، أي " الإتحاد السوفيتيين " أو " جمهورية الصين الشعبية ".

وهذا الاتجاه الذي يمكن تسميته باتجاه " المجتمع ضد الدولة " يتفق غالبية المنتمين إليه بأن الهيمنة والخضوع في التاريخ البشري قد نشأ على إثر قيام الدولة، بمعنى آخر فإنه بانعدام الدولة تنعدم علاقة الخضوع و الهيمنة التي تميز المجتمعات منذ أن ظهرت الدولة

وإذا اعتبرنا أن هذه الأطروحة أو المسلمة نقطة انطلاق لهذا الاتجاه لإعادة اكتشاف المسألة السياسية في عالمنا المعاصر فإن هذه المسلمة لا تخرج عن نطاق الفهم المادي الدياليكتيكي للتاريخ الذي ينطلق من الموضوعة القائلة: أنه منذ ظهور تقسيم العمل الاجتماعي وظهور الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ومنذ ظهور الفائض الاقتصادي ظلت كافة المجتمعات تنقسم بصورة أساسية إلى قسمين رئيسيين: الذين يملكون وسائل الإنتاج والذين لا يملكون أي الذين يملكون مصادر القوة والذين يخضعون لها.وهذا ما حدث في التاريخ الفعلي للبشرية منذ تكوين الدولة بالرغم من الاختلاف في طرق بناء القوة الاجتماعية بين هذا المجتمع أو ذاك أو بين ها ته المرحلة أو تلك من مراحل تطور الاجتماع الإنساني.

وأن قضية إعادة اكتشاف المسألة السياسية والتي تشكل الأساس النظري لاتجاه " المجتمع ضد الدولة " تعتبر أهم قضية اعتمدها هذا التوجه وبالخصوص لدى بيار كلاستر في

(*) - وهنا لابد من الإشارة لكتاب حسن قبيسي ناقدا فيه كتاب " محمد mohamed " لماكسيم رودنسون عنوانه " رودنسون عنوانه " رودنسون ونبي الإسلام " وهي أول محاولة جديدة درست " المجتمع الجاهلي في الجزيرة العربية بالإعتماد على ليفي ستراوس و فلاسفة المجتمع ضد الدولة .

كتابه " المجتمع ضد الدولة " أو " الحرب في المجتمعات البدائية " وكما يؤكد كلاستر أن الدولة – حسب منظور الفلاسفة الديموقراطيين – اصطناع، فنشأتها ليست موسومة في التطور الطبيعي للناس وهو ما عبر عنه (أي الفلاسفة الديموقراطيون)[*] في تمييزهم بين " الحالة الطبيعية " و " الحالة المدنية أو السياسية ".إذن نشأتها (أي الدولة) تمت عبر اتفاق أو العقد، وهنا تنفصل الفلسفة الديموقراطية عن كل التصورات التي سبقتها، فلا وجود لاتصال أو تواصل بين الطبيعة والسياسة[**] .

وهكذا تسلح بيار كلاستر بأمرين اثنين في محاولته إرساء أسس مشروعه العلمي " الأنثروبولوجيا السياسية " بغية إعادة اكتشاف المسألة السياسية، الأول: موقف خلقي يتسم باحترام الثقافات الغابرة إلى أقصى حدود الاحترام والثاني، موقف عقلي يتميز بالتساؤل عن جدوى بعض المقولات في التعرف إلى هؤلاء الذين أطلق عليهم تسمية الوحشيين، كمقولة " اقتصاد الضرورة " أو المفهوم الشائع عن السلطة[1] في الأدبيات الاجتماعية والسياسية السائدة في الدوائر الثقافية الغربية.

ويرفع هذا الاتجاه (أي اتجاه المجتمع ضد الدولة) كل خلط أو التباس يمكن أن يحصل بين مفهوم " الهيبة " (reverence) التي يمثلها شيخ القبيلة والتي تفتقد للسلطة والنفوذ وبين السلطة كدولة .فالهيبة ليست سلطة الدولة إذ معها (الدولة) نشأ تقسيم المجتمع بين مسيطرين وخاضعين لكن الهيبة لا تؤدي إلى التقسيم فهي هيبة بدون نفوذ أي بدون سيطرة وهيمنة وخضوع.

وإذا كان مجيء الدولة يحمل معه القهر والخضوع فإنه أدى من جهة ثانية إلى تغيير الطريقة التي يعقل بواسطتها المجتمع ذاته. أي الطريقة التي يعقل بها العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

(*)- وقد أشرنا إلى ذلك بالتفصيل في الفصل الأول من القسم الثاني من هذا البحث : (نظرية الدولة وأشكال التنظيم المؤسساتي الحديث) .

(**)- كما هو مبين بوضوح وبالتفصيل في الفصل الثاني من القسم الأول من هذا البحث وبخاصة عند أرسطو وابن خلدون .

(1)- مارسيل غوشيه و بيار كلاستر : أصل العنف والدولة ، تعريب و تقديم : علي حرب دار الحداثة للطباعة والنشر و التوزيع ، ط1 ، بيروت 1985 ، ص 21 – 22 .

وذلك أن ظهور الدولة يعني : " أن اجتماع البشر هو من صنع أيديهم وأنهم يملكون الحق والقدرة عليه وأنهم قادرون على تقرير أمره و2 أحرار في التصرف به "[2] .

ولتأكيد هذا التصور قام بيار كلاستر بعمل نقدي في مجال الانثروبولوجيا في كتابه " المجتمع ضد الدولة " ليبرز أن النظرة السائدة عن المجتمعات ما قبل الدولة سواء كان ذلك في النظرة الليبرالية أو الماركسية هي نظرة " أوربية مركزية ".

فهي ترى أن هذه المجتمعات ناقصة و يتمثل هذا النقص في غياب الدولة، وبغياب الدولة تغيب الحضارة ، فمنطقها أي منطق هذه المجتمعات هو منطق " ما قبل الدولة " ، أو قل هي لا تملك منطقا لأنها لا تملك دولة ، ففضاؤها " متوحش " و" المتوحشون " يمثلون مجتمعات لكنها ناقصة أو هي أشباه مجتمعات و ليست بمجتمعات.

هذه النظرة ليست خاصة بالأنثروبولوجية غير الماركسية بل نجد جذورها في النظرة الأرسطية ونجدها كذلك في المدرسة الثقافية/ والعضوية، وأن النظرة الماركسية للمجتمعات البدائية لا تختلف جوهريا عن هذا التصور ، فالمجتمعات البدائية هي " مجتمعات اللادولة " وهي بالتالي تتجه نحو الاكتمال باتجاهها نحو بناء الدولة ، فظهور الدولة مرسوم في ثنايا هذه المجتمعات ، وغياب الدولة وظهورها غير مرتبط بإرادة هذه المجتمعات بل مرسوم في بنيتها الإنتاجية ، فهو مجتمعات الكفاف، وهي مجتمعات اللادولة، وظهور الفائض في الإنتاج يؤدي إلى قيام الدولة بالرغم من إرادة هذه المجتمعات .

يرفض كل من بيار كلاستر و مارسيل غوشيه هذه النظرة ويعتبرانها سجينة النظرة " الأوربية المركزية " التي تجعل من المجتمع الأوربي نموذجا . هذا المجتمع الذي تسيطر فيه الدولة على المجتمع وكل ما عداه هو نقص هو مجتمع ناقص[*] .

إن عنل بيار كلاستر ومارسيل غوشيه يتمثل في فضح هذا الزيف باعتباره "إيديولوجيا أوربية مركزية" وهو ما يتطلب " ثورة كوبرنيكية " في مجال علم الأنثروبولوجيا للعودة إلى واقع هذه المجتمعات البدائية والبحث عن منطق خاص ، لهذه المجتمعات يمكننا من

---

[2]- مارسيل غوشيه : " دين المعنى و جذور الدولة " مرجع سابق ، ص 28 .

[*] - النزعة " المركزية الأوربية " (Euro – centrisme) لاتخلو منها النظريات الكبرى الحديثة في العلوم الاجتماعية و الإنسانية وكل العلوم المعنية بالفكر ويمكن أن نذكر هنا أحد المفكرين الاجتماعيين المعاصرين المتشبعين بهذه النزعة وهو المفكر الفرنسي ليفي برول (Lévy Bruhl) باعتباره يميز بين منطقين : منطق الهوية وهو منطق المجتمعات ، ذات الحضارة ، ومنطق المشاركة الذي نجده في المجتمعات البدائية وأن هذا التقسيم غير بريء لأنه يصل في آخر الأمر إلى الحكم و التقويم حيث يرى أن منطق العقل هو الذي يميز المجتمعات الأوربية ومنطق اللاعقل تختص به المجتمعات البدائية أو المجتمعات المتخلفة.

فهم علاقتها بالدولة ، كما يمكننا أيضا من إعادة قراءات وتفسير المسارات المختلفة التي اتبعتها كثير من الدول الغير الأوربية كما هو الشأن في بعض الدول الآسيوية المعاصرة.

وقد قام بيار كلاستر و مارسيل غوشيه بالبحث في صلب المجتمعات البدائية لتفسير غياب الدولة في هذه المجتمعات وقد كشفنا أن هذه المجتمعات ليست مجتمعات بدون دولة بل هي مجتمعات " ضد الدولة " فغياب الدولة هو قرار واع اتخذه المجتمع من أجل منع الدولة من الظهور ، وماذا يعني منع ظهور الدولة؟ إنه يعني رفض تقسيم المجتمع بين مسيطرين وخاضعين لأن " كيونونة الدولة " توجد في هذا التقسيم وانعدامها هو في انعدام هذا التقسيم.

وهكذا فإن تحويل هذا التقسيم من الداخل إلى الخارج هو في الحقيقة موقف واع أخذته المجموعة وهو كذلك (زور التاريخ) منطلق لنشأة الانقسام الداخلي وظهور الدولة.

فكل ما أنشأته المجموعة الاجتماعية البدائية من تصورات إحيائية وما ورائية هي في حقيقة الأمر اختيار لتأجيل ظهور الهيمنة عن طريق الدولة.

وإذا كان مجيء الدولة قد أحدث انقلابا جذريا في طريقة تعامل المجتمع مع ذاته وتغييرا حاسما في مقام السلطة ووظيفتها ، فهل يعني ذلك بأننا إزاء الخيار الذي يضع الدين في مواجهة الدولة ، أو المجتمع ضد الدولة – وفقا لصياغة كلاستر.

ليس هذا ما يقصده غوشيه ذلك أنه إذ يستبعد علاقة الضايف القديمة بين الدين والدولة فإنه يستبعد أيضا علاقة الاستبعاد الحديثة بين الدين والدولة التي توحي بها صياغة بيار كلاستر فبالنسبة إلى غوشيه جذور الدين والدولة واحد، ذلك أن كلاهما يعني بأن مبدأ تنظيم المجتمع منفصل عنه.

فظهور التقسيم الداخلي عن طريق الاستحواذ على هذا الرصيد المعنوي (الدين) الضخم هو الذي ينشئ الدولة بتحوله إلى دين، لكن الدين يمهد في الوقت نفسه إلى ظهور الدولة التي تزيحه لتحل مكانه وتصبح القائمة على هذا الرصيد المعنوي.

ولعل هذا هو الذي يفسر ذلك التعالي (أو الهبة) الذي تحيط به الدولة نفسها لترسيخ وجودها باعتبارها متعالية عن إرادة الأفراد والمجموعات.

ويؤكد كل من كلاستر وغوشيه على أن الدولة ليست شيئا لم يسبق ظهوره على الإطلاق ولاهي تحولا لا سابق له ولا جذور فالدين شكل تاريخيا شرط أمكان نشوء الدولة[1] .فحيث لا توجد الدولة يوجد مع ذلك مبدأ الدولة ذاته[2] .

وإذا كانت الدولة لم تكتمل " من دين تصفية الدين " وإذا كانت النهاية المنطقية للدولة أن يعقل المجتمع ذاته بالكلية في الدولة فإن ما آلت إليه الدولة الحديثة في بعض أشكالها – الشمولية / التوليتارية – لايمكن إلا أن يعيدنا إلى البداية الأولى ، أي الجذر الديني للدولة.

أليست التوليتارية هي الطمع لمجتمع واحد لا أثر فيه للانقسام مجتمع خال من كل نزاع حول المصالح ومتطابق ما يعرفه عن ذاته ؟ إلا تشكل بذلك نسخة جديدة لاعتقاد قديم ، اعتقاد كان يمنع البشر من أن حقيقة اجتماعهم حول انقسامهم وتعارضهم المحتملين[3] .

ولا شك أن التوسع الغربي وانتشار نمط الدولة الحديثة في بقية أنحاء العالم أدى إلى اختراق ثقافي شامل للمجتمعات الإفريقية والآسيوية والأمريكية اللاتينية ويبدأ من تنظيم الدول و المؤسسات و ينتهي بأدق تفاصيل الحياة.

هذا التوسع الغربي ذو الأصل الأوروبي أدى أيضا إلى تشويه قضية الديموقراطية التي هي في الوقت ذاته قضية مجتمع ودولة ولعلها قضية مجتمع أكثر منها قضية دولة، هذا ما نستخلصه من الملاحظات حول الارتباط الموجود بين أفكار وأطروحات الاتجاه المسمى ب " اتجاه مجتمع ضد الدولة " وتصورات الاتجاه الدولتي الذي يرفض الحديث عن الديموقراطية خارج إطارها النظامي والمؤسساتي والسياسي – كما اشرنا إليه سالفا.

لا أن تصور العلاقة بين المجتمع و الدولة أو بين الديني والسياسي على النحو الذي يخلص إليه الاتجاه المضاد " الدولة " يتخلص بان " الاجتماعي " تسابق على " السياسي" وأن الدين أساس الدولة وأن جذور الدين والدولة واحد وبان الدولة لا تكتمل إلا بإزاحة الدين من جهة أخرى لأن نظام الدين ونظام الدنيا لا يتطابقان.

وكما يرى غوشية – كباحث عن اصل الدولة والسلطة – أن المهم ليس رفض السلطة وإنما الوقوف على حقيقتها ولعلنا على وشك الانتقال من تاريخ رفض السلطة إلى تاريخ القبض على حقيقة السلطة وشأنه في دلك شان ميشيل نوكو - الباحث عن اصل السلطة

(1)- مارسيل غوشيه : " دين المعنى و جذور الدولة " ، مصدر سابق ، ص23.
(2)- مارسيل غوشيه وبيار كلاستر : المصدر المذكور آنفا ، ص 65.
(3) - المصدر نفسه ، ص 40 .

والمعرفة – والذي يرى بان المهم ليس أن تعنق الحقيقة من كل جهاز سلطوي أن الحقيقة هي السلطة وإنما أن نؤسس سياسة جديدة للحقيقة[1]

هده التصورات تفتح منفذا أخر إلى فهم إشكالية تكوين الدولة الحديثة في المجتمعات التي لم تعرف هدا الشكل الجديد من الدولة وتساعدنا على تحليل بروز ظاهرة الدولة في المجتمع العربي الإسلامي باعتبار أن الدين الإسلامي (أي الدولة) إزاحته لتحل مكانه و من ثم لم يشهد المجتمع العربي الإسلامي في تاريخه الطويل ظاهرة " الدولة الدينية" و لا ظاهرة " الدولة الديموقراطية " [*]

وفي اعتقادي أن اتجاه " المجتمع ضد الدولة " الذي يجمع بين ببار كلا ستر ومارسيل غوشية وكلور لوفور هؤلاء الدين رفضوا التصور السائد في الفكر العربي عن السلطة تكوين الدولة لم تخرج أطروحتهم كثيرا علة نظرية الاجتماعية السياسية الماركسية بالرغم من النقد الذي وجهوه إلى الماركسية باعتبارها شكلت عائقا أمام بروز خصوبة وثراء الفلسفة الديمقراطية التي وضع أسسها الفلاسفة الديمقراطية في القرن الثامن عشر : مونسكيو و روسوولوك وكانط وغيرهم.

ويختلف هدا الاتجاه اختلافا جوهريا عن النظرية التعددية (théorie pluraliste) [*] التي تعتبر الدولة الحديثة اشبه بمحكم محايد يقرر بعدالة فيما لو كانت النخبة أو الطبقة الحاكمة تقوم بدورها في اللعبة أم لا. و تقوم (الدولة) حلا وسطا عندما يحدث خلاف بين الفئات وتكبح المظالم الاجتماعية التي قد تحدث عندما تندفع الفئات الاجتماعية إلى تحقيق مصالحها الخاصة بقوة شديدة. وتساعد في حل المشاكل التي يعاني منها المجتمع بتقديم سلسلة كاملة من الخدمات من خلال مؤسساتها و أجهزتها الخدمية.

وخلاصة مجمل هذا الطرح بخصوص اتجاه " المجتمع ضد الدولة " والذي يمثل محاولة جديدة ترمي إلى " إعادة اكتشاف" المسألة السياسية" أو العودة إلى تفحص إشكالية

---

(1) -انظر : مجلة الفكر العربي المعاصر العدد 1 شباط 1980 ص 137 .

(*) -حضورها ،هل فمقوله " تكوين الدولة " او مقولة " المجتمع المضاد للدولة " او مقولة " الدولة القطرية السلطية " ..كلها مقولات قد أصبح - في بعض الدراسات و المقالات التي تنظر في المسالة السياسية والاجتماعية غي العالم العربي و الإسلامي مند مايقرب من نصف قرن

(*) - للنظرية التعددية تاريخا طويلا يرجع إلى القرون الثلاثة الماضية و إلى الفلاسفة الديموقراطيين . أما أكثر دعاتها حداثة فمن بينهم : دوفرجيه (Duverger) و ريسمان (Riesman) و داهل (Dahl) وبارسونز (Parsons) ، أما في مجال نظرية التحديث فقد وجدت النظرية التعددية الكثير من دعاتها ومنهم : لبيست (lipset) وأيزنستاد (Eisenstadt) و كير (Kerr) وغيرهم .

العلاقة بين المجتمع والدولة إن هذا الاتجاه ترتكز تصوراته أساسا على القضايا والمسائل التالية :

المسألة الأولى:

إقراره بأن السلطة حتمية الوجود ما دام الاجتماع الإنساني،إنما الفرق يمكن بين جوهر السلطة المنفصلة عن المجتمع والقائمة على العنف والقهر، وهي سلطة وليدة النموذج الغربي في تكوين الدولة الحديثة. وبين جوهريا المسالم والمتواصل مع المجتمع وتراثه وتاريخه.

المسألة الثانية:

تأكيده على أننا لا نستطيع تقسيم المجتمعات إلى مجتمعين: مجتمعات سلطوية وأخرى لا سلطوية أي بعبارة أخرى مجتمعات دولتية وأخرى اللادولتية، فالسلطة السياسية هي شمولية وملازمة للاجتماعي بعض النظر عن طبية وخصائص هذا " الاجتماعي" – لكن هذه السلطة السياسية تتجسد في شكلين أساسيين: سلطة قسرية، سلطة غير قسرية. فالسلطة السياسية القسرية (القائمة على علاقات القوة والخضوع) ليست نموذج السلطة الحقيقية، ولكنها تشكل حالة خاصة فقط، إنها التجسيد الواقعي لمنطقا راس المال والقسر مع ميلاد المجتمع الحديث والدولة الحديثة في أوروبا منذ القرن الثامن عشر.

والسلطة السياسية الحديثة في المجتمعات الأوروبية ارتبط تكونيها بالطرق التي أستطاع عبرها المتحكمون بالقسر فرض سيطرتهم و هم الذين لعبوا الدور الرئيسي في إقامة الدول القومية، الاستفادة لإغراضهم الخاصة من المتعاطين مع رأس المال الذين ولدت المدن من نشاطاتهم، وأنه من البديعي أن الاثنين (رأس المال والقسر) تفاعلا وفق شروط عامة.[1]

وهكذا كما يرى تيلي فإن تشكيلات مختلفة من رأس المال والقسر أنتجت أنواعا شديدة التباين من الدول، و بصورة متشابهة تستجيب المدن بوجه خاص للتغيرات في رأس المال لكن تنظيم القسر يؤثر على سماتها كذلك. إذن هناك علاقة تربط وتفاعل في التاريخ

) – شالوز تيلي : المدن و القسر و رأس المال ، مرجع سابق ، ص 24 - 25[1](

الأوروبي الحديث بين الأركان الأربعة للنظام الاجتماعي والاقتصادي الحديث وهذه الأركان هي: القسر و رأس المال والدول والمدن، على صد تعبير شالرز تيلي.

ولكن بيار كلاستر أحد أقطاب اتجاه " المجتمع المضاد للدولة" يرى أنه لمن غير المؤكد بالنسبة إلينا أن يشكلا كلا من القسر ورأس المال جوهر السلطة السياسية في كل زمان و مكان، بمعنى أن هنالك خيارا آخر ينفتح أما منا، وهو إعادة اكتشاف المسألة السياسية انطلاقا من تعريف مهمة الأنثرويولوجيا السياسية العامة وهي مهمة تنقسم إلى سؤالين كبيرين:

1- ما هي السلطة السياسية ؟ أي ما هو المجتمع ؟

2 – كيف ولماذا يتم العبور من السلطة السياسية اللاقسرية إلى السلطة القسرية ؟ أي ما هو التاريخ ؟. [1]

المسألة الثالثة:

في المشروع المعرفي لاتجاه "المجتمع ضد الدولة" هي مسألة الاغتراب (Alienation) والاغتراب الإنساني الأصلي – كما يقره هذا الاتجاه – هو اغتراب " سياسي" و ليس "اقتصادي" فالأول هو الذي يحدد الثاني، و أن تاريخ المجتمع البشري أثبت أن هذا الاغتراب لا وجود له في المجتمعات اللاقسرية لأن المجتمع البدائي لا يتسامح أبد بتحول زعيمه إلى مستبد، على نقيض ذلك كل مجتمع غير بدائي هو مجتمع دولة: مهمان يكون من أمر النظام الاجتماعي القائم.[2] و لكي نفهم طبيعة "مجتمع الدولة" ينبغي أن نعطي اهتماما كبيرا الدور العلاقات الجيو – سياسية والجيو – إستراتيجية الكامنة خلف تكوين وتطور الدولة الحديثة.

1- 3) الاتجاه الجيو- سياسي:

ولا شك أن تكوين الدولة الحديثة وبناء القوة قد أصبحت في عالمنا المعاصر من الاهتمامات الأساسية في الدراسات الجيو سياسية والجيو ستراتيجية وذلك بإعتبارهما (الدولة / القوة) المحصلة الأخيرة لمجموع موارد المجتمع القائمة أو المتراكمة تاريخيا، سواء كانت هذه الموارد طبيعية أو اقتصادية أو ثقافية أو تكنولوجية أو عسكرية ... الخ.

([1]) – بيار كلاستر: مجتمع الدولة، تعريب و تقديم د. محمد حسين دكروب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط. 2 بيروت، 1982 ، ص 13 - 26
) – المصدر نفسه ؛ ص ص 202 - [2]203(

وهذه المحصلة الأخيرة ليست مجرد مجموع العناصر في حدداتها بل أيضا فيما ينشأ بين تفصيلاتها من علاقات وما يتداعى من تفاعلات داخليا وخارجيا، وما يترتب من احتمالات وتحديات وغير ذلك مما يتصل بالعوامل والمتغيرات التي تؤثر على حركة المجتمع وتطوره.

وللعوامل الجغرافية والبيئية تأثيرها الحاسم – أحيانا – على البنيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وعلى سيرها الطبيعي في هذا المجتمع أو ذاك يضاف إلى ذلك عامل الوعي بأهمية الزمان والمكان.

والجغرافية " تتحكم في التاريخ " و توجهه في هذا الاتجاه أو ذاك تتحكم في " طبائع المجتمعات والشعوب " ويمتد تأثيرها كذلك إلى " روح الشرائع والقوانين "، إذن هناك علاقة ترابط و تفاعل بين " الدولة والأرض والسكان "، هذه العلاقة التي شكلت مجالات اهتمامات الفكر و منظومة المعرفة البشرية ابتداء من الحضارات القديمة و الحضارة العدبية الإسلامية إلى الحضارة الحديثة.

فعلاقة المجتمع بالبيئة أو علاقة المجتمع بالإقليم أو علاقة الدولة بالأرض أو علاقة الجغرافية بالتاريخ كلها إشكاليات طرحت في سياق المسار الطويل لكل الحضارات والثقافات عبر التاريخ ومازالت مطروحة في عالمنا المعاصر.

وسجلات تاريخ الفكر الإنساني مليئة بالأسماء اللامعة للمفكرين والعلماء القدا... الذين أثار هذه الإشكاليات وقدموا في سياقها تحليلات وتفسيرات نظرية وعلمية بدءا من أرسطو و جباليوس وأستاربون الأفريقي ومرورا بالشريف الإدريسي وابن خلدون. ومن مونتسكيو(*) إلى هو تسل حيث استقر الأمر في الاتجاه النظري المعاصر الذي أثرى الفكر الاجتماعي والسياسي بما قدمه من تحليلات وتفسيرات علمية جيو- سياسية الخاصة بموضوع تكوين الدولة وبناء القوة عبر التاريخ.

(*) – في كتابه " روح القوانين " يقول مونتسكيو : " من طبيعة الجمهورية أن تكون صغيرة المساحة و الا فمن المستحيل أن تعيش و تزدهر و كما يقول أيضا: " لا بد للدولة الملكية أن تكون متوسطة المساحة فاذا صغرت فإنها تتحول الى جمهورية. أما اذا اتسعت و صارت شاسعة فإن الرؤوس الكبيرة بالدولة تغلت من رقابة الحاكم وتصبح في مأمن التنفيد الفوري للقوانين و التقاليد و بالتالي يصبح من الممكن الخروج على طاعة الحاكم" . هكذا يؤكد مونتسكيو التوافق بين حجم المجتمع و نمط الحكم و التوافق بين نمط الحكم و الإقليم الجغرافي (المساحة). أنظر :

- L. Althusser :Montesquieu : La politique et l'histoire ; Paris : PUF ; P. 60.

- R. Aron : Introduction a la philosophie de l'histoire ; Paris : Gallimard ; P. 30

- R. Aron : Les étapes de la pensé sociologique ; Paris : Gallimard ; P. 120

والاتجاه الجيو سياسي بكل تياراته أوضح أنه لا توجد دولة كل العصور ولا وجود للقوة المطلقة أو الضعف المطلق في المسألة السياسية، ولم توجد في التاريخ ولا توجد الآن الدولة التي حققت القوة المطلقة من كافة جوانبها أو هذه الدولة المفتقرة تماما لمقوماتها.

وإذا كانت الآراء قد اتفقت على الارتباط الوثيق والفعال بين الدولة والأرض والسكان أو بين التكوين الاجتماعي والتكوين السياسي أو بيت الدولة والقوة فإنها قد اختلفت بشأن ترتيب العلاقة بين هذه العوامل ومستويات التأثير والتأثر فيما بينها.

وبدون الخوض في تفصيلات المناقشة يمكن القول بأن اختلاف الرأي فيها إنما يعود إلى تنوع أنماط الدولة و إلى تعدد زويا تكوينها عبر التاريخ، وتعدد هذه الأنماط والزوايا له علاقة مباشرة بالطبيعة الجيو سياسية السائدة في هذا المجتمع أو ذاك.

ويمثل الفارق بين الاستقرار والترحل والبداوة والتحضر، والقسر والمدينة، وحجم المجتمع ونمط الحكم خطوطا أساسية من خطوط المفارقة بين الجماعات والمجتمعات في تأسيس وتكوين الدولة وبناء القوة.

ويظهر الاستقرار طويل المدى (بمفهومه الحضاري الأوسع) في مساحة جغرافية معينة أهمها في مجال تكوين الدولة و بناء القوة، وذلك بما ينتجه هذا الاستقرار من شروط وعوامل موضوعية أو ذاتية من ترسيخ خصائص المجتمع في النمو والتطور. فضلا عما ينجم من الاستقرار الطويل في المكان و الزمان من تطوير المجتمع لعداته الذاتية وأدواته الإنتاجية و تحركه إلى مستوى اقتصادي اجتماعي أفضل وتجاوزه حدوده المعيشية وتحقيقه لقدر من الفائض يؤسس به حضارة بمستوى من المستويات أو يؤسس به دولة أو نظام سياسي معين، سواء تمثل هذا المستوى من التطور الاجتماعي والاقتصادي في تكوين نموذج " الدولة – المدينة " أو " النموذج الإمبراطوري " أو نموذج الدولة القومية " أو نموذج الكيان السياسي الكبير (الدولة المتعددة الأمم و القوميات).

وإذا كان معظم دراسي تكوين الدولة تبنوا منظورا دولتيا يتناول تحولات أية دولة منفردة بوصفها ناتجة بالدرجة الأولى عن أحداث غير اقتصادية جرت داخل أراضيها مما دفع ببعض المفكرين والدارسين إلى رفض هذا التصور السائد في الفكر الغربي و أصّروا على إعادة النظر في المسألة السياسية وفي مفهوم "الدولة ".

فان الاتجاه النظري الجيو سياسي يعطي في تحليلاته أهمية برى للنظام الدولي بوصفه مشكلا للدول القائمة ضمنه وبخاصة عندما أصبح هذا النظام منذ القرن الماضي أكثر تعقيد و ذلك بسبب الزيادة الكبيرة في عدد أنواع ووحدات القوى الدولية أو تزايد الارتباط في كل دولة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية بما يضمن لها مصالحها الاقتصادية والجيو سياسية في ظل النظام العالمي المعاصر.

وتدعي حجج الاتجاه الجيو سياسي و التي تستند على الخصائص الأساسية للنظام العالمي الذي تولد ما بعد الحرب العالمية الثانية والذي يضم ظواهر جديدة وفاعلين جدد، في اعتقادها أن العلاقات فيما بين الدول لها منطقها وتأثيرها الخاص وعليه فإن تكوين الدول الوطنية الحديثة يتوافق بشدة مع النظام القائم للعلاقات بين الدول وبخاصة الدول الأكثر تأثيرا على " النظام العالمي ".

والتي تعد بمثابة " للمركز " لمحيط من دول وطنية حديثة وتابعة. كما هو الشأن بالنسبة للدول " العالم الثالث " المنشطرة إلى دوائر تنجذب نحو المركز في أمريكا أو في أوربا أو آسيا.

والمحاولة النموذجية المعبرة عن حجج الاتجاه الجيو سياسي وتحليلاته بخصوص تكوين الدول هي تلك المحاولة التي قدمها جيمس ن. روسنو في كتابة " تكيف المجتمعات القومية: نظرية سلوك وتحول النظام السياسي " (*) حيث يبين بتحليل معمق بين " أربعة أنماط من التكيف القومي " مع السياسة الدولية: الإذعان، التصلب، التطوير، والمحافظة.

فالدولة المتصلبة على سبيل المثال " بوسعها محاولة جعل محيطها متلائما مع بناها القائمة " في حين أن الدولة المتطورة " بوسعها السعي لتشكيل متطلبات بناها القائمة ومتطلبات محيطها القائم بما يجعلها متوافقين ". (1)

ووفقا لروسنو تترتب على كل من تلك المسارات عواقب مميزة فيما يتعلق بطبيعة السلطة التنفيذية نظام الأحزاب ودور السلطة التشريعية ودور الجيش وكثير من البنى الأخرى. (2)

(*) -

(1) - ج. ن. روسنو: تكيف المجتمعات القومية: نظرية سلوك و تحول النظام السياسي؛ منشورات ماكلب – سلر نيويورك، 1970 ؛ ص ص 4 - 8.

(2) - المصدر نفسه؛ ص 8 .

و كما يرى تيلي، يقدم هذا النهج تصحيحا قيما لا تطواءات التحليلات الدولية في رأيي لكنه لا يوفر إلا دليلا مشوشا في ميدان البحث عن الآليات التي تربط بين أشكال محددة من الدول و بين مواقع محددة ضمن النظام العالمي. (3)

والبحث عن الآليات التي تربط بين الدول في سياق النظام العالمي المعاصر تقتضي الموضوعية والدقة في تحديد السمات الأساسية لهذا النظام المسمي بـ " النظام العالمي المعاصر " وهنا تبرز سلسلة من التساؤلات الكبيرة التي أسفرت عن أجوبة حائرة في الأدبيات السياسية للعلاقات الدولية وفي مقدمة هذه الأسئلة: كيف ولد النظام العالمي المعاصر التقسيم بين الدول والأهم ؟ ما هي الأسس التي قام عليها تعدد الفاعلين الدوليين وتغير مدلول القوة وزيادة الترابط الدولي الذي يكرس التبعية ؟ و لماذا ت..... الصراع في ظل " العولمة " واتخذ أشكالا وأنواعا جديدة ؟.

هذه الأسئلة ظلت ومازالت تبحث عن أجوبة مقنعة وأن المقام هنا لا يسمح للإجابة المستفيضة إلا أنه يمكن القول أن تحليل العلاقات الدولية على ضوء المنظور الدولي أو على ضوء الاتجاه الجيو سياسي أو غيره من التصورات والتفسيرات الأخرى كلها تتفق على أن وحدة تحليل النظام الدولي العالمي تثير صعوبات جمة في العلاقات الدولية حيث لا يوجد اتفاق عام بين الدارسين والباحثين حتى اليوم على تحديد وحدة التحليل.

ومع ذلك يمكن القول بأن الاتجاه العام اليوم يرى اعتبار وحدة " السلوك " هي وحدة التحليل في العلاقات الدولية. وسلوك الدولة (Etat) هو المستوى الأساسي الذي يبدأ منه ويدور حوله التحليل في العلاقات الدولية وهذا المستوى يمثل نقطة الارتكاز في تحليل الظواهر الدولية من منظور المدرسة الأنجلوسكسونية.

وماذا عن تحليل الظواهر الدولية من منظور تحليلات أنماط الإنتاج الاجتماعي التي يغلب عليها التصور الماركسي؟

4-1) الاتجاه الماركسي: تحليلات أنماط الإنتاج :

إن تحليلات أنماط الإنتاج أو التكوينات الاجتماعية الاقتصادية تنطلق أساسا من النظرية البنيوية السياسية الماركسية ومن مفهوم ماركس لتوزيع السلطة في المجتمع الطبقي

(3) - شارلز تيلي: الدول و القسر و رأس المال ، مرجع سابق، ص ص 15 – 16 .

ولدور الدولة باعتبارها أحد المكونات الرئيسية للبنية الفوقية في المجتمع حيث تكمن المسألة السياسية.

ويعتقد ماركس أن كافة المجتمعات الطبقية مبنية على المصالح الاقتصادية لأولئك الذين يمتلكون وسائل الإنتاج و مصادر القوة.

ويرى كل الماركسيين أن التباين بين الفئات والطبقات الاجتماعية في أي مجتمع ينعكس في توزيع القوة في المجتمع حيث تكون الطبقة المسيطرة والمهينة هي الطبقة الأقوى وأن الدولة من جانبها تخدم مصالح هذه الطبقة، وذلك بتأمين الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للنظام الاجتماعي الذي اصطنعها (الدولة) وأثبت ركائز وجودها.

وإذا كان الماركسيون الكلاسيكيون يعتبرون الدولة أداة في يد الطبقة المسيطرة على وسائل الإنتاج فإن الماركسيين الجدد يعتبرون أن هذه النظرة تبسيطية جدا للدور المعقد الذي تلعبه الدولة في النظام الرأسمالي.

وفي هذا السياق يرى نكوس بولانزاس (N. Polantzas) أن الطبقة المسيطرة على وسائل الإنتاج في النظام الرأسمالي لا ينبغي أن تسيطر بصورة مباشرة على الحكومة أو على أجهزة الدولة.

فإدارة الحكومة اليومية وإدارة أجهزتها البيروقراطية والإيديولوجية واتخاذ القرارات بخصوص السياسات الاجتماعية والاقتصادية هي قضايا يمكن أن تترك الى الأجهزة الوظيفية في الدولة، إلى السياسيين والموظفين المدنيين و غير ذلك.

ورغم أن الطبقة الاجتماعية المسيطرة و المهينة لا تمارس السلطة بصورة مباشرة إلا أنها تعتبر " الطبقة الحاكمة " بمعنى أن هؤلاء الموظفين سيديرون مؤسسات الدولة وسياستيها بطريقة تخدم مصالح الرأسماليين على أفضل وجه. [1]

ويستخدم كلاوس أوف (K.Offe) وجهة النظر الماركسية بطريقة أكثر وضوحا فهو يرى أن الدولة تستطيع إدامة نفسها بواسطة الدخل الذي تحصل عليه من فرض الضرائب على رأس المال الخاص فقط، فهي تهتم بصورة خاصة بالحفاظ على صحة الرأسمالية، لأنها كما كانت في السابق إلا وزة التي تضع بيوضا ذهبية.

---

[1] - نكوس بولانزاس : السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية ترجمة عادل غنيم – الطبعة الكاملة – دار الثقافة الجديدة : القاهرة ، 1989 ؛ ص 336.

وهذا يقود أوف إلى الافتراض بأن السبب ليس كون الدولة الحديثة أداة بيد البرجوازية أو لها علاقة وثيقة بالبرجوازية وإنما لأن استمرار وجودها هي ومؤسساتها يعتمد على صحة الرأسمالية التي تعرف كيف تغير جلدها كالأفعى.

و نتيجة لذلك فإن الدولة ستشرع وتطور سياسة مالية (متمثلة في ميزانيها) لكي تخدم مصالح رأس المال الواسعة. وإذا وجدت الدولة الرأسمالية الحديثة أنها لا تستطيع الحصول على دخل كاف من خلال فرض الضرائب على رأس المال الخاص فمن المرجع أن تبدأ بتقليل أنشطتها الخاصة وجعل خدماتها الخاصة محدودة النطاق.

وبذلك تقلل التكاليف وتدعم رأس المال الخاص بمنحه فرصة للسيطرة على أسواق جديدة في مجالات كالصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية العامة.

ويرى كلاوس أوف أن هذه السياسة العملية التي تتبعها الدولة الرأسمالية الحديثة وما يتبعها في أنحاء العالم هي سياسة مبنية على تكتيك فاشل على الإزجح لأن رأس المال الخاص يفشل في الغالب في تحقيق أرباح كافية في هذه المجالات الجديدة. أو يستطيع تحقيق ذلك بتنفيذ برامج صغيرة جدا و باهضة الثمن وعلى المستهلك أن يتحملها.

وتضطر الدولة عندئذ إلى مواجهة ذلك إما بإجراء عملية ترقيع أو بمواجهة أعدادا كبيرة من الفقراء الذين لم تصلهم الخدمات. وإذا كان غضب الناس وخيبتهم منظمان بصورة كافية فمن المحتمل أن يمر المجتمع الرأسمالي بأزمة على الصعيد الإيديولوجي بما أن صورة الدولة كمؤسسة ديموقراطية محايدة تعمل في سبيل المصلحة العامة تصبح كاذبة أكثر في نظرهم. [1]

ونجد عدم صحة مقولة " الدولة المحايدة " في تحليلات وتفسيرات أنماط الإنتاج أو التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية التي تعاقبت على مستوى التاريخ الأوربي والتي تشكلت في ظلها أشكال وأنواع من الدول محكومة بمنطق نظام الإنتاج السائد. أي منطق العبودية أو الإقطاع أو الرأسمالية أو تنظيم أخر من الإنتاج، ذلك المنطق كما يتجلى فعله في أرض تلك الدولة بصورة شبه تامة.

---

(1) - C. OFFE , and V. RONGE : « Thesses on the théory of the »

- أنظر : أندرو ويبستر A. Webster : مدخل لسوسيولوجية التنمية ؛ ترجمة حمدي حميد يوسف ؛ دار شؤون الثقافية العامة ؛ بغداد ، 1986 ؛ ص 183

ويتفق غالبية المنظرين الماركسيين على أن تغييرات تكوين الدول وبنيانها السياسية تتبع بالدرجة الأولى من مصالح الطبقة المسيطرة. أي مصالح الرأسماليين الذين ينشطون ضمن إطار سيادة الدولة ذاتها، و في نظرهم أن " الدولة المحايدة " لا توجد إلا في عالم الطوبويات. و أن كل تشكيلة اجتماعية مسيطرة أو كتلة طبقية مهيمنة ترسم حدود المسألة السياسية و تخضع الدولة لمصالحها.

وفي الحقيقة أن مبدأ " الفصل بين السلطات " هو المصاحب الوظيفي لفكرة سياسي الدولة الحديثة على خصوصيات و صرا عات المجتمع المدني وتجسيدها "للصالح العام". (*)

وفكرة تسامي الدولة هي فكرة هيجلية في الأساس ولذا يرى ماركس أن المفهوم الهيجلي للدولة هو فكر البرجوازية والبيروقراطية عن نفسها والتي تحاول ترويجها بين بقية فئات المجتمع خدمة للطبقة المسيطرة والمهيمنة.

فرغم ما يكون لجهاز الدولة من استقلال في العمل السياسي الا أنه في جوهره جهاز شبه طفيلي قابل للإنعزال التام عن المجتمع المدني. و الذي لفت نظر ماركس هو ما حدث في نموذج الدولة في عهد لويس نابليون يونابرت (1852-1848) حينما حدث من قدرة البرجوازية مؤقتا من السيطرة على جهاز الحكم وما حدث مع الطبقات الأخرى، والحيادية.

وفي هذه الحالات – التي تكررت في عدة مراحل من تاريخ تطور الدولة الحديثة في أوربا و في باقي أنحاء العالم – وفي هذه الحالات يقوم موظفو الدولة بإحداث نوع من التوازن النسبي بين القوى الاجتماعية. وهكذا نجد في الكتابات المبكرة لماركس (نقد فلسفة الحق عند هيجل، والبرومير الثامن عشر للويس نابليون). كان هناك استعداد الرؤية الإمكانية الموضوعية لقدر من استقلالية جهاز الدولة أو حيادية حيال الصراع الطبقي.

وهكذا كانت كتابات كارل ماركس وفريد ريك انجلز عن الدولة هي الأولى من نوعها التي بددت غلالة الرومانسية والميتافيزيقا التي أحاطت بمفهوم الدولة ومؤسساتها وسلطت هذه الكتابات الضوء على الجانب الطبقي وعلاقته بأنماط الإنتاج والتشكيلات الاجتماعية الاقتصادية في دراسة وتحليل وتفسير موضوع الدولة وبناء القوة.

(*) - شرحت هذه المسألة بوضوح لدى فقهاء القانون الدستوري و تعرض اليها بالتفصل جورج ديردو (Georges Durdeau) في كتابة : « l'Etat » (Paris :Seuil , 1970) و أثراها ميشيل ما يى (Michel Miaile) في كتابة « l'Etat Juridique » الذي ترجم الى العربية تحت عنوان " دولة القانون " (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1982).

و في واحدة من أكثر المعالجات شمولا وإقناعا هي التحاليل الموضوعية التي قدمها بيري الدرسون (P. Anderson) في كتابة " أنساب الدولة الاستبدادية " (1974).

حيث يؤكد أنه ليس هناك تاريخ واحد موحد للدولة في المجتمعات الأوروبية كما في بقية مجتمعات أنحاء العالم، لقد كانت أكثر الحالات الأوروبية النموذجية خلال الحقبة الحديثة المبكرة تتمثل في سلطة أرستقراطية مطلقة منتصبة فوق قاعدة اجتماعية من الفلاحين غير المستعبدين والمدن الناهضة.

أما الحالة الشرقية النموذجية فتمثلت في سلطة أرستقراطية مطلقة منتصبة فوق قاعدة فلاحين مستعبدين ومدن مقهورة. وفي مقابل هذا أثبتت السلطة المطلقة السويدية على أساس فريد لأنها ... جمعت بين الفلاحين الأحرار والمدن التافهة، بتعبير أخر قامت على الجمع بين تشكيلتين من المتغيرات (المتناقضة) التي وسم كل منها احد جوانب القارة الأوروبية، وولد انقسامها.

و بطريقة المماثلة و المشابهة يتوصل أندرسون إلى أن أساس غياب ملكية مطلقة متطورة في ايطاليا كامن في العلاقة بين أرستقراطيات المدن والمناطق الخارجية المحيطة بها. إذ تصرفت الأرستقراطية كحاكم و كما لك أرض ناهب في الوقت نفسه وتسنى لها أن تشكل " دولة سيدة " أي دولة مركزية تتمتع باستقلالية على أرضها وسكانها وتماري قسرا بتطابق مع نمو رأس المال وتمركزه، و تلك هي أسطورة تكوين الدولة المستبدة أي " الدول – الأمة ".

وخلاصة مجمل هذا الطرح حول التحليلات والتفسيرات الخاصة بموضوع الدولة والمشدودة بالمفاهيم الماركسية بالرغم من تنوع وتعدد توجهاتها المنهجية فإنها لا تخرج عن النطاق الفلسفي والمعرفي العام للنظرية الكلاسيكية الماركسية التي تؤكد بأن الدولة وكل دولة ترتبط – في أغلب مراحل تطورها – بما تفرزه القاعدة المادية للمجتمع من علاقات طبقية و أشكال مختلفة للصراع و مفهوم إكراهي للسلطة يلعب دورا مؤثرا على الصعيد الاجتماعي لصالح الطبقة الاجتماعية السائدة.

وكما يرى انجلز (F. Engels) ليست الدولة بأية حال سلطة مفروضة على المجتمع من خارجه، كما أنها ليست واقع الفكرة الأخلاقية أو صورة وواقع العقل كما يدعي هيجل و إنما هي نتاج المجتمع عند مرحلة معينة من تطوره.

و الدولة هي تعبير عن أن المجتمع قد وقع في تناقضات لا يمكن حلها و أنه انقسم إلى متضادات يعجز عن الخلاص منها و لكن لا تقوم هذه المتضادات أي الطبقات ذات المصالح الاقتصادية المتنافرة بإدخال المجتمع في نضال عقيم اقتضى الأمر وجود سلطة تقف في الظاهر فوق المجتمع لتخفف من صدماته وتبقيه داخل حدود النظام فهذه السلطة المنبثقة عن المجتمع و التي تقيم نفسها فوقه وتتزايد في الانفصال عنه هي الدولة. [1]

وأن هذه الأطروحة العامة والرئيسية لمفهوم الدولة هي الأطروحة التي ظلت ومازالت تعتبر كمنطلق نظري ومنهجي لغالبية التحليلات والتفسيرات الماركسية لموضوع تكوين الدولة وتطورها. وبالرغم من أهميتها المعرفية فإن التناول الماركسي لموضوع تكوين الدولة الحديثة لا يزال بعيدا تماما عن أن يقدم تفسيرا شاملا لتكوين هذه الدولة الحديثة في أوربا وامتداد نموذجها إلى أنحاء العالم.

ولا شك أن تراكم تحليلات أنماط الإنتاج أو التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية قد قدم الكثير من الإبداعات في سياق النظرية السوسيولوجية أو السياسية العامة بشأن الصراع للسيطرة على الدول إلا أنه لا يقدم في الواقع إلا أضعف المفاتيح لتفسير أسباب التفاوت في أشكال و نشاط الدول ذات أنماط الإنتاج أو التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية المتشابهة في أوربا أو في بقية أنحاء العالم، وبخاصة بعد ظهور دول جديدة تحتل مواقع بارزة في النظام الولي العالمي خلال النصف الثاني من القرن الماضي.

وفي هذا السياق يرى صموائيل هنتغتن (S. P. Huntington) أن التمايز السياسي الأبرز بين الدول لا يتعلق بنمط الحكم بل بدرجة هذا الحكم، إن الفرو قات بين الديمقراطية والديكتاتورية هي أقل من الفرو قات بين الدول التي يتجسد في سياستها الاجتماع والاتفاق والشرعية والتنظيم والفعالية. واستقرار وتلك التي تعاني سياستها من عجز على هذا الصعيد. [1]

ومن هنا فإن الدراسات المقارنة عن الدولة في الغرب وفي بقية أنحاء العالم عبر تشعبها و تعدد مداخلها وتنوع مناهجها تشكل في مجلها محاولات للانفتاح على الآخر ودعوة لإعادة اكتشاف المسألة التاريخية السياسية التي تثبت حقائق التعددية والنسبة الحضارية

[1] - فريدريك انجلز : أصل العائلة و الملكية الخاصة و الدولة ، مرجع سابق ، ص ص 140 – 141.

[1] - صموانيل هنتغتن : النظام السياسي لمجتمعات متغيرة (1968) « Political order in changing societes » ترجمة سمية فلو عبود ، دار الساقي ، ط 1 ؛ بيروت، 1993 ؛ ص 7.

وبخاصة في سياق مجال علم الاجتماع التاريخ المقارن أو في مجال يطلق عليه « السياسة المقارنة ».

1 – 5) اتجاه التحليل المقارن للنظام العالمي:

اتجاه التحليلات المقارنة للبنى الدولتية (structures Etatiques) في النظام العلمي في غايته يطرح تساؤلات أكثر ما يقوم حقائق و يشكل دعوة جادة للحوار وتقارب المجتمعات والأمم وإعادة النظر بالحقائق المطلقة أكثر ما يقدم حلولا لمشكلة يطرحها هدا المجتمع أو داك أو هاته الدولة أو تلك.

فالحلول التي يقدمها هدا الاتجاه تنحصر في الاطروحات الاقتصادية وفي تفسيراتها للمسارات المختلفة لتكوين الدول الحديثة وتطورها على ضوء التحولات والتغيرات التي طرأت على النظام العالمي في المجالين الاقتصادي والتكنولوجي.

وتصدر أغلبية هده التحليلات والتفسيرات ذات المنحى الاقتصادي عن المنظرين الماركسيين الجدد أمثال أندري غندر فرانك وايمانويل فالرشتاين وسمير أمين وغيرهم من الدين لا يزالون يشتقون العلاقات بين الدول من البنية الاقتصادية أو البنية التحتية لكنهم يعتبرون بني الدول المنفردة نتاج موقعها في الاقتصاد العالمي.

ودون أن نمضي إلى إغراق الأفكار في التفاصيل حول هدا الاتجاه من الدراسات المقارنة حول موضوع الدول الحديثة و مواقعها في النظام العالمي المعاصر يمكن القول أن اهتمامات هدا الاتجاه ذات المنحى السوسيولوجي أو التاريخي المقارن تنحصر في السؤال الكبير الذي طرحه برتراند بادي في كتابه " الدولتان "(les deux états) وهو. كيف الوصول إلى الدولة الحديثة دون القفز على حقائق التاريخ وتراكمات الحضارة والمجتمع ؟ (*)

أن المتفحص للأعمال الفكرية و البحثية التالية يستنتج أن هده الأعمال بالرغم من إختلاف الآراء و المفاهيم و طرق التحليل بين منتجيها فإنها في أخر المطاف تعبر عن محاولات للإجابة على هدا السؤال المشار إليه.

- هـ . ج مورجنتا ." سياسة الأمم " 1973
- برتراند بادي ..... " الدولتان " 1987
- شارلز تيلي ....." الدول و التسر رأس المال " 1993
- صموائيل هنتغتن " النظام السياسي لمجتمعات متغيرة " 1968
- ألان بلاتني " السياسة بين الدول " 1982

فالنظرة المتأنية لإنجازات الدراسات السياسية المقارنة أو التحليلات السوسيولوجية التاريخية المقارنة التي أجريت خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي تشير في أغلبيتها إلى ضرورة تبني تصنيفات ونمدجات أكثر ملاءمة للنظم الاجتماعية والسياسية المعاصرة أي تصنيعات تعبر عن تنوع الواقع الاجتماعي السياسي في مختلف مناطق العالم.

وواقع الأمر أن التصنيفات التي قدمها كل من ألموند (G.Almond.) وادوارد شيلز(E.Shils(وروبرت (R.Dahl) وصموائيل هنتغتن(S.P Huntgton) لم تتمكن بعد من استيعاد مختلف النظم السياسية المعاصرة بسبب تمركزها حول الواقع السياسي الغربي على عكس مادهبت إليه تحليلات مورجننتاو ربادي و تيلي وغيرهم.

واستنادا على الآراء السوسيولوجية المعاصرة التي تهتم بدراسة الخلفيات التي تتحكم في تكوين المؤسسات وبناء الدولة أو التي تتحكم في العلاقات بين الدول المعاصرة فان اتجاه التحليل المقارن أو ما يطلق عليه " السياسة المقارنة " قد اثبت الواقع عجزه حتى الآن عن الإبداع نظرية جيدة التماسك تربط البنيات التنظيمية الراهنة للدول بموقعها ضمن النظام العالمي الذي لم يتحدد بعد مفهومه الأساس أو تعريفه الإجرائي العملي.

فالنظام العالمي الراهن يشهد أكثر من أي وقت مضى تحولات متسارعة تضع البشرية على عتبة عهد جديد تتجه بها نحو الشمولية الأحادية والاندماج والتراص وتطبيع العلاقات بين الدول و الأمم بالطابع الفجائي أحياد والمأساوي أحيانا أخرى.

وبقدر ما تتقارب الشعوب والمجتمعات بفضل العامل التكنولوجي والثورة المعلوماتية ينزع بها إلى العولمة(mondialisation) يحدث تباعد بينها بفعل الشداد المناقشة والتسابق وتفاقم مظاهر السيطرة وانقطاع التوازن وتغير موازين القوى والمصالح.

فتحولات في النظام العالمي وما يلازمها من اتكسارات اجتماعية واقتصادية وسياسية في المجتمعات الأقل حركة (بسبب عوامل تاريخية وبنيوية داخلية)ومن اتجاه نحو القطبية الواحدة الموحدة الشريرة قد اثبتث صحة الكثير من الاطروحات التي تنطق منها تحليلات وتفسيرات النظام العالمي.

وبخاصة عندما ارتبطت هده التحولات بظهور ملائم ومؤشرات زوال " الدولة الوطنية " وبروز التكتلات الاقتصادية الكبرى وتفاقم آليات تهميش مناورات العديد من الدول

أو تقليصها لدى اغلبها عندما يتعلق الأمر بمحولات التصدي للسيطرة والهينة التي تفرضها الدول القوية على الدول الضعيفة.

ومن المؤكد على ضوء الدراسات و الأبحاث الجادة بخصوص موضوع العلاقات الدولية انه عندما ينقطع التوازن الدولي في كافة العهود فانه يعبد بالضرورة لصيانة جديدة للعلاقات الدولية فتظهر هيمنات وتغيب أخرى وتتجسد على ارض الواقع فكرة إقتداء المغلوب بالغالب وتبوز تبعيات محدثة وتلوح بالأفق توجهات جديدة.

ومن ثم تحتل الأمم القوية الفاعلة والأكثر حركة الساحة العالمية في مواجهة أمم أخرى ضعيفة و تابعة تكون موضوع رهانات لتنافسها (الأمم القوية)فأكثر المجتمعات والشعوب و الدول تضررا من جراء طبيعة هده العلاقات الدولية هي تلك التي تعد العدة للمتقلبات الدولية فتأخذها على حين غرة و تعرض أمنها واستقرارها للهلاك و المخاطر(*). فلا تزال اغلبية الدول النامية تتعرض للمخاطر التي تحدثها التحولات في النظام العالمي وهناك دول نامية انقرضت من الوجود كما هو الشأن في العراق أو في الصومال.

2)-الدولة والسلطة في المجتمعات المستقلة حديثا:

تناول كل من " جلويلر وأودونل، وعيسى شيفجي"، موضوع الدولة في المجتمعات الخاضعة للحكم الأجنبي، في بلدان آسيا، وإفريقيا وأمريكا اللاتينية(1)، وقد حاول الأول استخدام المنهج المقارن ،في دراسته للدولة في بعض البلدان الآسيوية والإفريقية وأمريكا اللاتينية وذهب إلى أن الدولة في بلدان آسيا وإفريقيا قد نشأت نتيجة للكفاح ضد الدول الرأسمالية ، المتقدمة في الفترة الرأسمالية الاحتكارية والشركات المتعددة الجنسية ، في حين نشأت الدولة في بلدان أمريكا اللاتينية في إطار المنافسة الرأسمالية ضد الدول المستعمرة السابقة.

(*) - راجع مقدمة كتاب " السياسة بين الدول . مبادئ في الديبلوماسية " لألان بلانتي ( ) ترجمة نورالدين خندودي شركة دار الأمة للطباعة و الترجمة المؤسسة الوطنية للنشر و التوزيع الجزائر 1998 ص 2 .

(1) - انظر : جلويلر و أودونل : " التكوينات التاريخية المقارنة لجهاز الدولة و التغير الاجتماعي والاقتصادي في العالم الثالث ، المجلة الدولية للعلوم الإجتماعية ، مرجع سابق ، ص 252 – 273 .

أما " عيسى شيفجي " فقد حاول استعراض النظريات السياسية التي اهتمت بدراسة وتحليل طبيعة الدولة في بعض البلدان الإفريقية، وذهب إلى أن وحدة الرأسمال الدولي تشكل أساس الكتلة العالمية المسيطرة، وأن هذه الكتلة العالمية سوف تكون الطبقة المسيطرة في الدول الإفريقية على المستوى الاقتصادي والسياسي، ومن ثم فإن القادة السياسيين المحليين .

وقد حاول بعض هؤلاء العلماء القيام باختبار تحليلاتهم النظرية المختلفة الخاصة بالدولة، على ظاهرة الثورة الإيرانية(1979) حيث وجدوا أن هناك مجتمعا يرفض نموذج الدولة المركزية (بيرنباوم) والمعتمدة على بعض العوامل الإستراتيجية (زلبرج) التي مارست فيها بعض أحزاب الطبقة المسيطرة السلطة، وسيطرة الإمبريالية على اقتصادها (عيسى شيفجي) .

ولذلك يمكن القول بأن الدولة المذكورة كانت وليدة الاقتصاد الرأسمالي العالمي وتطور موازين القوى في العالم (ولرشتاين) .

وقد تم تفسير نتائج العمليات الداخلية التي صاحبت قيام الثورة الإيرانية في المجتمع الإيراني، والتي كانت مبنية على توجيهات الثقافة الإسلامية، ورموز الذاتية الجماعية وأساليب التبرير (إيزنشتاد) التي تتحدى الأفكار الغربية العصرية، والتقدم،والعلمانية، وتهدف إلى القضاء على أوضاع الدولة السابقة (شيفجي) والسماح ببروز أوضاع الدولة المبنية على الثقافة والتاريخ الإيرانيين تحت شعار "الثورة الإسلامية" [1] .

وفي نهاية تحليلهم وضعوا بعض الأسئلة حول مفهوم الدولة الإيرانية الإسلامية وعوامل تكوينها وهي كالتالي:

(1) أي العوامل يلعب الدور الرئيسي في بناء الدولة ؟

(2) هل يمكن اعتبار العامل السياسي و الإيديولوجي اللذان يجمعان بين الاتجاهات الثقافية والتحول الاجتماعي، هما العاملان اللذان لعبا دورا مهما في الدوائر المحلية والخارجية للمجتمع ؟ أم أن عمليات النظام التاريخي المسيطر على الاقتصاد الرأسمالي العالمي، يشكل المتغير المستقل في نشأة وتكوين الدولة ؟

[1] - المصدر السابق ، ص 158 .

(3) إن محاولة الإجابة على هذين السؤالين تعود بنا من جديد إلى استعراض بعض الآراء التي اهتمت بتحليل فكرة الدولة والعلاقة الجدلية بينها وبين مفهوم ومكونات الأمة (*) (Nation)

وفي هذا الصدد يذهب بعض الكتاب والمفكرين الذين اهتموا بدراسة مفهوم الدولة إلى أن الدولة ليست الأرض، وليست الشعب، و ليست مجموعة القواعد القانونية الملزمة، وإنما الدولة شيء يعلو ذلك كله، ووجودها لا ينتمي إلى طائفة الظواهر القابلة للملاحظة.

إن الدولة تنتمي – حسب اعتقاد هؤلاء الكتاب والمفكرين – إلى مملكة العقل، وإنها فكر بكل ماتحمل هذه الكلمة من معنى، ولهذا فإن الدولة لا وجود لها إلا على صعيد الفكر(**) .

ولا نبالغ في القول: أن الدولة في البلدان المستعمرة لا وجود لها على صعيد الفكر – و الواقع بسبب عدة عوامل وفي مقدمتها التخلف والتبعية البنيوية وهما العاملان الرئيسيان اللذان ظلا يشكلان عقبة كبيرة أمام بناء الدولة الوطنية.

وفي كثير من الدول الإفريقية الحديثة الاستقلال تكونت السلطة فيها على مستوى محلي وقبلي، وظل زعيم العائلة أو القرية أو القبيلة يتمتع بسلطات سياسية و اجتماعية و دينية واسعة، مما كان يؤدي إلى صعوبة تكوين مجتمعات أكبر.

وقد عرقل التنافس القبلي والعرفي، بناء المجتمعات القومية وتحقيق الوحدة الوطنية في بعض الدول الإفريقية مثل الكامرون وتوغو، وزائير، وتشاد، وأوغندا، والسودان...، ومما زاد من حدة المشكلة المرتبطة بالتكوينات الإجتماعية والسياسية والاقتصادية القبلية المحلية في هذه الدول وغيرها، تلك التقسيمات السياسية والإدارية التي خلفها الاستعمار فيها ، و التي أصبحت لا تتفق مع المصالح السياسية و القومية لهذه الدول.

ومن ناحية أخرى، فقد قامت بعض النظريات الحديثة والمعاصرة، التي اهتمت بدراسة التحديث السياسي والإداري، بدراسة وصفية وتحليلية، ومقارنة، لبعض النظم والهياكل

(*) - حول بعض الآراء التي تتناول العلاقة الجدلية بين الدولة، و الأمة أنظر: د.عبد القادر الجمال ، مقدمة في أصول النظم الإجتماعية و السياسية ، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الأولى ، 1957 ، القاهرة ، ص 180 – 181 و أنظر أيضا نيكولاس بولانتزاس : نظرية الدولة ، مصدر سابق ، ص 90 – 95 .

(**)- من هؤلاء المفكرين ، الفيلسوف الألماني هيجل ، والذي كان من أشد الفلاسفة تحمسا في تمجيد الدولة والإشادة بعظمتها .

الإجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، والدور الذي تلعبه عملية الانتماء والولاء القرابي والقبلي في بناء الأمة والدولة في البلدان النامية.

وسوف نتوقف عند ذكر بعض الاتجاهات النظرية الحديثة، وخاصة منها تلك التي يرى الباحث أنها تتمشى مع المنهج الذي يتبعه في هذا البحث، ويخدم موضوعاته ومنها " نظرية التحديث " (Théorie de Modernisation).

وتتركز الفكرة الرئيسية لهذه النظرية حول بعض المدلولات النظرية لخصائص معينة مثل مجتمعات تقليدية ومجتمعات حديثة[1] . وتربط بين هذه المدلولات وبين عملية التصنيع في الدول النامية باعتباره (التصنيع) مسألة مصيرية، من أجل إحداث تغييرات أساسية في طبيعة الهياكل الوظيفية المختلفة، حيث أن عملية التصنيع تستلزم بالضرورة حدوث تقسيم للهياكل الإجتماعية « Différentiation Structural» بحيث يشمل هذا التقسيم كل المجالات الإجتماعية، الأمر الذي أدى إلى حدوث تحول كبير في أنماط العلاقات الإنتاجية السائدة، بحيث تحولت اقتصاديات العائلة والعشيرة والقبيلة من اقتصاد الاكتفاء الذاتي الإعاشي، إلى اقتصاد سوقي ، ونتج عن هذا التحول الاقتصادي حدوث تحول اجتماعي و سياسي في نظام و علاقات العائلة الكبيرة والعشيرة والقبيلة وفي أهميتها كوحدة اقتصادية إنتاجية متكاملة ، وكذلك التحول من نظام العائلة الممتدة أو المركبة إلى نظام العائلة الزوجية الصغيرة التي تتسم بقدر كبير من المرونة في الحركة ، وهذا النوع من التحول من المستلزمات الأساسية لعملية التصنيع في المجتمع .

ويشير العالم " هوسيلتيز " بقوله أن التنمية الاقتصادية يصطحبها دائما تحول في نظام العائلة ، وهذا التحول يمكن تعميمه في كل المجتمعات التي تطورت من مجتمعات زراعية إلى صناعية الأمر الذي يمكننا من القول بأن تحول العائلة الكبيرة إلى صغيرة أمر ضروري حيث أنها لا تلائم النظم الاقتصادية الحديثة[1] .

من ناحية أخرى يؤدي التحول في النظام الاقتصادي الحديث، إلى حدوث تحول في نظام الانتماء القرابي والاجتماعي والسياسي والديني ، حيث لا يصبح المعيار الذي يحدد مكانة الفرد في العمل أو المجتمع مبني على أساس انتمائه لعائلة أو قبيلة أو طائفة دينية أو

[1] - أنظر د.محمد العزازي : الزوايا الإجتماعية و السياسية للتنمية الإدارية ، مع دراسة تطبيقية على الجمهورية العربية اليمنية (من 1962 – 1974). جامعة بوخوم بألمانيا الغربية، 1977 ، (الفصل الأول).

[1] - نقلا عن : د . محمد العزازي : مرجع سابق ، ص 4 .

أصل عرقي أو مذهب سياسي معين ، وإنما تصبح مكتسبات وقدرات الفرد الجديدة في مجال التعليم و العمل ، هي المعيار الأساسي الذي يحدد له تلك المكانة . وفي هذا الصدد يشير العالم " بارسونز " إلى أن زوال الأصل (سواء عائلي أو طائفي أو غيره) الذي ينحدر منه الفرد كمعيار محدد للوظيفة التي يمارسها، من أهم العوامل التي تعمل على إيجاد نظام اقتصادي حديث يتسم بمبدأ تقسيم العمل"[2] .

ومن الأمور الهامة التي يحدثها التصنيع في الدول النامية حسب ما تذهب إليه هذه النظرية – ويساعد على عملية التحديث فيها، ما يتمثل في التعبئة الإجتماعية، أي مرونة الحركة الإجتماعية Mobilité Sociale سواء من حيث الحركة الأفقية أو الرأسية، وتتمثل الحركة الأفقية في أن الفرد يعيش تغيرا جذريا في الوظيفة التي تعطى له ولكن دون تغيير أساسي في مكانته الإجتماعية، وهذا يعني أن شيخ القبيلة مثلا تسند إليه وظيفة وزير ويقوم بدوره وعمله حسب هذه الوظيفة، ولكنه في نفس الوقت يظل يعتبر ويفهم نفسه، وكذلك يظل الناس يعتبرونه ويفهمونه كشيخ قبيلة أولا[*] .

وأما بالنسبة للحركة الرأسية، فإنها تعني حدوث تغير جذري في مكانة الفرد الإجتماعية و التقليدية، وتعتبر نظريات التحديث بشكل عام مرونة الحركة سواء كانت اجتماعية أو نفسية أو جغرافية كشرط أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وقد ذهب " ألموند " في تحليل ومقارنة النظم الإجتماعية والسياسية – من خلال نموذجه الخاص بالتحديث السياسي والإداري – إلى أن الدول النامية في سعيها وراء التحديث السياسي والإداري لهياكلها السياسية والإجتماعية والاقتصادية والثقافية، سوف لا تكتسب عن طريق هذا التحديث هياكلا تماثل هياكل الدول الصناعية، وإنه على الرغم من أن نتائج التحول (التحديث) المكتسبة قد تتضمن بعض المعالم المشتركة، فإن النتائج المترتبة على ذلك سوف لن تكون واحدة[1] .

ويقيس " ألموند " درجة التحديث السياسي والإداري التي حققها أو (بلغها) النظام السياسي بالرجوع إلى التقسيم الهيكلي للجوانب الثقافية، حيث أن التغيرات الجذرية في الثقافة

---

[2] - د . محمد العزازي: نفس المرجع ، ص 3 .

(*) يمكن مقارنة هذا بوضع الملوك و الحكام و الأمراء في منطقة شبه الجزيرة العربية، الذين ظلوا يجمعون بين أدوارهم و مراكزهم كزعماء ومشايخ لقبائلهم و عشائرهم، وبين مراكزهم السياسية كملوك وحكام و أمراء يحكمون دولهم و إماراتهم.

[1] - د . محمد العزازي : مرجع سابق ، ص 8 .

الهيكلية في رأيه تمثل الشرط الأول للتحديث، وبحسب ما تشير إليه نظرية الهيكل والوظيفة في مجال التحديث السياسي والإداري، واكتساب قدرات جديدة[2] .

وطبقا لهذا النموذج الذي اتبعه ألموند في مجال التحديث السياسي و الإداري، حاول (ألموند) الوصول إلى المنطلق الاجتماعي للتحديث.

فالطابع الهيكلي (Caractéristique Structurale) الذي يحدد تقسيم الأدوار التي يتكون منها المجتمع، يعني، إلى أي مدى يفرق بين أصل الفرد (العائلي) أو الطائفي أو الجنسي ودوره الوظيفي في المجتمع، وهل تتعدد وظائف الشخص في المجتمع ؟ أي تكون له مكانة تقليدية (كشيخ القبيلة مثلا) ومكانة وظيفية حديثة (كمدير أو وزير).

وعلاوة على ذلك يعني التحديث السياسي – في نظرية ألموند – فصل المؤسسات السياسية عن المؤسسات الأخرى – كالدينية على سبيل المثال – أي استقلالية النظام السياسي والنظرة لهيكل النظام السياسي لا يكفي لتحليل النظام والتعرف على درجة تحديثه، وإنما السلوك السياسي والأدوار العاملة بداخل النظام، أي الثقافة السياسية، هي التي تحدد نشاط النظام السياسي[1] ومن ثم فإن أهمية الثقافة السياسية تكمن في محاولة وضع المجال الثقافي الذي يعمل بداخله النظام السياسي في عين الاعتبار.

هذا بالإضافة إلى أن الثقافة السياسية تأخذ أهمية بالغة في عملية التحديث السياسي بشكل عام ، وخاصة أنها تتخذ كعامل لمقارنة النظم ، وكمقياس للتحديث السياسي نفسه.

وعليه فإنه على الرغم من أن سياسة التنمية التي اتبعتها الدول النامية خلال النصف الثاني من القرن الماضي – في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية – قد أوضحت لنا أنه من السهل على هذه الدول نقل بعض النظم من الدول الصناعية إلى الدول النامية، فقد كان من الصعب عليها ضمان فعالية هذه النظم.

وقد ركز كل من " ألموند و باولي " في تناولها لعملية التحديث السياسي و الإداري، وكذا الشروط الضرورية لتحديث النظم السياسية، على أربعة مشكلات أساسية، يعمل حلها على الرفع من القدرات و الإنجازات للنظام، وهذه المشكلات هي [1] :

---

(2) - A. Almond , Gabriel and Bingham , powelli : comparative politics , system , (Boston , little brown , company) , 1978.p.252 – 255 .

(1) - Almond, powelli, op, cit, p. 283 – 284.

(1) - Almond, powelli, op, cit, p. 283 – 284.

(1) بناء الدولة.

(2) إحياء الأمة.

(3) المشاركة الشعبية.

(4) التوزيع العادل لثروات المجتمع.

وسوف نتناول هنا مشكلة بناء الدولة، ومشكلة إحياء الأمة، وذلك لأن هاتين المشكلتين تمثلان الموضوع المركزي لبحثنا هذا، وما يرتبط به من قضايا وموضوعات وفي مقدمتها مشكلة بناء القوة.

أولا : بناء الدولة (Construction de l'Etat) :

إننا في حديثنا عن مفهوم الدولة و مراحل بناءها سواء بمفهومها العام (مفهوم الدولة بشكل عام) أو بمفهومها الخاص (الدولة في الجزائر) سوف لن نحاول تتبع مراحل تكوينها وتطوراتها بشكل متعمق، فالتاريخ من هذه الناحية لا يهمنا إلا بالقدر الذي يتيح لنا تفهم طبيعتها الحاضرة أي أن ما نطلبه من المعطيات التاريخية ليس تفصيل وشرح قصة أصول ووجود الدولة تاريخيا، بقدر ما يهمنا توضيح وتحليل مكوناتها وعناصرها في العصر الحديث.

وعليه فإن الدولة، يعني حسب ما سبق ذكره في مجال نموذج القدرات، وخاصة ما يتعلق بنموذج وقدرة النظام على تجميع أو تعبئة القدرات والموارد البشرية والمادية، وقدرته على رقابة وتنظيم حياة ومصالح الأفراد والمجموعات يتطلب بناء جهاز بيروقراطي مركزي. حيث يمثل وجود الدولة عن طريق الجهاز البيروقراطي الجانب الأول في بنائها وتكوينها، بينما تمثل مقدرة هذا الجهاز على بث وعي وممارسة سلوكيات معينة لدى المواطنين مثل التكيف داخل النظام، واحترام القوانين والتعليمات الجانب الثاني في هذا البناء والتكوين الخاص بالدولة[1] .

وتكمن المشكلة الرئيسية التي تعترض بناء الدولة في البلدان النامية – ومنها الجزائر – في عدم أو ضعف مفهوم التكامل بين الجانبين المذكورين في مجال النظام السياسي و

---

(1) - أنظر كل من :

- نيكولاس بولانتزاس: نظرية الدولة، مرجع سابق ، ص 168 .

- جاك روندیو روفابر : الدولة ، ترجمة د .سموحي فوق العادة منشورات عويدات ، بيروت ، باريس ، ط 2 ، 1982 م ، ص 91 .

الإداري، ويرجع ذلك في الغالب، إلى وجود فجوة كبيرة بين من يدير ومن يدار في المجتمع، حيث أن النخبة السياسية و الإدارية التي تدير الأجهزة السياسية والإدارية والاقتصادية بحكم قدراتها ومكتسباتها العلمية والسياسية والتقنية، غالبا ما تكون قد تأثرت بأفكار ثقافات مستقاة من مجتمعات ثقافية أخرى غريبة عن المجتمعات التي تعيش فيها، وهذا يؤدي بدون شك إلى وجود نوع من الانفصام السياسي والإداري بين الأجهزة السياسية والإدارية البيروقراطية من جهة، والمجتمع الذي يخضع لإدارة هذه الأجهزة من جهة أخرى[1] .

ثانيا: إحياء الأمة أو بناء القومية(Construction de la Nation) :

ظر إلى بناء القومية هنا في إطار مشكلة الانتماء والولاء، التي تأخذ في هذا المجال مكان الصدارة، كما أن مشكلة بناء القومية تتعلق أيضا بالثقافة السياسية Culture Politique و بالتراث الفكري و[2] الحضاري.

وعملية الانتماء تتبلور في شكلين، الأول أفقي والثاني رأسي، والانتماء الأفقي يعني أن الفرد يشعر بالانتماء أولا إلى الوحدة الأولية (العائلة أو القبيلة أو العشيرة)، في حين يأتي الانتماء إلى المجتمع القومي الواحد في وطنه في المرتبة الثانية.

وأما بالنسبة لعملية الانتماء الرأسي فإنه يعني أن انتماء الفرد وارتباطه بأفراد مجتمعه عامة تكون ضعيفة، وفيما يتعلق بمشكلة الولاء فإنها تعني الولاء لشرعية النظام السياسي في نظر الثقافة السائدة في المجتمع. فولاء المحكوم للحاكم – والذي هو شرط أساسي للتعاون والعمل المشترك بين الجهاز البيروقراطي والمجتمع سواء كان قريبا أو بعيدا جغرافيا عن مركز النظام السياسي – يمثل إحدى المشكلات الأساسية في الدول النامية ومنها الجزائر.

ونخلص في مجمل الطرح حول موضوع إشكالية المجتمع و الدولة من منظور نظرية التحديث بالتوقف عند السؤال الذي طرحه برتراند بادي (Bertrand Badie) في

---

(1) - أنظر : د . أحمد عبد الله زايد: البناء السياسي في الريف المصري، تحليل لجماعات الصفوة القديمة و الجديدة، دار المعارف، الطبعة الأولى، 1981 م، ص 271 – 283. و أيضا = د . السيد الحسيني: المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، دار الكتب بالقاهرة، ط1، 1980 م، ص 311 – 322.

(2) - أنظر كل من :

- نيكولاس بولانتزاس: نظرية الدولة، مرجع سابق ، ص 168 .

- جاك روندیو روفابر : الدولة ، ترجمة د .سموحي فوق العادة منشورات عويدات ، بيروت ، باريس ، ط 2 ، 1982 م ، ص 91 .

كتابه «الدولتان» (Les deux états) وهو كالتالي: هل يمكن تعميم فرضية الحداثة (modernité)الذي تكاد تكون رديفة الحداثة الغربية على كل المجتمعات والثقافات؟

والإجابة تكمن بإيجاز فيما يلي: أن المفكرين الاجتماعيين ظلوا حتى فترة طويلة – ومنذ حركة التنوير-يتبنون المركزية الأوروبية(eurocentrisme) في كل تحليلاتهم فيطبقون على المجتمعات غير الأوروبية المقاييس نفسها التي يطبقونها على الغرب الصناعي و يخرجون باستنتاجات مؤادها أن على «غير أوروبا»أن تتمثل أوروبا طريقا وحيدا للخلاص.هذا الموقف بات الآن في أزمة حسب ما يقول بادي (B.Badie) فالواقع اثبت عيشية ولا عقلانية الموقف العقلاني الظاهري الغربي الذي يرفض رؤية الغير إلا من خلال مقولات ديكارتية مطلقة وجامدة.

وما يدفع بادي إلى القبول بتعددية التجارب والآفاق والممارسات السياسية هو بالتحديد «تنوع الممارسات والأنظمة السياسية في العالم الإسلامي».[1]

وخلاصة مجمل هذا الطرح حول بناء الدولة و إحياء الأمة في المجتمعات النامية وفي البلدان الحديثة الاستقلال أن التاريخ الأوروبي الملموس أثبتت أن الدولة بالمعنى (القومي) (National) تحمل تراثا غربيا في النشأة و التطور فهي دولة سيادة على إقليم ودولة ولاء لهيئة سياسية ودولة دمج لأمة " الدولة – الأمة " بينما يحمل التراث العربي الإسلامي مفهوما آخر للسلطة كما أشرنا إليه سالفا[*]

فتكوين الدولة – الأمة في التاريخ الأوربي (الغربي) ارتبط بتشكل حركات اجتماعية توحيدية قومية تمحورت حول الدولة كمؤسسة وكأجهزة سلطات أنيط بها دور الدمج و الضبط و الحصر للإطار الاجتماعي والعرقي والجغرافي والثقافي – اللغوي أو لهذا الأطر جميعا في كيان أمة (Nation) ترادف الجنسية (Nationalité) أو ترادف الهوية (Edantité) أو كيان (Entité) [**] .

---

(1) -Bertrand Badie:Les deux Etats(Paris : Ed-fayard 1987),P10.

[*] - ثمة خلاف في المصطلح بين تعبير دولة باللغة العربية وتعبير (Etat) باللغة الفرنسية أو تعبير (State) باللغة الإنجليزية ، فالمعنى العربي للدولة هو التحول (التداول) و التغير و الغلبة أما المعنى الذي يؤيده التعبير الأروبي فهو حالة الإستمرار و الديمومة فالخلاف الإصطلاحي يعكس خلافا في المفاهيم (1).

(1) – فتحي التريكي : " مفهوم الدولة في الحقل الفلسفي المعاصر " الفكر العربي المعاصر ، العدد 24 ، شباط / فبراير 1983 ، ص 46 – 47 .

- للإطلاع أنظر :

[**] -Le Robert , Dictionnaire Historique de la langue , Paris 1993 PP , 1306 – 1307

ومن هنا يمكن القول أن الاستخدام الأوربي لمصطلح (Nation) الذي درجت ترجمته لغويا وشاع استخدامه اصطلاحيا بتعبير " أمة " خضع لتأثير التطورات التاريخية في تكوين الدولة – الأمة .

وهو تكوين تاريخي يصعب التمييز فيه بين أسبقية الجانبين (الأمة والدولة) أهي الدولة التي سبقت " الأمة " فساعدت على تكوين هذه الأخيرة وحملت مشروعها التوحيدي في إطار جغرافي ولغوي وأثني معين ؟ أم أن مشروع الأمة كان ناجزا موضوعيا فأنتج الأولى :

الدولة الوطنية (القومية) (l'état national) وذلك على قاعدة روح الشعب أو العقد الاجتماعي أو الرغبة في العيش المشترك أو الانتماء العرقي الواحد كما هو الشأن بالنسبة لمفهوم الأمة عند الألمان أو لدى الفرنسيين في القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر(*).

ومهما يكن من أمر فإن الجدال الذي برز من خلال النص الفكري والأدبي وبخاصة في القرن الثامن عشر ومن خلال الحدث الكبير الذي هز العالم الأوربي آنذاك وأثناء قيام الثورة الفرنسية (1789) كأول ثورة اجتماعية عظمى وامتداداتها في أوربا و ترسخ مركزية الدولة في فرنسا وميلاد أول " دولة حقيقية " على حد تعبير برتراند بادي(B.Badie) .

وبالرغم من انتشار وتعاظم هذا الجدال الفكري حول علاقة الدولة بالأمة فإن مصطلح الأمة(Nation) لم يملك الدلالة نفسها قبل الثورة الفرنسية،إذ لم يكن يعني ذلك التشكل القانوني المؤسسي لتدامج هذين الطرفين (الدولة، الأمة) ولقيام علاقة محددة بين الفرد والدولة، علاقة تنتظم في سياق إيديولوجي وسياسي وقانوني يطلق عليه القانونيون والمنظرون الدستوريون تعبير (Nationalité) أي الانتماء لأرض ودولة و أمة في كيان واحد(1).

3) - مفهوم الدولة الحديثة وواقع المجتمعات النامية:

لقد أشرنا سالفا في الفصل الثالث وألمحنا أيضا في الفصل الرابع إلى الخلاف النظري بين المفكرين وعلماء الاجتماع و السياسة حول طبيعة الدولة وعلاقتها بالمجتمع وتبين لنا أن

(*) - الواقع أن مسألة تكوين الأمة أو مفهوم " الأمة " قد حظيت بنقاش و جدال واسع في الأدبيات السياسية و الاجتماعية على المستوى العالمي ومنذ القرن الثامن عشر لكن رؤية علاقة الدولة بالأمة في الفكر السياسي الفرنسي خاصة ظلت مرتبطة بتصورات مونتسكيو وروسو وهيجل وأرنست رينان وأصحاب النظرة العرقية و المذهبية في الإطار العربي كما في الإطار العالمي.

(1) - د.وجيه كوثوراني : السلطة و المجتمع و العمل السياسي ، ط . 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1988 ، ص 20 – 21 .

هناك تباين وتقارب أحيانا بين الرؤى بخصوص موضوع السلطة أو موضوع "القوة" واتضح لدينا أن موضوع الدولة لا ينفصل عن موضوع السلطة وهذا الأخير لا ينفصل أيضا عن موضوع التكوين الاجتماعي الاقتصادي الذي أنتج هذه الدولة أو السلطة (المجتمع السياسي) في عهد تاريخي معين.

فالدولة الحديثة هي نتاج التكوين الاجتماعي الاقتصادي الرأسمالي وهذا التكوين من أبرز خصائصه أنه نظام اجتماعي قائم على التغيير المستمر ومقولة " التغير الاجتماعي " (Changement Social) التي ترتبط بجوهر النظام الرأسمالي لا تزال هي المقولة السائدة في الفكر الاجتماعي و الاقتصادي المعاصر، ولذا نجد أنفسنا أحيانا نتحدث عن الدولة ونحن نقصد في الواقع القوة السياسية ومفهوم الدولة شأنه شأن مفهوم القوة لا يخلو من الغموض والتعقيد وحتى المؤسسات العلمية والبحثية الأمريكية لم تول موضوع الدولة اهتماما كبيرا إلا في العقود الأخيرة من القرن الماضي وإن كانت قد أولت فكرتي "المجتمع" و"النظام السياسي" (الحكومة أو السلطة) قدرا كبيرا من الاهتمام منذ أوائل القرن التاسع عشر[1] وربما عدم اهتمام علماء الاجتماع والسياسة في البلدان الأنجلوسكسونية لمدة طويلة بموضوع الدولة يرجع أساسا إلى ضبابية مفهوم "الدولة".

وفي هذا الصدد يشير برتراند بادي (Bertrand Badie) وبيير بيرنباوم (Pierre Birnboum) أن الكاتب الذي يريد أن يتعامل مع مفهوم الدولة يواجه مأزقا، فإما أن يقنع بتعريف عريض وبالتالي لا جدوى للدولة، وإما أن يعترف بأن الدولة ليست مفهوما عاما، بل إنها بالأحرى نتاج لأزمة تاريخية معينة كانت مختلف المجتمعات السابقة على المجتمع الحديث معرضة لها بدرجات متفاوتة " [2] .

ولقد أثبتت الدراسات والأبحاث الاجتماعية والسياسية المعاصرة التي تناولت بموضوعية تجارب المجتمعات في تكوين الدولة و بناء الأمة أنه حيثما توجد أزمة السلطة السياسية أو أزمة الشرعية فإن هناك (أزمة الدولة أو أزمة الحكم أو النظام السياسي).

---

(1) - د. سعد الدين إبراهيم و آخرون: المجتمع و الدولة في الوطن العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1988، ص .63.

(2) - B. Badie et P. Birnboum : Sociologie de l'état – Paris , ed – grasset (collection pluriel) 1979 – p 8 .

وبما أن التاريخ البشري لا يتضمن نموذجا يمكن للمرء أن يتمسك به ويؤكد أنه "دولة لكل العصور" فإن في كل مجتمع تولد العمليات التاريخية المعنية عملية تكوين الدولة أو بناءها بدرجة تزيد أو تقل [1] .

ومن المؤكد (وبديهيا) لا وجود لدولة عبر التاريخ بدون سلطة سياسية بدون شرعية أو مشروعية أو بدون هوية ثقافية أو حضارية و تبعا لقول ابن خلدون " على قدر عظمة الدولة يكون شأنها في الحضارة " فعملية بناء القوة (بمفهومها الحضاري الأوسع) في أي مجتمع حديث ترتبط دائما بعملية بناء الدولة، وتتوقف هذه العملية في آخر المطاف على الطبيعة الاجتماعية للدولة وعلى درجة التماسك الاجتماعي في المجتمع أي على درجة تطابق السياسة العملية للدولة مع مصالح المجتمع.

وكما أشرنا سابقا فإن الزخم الواسع من التعريفات المطروحة لمفهوم الدولة في الأدبيات الاجتماعية و السياسية المعاصرة إما أن تكون معرفة في النزعة المؤسساتية (القانونية) (Institutionnalisme) وإما أن تكون مرتبطة بمنظور نظري معين .

و يؤكد بعض علماء الاجتماع السياسي المعاصرين أن الرؤيا الأرسطية (أرسطو) لـ " الجماعة السياسية " أو المدينة (Polis- cité) ظلت ومازالت تشكل المحصلة العامة الأساسية لجميع الرؤى الكلاسيكية والحديثة التي تربط مقولة " السياسة "(Politique) بمقولة الدولة (Etat) .

ومن التعريفات المؤسساتية أو القانونية للدولة المستوحاة من الرؤيا الآرسطية نجد هذا التعريف الذي يقدمه أبرز رواد الواقعية السياسية المحدثة شارل تيللي (Charles Tilly) حيث يعرف الدولة بأنها : " تنظيم يراقب السكان القاطنين في إقليم محدد بقدر ما هو متميز و بقدر ما هو مستقل ومتمركز، وبقدر ما تكون فروعه منسقة مع بعضها البعض " [1] .

ومن الواضح الآن في غالبية الاتجاهات المعاصرة في علم الاجتماع السياسي أنه لا يمكن الخلط بين السياسة المفهومة على النحو الكلاسيكي و بين الدولة التي ليست سواء أحد مظاهرها التاريخية و تحديدا المظاهر المتعلقة بحركة عقلنة الحضارة الحديثة كما يوحي إليه

---

[1] - Ibid. p 9.

[1] - harles Tilly : The Formation of National states in western Europe Princeton. University press 1975.p 19.

التعريف التالي للدولة عند ماكس فيبر: " الدولة على أنها البنية السياسية أو المجتمع السياسي الذي يدعي بنجاح احتكار الإكراه المادي المشروع " [2] والتجربة التاريخية الملموسة للمجتمعات عبر العصور أثبتت أن هناك مجتمعات أو جماعات سياسية أخرى غير الوحدات الدولتية (Etatique المؤسساتية . إذن السياسية كفعل أو كمهنة سابقة للدولة حتى و لو كان الفعل السياسي في أيامنا يميل إلى الاقتصار على النشاط الدولتي أو على الإقتداء بأوجهه الخاصة.

فتعريف السياسة باللجوء إلى مفهوم "الدولة" يقتضي أيضا تعريفها باللجوء إلى مفهوم " السلطة " أو مفهوم " القوة " و ليس كما يعرفها بعض علماء الاجتماع أو علماء السياسة المتشبعين بالنزعة المؤسساتية(Institutionnalisme) و المتأثرين بالرؤية الميكيافيلية أو النظرة الهيجيلية ومن بينهم نوردينجر (E. Nordinger) الذي يعرف الدولة بأنها " كل أولئك الأفراد الذين يحتلون مناصب تحول لهم – ولهم وحدهم – اتخاذ وتطبيق قرارات تكون ملزمة لكل قطاعات المجتمع. وببساطة فإن الدولة تتألف من بنية مؤسساتية وتكون قاصرة على أولئك الأفراد الذين يتمتعون بسلطة اتخاذ القرارات التي تشمل المجتمع بأسره – وطبقا للوائح القانونية (الدستورية) " [3] .

ومن الواضح أن هذا التعريف ينطبق على الجهاز التنفيذي للدولة فقط أي الحكومة وإذا شئنا أن نضيف إلى ما أشرنا إليه سالفا بخصوص تعريف الدولة انطلاقا من منظور اتجاهات نظرية معينة نجد تباين واختلاف شديد بين هذه الاتجاهات الفكرية والسوسيولوجية المعاصرة .

- الوظيفية (Fonctionnalisme) شأنها شأن البنيوية (Structuralisme) تنظر إلى الدولة على أنها أحد وجوه عملية الترشيد تحدث في كل المجتمعات التي تمر بعملية التحديث وهي التمايز و اكتساب الاستقلال الذاتي والطابع العام وقيام المؤسسات [1] .

- التعددية اللبرالية (Pluralisme) : استخدمت في تعريفها و تحديدها مفهومين للدولة الأول ينظر إلى الدولة كتجمع واسع من الأفراد يتفقون إراديا و يتجمعون وفق عقد اجتماعي

(2) - Eric Nor dinger : On The autonomy of the Democratic state Cambridge mass Harvard university press .p 20

(3) - Eric Nor dinger: On the autonomy of the democratic state Cambridge mass Harvard university press 1975 p 19 .

(1) - B . Badie et P – Birnboum : op. , cit pp 56 – 57 .

فيما بينهم ، و الثاني : لا يرى في الدولة سوى مجالا تمارس فيه السلطة التي تسيطر على المجتمع و تحاول أن تضفي شرعية على هذه السلطة بإجراءات مناسبة [2] .

-الماركسية الكلاسيكية (Marxisme) ترفض على العموم الحجج الإيديولوجية لعلم السياسة اللبرالي التي تصور الدولة على أنها " جهاز محايد " و أداة للمجتمع ككل . وتعرفها (الماركسية) بأنها آلة اضطهاد و قهر لطبقة من قبل طبقة أخرى و آلة فرض الطاعة على فئات و طبقات أخرى خاضعة. وقد أشار انجلز إلى أن الدولة لم تكن نتاجها للمجتمع الطبقي فحسب بل وتجسيدا له لكون المجتمع لا يستطيع التوفيق بين التناحرات الطبقية فالدولة هي أداة الطبقة الأكثر قوة و هيمنة من الناحية الاقتصادية [3].

وتجدر الإشارة هنا أن هذا التعريف الماركسي الكلاسيكي للدولة هو تعريف إيديولوجي محض، ظل قاصرا ومحدودا وعاجزا عن تفسير الأشكال الأساسية للدولة الحديثة والتغيرات البنيوية والمؤسساتية التي طرأت على المجتمعات الحديثة ومن أجل ذلك حاول بعض " الماركسيين الجدد " تقديم تعريف جديد للدولة وهو المفهوم السائد في الأدبيات الماركسية الجديدة والذي يرى " أن الدولة جهاز بيروقراطي و نظام قانوني يتخذ طابع المؤسسات في كليته " [1] وهو التعريف الذي نتبناه في هذه الدراسة في مناقشة وتحليل إشكالية العلاقة بين المجتمع والدولة الوطنية الحديثة .

ومن المؤكد أن ما أشرنا إليه في الفصول السالفة بخصوص الحديث عن الدولة في الفكر الغربي هو أولا في معظمه حديث عن " الدولة – الأمة " (Etat–Nation) كشكل سياسي قانوني للتميز عن الأشكال التي سبقته بما في ذلك " القبيلة " و" دولة المدينة " (Polis–Cité) في اليونان القديمة والإمبراطورية(Empire–Imperium) الحديث عن الدولة هو ثانيا في معظمه حديث أوروبي ونجد هاتين السمتين في كل ما استعرضاه منذ البداية عند رواد الفكر السياسي الأوروبي فمن حيث المضمون نجد معظم هؤلاء المفكرين وعلماء الاجتماع والسياسة قد حاولوا التركيز على المباحث الأربعة التالية :

---

[2] – J . Bremond et A . Geledan , Dictionnaire Economique et Social , Paris – Ed.Hatier 1981 . P 168.

[3] - فريدريك انجلز : أصل العائلة و الملكية الخاصة و الدولة : ترجمة إلياس شاهين دار التقدم موسكو (بدون تاريخ ص337 ,

[1] – D. Kraner : « Approaches to the State » Alternative Conception an Historical Dynamics, Comparative Politique , N°2 – Vol. 16 (January 1984) P 224 – 225.

- الدولة باعتبارها نظاما معياريا متكاملا من القيم العامة في المجتمع.
- الدولة باعتبارها نظاما قانونيا – مؤسساتيا تجسده بيروقراطية عامة متجانسة.
- الدولة باعتبارها السلطة السياسية أو الحكومة أو النظام السياسي بقيادته و نخبته.
- الدولة باعتبارها الطبقة الحاكمة أو التعبير السياسي عن مصالح الطبقة المهيمنة.

واستنادا على ملاحظة فريق البحث الذي تناول إشكالية " المجتمع و الدولة في الوطن العربي " فإن الكتابات التي سبقت أو صاحبت نشأة الدولة القومية في أوروبا كانت تغلب عليها النزعة التبشيرية الترويجية لهذا الشكل السياسي الجديد الذي أقيم على أنقاض الإقطاع أو الإمبراطوريات السابقة " (*).

ونجد هذا في كتابات غالبية رواد الفكر السياسي الحديث والتي يصل فيها تمجيد الدولة " قمته عند جورج هيجل والدولة عنده تمثل انتصار الفكر على المادة وانتصار الوحدة على التشتت وانتصار الإرادة العامة على الإيرادات الخاصة.

والدولة البروسية كانت تمثل عند هيجل التجسيد العملي لكل هذه المعاني وبخاصة " البيروقراطية " وقواعدها العامة وتسلسلها الهرمي الذي لا يخضع ولا يلون بأشخاص من يديرون جهازها ، ولا بأشخاص من يتعاملون معها.

فالدولة عنده بهذا المعنى (البيروقراطي) هي مستودع للعقلانية والتجرد والعدالة والكفاءة في خدمة المصلحة العامة للمجتمع. واستمر هذا الخط الفكري عند العديد – من المفكرين – الأوروبيين. فأسهم عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر في تطويره بالتوفر على تحليل الجهاز البيروقراطي للدولة تحليلا علميا، وتعميم مقولاته في هذا الصدد على كل المؤسسات الحديثة (الإنتاجية و الخدمة الحكومية و غير الحكومية).[1]

ويؤكد ستيفان كرازنر أن هذه الأفكار عن الدولة قد أثرت عند جيل الرواد على فقهاء القانون الدستوري الأوروبيين فاستعاروا من القانون الخاص فكرة " الشخصية القانونية " للمواطن الطبيعي وطوروها إلى فكرة " الشخصية المعنوية " للدولة وتوفروا على دراسة العناصر و الشروط القانونية لهذه الشخصية المعنوية والتي من أهمها عنصر السيادة

(*)- و ينطوي هذا الفكر التبشيري التمجيدي للدولة (القومية) فلسفيا و سوسيولوجيا و فقهيا إلى تيارات فرعية أحدها هو التيار اللبرالي – الديمقراطي و الثاني هو التيار العضوي ألتعاضدي – السلطوية: أنظر د . سعد الدين إبراهيم ، المرجع السابق ، ص 65 .

(1) – Stephen D . Krazner : Op , cit . p 224 .

و الأرض و الشعب.

كما اهتم فقهاء القانون الدستوري بموضوع سلطات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية والعلاقات بينها – كما أشرنا إليه سالفا عند مونتسكيو – وكذلك أهمية التميز والفصل والتوازن بين هذه السلطات الثلاث. فمبدأ الفصل بين السلطات هو المصاحب الوظيفي لفكرة تسامي الدولة على خصوصيات وصرا عات المجتمع المدني وتجسيدها " للصالح العام " (*) .

وعند الحديث عن العلاقات المعقدة والمتغيرة والمغايرة بين المجتمعات الأوروبية والمجتمعات التابعة الموسومة تاريخيا بالبلدان المستعمرة (بفتح الميم) ثم بالبلدان النامية أو بلدان " العالم الثالث " نجد أن انتشار الدولة كنموذج من نماذج التنظيم السياسي وككل إنتاج من نتاج الفكر قد تخطى حدود المجتمعات التي ابتكرتها إلا أن توسع الفكر التبشيري للدولة القومية(Etat–Nation) بكل مضامينه الفلسفية والسياسية والفقهية والسوسيولوجية والتنظيمية قد اصطدم بالمسألة الكبرى المتمثلة في " الظاهرة الاستعمارية " (*) فلقد أدت المرحلة الاستعمارية الأوروبية الطويلة في القارات الثلاث : إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية و التي امتدت عموما من القرن السادس عشر في ظل تكوين "الدولة – الأمة" إلى منتصف القرن العشرين في تكوينات متفاوتة أدت إلى تحطيم الهياكل الاقتصادية الاجتماعية السابقة على الاستعمار والتي كانت مكتفية بذاتها رغم تأخرها النسبي عشية التعرض للاستعمار الغربي التقليدي و جرت عملية واسعة وعميقة للتحويل (Transformation) بقصد إقامة

(*)- ومفهوم " الإرادة العامة " أو " الصالح العام " أو مفهوم " الروح العامة " وكذلك مفهوم " الشعور الجمعي " هذه المفاهيم ، كلها لها مضمون فلسفي موحد في الخطاب السياسي الغربي.

(*) - ولعل ما كتبه المستشار الفرنسي في وزارة الخارجية الفرنسية في 30 ماي عام 1920 يعكس بعمق هدف المشروع الاستعماري وواقع المجتمعات أو البلدان التي أصبحت تابعة للدول المستعمرة (بكسر الميم) و التي كانت تعيش حالة من الفوضى السياسية كما يفهمنا العقل الإستراتيجي الغربي ، ويقول هذا المستشار : " في البلاد التي كانت سابقا جزءا من الإمبراطورية العثمانية – كحالة الجزائر حينذاك – أدى التعارض التاريخي المزمن بين مفهوم الدولة و الأمة إلى نمو العقلية الفوضوية و كتب على السكان أن يشكلوا تجمعات صغيرة إثنية (Ethnique) أو إقليمية . وهذا الواقع مناسب لنا لأنه يجعل من تصميم المعارضة أمرا صعبا في البلاد . ولكن من جهة أخرى إن تفتيتا أكبر أن يضعنا في وضع يتساوى في الأزياك و يستنتج المستشار ما يلي : " لذلك من المناسب إذن أن نندفع بجدية لدراسة التجمعات الإثنية المهيأة لتشكيل الإستقلالات الإقليمية الأولى "(1)

(1) – France ministère des affaires étrangères, levant – Syrie –Liban . vol 29 rapport 30 mai 1920 pp 27 – 28 .

- أنظر : وجيه كوثراني : السلطة و المجتمع و العمل السياسي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1 ، أكتوبر 1988 ص 215.

هياكل جديدة متكاملة مع اقتصاديات الدول الاستعمارية ضمن علاقة تقييم العمل الدولي الرأسمالي وعلى قاعدة من مزدوجة السيطرة / التبعية.

وكانت الخاصية الرئيسية للهياكل المستحدثة افتقادها مقومات الاستقلالية الذاتية ودمجها دمجا غير متكافئ بالمركز الصناعي المسيطر في المتروبول . بحيث جرى تجريد المجتمع من القوى القادرة – بالإمكان على تحقيق تطور اقتصادي اجتماعي ارتقائي مستقل مقابل إقامة تكوينات اجتماعية هشة ذات صلة عضوية وثقى بالجدولة الاستعمارية المعنية وهي تكوينات ثبت عجزها غداة الحصول على الاستقلال السياسي عن إنجاز مهمة التطور الاجتماعي والاقتصادي المستقل والفعال والتي جرى تشويهها تحت مسمى " التنمية الاقتصادية الوطنية " .

ورغم عجز التكوينات الاجتماعية المذكورة طبقية كانت أو نخبوية فقد شهد العهد الاستعماري تأسيس نواة صلة لتشكيلات السلطة وأجهزة العنف قدرتها أن تصير الفاعل الرئيسي و اللاعب الأهم على المسرح الاجتماعي والسياسي للبلدان المستقلة الجديدة والتي صارت (دولا) من وجهة القانون الدولي العام .

وفي الواقع أن ظاهرة " الدولة الحديثة " هي ظاهرة جديدة في العالم الثالث لا يتجاوز عمرها في معظم الحالات بضعة عقود. فحتى نهاية الحرب العالمية الثانية لم يكن عدد " الدول " في العالم يتعدى الخمسين هي التي وقعت ميثاق هيئة الأمم المتحدة والتي لا تقبل في عضويتها الكاملة إلا " دولا مستقلة ذات سيادة..."طبقا للتعريف الذي قدمناه في مواضيع سابقة و في هذا الفصل وبين عامي 1945 و1985 م تضاعف عدد أعضاء الأمم المتحدة مرتين أي انه في غضون أربعة عقود فقط ظهرت على المسرح العالمي حوالي مائة دولة جديدة ولاشك أن معظم هذه الدول الجديدة نشأت في مجتمعات قديمة وبعضها يعود إلى أوائل التاريخ الإنساني المسجل وفي غالبيتها كانت دول مستعمرة (بفتح العين) من طرف الأوروبيين.

وقد أنيطت لهذه الدول الوطنية الجديدة نظريا ما بعد الاستقلال السياسي المهام التي كان يفترض أن ينهض بها الهيكل الاقتصادي – الاجتماعي المحلي وحاولت الدولة وفق القيود الهيكلية المفروضة على حركتها من واقع التكوين الاجتماعي المحلي والنظام الدولي، أن تجرب طريقها نحو تحقيق هذه المهام، ولكن بمضامين وأشكال متباينة كأشد ما يكون التباين عبر ما سمي بالعالم الثالث .

وبصفة عامة فقد حاولت الدول في كثير من البلدان النامية، ومن بينها الجزائر، أن تمارس وظيفة اقتصادية اجتماعية مباشرة من خلال التصدي لعملية التنمية والتصنيع من جهة أولى، وتخفيف حدة التفاوت الاجتماعي لصالح الفئات الفقيرة أو الأشد فقرا من جهة ثانية.

ولتحقيق هذين الهدفين اندفعت الدولة بوصفها فاعلا اقتصاديا رئيسيا تمارس وظيفتها ذات الطابع السيادي، على طيف يمتد من الدولة المنتجة الريعية إلى الدولة المتدخلة تدخلا مباشرا أو غير مباشر، سابحة على جناحين: أولهما ممارسة هذا القدر أو ذاك من السيطرة على وسائل الإنتاج، وغالبا من خلال تملك شطر معين منها وخاصة في الصناعة، بما يمكنها من التأثير الفعال على مسار النشاط الاقتصادي بمتغيراته الرئيسية (الإنتاج، والاستثمار، والتشغيل، والتصدير، والاستيراد)، وثانيهما إقامة لون من التنظيم للاقتصاد المحلي(*)، بأدوات متنوعة تبدأ من التخطيط المركزي (الذي استحال عمليا إلى مجرد برنامج استثماري) وتنتهي باقتصاد موجه بأدوات السياسات المالية والنقدية رغم عدم دقتها أو نجا عتها . وبذلك حل التحكم الإداري محل سوق حرة لم توجد أبدا، بل ولم تتهيأ لها الظروف حتى توجد، وذلك بفرض إمكان قيامها أصلا وفق النموذج التجريدي الشائع في أعمال الدعاية والإعلام وطنيا ودوليا.

ولم يقم هذان الجناحان على حمل الطائر المنهك: فسرعان ما تحولت السيطرة وتملك الأصول، بالتأميم أو بإقامة المشروعات الجديدة، إلى مزرعة لطبقة أو شبه طبقة جديدة متحلقة حول تشكيلات السلطة وأجهزة العنف، وسرعان ما أدت أدوات التأثير التي اعتمدتها (من تخطيط وتوجيه وإشراف إداري) إلى سوء تخصيص الموارد بما يعنيه من افتقاد العقلانية والرشد، وارتفاع مستوى الفاقد والضياعات والهدر، فكان ذلك علامة مركبة على إخفاق الدولة الجديدة في ممارسة الوظيفة الاقتصادية الاجتماعية.

ولذا فقط حط الطائر مهيض الجناح على الأرض تقريبا، ملتمسا يد المعونة من أي طريق ، فتقدم له آنئذ المارد العتيد(العالم الصناعي، الاستعماري سابقا) بأدوات وتنظيمات مستحدثة(صندوق النقد الدولي خاصة) وبسلة من السياسات متقنة الصنع نظريا (سياسات التكيف والتثبيت والإصلاح) .

(*) **-التنظيم الاجتماعي الاقتصادي والسياسي ذو التوجه الاشتراكي أو الرأسمالي أو الوطني حسب الخطاب الإيديولوجي الرسمي السائد.**

وترتكز السياسات الاقتصادية للتكيف على إعادة تشكيل الوظيفة الاقتصادية الاجتماعية للدولة: فلم تعد دالة الهدف المعلنة لديها: التنمية وعدالة التوزيع، ولكنه (الإصلاح الاقتصادي...؟)أما وسائل العمل فإنها تنطلق من التخفف من المسؤوليات أو الواجبات الاجتماعية العامة والتي كانت تسعى إلى ممارستها عبر ملكيتها للمشروعات أو عبر السياسات المالية من خلال الإنفاق العام بما فيه مخصصات الدعم السلعي والخدمي والصحي والتشغيلي.. الخ.

ومقابل التخفف من الواجبات يتم تركيز الحقوق الاقتصادية السيادية للدولة ممثلة بصفة خاصة في حق الجباية الضريبية (و التي حلت محل تحصيل فائض القطاع العام بوصفه مصدرا رئيسيا لمالية الدولة) ، ولكن مع التخلي كليا أو جزئيا عن حقوق ملكية الأصول،باسم التخصصية أو الخوصصة (La privatisation) .

وإذا شئنا أن نحدد أهم علامات النمط الجديد لممارسة الوظيفة الاقتصادية للدولة لقلنا إنها تتحصل في أمرين:

أ – زيادة وزن القطاع الخاص في مواجهة قطاع الدولة، وذلك في مجالات الاستثمار والإنتاج و التشغيل و بدرجات متفاوتة بين سياسة هذا البلد أو ذاك من بلدان العالم الثالث.(*)

ب – إطلاق الآلية السعرية أو تحرير الأسعار بوصفها أداة لتسيير الحياة الاقتصادية، في مواجهة قوى التخطيط والتوجيه والتنظيم تحت شعار " اقتصاد السوق " (Economie de marcher) .

ويلاحظ أن هذين الأمرين ينطبقان على تجارب متعددة ، وليس على تجربة التكيف الهيكلي فقط...وهي التجارب التي تستلهم مايمكن أن نطلق عليه مؤقتا : الليبرالية الاقتصادية ، في صورها المتنوعة في بلدان العالم الثالث السابق ومن بينها الجزائر حيث سادت الصورة التي أسميت "الانفتاح الاقتصادي" أو " الشراكة "- على سبيل المثال – خصوصا فيما يتعلق بالسياسة العملية المتبعة في الجزائر ما بعد 1989 .

وفي الجزائر منذ أوائل السبعينيات وحتى أوائل الثمانينيات جرى تحول كبير في وظيفة الدولة ولكنه لم يكن تحولا جذريا، فلقد كانت فترة انتقالية تتسم بمخاض التحول الذي

(*) - ولو كان هذا الطريق يفرض التراجع و الردة على المكاسب الوطنية التي تحققت في سياق مشروع التحرر الوطني أو " فك الإرتباط " .

جمع بين بقايا الوظيفة السابقة وملامح وظيفة جديدة ترتبط بالانفتاح والاستثمار الأجنبي والعلاقة الخاصة مع الغرب والدول الرأسمالية و بالتغير الاقتصادي الممثل في الانتقال من محورية القطاعات السلعية والمنتجة إلى القطاعات التجارية وغير المنتجة، والتغير الاجتماعي الممثل في التهميش المتزايد للفئات الوسطى والمنخفضة الدخل بما لذلك من آثار مهمة على مختلف أبعاد حياتها بما فيها الشغل و الصحة والتعليم.

ومنذ أوائل التسعينيات فقد تسارع التحول باتجاه تجريد الدولة تدريجيا من مسؤولياتها الاجتماعية (القديمة) ولكن دون التمكن من تصفية هذه المسؤوليات، بل ومع الإبقاء على بعضها لأغراض مختلفة.وجاء تبني سياسات التكيف الهيكلي والشراكة في أواخر التسعينات ليدشن التحول المذكور ويعطيه قوامه المحدد، بحيث يمكن اعتبار التكيف مع العولمة وشروطها أحد العوامل الرئيسية لإعادة تشكيل الدولة الوطنية الحديثة في الجزائر كما في تقنية البلدان النامية.

والواقع أن معظم البلدان النامية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تشترك في حقيقة خضوعها للاستعمار الغربي في فترات طويلة من تاريخها – كما أشرنا إليه سالفا.

وقد أدت التجربة الاستعمارية إلى إعادة توجيه (مباشر أو غير مباشر) النظم الاقتصادية – الاجتماعية في هذه البلدان من الداخل إلى الخارج.

وقد أملت هذه البلدان في أن تستخدم الاستقلال السياسي كمنطلق لبناء اقتصاديات وطنية قوية و نامية ولهذا أصبحت التنمية هي الأولوية القصوى لفترة ما بعد الاستقلال، ومع ذلك فلم يمر وقت طويل حتى تكشفت قوة الروادع التي تكبح إنجاز مهمات التنمية الوطنية سواء كانت هذه الروادع نابعة من أوضاعها الداخلية وطبيعة بنياتها الاقتصادية – الاجتماعية والثقافية والسياسية أم هي نابعة من التأثيرات الخارجية المحكومة بقوانين التبعية البنيوية.

ورغم تنوع ظروف المجتمعات النامية المختلفة فإنها تشترك في ثلاثة ملامح جوهرية وهي :

أ – سيطرة الهياكل الاقتصادية التابعة.

ب – انتشار نظم سلطوية بيروقراطية.

ج – استتباب إيديولوجيات تخصصية (Particularistique) تقوم على مبدأ الهوية كما هو مجسد مثلا في مفهوم القومية أو الوطنية أو العرقية أو الإسلاماوية.

وأن طبيعة وخصائص الصراع في المجتمعات النامية تتحدد بسمات العلاقات بين الهياكل أو البنيات الثلاثة: السياسية والاقتصادية والإيديولوجية، ويمكن ملاحظة هذه العلاقات على مستويين: المستوى البنيوي (الهيكلي) والمستوى التاريخي والمرتبط بأزمات \ات حدة خاصة والمرتبطة بتراكمات تنظيمية و ثقافية وتاريخية.

أما على المستوى البنيوي (الهيكلي) يمكن القول بأن البنية السياسية تلعب في المجتمعات النامية دورا أكثر بروزا بكثير منه في المجتمعات المتقدمة. وينطلق ذلك من الطبيعة الخاصة لتكوين ودور الدولة الوطنية في غالبية البلدان النامية.

و تخضع البنيات السياسية لغالبية المجتمعات النامية لنظم سلطوية عسكرية أو مدنية بيروقراطية تابعة ، فالتعددية السياسية هشة و محدودة للغاية و يستند الاستقرار الهش في هذه النظم على القهر والإكراه أكثر منه على الموالاة الإيديولوجية والدعم السياسي من أقسام المجتمع.

ويتسم هذا النمط للدولة " الوطنية الحديثة " بخصائص محدودة تميزه عن الدولة الحديثة في المجتمعات الغربية وقد قام جيليرمو أودنيل (Guillermo Odonnell) بتعريف الدولة الوطنية الحديثة أو الدولة السلطوية البيروقراطية بالملامح التالية :

1- شاملة: بمعنى أن مجال النشاطات التي تسيطر عليها مباشرة أو تديرها بصورة غير مباشرة تتسع باستمرار.

2- توسعية: بمعنى أن معدلات نمو أجهزة الدولة أعلى بكثير من معدلات نمو مؤسسات المجتمع الأخرى.

3- قمعية: بمعنى أنها تقوم على معايير تتفوق فيها مدى نفاذ وفعالية الأجهزة القهرية على فعالية الأجهزة الوظيفية الأخرى.

4- بيروقراطية: بمعنى أنها تقوم على لائحية وشكلية وتفريق هياكلها وسياساتها ونماذجها التبريرية وعقليتها السياسية.

5- تكنوقراطية: بمعنى أنها تعكس نفوذ متصاعد لفرق الخبراء الفنيين و تطبيق تقنيات مهذب الكفاءة القائم على عقلانية شكلية وأهم من ذلك كله اختصار المشكلات الاجتماعية و السياسية و الثقافية داخل مقولات و صياغات فنية ضيقة.[1]

ومع ذلك فإنه ينبغي أن ننفذ إلى ما وراء هذه الخصائص للدولة الوطنية الحديثة – كما بينا ذلك سالفا في فصول القسم الثاني من هذا البحث – أن الدولة وكل دولة هي أساسا علاقة اجتماعية وأن الدولة الحديثة التي ظهرت في الغرب هي تعبير عن التوزيع الفعلي للقوى السياسية في حقل معين للمهمات والصراع على حد تعبير بولنزاس و حتى الدول السلطوية تميل إلى التعبير عن هذه العلاقات في مجالات السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

فتقنيات الضم (Inclusion) أي الآليات التي تسعى لتعبئة مساندة اجتماعية للنظام تستهدف أساسا النخب و الطبقة الوسطى وقمم الطبقة العاملة و الطبقات الفلاحية في الهياكل الاقتصادية و السياسية للدول.

ويتزايد اهتمام القابضين على زمام الدولة بدور هذه الآليات في الأوقات التي تعقب تغيرات في التحالفات السياسية، إذ تتعاظم الحاجة للمساندة السياسية المباشرة من أقسام المجتمع و بحيث يتكون تحالف كبير لتدعيم الأمر الواقع.

ومن ناحية أخرى فالدولة السلطوية تعتمد بدرجة كبيرة على تقنيات الاستعباد (Exclusionarie policie) وتستهدف هذه التقنيات إفقاد الطبقات الشعبية الهمة والروح النشطة سياسيا (de activation) غالبا عن طريق القمع و ذلك لتمرير سياسات اقتصادية تحرم هذه الطبقات من قدر – يزيد أو يقل – من مزايا مكتسبة من قبل.

وتبرز تقنيات الاستعباد بصورة حادة إثر الفترات التي تم فيها استهلاك إمكانيات النمو الكامن في النماذج الاقتصادية التي روج لها أو طبقها بعض القادة الأسبقين، وهو ما يتطلب إجراءات قمعية شديدة حتى يمكن إعادة تعديل علاقات القوة لصالح الطبقات أو الشرائح الاجتماعية أو النخب الأكثر تميزا في المجتمع[*].

---

[1]– Guillermo O'donnell : « Reflections on the pathern of change in the bereuacratic,Authoritarian stat latin American recherch review. Vol .13 – 1978 p .6

[*] - أنظر في هذا المجال : د.نادية رمسيس : " التنمية و أزمة التحول السياسي " مجلة المنار – العدد 6 – السنة الأولى ، يونيو / حزيران 1985 ص 42 – 69 .

والأمر المدهش هو أنه على حين يتم تمتين الروابط الخارجية مع القوى الأجنبية أو المصالح الاقتصادية النافذة في الغرب من طرف المتحكمين في زمام الدولة الوطنية فإن الروابط الداخلية يتم إضعافها أو تحطيمها كلية وهو ما يؤدي إلى تضعضع البنية الاقتصادية و إلى جعلها مهددة بدرجة كبيرة بنتيجة أي تغيرات أو صدمات مع القوى الأجنبية.

وأن اعتماد الدولة الوطنية السلطوية على تقنيات الاستعباد لا يعني أن هذه الدولة تعمل كملحق لأي من طبقات أو نخب المجتمع التي تربطها مصالح مع القوى الخارجية الاقتصادية أو الثقافية أو الإيديولوجية.

ففي الواقع تتمتع الدولة الوطنية الحديثة نتيجة للظروف الخاصة لتكونها وبخاصة حالة الجزائر التي قامت فيها الدولة على أسس حركة وطنية تحريرية ة التي تتمتع بدرجة هائلة من الاستقلال الذاتي ولا يمكن تصويرها لذلك كأداة للطبقات والأكثر استفادة بسياستها.

ولكن التجربة التاريخية الملموسة لغالبية المجتمعات النامية أثبتت أنه في حالات عديدة أدى الاستقلال النسبي الذاتي للدولة الوطنية إلى تحول البيروقراطية الحاكمة من مجرد مؤسسة تنفيذية وسائطية إلى حضانة حقيقية لطبقة مستقلة تعمل وفقا لمصالحها الذاتية في المجتمع.

وتستمد هذه الطبقة قوتها في هذه الحالات من سيطرتها المباشرة على القطاع العام وعلى أجهزة الدولة و خاصة الأجهزة الأمنية.وقد نشأت هذه الحالات كنتيجة للضعف الشديد للنخبة السياسية والاقتصادية والثقافية التي كان من المفروض أن تقود جهود التنمية وتغرس ذاتها في قلب العلاقات الاجتماعية.

وفي الحقيقة أن الوظيفة الأساسية للطبقة الجديدة أو السلطة البيروقراطية في العالم المعاصر نوقشت بعمق في نظرية السيطرة الإدارية (العالم الخاضع للإدارة) من طرف الفيلسوف الألماني تيودور أدورنو (Théodor Adorno)-(1903–1969) وكذلك من طرف أحدث أقطاب مدرسة فرانكفورت وصاحب نظرية " مجتمع القوة والمعرفة " الفيلسوف الألماني جيرجين هيرماس (Jurgen Habermas) وأعني بذلك نظرية في المجمع المالي البيروقراطي (الدولة، المال، الاقتصاد، القوة) المسيطر والمهيمن على العالم والذي أنتج

تضخم النظم الفرعية الخاضعة لوسائل الإعلام و ما يترتب على ذلك من اقتحام أجهزة التوجيه الإداري والمالي لعالم الحياة الاجتماعية الحديث. (*)

وأن الميل إلى العنف المادي والرمزي – بما فيه العنف الخفي الذي يستتر تحت ظل الشرعية القانونية – في عالمنا المعاصر قد أصبح ظاهرة عامة بسبب اقتحام أجهزة التوجيه الإداري والمالي والإعلامي لكافة مجالات الحياة الاجتماعية ولعل ما كتبه الفيلسوف الفرنسي المتشائم ميشيل فوكو وبخاصة في كتابه " التأديب والعقاب " قبل وفاته (1984)، والذي يؤكد فيه بأنه يمكن فتح بوابات السجون لأن المجتمع ذاته أي المجتمع الصناعي الموحد قد أصبح سجنا كبيرا والذي خلق الأساس لتوافق اجتماعي جديد في الرؤى يتمتع بقبول أوسع نطاق بوجه عام، بصدد الاستخدام المشروع للقوة أو ترشيد استعمال القوة.

وفي نظر فوكو أن تخطيط عملية الإنتاج وإعادة الإنتاج (المادي والفكري) في " المجتمع التأديبي " أو " المجتمع الجماهيري " ترمي جميعها إلى تحقيق هدف واحد وهو: إنتاج الفرد الذي يتسم بالشفافية والذي يسهل بالتالي إخضاعه السيطرة على ذاته وتجريده من قدراته الفعالة في الفكر والعمل.

ويرى فوكو أن الفرد ذاته في ظل علاقات القوة للمجتمع التأديبي ليس إلا نتاجا للقوة أو شكلا للنظام التأديبي الذي اتخذ طابعا فرديا، إذن مفهوم القوة ومفهوم المعرفة – عند فوكو– مترابطان ومتلازمان بحيث لا توجد علاقة من علاقات القوة لا تقترن بقيام مجال من مجالات المعرفة ولا توجد معرفة دون أن تفترض وتنشىء في الوقت نفسه علاقات قوة.[1]

ولعل ما كتبه هيرماس عن عنف النظام السياسي الحديث يتفق مع أطروحات فوكو وينطبق بصورة أو بأخرى على طبيعة النظم السياسية المعاصرة بغض النظر عن الخصائص التي تميز كل نمط من الأنماط الأساسية للدول الحديثة والتي تصنفها بعض الأدبيات السوسيولوجية والسياسية المعاصرة إلى ثلاث مجموعات وهي : الدول الليبرالية أو الديموقراطية والدول الشمولية أو الكلانية والدول السلطوية أو التسلطية وأن القاسم المشترك

(*) - لمزيد من الإطلاع أنظر هابرماس و آخرون :

- J. Habermas : Le discoure philosophique et la modernité – Paris Gallimard 1985.

(1)- (Michèl . Foucault) ميشيل فوكو التأديب و العقاب ترجمة سمير كرم ، دار الكتاب اللبناني 1988 ص 60 ، وللإطلاع على أطروحته الأساسية حول إشكالية العلاقة بين المعرفة و القوة أنظر :

- les mots et les choses :Gallimard 1966

- l.Archéologie du savoir ,Gallimard 1969.

الأعظم فيها يتجلى في الظاهرة البيروقراطية التي أضحت إشكالية أساسية في تحليل الحكم السياسي الحديث أو السلطة السياسية الحديثة.

وإذا كانت الظاهرة البيروقراطية كظاهرة اجتماعية هي ميزة من مميزات أية دولة منذ دولة حمورابي ومرورا بدولة الفراعنة في مصر إلى الدولة الحديثة التي نشأت في أوروبا وانتشرت في العالم فإن هذه الظاهرة في البلدان النامية قد أخذت في تكونها وتطورها بعدا آخر في ظل تنوع الممارسات والأنظمة السياسية في البلدان النامية و فعالية ثأر التاريخ (La revanche de l'Histoire) [*] على تعبير تيري دي مونتبريل.

وبسبب تأثير الإرث الاستعماري واشتداد أزمة التحول الاجتماعي والسياسي: الناجمة أساسا عن العجز المزمن للقوى الاجتماعية والسياسية الداخلية في إعادة صياغة علاقات القوة بصورة تحرر العملية التلقائية للنمو.

كل ذلك أدى إلى تحول الدولة الوطنية الحديثة إلى موضوع التنازع والصراع بين القوى و الكتل الاجتماعية المختلفة الأصول والمشارب سواء كانت تقليدية أو حديثة. ومن ثم فسح المجال لتتولى السلطة البيروقراطية زمام رسم السياسات وصناعة القرار والسيطرة على المجتمع والدولة وتولد عن ذلك حالة إجهاد بنيوي (Epuisement structurel) وهي حالة عامة أصابت غالبية التجارب التنموية في بلدان العالم الثالث سواء في الأنظمة السياسية التي اختارت الطريق الرأسمالي للتطور أو في الأنظمة السياسية التي اختارت التوجه الاشتراكي في ظل ما يسمى اصطلاحيا برأسمالية الدولة [**].

---

[*] - و فعالية ثأر التاريخ كما يراها تيري دي مونتبريل Thierry de Monbrial
نجد ترجمتها العملية في محاولات تكريس الفصل بين الثروة و القوة في إطار العلاقة بين الدولة الوطنية الحديثة والدولة المستعمرة (سابقا) أو في إطار العلاقة بين " المركز " و" المحيط " والهدف الأساسي من محاولة تكريس الفصل بين الثروة و القوة من طرف القوى المسيطرة و المهيمنة عالميا هو تجريد الدول الوطنية الحديثة من كل مصادر القوة الأساسية : الإقتصاد و المال و المعرفة العلمية.

[**]- رأسمالية الدولة (Capitalisme D'Etat)
تعبير اقتصادي يقصد به المشاركة المباشرة من جانب الدولة في النشاط الإقتصادي عن طريق ملكية الدولة لمشروعات انتاجية أو حتى فروع اقتصادية كاملة مع عدم المساس بعلاقات الإنتاج الرأسمالية السائدة بين المالك (الدولة والعاملين المنتجين و على ذلك تعتبر الملكية الرأسمالية للدولة لوسائل وأدوات الإنتاج العنصر الأساسي في ظهور رأسمالية الدولة وتتحقق هذه الملكية عن طريق مايمكن أن يسمة ب " التأميم " .
ومن الممكن أن تتواجد رأسمالية الدولة في دول ذات نظم اقتصادية واجتماعية متباينة و في مجال التطبيق هذا المفهوم إلى تكوين طبقة متوسطة جديدة وإلى دولة بيروقراطية جديدة وبخاصة في بلدان العالم الثالث والتي تفشت فيها تنظيما " دولة بيروقراطية التخلف ".

وفي حالة الإجهاد البنيوي تنشأ لدى استهلاك إمكانيات نمط معين للتنظيم الاقتصادي والاجتماعي الذي ربما كان تنمويا في لحظة تالية كما هو الشأن بالنسبة للجزائر ما قبل 1980.

وتتصاحب مع تلك الحالة وضع عدم استقرار سياسي ينجم عن عدم التوازن في علاقات القوة.وفي ظروف معينة تنفجر فترات الإجهاد البنيوي وعدم التوازن في صرا عات حادة.

وقد يشن الصراع في ظل دولة البيروقراطية إما على أسس عرقية أو دينية أو طبقية أو وفقا لكليهما، ففي حالات عديدة تتظاهر الحالات الدينية والعرقية بطريقة معقدة وبخاصة في العالم الإسلامي وفي البلدان العربية.

ويتوقف شكل الصراع في هذه المواقف إلى درجة كبيرة على طبيعة الممارسات السياسية السائدة داخل الجماعات والفئات الاجتماعية على التعبئة الفعالة سواء على أسس طبقية أو عرقية أو دينية أو على أسس مولاة إلى الأجهزة البيروقراطية.

وتحتدم أزمة التحول في مجتمعات العالم الثالث في كل مرة تؤدي فيها عملية إعادة التوازن لعلاقات القوة إلى محاباة الجماعات والفئات الاجتماعية الأكثر مصلحية في تدعيم الواقع التابع للاقتصاديات المتخلفة وتأتي الشريحة العليا البيروقراطية في مقدمة الجماعات التي لها مصلحة في الواقع التابع للاقتصاد والثقافة بحكم روابط الإرث الاستعماري فطالما لا يحدث " فك الارتباط " أو قطع مع علاقات التبعية تستمر محاولة التخفيف من الإجهاد البنيوي مؤقتا وسريعا ما تظهر حالة الإجهاد هذه من جديد على السطح تحت ضغوط صندوق النقد الدولي والبنك العالمي مواكية مع موقف عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وفي هذا السياق تبدو تداخلات الدولة في المجتمع حتمية تقريبا وتتوقف هذه التداخلات على دور المتحكمين في سلطة القرار السياسي، وعلى دور النخبة الاقتصادية والثقافية وبقية القوى الاجتماعية التي لها مصلحة في تداخلات الدولة.

فالتجارب التاريخية الملموسة للقوى السياسية في بلدان العالم الثالث أثبتت أن النخبة الاقتصادية الوليدة في ظل نظام التبعية وفي ظل دورة الإجهاد البنيوي تصبح غير قادرة بقواها الذاتية على المحافظة على الهيمنة السياسية والإيديولوجية من أجهزتها ووسائلها السياسية وخاصة في فترات الإجهاد البنيوي الحادة.

والتنشيط السياسي للجماهير الشعبية الواسعة بين مرحلة وأخرى من فترات الإجهاد البنيوي يهدد مجمل وجود هذه النخب الاقتصادية والإدارية المرتبط مصيرها بالدولة في المجال السياسي كما في المجالين الاقتصادي–الاجتماعي والثقافي وبخاصة النخب صاحبة المصلحة في سيطرة القطاع العام الاقتصادي.

وفي هذه الحالة تفضل هذه النخب أن تتنازل عن امتيازات الاستقلال السياسي عن الدولة الوطنية الحديثة لصالح قيام دولة البيروقراطية القادرة على تدعيم السيطرة الاجتماعية والسياسية من خلال وسائل قمعية و قهرية.

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق حول قيام دولة البيروقراطية في المجتمعات الحديثة الاستقلال هو:

أي علاقة بين السياسي والإداري في ظل التنافس الشديد بين النخب الحاكمة على سلطة الدولة ؟ وما هي خصائص النموذج التسلطي (Autoritaire) الذي يميز علاقات القوة في هذا النمط الجديد من الدولة ؟

و يمكن إيجاد الإجابة عن هذين السؤالين من خلال معالجة النقطة الرابعة والخامسة من هذا الفصل:

4) محددات ومستلزمات دولة البيروقراطية:

في الكتابات الحديثة و في غالبية الأدبيات السوسيولوجية والسياسية المعاصرة كان تجسيد القواعد التي تقوم عليها الدولة الحديثة في صورة بيروقراطية يعتبر بعدا لا غنى عنه لظاهرة الدولة الحديثة لكن خبرة بعض البلدان المتقدمة لا تؤيد هذا الرأي، وتوضح التطورات السياسية والتنظيمية التي تشهدها بعض البلدان النامية أنه يمكن إحياء الدولة على حين يتم القضاء على الطابع البيروقراطي للحكومة عمليا.[1]

فمع تطور التنظيمات السياسية و الإدارية و تطور العلوم السياسية والإدارية وعلوم التسيير وجد مفهوم جديد للدولة لا هيجلي ولا ماركسي ولا فيبري أصبح أساسا لنموذج جديد في الدراسات السياسية المقارنة.

---

[1] - متين هيبر (Metin Heber): " الدولة و التخلي عن البيروقراطية حالة تركيا " المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد 126 ، نوفمبر 1990 ، ص 197 – 205 .

فلقد أضحت دراسة عملية صنع القرار السياسي في الآونة الأخيرة تشكل أهمية كبرى في دراسات العلوم السياسية وأوجهها المختلفة.

امتدت الدراسة لتحليل القرارات السياسية الداخلية حتى أصبحنا نميز بين القرارات الداخلية و القرارات الخارجية. أصبح لكل منهما أساليبه التحليلية و تقنياته المنهجية.

وقد بذل باحثون عديدون في فروع العلوم السياسية جهدا كبيرا في السنوات الماضية في مجال تحليل صناعة القرار في الأنظمة المختلفة سواء على المستوى الداخلي أم الخارجي وسواء على مستوى الدول كل على حدة أو على مستوى المنظمات فوق القومية كتحليل صناعة القرار في الأمم المتحدة وفي الجامعة العربية وفي منظمات أخرى كثيرة رسمية وغير رسمية.

والذي يلفت النظر أن صناعة القرارات السياسية قد حظيت باهتمام كبير في الدوائر السياسية الرسمية وغير الرسمية وخضعت هذه العملية لاهتمام كثير من الباحثين والدوائر العلمية الرسمية والغير الرسمية ونظمت مؤتمرات كثيرة لتحليل هذه الصناعة.

وإزاء هذا الاهتمام الكبير لم يعد بعد تناول الموضوع يتسم بالمحدودية في النطاق بل أن تدفق المعلومات بشكل أو بآخر ساعد الباحثين والدارسين على الانطلاق في تحليل القرارات السياسية.

وأصبح بالتالي كافة القرارات السياسية الصادرة عن النظام السياسي خاضعة للتحليل بهدف التقييم الشامل من حيث درجة النجاح أو الإخفاق، ومن ناحية أخرى أصبحت دراسة عملية صنع القرار السياسي تشكل مدخلا رئيسيا لفهم طبيعة النظام السياسي في جميع دول العالم(*) .

- فهي تكشف عن طبيعة النظم السياسية المعاصرة:

الشمولية (Totalitarisme) الليبرالية (Liberalisme)التسلطية (Autoritarisme) وعن مدى ديمقراطيتها أو أسلوبها في الحكم.

- و تكشف أيضا عن طبيعة العلاقات (المجتمعية–الدولية–الطبقية...الخ) من حيث درجة الصراع والتنافس بين الطبقات والنخب الحاكمة أو بين الجماعات والدول.

(*) - ودول العالم الثالث لا تعاني فقط من فجوة غذائية و تيكنولوجية بل تعاني أيضا من فجوة " قرارية " .

- تكشف عن مدى ما تعانيه هذه الدولة أو تلك من أزمة في الحكم (أو السلطة أو الشرعية).

علاوة على ما تقدمه هذه النوعية من الدراسات من قدرة تحليلية وتفسيرية على كشف التوجهات الأساسية للسلطة السياسية أو النخب الحاكمة، وذلك من خلال تبيان ذوي النفوذ أو المجموعات أو الأشخاص المسيطرين على هذه العملية والتي يديرونها بالشكل الذي يتفق و مصالحهم و توجهاتهم الإيديولوجية ومن هنا اكتسبت دراسات عملية صنع القرار في بلدان العالم أهمية بالغة.

وهكذا تحول مفهوم السلطة أو مفهوم القوة ليصبح مجرد أداة تحليلية يمكن من خلالها فهم عملية صنع القرار السياسي وواقع الأمر أن نظرية صنع القرار قد غدت نموذجا تصوريا أساسيا في علم السياسة كما في علم الاجتماع السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية.

وبسبب انتشارها الواسع منذ منتصف الخمسينيات من القرن الماضي أصبح من الصعب تحديد أكثر العلماء الاجتماعيين والسياسيين إسهاما في تطويرها.

وتستند نظرية صنع القرار[*] إلى مسلمة بسيطة هي: أن القرار السليم هو ذلك الذي يعتمد على معطيات واضحة يمكن في ضوءها تحديد البدائل والنتائج، وكلما كانت هذه المعطيات دقيقة وموضوعية أمكن استخدام قرار سياسي على درجة عالية من الرشد والمعقولية.

وبسبب وضوح أبعاد نظرية صنع القرار وبخاصة من حيث المنهج انتشر استخدامها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتنظيمية والسيكولوجية حتى تحولت إلى نظرية عامة في العلوم الاجتماعية والسلوكية، إلا أنها بقيت مشدودة بتعاليم الاتجاه النسقي الوظيفي في علم الاجتماع السياسي وعلى الأقل من حيث مضمونها النظري.

وإن المتفحص لأبرز النظريات المعاصرة في العلوم السياسية كما في علم الاجتماع السياسي يلاحظ أن هناك اختلاف و تباين في الآراء حوا مفاهيم و مقولات " السياسة " و"

(*) - تعد نشأة صنع القرار إلى كتابات المفكر الألماني كارل سميث (Karl Scmith) خلال الفترة اللاحقة خلال الحرب العالمية الأولى و هي الفترات التي خلت من اتخاذ قرارات سياسية حاسمة ، ومع أن كتابات سميث لم تحدث تأثيرا أكاديميا فوريا على علم السياسة إلا أن علماء نظرية التنظيم بمدرسة شيكاغو مالبثوا أن طوروا نظرية صنع القرار في علم اجتماع التنظيم ثم انتقلت في وقت لاحق إلى العلوم السياسية.

السياسي " و" المجتمع السياسي " و" المجتمع المدني " و" البيروقراطية " و" نخبة القوة "... الخ.

وأن هذا الاختلاف والتباين بين علماء الاجتماع والسياسة يرتبط في اعتقادي بطبيعة العلم السياسي ذاته وطبيعة موضوعاته وقضاياه النظرية والمنهجية (*) فضلا عن اختلاف وجهات نظرهم في كيفية دراسة الظواهر والوقائع السياسية و تفسيرها.

وفي الحقيقة أن تحديد إشكالية العلاقة بين المجتمع والدولة أو بين السلطة السياسية والبيروقراطية تخضع للتأثير المباشر الذي مارسته وتمارسه النظريات الاجتماعية والسياسية الكبرى في العلوم كما في بقية العلوم الاجتماعية والإنسانية على التحليلات السياسية والسوسيولوجية على حد سواء.

وأن غياب الفهم العميق للأوضاع والمقدمات والشروط التي يتحول من خلالها نمط من أنماط الدولة إلى نمط آخر يقتضي تلاقي الاستنساخ القائل بأنه بمجرد إقامة الدولة فإن طبيعتها وشكلها يتحددان ولا يتغير على الإطلاق على حد تعبير برتراند بادي في كتابه " سوسيولوجية الدولة ".

ولا نبالغ بالقول أن الأعمال الفكرية الرائدة للواقعيين الجدد أمثال بادي وتيللي ونتل وغيرهم وجود مفهوم جديد للدولة لا هيجلي ولا ماركسي ولا فيبري (M.Weber)أصبح أساسا لنموذج جديد في الدراسات المقارنة (Etudes politique comparative).

وهذا المنحى الجديد لمفهوم الدولة اللاهيجلي لأنه ليس جزءا من محاولة لإقامة نظرية عظمى أخرى (نظرية الحق) وهو لا يهدف إلى وضع مجموعة جديدة من " المبادىء الأولى " بشأن الدولة لتبريرها – كما هو مبينا في فصول القسم الثاني من هذا البحث – إنما هو محاولة لتفسير نشأة الدولة ومظاهرها ونتائجها في ظل التغيرات والتحولات التي طرأت المجتمع العالمي منذ بداية القرن الماضي.

وهذا أيضا مفهوم لـ" الدولة " اللاماركسي لأنه لا يفترض الدولة تخدم بالضرورة مصالح رأس المال أو الطبقة الاجتماعية المسيطرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وبالاحرى فإن درجة استقلال الدولة عن الجماعات و التنظيمات الأخرى هي مسألة تطبيقية

(*) - يعترف عالم الاجتماع السياسي كلاوس فون بايمه (Klaus Von Beyme)الرئيس الأسبق للجمعية الدولية للعلوم السياسية في مؤتمرها بمدريد عام 1990 أن هناك انفصام بين النهج الأنجلوسكسوني و النهج القاري الأوربي في تناول موضوع " إشكالية " العلم السياسي الحديث أو علم الاجتماع السياسي و أنه لا يوجد علم سياسي كوني موحد.

تختلف من حالة إلى أخرى في هذا المجتمع أو ذاك سواء بالنسبة للمجتمعات المتقدمة التي تم فيها الانفصال بين الملكية (رأس المال) والتنظيم أو في المجتمعات الحديثة الاستقلال المشدودة بقانون التبعية البنيوية والتي تفتقر إلى الهياكل التنظيمية الحديثة.

وهو أيضا النهج اللافيبري من حيث أنه عندما يتحدث عن الدولة الحديثة لا يشير إلى تلك الاتجاهات الفكرية أو الجماعات الاجتماعية التي تتمسك بأن لها وحدها حق الاستعمال الشرعي للقوة أو الاستخدام المشروع للقوة داخل منطقة جغرافية محددة كما أنها لا تعتبر أن للدولة السلطة النهائية في جميع القضايا بما فيها قضايا المجتمع المدني أو الرأي العام.

وفي سياق تصور هذا النموذج الجديد لمفهوم الدولة نفترض أنه في ظل التنظيمات السياسية المختلفة أو في ظل التنظيم الواحد في فترات تاريخية مختلفة سيواجه المرء درجات أكبر أو أقل من " ظهور الدولة ووجودها " تبعا لمدى تحديد مقومات السياسة العامة بواسطة من يدعون العمل للصلح العام في استقلال عن العناصر المتعلقة بالمجتمع المدني أو عمن يمثلونها.

والمفروض أن المصلحة العامة مستمدة من " الاحتياجات العامة " الجوهرية وهي لا تخلق عن طريق الموازنة بين المصالح أو إضافة المصالح الجزئية أحدها إلى الأخرى[1].

فمفهوم الدولة من وجهة نظر هذا النموذج النظري الجديد يتحدد على ضوء القواعد والمعايير الخاصة بكل مجتمع والتي تقوم بصياغتها السلطة السياسية أو النخبة الحاكمة وهذه القواعد والمعايير قد تتطابق أولا مع المطالب القادمة من المجتمع.

وهنا بالذات تصبح إشكالية " المسألة الديموقراطية " مطروحة بحدة على ضوء هذا النموذج الجديد لمفهوم الدولة كما إن إشكالية العلاقة بين المجتمع المدني و المجتمع السياسي (الدولة) ستظل مطروحة أيضا و تأتي في مقدمتها مسألة ذات أهمية كبيرة بالنسبة لأية سلطة أو نظام سياسي وهي إما مسألة الشرعية (Légitimité) وكذلك أيضا مسألة مشروعية (Légalité) النظام السياسي أو النخبة الحاكمة أو الدولة القائمة.

وعلى ضوء المبادئ و القواعد التي يستند عليها هذا النموذج الجديد لمفهوم الدولة الحديثة يؤكد هيبر (M.Heber) أنه حيثما توجد درجة عالية من ظهور الدولة الحديثة

(1) - K.H.F.Dyson : The state tradition in western europe.A.Study of idea and an institution , oxford : Martin Robenson 1980,P.276.

وتواجدها فإن الوكلاء الذين يتصرفون باسم الدولة (الشريحة البيروقراطية العليا) لا يعملون على التوفيق بين المصالح الجزئية على أساس من القواعد الإجرائية، بل أنهم يقومون هم بصياغتها بأنفسهم [1] .

ومن وجهة نظر هذا النموذج الجديد لمفهوم الدولة الحديثة فإن القواعد الموضوعية التي تقوم بصياغتها النخبة الحاكمة أو الشريحة البيروقراطية العليا وهي تلك القواعد التي لا تتطابق (أحيانا) مع المطالب القادمة من المجتمع وقد تستند هذه القواعد على المستلزمات التالية التي ترتبط بشروط نظام العلاقات الدولية المعاصر وهي:

أولا: تستمد من احتياجات العلاقات بين الدول التي تفرضها العوامل والمتغيرات الدولية الجديدة، فغالبا ما ترسم السياسة الخارجية والسياسة الاقتصادية وراء أبواب مغلقة وتخضع لمبدأ السياسة الأمر الواقع.

ثانيا: أن المسائل الحساسة المتصلة بالتنمية والتحديث ولا سيما حينما تجرى محاكمة نماذج أجنبية مستوردة، إنما تعالجها الدولة لا النخبة السياسية وخاصة عندما يتعلق الأمر بالمسائل الإستراتيجية التي لها علاقة مباشرة بالسيادة الوطنية.

ثالثا: إن الحاجة إلى السيطرة و النظام (l'ordre)عندما يسود الاعتقاد بأن هاتين الوظيفتين لا تؤديان على الوجه المطلوب على النخبة السياسية تدفع بالنخبة الحاكمة أو الشريحة البيروقراطية العليا إلى صدارة المسرح في رسم السياسة العامة أو صنع القرار سواء كانت هذه النخبة مدنية أو عسكرية أو كلاهما.

والواقع، أن هذه الفئات الثلاثة الأولى للقواعد الحكومية ترتبط باجتياحات ظاهرة معينة على مستوى المجتمع أو على مستوى النظام مثل ظاهرة النظام الشمولي الذي عرفته كثير من المجتمعات والتي كانت نتائجه المحققة أدت إلى تكوين دولة حديثة وبناء قوة لا يستهان بها في عالمنا المعاصر.

وحينما تسود هذه القواعد فإن الطريقة الوحيدة التي يتجلى بها التخصص المتزايد للمنظمات والهيئات العامة أي التمايز والانعزال بين الموظفين العامين والعناصر الاجتماعية المدنية (النخبة السياسية) يفهم أيضا على أنه عملية تكسب الدولة من خلالها السيادة (الاستقلال

---

[1] **- M.Heber : Introduction ,in . M.Heber (éd),the satate and public bereuacracies , A.Comparative prespective.new york green wood press.1985P4.**

في تحديد غايات المجتمع) أو الاستقلال الذاتي (استقلالها في تحديد تراكيبها الداخلي) في صناعة قرارها الخاص وتحديد دور الإدارة العامة في تكوين وتنفيذ هذه السياسة العامة التي تتطابق مع المبادىء والأهداف المرسومة في ظل عملية المزاوجة بين " السياسي " و " الإداري " أي بين تكوين السياسة أو رسمها وتنفيذها.

وأن الفكرة الرائجة لدى النموذج النظري الجديد لمفهوم الدولة والقائلة بأن الدولة تكتسب السيادة وبالتالي " الاستقلال الذاتي " من خلال تجسيد قواعدها في اتجاه أو نمط بيروقراطي ترجع إلى ماكس فيبر الذي كان نموذج البيروقراطية لديه هو النظام السياسي لألمانيا في القرن التاسع عشر وبخاصة في عهد بسمارك وأثناء تأسيس جمهورية فايمر.

وقد وصف فيبر البيروقراطية بأن لها إجراءات منطقية جوهرية تتعلق بالتطبيق البارع لقواعد التنظيم استنادا إلى احترام العلم و المنطق والحساب[1].

والواقع أن البيروقراطية من الوجهة السياسية تعتبر تنظيما حكوميا يقوم فيه الموظفون المعينون إما بدور الحكام الفعليين – كما هو الشأن في غالبية البلدان الإفريقية – أو يعملون كنخب سلطوية تحت هيئة منفصلة تقوم باتخاذ القرارات وتنظم على أساس انتخابي – ومهما كان الأمر فإنه يبدو بديهيا أنه لا يمكن تحليل دور البيروقراطية تحليلا صائبا ما لم نربطها بسياقها السياسي[*].

5)- البيروقراطية و السياسة العملية للدولة :

في مجال وضع السياسات العامة يعترف علم الإدارة العامة الحديث وكل علوم التنظيم والتسيير أن هناك تضافر عنصرين رئيسيين في المؤسسات السياسية والتنظيمية الحديثة وهما النخبة السياسية من ناحية والنخبة البيروقراطية / التكنوقراطية من ناحية أخرى.وفي هذا السياق يؤكد فريدريك موشر (F.C Mosher) أن " السياسة العامة إذا شئنا الصراحة عملية متصلة لا ينفصل تكوينها عن تنفيذها . فالسياسة والإدارة يلعبان دور مستمرا سواء في الإعداد أو التنفيذ، وإن كان مقدار السياسة قد يزيد خلال إعداد السياسة العامة على حين يزيد مقدار الإدارة خلال تنفيذها فبقدر ما يكون هناك أشخاص بعينهم أو مجموعات

---

[1] – K. H. F Dyson : op. cit p 314 .

[*] لقد وضحت بعمق الباحثة البرازيلية إليزا . ب ريس (E. P. Russe) العلاقة بين السياسي و البيروقراطي في مقالة لها تحت عنوان : " السياسة البرازيلية اليوم : بين البيروقراطية و رجال السياسة " : المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية العدد 23 فبراير 1990 ص 25 – 37.

بعينها يكسبون أو يخسرون سلطة أو سيطرة في مجال معين تكون هناك سياسة بقدر ما يكون هناك موظفون يعملون أو يقترحون تدابير باسم الصالح العام تكون هنا إدارة " [1].

و يفهم من عبارة موشر القائلة "...أن السياسة العامة عملية متصلة لاينفصل تكوينها عن تنفيذها..." أن هناك تطابق في نظر موشر بين مفهوم الدولة ومفهوم السياسة في المجتمع الحديث وبمعنى آخر أن السياسة كما يراها موشر هي التنظيم المؤسسي (Institutionnel)– القائم على هيكل أو جهاز بيروقراطي– للمصالح الاجتماعية والاقتصادية المتباينة والمتضاربة وذلك وفقا لموارد السلطة بغض النظر عن موارد التنافس، ومهما كانت الأصول المادية أو المعنوية للمصالح المعنية فإن هناك دائما في المجتمع الحديث سياسة عامة(*).

إن عملية المزاوجة بين السياسي والإداري أي بين النخبة السياسية والنخبة البيروقراطية وجدت ترجمتها العملية في " المجتمع الوظيفي " المنظور والذي تراكمت لديه الخبرات في مجالي التنظيم والتسيير بالاعتماد على المنجزات العلمية.

وفي اعتقادي أن هذا التطابق بين السياسي والإداري أو بين السياسة العامة العملية والإدارة العامة لا يمكن أن يتحقق في الإطار العربي كما في الإطار الجزائري بدون خلق جو ابتكاري وعصرنة الموارد البشرية وجعل الأهداف عملية بالإمكان المشاركة فيها والجمع بين رسم السياسة وتنفيذها أو بين التخطيط والعمل و توسيع أفق التفكير ونشر أو انتشار التأثير وزيادة الاستقلال الداخلي (النخبة، السياسة، النخبة البيروقراطية)، مع تجنب الأمراض البيروقراطية(**) وتكييف الإدارة العامة مع متغيرات الواقع الاجتماعي ومسايرة حركة العصر وما تقتضيه من تحولات وتطورات في منظومة المعرفة النظرية والتطبيقية والمعلوماتية في المجال السياسي كما في المجال الإداري.

فمفهوم " التنمية الإدارية " (Développement Administrative) يعني المتغيرات و الإصلاحات الداخلية في النسق والبنية التنظيمية الوظيفة الإدارية، فهو يرمز إلى تحول في المسلك و الأهداف، والنزعات الرئيسية المتعلقة بهذا التحول قد تتضمن مسائل

---

(1) - F.C. Mosher : op. cit (1968).p17

(*) - و المقصود هنا بالسياسات العامة هو التعبير الفني العقلاني عن الحلول التي تم التوصل إليها بين لعبة المصالح – على حد تعبير فيبر (Weber) ألا وهي السياسة.

(**) - في سياق تعريف و تحديد مصطلح البيروقراطية (Béreaucratie) ورد في موسوعة العلوم الاجتماعية تعريف هارولد لاسكي للبيروقراطية بأنها " مصطلح ينطبق عادة على نظام حكومي بلغت سيطرة الموظفين عليه مبلغا يهدد حركات المواطنين " . وتبعا لهذا التعريف فإن هناك تطابق بين السياسي و البيروقراطي في " دولة البيروقراطية ".

وعمليات وآليات محددة لها علاقة مباشرة بسياسة صنع القرار في هذا المجتمع أو ذاك وفي الغالب – على ضوء قواعد علوم التنظيم والإدارة الحديثة – تتجلى هذه العمليات الخاصة بالإدارة العامة للدولة في المسائل التالية:

1) تحول في الاهتمام من العمليات الاعتيادية إلى الوظائف الاجتماعية، وفي هذه الحالة يخرج الاهتمام من دائرة العمليات الإدارية الروتينية ويوجه للوظائف الهادفة والهامة مثل تكوين الدولة وبناء القوة والمسائل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والمصلحة الاجتماعية العامة...إلخ

2) تحول في التكتيل الوظيفي نحو النشاطات المتخصصة التي تقتضيها عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فالإدارة العامة تحت غطاء المسائل العامة أو السياسة العامة أصبحت تقوم بدور أكبر في بعض الأعمال المحددة كالدفاع والأمور الخارجية وحماية المستهلك وتأمين العلاقة بين الفرد والدولة أو بين المجتمع والدولة.

3) تحول من البيروقراطية الحكومية إلى أشكال جديدة من العمل الجماعي كالمؤسسات الاجتماعية والمشاريع المختلطة والدوائر المدنية والجمعيات التطوعية.أي تحقيق دور الوساطة الفعالة التي أنشئت من أجلها الإدارة العامة الحديثة.

4) تحول الموظفين من الإداريين المتمرسين القابعين على قمة البيروقراطية العامة إلى الإدارة بكاملها (بمافيها إدارة الأعمال) إذ أن النقاب قد كشف عن السياسة الداخلية للتنظيمات العامة من قبل علماء تحليل السلوك (لينتون، فيبر، فايول...الخ) والمختصين في العلاقات الصناعية (تايلور ، مايو ، فورد ...الخ)

5) تحول من العلمية إلى المعيارية في رسم السياسة العامة، فالإدارة العامة أخذت تدير العجلة العلمية المعيارية، بدأت أولا معياريا بالإصلاحيين، ثم سارت على أسس إدارية علمية ثم عادت واكتشفت السياسة ثم عادت من خلال المسلكيين التحليليين فأولت اهتمامها للهدف وليس للسبب أو " الإلزام " أما الآن فقد اتجهت عائدة إلى المسائل الاجتماعية المعيارية.

6) تحول من العلاقات الداخلية في أجهزة الإدارة العامة إلى العلاقات الخارجية، هناك نزعة تبية جديدة تأخذ طريقها.

هذه النزعة تميل إلى زيادة الاهتمام في التفاعلات بين الجهاز الإداري وبين البيئة وهكذا لم تعد النظرة إلى الجهاز الإداري تجريدية وكأنه في الفراغ.

7) تحول من المحلي– القومي إلى العام– الأممي أو من الوطنية إلى العالمية (العولمة) مع أن معظم الدراسات الإدارية أو الإستراتيجية الإدارية قام بها علماء وخبراء أمريكيون– بالإضافة إلى مساهمة الفرنسيين و الألمان – فإننا نجد الآن تعاونا كبيرا بين الجميع بهدف تحقيق إدارة عامة دولية (عالمية) ومن هنا فإننا نلمس أن الإدارة العامة في البلدان النامية آخذة في النهوض فيما يتعلق بإدارة التنمية،إلا أن غالبية الدراسات التي تناولت موضوع الإدارة العامة في البلدان النامية تتفق في مسألتين :

1- سيطرة البيروقراطية السياسية.

2- مسألة الفساد الدائم أو العجز الإداري إذا استعرنا عبارة ابن خلدون.

فليست مشاكل الإدارة العامة أو مشاكل الدولة الحديثة الفنية غامضة في البلدان النامية، خاصة عندما نأخذ بعين الاعتبار الوسط التبيوئي للحرمان الذي يعزى إلى فقر الجماهير ووسائل الإنتاج البالية ومن أهم هذه المشاكل مايلي:

1- القيود التاريخية المتراكمة من جراء الإرث الاستعماري في التنظيم كما في الثقافة والسلوك.

2- المشاكل البنيوية (الهيكلية) والتنظيمية، وهذه المشاكل تشمل الصور المشوهة للبنيات والمؤسسات التي لم تعرف التغيير الجذري، ولم تخرج في غالبيتها من نمط المحاكاة والتبعية.

3- مشكلة سيطرة البيروقراطية السياسية، فمعظم البلدان النامية لا تزال تفتقر إلى توازن بين التقليد الإداري المقبول وبين العملية السياسية الناجحة الثابتة ويصعب الفصل بين السياسي والإداري.

فالإدارة طريق إلى السياسة، والسياسة طريق إلى لملكية والملكية طريق إلى السلطة وللبيروقراطيين وزن كبير في مسألة اتخاذ القرارات السياسية وفي عملية تنفيذ القرارات التي اتخذت حتى من خارجها و تعزى سيطرة البيروقراطية إلى عوامل عدة ومختلفة وأعني بذلك سيطرة " بيروقراطية التخلف ".

والسؤال الكبير الذي يطرح نفسه في مجمل هذا الطرح حول إشكالية رسم السياسة في البلدان الحديثة الاستقلال هو كالتالي: من يرسم السياسة العامة: السلطة السياسية أم الدولـة ؟

حقيقة الإجابة عن هذا السؤال من حيث المنهج ومن حيث المضمون تقر أنه على المرء أن يدرس أولا طبيعة السلطة السياسية نفسها (في هذا المجتمع أو ذاك) لكي يفهم دور ووظيفة الدولة وعلاقتها بالمجتمع: أي الدولة كمؤسسة و ليست فكرة مجردة.

ومن حيث الأساس تستند السلطة السياسية على الحقيقة المماثلة في أن وسائل الإنتاج والتوزيع والتبادل وكل مصادر القوة تكون بأيدي أقلية وبالدرجة الرئيسية بأيدي القوى الاجتماعية المسيطرة أو المهيمنة وعلى هذه القاعدة الاجتماعية والاقتصادية بالذات تنهض السلطة السياسية التي تكون بأيدي الرأسماليين الأكثر قوة في المجتمعات الرأسمالية، فما هي السلطة السياسية ؟ وما هي أعمدتها الرئيسية ؟ وكيف ترسم هذه السلطة السياسة وتتحكم في الدولة في المجتمعات المتطورة كما في المجتمعات النامية ؟

أولا: في المجتمعات الرأسمالية المتطورة هناك ثلاث أعمدة رئيسية للسلطة السياسية مترابطة ومتداخلة والتي تتولد منها الطبقة السياسية الحاكمة أو الطبقة المهيمنة على المجتمع وهذه الأعمدة هي كالتالي:

أ – ثمة سلطة على عقول الناس هي سلطة الأفكار التي تكسب الغالبية إلى صف الوضع الراهن أو تغريها بقبوله وذلك جزئيا بقوة العادة لدى الناس في أفكارهم وأعمالهم وجزئيا بالخداع – الذي أصبح اليوم بفضل تطور وسائل الإعلام والاتصال سلاحا رئيسيا وأداة فعالة في يد القوى المسيطرة.

هذه القوة التي تجعل الحكام قادرين على نيل اقتناع المحكومين أو قبولهم للسياسات التي يرسمونها والقرارات التي يصدرونها وهذا أمر واقع حتى عندما يكتسب بالنفاق.

2 – هناك سلطة تمارس من خلال البرلمان والحكومة ومن خلال الدولة والتي تخضع في المجتمعات الديموقراطية (الليبرالية)لنفوذ البرلمان والحكومة وما يتمتع بأهمية خاصة هو سلطة الطبقة الحاكمة على مؤسسات الدولة وأجهزتها القانونية والسياسية والإدارية، وفي الغالب تقوم هذه السلطة بدور في تأمين قبول الناس بإجراءات سياسية أو اقتصادية أو

اجتماعية هي في الغالب ضد معالمهم الحقيقية إلى حد بعيد، وأن عزوف المواطنين على المشاركة بفعالية في الانتخابات ما هو إلا مؤشر على عدم الرضا.

3 – ثمة سلطة اقتصادية هي الملكية الخاصة التي تتمتع بها المصارف الكبرى والشركات الكبيرة والملاك الكبار والكارتلات والتروستات ..الخ ومن الطبيعي أن تعطي هذه السلطة الاقتصادية للقوى الاجتماعية المسيطرة الفرصة للتأثير في النمط الرئيسي لرسم السياسات الاجتماعية والاقتصادية في البلاد.

ولكن السلطة الاقتصادية لا تمارس وظيفة اقتصادية محضة فهي تضطلع أيضا بدور في ممارسة القسر والقهر على القوى الاجتماعية الخاضعة. والسلطة الاقتصادية والثروة المشتقة منها تمكنان المؤسسات والشركات الاقتصادية الكبرى من إقامة سلطة الإعلام وتأسيس أحزاب سياسية وتوطيدها وكذلك هيئات سياسية ودراسية مساعدة أخرى تقوم هي أيضا بدور في النظام الكامل للسلطة السياسية وفي رسم سياساتها وصناعة قراراتها وتنفيذها.

ثانيا: على مستوى المجتمعات النامية أو البلدان التابعة وهي في غالبيتها مجتمعات قامت فيها حركات وطنية ثورية أو إصلاحية ضد النظام الاستعماري، استرجعت سيادتها الوطنية ما بعد الحرب العالمية الثانية وأقامت فيها حكومات وطنية كانت السلطة السياسية فيها تتشكل من تحالف أو كتل اجتماعية أو شرائح أو نخب اجتماعية تتجاذبها اتجاهات فكرية و إيديولوجية متباينة وتربطها مصالح اجتماعية أو وطنية معينة.

في سياق سيرورة التحولات الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية برزت إلى السطح ثلاث اتجاهات لثلاث استراتيجيات أو ثلاث سياسات عامة تتميز كل منها بنموذج خاص في صناعة القرار و تنفيذه.

1 – اتجاه لرسم السياسة العامة يستهدف التحرر ثم التغير الاجتماعي في سياق مشروع وطني للتنمية الاجتماعية والاقتصادية محكوم بقا نونيات نمط " رأسمالية الدولة " وهذا الاتجاه في رسم السياسة وصناعة القرار معادي للرأسمال الأجنبي ولسياسة المتروبول أو البلدان المستعمرة أو الإمبريالية.

2 – اتجاه لرسم السياسة يقف عند حدود التحرر الوطني وبعض الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية من خلال مشروع وطني للتنمية تسود فيه آليات التسويق الرأسمالية

المحلية والعالمية وقوانينها الموضوعية وتخضع فيه السياسة العامة لتأثير الرأسمال الأجنبي الاحتكاري أو الاستعماري السابق و التطور اللامتكافىء.

3 – اتجاه لرسم السياسة يقف عند حدود الإصلاح الوطني من خلال مشروع للتنمية ذو طابع رأسمالي وفي سياق نمط رأسمالية الدولة التابعة ويخضع كليا لآليات السوق الرأسمالية العالمية و تبعيتها البنيوية و قوانينها الموضوعية وهو الاتجاه الذي استقطب تحت تأثير قوى السيطرة والهيمنة العالمية الاتجاه الأول والثاني بعد سقوط جدار برلين (1989) وتراجع المد التحرري الوطني في بلدان العالم الثالث.

وبما أن الواقع الاجتماعي في تكونه وتطوره بأبعاده الثلاثة (السياسي، الاقتصادي ،الثقافي) يختلف بين هذا المجتمع أو ذاك فإن رسم السياسة وصناعة القرار في المجتمعات الحديثة قد ارتبطا أساسا بالبعد الاقتصادي، فأسلوب الإنتاج الرأسمالي في تجربته التاريخية وعبر تطبيقاته الثلاثة (الأوروبية الغربية، الأمريكية، اليابانية) قد قام على قاعدتين وهما:

1 – قاعدة طبقية قوامها الانقسام والاستقطاب الطبقي الثنائي إلى برجوازية وعمال صناعيين أساسا.

2 – قاعدة قومية قوامها التطور المستقل بعيدا عن الخضوع للتأثير الخارجي المهيمن والمسيطر ووحيد الطرف.

وعلى هاتين القاعدتين تولد الفائض (الاقتصادي) وتحقق التراكم وتسنى التطور الرأسمالي المندفع ذاتيا، فهل تحققت هاتان القاعدتان الشرطان للتراكم الرأسمالي في العالم المتخلف ؟بل هل سارت البلدان المتخلفة على الطريق إلى توفيرهما ؟ ليس فقط بل أننا لنتساءل : هل توفرت أصلا شروط التراكم الرأسمالي ؟ وأكثر من ذلك: هل كان يمكن منذ البدء في ظل السيطرة الاستعمارية تحقيق التراكم الرأسمالي المذكور في العالم المتخلف ؟

إجابتنا على هذه الأسئلة الأربعة هي بالنفي القاطع، فلا البلاد المتخلفة حققت التراكم الرأسمالي ولاهي سارت على الطريق لتحقيقه ثم أن شروط التراكم لم تكن متوفرة أصلا، بل لم يكن من الممكن توفرها مبدئيا.فالتكوين الطبقي لم يكن قائما على الاستقطاب الثنائي من النمط الرأسمالي. والبعد القومي لم يكن قائما على الاستقلالية بل على النقيض تماما: أي التبعية للمركز أو المتروبول والتبعية كانت (وما زالت) شرطا لإنتاج وإعادة إنتاج التخلف، إذن التبعية والتخلف صنفان متلازمان . فلا تزال غالبية البلدان النامية تواجه هذا التحدي وتأخذه

في الحسبان أثناء رسم السياسة وصناعة القرار.إذا لم نقل أن رسم السياسة وصنع القرار يتم في ظل علاقة الغالب بالمغلوب بين الأنا و الآخر.

إلا أن سياسات الإدارة وأساليبها في العمل لا تزال غير متطابقة مع البيئة الاجتماعية والثقافية ومع النظام السياسي والقانوني في هذه البلدان بسبب عوامل سياسية وثقافية وتنظيمية عديدة ترتبط أساسا بالواقع الاجتماعي الذي تعيشه هذه البلدان.

فالتنظيم السياسي للدولة ومايفرضه من التزامات ومذاهب سياسية يمثل عاملا هاما مؤثر على كفاءة الإدارة وحركتها نحو تحقيق أهدافها، ففي كثير من البلدان النامية تختلط العقائد السياسية بالاعتبارات الإدارية السليمة في إدارة المشروعات والمؤسسات الأمر الذي سبب انحرافات واضحة عن معايير الإدارة الحديثة أي الإدارة العلمية (العامة أو الخاصة).

فغالبية مجتمعات البلدان النامية تعاني من ضعف تفاعل المتغيرات والقوى بعضها مع بعض باستمرار ودرجة تأثيره على رسم السياسات وصنع القرار وأعني بذلك:

- القوى السياسية والقانونية التي توزع القوة وتكون مصدر التعليمات وحماية القوانين والأنظمة والتعليمات.

- القوى الاجتماعية والثقافية التي تنظم القيم والأخلاقيات والتقاليد والاتصال والتواصل أو التنازعات و الصراعات.

- القوى الاقتصادية التي تنظم تبادل : المواد، الأموال والطاقة والمعلومات واستمرار و تراكم الخبرات.

- القوى الإبداعية والتكنولوجية والعلمية التي تولد المعارف والاختراعات والتقنيات لحل المشكلات.

فكل هذه القوى كانت (ولا تزال) غير فعالة وعاجزة عن تحقيق أهداف استراتيجية لبناء القوة (بمفهومها الحضاري الأوسع) بسبب التأثيرات الخارجية ومحاولة تكريس السيطرة والهيمنة الأجنبية.

و من نافلة القول أن العلاقة بين مفهوم " السياسة " ومفهوم " السياسات العامة " تقوم بدور حاسم في تحديد طبيعة النظم السياسية المعاصرة. فأي نظام سياسي لا يستطيع الاستغناء عن إطار قانوني عقلاني لتكريس توزيع القوى القائمة بالفعل (سياسية، اقتصادية، ثقافية، تنظيمية...).

فالعلاقة بين السياسة والسياسات العامة من زاوية عنصرين فاعلين نموذجين وهما: البيروقراطيون أو الإداريون من ناحية ورجال السياسة أو ممثلو الشعب من ناحية أخرى. وكلاهما له دور في رسم السياسة وتنفيذها في المجتمعات المعاصرة. إذن نحن أمام ثنائية كلاسيكية أي الإدارة مقابل السياسة.

وإذا كان التمييز بين النموذجين قد أصبح شكليا محضا في عالمنا المعاصر فإن ماكس فيبر كان في زمانه قد اعتبر أن الحدود بين السياسة والبيروقراطية لا يمكن أن تقام إلا بين نماذج مثالية فهذا التمييز أصدق في عالم اليوم.

ومن المؤكد أنه في المجتمعات المعاصرة ازداد التداخل بين الدور البيروقراطي والدور السياسي حتى أن البعض يدعو إلى التفكير الآن في نموذج مثالي جديد يجمع بين سمات النموذجيين التقليديين (دفيد أبرباش Joel .D.Aberbach) وكما ترى إليزا ب .ريس أستاذة في العلوم السياسية بجامعة ريودي جانيرو: أن أنماط التفاعل بين الجهاز الإداري للدولة والممثلين السياسيين – بصفتها بعدا أساسيا في لعبة الديمقراطية الجارية – قد تزيد من قدرتنا على فهم الأحداث والعمليات التي قد تستعصي على الفهم أو تبدو متناقضة في السياسة اليومية للدولة والقوى السياسية المعاصرة [1] .

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو: كيف يساعدنا المدخل التقليدي (الاقتراب الكلاسيكي) للعلاقات بين السياسة والإدارة على تفهم المشكلات المحلية التي تواجه النظام السياسي المختلف في العالم المعاصر وفي المحل الأول مشكلة رسم السياسة وصنع القرار ؟

فالصورة المتباينة التي رسمها ماكس فيبر بوضوح في كتابه " السياسة كمهنة " هل مازالت تحتفظ بقيمتها المعرفية على الرغم من التقدم المذهل على طريق العقلانية ؟ أو لن تؤدي هذه العملية إلى مزيد من التجانس بين هذين العنصرين الفاعلين النموذجين (السياسة / الإدارة) [*] .

---

[1]- إليزا ريس المرجع السابق ص 28.

[*] - لقد قدم توني نيجري شرحا مستفيضا لإجابة ماكس فيبر على هذا السؤال وذلك في مقاله له بعنوان : " ماكس فيبر مكتشف العبث في العصر الحديث " مجلة المنار ، السنة الثالثة ، العدد 26 و 27 فبراير / مارس 1987 ص 138 – 158 .

يقول فيبر في وصف النموذج المثالي " المسئول الحق بحكم رسالته ومهنته لا ينخرط في لعبة السياسة بل عليه أن يمارس " الإدارة " على أساس من الحيدة " دونما ازدراء أو تحيز " ومن ثم فهو لا ينحو منحى رجل السياسة قائدا كان أو تابعا الذي يتعين عليه بحكم الضرورة أن يحارب و يفرض جدارته باستخدام القوة المشروعة.

ويضيف فيبر قائلا "... اتخاذ المواقف والحيدة والتحيز من صفات رجل السياسة و القائد السياسي بشكل أخص، فسلوكه خاضع لاعتبارات مختلفة متناقضة تماما لمفهوم المسؤولية من وجهة نظر الموظف المدني (البيروقراطي) فمبعث فخر الموظف المدني يستند إلى قدرته على تنفيذ أوامر السلطات العليا بأمانة كما لو كانت هذه الأوامر تتفق تماما مع قناعته الشخصية أما منزلة القائد السياسي أو رجل الدولة البارز فمنبعها تحمله الكامل لمسؤولية أفعاله وهي مسؤولية لا يمكن ولا يجوز له أن يرفضها أو أن يعيرها إلى غيره".

يسهل الوقوف على الصراع المتلازم بين الإدارة و الحرية في مؤلفات ماكس فيبر (مكتشف العبث ومؤسس علم الاجتماع السياسي) ولذا نجد أن موقفه الأخلاقي يتسم بالجمع بين البطولة والتسليم فالبيروقراطية القانونية العقلانية في نظره هي أرقى أشكال الإدارة قاطبة لأنها تصون " العقلانية " من التعسف والطغيان ومن ثم فالبيروقراطية كجهاز فني متخصص يمكن أن تهدد الحرية كما أنها قد تكرس استبدادا من نوع جديد " لا اسم ولا وجه له " على حد قول فيبر – هذا في حالة أو صورة البيروقراطية العقلانية فكيف تكون الصورة بالنسبة للبيروقراطية المتمسكة بثقافة الطائفة أو القبلية كما هو الشأن في غالبية الدول الحديثة الاستقلال؟

يؤكد فيبر ضرورة إدراك بوعي عميق أن التفاعل بين السياسة والبيروقراطية إنما هو توازن هش مهدد دائما بترجيح هذه الكفة على تلك وأن ذلك يتم على حساب الديموقراطية في كل الأحوال وأن العلاقة بين البيروقراطية والديموقراطية في المجتمع المعاصر– وهي علاقة صراع وتنازع – تبين أن كل من الظاهرتين بحكم طبيعتهما تهدد وجود الأخرى وتضمنه في الوقت نفسه، ولكن في الغالب يتم انتصار البيروقراطية على الديموقراطية. فالبيروقراطيون والتيكنوقراطيون هم الأعداء الحقيقيين للديموقراطية في البلدان النامية.

وكما يرى هالفي (E.Halevy) أن غموض القواعد الديموقراطية بالنسبة للبيروقراطية وغموض المعايير التي تحيط بالبيروقراطية في المجتمعات الديموقراطية لا

يؤديان فحسب إلى تداخل أدوار كل من البيروقراطية و رجال السياسة بل يبعثان أيضا على التوتر الفعلي و التناحر فيما بينهم الأمر الذي يؤدي لا محال إلى تشويه رسم السياسة و شل أو تعطيل صنع القرار.

وفي مداخلة حول التوحدية (Corporatisme) والبقرطة (Bureaucratisation) في الندوة العالمية للجمعية الدولية للعلوم السياسية (Aisp) بباريس سنة 1985، تأكد أن التوتر المستمر وذلك النزاع الكامل بين البيروقراطية والسياسة هما اللذان يحافظان على توازن الديموقراطية الهش في البلدان الغربية.

ومن خلال مناقشة أداء البيروقراطيين ورجال السياسة في ست دول أوربية– فرنسا في المقدمة– وفي الولايات المتحدة الأمريكية تبين أن هذين العنصرين الفاعلين النموذجين (الإدارة–السياسة) لا يزالان يتركان بصماتهما على رسم وتدبير السياسات العامة في الديموقراطيات الراسخة، أما في الدول النامية فليس هناك فصل بين السياسة والإدارة فالأخطاء السياسية والعجز الإداري متلازمان ومتكاملان في العالم المتخلف (الجنوب).

وتخلص المناقشة بين أساطين الفكر السياسي المعاصر إلى أن خصوصية إسهام رجال السياسة والإدارة في عملية السياسات العامة لا تزال قائمة على الرغم من وجود اتجاه لا سبيل إلى إنكاره وهو المزج بين الدورين (السياسي، الإداري) لتوليد نمط مهجن عقلاني.

وفي هذا السياق يطرح السؤال التالي نفسه وهو:

ما هي الأشكال أو الصور المختلفة للتفاعل بين السياسة و البيروقراطية ؟

من المؤكد وعلى ضوء العديد من الدراسات أنه من الممكن تحديد أربعة أنماط نموذجية أو أربعة أشكال أو صور للتعبير عن التفاعل بين رجال السياسة والبيروقراطيين في عملية رسم السياسة وصنع القرار في غالبية الدول المتطورة (الدول الصناعية):

- الصورة الأولى هي جد قريبة من تصنيف فيبر تقابل بين رسم السياسات (تقريرها) وتنفيذ السياسات العامة.

- الصورة الثانية تمثل أقل صرامة للتفاعل بين البيروقراطيين ورجال السياسة، فهي توضح أن الفئتين تشتركان بمهمة في رسم وتدبير السياسات العامة على اختلاف نوع المساهمة.فإسهام رجال السياسة ينبع أساسا من المصالح، وبهذا المعنى فان القيم أو الافضليات

تصبح العنصر الرئيسي أما إسهام البيروقراطيين فيستند إلى المعرفة المتخصصة التي تزود تحزب رجال السياسة ب"الحقائق"

- الصورة الثالثة نجد في خلفيتها كلا من البيروقراطيين و رجال السياسة يرفعون شعار الموازنة بين المصالح إلا أن الاختلاف يكمن في أن الممثل السياسي عادة ما يعبر عن مصالح عريضة و غير محددة وواضحة لمجموعات منظمة.

- الصورة الرابعة تشير إلى اتجاه متعاظم نحو الانصهار التام للمقومات السياسية والبيروقراطية أو ما يسمى بـ " الهجين المحض " وتعيد هده الصورة إلى أذهاننا الوصف القائم الكثيب الذي عبر عنه أكثر نقاد الدولة الحديثة تشاؤما والذي يبرز بوضوح في غالبية الدول المستقلة حديثا.

وعلى أية حال فإن الافتراض المنطقي هو أن الصور الأربعة تعيش جنبا إلى جنب في غالبية الدول الحديثة المتطورة وأنها تناظر عملية مستويات مختلفة في النظام السياسي ويرى بعض علماء السياسة أن الصورة الأولى والثانية تنطبقان على المستويات الدنيا في التسلسل الهرمي الحكومي, بينما توافق الصورتان الثالثة والرابعة المستويات العليا للسلطة والإدارة.

وكما لوحظ على ضوء العديد من الدراسات انه من الممكن تحديد الفترات التاريخية التي طغت فيها إحدى هده الصور على ماعداها في النظم السياسة الأوربية والانجلوسكسونية المعاصرة.

حيث تأكد أن مشاركة الإدارة في عملية رسم السياسات تتسم ولاغرو بالمحافظة وتعبر عن المصالح القطاعية الضيقة دون مقدرة على التعبير عن المصالح فيما بين القطاعات.

فتخصيص الأدوار في المستويات العليا بالنسبة للموظف السامي أو رجل السياسة في النظام السياسي يظل عاملا حاسما في الفهم الصحيح لعملية رسم السياسات العامة، ويترتب على دلك في الأوضاع المثلي أن يوفر البيروقراطيون الاستقرار لعملية رسم أو صوغ السياسة العامة, بينما يضفي السياسيون عليها ما تحتاج إليه من إبداع وتجديد وابتكار.

ففي غالبية الدول المتطورة هناك اتجاه متزايد نحو فصل السياسة عن الحياة الاجتماعية التي يزداد خضوعها للأوامر البيروقراطية ومن هنا ينبع الخطر الكامن

للبيروقراطية الأبوية الجديدة التي لمسها البعض ليس في الدول الحديثة فحسب وإنما في دول الرفاه التي انتهى بها الزمن إلى تفريغ مجال القضايا العامة من محتواه السياسي ومن ثم إلى اختزاله إلى ممارسات حكومية إدارية محضة.

أن التحدي المتمثل في التوفيق بين المصالح المتضاربة والذي تواجهه الدولة الحديثة هو الذي يجعل من السياسة موردا استراتيجيا قيما تسهد فه الأجهزة المؤسساتية المختلفة في ظل الشد والجذب بين البيروقراطيين ورجال السياسة، أو في السياق المركب لإدارة أية سياسات عامة ملموسة.

وعلى الرغم أن المورد الأساسي كان وسيلة السعي المتكرر لبلوغ المستحيل فإن رجل السياسة الحق كما كان فيبر يقول هو القدر في مواجهة دلك كله على تلبية نداء السياسة وعلى المشاركة في صناعة القرار السياسي وتنفيذه، فرجل السياسة الخاضع للبيروقراطي لا يعول عليه ولا ينتظر منه شيئا سوى الفساد السياسي أو التخلف السياسي وكذلك بالنسبة للبيروقراطي.

وخلاصة مجمل هذا الطرح حول علاقة النخبة السياسية الحاكمة بالنخبة البيروقراطية و التكنوقراطية والتأثير الحاسم لهذه العلاقة على الدولة في البلدان النامية وبخاصة في البلدان العربية والإفريقية تمكن في اعتقادي في الإجابة المعمقة على السؤال التالي وهو: ما الذي كان (وما يزال) يمنع قدرة سلطة الدولة الوطنية الحديثة على التأثير والحشد باستمرارية وعلى الإقناع بفعالية وعلى التوجيه والإدارة بعقلانية ؟ و بعبارة أخرى ما الذي ظل وما يزال يمنع سلطة الدولة الوطنية الحديثة (*) .

من تحقيق الانسجام والتكامل بين قيم الأمة وقيم النخبة الحاكمة، أو تحقيق التطابق بين عملية بناء الدولة وعملية بناء القوة ؟ وهذا ما كان يدعو إليه ابن خلدون عندما يؤكد على ضرورة التطابق بين مفهوم الدولة ومفهوم الحضارة (العمران).

والإجابة المقتضبة على هذا السؤال تنحصر كما يبدو للباحث في وجود عائق أساسي وهام يكمن في طبيعة البنية الاجتماعية الشاملة للبلدان النامية وتأتي في مقدمتها البنيات

***- نتاج الإجراء التاريخي فان الدولة الحديثة شأنها شأن المشروع الرأسمالي هي (M. Weber) – وكما يرى فيبر (الخاص بنزع ملكية السلطة الشخصية و تركيز وسائل السيطرة في " مؤسسة" حصلت في أراضي محددة جغرافيا على احتكار العنف الشرعي كوسيلة للممارسة السيادة و وضعت لهذا الغرض في يد رئيستها الوسائل المادية اللازمة لذلك بعد نزعها عن " الموظفين الطبقيين " الذين كانوا يتصرفون فيها كحق لهم فتعطي لشخص واحد يقوم مقام السلطة العليا. هذا هو مفهوم الأساس للدولة الحديثة.**

السلطوية السياسية العاجزة عن إعادة التوازن العلاقات القوة في المجتمع، وما تولد عن هذا العجز من إخفاق سياسي والجهاد بنيوي (هيكلي) و انكسارات اجتماعية وانتشار قيم الإحباط ومظاهر العنف المادي والرمزي و تكريس التضاد بين المجتمع و الدولة.

وذلك يحكم افتقار القوى السياسية في المجتمعات النامية لعوامل التحدي (Défi). والتحدي في أعم معناه هنا يعني ببساطة إمكانية اكتشاف أشكالا للفعل السياسي تتجنب – أو على الأقل – تحد من إمكانية نشوء وانتشار العنف المكشوف الهازم للذات وتلك هي مشكلة توماس هوبز (Thomas Hobbes) في " الوحش الكبير" (Leviathan) (1640) أو التنين الاصطناعي كما أشرنا إليه سالفا في موضوع تكوين " الدولة السيدة" أو " الدولة – الأمة " (Etat-Nation) أو النموذج السياسي الأوروبي الحديث.

و يؤكد هويز في الوحش و يعني بذلك الدولة، أننا لن نتفادى مثل هذه الكارثة (حرب الكل ضد الكل) إلا إذا ابتكرنا الوسائل الكافية للحفاظ على البنيات الاجتماعية الكبرى التي تجعل الحياة المتحضرة ممكنة و سعي المرء خلف رغباته المتجددة ممكنا، وحجر الأساس في ابتكار هذه الوسائل هو قيام " دولة العقد " أو الدولة الأم (Etat-Nation).

والتجربة التاريخية الملموسة للمجتمعات الإنسانية تفصح للمرء عن حقيقة أساسية وهي: ارتباط لا انفصام فيه بين رغبة التملك السلطوي(بدون قيود) ورغبة العنف الاجتماعي والسياسي. فالظاهرتان في مترابطتان ومندمجتان بحيث تبدو دائما حالة الفعل العنفي وحالة التملك السلطوي وجهين لعملة واحدة.

وفي اعتقادي أن الحد من إمكانية نشوء العنف وانتشاره بكل أشكاله وأنواعه يتوقف أساسا على قدرة سلطة الدولة على الترغيب و الترهيب بمقتضى الشرعية القانونية. وبمعنى أخر أن الفعل العنفي المكشوف في هذا المجتمع أو ذاك هو وليد قصور وفشل النظام السياسي أو اختلال في وظائف الدولة أو المؤسسات في المجتمع من الأسرة إلى الدولة أي اختلال في عملية بناء القوة المادية و الرمزية.

ولمزيد من التوضيح كما أشرنا سالفا في الفصل الثاني من القسم الأول من هذا البحث حول إشكالية الدولة والقوة، إن القوة تمارس في نطاق العلاقات الاجتماعية بين الأفراد الذين

يعيشون في المجتمع والقوة في قصور روبرت دال (R. Dahl) هي " القدرة التي يمتلكها شخص – أو جماعة – لإرغام شخص أخر على القيام بعمل معين " [1]

و في هذا السياق يصف هارولد لاسويل (H.D. Lasswell) القوة بأنها حالة بين الأفراد و الذين يتمتعون بالقوة منحت لهم و هم يعتمدون على المانحين و يستمرون لجملها طيلة استجابة المانحين و انتهاء القوة مرتبط بانتهاء الإجراءات للاستجابة، و أن فكرة المنح هذه تقوم على جدلية علاقة القيادة بالقاعدة أي علاقة الإجراءات المتبادلة بينهما من خلال عملية الأخذ و العطاء وأن النخبة الحاكمة في الدول الحديثة الاستقلال تعتبر نفسها وصية على المجتمع و تجنح إلى تكريس العلاقة الأبوية أو البطريركية على حد تعبير هشام شرابي في كتابة : " البنية البطريركية في المجتمع العربي ".

فلقد ربط باريتو (F. Parito) القوة السياسية في المجتمع بطبيعة الحكم الذي تمارسه النخبة السياسية تلك النخبة التي تمثل – في نظره – شرطا ضروريا ولازما للحياة السياسية في أي مجتمع من المجتمعات، في حين يعرف رايت ميلز(Ch. W. Mills) " نخبة القوة " (Powerèlite) على ضوء وسائل القوة حيث أشار إلى التعددية الوظيفية والبنائية في نخب المجتمع والتي تخفي وراءها وحدة في المصالح، كما هو الشأن في المجتمع الأمريكي المعاصر حيث تسود ما أسماه بـ " نقابة الأثرياء الكبار " أو التوحيدية النخبوية (Corporaterich) بحكم العلاقات المصلحية والشخصية والعائلية التي تربط أعضاءها وتتداول مراكز القيادة فيما بينها بالرغم من اختلاف مجالات نشاطاتها و وظائفها الاجتماعية – المهنية واتجاهاتها الفكرية و السياسية [1] .

وفي الحقيقة أن مبدأ الاستخدام المشروع للقوة في الدولة الحديثة يتيح لها أن تملك تحت تصرفها كل الوسائل الضرورية لممارسة نشاطها السياسي وكل هده الوسائل تجتمع من مركز واحد دون أن يكون هناك " موظف " بعينة يمتلك بشكل شخصي مالا أو انسية أو مخزونات آو أدوات وآلات حرب أو مشاريع اجتماعية واقتصادية.

[1] - Robert DAHL : L'analyse politique contemporaine ; P. 28
[1] - Ch. Wright Mills : Power politics and people ; P. 53.

بمعنى أخر وعلى ضوء مفهوم الدولة الفيبري (W.Weber) لابد أن يتحقق في الدولة الحديثة فصل الجهاز الإداري بموظفية وعماله عن الوسائل المادية اللازمة لهده الممارسة السياسية للدولة و هدا الفصل شانه شان فصل السياسة كمهنة عن السياسة كمعرفة.

والسؤال المطروح في هدا السياق هو: كيف يساعدنا المدخل التقليدي للعلاقات بين السياسة والإدارة أو بين " السياسي والثقافي " على تفهم المشكلات المحلية التي تواجه النظام السياسي المختلف في عالمنا المعاصر ؟

وهل الصورة المتبانية التي رسمها ماكس فيبر بوضوح في كتابية: " السياسة كمهنة "و " العالم و السياسي " هل مازالت هده الصورة تحتفظ بقيمتها المعرفية على الرغم من التقدم المذهل طريق العقلانية والحكم الراشد ؟ أو لن تؤدي هده العملية إلى مزيد من التجانس بين هدين العنصرين الفاعلين النموذجين بنية سلطة الدولة الحديثة أي السياسي البيروقراطي(الإداري).

يقول فيبر في وصف " النموذج المثالي «: "المسئول الحق بحكم رسالته لا ينخرط في لعبة السياسة بل عليه أن يمارس " الإدارة على أساس من الحيدة (الحياد) دونما ازدراء أو تحيز ومن ثم فهو لا ينحو منحى رجل السياسة قائدا كان أو تابعا الذي يتعين عليه بحكم الضرورة أن يحارب " .[1]

ويضيف ماكس فيبر قائلا: أن " اتخاذ المواقف والجيدة والتحيز من صفات رجل السياسة والقائد السياسي يشكل خاص فسلوكه خاضع لاعتبارات مختلفة بل متناقضة تماما لمفهوم المسؤولية من وجهة نظر الموظف المدني مبعث فخر الموظف المدني سيند إلى قدرته على تنفيذ أوامر السلطات العليا بأمانة كما لو كانت هده الأوامر لتتفق مع قناعته الشخصية, أما منزلة القائد السياسي أو رجل الدولة البارز فمنبعها تحمله الكامل لمسؤولية أفعاله و هي مسؤولية لا يمكن و لا يجوز له أن يرفضها أو يحيلها إلى غيره" [2].

ويسهل الوقوف على الصراع المتلازم بين الإدارة و الحرية في مؤلفات قيبر في علم الاجتماع, ولدا نجد أن موقفة الأخلاقي يتسم بالجمع بين البطولة والتسليم، والبيروقراطية في نظره هي ارقي أشكال الإدارة قاطبة لأنها تصون العقلانية من التعسف والطغيان, ومن ثم

(1)- MAX WEBER :Le savant et le politique : Paris, Plon 1959, P. 140 .
(2)- M. WEBER : Op. cit P.140.

فالبرقراطية كجهاز في متخصص يمكن أن تهدد الحرية كما قد تكرس استبدادا من نوع جديد "لا اسم و لا وجه له" على حد قول فيبر.

ويؤكد فيبر على ضرورة أدراك أن التفاعل بين السياسة والبيروقراطية في ظل الدولة الحديثة أنما هو توازن هش مهدد دائما بترجيح هذه " الكفة " على تلك وأن ذلك يتم على حساب الديمقراطية في كل الأحوال.

وفي الحقيقة بالنسبة لفيبر ولتلميذه ميشلز وبارتو وموسكا وكارل شميدت فالسياسة بلاكازمة (أي الزعيم Fuhrer) هي بيروقراطية وتدمير للفرد ولحرية القيم الخلاقة فلقد كانت موجود دائما لدى النبي والساحر والديماغوجي وزعيم الحزب والبرلمان والأحزاب الدستورية ولدى كبار وجوه السياسة من قيصر وإلى *نابليون* و*بسمارك* وفي نظم الملكية المطلقة وفي مختلف أشكال الديموقراطية الدستورية.

والسياسي أو رجل السياسة في علاقاته مع حاشيته أو مع المجتمع يجب أن يتصف بالطابع الكارزمي – كما يرى فيبر-لأن الكارزمة تعطي لرجل السياسة قوة القرار والاختيار بل وعشق القرار ومتابعة أهدافه وتشجعه على تكريس ذاته وإخلاصه دون قيد ولا شرط وهذه كلها صفات دانية يستحسنها فيبر لدى رجل السياسة، فهي التي تجعله قادرا على التسامي بالإنسان وإعطاء دلالة ومعنى للعالم[1] .

ومن المؤكد أن العلاقات المتناقضة بين البيروقراطية والديموقراطية في المجتمع المعاصر بين أن كل من الظاهرتين بحكم طبيعتها تهدد وجود الأخرى وتضمنه في الوقت ذاته وتهديد هدا الوجود يهدد حتى النظم السياسية الشمولية أو السلطية التي تقودها شخصيات قيادية كاريزمية.

وكذلك بالنسبة للنظم السياسية الليبيرالية الديمقراطية فإن غموض القواعد الديمقراطية بالنسبة للبيروقراطية وغموض المعايير التي تحيط بالبيروقراطية في المجتمعات الديمقراطية لا يؤديان فحسب بأن فحسب إلى تداخل ادوار كل من البيروقراطية ورجال السياسة (*) بل يبعثان أيضا على التوتر والتناصر فيما بينهم.

(1)- ففي كل النظم السياسية المعاصرة ليس هناك تمييز واضح بين النخبة السياسية والنخبة البيروقراطية ففي بعضها يقوم القادة بوظيفتي " الدولة" و" الوظيفة السياسية " و لكن هناك نظما أخرى يتخصص فيما قادة مختلفون في أداء الوظيفتين المختلفين.)

والواقع أن مبدأ الاستخدام المشروع للقوة في الدولة الحديثة سواء في النظام السياسي الذي يترك الأمر للمجتمع المدني في تنظيم شؤونه دون التدخل المباشر للدولة أو في النظام السياسي الذي يسيطر كليا أو جزئيا على المجتمع المدني, هدا المبدأ يرتكز فيها

(الدولة الحديثة) أساسا على الوساطة (Médiation) التي تنشأ بين الفرد والدولة في ظل علاقة السيطرة والإجبار بالمفهوم القيبري، وسنتناول هده المسألة بالتفصيل في الفصل التالي حول الإشكالية النظرية لمفهوم البيروقراطية ومسألة الوساطة في الدولة الحديثة وفي الدولة النامية.

الفصل الثاني: الدولـة البيروقراطيةمن خلال المنظورالسوسيولوجي

تمهيـد

ليس فيه مجال للشك أن ماكس فيبر أول من قدم في أعماله الفكرية الشروط الأولى أو العناصر الأولى لعلم الاجتماع السياسي التي تدرس النمط الأمثل للسلطة والذي يتميز عنده بثلاثة أشكال هي: أ) السلطة التقليدية، ب) السلطة الكاريزمية والسلطة الشرعية (القانونية)، وهذه الأشكال الثلاثة التي تعرضنا لتحليلها في الفصل الثاني من الباب الثاني من هذا البحث. هي أشكال خاصة بتنظيم السلطة أو الإدارة تعبر عن ثلاثة أشكال لإضفاء الشرعية: نجد الشكل الأول في المجتمع الأبوي (الباطريركي) الذي يعتمد على طابع الإلزام النابع من العرف والتقاليد، أما الشكل الثاني فهو السلطة الكاريزمية التي تعتمد على ممارسة السلطة بواسطة شخص له صفات خاصة أشبه " ببركة " (*) لا يتمتع بها سواه. أما السلطة الشرعية أو السلطة الرشيدة فهي سلطة الدولة الحديثة دولة القانون (Etat de Droit) التي تمارس السيطرة عبر نظام تابت وجامد للمعايير التي قبلت واعترف بها وأصبحت هي القانون.

ومع الدولة الحديثة بكل ما تتمتع به من تجرد ولا شخصية تنشأ الوساطة (Médiation) بين الفرد والدولة في علاقة السيطرة والتي تسمى " البيروقراطية ". والإدارة البيروقراطية هي التي ترسم معالم السلطة التي تمارس بإسم العلم والمعرفة وهذا طابعها العقلاني الرشيد الذي يميزها عن سائر التنظيمات والجماعات الرسمية التقليدية. ويكشف التنقيب في الأدبيات الإجتماعية والسياسية المعاصرة عن تشعب التصورات النظرية في موضوع بيروقراطية الدولة في الاتجاهات السوسيولوجية المعاصرة وعن كثافة الكتابات حول موضوع البيروقراطية في البلدان المتطورة كما في البلدان النامية فالتباين الكبير في التطورات النظرية حول البيروقراطية وتوجهاتها المنهجية يجعل من الإستحالة على الباحث المهتم بدراسة البيروقراطية أن يتعرض لكل المشكلات التي أثارتها هذه الرؤى والتطورات النظرية

(*) -وهي الصفة التي أسقطها الباحث المغربي عبد الله الحمودي على واقع العلاقة بين الحاكم والمحكوم في المجتمع المغربي المعاصر والتي يسري مفعولها على كافة المجتمعات العربية والإسلامية المعاصرة وكتب قائلا " الفرد في المجتمع المغربي المعاصر يتواجد ضمن شبكه وعلاقات محكومة ببركة رجل عظيم (Big man) سواء كان فقيها أو عالما أو رئيسا أو حرفيا كبيرا أو شخصية مخزنية ". [1]أنظر : عبد الله الحمودي:
: ..... بناء التروبولوجيا الإسلام" ملف- مقدمات – المجلة المغاربية للكاتب عدد 19 الدار البيضاء 2000 ص 21.بناء انثربولوجيا الإسلام.

إنطلاقا من الإشكالية النظرية التي حددها ماكس فيبر في تحليله السوسيولوجي لظاهرة البيروقراطية.

وفي هذا السياق فإن معالجة التطورات النظرية أو تحليل مضمون الأدبيات البيروقراطية سيرتكز على الموضوعات والمسائل التي تتيح لنا مناقشتها نحو تقدم نظري على صعيد إشكالية بيروقراطية الدولة في النظم السياسية المعاصرة، وذلك من خلال ومناقشة بعض القضايا والمسائل التي أثارتها التطورات النظرية المختلفة حول طبيعة ودور بيروقراطية الدولة وموقعها في التكوينات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية المتباينة في العالم المعاصر.

وتبرز في سياق مضمون الأدبيات البيروقراطية المعاصرة ثلاث تصورات نظرية أساسية وهي :

التصور الأول: الذي وضع أسسه كارل ماكس والذي يعتبر البيروقراطية فئة اجتماعية نوعية ترتبط أساسا بالتركيب الطبقي للمجتمع وتستمد نفوذها من البنية الإجتماعية القائمة وهي لا تلعب بذلك أي دور تاريخي مستقل في تكوين هذه البنية.

وقد أعاد لينين التأكيد ما قرره أنجلس بأن البيروقراطية ما هي إلا شريحة إجتماعية تقوم بوظيفة لإدارة الأشياء وليس لحكم الأشخاص.[1] والجهاز البيروقراطي في التصور الماركسي الكلاسيكي تتوقف طبيعة ممارساته على الطبيعة الإجتماعية لسلطة الدولة فالدولة في العصور القديمة كانت دولة ملاك العبيد وفي العصور الوسطى كانت دولة الإقطاع، أما في العصر الحديث فهي دولة الطبقة البرجوازية[2] ويتوقف موقف وموقع البيروقراطية على دور الصراع في تحقيق عملية إنتقال السلطة من طبقة إلى أخرى.[3]

أما التصور الثاني فهو التصور الذي أسسه ماكس فيبر وتمناه من بعد معظم دارسي البيروقراطية في المجتمعات الغربية من أمثال دارندوف (D.Daharendof) وميرتون (R.Merton) وبندكس (R.Bendex) وإيلفن غولدنر (I.Gouldner) وغيرهم وهذا التصور يرى في البيروقراطية مجرد نمط معين من التنظيم ضمن أنماط أخرى عديدة يتفوق عليها بخصائصه ومزاياه. وبناء عليه فإن الدينامية الإجتماعية في ظل هذا التصور لا تبدو

(1)- .v. LENINE : L'état et la révolution. P 104.
(2)- Lénine : op. cit. P19.
(3)- R. ARON : La lutte de class, PARIS ed- Gallimard 1964. P 46

أنها تتأثر باتساع رقعة البيروقراطية في المجمتع الحديث، ويمكن أن تعالج دون الحاجة إلى ربطها في التحليل بنمط الإنتاج والعلاقات الإجتماعية وبنية علاقات القوة أو بنية السيطرة الطبقية في المجتمع.

أما التصور الأخير فيعبر عن تحول حقيقي في رؤية البيروقراطية حيث أصبحت هذه الأخيرة بنظر إليها على أنها طبقة جديدة أو شريحة إجتماعية إستغلالية مسيطرة. حيث أصبح غالبا ما يشار إلى بيروقراطية الدولة على أنها الطبقة المسيطرة في بلد أو في بلدان عديدة، ويشيع الإعتقاد بأنها أصبحت الطبقة المهيأة لأن تحل محل البرجوازية كطبقة سائدة وقد نبغ هذا التصور إنطلاقا من تحليل تطور النظام السياسي في الإتحاد السوفيتي وتنامي قوة بيروقراطية الدولة في مجتمعات إشتراكية الدولة في أوربا الشرقية وسيطرتها على الاقتصاد والمجتمع وما آلت إليه الوضعية في كل البلدان الإشتراكية ما بعد سقوط "جدار برلين" حيث تحولت فيه النخبة البيروقراطية العليا إلى طبقة ذيلية للشركات المتعددة الجنسيات والاحتكارات العالمية. كما استمد هذا التصور أيضا رؤيته من تحليل التطورات الاقتصادية الهائلة التي شهدتها المجتمعات الصناعية بعد أزمة 1929 وبروز "الدولة الرعاوية" (Etat Providence) كرب عمل ومقاول ومأمن وممول إستثمارات وخدمات رعاية للمواطنين بحيث أصبحت البيروقراطية في غالبية المجتمعات الصناعية في ظل ذلك تلعب دورا مؤثرا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.في رسم السياسات العامة و تنفيذها.

وبوجه عام ينظر هذا التصور إلى بيروقراطية الدولة على أنها أصبحت قادرة على إزاحة الطبقات والنخب السياسية .... عن السلطة وتشكيل كتلة طبقية جديدة مع استقطاب الشرائح العليا من التنظيمات النقابية والمهنية التي ترسخت في تقاليدها الممارسات البيروقراطية، مقيمة في ذلك بنية إجتماعية بيروقراطية حديثة تستند على الطابع التقني الذي يميز المجتمعات الحديثة أي المجتمعات التي بدأت تترسخ في تكوناتها الإجتماعية ملامح "مجتمع المعرفة" أو مجتمع ما بعد الحداثة(Poste –modernisme).

ويمكن أن نصنف كل هذه التطورات النظرية الأساسية بخصوص موضوع البيروقراطية إلى مدخلين منهجيين رئيسيين وهما كالتالي:

1) المدخل الكلاسيكي حول بيروقراطية الدولة:

12) البيروقراطية في التصور الفيبري:

يعتبر فيبر البروقراطية أو الجيش الإندماجي أي الإدارة العامة المستقلة عن السلطة السياسية أحد العناصر الأساسية لتكوين الدولة الحديثة أي دولة القانون وأن كل حديث عن البيروقراطية يرجعنا إلى فيبر ومن ثم صار من الشائع عند معالجة موضوع البيروقراطية، الرجوع إلى "ماكس فيبر" M. Weber فالنمط المثالي الذي صاغه(*) لا يزال يتمتع ببريق جذاب ولا يزال يشكل أداة ملائمة لتحليل إشكالية البيروقراطية لدى الكثير من الدارسين، خصوصا أولئك المهتمين بسوسيولوجيا البيروقراطية، إن طرح تصور "فيبر" للبيروقراطية يبدو عملا ضرويا ومفيدا لنا لاكتشاف الدلائل الإيديولوجية الخفية التي يحملها هذا التصور. وبخاصة في ظل العلاقة بين المجتمع والدولة أو بين الفرد والمؤسسة.

ولن نتعرض لكل الأفكار التي طرحها فيبر عن البيروقراطية، والجدل الذي أثارته بل سنسعى إلى تركيز اهتمامنا وتحليلنا على بعض القضايا التي طرحها والمتعلقة بالظروف التاريخية التي أدت إلى ظهور البيروقراطية الحديثة، والعوامل التي أدت إلى اتساع ونمو النزعة البيروقراطية، وعلاقة هذه الأخيرة بالسلطة السياسية في المجتمعات الحديثة.

يرى فيبر "فيبر" أن ولادة الإدارة البيروقراطية تشكل بذرة الدولة الغربية الحديثة، حيث ترتبط الدولة الكبيرة الحديثة تقريبا بشكل مطلق بقاعدتها البيروقراطية، وهي كلما نمت كلما وجدت نفسها في ارتباط أكبر مع هذه القاعدة. ويشير "فيبر" أن المجتمعات الحديثة تتسم بظهور السيطرة الشرعية وحدها التي تتكشف خاصة من خلال تكون ونمو بيروقراطية ذات طابع مؤسسي، باعتبارها الأداة الفعلية للدولة الحديثة[1].

من جهة أخرى، يربط "فيبر" بين تطور التنظيم البيروقراطي الحديث، وبين وجود شكل معين من الإقتصاد هو "الإقتصاد الرأسمالي"، حيث يذهب إلى أن الرأسمالية تمثل الأساس الإقتصادي الأكثر عقلانية الذي بفضله يمكن للبيروقراطية أن توجد في شكلها الأكثر عقلانية [1] ومع تطور الرأسمالية والتعقيد المتنامي للمجتمع، فإن الحاجة إلى إدارة رشيدة

(*)- النمط المثالي الذي صاغه فيبر بالنسبة للجيش المدني أو المنظمة المدنية أو البيروقراطية يتميز بما يلي: 1) درجة عالية من التخصص، 2)بنية.... لترتيب السلطات، 3) سلطة واضحة المعالم، 4) تعيين الموظفين على أساس الجدارة،5) تقلد الموظفين مناصبهم عن اختيار... .سلكهم المهني.6) تلقي الموظفين أجرا ثابتا ومكافآت أخرى.7) إعتبار الموظفين مناصبهم مهنتهم الوحيدة أو الرئيسية، 8) تفرقة الموظفين بين مواردهم الشخصية وموارد المنظمة ولا يحق لهم الحصول على موارد المنظمة، ç) اضطلاع الموظفين بمهمات ومسؤوليات محددة، 10) وجود نظام إنظباط يرتضيه الجميع.

(1)- Max Weber. Economie et Société. Paris, Plon, Tome (1). 1971 P. 229.

(2)- M.Weber : op cit. p 230.

تزداد سواء عدديا أو كيفيا، ونتيجة لذلك فإن التنظيمات العامة أو التنظيمات الخاصة –على حد سواء- تميل تدريجيا لتصبح أكثر بيروقراطية. لأن تطور الأشكال الحديثة للتجمع في كل الميادين (الدولة – الكنيسة – الجيش – الحزب – التنظيمات الاقتصادية – الجمعيات – المؤسسات) تتطابق مع تطور الإدارة البيروقراطية وتقدمها الدائم.[3]

ويعتقد "فيبر" أن العامل الحاسم في تقديم التنظميات البيروقراطية يكمن في تفوقها من الناحية التقنية على كل أشكال التنظيمات السابقة.[4]

تبدو- إذن البيروقراطية في نظر " فيبر " استجابة للتقسيم المتزايد للعمل الخاص بالعالم الغربي، وتأكيد لعقلنة المجتمع الرأسمالي باستمرار، وليس نتاجا لعلاقة بين القوى الاجتماعية.[5]

ويشير "فيبر" أنه نتيجة اتساع ونمو النزعة البيروقراطية، فإن سلطة البيروقراطية تميل إلى النمو، سواء إزاء التنظيمات "غير البيروقراطية" أو إزاء العناصر الغير " بيروقراطية " من البيروقراطيات في التنظيمات الرسمية وغير الرسمية.

ويضيف .. إن السياسي يجد نفسه إزاء البيروقراطي المدرب، مجرد هاوي، وذلك يؤدي تدريجيا إلى نمو سلطة البيروقراطية والبيروقراطيين بسبب:

أ) الحاجة المتزايدة للتنظيمات البيروقراطية والمعارف والخبرات الفنية التي يتحكم فيها البيروقراطيون قبل غيرهم من ذوي المهن و المهام.

ب) الأسرار الإدارية (المعارف، المتعلقة بكيفية سير العمل البيروقراطي) والتي يتحكم فيها البيروقراطيون وحدهم.

إن هذا العنصر الأخير يمثل في نظر " فيبر" – أهمية كبيرة. فالأفراد الخارجين عن التنظيمات البيروقراطية يجدون أنفسهم في موقف الحاجز ليس فقط بسبب الخبرات الفنية للبيروقراطيين، وإنما أيضا بسبب التحكم البيروقراطي في الإيرادات والمعلومات.[1]

ويلاحظ "فيبر" أنه مع نمو سلطة بيروقراطية الدولة، فإن هناك خطرا متزايد من أن تصبح المراكز السياسية حكرا على البيروقراطيين أنفسهم.[2]

---

[3]- Ibid. P. 229.

[4] جوليان فروند، سوسيولوجيا ماكس فيبر، مرجع سابق، ص 116

[5]- B.Badie et P.Birnbaum : Sociologie de L'Etat op.cit p 49

[1]- Cited by, Erik Olin Wright, Class, Crisis and The State. London, Verso Edition, 1979. p 186.

إن ارتباط البيروقراطية أو تعلقها بالسياسة – تعد في رأيه انحرافا ودليلا على أن هذه البيروقراطية ليست بيروقراطية بالمنعي الكامل.

فالبيروقراطية الحقيقة هي التي تكون حيادية، ولا ترتبط بأي نظام سياسي أو انتماء معين لهذا الحزب السياسي أو ذلك. فاندماج البيروقراطية بالسياسية بعد إنحرافا لأن ذلك يؤدي إلى أضعاف الجانب الوظيفي للبيروقراطية.

ويطرح "فيبر" تصوره لأحسن السبل للتحكم في البيروقراطية، حيث يرى أن "برلمان" عامل وليس مجرد برلمان خطب سياسية هو وحده القادر على التحكم في البيروقراطية ومراقبة عملها باستمرار. ويمكن لبرلمان قوى – وفق رأيه- أن يؤدي وظائف أساسية تتمثل في:

- مراقبة والحد من نمو سلطة البيروقراطية.
- تأهيل القيادات السياسية الضرورية لتحمل مسؤولية توجيه النشاطات البيروقراطية.[3]

على صعيد آخر يعتقد " فيبر " أن البيروقراطية كشكل للتنظيم لا تؤثر في شيء في طبيعة السلطة السياسية. فالتجارب التاريخية تبين لنا أن بيروقراطية الدولة تتكيف مع كافة الأنظمة المتباينة. فقد حدث في فرنسا على سبيل المال أن ظلت مستقرة بصورة واضحة في ظل الإمبراطورية الأولى، كما أنه في خلال فترات الحرب والاحتلال فإن الجهاز البيروقراطي للدولة ظل على حاله في خدمة الدولة المحتلة واستمر بصورة عادية في تأدية وظائفه، ومعنى ذلك أن "فيبر" يتصور أن البيروقراطية غير معنية بالمصالح التي يدافع عنها نظام سياسي معين. فهي في تصوره جهاز في خدمة المسيطرين يقع على نحو مابين المسيطرين والخاضعين، بمنعى أنها تحت تصرف مصالح أولئك الذين يكونون في حالة هيمنة او سيطرة.

والواقع، أن استيعاب أفكار "فيبر" هذه لا تأخذ معنى ودلالة إلا إذا أعيد وضعها في سياق نظري ومنهجي معين. فإذا كان "فيبر" يرى أن البيروقراطية غير معنية في حركتها حيال النظام الإقتصادي الاجتماعي، فلأنه يتصورها مجرد تنظيم – أي أنها مجردة من كل غاية تاريخية معينة بصورة رسمية للغاية وليس كشريحة إجتماعية. فهو لا يرى أنها تمتلك دينامية إجتماعية (أي مصالح وأهداف تتصارع من أجلها وتحكم حركتها) خاصة بها. ولذلك

---

(2)- Ibid. p 187.

(3) -M.Weber : op. cit pp 189-193

فلم يبحث "فيبر" في النسق البيروقراطي الذي قدمه عن العوامل التي تجعل البيروقراطية تسعى دائما إلى تنمية قوتها وتوسيع سلطتها بغض النظر عن طبيعة النظام الاجتماعي الذي تنتمي إليه.

وعلى نحو ما يشير أحد الدارسين، فليس من الأهمية أ، نضيف أو نحذف معيارا من المعايير التي وضعها "فيبر" للنمط البيروقراطي المثالي. فليس هناك ما يسمح بالتقرير بأنه إذا ما غابت بعض هذه المعايير أو الخصائص، فإن هذا الإطار الإجتماعي يمكن توصيفه بأنه بيروقراطي أو غير بيروقراطي. فالأساس لابد أن يكون في محاولة معرفة أي شيء في هذا الإطار يمكن أن يكون بؤرة أو مركزا للتحول إلى البيروقراطية. أليس من الضروري أن نتساءل عن الدور الذي تلعبه علاقات السلطة في تكوين ونمو البيروقراطية. إن النسق البيروقراطي على نحو ما تصوره " فيبر " لا يولي إهتماما، ولا يعطي مكانة لهذه العلاقات، فهو يتميز بهيراركية.ولكن ... ماذا تعني بصورة ملموسة هيراركية البناء الديمقراطي"؟

أليست كل التنظيمات المختلفة تتميز بوجود الهيراركية ؟

وهل هناك ما هو أكثر هيراركية من المجلس الملكي الوراثي ؟أو نظام الإكليروس؟

وماذا تعني الهيراركية في البيروقراطية إذن ؟

كل هذه الأسئلة وغيرها قد طرحت في الأدبيات السوسيولوجية التي تناولت نظرية البيروقراطية وبالتحليل والتوليف بالنسبة لتصور ماكس فيبر في نمطه المثالي.

لقد أولى فيبر كل اهتمامه للجوانب الرسمية للبيروقراطية لم يطرح مثل هذه التساؤلات السالفة وهو ما يجهل تصوره للبيروقراطية تصور غير حيوي وغير معمق وغير قادر على إعطاء توضيح وتقديم تفسيرات موضوعية لصراع القوة داخل الجهاز البيروقراطي للدولة الحديثة.

أليست الهراركية والتسلسل في الوظائف البيروقراطية عملية تتوقف مع السعي ... إلى احتلال مواقع أو امكانات جديدة ومسؤوليات أكبر. أي مزيدا من السلطة داخل الجهاز البيروقراطي للدولة.

ومن المؤكد أن إتباع التصور الفيبري عملية مضللة تقود إلى العجز في الكشف عن العلاقات المعقدة السالفة. ذلك أن هذا التصور لا يقدم تحليلا كافيا للمحتوى الجوهري للبيروقراطية ولم يطرح سوى بعض التحديدات والتعريفات العامة وجملة من الخصائص

والسمات الشكلية للبيروقراطية. فلا الدينامية الاجتماعية ولا النظام السياسي ولا العلاقات الاجتماعية ولا نمط الإنتاج الذي تقوم عليه تتأثر بوجود البيروقراطية في ظل هذا التصور.

وعلى المرء أن يدرك إذن على نحو ما ذهب إليه نكوس بولانزاس (N.Poulantsas) أن المفهوم أو التصور الفيبري للبيروقراطية يؤدي مهمة محددة فقد طرح ضمنيا لمحاربة المفهوم الماركسي لصراع الطبقات داخل المجتمع الرأسمالي[1].

ويقيننا أن البيروقراطية ليست مجرد شكل أو نمط معين من التنظيم الخالص والمجرد فهي أيضا شكلا للسيطرة الاجتماعية لا يمكن اكتشافها إذا ما درسناها في ضوء العبارات الفيبرية. إن دارسي البيروقراطية بما فيهم إتباع الرؤية الفيبرية الذين صرفوا كل تفكيرهم وإهتمامهم في تحليل الجهاز البيروقراطي واعتبروا القوة والسلطة شيئا مسلما به.

قد غاب عن تصورهم هذا المظهر الآخر للبيروقراطية ولم يبصروا فيها سوى الجانب الرسمي داخل أروقة المؤسسة أو الدولة.

2-1) البيروقراطية في التصور الماركسي الكلاسيكي:

إن لفظ "البيروقراطية" قد استخدم أصلا من قبل المفكرين السياسيين الفرنسيين لوصف ظاهرة بدأت تنمو وتأخذ أهمية كبيرة في المجتمع الفرنسي في القرن الثامن عشر، وتتمثل في بروز وظهور فئة إجتماعية جديدة من الإداريين ورجال الخدمة العامة كانت مهمة الحكم عندها تمثل غاية في ذاتها، أي كانت تعتبر السعي إلى خدمة المصلحة العامة ليس إلا وسيلة أو إقناعا لإضفاء الشرعية على الإدارة العليا وقررتها لتحيق مصالحها الذاتية ولم يتخلص التقليد الفرنسي من هذا الإرث الكلاسيكي إلى حد الآن. والواقع أن هذه الفكرة لفتت الإنتباه إلى أحد أهم خصائص بيروقراطية الدولة أي قدرتها على خلق مصالح خاصة بها بالتستر وراء فكرة المصلحة العامة. إن هذه الفكرة التي غابت في التحليلات اللاحقة للبيروقراطية قد أعاد ماركس طرحها وتحليلها بصورة أعمق في معرض نقده لفلسفة الدولة عند "هيجل".

(أ) تصور ماركس:

إنتقد " ماركس " بسخرية لاذعة التصور الذي أشاعه " هيجل " بأن بيروقراطية الدولة تمثل همزة الوصل بين المجتمع والدولة، وأن لوجودها معنى يرتبط بضرورة التوفيق

(1) -NICOS POULANTSAS : Pouvoir Politique et classes social. Tom : II Paris François Maspiro P.56.

والتوسط بين المصالح الخاصة للمؤسسات والشركات الخاصة، والمصالح التي تمثلها الدولة- أي المصالح الهامة للمجتمع ككل. إن تصور كهذا في نظر "ماركس" يفتقد شكليا ورسميا إلى العناصر النقدية والمحتوى الجوهري للبيروقراطية. إذ أنه يرى أن الخطأ الذي وقع فيه "هيجل" أنه توقف عند حدود الصورة التي رسمتها البيروقراطية لنفسها.

" فالبيروقراطية " تزعم دائما أنها تمثل المصلحة العامة وبدلا من هذه العلاقة ... التي تصورها هيجل، يكشف "ماركس" عن الخاصية الجدلية والصراعية لعلاقة بيروقراطية الدولة بالمؤسسات الخاصة. حيث يرى "ماركس" أنه: " إذا كانت الدولة تجسد المصلحة العامة للمجتمع ككل، فإن ذلك يستلزم زوال المؤسسات الخاصة " وبالتالي يعني زوال روح هذه المؤسسات – أي البيروقراطية – غير أن دوام البيروقراطية يتوقف على وجود طرفها الآخر ووجودها المادي – أي المؤسسات ومصالحها هي، وأيضا المصالح المرتبطة بالأطراف المختلفة أصحاب المصلحة الخاصة.

وينتهي "ماركس" إلى أن المصلحة العامة (الوهمية) التي تمثلها الدولة تختزل في الواقع إلى مجرد مصالح خاصة، وهذا ما يبرز في رأيه وجود ودوام مصالح المؤسسات الخاصة المتسترة وراء الكلية (الشمولية) الوهمية.أي «الصالح العام».

إن الأفكار السابقة تمثل تصور " ماركس الشاب " لبيروقراطية الدولة بيد أنه وعلى غرار باقي أفكاره النظرية – انصرف ماركس بعد نضج تصوراته النظرية إلى طرح أفكار أكثر ملموسية في تحليله لبيروقراطية الدولة من خلال تحليل علاقة هذه الأخيرة بالصراع الطبقي في إطار النظام الرأسمالي، حيث حاول تتبع تطور الخط التاريخي لبيروقراطية الدولة في إطار تحليله لحالات تاريخية ملموسة.

وفي دراسته المعروفة عن الإمبراطورية الفرنسية كشف " ماركس " كيف تحول جهاز الدولة الذي كان أداة الطبقة البرجوازية في تصفية السلطة الإقطاعية وتوحيد الأمة إلى آلة متماسكة ومستقلة إزاء المجتمع البرجوازي ذاته. ويرى ماركس أن هذا المجرى التاريخي التطوري كان نتاجا لعملية متناقضة خلصت من خلالها المصالح المادية والسياسية للبرجوازية إلى خلق فئة طفيلية إنقلبت ضد هذه المصالح بشكل أصبح يهدد بنسف شروط استمرار أي سلطة برلمانية بل وسلطة البرجوازية ذاتها.[1]

[1]- Karl Marx, Le 18 Brumaire de Louis Bonaparte, Paris, Edition, Pauvert. 1969 p.70

ويستبعد هذا التفسير الملموس " لماركس " بعض التفسيرات " الماركسية العقائدية "، التي تجتر على الدوام فكرة البيروقراطية كخادم أمين للطبقة البرجوازية المسيطرة. ويؤكد أيضا أن حقيقة بيروقراطية الدولة فئة إجتماعية متميزة ومعقدة ترتبط بالطبقة المسيطرة من خلال مصالح متغايرة ومتناقضة. وبناء على ذلك، فإن وضع البيروقراطية في بنية السيطرة السياسية يمكن أن يتباين نوعيا حسب عوامل متعددة أهمها درجة تطور القوى المنتجة، وتبلور الطبقات وقدرة جهاز الدولة على أن يجعل من نفسه شيئا ضروريا لا غنى عنه في إعادة إنتاج المجتمع والمصالح الطبقية المختلفة.

ويلاحظ " أوسكار أوتزلاك " Oscar oszlak أن تحليل ماركس لبيروقراطية الدولة يكشف لنا النقاب عن مسألتين في غاية الأهمية وهما: تأثير جهاز الدولة البيروقراطي على بنية السلطة في المجتمعات الحديثة، وطبيعة وظيفة البيروقراطية – أي قدرتها على خدمة أهداف ذات مصلحة متغايرة. كما يمدنا تحليل " ماركس " بفرصة فهم وتفسير الأدوار المنوطة ببيروقراطية الدولة حسب نمط التكوين الاجتماعي الذي تعمل بداخله.[2]

بيد أنه إذا كان " ماركس " قد قدم لنا مثل هذا التصور الحيوي لبيروقراطية الدولة، فإنه يظل مع ذلك مجرد تصور عام لم يدفع به الماركسيون من اتباعه بعيدا في التحليل. وقد ظلت معالجة البيروقراطية معالجة لفئة عامة دون أن تقوم هناك محاولات نظرية متعمقة لتفسير عملها وصيرورتها في ظل تطور المجتمع الرأسمالي الحديث.

إن مفهوم "ماركس" للمجتمع على أنه مجتمعا تحركه الصراعات الطبقية قد حال دون دراسته للبيروقراطية لذاتها. ومن تم فإن التطورات الاقتصادية- الاجتماعية والسياسية التي تعرفها الرأسمالية المعاصرة لا تلغي بالتأكيد فائدة هذه التحليلات وإنما تصححها.

ولذلك لا ينبغي أن نتمسك دائما بالاعتقاد الجامد بأن بيروقراطية الدولة هي أداة الطبقة المسيطرة، لأن تبني مثل هذا الاعتقاد يوقعنا دائما في مأزق حينما نجد أنفسنا حيال بنية اجتماعية لم تكتمل فيها الطبقات الاجتماعية ولم تتبلور صراعاتها أو بنيات اجتماعية نتوهم بأنه لا وجود فيها للطبقات الاجتماعية وصراعاتها. وهو المأزق الذي وقع فيه " لينين " Lenine والماركسيون المعاصرون.

(ب) تصور لينين:

---

(2) - Oscar Oszlak : Notes Critiques pour une théorie de la Bureaucratie D'Etat. Revue de l'institut de sociologie, Bruxelles, Edition de L'université 1970. p 50-62

أعاد " لينين " طرح وتأكيد أفكار " ماركس "، و" وانجلز " في أن البيروقراطية هي نتاج وتجسيد للصراعات الطبقية، وهي أداة الطبقة الحاكمة، كما أنها أداة طبقة في قمع طبقة أخرى.[1]

وينظر " لينين " إلى البيروقراطية على أنها البنية الاساسية التي بفضلها تسيطر الطبقة الرأسمالية كما أن التنظيم البيروقراطي قد فصل ليلاءم السيطرة الرأسمالية ويبني " لينين " تأكيده على أساس أن البيروقراطية ملاءمة لخدمة الرأسمالية. وأن البيروقراطيين سواء كانوا كبار أم صغار فإنهم يتبعون الطبقة البرجوازية. فالتنظيمات البيروقراطية تجعل الرقابة الشعبية على الإدارة مستحيلة.[2]

ويذهب " لينين " إلى أن اتساع نطاق النزعة البيروقراطية شكل استجابة وظيفية للدولة الرأسمالية إزاء ضغوط الصراع الطبقي الذي يواكب تطور الرأسمالية.

ويخالف " لينين " ما ذهب إليه " فيبر " من أن البرلمان يمكن أن يشكل أداة فعالة للتحكم في نمو البيروقراطية حيث يراه مجرد أداة لضمان السيطرة الرأسمالية وذلك لسبب:

أن البرلمان مؤسسة لإخضاع الجماهير وإضفاء الشرعية على النظام الاجتماعي، فبنية النظام الرأسمالي تجعل من الضروري أن البرجوازية هي المتحكمة في البرلمان.[1]

ويلاحظ لينين أنه حتى لو تحقق أن الطبقة العاملة تمكنت من الحصول على أغلبية في البرلمان، وحتى لو كان هذا الأخير يتمتع بسلطة معينة، فإن بقاء الجهاز البيروقراطي المرتبط بالبرجوازية يشكل وحدة لرد ورفض أوامر البروليتاريا. ولذلك يشير " لينين " إلى أنه على الطبقة العاملة إذا ما أرادت الاستيلاء على سلطة الدولة، وتنصيب نفسها كطبقة حاكمة وتنظيم المجتمع لتحقيق مصالحها، يجب عليها إدراك أنه لا خيار لها سوى تحطيم الأبنية الرأسمالية وإعادة بناءها من جديد.

وفي ضوء ذلك يرى " لينين " أن نجاح الثورة البروليتارية سيؤدي إلى تحطيم آلة الجهاز البيروقراطي للدولة الرأسمالية، وإقامة جهاز متحرر من الطفيلية ومجهزة أحسن تجهيز من الناحية التكنيكية يستطيع العمال المتحدون تشغيلها على خير وجه.[2]

---

(1)- فلاديمير أليتش لينين، المختارات، المجلد الثاني، الجزء الأول، دار التقدم موسكو ص 25.
(2)- المصدر نفسه ص 28.
(1) -لينين، مرجع سابق، ص41.
(2)- المصدر نفسه ص47.

غير أن الأحداث التي أعقبت سنوات نجاح " الثورة البلشفية " وضعت " لينين " في المأزق الحاد. فعلى الرغم من قيام الثورة، والإطاحة بالنظام السابق وسيطرة الحزب الشيوعي على الحكم فلم يتم القضاء على الجهاز البيروقراطي الموروث عن النظام القديم، بل واتسع نفوذ البيروقراطية ونمت سلطاتها على نحو أصبحت معه البروليتاريا تحث سيطرة البيروقراطية من داخلها وخارجها أو كلاهما معا.

بل أصبح الشعب السوفيتي كله تحت السيطرة البيروقراطية السياسية أو الإدارية والإيديولوجية التضليلية. والواقع أن لينين الذي واجه وضعية تاريخية ملموسة (أول نجاح لثورة إجتماعية تقوم على مبادئ ماركسية) في ظل أرث نظري غير مكتمل ورثه عن " ماركس " لم يجد أمامه سوى أن يفسر هذا الوضع الملموس الجديد، لاتساع نطاق التحول نحو البيروقراطية بإرجاعه إلى عدم اكتمال ونضج التجربة الإشتراكية في الظروف الراهنة. وأعتقد أن القضاء على هذه " النزعة البيروقراطية " سيتحقق أليا عندما يندفع المجتمع الاشتراكي إلى مرحلة النمو الاقتصادي، ومن شأن ذلك كله أن يخلق أساسا موضوعيا للقضاء على هذه الظاهرة.

ومن المؤكد أن " لينين " لم يجد الوقت الكافي لتقديم معالجة وافية لإشكالية البيروقراطية في مرحلة ما بعد الثورة. وقد جاءت أفكاره غامضة. وفي عبارات " تقنية " أكثر منها عبارات " سياسية ". ولا يبتعد تحليل "لينين" في مضمونه من هذه الزاوية عن تحليل " فيبر " على الرغم من الاختلاف في المنطق النظري والإيديولوجي بينهما، والحقيقة أن " لينين " لم يتمكن من تفسير تفاقم التحول البيروقراطي في مرحلة ما بعد الثورة. حيث بات هذا التحول يهدد بنسف طموحات البروليتاريا وولد فئة ذات امتيازات تعلو فوق الجميع، وتستغل – بحكم موقعها – الملكية العامة ووسائل الإنتاج لتحقيق مآربها الذاتية.

وإذا كانت عملية التطور الاقتصادي- الاجتماعي والسياسي، التي أعقبت مرحلة ما بعد الثورة، قد أفرزت هكذا، فئة اجتماعية متمايزة ممن يحتل أفرادها مراكز هامة داخل جهاز الدولة وجهاز الحزب. فهل نحن حيال فئة طفيلية تستغل وضعا انتقاليا لم يكتمل فيه نضج العلاقات الإشتراكية؟ أم أننا حيال طبقة جديدة آخذة في التكوين، بنت أسس جديدة للسيطرة، لا تستند على ملكية وسائل الإنتاج، وغنما تستند على عملية التحكم فيها، ومراقبة تشغيلها، والإشراف على إعادة توزيع الفائض المستخلص منها؟.

ولدت هذه الوضعية الإجتماعية الملموسة التي نتجت عن نجاح الثورة جدلا حادا وانقساما كبيرا بين الماركسيين. بين الوفاء للمادية التاريخية أو التحليل الواقعي لهذا الواقع، وبالتالي الإبتعاد عن الماركسية الكلاسيكية.

جـ) تروتسكي والطفيلية البيروقراطية:

يرى الكثير من الماركسيين (التروتسكين على الخصوص) أن العلاقات الاجتماعية الإنسانية في المجتمع السوفياتي لا تزال اشتراكية، ويذهبون إلى أن البنية الفوقية هي التي تصدعت بفعل ظاهرة البيروقراطية، حيث يكفي ثورة سياسية (وليس إجتماعية) لإزالة هذا التصدع لخلق انطلاقة اشتراكية جديدة. لكن آمال هؤلاء التروسكيين تبخرت بعد انهيار الإتحاد السوفياتي وسقوط الأنظمة الإشتراكية، ومن بين هؤلاء الماركسيين نجد "تروتسكي" L.Trotsky الذي يركز كل اهتمامه على تنفيذ الأطروحات التي يرى أن ما يحدث في روسيا الستالينية هو تحول طبقي لصالح البيروقراطية في ظل سيطرة رأسمالية الدولة. حيث يشير إلى أن إبراز بيروقراطية الدولة على أنهال أصبحت تمثل الطبقة المسيطرة في المجتمع السوفيتي محاولات زائفة. فليس للبيروقراطية ألقاب ولا أسهم. فهي تتشكل وتتكامل وتتجدد بفضل التسلل الهرمي الإداري، ودون أن يكون لعناصرها حقوق خاصة على صعيد الملكية، فهي لم تخلق قاعدة إجتماعية لسيطرتها بشكل شروط التملك، فهي ملزمة بالدفاع عن ملكية الدولة التي هي منبع سلطتها ومصدر أرباحها.[1]

ويؤكد "تروتسكي" أن ما يحدث في روسيا الستالينية ليس تحولا طبقيا على نحو ما يصوره البعض. فالبيروقراطية بالرغم من المكانة السياسية التي احتلتها والإمتيازات المختلفة الكبيرة التي حققتها لا تشكل طبقة إجتماعية بالمفهوم العلمي الماركسي. فالطبقة الاجتماعية لا تتحدد بالمشاركة في الدخل القومي، وإنما بالدور المستقل الذي تلعبه في بنية الإقتصاد،

وبجذورها المستقلة في بنية المجتمع ككل. وكل طبقة إجتماعية تبلور أشكالها الخاصة من الملكية، وهي الخصائص التي تفتقدها البيروقراطية التي ليس لها موقع مستقل في صيرورة الإنتاج والملكية والتوزيع. فوظائفها ترجع في جوهرها إلى التنمية السياسية للسيطرة الطبقية.[2]

[1]- ليون تروتسكي وآخرون، نصوص حول البيروقراطية، ترجمة رفيق السامر، دار الطليعة، الطبعة الأولى، بيروت 1981.ص30.

[2]- ليون تورتسكي، الثورة المعذورة، ترجمة رفيق السامر، دار الطليعة، الطبعة الثانية، بيروت 1980. ص 151.

وعلى صعيد آخر، يذهب "تروتسكي" إلى أن الذين يعتقدون أن البيروقراطية في الإتحاد السوفيتي تمثل " طبقة إستغلالية "، يخلطون بين الإستغلال الطبقي و "التطفل الاجتماعي". حيث يلاحظ أن بيروقراطية الدولة السوفياتية لا تمتص وحدها فائض كبير من الدخل القومي، إنما ذلك يحدث في ظل أي نظام آخر. فالفاشية في ألمانيا وإيطاليا تبلغ حصص خرافية من الدخل القومي. غير أنه لا يمكن لأحد أن يدعي بأن بيروقراطية الدولة الفاشية قد تحولت إلى طبقة حاكمة مستغلة.[3]

خلاصة القول إذن .. أنه بالنسبة " لتروتسكي " فإن بيروقراطية الدولة أو أي بيروقراطية أخرى لا تشكل " طبقة إجتماعية " فهي ليست سوى " طفيلية إجتماعية ".[4]

وعلى حد تعبيره، فحينما تسرق البيروقراطية الشعب – شأنها شأن أي بيروقراطية أخرى في التاريخ، فإننا لسنا حيال استغلال طبقي بالمعنى العلمي بل حيال طفيلية إجتماعية، وإذا كان " تروتسكي " لا ينكر أن بيروقراطية الدولة السوفيتية قد حققت امتيازات كبيرة على حساب البروليتاريا. فإنه يكد أنها لم تستمد هذه الإمتيازات من العلاقات الخاصة على صعيد الملكية، كما هي طبقة بل من علاقات الحيازة بالذات التي خلفتها ثورة أكتوبر.[1]

لا شك أن الالتزام الحرفي ببعض المقولات الماركسية الكلاسيكية قد أغلق تروتسكي عن التحليل الواقعي الملموس لطبيعة بيروقراطية الدولة في الإتحاد السوفياتي، فمفهوم " الطفيلية الاجتماعية " الذي استخدمه " ماركس " في وصف وتحليل بيروقراطية الدولة في ظل حكم " لويس بونابرت " وحاول " تورتسكي " استخدامه في وصف البيروقراطية السوفياتية، لا يبدو مقنعا ولا مفيدا في تحليل وضعية أو واقع إجتماعي ملموس أكثر تعقيدا مما تصوره " تروتسكي ".

بمعنى أن قياس ما يحدث من تحولات بنائية في المجتمع السوفياتي بالرجوع إلى التحليل النظري. فالطبقات الاجتماعية ليست قوالب جامدة ولا أزلية. ومفهوم الطبقة كما جرى طرحه في التحليلات الماركسية المبكرة أصبح يفتقد إلى الكثير من معاني وأهمية تطبيقية في تحليل أوضاع جديدة مغايرة.

---

[3]-نفس المرجع السابق، ص152.
[4]- تروتسكي وآخرون، مرجع سابق، ص 74.
[1]- تروتسكي، الثورة المعذورة، مرجع سابق، ص 152.

وعلى نحو ما يشير " ستنيسلاف أوزفسكي " S. Osovsky فإنه في المواقف التي تكون فيها التغيرات في البناء الاجتماعي محكومة بشكل أو بآخر بقرارات من السلطة السياسية، فإننا نصبح بعيدين تماما عن الطبقات بوصفها جماعات يتحدد موقعها بحسب علاقاتها بوسائل الإنتاج. ففي المواقف التي تستطيع فيها السلطات السياسية بوضوح وفاعلية تغيير البناء الطبقي، وحينما تمنح الإمتيازات الهامة للمكانة الاجتماعية (منها المشاركة في الدخل القومي)، وحينما يدخل جانب كبير من الناس في تدرج اجتماعي طبقي (من النموذج الذي يوجد في تسلل بيروقراطي)، فإن تصور القرن العشرين للطبقة سيصبح بشكل أو بآخر نوعا من المقارنة التاريخية، كما ستسمح الصراعات الطبقية بظهور أشكال أخرى من العداء الاجتماعي.[2]

في ضوء هذا التصور، لا يكون هناك شك في وجود طبقة استغلالية في المجتمع السوفيتي، وفي غيره من البلدان " الاشتراكية ". هكذا كان يتصور غالبية الماركسيين خارج الإيديولوجية الرسمية الأوضاع في البلدان الاشتراكية بشرق أوروبا في القرن العشرين.حيث فند غالبيتهم الأطروحة القائلة: أن إلغاء الملكية الخاصة يؤدي إلى زوال الطبقة المسيطرة وهي أطروحة مغلوطة ومضللة للوقائع والظواهر وحقائق الأشياء. فالشكل الذي تتخذه ملكية الدولة لوسائل الإنتاج على هذا المستوى ليس إجراءا حاسما. فإذا كانت البروليتاريا بعيدة عن السيطرة على عملية الإنتاج، ودورها يختزل إلى مجرد أداء وظائف تنفيذية صرفة. فهذا هو الذي يجهل منها طبقة مستغلة (بفتح الغين)، كما أنه حينما تكون كل القرارات التي تحدد الحياة الاقتصادية المتعلقة بحجم وتوزيع الاستثمارات والأجور، وكثافة وشدة العمل، والتصرف في المنتج وتوزيع الفائض الاجتماعي (تتخذ من قبل وداخل شريحة إجتماعية متميزة) فإن هذا هو الذي يخلق في نظر البروليتاريا وضعية طبقة مسيطرة.[1]

وتجمع غالبية الأدبيات الماركسية التي تناولت موضوع بيروقراطية الدولة الحديثة على أن النقد (إذا ما أردنا أن يكون نقدا فعالا)، عليه أن يكتشف أن هناك شريحة إجتماعية تتحكم في جهاز الدولة الاقتصادي والإداري، وتقيم لنفسها أسسا جديدة للسيطرة، لا ترتكز بالضرورة

[2]- ستنيسلاف أوزوفسكي، نقلا عن توم بوتومور، الصفوة والمجتمع، ترجمة محمود الجوهري وآخرون، دار المعارف، الطبعة الثانية، 1978 ص91.

[1] -تروتسكي : مرجع سابق ، ص93.

على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، طالما أن ملكية الدولة (التي هي ملكية عامة للمجتمع) تحقق لها الإمتيازات المادية والسيطرة الاجتماعية دون الحاجة إلى تملكها.

2) التصورات النظرية الحديثة في موضوع بيروقراطية الدولة:

توطئــة:

منذ أن أشار " روبرت ميشلز " في دارسته الشهيرة عن الأحزاب السياسية والقانون الحديدي للأوليجاركية، إلى أن الدولة الحديثة تحكمها دائما " أقلية أوجاركية ". ومنذ أن أكد "فيبر" أيضا أن التحول نحو البيروقراطية ستزداد حدته فيما أسماه " باشتراكية الدولة "، وحينئذ سيصبح التمييز بين الإشتراكية والرأسمالية مسألة ثانوية في مجتمعات يصبح أساسها شيئا واحدا هو " التنظيم البيروقراطي ".[2]

منذ ذلك برزت في مجال النظرية السياسية أطروحات جديدة ترى أن التطورات السريعة التي تشهدها المجتمعات الحديثة، كتزايد حدة الأزمات الاقتصادية، وصعود الفاشية إلى الحكم في العديد من البلدان الأوروبية، وتزايد أخطار الحرب، ونجاح الثورات الاشتراكية في أوربا الشرقية، قد أدت إلى اتساع نطاق تدخل الدولة في الاقتصاد، وتوليها الإشراف على العديد من جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الرأسمالية الحديثة، فقد أصبحت هذه الدولة التي يشار إليها " بالدولة الرعوية " (Etat Providence)، أو الدولة المقاولة Etat Patron، تتولى القيام بالاستثمارات الكبرى في المجالات الحيوية، وتتحمل مسؤولية توظيف وتشغيل وتأمين وعلاج رعاياها، كما أصبحت تحمل على عاتقها مهمة تنظيم الإقتصاد والتجارة لتجنيب المجتمع من الوقوع في أزمات اقتصادية حادة، كتلك التي أدت إلى الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى سنة وآثارها المدمرة 1929.

وترى هذه الأطروحات، أن هذه التطورات الجذرية قد أتاحت لبيروقراطية الدولة أن تلعب دورا أكبر، وأن تدعم وتوسع أكثر فأكثر في سلطتها السياسية والاقتصادية داخل هذه المجتمعات الحديثة، ومن ثم يتحتم إعادة النظر في ألأفكار السابقة التي عالجت إشكالية البيروقراطية، وطرح أفكار جديدة قادرة على استيعاب وتفسير هذه الأوضاع المستجدة.

وسنحاول عرض وتحليل هذه التصورات التي أهتم بعضها بتحليل بيروقراطية الدولة في ظل تطور الأنظمة الإشتراكية، واهتم البعض الآخر بتحليل البنية التقنية لنظام الإنتاج،

---

[2] - جوليان فروند: سوسيولوجية ماكس فيبر، مرجع سابق، ص137.

وانعكاسها على وضعية بيروقراطية الدولة في المجتمع الرأسمالي ما بعد الصناعي، وأخيرا تلك التصورات التي حاولت تحليل تطور بيروقراطية الدولة في ظل المجتمعات الصناعية الحديثة، بغض النظر عن طبيعتها الإشتراكية أو الرأسمالية.

وفي الغالب تعتبر هذه التطورات بمثابة مقدمات ومنطلقات نظرية ومنهجية لا يمكن إنكار أهميتها المعرفية والعلمية بالنسبة لانشغالات الدارسين والباحثين الحاليين والمهتمين بموضوع بيروقراطية الدولة وخاصة في البلدان الحديثة الاستقلال في إفريقيا والعالم العربي الإسلامي.

1-2) البيروقراطية كطبقة إجتماعية:

في واقع الأمر، لم يكن " برينو ريتزى " (Bruno Rizzi) أول من أكد أن الإشتراكية تؤول في نهاية المطاف إلى إقامة سلطة أغلبية بيروقراطية، فقبله بسنين أشار المفكر البولندي " مايخفسكي " Maikhavisky إلى أن الإشتراكية ليست سوى إيديولوجية "طبقة جديدة متوسطة" صاعدة تتكون من المثقفين وأعضاء المهن الحرة والتقنيين المتخصصين والموظفين الإداريين في جهاز الدولة.[1]

غير أن ريتزى دفع بالتحليل في هذا الاتجاه بعيدا من خلال طرحه لمفهوم " الجماعة البيروقراطية " في مؤلفه الموسوم " تحول العالم نحو البيروقراطية "
La Bureaucratisation Du Monde. حيث حاول ريتزى أن يقدم على ما لم يقدم عليه كل الذين جاؤا من بعده – أي تحليل مترابط للموارد الاقتصادية لتكون البيروقراطية ط كطبقة وظيفية ".

ويلاحظ ريتزى أن المشكلة الأساسية بالنسبة للماركسيين كانت دائما تتمثل في معرفة وفق أي أسلوب ينتج فائض القيمة ويستهلك. إن الاقتصاديات الإقطاعية والرأسمالية لها من هذا الجانب مميزاتها وخصوصياتها الخاصة بها. ويرى ريتزى أن " الجماعية البيروقراطية " تقدم هي الأخرى مميزات خاصة. ففي نسق الإنتاج الذي تملكه وتديره الدولة مثلما هو الحال في " روسيا الستالينية " فإن قوة العمل تنتج قيمة وفائض قيمة. ويتساءل ريتزى من الذي سيستحوذ عليها؟.

(1) -Jaques Sallois, La Bureaucratie.In. La Science Politique. Mars 1980 p30-55.

فإذا كان معروفا أنه في ظل الرأسمالية تكون الطبقة البرجوازية هي المستحوذة على فائض قوة العمل، فإنه في ظل الدولة السوفيتية والدول الفاشية تكون الطبقة البيروقراطية هي التي تستحوذ على ذلك، لكونها هي (طبقة الدولة)، وهي التي تمتلك أدوات الإنتاج المملوكة للدولة كمؤسسة عامة ممثلة للمجتمع ككل. ويضيف " ريتزى " أن فائض القيمة التي يتولد داخل اقتصاد الدولة يذهب للطبقة الجديدة الاستغلالية وهي كتلة البيروقراطية.[2]

ويذهب " ريتزى " إلى أن المجتمع السوفيتي في ظل حكم " ستالين " وألمانيا النازية وأمريكا في ظل حكم " روزفلت " تمثل الأشكال البارزة لهذه الجماعة البيروقراطية. حيث أصبحت الدولة في هذه المجتمعات تمثل رب العمل الذي يتولى الإدارة الفعلية لوسائل الإنتاج بواسطة " طبقة جديدة " ذات امتيازات كبيرة والتي تعرف بكونها مالكة جهاز الدولة.

ويضيف أن هذه الطبقة الجديدة تتميز عن سابقتها – أي الطبقة البرجوازية- من حيث أن الأولى لا يحرك ديناميتها التراكم الفردي، فهي قنوعة بمرتبات عالية وحياة مادية ميسورة وتواصل البرنامج الاقتصادي لخدمة العامة بالسعي إلى الدفع المطلق لمعدل الإنتاج دون أية حسابات رأسمالية، فالنمو الاقتصادي هو ديناميتها.

ويكشف " ريتزى " إذن في البيروقراطية " طبقة استغلالية " من نوع جديد حينما يشير إلى أنها تحول بصور مختلفة فائض القيمة الذي تستخلصه من اقتصاد المجتمع ككل لتعيد توزيعه على أفرادها الذين يشكلون طبقة ذات إمتيازات. ففي الإتحاد السوفيتي لا تستخلص "الطبقة البرجوازية" فائض القيمة على نحو مباشر، وإنما عن طريق تحصيل كل فائض القيمة الكلي وإعادة توزيعه بين أعضائها ونتيجة لذلك يرى " ريتزى " أنه لا بد أن ينشأ عداء اجتماعي من نوع جديد بين البروليتاريا والبيروقراطية حيث أن تدخل الدولة في كل شيء جعل منها رب العمل الوحيد الذي يعرض على العامل البروليتاري شراء قوة عمله والتحكم فيها، ومن تم فإن العامل أصبح تحت رحمة بيروقراطية الدولة. [1]

لا شك في أن محاولة " ريتزى " تفسير إتساع نطاق التحول البيروقراطي في المجتمعات التي تتدخل الدولة فيها بشكل مباشر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وربطها بالبناء الطبقي في هذه المجتمعات تكتسي أهمية كبيرة خصوصا في محاولة كشف آلية أو ميكانيزم استخلاص فائض القيمة والتصرف فيه في ظل سيطرة اقتصاد الدولة. غير أن

[2] - Bruno Rizzi, La Byreaucratisation de L'Etat P.U.F 1992. p72.
[1] - Rizzi Cited by, Jaques Sallois Op. Cit. p 77.

محاولة ريتزى تكشف عن ضعف كبير في التحليل. ففي الوقت الذي يقيم وجود " الطبقة البيروقراطية " على أساس استيلاء الدولة على الفائض الاجتماعي Sur plus.social نجده يهمل تماما تحليل الطبيعة الطبقية للدولة ذاتها. وكما لاحظ " بولنتزاس " فإنه عندما نتحدث عن الدولة الإشتراكية فإننا نكون حيال طبيعة طبقية للدولة، وفي حين عندما يتعلق التحليل بالدولة الرأسمالية نكون حيال استخدام طبقي للدولة.[2]

والواقع أن اعتماد " ريتزى " على المقارنات البسيطة والتعميم السطحي دون إدراك طبيعة الأشياء، هو الذي خول ل÷ أن يضع – دون إمعان – في سلة واحدة أنظمة مختلفة تماما، مثل الأنظمة الفاشية وأمريكا الروزفلتية – روسيا الستالينية.[3]

وإذا كانت بيروقراطية الدولة قد حققت صعودا واحتلت مكانة هامة في ظل هذه الأنظمة، فإن السلطة التي اكتسبتها، وحدود تحركها تختلف من هذا النظام إلى ذلك، ولا يمكن الإقرار بأن بيروقراطية الدولة في أمريكا الروزفلتية مهما كانت المساحة التي شغلتها في السلطة السياسية، ومهما كانت درجة تدخل الدولة في الإقتصاد تتماثل مع بيروقراطية الدولة في المجتمع السوفيتي. فضلا عن ذلك فإن " ريتزى " لم يحاول بشكل جدي تحديد ماهية وطبيعة الجماعية البيروقراطية، ومما تكون، وتجاهل تحليل جهاز الحزب الشيوعي في روسيا الستالينية وعلاقته ببيروقراطية جهاز الدولة الإداري والاقتصادي.

إن تحليل أكثر مصداقية من الناحية النظرية وأكثر تحديدا هو ذلك الذي يقدمه " مليوفان ديجلاس " Milovan Djilas على الرغم من تطابق الأفكار الأساسية التي يقدمها مع ما سبق أن قدمه " ريتزى " غير أن ديجلاس حصر تحليله في الدولة الإشتراكية، وإذا كان " ريتزى " قد استند على فكرة الجماعية البيروقراطية، فإن " ديجلاس " الذي يقر بفكرة قيام طبقة جديدة على أساس استغلال وسائل الإنتاج التابعة للدولة انطلاقا من حرية التصرف في توزيع وإعادة توزيع الفائض الاجتماعي، يستخدم مفهوم " البيروقراطية السياسية " حيث يعتقد أن هذه الأخيرة قد باتت على نحو يمكن أن توصف بأنها طبقة جديدة، تبرز كل خصائص الطبقات التقليدية كما تبرز خصائص جديدة خاصة بها. ويشير " ديجلاس " أن هذه الطبقة الجديدة

---

(2) - Nicos Poulantzas, Etat, Pouvoir et Socialisme, Pqris, Presse Universitaire de France, 1981. p 14.

(3) - Rizzi, Cited by J.Sallois Op.Cit. p 77

(New Class) تتكون من أولئك الذين اكتسبوا امتيازات معينة انطلاقا من احتكار السيطرة على جهاز الدولة، وشأنها شأن أي طبقة حاكمة فهي طبقة استغلالية.

غير أن " ديجلاس " يؤكد أن هذه الطبقة الجديدة ليست أساسا بيروقراطية بالمعنى الشائع فهي تتألف من القيادات السياسية والحزبية، وهي تحافظ على سيطرتها واستمراريتها عن طريق استخدام الجهاز القمعي والإكراه الإيديولوجي، أي تثبيت المعتقدات الإ]ديولوجية الجامدة وكبت كل حوار ايديولوجي حر.[1]

غير أنه بالرغم من الجهد التحليلي الذي بذله " ديجلاس ط في تحليل الطبقة الجدية التي برزت في الإتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الأخرى، يبدو لنا أنه لم يضف شيئا جديدا عما قيل قبله، ومثلما يلاحظ " كلود ليفورت " فإن تحليل يقف فقط عند توضيح ظاهرة الاستغلال على مستوى علاقات الإنتاج لا يخبرنا حتى الآن عن طبيعة " الطبقة البيروقراطية " فهو يقوم فقط بحصر شريحة من ذوي الإمتيازات غير أن قيادي الأجهزة التنفيذية والحزبية لا يشكلا وحدهما الطبقة المسيطرة، فضلا على أنه ليس كل ذوي الإمتيازات يعدون جزءا منها.

وفي دارسة حديثة نسبيا يحلل " كونارد " Konard و " تشلزني " I.Szelenyi ما يسميانه " التقنوبيروقراطية " في البلدان الإشتراكية كطبقة في طور التكوين حيث أن وضعيتها تحدد ليس بملكيتها لوسائل الإنتاج أو الإشراف عليها، وإنما بالدور الذي تلعبه في إعادة توزيع فائض القيمة. والممهد للتراجع والعودة إلى الرأسمالية وهذا ما تم بالفعل في البلدان الاشتراكية ما بعد 1989 ومع انهيار الاتحاد السوفياتي.

إن " التقنوبيروقراطية " في ظل هذا التصور لا تعمل وفق منطق تعظيم الربح، وإنما وفق منطق تعظيم سلطتها في إعادة توزيع الفائض. وكل جهاز من أجهزة الدولة يحاول الاستحواذ على أقصى حد من سلطة توزيع الفائض الاقتصادي الاجتماعي.

ويرى الكاتبان أن الاتجاه البارز لدى " التقنوبيروقراطية " هو سعيها الدائم إلى تقليل حصة دخل الأفراد من الدخل القومي لفائدة ميزانية الدولة، وميلها أيضا إلى تشجيع التراكم

---

(1) - Milovan Djilas, The New Class, An Anlysis of Comuniste :
أنظر المجلة الدولية للعلوم الإجتماعية العدد 120 ص 56- 64.

على حساب الاستهلاك. إن التقنوبيروقراطية تواصل سيطرتها على المجتمع تحت غطاء العقلانية والتخطيط.[1]

فهل يعني هذا أن صعود البيروقراطية " كطبقة حاكمة " أصبح يستند إلى السيطرة التقنية التي تمارسها في المجتمع الحديث القائم على التوسع في الأنشطة التقنية، وإن الصراع حسم لصالح البنية التقنية وليس لرأس المال.

2-2) البيروقراطية كنخبة سياسية حاكمة:

يعتقد بعض المفكرين أن أي دراسة للبيروقراطية، ينبغي أن تطرح داخل إطار " المجتمع التقني " في مجمله وشموليته وديناميته الخاصة، وأن سلطة البيروقراطية لا يمكن أن تفهم إلا بالرجوع إلى مفهوم " التقنية " Technicite وأنه في ظل هذه الرؤية ينبغي أن تفحص إشكالية البيروقراطية عامة، وعلاقاتها بسلطة الدولة خاصة.

وهكذا فإن تكون صفوة بيروقراطية قد أصبح يبدو للبعض أنه نتيجة حتمية لاتساع نطاق التنظيمات البيروقراطية على النحو الذي نلاحظه في المؤسسات القاعدية، بسبب اتساع نطاق العمليات التقنية، التي تجعل النشاطات الإنسانية أكثر تبعية لبعضها البعض، وتفترض أن تشريك Socialisation للمهام الإدارية بصفة متوازية مع تلك الخاصة بالمهام الإنتاجية.[1]

حاول " جلبرايت " K.Galbrith أن يكشف الأسس (الموضوعية) لقيام البنية التقنية التي ظهرت لتضم المديرين. فقد لاحظ أن الرأسمالية التي اعتقد " بيرنهام " أنها في طريقها إلى الانهيار قد أصبحت أكثر ازدهارا من ذي قبل، كما أن عملية إخضاع الاقتصاد لإدارة الدولة Etatisation قد توقفت على الرغم من أنه في داخل الرأسمالية كما في داخل الدول الاشتراكية، فإن عدد وقوة الشرائح التقنوبيروقراطية ما فتئت تتزايد وتتسع. أن " جلبرايت " يقوم بقلب هائل للأمور حينما يتصور أن تطور شريحة جديدة حاكمة ليس نتاجا لإخضاع الاقتصاد لإدارة الدولة، وإنما نتاجا لتحولات في عمليات الإنتاج في المؤسسات الصناعية

(1) - G.Konard et I.Szelenyi, la Marche au Pouvoir Des Intellectuels (Le Cas Des Pays de L'est) Paris, Edition Du Seuil 1979. pp. 35-50.
(1) -Claude Lefort. Op. Cit. p 302.

كامتداد عمليات الإنتاج، وتكثيف تقسيم العمل على نحو يزيد باستمرار، والحاجة إلى البرمجة والتخطيط، وتنظيم الإنتاج والتبادل.[2]

ولاحظ " جلبرايت " أن متطلبات التكنولوجيا والتخطيط قد رفعت على نحو واسع الحاجة لدى المؤسسة الصناعية للمواهب المتخصصة والكفاءات التنظيمية. واستنادا إلى التجارب الماضية يعتقد " جلبرايت " إن انتقال جديد للسلطة يحدث الآن داخل المؤسسة الصناعية من الرأسمالية Capitalisme إلى ما يسميه " بالذكاء المنظم " ويتوقع أيضا أن هذا التحول ينعكس على بنية السلطة داخل المجتمع الصناعي ككل.[3]

غير أن " جلبرايت " لا يوضح لنا كيف يتم أو ينعكس هذا التحول داخل المجتمع الصناعي؟ وما الشكل الذي يتخذه هذا التحول؟ .. وهل يؤدي إلى القضاء على سلطة الطبقة البرجوازية القائمة على امتلاك وسائل الإنتاج؟.

الواقع أن " جلبرايت " لم يحاول طرح البنية التقنية والسيطرة التي تحققها للتقنوبيروقراطية في إطار الصراع الطبقي داخل المجتمع الصناعي الرأسمالي. ولذلك فقد جاء تحليله تقنيا صرفا في ضوء عبارات تقنية وخالية من أي إشارة تلمس للبيئة الإجتماعية ككل وللتحولات و التغيرات العميقة في علاقة العمل برأس المال.

وهناك تحليلا أكثر عمقا ودلالة تقدمه لنا جماعة " إشتراكية أم فوضوية.[*] وهو يتجاوز تعميمات " بيرنهام " والتحليل الميكروسوسيولوجي " لجلبرايت " ويسعى إلى طرح البيروقراطية في إطار علاقتها بالصراع الطبقي في المجتمع ككل.

وترى هذه الجماعة أن التشريك المتواصل للعمل قد فجر المهام القديمة للقيادة، وأن عمل المؤسسة أصبح يسير في كافة المستويات بواسطة أجهزة جماعية وأن وجود مدير منفصل عن هذه الأجهزة يستجيب ليس لحاجة تقنية علمية وإنما لغاية اجتماعية طبقية (أي الاستغلال) وتلاحظ – أن صراع اجتماعي دائم يميزه تنظيم المؤسسة. فالهيراركية الاجتماعية تحطم التعاون وتجلب اللاعقلانية. وتذهب هذه الجماعة إلى أن القيادة التقنية تواجه يوميا هذا الصراع (الغير قابل للحل)، طالما أنها هي التي تقف وراءه. وخلاصة القول فإن

---

(2) - Kennet Galbraith, " Le nouvel Etat Industriel " , Cited by J. Sallois Op. Cit. p 79.

(3) -Claude le Fort op.cit.p80.

(*) هي جماعة من مفكري الأممية الرابعة في فرنسا، يرأسها المفكر الفرنسي اليوناني الأصل " كستورياديس" (C.Castoriadis) وقد قدمت أعمالا عديدة تدور المجتمع البيروقراطي، دارسة عن روسيا الستالينية، والثورة ضد البيروقراطية، وتجربة الحركة العمالية، والرأسمالية المعاصرة والثورة.

هذه الجماعة تفسر التحول نحو البيروقراطية بالصراع الطبقي وأنه ليس نتيجة لمتطلبات التقدم التقني.

أخيرا يلاحظ " فوجى رولاس " P.Fougeyrollas أنه ينبغي التمييز بين ماهو اجتماعي وسياسي، فمجتمعاتنا المعاصرة تتطور نحو أشكال " اجتماعية تقنوقراطية " وأشكال " سياسية بيروقراطية " دون اختزال الأشكال الثانية إلى مجرد تغييرات مؤسسية للأشكال الأولى.

ويشير " فروجي رولاس " إلى أن الأشكال البيروقراطية للسلطة هي أرث الماضي، في حين أن التنظيم الاقتصادي قد أدى إلى بروز سلطات جديدة إن لم تكن سياسية فهي اجتماعية على الأقل، والتي يمكن أن نطلق عليها أشكال تقنوبيروقراطية حيث يلاحظ أن " البيروقراطيات " تميل عموما إلى تبرير وجودها بتقديم نفسها على أنها " تقنوقراطية "، في حين أن " التقنوقراطيات " تميل فيما يتعلق بالسلطة السياسية إلى الظهور بمظهر " بيروقراطيات سياسية ".[1]

وخلاصة مجمل هذا الطرح حول مفهوم بيروقراطية الدولة أوضحت التصورات النظرية السابقة، أهمية الموقع والدور الذي أصبحت تلعبه بيروقراطية الدولة في المجتمعات الحديثة. بيد أن الموقع الذي تحتله هذه البيروقراطية والدور الذي تلعبه يختلف بإختلاف طبيعة الدولة والمجتمع الذي تعمل به ففي النظم السياسية الشمولية، ونتيجة الموقع المهيمن الذي تحتله الدولة في التكوين الاقتصادي والاجتماعي، وغياب أي استقلالية للمجتمع المدني إزاء الدولة، تتمتع بيروقراطية الدولة بسلطة اقتصادية وسياسية كبيرة في الإشراف على إدارة وسائل الإنتاج المملوكة للدولة بإسم " دولة الحق والقانون " والتحكم في إعادة توزيع الفائض الاجتماعي انطلاقا من مركزية القرارات الاقتصادية والسياسية في المجتمع.

وعلى العكس من ذلك نجد في النظم السياسية الليبرالية، وعلى الرغم من المجتمعات في ظل هذه النظم عرفت تزايدا ملحوظا في نشاط الدولة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، إلا أنه بحكم سيطرة الملكية الرأسمالية الخاصة، وسيادة علاقات الإنتاج الرأسمالية الخاصة، فإن بيروقراطية الدولة مهما كانت الإمتيازات التي حققتها انطلاقا من

[1] - Perre Fougeyrallas " Bureaucratie et Technocratie Argument, Op. Cit. pp. 113-114.

وظائفها المتعددة داخل المجتمع والحاجة إليها في تنظيم الإنتاج الرأسمالي، تبقى كوسيط ضروري بين المجتمع و الدولة يقوم بدور محدد.

ولا تتمتع باستقلالية ذاتية عن الطبقة أو الطبقات الاجتماعية المسيطرة، ولا تشكل طبقة اجتماعية، وهي تمثل في الواقع جماعة ذات مصالح، وتتولى القيام بالصياغة والتوفيق بين المصالح المتعارضة و(الغير متناقضة) للأقسام المختلفة من الطبقة المهيمنة في المجتمع الرأسمالي، وحماية هذه المصالح داخل إطار " الدولة الأم " في إطار الأسس العامة لمنط الإنتاج الرأسمالي، وهي محكومة في حركتها بهذا الإطار العام إلى جانب أن وظيفة ودور هذه البيروقراطية يخضع لضوابط ورقابة من المجتمع المدني بمختلف تكويناته ومؤسساته التمثيلية.

وما يسجله الباحث أو القارئ لمجمل التصورات النظرية بخصوص مسألة العلاقة بين البيروقراطية ولدولة الحديثة أن كل محاولة لفهم وتحليل أو تفسير هذه العلاقة المعقدة تقتضي منهجيا إبراز خصائص القوى الاجتماعية السائدة أو الطبقة السياسية الحاكمة في أي مجتمع من المجتمعات المعاصرة التي لها دولة.

وتقتضي أيضا أخذ في عين الاعتبار كل نمط من الأنماط الأساسية الثلاثة للنظم السياسية المعاصرة (الليبرالية، الشمولية، التسلطية) والتمييز أيضا – كما يرى بادي وبيرنياوم بين الأنظمة السياسية التي لها مركز ودولة (فرنسا نموذجا) وتلك التي لها دولة ولكن بلا مركز (إيطاليا نموذجا) وتلك التي لها مركز ولكن بلا " دولة حقيقية " (بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية) وتلك التي ليس بها لا مركز ولا دولة حقيقية (سويسرا نموذجا).

ففي الحالتين الأوليتين (فرنسا وإيطاليا)- من وجهة نظر بادي تسيطر الدولة على المجتمع المدني وتكون مسؤولية –عن تنظيمه وإن يكون بدرجات متفاوتة أو مختلفة وفي الحالتين الأخيرتين (بريطانيا، سويسرا) ينظم المجتمع المدني نفسه في أغلب الحالات.[1]

ولذلك يمكن التمييز كذلك بين المجتمعات التي تحاول فيها الدولة أن تدير النظام الاجتماعي من خلال بيروقراطية (قوية أو ضعيفة) و بين المجتمعات التي لا تنشأ بها حاجة لدولة قوية بيروقراطية حاكمة لأن المجتمع المدني يكون قادرا على تنظم نفسه وبالتالي تكون هده المجتمعات الأخيرة (السويد نموذجا) قد قطعت شوطا كبيرا في وضع أسس لاستراتيجية

---

(1)- B.BADIE : Sociologie de l'Etat OP.CIT P 86

الدولة التي تتطابق مع مصالح المجتمع حيث تظهر الدولة في هده المجتمعات كوجه متطور ومن وجوه القوة الحضارية.

وفي مداخلة حول التوحيدية (Corporatisme) و البقراطة (Bureaucratisation) في الندوة العالمية للجمعية الدولية للعلوم السياسية (AISP) بباريس سنة 1985 [*][2] تأكد أن التوتر المستمر و دلك النزاع الكامل بين الديموقراطية والسياسة هما اللذان يحافظان على توازن الديموقراطية الهش في البلدان الغربية.

ومن خلال مناقشة أداء البيروقراطيين ورجال السياسة في ست دول أوربية – فرنسا في المقدمة – و في الولايات المتحدة الأمريكية تبين أن هدين العنصرين الفاعلين النموذجين (الإدارة-السياسة) لا يزالان يتركان بصما تهما على رسم وتدبير السياسات العامة في الديمقراطيات الراسخة, أما في الدول النامية فليس هناك فصل بين السياسة والإدارة فالأخطاء السياسية والعجز الإداري متلازمان ومتكاملان في العالم المتخلف (الجنوب).

وتخلص المناقشة بين أساطين الفكر السياسي المعاصر في هذه الندوة العالمية إلى أن خصوصية إسهام رجال السياسة والإدارة في عملية السياسات العامة لا تزال قائمة على الرغم من وجود اتجاه لا سبيل إلى إنكاره وهو المزج بين الدورين (السياسي, الإداري) لتوليد نمط مهجن عقلاني تكنو- بيروقراطي.

من مؤكد وعلى ضوء العديد من الدراسات انه من الممكن تحديد أربعة أنماط نموذجية أو أربعة أشكال أو صور للتعبير عن التفاعل بين رجال السياسة والبيروقراطيين في عملية رسم والسياسة والقرار في غالبية الدول المتطورة (الدول الصناعية):

- الصورة الأولى هي جد قريبة من تصنيف فيبر تقابل بين رسم السياسات (تقريرها)و تنفيذ السياسات العامة.

الصورة الثانية تمثيل أقل صرامة للتفاعل بين البيروقراطيين و رجال السياسة, فهي توضح أن الفئتين تشتركان بمهمة.في رسم وتدبير السياسات العامة على اختلاف نوع المساهمة فإسهام رجال السياسة ينبع أساسا من المصالح. ويهدا المعني فان القيم أو الافضليات

---

[2] -المجلة الدولية للعلوم الإجتماعية عدد 122 اليونسكو، القاهرة 1989 ص 28-38.

[*]- مداخلة الباحثة البرازيلية إيتيوني هلفي E.Etziani Halevy الموسومة بـ Bureaucracy « and Democracy: a Political dilemma lenders routtedge and Kegan poul.»

تصبح العنصر الرئيسي. أما إسهام البيروقراطيين فيسند إلى المعرفة المتخصصة التي تزود لحزب رجال السياسة بـ " الحقائق "والمعطيات التقنية والأساليب الاحتمالية لمعالجة الوقائع.

- الصورة الثالثة: نجد في خلفيتها كلا من البيروقراطيين ورجال السياسة يرفعون شعار الموازنة بين المصالح إلا أن الاختلاف يكمن في أن الممثل السياسي عادة ما يعبر عن مصالح عريضة وغير محددة، بينما يميل الموظف البيروقراطي إلى التعبير عن مصالح محددة واضحة لمجموعة منظمة.

- الصورة الرابعة: تشير إلى اتجاه متعاظم نحو الانصهار التام للمقومات السياسية والبيروقراطية أو ما يسمى بـ " الهجين المحض " وتعيد هده الصورة إلى ادهننا الوصف القاتم الكئيب الذي عبر عنه أكثر نقاد الدولة الحديثة تشاؤما والذي يبرز بوضوح في غالبية الدول المستقلة حديثا.

وعلى أية حال فإن الافتراض المنطقي هو أن الصور الأربعة تعيش جنبا إلى جنب في غالبية الدول الحديثة المتطورة و أنها تناظر عملية مستويات مختلفة في النظام السياسي. و يرى بعض علماء السياسة أن الصورة الأولى والثانية تنطبقان على المستويات الدنيا في التسلسل الهرمي الحكومي, بينما توافق الصورتان الثالثة والرابعة المستويات العليا للسلطة والإدارة.

وكما لوحظ على ضوء العديد من الدراسات انه من الممكن تحديد الفترات التاريخية التي طغت فيها إحدى هده الصور على ماعدا ها في النظم السياسية الغربية أو الانجلوسكسونية المعاصرة.

حيث تأكد أن مشاركة الإدارة في عملية رسم السياسات تتسم ولاغرو بالمحافظة وتعبر عن المصالح القطاعية الضيقة دون مقدرة على التعبير عن المصالح فيما بين القطاعات.

فتخصيص الأدوار في المستويات العليا بالنسبة للموظف السامي أو رجل السياسة في النظام السياسي يظل عاملا حاسما في الفهم الصحيح لعملية رسم السياسات العامة بينما يضفي السياسيون عليها ما تحتاج إليه من إبداع وتجديد وابتكار.

ففي غالبية الدول المتطورة هناك اتجاه متزايد نحو فصل السياسة عن الحياة الاجتماعية التي يزداد خضوعها للأوامر البيروقراطية ومن هنا ينبع الخطر الكامن

للبيروقراطية الأبوية الجديدة التي لمسها البعض ليس في الدول الحديثة فحسب وإنما في دول الرفاه التي انتهى بها الزمن إلى تفريغ مجال القضايا العامة من محتواه السياسي ومن ثم إلى اختزاله إلى ممارسات حكومية إدارية محضة.

أن التحدي المتمثل في التوفيق بين المصالح المتضاربة والذي تواجهه الدولة الحديثة هو الذي يجعل من السياسة موردا استراتيجيا قيما تستهدفه الأجهزة المؤسساتية المختلفة قي ظل الشد والجدب بين البيروقراطيين و رجال السياسة.أو في السياق المركب لإدارة أية سياسات عامة ملموسة.

وعلى الرغم أن المورد الأساسي كان وسيلة السعي المتكرر لبلوغ المستحيل فإن رجل السياسة الحق كما كان فيبر يقول هو القادر في مواجهة دلك كله على تلبية نداء السياسة وعلى المشاركة في صناعة القرار السياسي وتنفيذه، فرجل السياسة الخاضع للبيروقراطي لا يعول عليه ولا ينتظر منه شيئا سوى الفساد السياسي أو التخلف السياسي وكذلك بالنسبة للبيروقراطي الخاضع للسياسي الأمي علميا لا ينتظر منه سوى الفساد والانحراف السياسي.

الفصل الثالث: خصائص بيروقراطية الدولة في المجتمعات المستقلة حديثا

تمهيـد:

لا شك أن هناك ارتباط وثيق لا ينفصم بين العلوم الاجتماعية والدولة الحديثة بصور تتجاوز بكثير حدود الاستعارات والنماذج التي تقوم عليها معظم تحليلات التنظيمات والسياسات المتراكمة معرفيا حول الدولة الحديثة.(*)

والعلوم الاجتماعية نشأت وتطورت في تفاعل وثيق مع تطور الدولة الحديثة، والتحول العلماني للمجتمعات الأوروبية من الطور قبل الصناعي إلى الطور الصناعي ومن الطور الريفي إلى الطور الحضاري ومن الطور التقليدي إلى الطور الحديث.[1]

فالعلاقة بين العلوم الاجتماعية والدولة الحديثة الاستقلال تكاد تكون معدومة أو تشبه غائبة ومن «اللا مفكر فيه» حتى وقت قريب لم تحفل المجتمعات التي توصف بـ« المتخلفة» أو «النامية» باهتمام من قبل المشتغلين في حقل العلوم الاجتماعية في الدوائر الرسمية أو غير الرسمية سواء بالنسبة للباحثين والدارسين المنتمين إلى هذه المجتمعات أو غيرهم من خارج هذه المجتمعات.

فالاهتمام بالفكر التنظيري وبخاصة الفكر التنظيمي خلال حقبة الهيمنة الاستعمارية كان محصورا في بعض الدراسات الاجتماعية والانثروبولوجية التي حاولت التعرف على تقاليد وعادات وطرق معيشة سكان المستعمرات وإعادة تشكيل بنيتها المعرفية والفكرية لتثبيت السيطرة الاستعمارية. والدولة المستعِمرة (بكسر الميم) هي في الأَساس كانت «دولة عنصرية»، في تعاملها مع المجتمعات المستعمرة بخصوص قضايا ومسائل الثقافة والفكر، فلقد ظلت العلوم الاجتماعية والإنسانية في الدوائر الأكاديمية والبحثية الاستعمارية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنظام الاستعماري و بمصالح المتربول.

(*)ـغالبية الأدبيات السياسية و السوسيولوجية الغربية الكلاسيكية والحديثة تؤكد بأن الدولة الحديثة في المجتمعات الأوروبية مرت في تطورها بثلاث تشكيلات أو أنماط وهي:
أ)-الشكل المبكر للدولة الحديثة في أواخر القرن الخامس عشر و أوائل القرن السادس عشر.
ب)-الدولة الحديثة التي ظهرت في عهد الحكم المطلق في القرنين السابع عشر و الثامن عشر.
جـ)-أنماط الدول المختلفة التي ظهرت في أوروبا في آخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

(1)- بيورن فيتروك B.WIHROCK :« العلوم الاجتماعية و تطور الدولة» المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد 122، ص03.

فخلال النصف الثاني من القرن الماضي مع ميلاد «الدولة الوطنية» بعد أن تراجع النظام الاستعماري القديم وتعاظم الفعل التاريخي الوطني اجتاحت البلدان الحديثة الاستقلال موجة عارمة من الدراسات والأبحاث والاهتمام الكبير من قبل المشتغلين في حقل العلوم الاجتماعية والسياسية في البلدان الغربية حيث انصب سعيهم في محاول إيجاد تفسيرات معينة للتغيرات الاجتماعية والتحولات السياسية وذلك من أجل إجهاض الاستراتيجيات الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وإضعاف فاعلية القوة السياسية الوطنية المعادية للغرب الاستعماري وكبح جماح اتساع تأثير سلطة الدولة الوطنية الحديثة والتأثير على جهازها البيروقراطي الوريث الشرعي للنظام الاستعماري والذي تحول في غالبية البلدان الحديثة الاستقلال إلى «حصان طروادة».

ومن الواضح أن هذا التغير المفاجئ في مجال الدراسة لم يكن نتاجا تلقائيا لتطور العلوم الاجتماعية والتنظيمية بل كان نتاجا للتغيرات السياسية التي أعقبت الانكماش السريع للأنظمة الاستعمارية والتأكد من الإفلاس الذي أصاب تراكم المعارف والدراسات والأبحاث التي أجريت في البلدان المستعمرة«بفتح الميم».وقد اندفع الدارسون والباحثون الغربيون في مجالات البحث المختلفة متشبعين بنزعة « التمركز حول الذات» في محاولة لتحقيق تجارب جديدة تتجاوز حدود أسلافهم في مجالي الوصف والتفسير لظواهر ووقائع المجتمعات النامية ،دون التساؤل عما إذا كانت مقولاتهم ونظرياتهم وأدواتها المنهجية تتلاءم مع الواقع الجديد للمجتمعات والدول في البلدان النامية أم بالعكس ونجد مؤشرات مدلول هذا التساؤل واضحا في الاتجاهات النظرية في دراسة بيروقراطية الدولة في البلدان النامية.

1)-الاتجاه الذي يعتبر البيروقراطية أداة للتنمية السياسية:

في سياق اتجاهات نظرية التحديث المعروفة(*) وفي إطار الخط الإيديولوجي والمنطلق المنهجي لها برزت في فترة الخمسينات من القرن الماضي ما يعرف بـ«جماعة الإدارة المقارنة» التي حملت فيما بعد اسم « اتجاه البيروقراطية كأداة للتنمية السياسية ».

(*) -انظر: الفصل الأول من الباب الثالث من هذا البحث أي المبحث :1)-الدولة والسلطة في المجتمعات النامية والذي في سياقه تعرضنا إلى الفكرة الرئيسية لنظرية التحديث من حيث المضمون ومن حيث المنهج.

وقد ارتكز هذا الاتجاه على مفاهيم السياسة المقارنة وحاول أنصاره الاستفادة من إعادة طرح المسائل المستجدة التي طرحتها العلوم الاجتماعية في أمريكا الشمالية في تلك الفترة لتحليل الاتساق ومفهوم التعددية وثنائية: التقليد/التحديث.

وعلى أساس ذلك سعى هذا الاتجاه إلى تحليل وتكوين ميكانزمات لتطور وظائف البيروقراطية وتحليل أنماط سلوكها. وقد سيطرت رغبة إخراج نظرية للبيروقراطية –مخالفة لنظرية فيبر- في البيئات الاجتماعية الانتقالية على تفكير أصحاب هذا الاتجاه الذي وجد في مدرسة شيكاغو مرتعا منهجيا خصبا له.

ولقد أولى أنصار هذا الاتجاه النظري أهمية كبرى لدور «المنظم» في عملية تحقيق تكامل أنساق هذه المجتمعات حيث أن بلوغ ذلك يحتم أن تكون الدولة أداة لعملية التحديث، لأن البرجوازية في هذه البلدان تعاني من الضعف بحيث لا يمكنها القيام بهذا الدور الذي اضطلعت به البرجوازية الغربية مع بداية نشوء وتطور المجتمعات الرأسمالية الغربية.[1]

ومن خلال تحليلهم ودراستهم لبيروقراطية الدولة في المجتمعات المتخلفة، ومقارنتها بمثيلتها في المجتمعات المتقدمة، انتهوا إلى إبراز مجموعة من الخصائص والسمات-اعتقدوا أنها تمثل الأنماط الأكثر شيوعا لهذه البيروقراطية في المجتمعات المتخلفة-ومن هذه الأنماط والخصائص: أن هذه البيروقراطية مقلدة، حيث تلجأ إلى إتباع أسلوب الإدارة الاستعمارية السابقة، وتقليد صورة البيروقراطية في المجتمعات الرأسمالية. ويلاحظ «كنجزلي » (D.Kingsly) ،أن تنظيم البيروقراطيات في المجتمعات المتخلفة يعكس نفس الخصائص التي كانت سائدة في الدول المستعمرة سابقا، كما لا يزال تأثير التنظيم البيروقراطي ساريا ولا تزال البيروقراطية مقصورة على فئة معينة تتميز بالتعالي والتسلط،وغير موجهة نحو تحقيق أهداف التطور في هذه المجتمعات.

كما أن البيروقراطية تتميز أيضا بافتقارها للتخطيط السليم، والترشيد، وانعدام الكوادر الإدارية المؤهلة و الكفاءة في الوقت الذي تتميز فيه بالمقابل بالتضخم الشديد مما يجعلها عبئا على اقتصاديات هذه البلدان.

وعلى صعيد آخر، فهم يحظون أيضا أن هذه البيروقراطية لا تزال تعتمد على القيم التقليدية، حيث تنعدم المعايير الموضوعية والمقاييس العقلانية والعلمية في اختيار أفراد

[1]-فيريل هيدي،الإدارة العامة من منظور مقارن، ترجمة : محمد قاسم القريوني ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1983، ص168.

البيروقراطية.وبالتعبير «الفيبيري» لا تزال البيروقراطية تقوم على أساس إدارة الأعيان (Administration des notables) حيث تتفوق الاعتبارات الشخصية والقرابية في التعينات).

كما يشار أيضا إلى أن هذه البيروقراطية أسيرة الطقوسية والجمود والتناقض الحاد بين الأهداف الرسمية المعلنة، وما يتحقق بالفعل.أخيرا يرون أن هذه البيروقراطية تتمتع بوزن سياسي مفرط، و بدرجة كبيرة من الاستقلالية، بسبب انعدام الضبط والتحكم فيها، مما يجعلها تمارس هيمنة تسلطية قمعية على المجتمع، وتحتكر مزايا اجتماعية مختلفة، وتستند على مساعدة الهيراركية العسكرية المزودة بأدوات القهر والقمع.

في ضوء هذه الخصائص، خلص أنصار «اتجاه البيروقراطية كأداة للتنمية» إلى القول بان البيروقراطية إذا ما أريد لها أن تكون الأداة الفعالة في عملية التنمية ولتفادي الآثار الغير وظيفية والانحرافية لسلطة البيروقراطية-بتعبير ميرتون- فإنه على قادة وحكومات الدولة المتخلفة أن تعمل على الارتقاء بمجتمعاتها إلى مرحلة التحديث حيث يتم من خلالها إحلال القيم الحديثة محل القيم التقليدية، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى تحقيق التنمية السياسية-أي تنمية المؤسسات القادرة على ضبط وتحييد والتحكم في السلطة المتنامية للبيروقراطية وتوجيهها إلى خدمة أهداف المجتمع.

ومما لاشك فيه، أن المظاهر المذكورة تمثل الصور الشائعة عن البيروقراطية في المجتمعات النامية، حيث مظاهر الروتين، وتعقد الإجراءات والرشوة والتسلط، وهي مظاهر موجودة بالفعل. غير أن التأكيد عليها دائما يخفي في طياته أهداف معينة ودلالات إيديولوجية واضحة. حيث يسعى أصحاب هذه الاتجاهات الغربية إلى جعل بعض هذه الصور صورا ثابتة تعكس مظاهر وحدة تخلف المجتمعات النامية، ليسهل بعدها نشر الفكرة الأيديولوجية الغربية، التي مفادها أن التوصل إلى إقامة بيروقراطية ذات فاعلية ومتحررة من هذه الصور والانحرافات، لن يتم إلا بتطبيق الأنظمة والأساليب الرأسمالية، التي تقود في النهاية إلى اكتساب هذه البيروقراطية لخصائص العقلانية والترشيد والحياد السياسي التي تميز البيروقراطية في البلدان الرأسمالية المتطورة.

ومن الواضح، أن دراسة هذا الاتجاه للبيروقراطية قد أدى في النهاية إلى حبس أنساق بيروقراطية ملموسة في خطوط مسدودة، وفي نفي مستقيم، يؤدي من التقليد إلى التحديث.

وعلى صعيد تحليل موقع بيروقراطية الدولة من السلطة السياسية في المجتمعات النامية، اعتمد هذا الاتجاه على نمط وظيفي، يقوم على تصنيف الأنظمة السياسية في هذه المجتمعات، انطلاقا من مدى دنوها أو ابتعادها عن خصائص النظام السياسي الليبرالي الغربي، وربط تحليل دور وسلطة البيروقراطية بخصائص كل نظام سياسي من هذه الأنظمة.

وقد وضعت تصنيفات عديدة لهذه الأنظمة،[1] وعلى الرغم من تباينها، إلا أنها تشترك في معظمها، في الأنماط التنظيمية التالية:

أ)- أنظمة اوتوقراطية، تسيطر فيها السلطة المطلقة للحاكم، ووضعية البيروقراطية في ظل هذه الأنظمة القائمة في بعض الدول العربية الخليجية، وبعض البلدان الآسيوية أنها في خدمة وتنفيذ مطالب ورغبات الحاكم وأسرته المالكة.

ب)-أنظمة عسكرية، يكون للبيروقراطية فيها نصيب هام في المشاركة في وضع القرارات السياسية والاقتصادية، على الرغم من أن أفرادها لا يحتلون المناصب العليا في السلطة ويشبه "فينسود" دور هذه البيوقراطية بالدور الذي كانت تلعبه البيروقراطية الاستعمارية، عندما تكون لها سلطة مركزية واسعة، و يكون دور الحاكم مجرد دور رمزي ،حيث أن البرويقراطية هي التي تحكم فعليا، ومكانتها قوية، وتحاول باستمرار أن تحافظ على سيطرتها ، وعلى المكتسبات التي حققتها[2].

جـ)-أنظمة حزبية، وفي ظلها يحدد دور البروقراطية من قبل الأحزاب المتنافسة، وفي الحالات التي يتمكن حزب ما من هذه الأحزاب أن يهيمن، تتحول هذه البيروقراطية إلى بيروقراطية حزبية –أي في خدمة هذا الحزب المهيمن.

د)-أنظمة شمولية ذات حزب واحد، والبيروقراطية في ظل هذه الأنظمة السائدة على نطاق واسع في المجتمعات المتخلفة، قوة تسلطية واستبدادية، حيث تختلط مع جهاز الحزب، وتهيمن على المجتمع، وترفض كل حوار داخل المجتمع، وبالمقابل فهي تتقاعس على إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، وتكتفي بما تحققه لأفرادها من مكاسب وامتيازات مادية وتعمل على الحفاظ عليها.

)1(-Esman, the politics of development « Administration » In Jhon D.Montogomery and William J.Siffin ed.Approachs to development politics : administration and change (new york mùa graw hill book company), p80.

(2)- فيريل هيدي: الإدراة العامة ،مرجع سابق ، ص 237.

يتضح من هذا العرض، أن الأفكار التي طرحتها جماعة اتجاه البيروقراطية من أجل التنمية تعكس التوجهات النظرية للفكر الوظيفي، وخصوصا الفكر التنظيمي الأمريكي بوجه عام ، حيث أخذت مسلمات هذا الفكر كعناصر أساسية في دراسة البيروقراطية في المجتمعات النامية كما أن الأطر المفاهيمية والافتراضات والقيم الضمنية قد نقلت، وجرى تطبيقها على واقع مجتمعات هذه البلدان، على نحو طقوسي، حيث استخدمت أشكال وقوالب تفسيرية معدة سلفا جرى تطبيقها وتجربتها في حقل الدراسة، أي على بيروقراطيات هذه البلدان المسماة بالمتخلفة.

وإذا أردنا أن نعيد طرح وتحليل مختلف أدوار بيروقراطية الدولة، والمعنى الذي تأخذه في الخصائص البنائية التاريخية للمجتمعات المتخلفة، فأنه سيصير بصورة واضحة أن الأحكام التي صدرت انطلاقا من تجارب أوروبية وأمريكية، وجرى تعميمها على أنها أشكال مثالية أو نموذجية ليست ذات فائدة في تحليل وفهم صيرورة وعمل بيروقراطية الدولة في البلدان المتخلفة، ذلك أن نشوء وتطور البيروقراطية في هذه المجتمعات الأخيرة لم تكن نتاجا لعملية ترشيد وعقلنة للحياة الاقتصادية والاجتماعية-على نحو ما رأى "فيبر" في تطور المجتمعات الرأسمالية ، بل هي نتاجا لعملية معقدة ، أفرزتها تطورات تاريخية خاصة فهي تعبيرا عن اختلال في توازن بنية السيطرة الاقتصادية والسياسية في هذه المجتمعات، نتيجة العملية الاستعمارية وما أحدثته من انعكاسات، وقلب للبنية الاجتماعية، وتجسد هذا الاختلال في حالة التخلف والتبعية.

أنه من المثير للانتباه حقا، أن هذه الاتجاهات التي رصدت كل صور تخلف الإدارة، وكل مظاهر الانحراف البيروقراطي في المجتمعات المتخلفة، لم تحاول إطلاقا أن تتساءل عن جذور هذا التخلف، و العوامل التي أحدثته، واكتفى أصحابها بالإشارة إلى أن ذلك مرده إلى عدم اكتمال النضج السياسي لهذه البلدان، وأنه حينما يتم الأخذ بأساليب التنظيم الغربي والانتقال بهذه المجتمعات من مرحلة التقليد إلى مرحلة التحديث، فإن هذه المظاهر والأشكال سيتم تجاوزها تلقائيا.

والواقع أنه ينبغي أن ننظر بعين نقدية للنماذج المستمدة من دراسات عن المجتمعات المتقدمة والسعي إلى تطبيقها على نحو ميكانيكي في تحليل مشكلات تطفو على مجتمعات ذات

خصوصيات محلية وإقليمية تتعدد فيها أشكال وصور السيطرة وتحتضن في تشكيلات أنماط رأسمالية وما قبل رأسمالية.

2)- الاتجاه الذي ينطلق من مفهوم « الدولة التابعة»

عجزت الاتجاهات النظرية سواء في علم لاجتماع أو في العلوم السياسية عن تقديم تحليل علمي لإشكالية الدولة والبيروقراطية في المجتمعات النامية، نتيجة حصرها في خانة إجراء المقارنات السطحية، ومحاولة تطبيق قوالب ونماذج تفسيرية جاهزة، متجاهلة الخصوصيات الاجتماعية والتاريخية لهذه المجتمعات.

وفي ضوء هذا العجز، برزت محاولات نظرية إقليمية، قام بها بعض الدارسين من أبناء المجتمعات النامية، لمحاولة فهم مجتمعاتهم، ورفض القضايا التي أثارت النظريات الغربية، والنتائج التي توصلت إليها. كما حاولوا الاستفادة من بعض القضايا والمقولات التي طرحتها النظرية الماركسية، وتطويرها، حتى تتوافق مع تحليل التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها هذه المجتمعات، والتي من بينها الدور المهيمن الذي تلعبه الدولة، وجهازها البيروقراطي في البناء الاقتصادي و السياسي لهذه المجتمعات.

والواقع أن تحليل وتفسير هذا الدور يشكل قضية مثيرة لجدل نظري هام بين مختلف الدارسين. وقد ارتكز هذا الجدل في القضايا الأساسية التي أثارها كل باحث في مسألة التعريف الطبقي للبيروقراطية، وعلاقته بالسلطة السياسية والبناء الطبقي للمجتمع وأيضا علاقته بالمركز الرأسمالي.

وعلى الرغم من أن المنطلق النظري المشترك لهؤلاء الدارسين هو الفكر الماركسي بالخصوص و اتفاقهم على إبراز أهمية ووزن بيروقراطية الدولة في هذه المجتمعات النامية، الاستعمارية التي مر بها كل مجتمع من المجتمعات النامية، حيث أن القضايا النظرية التي تم التوصل إليها قد اشتقت أساسا من تحليل تاريخي لحالة بلد أو بلدان معينة، مما يجعل الوصول إلى رؤية نظرية عامة متكاملة تصلح لتحليل كافة هذه المجتمعات، عملية صعبة التحقق، وإذا تحققت فإنها تكون محدودة، وبها ثغرات كبيرة، تقلل من فائدتها التحليلية.

وبوجه عام، يمكن إبراز ثلاث تصورات نظرية ضمن اتجاه بيروقراطية الدولة في مجتمعات ما بعد الاستعمار.

التصـور الأول:

ينظر إلى بيروقراطية الدولة على أنها صفوة أو اليجاركية –بتعبير علوي- حيث تتمتع باستقلالية نسبية إزاء الطبقات الاجتماعية القائمة، التي يختلف تركيبها وقوتها من مجتمع إلى آخر، وتلعب الأوليجاركية دورا سياسيا واقتصاديا متغيرا، يقوم على الوساطة بين مصالح مختلف الطبقات الاجتماعية القائمة وأيضا مصالح القوى المسيطرة العالمية.

التصـور الثاني:

ينظر إلى بيروقراطية الدولة، على أنها أصبحت تشكل طبقة اجتماعية قائمة، أو أحيانا توصف بأنها القسم المهيمن من الطبقة المسيطرة، مهما اختلفت و تباينت مسمياتها من دارس إلى آخر. فمنهم من يشير بأنها " برجوازية الدولة" وهناك من يفضل استخدام مصطلح " البرجوازية البيروقراطية" وأحيانا مصطلح " الطبقة –الدولة" إشارة إلى أن الدولة باتت على نحو ما تشكل طبقة في ذاتها أي بمعنى آخر أن مفهوم الدولة يتجسد عمليا في مفهوم السلطة السياسية أو الطبقة الحاكمة.

التصـور الثالث:

وهو لا يختلف من حيث الجوهر عن التصور السابق، فيحاول أن يحلل بيروقراطية في هذا النمط، و يولي هذا التصور اهتماما اكبر لعلاقات الإنتاج الداخلية الجديدة. يدخل في إطار التصور الأول رؤية "حمزة علوي"للدور الذي تلعبه " الأوليجاركية البيروقراطية العسكرية" في دولة ما بعد الاستعمار وبخاصة في البلدان التي لم تعرف حركات ثورية.

وقد انطلق "علوي" من تحليل التجربة التاريخية التي نشا فيها الجهاز البيروقراطي العسكري خلال الفترة الاستعمارية، والدور الذي أصبح يلعبه في فترة ما بعد الاستعمار، في ضوء التحولات الطبقية الجديدة، حيث يلاحظ أن البرجوازية الاستعمارية في محاولتها إخضاع كافة الطبقات الاجتماعية في مستعمراتها، لجأت إلى خلق وتدعيم جهاز بيروقراطي عسكري قوي ومتضخم لاستخدامه في تحقيق سيطرتها.-وقد ترتب عن ذلك- في تصوره- أن أصبحت البنية الفوقية في المستعمرة أكثر تطورا من البنية التحتية، التي ظلت على ما هي عليه، لأن قاعدة هذه البنية الفوقية تكمن في بنية المركز[1] .

و يرى "العلوي" أنه بعد انفصال المستعمرات عن المركز الاستعماري أو المتربول تولد وضع جديد، و ظروف بنائية جديدة، برز من خلالها جهاز بيروقراطي قوي، مقابل طبقات

[1]-Hamza Alawi, "L'etat dans les societes post-coloniales " le cas du Pakistan et du Bangladesh , Temps-Moderne. Jui-Octo 1972, P380.

اجتماعية ضعيفة نسبيا و عاجزة عن فرض سلطتها على هذا الجهاز الذي ارتقى فوق باقي الطبقات واحتفظ بسلطته المهيمنة، بل و سعى إلى توسيعها.

على صعيد آخر يلاحظ " علوي" أن فترة ما بعد الاستعمار تعرف اصطفاف جديد للطبقات الاجتماعية المالكة، التي يشير إليها بالبرجوازية المحلية، وطبقة ملاك الأراضي، وبرجوازية المتربول، حيث تلتقي مصالح هذه الطبقات الثلاث تحت رعاية المركز الرأسمالي. و نظرا لعجز أي من هذه الطبقات في الانفراد بالسيطرة على جهاز الدولة البيروقراطي العسكري، فإن هذا الأخير يتمتع باستقلالية نسبية حيال كل هذا البناء الطبقي، مما يتيح له القيام بالوساطة بين المصالح المتعارضة لهذه الطبقات، و يعمل باسمها جميعا في الحفاظ على الملكية الخاصة، و النسق الرأسمالي للإنتاج. ومن خلال هذا الموقع المتميز فإن " الأوليجاركية البيروقراطية –العسكرية" تقوم باقتطاع فائض اقتصادي كبير تستخدمه على نحو بيروقراطي.[1]

ولقد خول هذا الوضع "لعلوي" أن يستنتج أن الأوليجاركية البيروقراطية العسكرية، لم تعد مجرد أداة لأي من الطبقات الاجتماعية القائمة، كما يؤكد أن هذا الوضع بالذات يخدم مصالح البرجوازية العالمية التي تحتفظ –بذلك- بمصالحها العامة في مجتمعات ما بعد الاستعمار عن طريق التحالف مباشرة مع أعضاء هذه الاوليجاركية.

والواقع أن علوي من خلال طرحه لهذه الملاحظة، يلامس قضية شديدة الأهمية، حينما يربط هذا التحالف وبين تأكيد الأيديولوجيين الغربيين، على أهمية البيروقراطية كأداة للتنمية والتحديث، حيث تروج هذه الأفكار تحت صور متعددة كالدعوة إلى العقلانية، والتخطيط، وتجميل صورة البيروقراطيين والتكنوقراطيين وتقديمهم علىأنهم حملة الخبرة العلمية والتقنية الحديثة.

ومن المؤكد، أن القضايا التي يثيرها علوي في تحليله تكتسي جانبا كبيرا من الأهمية وتلامس العديد من المسائل الحساسة، حيث استطاع بملاحظاته الثاقبة كشف مسألة تسلل مصالح البرجوازية الاستعمارية الجديدة وأساليب تحالفها مع أرباب السلطة في المجتمعات النامية. كما تكمن أهمية محاولة "علوي" في سعيه إلى تطوير رؤية نظرية تحليلية تأخذ بالبعد

---

(1) - H.Alawi : Op.cit. P 389.

التاريخي في تحليل الخصوصيات والتجارب التي مرت بها المجتمعات النامية انطلاقا من فحص حالات ملموسة (باكستان و بنغلاديش).

غير أن تحليله التاريخي لنشأة الجهاز البيروقراطي وتطوره، والأحكام والتفسيرات التي يقدمها لذلك، قد اتسمت بالخصوصية الشديدة، وبعدم الدقة والعمق.

و ثمة اعتراضات عديدة تثار فيما يتعلق بتفسير لظاهرة تضخم الجهاز البروقارطي-العسكري و تفسيره لظاهرة استقلالية الجهاز، والدور الذي يؤديه في مرحلة ما بعد الاستعمار.

فقوله أن الاستعمار قد انشأ هذا الجهاز المتضخم لإخضاع الطبقات المحلية وقولا يتعارض مع الحقائق التاريخية. وعلى نحو ما لاحظت "كولين ليز" (Colin Leys) فلم تكن هناك –في معظم المستعمرات- طبقات محلية قوية تحتم على الاستعمار إنشاء مثل هذا الجهاز البيروقراطي العسكري لإخضاعها، فالآلية أو الأسلوب الذي لجأ إليه الاستعمار هو إعاقة نمو برجوازية محلية، و تحقيق التغلغل الرأسمالي في التكوين الاجتماعي والذي يؤدي إلى خلق بناء طبقي يقوم على التعارض. فإذا كان صحيحا أن الاستعمار قد استعان بجهاز بيروقراطي عسكري في إدارة المستعمرات، فإنه لم يكن بهذه القوة والتضخم اللذان يصفه بهما "علوي". وإذا كان هذا الجهاز البيروقراطي قد عرف تضخما وقوة ونموا سريعا، فان ذلك تم عادة بعد الاستقلال و ليس قبله.

وعلى صعيد آخر، لم يحاول علوي أن يوضح هذه المسألة. فإذا كانت الأوليجاركية البيروقراطية –العسكري-تتمتع بهذه الاستقلالية وإنها لم تكن أداة لأي من الطبقات المالكة لوسائل الإنتاج، فلماذا تقوم بخدمة مصالح هذه الطبقات، بدلا من خدمة مصالحها الخاصة بها.

وإذا كان "علوي" قد أشار إلى الفائض الاقتصادي الكبير الذي تقتطعه هذه الأوليجاركية وتبدده في أنشطة "بيروقراطية" فان تفسيره لذلك في ضوء فكرة المركزية والتضخم ليس مقنعا إلى حد بعيد. والواقع أن رفض "علوي" فكرة أن تكون لهذه الاوليجاركية مصالح طبقية –أيا كانت- هو الذي حدا به إلى تفسير ذلك على هذا النحو.

بيد انه على الرغم من الاعتراضات المختلفة على تحليل "علوي" فان الرؤية التي قدمها، والقضايا التي أثارها قد لقيت اهتمام كبير من الدارسين في البلدان النامية. حيث استخدمت رؤية "علوي" كنقطة انطلاق لطرح و تحليل قضايا جديدة.

هكذا وفي سياق تحليل مماثل لما قدمه "علوي" حــاول كلود ميلاسوكس" (Claude Meillasseaux) في دراسته عن بيروقراطية الدولة في "مالي" أن يوضح الاستغلال الاقتصادي و القمع السياسي الذي تمارسه هذه البيروقراطية على الفلاحين في مالي تحت قناع الاشتراكية . و يتفق "ميلاسو" مع "علوي" في قضايا تحليلية عديدة.

إذ يرى "ميلاسو" على غرار "علوي" أن هذه البيروقراطية هي جهاز أنشاه الاستعمار لتنفيذ بعض المهام التي لا يريد، أو لا يستطيع القيام بها. حيث عهد لها في إطار ذلك ببعض أدوات السلطة كالتعليم و الخبرة الإدارية وأدوات القمع. وبعد الاستقلال اكتسبت بوصوله إلى السلطة - خصائص الطبقة الاجتماعية المعروفة كالتحكم في البناء الاقتصادي واستخدامه كأداة للاستغلال وتحقيق مصالحها. كما استخدمت أدوات القمع في الإبقاء على سيطرتها [*].

و يشير "ميلاسو" من جهة أخرى أن هذه الجماعة البيروقراطية قد اكتسبت خصائص وملامح الطبقة الاجتماعية، على الرغم من أن الطبقة الاجتماعية المناقضة لها لم تتحد اجتماعيا بعد. فهي –و أن لم تكن تملك وسائل الإنتاج ملكية خاصة- إلا أنها تتصرف فيها على نحو اجتماعي. وهي تعمل على التحكم في الصراعات الاجتماعية، بفضل جهاز الحزب الواحد، حيث يتم اختزال الصراعات المفتوحة إلى مجرد صراعات داخلية بين "شلل" غير محددة المعالم تطغى على ممارساتها نزعات قبلية أو جهوية أو إقليمية طائفية.

و يلاحظ "ميلاسو" أن محاولات هذه الجماعة البيروقراطية لاكتساب مواقع التحكم في الاقتصاد والصراع مع الجماعات الأخرى، يتم تحت غطاء الاشتراكية ونشر هذه الأيديولوجية كي تظهر نفسها و كأنها تقوم بالنيابة عن الجماهير في تحقيق المصلحة العامة لكل أفراد المجتمع وقد ساعدها في ذلك –في تصوره-ضعف الطبقات الاجتماعية المحلية المتمثلة في الطبقة الأرستقراطية لكبار ملاك الرقيق القدماء والطبقة التجارية الأكثر تطورا نسبيا.

وعلى الرغم من أن "ميلاسو" قد ربط بين نشأة وتطور بيروقراطية الدولة في مالي والبناء الطبقي، إلا أنه يرفض شأنه شأن "علوي" أن ينظر إلى هذه الجماعة- في التحليل الأخير –على أنها طبقة اجتماعية، ودون أن يوضح لنا بالمقابل طبيعة هذه الجماعة وتعريفها مكتفيا بالإشارة إلى أنها مجرد أداة تابعة لخدمة مصالح الإمبريالية، وان كونها في الأصل أداة

[*]– دراسة مستفيضة تحت عنوان « البيروقراطية في الدولة الإفريقية»، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد 120 ، اليونسكو ، القاهرة 1989. ص 20-43.

المصالح الاستعمارية لا يزال يؤثر في صيرورتها وحركتها. كما انه يوضح لنا طبيعة هذه العلاقة و المصالح الاستعمارية الجديدة التي تخدمها.

ينظر عدد من الدارسين إلى البيروقراطية على أنها مجال للصراع بين مختلف الطبقات الاجتماعية، حيث تسعى كل طبقة إلى السيطرة على بيروقراطية الدولة لخدمة مصالحها. ويجري تفسير الصراعات المختلفة التي ظهرت في البلدان المستقلة حديثا، وتضارب البرامج الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي، وكثرة الانقلابات العسكرية والاضطرابات الداخلية وغموض الاتجاهات الإيديولوجية لهذه البلدان في ضوء فكرة الصراع بين مختلف الطبقات الاجتماعية للسيطرة على جهاز الدولة.

وفي إطار ذلك نجد "كيري"(kate Kerry) و"راي"(Ray) يشيران إلى أن بيروقراطية الدولة هي حلبة الصراع بين مختلف الطبقات ، حيث تسعى البيروقراطية في ظل هذا الوضع أن تكون" حكم بونابرتي" في الصراع الداخلي. وإذا كان يبدو أن هذه البيروقراطية مهيمنة، فإن هذه الهيمنة حالة مؤقتة، حيث تنحصر شيئا فشيئا مع نمو وتدعيم المصالح الاجتماعية للطبقات الصاعدة.[1]

ويشير "كولن لينز" من جانبها إلى أن بيروقراطية الدولة تعكس المحيط الخاص للصراع الطبقي داخل المجتمع، حيث أن الموقع السياسي للدولة يعبر عن القوة النسبية لأقسام الطبقات المتصارعة، كما ترى أن هذا الاستقلال الظاهري الذي تتميز به مضلل موضوعيا، فهذه الجماعة البيروقراطية هي أداة لخدمة مصالح الرأسمالية العامية، التي تظل العنصر الأقوى في مجتمعات ما بعد الاستعمار.

و يؤكد "كلود بيار"(claude Bayard) في دراسته للدولة في "الكاميرون". أنه من الخطأ المحاججة بالقول أن الفئات العليا للبيروقراطية تشكل طبقة مسيطرة لأنها في الحقيقة لا تتمتع بتحكم فعلي وحقيقي في وسائل الإنتاج.[2]

و ينتقد «جوشو فوريست" (Joshua Forest) أولئك الذين ينظرون إلى بيروقراطية الدولة على أنها تشكل طبقة أو شريحة طبقية مسيطرة –موضحا أن وجود جماعة تمسك بالسلطة السياسية والاقتصادية ليس أمرا كافيا –في حد ذاته- لاعتبارها طبقة (أو كطبقة حاكمة) وبكل

(1) -Kate Kerry and Larry Ray, state and class in kenya ; Notes on the cohesion of the ruling class. In journal of modern African studies ,23 avril 1994, P20.

(2)- Claude Payaed , "l'Etat au Cameroun " ,Fundation Nationale des sciences politiques, paris,1979,P 74.

تأكيد لا يمكن اعتبارها طبقة برجوازية. ويذهب إلى القول أيضا أنه مهما سعى أولئك الذين يؤلفون او يشكلون جهاز الدولة إلى تحقيق مصالحهم الذاتية، إلا أنههم لا يمثلون على الإطلاق طبقة برجوازية. ويستشهد بتحليل "بيري أندرسون" عن الإقطاع، حيث لا حظ أن البيروقراطية قد لعبت دورا هاما في تحقيق استغلال اقتصادي، وتمكنت من الاستحواذ على ثروة الفلاحين عب اقتطاع الفائض الاقتصادي مباشرة، أوعن طريق الضرائب، غير أن ذلك لا يعني أن البيروقراطية قد شكلت في ذاتها طبقة اجتماعية.

وخلافا لأنصار الرؤية السابقة الذين يقرون بتمتع بيروقراطية الدولة باستقلالية نسبية و بامتيازات كبيرة، و يرفضون تصورها كطبقة اجتماعية استغلالية على الرغم من الموقع المحوري المسيطر الذي تحتله في بنية المجتمعات النامية –نجد جماعة من الدارسين في إفريقيا و آسيا وأمريكا اللاتينية ينظرون إلى بيروقراطية الدولة كطبقة اجتماعية استغلالية انطلاقا من كونها تنتهج أسلوبا اقتصاديا استغلاليا وتستخدم القمع السياسي لتحقيق ذلك.

ومن التحليلات المبكرة في هذا السياق، تلك التي قدمها "محمود حسين" في تحليله للصراع الطبقي في مصر، حيث صاغ لأول مرة مفهوم " برجوازية الدولة" (Bourjoisie d'Etat) الذي شاع استخدامه بعدها على نطاق واسع[1]. و قد أوضح "حسين" أن هذه الطبقة الجديدة تتألف من أولئك الذين استفادوا من التحولات الاقتصادية والسياسية التي عرفتها مصر بعد الثورة، حيث سخروا جهاز الدولة الاقتصادي والإداري لتحقيق مصالحهم.[2]

(

وقد تبع "حسين" في تحليلاته العديد من الدارسين في العالم الثالث. ففي أمريكا اللاتينية كشف " كايد برادوجر" (kaud Prado .jr) عن وجود "برجوازية بيروقراطية" تتشكل من كل الجماعات التي يتوقف تراكم رأس المال لديها ، على ميزانية القطاع العام ومن جانب آخر ، وفي تحليلهما لحالة "البرازيل' حاول كل من "كاردسو" (cardso) و"مارتينز"(C.E.Marteens)أن يوضحا تشكيل هذه الطبقة الجديدة حيث أشار "كاردسو" أن "برجوازية الدولة" تمثل جماعة مديري المؤسسات العامة التي تمتلك درجة معينة من الاستقلالية التي تخول لها أن تقدم جماعيا أو فديا المصالح الخاصة لمؤسساتها، أما "مارتينز"

(1)-Mahmoud Hossein , L a lutte des classes en Egypte, paris ,F.Maspero, 1971.P36.
(2) -Ibid, P 36.

فيرى أن برجوازية الدولة تتشكل من الأشخاص الذين يشكلون جهاز الدولة، ويعملون على تحقيق أقصى حد ممكن لمصالحهم الشخصية.

ويرى بعض الدارسين في إفريقيا أمثال "برنشتاين"(Bernstein) أن بيروقراطية الدولة تتدعم و تعيد إنتاج نفسها كطبقة عبر توسعها على حساب المجتمع المدني.

ويذهب "هيل وماركوفتش" (F.Hill & Markovitz) أيضا إلى أن بيروقراطية الدولة هي طبقة من المديرين، يتحكمون في أنساق السلطة السياسية والاقتصادية، ويستفيدون من مكانتهم الحيوية والمحورية في جهاز الدولة، ويعملون كطبقة في تحقيق مصالحهم المتصارعة مع مصالح الطبقات الأخرى، وهي نفس الفكرة التي يطرحها "كالاجاري" (kalaghary) في تحليله للدولة في "زائير" حيث يرى أن أولئك الذين يشكلون الدولة يقيمون لأنفسهم قاعدة اقتصادية ، ويستحوذون على التراكم المحلي لرأس المال.

على صعيد آخر، يفضل كل من "سمير أمين" و"عيسى شفنجي" (Aissa Shivinji) تحليل بيروقراطية في ضوء ربطها بقضية التبعية للمركز الرأسمالي.ففي تحليله للصراع الطبقي في غرب إفريقيا حاول" سمير أمين" أن يتتبع نشأة الطبقة البيروقراطية " فيها حيث أوضح أن الاستعمار قد خلق طبقة جديدة من الموظفين لعبت دورا هاما في حركة التحرر القومي وبعد الاستقلال، ونتيجة ضعف البروليتاريا وجماهير الفلاحين ، سعت هذه البيروقراطية الجديدة إلى احتكار السلطة و استغلال الفلاحين خلف قناع الملكية العامة[1] .

ويشير "سمير أمين" إلى أن ظهور مل هذه البيروقراطية الجديدة، أصبح يمثل المظهر الأساسي للفوارق الطبقية في ارتباطها بالركود الاقتصادي.[2]

من جهة أخرى يؤكد "أمين" أنه نتيجة للاعتماد المالي الكلي لهذه البيروقراطية المصطنعة على الافتراض الخارجي، فإن ذلك أدى إلى تعزيز السيطرة الامبريالية على هذه المجتمعات التابعة.[3]

و يؤكد ذلك عيسى شيفنجي" في تحليله للصراع الطبقي في تنزانيا ، حيث يرى أن البرجوازية البيروقراطية التي تتألف من الفئات العليا المثقفة وأصحاب المهن الفنية من البجوازية الصغيرة ، هي الآن في قمة سلطة الدولة ، وتسعى إلى تدعيم سلطاتها ضد التجار

[1]-سمير أمين ، الصراع الطبقي في غرب لإريقيا ترجمة بيومي قنديل ، مجلة عالم الفكر ، مجلة فكرية شهرية تصدر بالقاهرة ، عدد مايو ، 1979 ، ص18-35.
[2]-نفس المرجع السابق، ص33.
[3]-نفس المرجع السابق ، ص34.

والطبقة العاملة والفلاحين. ولكنها في واقع الأمر وفي نهاية المطاف تعمل لخدمة مصالح البرجوازية العالمية.

أخيرا، حاول الدارسين طرح إشكالية البيروقراطية في المجتمعات النامية من منظور أكثر شمـولا ، في ضوء مفهـوم جديـد «النمـط التكنـوقراطي للإنتـاج »

(mode de production techno cratique)

استنادا إلى طرح منظري معين مفاده أن سيطرة الدولة على عملية الإنتاج في المجتمع، يترتب عليه ظهور علاقات إنتاج جديدة. وقد أولى أصحاب هذا الطرح أهمية اكبر لتخليل هذه العلاقات الإنتاجية الجدية، داخل المجتمع، ولم يولوا اهتماما لعلاقات التبعية على المستوى الخارجي.

و ضمن هذا السياق تندرج محاولة"هوارد شتاين (Howard Stein) الذي يذهب إلى أن وسائل التنظيم تشكل وسائل الإنتاج الحالية في ظل نمط إنتاج بيروقراطي. حيث احتكار المعلومات والمعارف التقنية يسمح بنشوء طبقة بيروقراطية تقوم باستخلاص الفائض الزراعي وتوجهه لخدمة مصالحها.[1]

يرى جانيك فوانس و فيليب أريك (J.Faouns and phiulip raikes) في تحليلهما لطبيعة الدولة في "تنزانيا"، في مرحلة ما بعد الاستعمار أن هذه الدولة ليست رأسمالية ولاهي اشتراكية ، إنما تعكس اتجاه نحو نمط إنتاجي جديد تسيطر فيه طبقة بيروقراطية، حيث يبسط أفرادها سيطرتهم على المجتمع لتحقيق فائض اقتصادي ضروري لإعادة إنتاج هذه الطبقة. وتجمع هذه البيروقراطية إيديولوجية مشتركة تبرر سياسة التدخل والتحكم في الاقتصاد. ويشير الباحثان إلى انه في الوقت الذي تلعب فيه هذه الطبقة دورا معينا في ربط القطاع الاقتصادي الزراعي بالخارج، فإنها في الواقع تتحرك بحافز تحقيق مصالحها، وهي بالتالي ليست سوى مجرد أداة لرأس المال الأجنبي.

وتحت عنوان «ملاحظات تمهيدية لنمط إنتاج تقنوبيروقراطي»، يطرح بيريرا (Peirreira) رؤيته لهذا النمط الإنتاجي الجديد. حيث يرتكز على مفهوم الملكية كنقطة الانطلاق. والملكية التي يعنيها "بيريرا" هي الملكية "التقنوبيروقراطية" التي تتوافق في نظره منع نمط إنتاجي تحت إدارة الدولة. حيث يعتقد أن ملكية وسائل الإنتاج قد أصبحت تابعة لملكية الدولة

(1)-Howard Stein « Theory of the state in Tanzania « critical Assessments, in, the Journal of Modern African studies .23, 1, 1985.pp.105.123.

بما يسمح بالحديث عن ملكية "تقنوبيروقراطية" تنشأ عنها علاقات إنتاج "تقنوبيروقراطية" أيضا تتكون على أساسها طبقة "بيروقراطية" تتصرف كطبقة برجوازية، انطلاقا من كون عملية الإنتاج تسير وفق ميكانيزمات رأسمالية –أي يحركها عامل التراكم والبحث عن القيمة.[1]

وخلاصة مجمل هذا الطرح حول خصائص بيروقراطية الدولة في البلدان النامية وعلى ضوء التصورات النظرية المطروحة خلال النصف الثاني من القرن الماضي يمكن استخلاص بعض الملاحظات و النقاط الأساسية كالتالي :

-إن التجارب التاريخية الملموسة في ظل السيطرة الاستعمارية التي مرت بها معظم المجتمعات النامية قد أثرت بشكل كبير في البنيات الاجتماعية والاقتصادية لهذه المجتمعات و حددت إلى حد ما طبيعة النظم السياسية والاقتصادية لهذه المجتمعات في فترة ما بعد الاستعمار باستثناء بعض البلدان النامية التي تجذرت فيها حركات وطنية ثورية تحررية والتي أجهضت في غالبيتها في نهاية القرن الماضي .

- و يمكن استخلاص شكلين من النظم الاجتماعية والاقتصادية في هذه المجتمعات والتي لعبت وتلعب في ظلها بيروقراطية الدولة أدوارا مختلفة و تحتل موقعا متباينا في بنية السلطة الاقتصادية والسياسية خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

الأول يتميز بسيطرة نمط الإنتاج الرأسمالي التابع وعلاقات الإنتاج الرأسمالية التابعة ويتميز التركيب الطبقي الهش لهذه المجتمعات بسيطرة طبقة أو نخبة وطنية ذات ميول برجوازية تفتقر إلى إيديولوجية ليبيرالية حقيقية وهي الطبقة أو النخبة السياسية التي ظلت تتحكم في جهاز الدولة وتستخدمه كأداة لإعادة إنتاج شروط التبعية الاقتصادية وتوسيع الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وعلاقات الإنتاج الرأسمالية المحكومة بقانون التبعية البنيوية في القطاع الصناعي أو الزراعي وفي التجارة والخدمات.

وفي ظل هذه الظروف وما يرتبط بها من الشروط التي تفرضها علاقات التبعية البنيوية فإن بيروقراطية الدولة توظف كأداة سيطرة وقمع في خدمة القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في نظام التبعية البنيوية. وتؤدي وظيفة مزدوجة: وظيفة قمعية قسرية ووظيفة

[1]-L.C.Breissera Peirreira "Notes Introductives au mode Le production techno Bureaucratique ou étatique de production" ite par J.A.Jiannotti ,Zautour de la question de L'ETAT et de la bureaucratiques«Revue de sciences politique N° 169 ,paris 1989, p90-116.

استغلالية في صالح التراكم الرأسمالي الخاص، وهي بحكم النفوذ الذي تتمتع به تسعى دوما إلى تسخير القطاع العام أو قطاع الدولة خدمة للمصالح الخاصة المحلية أو العالمية.

أما الشكل الثاني من المجتمعات النامية فيختلف نسبيا عن الأول حيث يتميز بسيطرة ملكية الدولة على وسائل الإنتاج مع استمرار الملكية الخاصة الرأسمالية وما قبل الرأسمالية جنبا إلى جنب مع الأولى.

و بسبب هشاشة التركيب الطبقي في هذه المجتمعات لعوامل تعود إلى طبيعة السيطرة الاستعمارية و طبيعة الكفاح التحريري الذي لعب فيه الفلاحون دورا رئيسيا فإن الدولة الوطنية الفتية فرضت سيطرتها على مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية ثم بدأت هذه السيطرة تتلاشى وتتراجع تدريجيا نحو التعددية واقتصاد السوق وسيادة القطاع الخاص المرتبط بالقطاع الخاص الأجنبي هذا الأخير الذي توغل في اقتصاديات هذه البلدان ابتداء من العقدين الأخيرين من القرن الماضي تحت تأثير سياسة الخصخصة أو الخوصصة المتبعة في الأنظمة السياسية للمجتمعات النامية والتي أدت إلى تقزيم القطاع العام أو اضمحلاله، أو تسخيره كأداة لتأمين مصالح القطاع الخاص.

وقد أتاح هذا الوضع الجديد من التحول السياسي لبيروقراطية الدولة في المجتمعات النامية إلة تعاظم دورها وتأثيرها في الحياة الاجتماعية في ظل غياب النخبة السياسية الفاعلة وعدم وقوف المجتمع المدني على أقدامه أو غيابه كليا عن عمليتي رسم السياسة وصنع القرار تحت تأثير آليات الدولة البيروقراطية التسلطية.

إن الاتجاه النظري الذي ينطلق من مفهوم" الدولة التابعة" في تناوله لموضوع البيروقراطية في البلدان النامية هو اتجاه مشدود برؤية " مدرسة التبعية" ذات التوجه الماركسي الجديد الذي انطلق أساسا من بلدان أمريكا اللاتينية في ستينات القرن الماضي ويمثل سمير أمين في إفريقيا والعالم العربي أحد أقطاب هذه المدرسة من خلال أعماله الفكرية الشهيرة و في مقدمتها كتابيه«التطور اللامتكافئ» و«التراكم على الصعيد العالمي» حيث يوضح بدقة إشكالية العلاقة بين «المركز» و«المحيط» القائمة أساسا على البعد الاقتصادي وعلى مبدأ التقسيم الدولي للعمل.

وإن هناك تطابق وتلازم بين تطور أسلوب الإنتاج الرأسمالي وتطور النمط البيروقراطي للدولة الحديثة في الغرب. وبالتالي ومن اللامعقول تجديد الشريحة البيروقراطية العليا في الدول الرأسمالية من رسم السياسة أو صنع القرار.

فأسلوب الإنتاج الرأسمالي في تجربته التاريخية التي تتسم بالتجدد والابتكار بخلاف الأنماط الإنتاجية السابقة عليه هذا الأسلوب عبر تطبيقاته الثلاثة (الأوروبية الغربية والأمريكية، و اليابانية...) قد قام على قاعدتين وهما:

-قاعدة طبقية قوامها الانقسام والاستقطاب الطبقي الثنائي إلى برجوازية وعمال صناعيين أساسا تؤطرها «إدارة عامة» بما فيها «إدارة الأعمال» وهي إدارة علمية معيارية. والتي أصبحت في ظل العولمة إدارة عامة دولية.

-قاعدة قومية قوامها التطور المستقل بعيدا عن الخضوع للتأثير الخارجي المهيمن والمسيطر و وحيدا الطرف.

وعلى هاتين القاعدتين تولد الفائض الاقتصادي وتطور بوتائر سريعة وتحقق التراكم. وتسنى التطور الرأسمالي المندفع ذاتيا إلى سيادة النظام الرأسمالي وانتقاله إلى حالة من الاستقطاب على الصعيد العالمي لم يعرفها العالم في العصور السابقة من تاريخ الإنسان، حيث أن النظام الرأسمالي لم يعط في فترة تاريخية ما أي قوى مغايرة له فرصة للحاق به حتى من خلال التكيف.[1]

وفي هذا السياق و في إطار الحديث عن موضوع الدولة البيروقراطية في البلدان النامية تطرح على الباحث الأسئلة التالية: هل تحققت هاتان القاعدتان –المشار إليهما- وتطبيقاتها في البلدان النامية ؟ بل هل سارت البلدان النامية على الطريق إلى توفيرهما ؟ ليست نقط البحث عن الإجابة بل إننا نتساءل : هل توفرت أصلا شروط التراكم الرأسمالي في البلدان النامية ؟ و أكثر من ذلك: هل كان ممكن منذ البدء –في ظل الحكم الاستعماري-تحقق التراكم الرأسمالي أو تحقق «إدارة عامة» في العالم الثالث؟

إجابتنا المقتضبة عن هذه الأسئلة هي بالنفي القاطع فلا البلاد المتخلفة أو النامية حققت التراكم الرأسمالي ولاهي سارت على الطريق لتحقيقه، ثم إن شروط التراكم أو شروط الإدارة

[1] -سمير أمين :« العولمة و مفهوم الدولة الوطنية» ، أنظر : مجموعة من الباحثين العرب : الدولة الوطنية و تحديات العوةلمة ، مركز البحوث العربية الافريقية بالقاهرة و مركز الدراسات و البحوث الاستراتيجية بدمشق . مكتبة مدبولي ، ط :1 القاهرة 2004، ص12.

العامة أو إدارة الأعمال لم تكن متوفرة أصلا في البلدان النامية، بل لم يكن من الممكن توفرها مبدئيا-و بخاصة في ظل النظام الاستعماري- فالتكوين الطبقي لم يكن قائما على الاستقطاب الثنائي من النمط الرأسمالي والبعد القومي لم يكن قائما على الاستقلالية بل على النقيض تماما.

إذن كل ما هو موجود وملموس هو التبعية للمركز أو المتربول، والتبعية كانت وظلت و ما زالت تشكل شرطا لإنتاج وإعادة إنتاج «التخلف» إذ أن التبعية والتخلف صنفان متلازمان.

فلا تزال أغلبية البلدان النامية تواجه هذا التحدي وتأخذه بعين الاعتبار أثناء رسم سياستها سواء بالتخفيف من حدته أو توسيع دائرته، إلا أن ما يؤكده الواقع أن سياسات الإدارة العامة و أساليبها في العمل البيروقراطي لا تزال غير متطابقة مع البيئة الاجتماعية والثقافية ومع النظام السياسي والقانوني للدول الحديثة الاستقلال.

فالتنظيم البيروقراطي للدولة وما يفرضه من التزامات سياسية واجتماعية اقتصادية وثقافية وإدارية علمية وتقنية يمثل عامل هام مؤثر على كفاءة إدارة الدولة وحركتها نحو تحقيق أهدافها. وفي كثير من البلدان النامية و في البلدان العربية خاصة تختلط العقائد السياسية والنعرات الطائفية والجهوية بالاعتبارات الإدارية السليمة في إدارة المشروعات والمؤسسات الأمر الذي يسبب انحرافات واضحة عن معايير الإدارة الحديثة. أي الإدارة العلمية(العامة والخاصة) بالإضافة إلى أن النظام السياسي من النمط البريتوري أو التسلطي السائد في غالبية البلدان النامية له تأثير سلبي كبير على منظومة الإنتاج والتوزيع وعلى أشكال التنظيم من الأسرة إلى الدولة.

3)-الاتجاه الذي يستند على مفهوم «الدولة التسلطية»:

و لا شك في أن مستوى الاجتماع السياسي الذي يصل إليه المجتمع في عهد تاريخي معين أو في مرحلة تاريخية معينة، هذا المستوى يعكس أساسا العلاقة بين مؤسساته والقوى الاجتماعية التي تشكلها، والقوى الاجتماعية هي جماعة عرقية أو دينية أو إقليمية أو اقتصادية أو سواها.

وتشتمل عملية عصرنة المجتمع أو تحديثه بدرجة كبيرة على مضاعفة القوى الاجتماعية وتوظيفها في المجتمع[1] مهما كانت الطبيعة الاجتماعية لهذه القوى ومهما كانت إيديولوجيتها أو عقيدتها التي لا تتعارض مع مشروع بناء الدولة الوطنية على أسس عصرية، لأن فقدان الثقة المتبادل والولاء المقتضب يشيران إلى ضآلة حجم التنظيم . في نطاق السلوك الذي يخضع للملاحظة يكمن الفارق الحاسم بين مجتمع متطور سياسيا ومجتمع متخلف في عدد و حجم و فاعلية تنظيماته.[2]

وفعالية تنظيم المجتمع و تأسيس الدولة الحديثة و بناء القوة الاجتماعية الفعالة قد تأكد تاريخيا مع ميلاد النموذج الليبيرالي الغربي في الاجتماع والاقتصاد والذي بدا يتشكل حين أطلق *فنسنت دي غورناي* (vincent de gourny) صيحته الشهيرة «دعه يعمل..دعه يمر» (laisser faire laisser passer).

و لم يكن يدور في ذهن *دي غورناي* على الأرجح أن هذه الصيحة سوف تصبح فيما بعد شعار لواحدة من أهم النظريات التي حاولت أن ترسم للبشر إطار حياتهم الاجتماعية في كافة جوانبها وعلى الأخص في جانبها الاقتصادي والسياسي ونعني بها النظرية الليبيرالية.[*]

ولا تزال النظرية الليبيرالية كعقيدة أساسية أو كإيديولوجية تعاني حتى اليوم من المعنى السلبي الذي لحق بها من جراء ارتباطها الوثيق بمصالح الطبقة الرأسمالية وقوى رأس المال وامتدادها عالميا وتأثيراتها على المجتمعات والدول في البلدان النامية.

وإن الدولة والقانون كما عبر عن ذلك فيلسوف الليبيرالية البرغماتية *وليم جيمس* هما كصفة النهر يجب أن تقتصر وظيفتهما على تامين انسياب مياه النهر موجه إثر موجة دون عوائق أو حواجز. وتفقد الدولة والقانون سبب وجودهما إذا تحولتا من مهمة التامين والحراسة إلى كونهما عوائق تعوق حرية المجتمع و الاقتصاد والفكر.[3]

وبالنسبة لواقع المجتمعات النامية المعاصرة يثار الآن السؤال التالي : لماذا توصف الدولة في هذه المجتمعات بالنموذج السياسي التسلطي في غالبية الأدبيات الاجتماعية

---

(1) -صموئيل هنتغتن : النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلو عبود ، دار الساقي ، بيروت 1993 ، ص 17.

(2) -نفس المرجع ، ص42.

(*) –الليبيرالية (Liberalisme) كانت تمثل الإيديولوجيا السياسية والاقتصادية للطبقة البرجوازية الصاعدة بعد الثورة الفرنسية (1789). أي كانت تمثل عقيدة «الطبقة الوسطى» أي عقيدة تحررية شديدة الحيوية باعتراف ماركس نفسه في « الإيديولوجيا الألمانية». و لكنها بعد أن ارتبطت بالرأسمالية طيلة القرن التاسع عشر و بحزب أرباب العمل و بمصالح الطبقة المسيطرة أصبحت تعني شيئا مضادا للتحرر والتقدم في نظر كل ممثلي النقابات و الطبقات المسودة.

(3) -محمد نور فرحات :« الليبيرالية أو الطوفان » مجلة المنار ، العدد 66 ، يونيو –حزيران 1990 ، ص52-60.

والسياسية الراهنة؟ وهل هناك علاقة ترابط بين« الدولة التسلطية » هذه والزعامة الاستلزامية فيها؟والإجابة المستفيضة عن هذين السؤالين نجدها في التحليلات والتفسيرات التي تنطلق من مفهوم«الدولة التسلطية» فالتمايز السياسي بين الدول في عالمنا المعاصر لا يتعلق بنمط الحكم فحسب بل يتعلق أيضا بالفروقات بين الدول بخصوص طبيعة السلطة السياسية الحاكمة فهناك دول (كبيرة أو صغيرة) يتجسد في سياستها الإجماع والاتفاق والشرعية والتنظيم والفعالية والاستقرار ودول أخرى تعاني سياستها من عجز على هذا الصعيد.

و يرجع هذا العجز إلى أن السلطة السياسية في غالبية البلدان النامية كانت ومازالت قرنية ظاهرة الاستلزام للزعماء أو القادة السياسيين أو العسكريين. وعلاقة الاستلزام بين الحاكم و المحكوم هي علاقة هيمنة وتبعية، علاقة تستند إلى اعتبارات القوة المجردة أكثر من استنادها إلى اعتبارات الإرادة الحقيقية للمحكومين.

وبحكم تأثير الزعامة الاستلزامية(le dirigeant –clientéliste) في المجتمعات النامية وخاصة في البلدان العربية والإفريقية يصبح الاستلزام هو نقيض الالتزام (conformité) أو الانتماء السياسي لأنه يقوم بالدرجة الأولى على الولاء الشخصي بحكم مصلحة متبادلة. ثم يتحول إلى الاحتواء سياسي واجتماعي كما هو الشأن الآن في غالبية الأحزاب في العالم العربي التي تقوم على «الولاء». أي الولاء للطائفة أو القبيلة أو الزمرة أو الولاء لجماعة المصالح في الداخل أم في الخارج أم إلى كليهما معا.

وفي نظر هذا الاتجاه أن الدولة التسلطية في البلدان النامية وبخاصة في البلدان العربية هي الصورة الشكلية أو الأصل التاريخي للدولة البيروقراطية الحديثة التي ولدت في مطلع القرن التاسع عشر في خضم الحقبة الرومانسية(التي أعقبت عصر التنوير) بفرعيهما السياسي (في فرنسا) والفكري-الإيديولوجي (في ألمانيا). وبشكل متزامن مع تفجر نمط الإنتاج الرأسمالي في ظل الثورة الصناعية الأولى.[1]

و يرى خلدون حسن النقيب أن هذه المؤثرات الملازمة لتاريخية الدولة البيروقراطية الحديثة تحتاج إلى مزيد من التوضيح لأنها تمثل افتراضات مهمة بني عليها تفسيرنا الخاص لقيام الدولة التسلطية في القرن العشرين-في المشرق العربي المعاصر.[2]

(1) -خلدون حسن النقيب: الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر ،مركز دراسات الوحدة العربية ، ط3 ، 2004 ، ص24.

(2) -المرجع نفسه و مكانه.

و لكنه من المؤكد أن الدولة البيروقراطية الحديثة استمدت طابعها التنظيمي من ابتكارات الثورة الفرنسية وخاصة:الراديكالية والشعبوية والقومية المؤدلجة. وهكذا فقد اتخذت هذه الدولة البيروقراطية نمط الدولة –القومية الذي أضعف الأسس التي كانت تقوم عليها والدول التقليدية اللاقومية. وكان تطور الدول القومية متزامنا مع التفجير الدينامي لنمط الإنتاج الرأسمالي وتوسعه الهائل خارج أوروبا ليشمل العالم كله ويخلق الظاهرة الإمبريالية الكونية [1] ويفرز نموذجين سياسين متباينين ومتناقضين : النموذج الليبيرالي والنموذج الشمولي (الذي بدا يتقلص ما بعد 1989).

يقف النموذج التسلطي في منتصف الطريق بين النموذج الليبيرالي والنموذج الشمولي من ناحية أخرى، ففي الوقت الذي تلغى فيه المجتمعات الشمولية كل صور المنظمات المستغلة و كل صور المصادر المستقلة للإعلام فان النظم التسلطية تقمع المعارضة المنظمة والنقد العام. وفي الوقت الذي يشجع فيه المجتمع الليبيرالي استقلالية المنظمات والمؤسسات فإن المجتمع التسلطي يحد من حركة ونشاط هذه المؤسسات ولكن لا يحاول السيطرة عليها بالكامل.

وإذا كانت المجتمعات الشمولية تقمع كل صور الصراع بين مكونات البنية الاجتماعية الشاملة (البنية السياسية جزء منها) فإن المجتمع التسلطي يحاصر هذه الصراعات بغير أن يقضي عليها.

بالرغم من اختلاف علماء الاجتماع السياسي وعلماء السياسة في تعريف و تحديد مفهوم « النموذج التسلطي» أي مفهوم «التسلطية» إلا أنهم متفقون على أن الدولة التسلطية هي الشكل الحديث والمعاصر للدولة المستبدة(Etat autoritaire) وهي ككل الأشكال التاريخية للدولة المستبدة(الإقطاعية، السلطانية ، البيروقراطية...الخ)

الدولة التسلطية تسعى دوما إلى تحقيق الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة، في المجتمع لمصلحة الطبقة أو النخبة الحاكمة أو الاوليغارشية أو «الزمرة» أو الكتلة التاريخية بالمفهوم الغرامشي ولكن الدولة التسلطية الحديثة والمعاصرة خلافا لكل أشكال الدول المستبدة تحقق هذا الاحتكار عن طريق اختراق المجتمع المدني (أو المجتمع التقليدي الأهلي) وتحويل مؤسساته إلى تنظيمات تضامنية تعمل كامتداد لأجهزة الدولة –بغية التوفيق بين

(1) -المرجع نفسه ، ص31.

«التعددية»(pluralisme) و«التوحدية»(corporatisme)[*] الخاصية الأولى للدولة التسلطية وهي تختلف من بلد إلى آخر ومن حضارة إلى أخرى.(هذا الموضوع يناقشه بالتفصيل خلدون النقيب وهشام شرابي في أعمالها حول الدولة التسلطية في المشرق العربي)

أما الخاصية الثانية للدولة التسلطية فهي خلافا لكل أشكال الدول المستبدة الأخرى تخترق النظام الاقتصادي وتلحقه بالدولة إما عن طريق التأميم (باسم الاشتراكية) أو عن طريق توسيع القطاع العام والهيمنة البيروقراطية الكاملة للدولة على الحياة الاقتصادية.

وهذا لا يقود إلى الاشتراكية (أي الملكية العامة لوسائل الإنتاج) كما يضن البعض، بل على العكس يقود إلى رأسمالية الدولة التابعة والتي تقوم بالاستيلاء على الفائض الاجتماعي وعلى فائض القيمة بدلا من الرأسماليين الأفراد على حد تعبير شارل بتلهايم (Ch.bettelheim) وهي تابعة لأنها تدخل في علاقات اقتصادية و سياسية غير متكافئة مع الدول الأخرى، مما يجعلها عرضة لتقلبات السوق الرأسمالي العالمي حتى في أساسيات معاشها.

والخاصية الثالثة للدولة التسلطية هي أن شرعية نظام الحكم فيها تقوم على استعمال العنف(أو القوة السافرة) والإرهاب الأكثر من اعتمادها على الشرعية التقليدية ولذلك يتسم نظامها السياسي (في بلدان بالعالم الثالث عموما) بالخاصيات التالية وهي:

- عدم وجود حكومات ممثلة لمصالح المجتمع بكل فئاته و شرائحه.
- عدم وجود انتخابات لها معنى أو عدم وجودها إطلاقا فالمعايير الديموقراطية في أدنى صورها لا تطبق في الحياة السياسية..
- عدم وجود تنظيمات مجتمعية مستقلة عن الدولة (أحزاب، نقابات..)
- الوصول إلى السلطة يتم عن طريق الانقلابات أو بغير الطرق الانتخابية.
- شرعية نظام الحكم مبنية على القوة العسكرية أو العنف أو الإرهاب.
- الدساتير ملغاة أو معلقة أو مؤقتة لو غير معمول بها.

[*]- و تأسيسا على الأدبيات السوسيولوجية و السياسية التي تناولت مفهوم التوحدية يمكن تعريف التوحدية بصفة عامة (نظريا) بأنها نظام لتمثيل المصالح وفقا لنمط من الترتيبان المؤسسة الموحدة ، يحقق الارتباط بين المصالح المنظمة في المجتمع و بين أجهزة اتخاذ القرار في الدولة ، و يعني ذلك أن التوحدية يمكن النظر إليها باعتبارها أحد أنماط التمثيل المصلحي و الذي تكون فيه المصالح مندمجة و موحدة ، و يقابلها نمط آخر من التمثيل المصلحي تكون فيه المصالح متعددة و يعبر عنها بطرق مختلفة و هذا النمط ما يطلق عليه التعددية و يمكن التعبير عن هذه العلاقات بالمعادلتين التاليتين :-مصالح تمثل و يعبر عنها بطريقة موحدة =توحدية.
-مصالح تمثل و يعبر عنها بطرق مختلفة =تعددية.
-ويمكن اعتبار ما يجري الآن في الجزائر في سياق العلاقة بين المجتمع و الدولة أن المصالح تخضع لهذه المعادلة أو تلك ..(و الله اعلم).

- الحقوق المدنية ملغاة أو مجمدة فيها تجميدا اعتباطيا.

- نسبة عالية من الإنفاق يستأثر بها الجيش وأجهزة القمع والإرهاب.

- استعمال الجيوش لأغراض الأمن الداخلي أي في غير أوقات الطوارئ المنصوص عليها في الدساتير أو القوانين المنظمة.

وتختلف الدول في النموذج التسلطي بمقدار وجود هذه السمات كلها أو بعضها في نظامها السياسي إلا أن هناك خصائص مشتركة تتميز بها المجتمعات التسلطية بالمقارنة مع المجتمعات الشمولية أو المجتمعات الليبيرالية (الديموقراطية).

في المجتمعات التسلطية إن الذين يمتلكون السلطة السياسية قد لا يعترفون بأي حدود لدستورية سلطة الدولة غير أنهم في التطبيق يعترفون فعلا ببعض الحدود. وقد يحاولون أن تكون المؤسسة الدينية أداة تستخدم لدعم الحكم غير أنهم قد يتركون لها بعض الاستقلالية في أداء وظائفها.

فمالكوا السلطة السياسية قد يحدون من ممارسة حقوق الملكية ويسيطرون على توزيع الموارد النادرة غير أنهم لا يهاجمون في العادة شرعية حق الملكية والحريات الأساسية الفردية.

في المجتمعات الشمولية يستقل النظام العسكري نوعا ما عن النظام السياسي وقد يميل إلى السيطرة عليه. و في الوقت الذي نجد فيه ظاهرة « الجيوش المتسيسة» فغالبا ما نجد في المجتمعات التسلطية ظاهرة «عسكرة السياسة» بالرغم من محاولة تكريس هذه الظاهرة في هذا المجتمع أو ذاك و بخاصة في المجتمعات الإفريقية والعربية.

تحاول النظم التسلطية أن تعبئ المواطن لتحقيق أهدافها السياسية ولكنها لا تلغي التفرقة بين المجال العام و المجال الخاص وغالبا لا تمس المجال الخاص، فالنخبة السياسية تحتكر القوة السياسية ولكنها تشارك ممثلي المنظمات والمؤسسات الاجتماعية والقوى الاجتماعية (نقابات، اتحادات ، جمعيات ، أرباب العمل ...الخ).

وبالتالي فهذه المجتمعات لا تستبعد الصراع بين مختلف المؤسسات داخلها، فالجيش والنخبة الاقتصادية والمؤسسة الدينية وأصحاب المصالح ..كل هذه المؤسسات قد تتصارع وتختلف، وهذه الصراعات عادة ما تترك آثارها على عملية رسم السياسة وصنع القرار.

الفرد في المجتمعات التسلطية لا يمارس الاستقلالية التي يمارسها الفرد في المجتمعات الليبرالية، فهو محاصر بواسطة ممثلي النظام السياسي أو ممثلي الجماعت الضاغطة أو المجموعات التقليدية التي لها مصلحة في النظام السياسي التسلطي. ومع ذلك فهو(الفرد) يستطيع أن يهرب من المجال العام أو من المجال الجماعوي إلى الاستقلالية النسبية التي يمارسها في حياته الخاصة غير المراقبة.

وما دامت الصراعات والتنازعات بين الجماعات والمؤسسات من ملامح الحياة الاجتماعية في المجتمع التسلطي-بالرغم من حصارها والسيطرة عليها-فإن الأفراد لديهم فرصة لتحقيق مصالحهم غير السياسية. فالتكامل في المجتمع التسلطي يتحقق من خلال عملية «مختلطة» للغرض السلطوي من جانب ممثلي النظام السياسي والتوازن التلقائي بين مختلف المؤسسات والتحولات في توازن السلطة السياسية بين مختلف الجماعات يكون لها صدى غير مباشر في الحياة السياسية.

فالأنظمة السياسية التسلطية (في الغالب) ليس فيها الصلابة المتجمدة التي تميز النظم الشمولية، ولكنها تفتقر أيضا إلى مرونة النظام الليبيرالي بحكم السيطرة الثقيلة للنظام السياسي. وهي تميل إلى أن يكون لها طابع قلق وغير مستقر: بحكم التكون التاريخي أو تشوه التركيب الاجتماعي أو عجز النخب السياسية..

وهذه الأنظمة التسلطية في حركتها وتطورها واتجاهها تجابه خطرين: الخطر الأول: صحوة الليبيرالية من خلال إحياء سلطة الجماعات والمجموعات الاجتماعية التي تم قهرها لفترة ما والخطر الثاني: تكون وظهور نظام شمولي من خلال تحالف عديد من الجماعات والمصالح، وهذان الخطران في الواقع تجابهها الدولة وفي هذا السياق تكمن أزمة الدولة التسلطية.

وهذه الأزمة يمكن استخلاص ملامحها ومؤشراتها من مفهوم القوة التسلطية المستمدة من تنسيق البنى التحتية للمجتمع (التي يعبر عنها الواقع الاجتماعي العربي أصدق تعبير) ويمكن ترجمة هذا المفهوم على انه يعني ثلاثة أسس:

أ) - احتكار مصادر القوة والسلطة في المجتمع (و هكذا اختراق المجتمع المدني).

ب)- بقرطة الاقتصاد إما من خلال توسعة القطاع العام وإما بإحكام السيطرة عليه بالتشريع واللوائح (أي رأسملة الدولة التابعة).

جـ)- كون شرعية نظام الحكم تقوم على القهر من خلال ممارسة الدولة للإرهاب المنظم ضد المواطنين.

كما أن احتكار مصادر القوة والسلطة (أ) و بقرطة الاقتصاد (ب) غير مستمدين من ضرورات التنمية وغنما من ضرورة إدامة نظام الحكم.

أما أدوات الحكم في الدولة التسلطية في البلدان النامية فيمكن إجمالها فيما يلي:

أ)-النخبة المتسلطة عسكرية أو مدنية وفي بعض الحالات الحزب الحاكم.

ب)-التركيبة البيروقراطية-العسكرية للدولة.

جـ) البنى الموازية لنظام الحكم كالتضامنيات القبلية والطائفية والمهنية أو الترتيبات غير المؤسسية كالجمعيات أو الحركات الجماعوية التي تعتبر امتداد لسلطة الدولة.

د)-البنى المساعدة كالحرس الوطني والبوليس السري والمباحث والاستخبارات والملشيات الطائفية أو القبلية.[1]

و هكذا فإن احتكار واحدية السلطة في البنية السياسية في البلدان النامية هو ظاهرة مزمنة يعاني منها المجتمع ويعاني منها المواطن قبل أن تكون محلا للدراسات واستقصاءات الباحثين والمحللين وأن هذا الاحتكار يختلف باختلاف الظروف والنظم السياسية في هذه البلدان.

والشيء الأكيد أن الأدبيات الاجتماعية والسياسية المعاصرة أجمعت على أن احتكار السلطة في المجتمعات المعاصرة أصبحت ظاهرة عامة وليست خاصة بالمجتمعات النامية، و لعل أهم تطور إيجابي لكل المجتمعات حاليا هو:

أولا، ظهور نوع من التماثل إذا لم يكن من التشابه بين المجتمعات المعاصرة بالرغم من اختلاف أنظمتها الاجتماعية الاقتصادية وأنماط بنياتها السياسية والدولتية.

ثانيا إن التنظيم هو مصدر كل سلطة حديثة، والمقصود هو التنظيم بالمعنى القاموسي القائل:«تجمع أفراد أو مجموعات من اجل بلوغ هدف معين»و لكل تنظيم بنيته الخاصة به. و يستطيع التنظيم أن يمارس السلطة الردعية كما يستطيع أن يمارس سلطة الاعتماد على المكافأة في داخل إطار مجموعة مالكة لمؤسساتها وصنع قرارها.

[1] -خلدون حسن النقيب:المرجع السابق ، ص32.

لكن الدور الحديث المناط بالتنظيم بشكل رئيسي هو العمل على الإقناع. ولكل تنظيم قواعد تعامله الداخلية المتمثلة بالدرجة الأولى في الانصياع التام للغايات الجماعية للتنظيم، وله أيضا تطلعاته الخارجية المتمثلة في بذل الجهد من اجل إخضاع الآخرين لأهدافه، هذه الأهداف التي تختلف حسب طبعة التنظيم ذاته.

وإذا اجتمع التنظيم «الحديدي» ذو البعد السياسي والإيديولوجي الوطني أو القومي مع الثروة المادية ووجود قيادة محنكة التي تقود التنظيم، فإن هذا التنظيم يستطيع أن يستخدم أدوات السلطة الثلاث. أي الردع والمكافأة والإقناع.

والمثال الذي يمكن أن نقدمه هنا يكمن في التجارب التاريخية الملموسة في عالمنا المعاصر في تكوين الدولة الحديثة وبناء القوة الاجتماعية الفعالة المؤهلة ما ديا وثقافيا وعلميا لمواجهة تحديات العصر.

فلقد أثبتت هذه التجارب التاريخية المعاصرة في كافة المعمورة أن التحكم الإداري في مسار المجتمع بوسائل القهر والقسر يعد من أساليب التنظيم الاجتماعي في العالم القديم وفي القرون الوسطى وهي أساليب تجاوزها الزمن ووضعت في المجتمعات المتقدمة والأمم المتحضرة المعاصرة في متحف التاريخ.

فالدولة الحديثة لا يمكن بأية حال أن تكون دولة قبلية أو طائفة أو عائلة أو دولة سلطنة بل هي مؤسسة تتطابق أهدافها مع مصالح المجتمع. والليبرالية السياسية في العالم العربي اليوم رغم انتهاج أغلب المجتمعات العربية الأسلوب الرأسمالي في إدارة الاقتصاد هي ليبرالية بالقول وبالإعلان ليبرالية باللسان أكثر منها ليبرالية يشير إليها بناء النظام الليبرالي أو الدولة الحديثة.

ومن المؤكد أن السلطة السياسية – بوجه عام - في المجتمعات العربية والإسلامية كانت وظلت وما زالت قرينة السيف أيا كان توجهها وأيا كان محتواها وأيا كانت قيمها وأيا كانت الشعارات التي ترفعها.

وإذا شئنا توصيف النظام السياسي العربي –الإسلامي اليوم في ضوء المعطيات النظرية السابقة التي أشرنا إليها بالنسبة لطبيعة «الدولة التسلطية» لقلنا عن حق أنه نظام يستند إلى اعتبارات القوة المجردة أكثر من استناده إلى اعتبارات الإرادة الحقيقية للشعوب العربية الإسلامية المعاصرة.

وفي الواقع أن تكوين الدولة الحديثة وبناء القوة الوطنية وإشاعة حق المواطنة التي تستلزم تكريس القانون بوصفه المحدد لمطالب أي نزاع أو تنازع هي إشكالية ضخمة مطروحة بحدة في المجتمعات العربية والإسلامية المعاصرة تتلاقى فيها كل الهموم والمشاريع ومجالات التفكير على مستوى النخبة الملتزمة بقضايا المجتمع المصيرية وكذلك على مستوى الجماهير العريضة الواعية وبخاصة المثقفين.

ولابد من التأكيد في هذا السياق أن الأزمة التي نعيشها اليوم في مجال الدراسات والأبحاث هي أزمة ناجمة عن الخلط والفوضى المفاهيمية اللذان أصابا إشكالية نقط الارتكاز(points des références) وهي النقط التي نعتمدها منطلقا في نقاشنا وحوارنا الفكري والثقافي.

وهكذا يمكن القول أن الكثير من القضايا والإشكاليات في المجتمعات الحديثة الاستقلال تستمد مشروعيتها من خلال قدرتها على العيش بألبسة مستعارة تمنحها طاقة التجدد التي تدفع بالدارسين والباحثين إلى جعلها موضوعا «مفكرا فيه». ويأتي موضوع الدولة وجهازها البيروقراطي الذي يتحكم في مسار المجتمع في مقدمة القضايا والمسائل المفكر فيها في الإطار العربي الجزائري.

وهنا يطرح السؤال التالي نفسه: ما هي الخطوط العامة الرئيسية في التجربة الجزائرية الحديثة في تكوين الدولة وجهازها البيروقراطي؟ وهل يتسنى لنا رسم ملامح بيروقراطية الدولة في الجزائر وتحديد موقعها في النظام الاجتماعي والسياسي ودورها في المجتمع؟ وما هي الشروط المعرفية والمنهجية لذلك؟ وماهي الرهانات والمخاطر المعرفية والسوسيولوجية المترتبة عن ذلك؟

من البديهي أن الإجابة عن هذه الأسئلة ليس بالأمر السهل، ذلك أن المهمة ليست بالهينة بالنسبة لأي باحث اجتماعي يمارس نشاطه في مجتمع متغير يفتقر مناخه الفكري والعلمي إلى الصيغ النظرية والقواعد المنهجية التي تستند على معاينة مظاهر الواقع انطلاقا من معطياته التاريخية وسماته الخاصة. فكل الدلائل البحثية تشير إلى أن التكوين الاجتماعي في الجزائر لا يزال تسوده ثنائية حضارية وثقافية. وأن هذه الثنائية (مجتمع تقليدي/مجتمع حديث) ليست بنت اليوم ولا وليدة الاستقلال مع ميلاد الدولة الوطنية(1962) بل هي ظاهرة ملازمة لتاريخ المجتمع الجزائري منذ الهجمة الاستعمارية سنة 1830.

ونظرا لحجم الإرث الاستعماري الثقيل لم تفعل عقود البناء والتشييد شيئا آخر سوى المساهمة في إضعاف توسع عملياتها وحدة آلياتها دون التعمق في استئصال جذورها وتجسيد تطابق الإرادة الوطنية مع قوة الدولة والذي يتوقف على طبيعة التفاعل القائم بين التاريخ والثقافة من جهة وبين الثقافة والسياسة من جهة أخرى . ويظهر هذا التطابق جليا في طبيعة العلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع (أو الشعب) بين القيادة العليا والقيادة الشعبية والجماهير العريضة. وهي العلاقة التي تميزت في العقد الأول من مرحلة الاستقلال (1962-1982) بدرجة عالية من التماسك الاجتماعي الوطني وما يرتبط به من قيم ثقافية واندماج حضاري في المشروع الوطني التحرري المزمع تشييده. وقد تجلى ذلك في قدرة السلطة السياسية أو القيادة الوطنية على الحشد وما يرتبط بها من درجة فعالية النظام السياسي الجزائري وجرأته على اتخاذ القرار المستقل وأسلوبه العام في إدارة شؤون البلاد. انطلاقا من المبادئ التي أقرتها ثورة أول نوفمبر 1954 ومواثيقها الأساسية وفي مقدمتها مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية والديموقراطية في ظل المبادئ الإسلامية.

وكما يرى *ألكس دي توكفيل* أن « من بين القوانين التي تحكم المجتمعات البشرية، هناك قانون يبدو أكثر دقة ووضوحا في سائر القوانين (الاجتماعية). إذا كان للناس أن يظلوا متمدنين أو أن يصبحوا كذلك ينبغي أن ينمو مبدأ الربط بينهم ويتقدم بالنسبة نفسها لازدياد المساواة في الأوضاع الاجتماعية»[1].

وللجهاز البيروقراطي للدولة الجزائرية الدور الحاسم في إضعاف «مبدأ الربط» بين الجزائريين وإشاعة الانحلال السياسي وتحريف مدى اتفاق الأهداف الاستراتيجية للدولة ومصالح المجتمع و بخاصة الجماهير العريضة.

[1]-ألكس دي توكفيا : « الديموقراطية في أمريكا». أنظر: صموائيل هنتغتن : النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، مرجع سابق ، ص11.

الفصل الرابع: تكوين الدولة الجزائرية الجديدة وجهازها البيروقراطي

تمهيـد:

لا شك في أن كل من يتناول بالدراسة والبحث لإشكالية العلاقة بين المجتمع و0الدولة في المجتمعات التي تعرضت للاستعمار الاستيطاني الأوروبي هو مضطر إلى الالتزام منهجيا بالدقة والحذر عند تقديمه لأي حكم من الأحكام بخصوص التجربة التاريخية لتكوين الدولة وبناء القوة الوطنية في هذه المجتمعات التي لم تتخلص بعد من معوقات الإرث الاستعماري وفي مقدمتها ظاهرة التبعية البنيوية على المستويين الاجتماعي –الاقتصادي والثقافي.

ولذا فإن محاولتنا للإجابة عن السؤال الرئيسي المشار إليه سالفا وما يتبعه من أسئلة فرعية ستكون في حدود ما تيسر لنا من معطيات ومصادر وما توصلت إليه بعض الدراسات والأبحاث الاجتماعية والسياسية المعاصرة من تحليلات وتفسيرات حول موضوع « الدولة الوطنية ما بعد الاستعمار».

ولا بد من الإشارة هنا إلى المحصلة العامة التي أثبتتها التجارب التاريخية للمجتمعات والأمم الحديثة وأقرتها الدراسات العلمية والمعارف المتراكمة وهي:

إن تكوين الدولة الوطنية بدون مواطنة أو بدون الدلالة القانونية لحقوق المواطنة لمر غير متصور في التاريخ الحديث، كما أن تكريس حق المواطنة بدون دولة وطنية أمر غير معقول.

وبهذا يكون المعقول هو تكوين الدولة الوطنية و بناء القوة السياسية التي تتطابق مع مفهوم «السيادة» والدولة ذات السيادة هي القوة الوحيدة المؤهلة في المجتمع لإزالة عنصر المنافسة والصراع الهدام عند الأفراد أو جعلها ملحة إيجابية للحقيقة الكلية أو «الإرادة العامة» بالتعبير الهيجلي (*هيجل*).

ولاشك أن المراقب أو المحلل لأطوار التجربة التاريخية الجزائرية في تأسيس الدولة الوطنية الحديثة وإحياء الأمة سيصل بلا منازع إلى الحقيقة الاجتماعية التالية وهي: أن تحقيق الاستقلال الوطني واسترجاع السيادة الوطنية وتعاظم فعالية السلطة الوطنية وقدرتها على

اتخاذ القرار (المستقل) وأسلوبها العام في إدارة شؤون المجتمع ، كل ذلك ما كان واقع الحال ممكنا قبل قيام ثورة أول نوفمبر 1954.(*)

فالثورة الجزائرية كانت وظلت تحتل موقعا بارزا في سلم الأحداث الكبرى في التاريخ المعاصر وفي القرن العشرين وكان وجودها ضمن المواقع الأمامية إلى جانب الثورات الشعبية التحريرية قد عمقت من أزمة النظام الاستعماري وعجلت بانهياره وانحداره في البلدان المستعمرة.

وللثورة الجزائرية دور فعال وحاسم في قلب موازين القوى على الصعيدين الإفريقي والعربي لصالح الحركات الاستقلالية الوطنية. وأن نجاح هذه الحركات يعبر عن نفسه بواسطة تكوين دولة وطنية مستقلة في ظل مرحلة جديدة أطلق عليها في بعض الأدبيات الاجتماعية والسياسية المعاصرة بالمرحلة «القومانية» (Nationalitaire)(**) وليست بالمرحلة القومية (الوطنية) (Nationalisme) .

وذلك لأن كل شيء في الوطن يتجه من خلال القومانية نحو التأسيس وإعادة التكوين واستعادة مقومات الأمة وسيادة الدولة الوطنية الخاصة. فالمجهود القومانى يبدو كصيرورة لتشييد ذاتي وأصيل وكاسترجاع حقيقي وعميق للهوية بعيدا عن المعارك الأولى من أجل إحراز السيادة.(1)

إذن التجربة التاريخية الجزائرية ما بعد الاستقلال في إعادة تشكيل المجتمع وبناء الدولة الوطنية تندرج في سياق مرحلة «القومانية» والتي حددت في مواثيق الثورة الجزائرية(*) بمرحلة الثورة الوطنية الديموقراطية فهي مرحلة من حيث أنماط التغيير وطرق التنظيم المؤسساتي لا تختلف بشكل ملحوظ عن مراحل وتجارب أنماط التغيير التي

(*)- «ومن المعلوم أن الأحزاب السياسية(الوطنية) كانت قبل الفاتح من نوفمبر 1954 تتطور من سيء إلى أسوأ. وكانت النعرات الجهوية قد أفقدتها القدرة على العمل المشترك في الاتجاه الصحيح مما جعلها عديمة الجدوى» أنظر: مصطفى الأشرف : الجزائر : الأمة و المجتمع ، ترجمة حنفي بن عيسى ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، ط1 ، الجزائر 1983 ، ص372.

(**)– أول من استعمل مصطلح القومانية (Nationalisme) هو ماكسيم رودنسون في دراسة عنوانها :«طبيعة ووظيفة الأساطير في الحركات الاجتماعية السياسية» من خلال نموذجين مقارنين : الشيوعية الماركسية والقومية العربية نشرها بمجلة «الدفاتر العالمية» عدد 33، سنة 1962، باريس. ثم أعاد أنور عبد الملك تحديد المصطلح نفسه في مقدمة كتابه «مصر مجتمع عسكري». و في دراسة نشرها بمجلة « الإنسان والمجتمع » عدد 2، باريس 1966 ، ص ص 115-135.

(1)-أنور عبد الملك : مصر مجتمع عسكري دار الكتاب المصري ، ط2 ، القاهرة 1968 ، ص11.

(*)– و نعني بذلك النصوص الأساسية الإيديولوجية و السياسية لثورة أول نوفمبر 1954: بيان أول نوفمبر 1954 ، وثيقة الصومام 1956 و برنامج طرابلس 1962 ، و ميثاق الجزائر 1964.
- راجع المادة :27،26،10 من دستور (سبتمبر 1963).

حدثت في البلدان التي استرجعت سيادتها الوطنية بعد انتصار ثوراتها الشعبية. طوال فترة النصف الثاني من القرن العشرين.

فالمجتمع الجزائري ما بعد 1962 شانه شأن أي مجتمع ما بعد الاستعمار، مجتمع مدولن(société Etaliser) تحكمه دولة وطنية ذات سيادة. والسيادة والمواطنة والوطنية(القومية) هي إحدى ركائز الدولة الحديثة إذا استعرنا عبارة *هيجل*.

والدولة الوطنية في معناها ومدلولها العميق –كما أشرنا إلى ذلك سالفا –هي « الدولة الأمة» التي تكون فيها الأغلبية الساحقة من الناس (أو الشعب) مواطنون يعتبرون أنفسهم جزءا من هذه الدولة ومتساوون في الحقوق والواجبات بمقتضى دستور الدولة وميثاق الأمة .[1]

ومن هنا في سياق رسم ملامح الدولة الجزائرية الحديثة وجهازنا البيروقراطي يطرح السؤال التالي نفسه : كيف يمكننا أن نوطد مفهوم « الدولة» عبر هذه المرحلة التاريخية الجديدة. أي مرحلة «القومانية»؟ وهل يسمح لنا تاريخ الجزائر في ظل هذه المرحلة الحديث عن الدولة بكل دلالات الكلمة؟ وهل يجوز الحديث عن مفهوم دائم ومستمر لـ« سلطة الدولة البيروقراطية» في الجزائر ؟

ولعل أول ما ينبغي تسجيله في هذا الشأن أن مشاريع البناء السياسي في الإطار الجزائري كما في الإطار العربي ما تزال دون الاهتمام المعرفي والنظري المستحق ولعل ذلك ما قد يبرر أهمية قيام « علم اجتماع البناء الوطني» كوحدة معرفية مستقلة، تهدف إلى تحليل آليات قيام الدولة وطبيعة مكوناتها الاجتماعية والطبقية بالإضافة إلى تبني علاقة الدولة الوطنية بالمسائل الكبرى في المجتمع.

ولا شك أن المشروع الوطني لتكوين الدولة الجزائرية الحديثة قد ارتبط ارتباطا وثيقا بتعاظم الفعل التاريخي والسياسي للحركة الوطنية الملازم للتحولات التي طرأت على بنية المجتمع الداخلية من جهة وبنمط التحديث الاستعماري من جهة أخرى.[*]

وقد تكون التحولات والتغيرات العميقة التي شهدتها الجزائر في مرحلة البناء الوطني نتاجا مضادا لسياسة التوسع الاستعماري التي هدمت البنيات الاجتماعية والاقتصادية

---

[1]- المادة : 10، 11، 12 من الدستور الجزائري (1963) ، وكذلك المادة :23،24،25،26 من الدستور الجزائري (1976).

[*]– المقصود بنمط التحديث الاستعماري العمل التغييري الاستعماري الهادف لإعادة تشكيل المجتمع بوسائل القهر وأدوات القسر لتامين مصالح القوى الاستعمارية وزعزعة قوانين المجتمع التقليدي و إرباك نموه الطبيعي والقضاء على مكوناته الثقافية والحضارية.

الجزائرية وضربت التوازن التقليدي للتكوين الاجتماعي في الجزائر. وحاولت خلق كيان سياسي اصطناعي من نمط عنصري(الأبارتيد) مرتبط بالدولة الأم (فرنسا) لفرض السيطرة الأبدية على الجزائر والجزائريين.

وكانت لقيادة الثورة الجزائرية وقواها المحركة ردة فعل اتجاه السياسة الاستعمارية الفرنسية ومشاريعها عندما أقرت في مواثيقها ونصوصها الأساسية ربط التحرر الوطني بالتحرر الاجتماعي واعتبار «الثورة غاية والاستقلال وسيلة» وقد تجسد ذلك عمليا في الاستراتيجية الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وهنا يكمن التوجه السياسي والإيديولوجي للبناء الوطني في الجزائر ابتداء من عشية الاستقلال الذي اعترف بالتعددية السياسية لأول مرة في التاريخ السياسي للجزائر تحت تأثير التغيرات والتحولات التي طرأت على الوضع العالمي بعد «سقوط جدار برلين» وانتقال هذا الوضع العالمي من سياسة توازن القوى إلى سياسة توازن المصالح.

وبما أن التكوين الاجتماعي والسياسي في الجزائر لا يزال يشكل مجال خلاف كبير – على الصعيد النظري-ومنطلق قراءات وتحليلات وتفسيرات متنوعة ومتعددة فإن مجال الاهتمام في هذا التحليل البنائي التاريخي سينحصر في محاولة رسم ملامح الدولة الجزائرية الحديثة و جهازها البيروقراطي في حدود معالجة بعض القضايا والمسائل التالية:

1) **القوى الاجتماعية والثورة التحريرية**:

فشلت الأحزاب السياسية الوطنية المعبرة عن مختلف مطالب الشرائح الاجتماعية الجزائرية في تحقيق نتائج ملموسة في نضالها السياسي ضد النظام الاستعماري بسبب استمرار المجتمع الكولونيالي في مواقفه المتشددة حيال منح الجزائريين حقوق متساوية مع المستوطنين وعجز السلطة السياسية في فرنسا عن التحكم في ممارسات الطبقة البرجوازرية الكولونيالية في الجزائر .وقد دفعت هذه الظروف بالفئات الاجتماعية الجزائرية الأكثر اعتدالا في مطالبها السياسية(مطالب الاندماج في المجتمع الفرنسي)إلى اتخاذ مواقف راديكالية نسبيا إزاء النظام الاستعماري وتبني أيديولوجية استقلالية ونزعة وطنية تحررية.

ومع ازدياد حدة التناقضات بين المجتمع الكولنيالي والمجتمع الجزائري، ازداد التقارب بين مختلف القوى الاجتماعية الجزائرية في مواقفها السياسية والتحالف الاستراتيجي بين مختلف هذه القوى، قاد إلى قيام الثورة الجزائرية، ثورة أول نوفمبر 1954.

غير أن فهم التحولات الاجتماعية والسياسية اللاحقة عن الثورة، يقتضي منا ضرورة إدراك وفهم ديناميكية الثورة الجزائرية وطبيعتها الاجتماعية والسياسية، والتحالف الذي قامت عليه والذي ضم قوى اجتماعية متناقضة الأهداف والمصالح على المدى البعيد.

لقد كانت هذه الثورة ثورة مجتمع ضد سيطرة أجنبية وبالتالي فإن ميكانزمات ومفاهيم التحليل التي استخدما في تحليل الثورات الأخرى (الثورة الفرنسية والثورة البلشفية) لا تبدو صالحة و لا ملائمة لفهم هذه الحالة التاريخية الخاصة بمجتمع مستعِمر.

وإذا كانت الفانونية(Le Fanonisme) [1] قد بلورت نظرية عامة في الثورة، تقوم على فكرة قدرة مختلف الطبقات الاجتماعية(الثورية) على القيام بالثورة وجعلت الثورة الجزائرية نموذجا ملموسا لثورة« الطبقة الفلاحية»، فنها تبدو مع الواقع الجزائري مجرد يوتوبيا. فإذا كان المجتمع الجزائري عشية قيام الثورة قد بدأ في جوهره مجتمعا فلاحيا كادحا تقوده حركة فلاحية، إلا انه في الواقع سرعان ما تم السيطرة عليها ولم يكن الفلاحون هم القوى القائدة والموجهة لسير الثورة، بل كانوا يشكلون العنصر الرئيسي للقوى المحركة للثورة.

لقد كانت نقطة الضعف الحادة في «القانونية» اهتمامها المقصور على تحليل الوضع الراهن دون الاهتمام بشكل شامل بالعملية التاريخية ككل، ولذلك عجزت عن أن تمدنا بتفسير سبب تراجع الفلاحين على مستوى الهيئات القيادية لمؤسساتها جبهة وجيش التحرير الوطني، بمجرد أن بدأت هذه الهيئات في إعادة بناء مؤسسات الثورة وبلورة مشروع وطني وعجزهم عن وقف تنامي السيطرة التدريجية لبيروقراطية الحكومة الجزائرية المؤقتة، خارج البلاد على ولايات الداخل(*) ذات القاعدة الفلاحية الريفية[2] .

يتعين علينا إذن أن نفسر بعيدا عن الفانونية، كيف أن ثورة راديكالية مثل الثورة الجزائرية، وبعد سنين طويلة من الكفاح المسلح العنيف، وبعد تحولات جذرية عميقة في البنية الاجتماعية الجزائرية، أفرزت دولة بيروقراطية تحكمها أقلية بيروقراطية مدنية وعسكرية يمكن تصنيفها ضمن الشرائح البيروقراطية السياسية وتبقى الجماهير العريضة التي تحملت

[1] ()-الفانوننية نسبة إلى "فرانز فانون " الذي كان يرى أن طبقة الفلاحين هي حثالة البروليتاريا ومحترفي الأعمال الوضعية في المجتمع على الطبقة ا لثورية في المجتمعات المستعمرة . انظر :
Frantz Fanon. Sociologie d'une Révolution, paris,Maspero. 1967.F
(*)- قسمت جبهة التحرير الوطني الجزائر إلى ست ولايات بما يشبه المناطق العسكرية حيث ترأس كل ولاية ضابط بأعلى مرتبة في الجيش

[2] -Marc Raffinot et pierre Jaquemot ", Le capitalisme d'état algérien", Paris. Maspero. 1974. p74 .

عبء الاستقلال الاستعماري وعبء الحرب التحريرية تبحث من جديد عن موقعها ودورها في مسار المجتمع وبناء الوطن.

والواقع أنه بسبب طبيعة السيطرة الكولونوليانية على المجتمع الجزائري، والشكل الذي اتخذته والذي نتج عنه معاناة مختلف شرائح المجتمع الجزائري-بدرجة أكبر وأقل من هذه السيطرة وقيام تحالف استراتيجي بين مختلف هذه الشرائح للقضاء على هذه السيطرة وبسبب طبيعة القوى المختلفة التي شكلت جبهة التحرير الوطني وعجزت أي منها في فرض أيديولوجيتها الخاصة داخل الحزب. فقد افتقرت جبهة التحرير الوطني نتيجة العوامل المذكورة إلى إيديولوجية محددة واضحة تعبر عن مشروع اجتماعي لمستقبل المجتمع الجزائري بعد زوال السيطرة الكولونيالية كما يتضح في برنامج طرابلس (1962).

إن قراءة نصوص جبهة التحرير خلال الثورة (**) تكشف لنا عن موضوع أساسي واحد يتمحور حول هدف واضح هو القضاء على السيطرة الكولونيالية وتحرير المجتمع الجزائري مأخوذ ككل وبناء دولة جزائرية مستقلة تستعيد كيان « الأمة الجزائرية» التي حاولت فرنسا تحطيمها وتتولى تحديث المجتمع على أسس ومبادئ جديدة.

غير أن نصوص جبهة التحرير الوطني التي ابتعدت دائما عن تحليل بنية المجتمع الجزائري المستعمر في ضوء الانقسامات الطبقية واعتبرت ذلك سياسة أخرى من سياسات النظام الكولونيالي في التفريق بين الجزائريين. لم تستوضح أيضا طبيعة وشكل ومضمون هذه الدولة في مرحلة ما بعد الاستقلال مكتفية بالإشارة إلى أنها تقوم على النظام الجمهوري والديموقراطي وعلى المساواة الاجتماعية بين كل الجزائريين.

والواقع أن تأكيد مواثيق الثورة على ضرورة وأولوية تكوين دولة مركزية قوية دون تحديد واضح لطبيعة هذه الدولة يعكس اتفاق القوى الاجتماعية المشكلة لبناء جبهة التحرير الوطني في رؤيتها لضرورة وأهمية الدولة انطلاقا من تطلعات كل القوى إلى تسخير هذه الدولة على المدى البعيد في خدمة مصالحها الاجتماعية والاقتصادية.

فالاتجاه الليبيرالي الوطني الذي عان من إعداد أفق التوسع أمامه بسب هيمنة الكتلة المستعِمرة يأمل في استخدام الدولة الجزائرية المقبلة كأداة لتحقيق تراكم رأس المال وفرض

(**)– و بخاصة بيان أول نوفمبر 1954 الذي يعتبر أهم وثيقة إيديولوجية من ضمن وثائق الثورة خاصة من ناحية البناء المستقبلي لدولة الاستقلال و فك الارتباط مع الدولة المستعِمرة.

سيطرته على الجماهير الفلاحية المقهورة المتطلعة بدورها إلى استعادة أراضيها المسلوبة التي اغتصبها المعمرون و الملاك الجزائريين و من عملاء الاستعمار.

أما الاتجاه الراديكالي والثوري في جبهة التحرير الوطني والذي عان من الاضطهاد وانسداد المجتمع الكولونيالي أمامه وحرمانه من السلطة السياسية والصعود الاجتماعي يأمل من جانبه في أن يحل محل المعمرين المستوطنين في جهاز الدولة الاستعمارية واستخدام الدولة المزمع بناؤها لتحقيق نموه واتساعه وتجسيد أهدافه الوطنية والثورية.

أما بالنسبة للجماهير العريضة والواسعة من عمال وفلاحين فقراء وبطالين مهمشين في المدن والأرياف والذين اندمج غالبيتهم في الثورة التحريرية وأصبحوا يشكلون القاعدة الأساسية لجيش التحرير الوطني، كان هؤلاء جميعا يتطلعون إلى بناء الدولة الجزائرية المستقلة التي تحقق لهم ما حرموا منه في ظل النظام الاستعماري من فرص العمل والسكن والتعليم والعلاج والخدمة الاجتماعية.

وهكذا مع اختلاف أهداف ومصالح القوى الاجتماعية الوطنية المشكلة لجبهة التحرير الوطني في رؤية كل منها للدولة الجزائرية المستقبلية وفق مصالحها الخاصة فإنها كانت ميالة في مجملها إلى تقبل مسألة تكوين دولة وطنية قوية وإعادة تشكيل المجتمع على أسس جديدة.

وانطلاقا من هذه المواقف التي تحكمها المصالح البعيدة المدى سعت القوى الاجتماعية الوطنية الثورية المشكلة لجيش وجبهة التحرير الوطني إلى السيطرة على هياكل الثورة.

ولم يكن في الامكان للشريحة البرجوازية الوطنية ذات الميول الإصلاحية أو المحافظة أن تهيمن على قيادة وتوجيه الثورة الجزائرية وذلك بسبب عدة عوامل ذاتية وموضوعية تتجلى بوضوح فيما يلي:

أ-افتقارها لعنصر الفعالية والتأثير على المجتمع بحكم طبيعة تكوينها التاريخي والثقافي وضعف تركيبها الاجتماعي غير المتجانس اجتماعيا وإيديولوجيا واقتصاديا.

ب-ضعف عددها في البنية الديموغرافية للسكان الجزائريين والذي لم يتجاوز 1.5% من مجمل السكان في سنة 1954.

جـ-محدودية نشاطها الاجتماعي الاقتصادي الذي يتراوح بين 7و8% من مجموع استثمارات رؤوس الأموال في البلاد.

د- التحاقها المتأخر بصفوف الثورة التحريرية(1956) وتوسع قاعدتها الاقتصادية في ظل ظروف الحرب التحريرية بعد تفاقم أزمة النظام الاستعماري وتراجع نفوذ المعمرين والمستوطنين وبخاصة في القطاع التجاري والخدماتي.

وقد كان دعم الشريحة البرجوازية الوطنية للثورة التحريرية ذا معنى ودلالة اجتماعية سياسية تتمثل في رغبة بعض عناصرها في توسيع قاعدة حيازته العقارية على حساب المخصصات الاستعمارية وفي بسط هيمنتها السياسية والمالية.[1]

وبالمقابل فإن وضع الجزائر في التقسيم الدولي للعمل وكبلد مستعمر ومصدر للمواد الخام (البترول) وعدم قيام قاعدة اقتصادية وصناعية متطورة قد أدى إلى غياب طبقة عمالية حقيقية وغياب نخبة اقتصادية وثقافية حديثة.

وإذا كانت هذه الشرائح الاجتماعية المرتبطة بالقطاع الاقتصادي غير الزراعي والمقيمة أساسا في المدن قد ساهمت بطريقتها في الكفاح التحرري عبر الاضرابات والمظاهرات السياسية [*] فإنها لم تصل أبدا إلى التأثير في مجرى الثورة التحريرية ومسارها.

أما جماهير الفلاحين والتي كانت تشكل القوى الاجتماعية العريضة مع العمال الزراعيين والخماسة والعمال المهمشين الحضريين وكل الفئات الواسعة التي لم يكن لها مستقبل في إطار المجتمع الكولونيالي، كانت تشكل القاعدة الأساسية للثورة وخزانها الذي لا ينبض، كما كانت نتشكل أيضا المنبع الذي تستمد منه الثورة قيادتها الميدانية في الكفاح المسلح.

وتدل حقائق تاريخ الجزائر المعاصر وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية على ازدياد الوزن النوعي للبرجوازية الصغيرة الحديثة في التكوين الاجتماعي الجزائري والتي تتشكل من الفئات الاجتماعية البينية (الوسيطة) المتألفة من التجار الصغار وأصحاب المهن الحرة والمثقفين العاملين في النشاط الإداري والخدماتي وهي الفئات والشرائح الاجتماعية التي لا ترتبط بالقاعدة الاقتصادية للمجتمع الكولونيالي أو ترتبط بها بشكل غير مباشر وبحكم الشروط الموضوعية والذاتية الخاصة بمستوى درجة تطور التكوين الاجتماعي الجزائري في ظل

[1]-عبد اللطيف بن اشنهو : تكون التخلف في الجزائر، مرجع سابق ، ص160.

[*]–إن الحديث عن البرجوازية الصغيرة في الأدبيات الاجتماعية والسياسية المعاصرة قد تركز في إطار المعنى الكلاسيكي الذي تضفيه عليها النظرية الماركسية و لتجاوز حقل النقاش الكلاسيكي حول مفهوم «البرجوازية الصغيرة» لا بد من إعطاء العنصر السياسي والإيديولوجي أولويته ضمن معايير الانتماء الاجتماعي والطبقي وبخاصة في حالة الجزائر التي تمثل تكوين اجتماعي طبقي هش.

النظام الاستعماري فإن البرجوازية الصغيرة بشرائحها ومراتبها كانت تحتل مكانة هامة في التكوين الاجتماعي الجزائري سواء من حيث حجمها أم حيث إمكانيات الوعي السياسي والثقافي لديها والتي بدورها عانت من سيطرة المجتمع الكولونيالي وقادت النضال السياسي الوطني ضد النظام الاستعماري، وبحكم مؤهلاتها وضخامة تأثيرها على الحياة السياسية والتنظيمية والفكرية في المجتمع فقد استطاعت هذه الشريحة الاجتماعية أن تحتل المراكز القيادية في مؤسسات وأجهزة الثورة الجزائرية.

2)- تنامي الجهاز البيروقراطي وأثره على المجتمع:

ومما لا شك فيه أن حركة التحديث الاستعماري بشكل لا إرادي طبعا قد ساعدت على ظهور عوامل إيجابية بالنسبة للثورة الجزائرية لاعتبارات ثلاث على الأقل:

أولا : بما وفرته من إطارات بشرية مثقفة(*) ساهمت في الإعداد للثورة والتعبئة السياسية للجماهير وبدون وعي وطني نضالي تحت تأثير الموجة العارمة للتحرر الوطني في الإطار العربي كما في الإطار العالمي.

ثانيا: لما أوجدته من تفاوت مذهل بين المدن والأرياف والمراكز والتخوم وتمركز غالبية السكان الجزائريين في الأرياف والبوادي وقد ساعد هذا الوضع الاجتماعي والاقتصادي على انتشار الثورة وسيطرة قيادتها على الريف منذ السنوات الأولى من الكفاح المسلح وبخاصة في إدارة شؤون السكان الاجتماعية والتنظيمية حيث أصبحت البلاد مقسمة إلى ولايات إدارية وعسكرية تحت إشراف جيش وجبهة التحرير الوطني مما أدى إلى تفاقم أزمة الإدارة الاستعمارية.(**)

(*)–و للتدليل على حجم الإطارات البشرية المتخرجة من المدارس الفرنسية نعطي بعض الأرقام التالية: عدد الجزائريين العاملين في الإدارة الكولونيالية سنة 1959 ، يتوزعون كالتالي : 5.2 % فئة(أ) ، 11.8 % فئة(ب) ، 19.4 % فئة(س) 53.7% فئة (د) رغم أن نخبة الإدارة الكولونيالية تبقى بنسبة 95 % .
انظر :
-Dominique Elasman et Jean Kremer : Essai sur l'université et les cadres en Algérie éditions du C.N.R.S P26.

(**)– تسجل الإحصائيات الرسمية أن نسبة الموظفين الفرنسيين من هياكل الدولة الاستعمارية تبلغ 86 % في حين أن عدد الجزائريين العاملين بهياكل الجماعات المحلية تبلغ 60 % وقد ارتفع عدد العاملين الجزائريين في الإدارة من 30 ألف عام 1955 إلى 50 ألف عام 1962 كما ارتفع عدد الموظفين في الإدارة وفي نفس الفترة من 62 ألف إلى 141 ألف انظر : عبد اللطيف بن أشنهو: تكون التخلف ، مرجع سابق ، ص386.

ثالثا : لما أبرزته من حيف وظلم في المعاملة بين الجزائري والفرنسي بين المسلم وغير المسلم حتى في حالة تشابه المستويات والمراكز الاجتماعية الاقتصادية والثقافية بين الأفراد والجماعات.

وعندما أشعل جيش وجبهة التحرير الوطني فتيل الثورة التحريرية ليلة أول نوفمبر 1954، كانت أهم القوى السياسية في تاريخ الجزائر التي أشعلت هذا الفتيل هي البرجوازية الصغيرة التي تتميز بمرورها بالمدارس الفرنسية وبتعليمها المعاصر. وتتميز أيضا هذه البرجوازية الصغيرة بقابليتها لأن تلعب دورا سياسيا في إطار العمل السياسي الراديكالي والمسلح بالإضافة إلى قربها من الطبقات الكادحة وقدرتها على أن تلعب دورا سياسيا من حيث التعبئة والحشد الجماهيري الواسع الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ الجزائر طوال الحقب والعصور الماضية. وقد يكون من المفيد التأكيد بأن البرجوازية الصغيرة الجزائرية كانت لها ارتباط وثيق وعميق بأصولها الاجتماعية والثقافية التقليدية، وأن عمل جيش وجبهة التحرير الوطني كان عملا جبهاويا وفاقيا وتحالفيا بكل دلالات الاصطلاح.

ومنذ بداية الثورة التحريرية كان الجناح الراديكالي من البرجوازية الصغيرة الجزائرية يسعى إلى تنصيب نفسه ليس كمجرد قيادة مشرفة على تنظيم وتحريك وتعبئة الجماهير بل أيضا كشريحة اجتماعية تطمح في الوصول إلى السلطة السياسية وإنجاز مشروعها الاجتماعي الوطني. والذي تأكدت معالمه في التوجهات الأساسية التي نصت عليها مواثيق الثورة انطلاقا من بيان أول نوفمبر 1954.

ومع اتساع الثورة واشتداد حرب التحرير واعتراف الدولة المستعمرة نفسها بالأمر الواقع بان جيش وجبهة التحرير الوطني هي القوة الفاعلة والضاربة التي تسعى إلى استرجاع استقلال الجزائر ضمن الوحدة الشاملة للمغرب الكبير، مما أدى إلى اعتراف الدولة المستعمرة باستقلال المغرب الأقصى وتونس ابتداء من سنة 1955 والتفرغ لمواجهة الثورة الجزائرية الصاعدة حيث انتهجت الدولة المستعمرة نفس الأسلوب عندما منحت الاستقلال لغالبية مستعمراتها في إفريقيا ما بين سنتي 1960و1961 مما يؤكد أهمية الجزائر بالنسبة لفرنسا وحلفائها. وأهمية مخاطر الثورة الجزائرية بالنسبة لمصالح القوى الاستعمارية في إفريقيا و العالم العربي.

والواقع أن الثورة الجزائرية بقيادتها وقواتها الاجتماعية المحركة باتساع نطاقها وتأثيراتها في الداخل والخارج قد أثبتت قدرتها على مواجهة النظام الاستعماري الفرنسي وحلفاءه واكتساب الاعتراف بشرعيتها في النظام الدولي وتمتين علاقاتها مع قوى التحرر الوطني العالمية، كل ذلك قد تجسد عمليا على صعيد الواقع في السنوات الأولى من حرب التحرير(1954 – 1957).

ولا شك بأن ميلاد جيش التحرير الوطني في أول نوفمبر 1954 النواة الأولى للدولة الجزائرية الحديثة كان يشكل منعطفا حاسما في التوجه السياسي للثورة التحريرية الذي يهدف إلى استرجاع السيادة المغتصبة عن طريق الحرب التحريرية ضد الجيش الاستعماري المعتدي الذي أطاح بالدولة الجزائرية القائمة قبل 1830 وأجهض كل المقاومات الشعبية ضد الاحتلال الفرنسي(*) .

ومع اتساع حرب التحرير فإن الثورة بعد عام 1956 أضحت لها مؤسساتها الخاصة بإدارة شؤونها المدنية والعسكرية وقد ترتب عن ذلك بالطبع تدعيم الميكانيزمات العاملة في صالح نمو قوة الجهاز البيروقراطي للثورة وهو في الحقيقة جهاز عسكري سياسي في جوهره اقتضته ضرورة مرحلة الكفاح المسلح و طبيعة الثورة التحريرية.

وكانت لقرارات مؤتمر الصومام (20 أوت 1956) أثرها الحاسم في صالح تدعيم الجهاز البيروقراطي للثورة والشريحة الاجتماعية البيروقراطية بإنشائه للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق على العناصر البيروقراطية من أجل برجوازي صغير الصاعدة والطموحة لاحتلال مكانة هامة في أجهزة الثورة والتي كانت تفتقر إلى الوعي الوطني الثوري ولم تكن ترى في أجهزة الثورة سوى أجهزة توظيف وتشغيل(1) .

فمؤتمر الصومام (**) الذي لم يحضره قادة الثورة البارزين والمحنكين سياسيا ولم تشارك فيه الولاية الأولى (أوراس نمامشة) التي كانت لها الدور الفعال والحاسم في انطلاق الثورة التحريرية وفي اتساع قاعدتها وانتشارها قد أعطى هذا المؤتمر للمجتمع والثورة

(*) - لقد سجلت مقاومة الاحتلال الفرنسي للجزائر بقيادة الأمير عبد القادر (1832 – 1847) أروع البطولات في تاريخ الجزائر الحديث وأسفرت عن تكوين دولة جزائرية حقيقية في الجزء الأكبر من التراب الوطني ولكنها تعرضت للتفكك والانهيار بسبب قساوة الحرب والحصار المفروض عليها من طرف الجيش الفرنسي وعملائه الجزائريين من جهة و أنظمة البلدان المجاورة من جهة أخرى.

(1) - Ahmed Ben Bella . in , Ahmed Ben Bella . Ed .Robert Merle . Paris .Gallimard 1965 . pp 113 . 114

(**) - مؤتمر الصومام (20 أوت 1956) هو أول مؤتمر للثورة الجزائرية، انعقد بوادي الصومام بمنطقة القبائل الصغرى و في قرية " إيفري " بولاية بجاية حاليا بشرق الجزائر.

مؤسسات جديدة وقرارات حاسمة تتطابق مع التحولات التي شهدتها الثورة التحريرية كما أعطى أيضا الأولوية والأسبقية للمنصب السياسي على المنصب العسكري، وقد حقق ضمنيا إخضاع القوى الاجتماعية المحركة للثورة وقيادتها الميدانية لسلطة المؤسسات السياسية (البيروقراطية) في الخارج، وهي المؤسسات التي سيطرت عليها تدريجيا العناصر البيروقراطية والتي كانت تنتمي في غالبيتها إلى تيارات سياسية محافظة أو إصلاحية في تشكيلة الحركة الوطنية قبل ميلاد جيش وجبهة التحرير الوطني .

وعلى الرغم من إصدار قرارات مؤتمر الصومام على بقاء قيادة الثورة في داخل البلاد فإن جبهة التحرير الوطني قامت بنقل مؤسساتها إلى الخارج (القاهرة، تونس، المغرب الأقصى) ومن ثم تم عزل الثورة وقيادتها عن قاعدتها النضالية وقواها الاجتماعية المحركة وظلت القيادة الميدانية لجيش وجبهة التحرير الوطني في الولايات ومعها الجماهير العريضة تواجه وحدها يوميا سطوة القمع الاستعماري المتزايد وغطرسة الجيش الفرنسي.وبخاصة بعد سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة وتولي المؤسسة العسكرية الفرنسية زمام الأمور في الجزائر بعد مجيء الجنرال ديغول إلى الحكم (1958) وإقرار مشروعه الجهنمي في الجزائر.

وبسبب الانقسامات الداخلية التي أصابت لجنة التنسيق والتنفيذ والتي تعود خلفياتها إلى طبيعة التشكيلة السياسية القيادية التي أقرها مؤتمر الصومام ومع تصدع العلاقات بين أعضاء قيادة الثورة في الداخل والخارج وانقطاعات وصعوبة اللقاءات المنظمة بين أعضاء المجلس الوطني للثورة، كل ذلك أدى إلى فقدان لجنة التنسيق والتنفيذ لفاعليتها وحلت محلها الحكومة الجزائرية المؤقتة (G.P.R.A) وذلك في 19 سبتمبر 1958 وعلى رأسها فرحات عباس أحد أبرز الشخصيات السياسية في تاريخ الجزائر المعاصر.

إن تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة في الخارج(*) ينطوي على دلالات بالغة الأهمية وانعكاسات كبيرة على مستقبل الثورة.فقد فتحت هذه العملية المجال أمام المثقفين الشباب و الكوادر المدربة على العمل الإداري لممارسة تأثيرها. فالكفاءات التي اكتسبت من خلال

(*)- و للمزيد من التفصيل عن أعضاء و هياكل هذه الحكومة انظر:

-N.Bedjaoui , la Révolution algérienne et le droit, Brux Ed de l'association internationale des juristes démocrates ,1961. p.78.

المدارس الفنية الفرنسية، ستتحول إلى عملة نادرة في المرحلة المقبلة. كنتيجة لحاجة الحكومة المؤقتة إلى كفاءات لتشغيل مؤسساتها الجديدة.[1]

على صعيد آخر، فإن موارد عديدة لجبهة التحرير الوطني قد أصبحت توجه في أنشطة بيروقراطية بعيدة عن دعم صمود الجماهير في الداخل، التي تواجه عملية تجويع وتفقير مكثفة من قبل السلطات الاستعمارية.

ومن جانب آخر، فإن تأسيس الحكومة المؤقتة، يعني على نحو ما تبني اختيار الحل السياسي القائم على التفاوض واستبعاد اختيار الحسم العسكري.

وفي الواقع فإن ترك الإشراف على العمل العسكري إلى أفراد معزولين ومحرومين من الدعم الخارجي، وقيام قيادة جبهة التحرير بالتركيز على المعركة السياسية، قد أتاح للعناصر البرجوازية التي تسللت إلى أجهزة جبهة التحرير أن تزيد من ضغوطها لتعجيل التفاوض مع السلطة السياسية في فرنسا. خصوصا حينما أظهرت الجماهير المكافحة في الداخل قوتها وقدرتها على تنظيم نفسها من خلال المظاهرات السياسية التي قامت بها في الجزائر (ديسمبر 1961) والتي فاجأت بها الحكومة المؤقتة.

غير أن المغالطة أن نقول أن قيام مؤسسات الثورة خارج البلاد ساهم لوحده في تدعيم الجهاز البيروقراطي العسكري لجبهة التحرير الوطني ففي الواقع أن جبهة التحرير بقيامها بناء جهاز بيروقراطي معقد في الداخل للتغلب على الإدارة الكولونيالية قد انعكست بشكل كبير في تدعيم الجهاز البيروقراطي العسكري للجبهة حيث يصف«توماس هودكن»T.Hodkin . ذلك بقوله أن ما أنشىء خلال السنين الأخيرة للحرب، لم يكن مجرد نمط من الجيش بل أيضا مبادئ وأسس لنموذج من الدولة بسلطاتها المحلية السرية ومحاكمها وشرطتها ومدارسها والخدمات الطبية والمواصلات والضرائب[1] وهذا يعني أن الثورة على وشك تأسيس حكومة وتكوين دولة.

وبالمقابل فقد سعى النظام الكولونيالي ولتأطير السكان الجزائريين خلال الثورة إلى محاربة التخلف الإداري... (la sous –administration) بمضاعفة عدد الدوائر الإقليمية (البلديات والمحافظات) وخلق مراكز وظيفية جديدة ، وتوحيد نظام المجموعات الإقليمية (إلغاء البلديات

(1) –jean luca et Claude Vatin , « L'Algérie : Histoire et société »,Paris, P.F.N.S.P.Armand Collin ,1974, P.267.

)1(-Tomas Hodkin .as quoted by , Rachid tlemcaniM

-State and revolution in Algeria , West view , press boulder ,Colorado 1984 , P 187.

المختلطة.(*) وفي إطار ما عرف بمشروع قسطنطينية وانطلاقا من« دفعة لاكوست» حاولت الدولة المستعمرة تجنيد الجزائريين في الوظائف الإدارية المتوسطة في الإدارة العامة الكولونيالية (*) حيث بذلت مجهودات كبيرة في هذا السياق لحرمان جيش وجبهة التحرير الوطني من القاعدة الاجتماعية الحضرية وقد كان الجزائريون الذين شملهم هذا المشروع ينحدرون من أصول اجتماعية متوسطة ومن عائلات وبيوتا ظلت طوال الحقبة الاستعمارية الطويلة خادمة مخلصة للنظام الاستعماري ومصالح الدولة الفرنسية.

وخلاصة مجمل الطرح بخصوص التحكم السياسي والإداري في مسار المجتمع الجزائري أثناء مراحل الثورة الجزائرية وبداية تكون الجهاز البيروقراطي للدولة الجزائرية الحديثة نستطيع التأكيد على المسائل والحقائق التالية :

أولا : أدت السيطرة الاستعمارية في الجزائر إلى هدم البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري السابق على الاستعمار، ووضعت شروط قيام طبقات اجتماعية حديثة وسدت بالمقابل أفق تطور هذه الطبقات بسبب هيمنة الطبقة البرجوازية الكولونيالية (الناتجة عن التراكم الرأسمالي الزراعي في الجزائر)على السلطة الاقتصادية والسياسية للنظام الكولونيالي الجزائر. وقد ترتب عن ذلك انه عشية الاستقلال لم تكن في المجتمع الجزائري طبقات اجتماعية مكتملة النمو، وقادرة على فرض مصالحها، وإقامة نظامها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الخاص بسيطرتها ومن جانب آخر ، خلقت السياسة الاستيطانية التي اتبعتها فرنسا في الجزائر والتي جعلت من هذه الأخيرة قطعة من فرنسا، مجتمعين متناقضين يقومان على قاعدة التمايز الاثني (العنصر الأوروبي في مقابل العنصر العربي الإسلامي) وقد ترتب على ذلك عملية تفقير وتهميش واستبعاد لغالبية شرائح وفئات المجتمع الجزائري من الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية.

(*)- حاولت فرنسا تخريج دفعة من الجزائريين المدربين على العمل الإداري وترقية الجزائريين العاملين في هذه الإدارة الاستعمارية إلى مناصب أعلى(1956) وقد عرفت بدفعة (لاكوست) نسبة إلى (لاكوست) (Lacoste) الحاكم العام للجزائر. وهي الدفعة التي وصفتها أدبيات الثورة الجزائرية بنواة (القوة الثالثة) التي عمل النظام الاستعماري على تأسيسها والتعويل عليها مستقبلا لتامين مصالح فرنسا في الجزائر.

(*)–لقد بلغت نسبة الموظفين من أصل جزائري في الإدارة العامة الكولونيالية عام 1960 مايلي : في الإدارة العليا الفئة (أ) 5.3 و في الإدارة المتوسطة فئة (ب) 11.3 وفي المكاتب العمومية فئة (جـ) 19.4. وفي بقية الوظائف الإدارية الفئة (د)13.7. وكل هذه المعطيات تؤكد للمرء وللمراقب بأن السلطة الاستعمارية ومن خلال مشاريع الدولة الفرنسية كانت تعمل بجد من أجل استمالة الجزائريين إلى سياستها ومشاريعها المستقبلية.

-للمزيد من التفصيل في هذا السياق انظر : عبد اللطيف بن انشنهو: تكزن التخلف في الجزائر، مرجع سابق، ص40.

وبسبب هذا التناقض بين المجتمعين، لم تكن جبهة التحرير الوطني التي ضمت مختلف القوى الاجتماعية المعادية للاستعمار حزبا بالمعنى المتعارف عليه، بل كانت تشكل دولة نقيضة للدولة الكولونيالية وحاملة مشروع أمة يتوقف استمرارها التاريخي على تدمير المجتمع الكولونيالي وقد كان ذلك هو الهدف الأساسي للثورة الجزائرية كثورة وطنية تحريرية.

ثانيا: وخلافا لما حدث في بعض المجتمعات العربية والمجتمعات التابعة، لم يستند الاستعمار الفرنسي في الجزائر في فرض سيطرته على المجتمع الجزائري على « طبقة وسطى» من الجزائريين، وإنما استند في سيطرته في المناطق الحضرية على جهاز إداري قمعي ظلت أبوابه شبه مغلقة أمام الجزائريين وفي الريف ظل الفلاحون الجزائريون في علاقاتهم مع النظام الكولنيالي يتعرضون لأبشع مظاهر الاستغلال والقسر والإكراه، اندمجوا في الثورة التحريرية وشكلوا قاعدتها الأساسية بالرغم من التأثير الذي مورس عليهم من طرف أقلية من الملاكين الزراعيين الذين يتبعون السلطة الكولونيالية ويتمتعون بنفوذ قبلي أو رأسمال رمزي نابع من قيم الولاء الراسخة في الثقافة التقليدية الشعبية وفي الطقوس الدينية التي لا علاقة لها بالإسلام إلا بالاسم.

ونتيجة لذلك وعشية الاستقلال كان المجتمع الكولونيالي يحتكر السلطة الاقتصادية من جهة والسلطة السياسية والإدارية من جهة ثانية، فعلى الصعيد الإداري السياسي يمكن الحديث عن وجود مركز واحد للقرار تتحكم فيه الإدارة الكولونيالية عبر ممثليها من الأوروبيين وأقلية من الجزائريين وكانت للثورة التحريرية أثر حاسم في تعميق أزمة القرار السياسي والإداري الاستعماري.

وعلى الصعيد الاقتصادي فإنه على الرغم من أن الأوربيين كانوا يتحكمون في أغلب مصادر الثروة فإن ذلك لا يعني أن الجزائريين كانوا محرومين منها كلية. فخلال مرحلة الثورة الجزائرية(1954-1962) وحدها استطاعت بعض الشرائح الاجتماعية الجزائرية المقيمة في المدن أن تستفيد من ظروف الحرب ومن وضع تأزم النظام الاستعماري في توسيع قاعدتها الاقتصادية وتحقيق ثروة معتبرة وبخاصة في المجالين التجاري والعقاري. وفي ظل المشروع الاجتماعي الاقتصادي المعروف بمخطط قسنطينة الذي أقرته أول حكومة للجمهورية الخامسة الفرنسية بعد سقوط ست حكومات فرنسية للجمهورية الرابعة في ظرف لا تتجاوز مدته خمس سنوات تحث تأثير الثورة الجزائرية أو " حرب الجزائر" (La guerre

d'Algérie)، كما تفصح عنه غالبية الكتابات الفرنسية وبعض الأدبيات الاجتماعية والسياسية الجزائرية (*) التي سارت على نهج هذه الكتابات بمفاهيمها ومصطلحاتها الخاصة.

ولعل تحت التأثيرات الإيديولوجية الاستعمارية والمصالح الذاتية الضيقة أن الادعاء القائل: بأن استقلال الجزائر هو هدية مجانية من الرئيس الأسبق الجنرال ديغول قد أطلقته بعض الفئات والشرائح الاجتماعية الجزائرية التي استفادت ماديا واجتماعيا من مخطط قسنطينة الذي أقره الجنرال ديغول. ولتأكيد الادعاء الحقائق والأدلة الثابتة في الواقع والتي تنفي كليا هذا الادعاء الذي رسخته الإيديولوجية الاستعمارية وكان لابد من الإشارة إلى المسائل والوقائع التالية:

1) إن تعاظم الثورة الجزائرية وامتدادها داخل التراب الفرنسي وانتشار صداها عالميا هو الذي أوصل ديغول إلى الحكم بطريقة قريبة جدا من الانقلاب، أي تولي المؤسسة العسكرية الفرنسية زمام السلطة والنفوذ في المجتمع الفرنسي بطريقة غير مباشرة، وأن الغرض من إعادة هذه الشخصية العسكرية التاريخية هو إنقاذ الدولة الفرنسية من انعكاسات الثورة الجزائرية داخل المجتمع الفرنسي نفسه وعلى الساحة الدولية، حيث تضاءلت مكانتها واكتشف العالم وحتى شرائح من الرأي العام الفرنسي بشاعة الأعمال الإجرامية التي اقترفتها الدولة الفرنسية تحت اسم التهدئة(Pacification) و التمدين.

2) عرف الشعب الجزائري أثناء العهد الديغولي واحدة من أقسى وأشرس مراحل الكفاح فقد أصبح الوعد الذي جاء به إلى السلطة وهو القضاء على جيش التحرير الوطني هدفا له أولوية مطلقة بالإضافة إلى تجسيد ما سمي بـ«سلم الشجعان» ومن اجل تحقيق ذلك ميدانيا جندت الدولة الفرنسية المستعمرة كل ترسانتها العسكرية والمخابراتية والبشرية والاقتصادية بالإضافة إلى تسخير الإمكانيات الضخمة للحلف الأطلسي.

3) في ظل العهد الديغولي وما يرتبط به من استراتيجية استعمارية محكمة واجهت الثورة الجزائرية العمليات الكبرى للتمشيط والتطويق والعزل عن العالم الخارجي عن طريق سدود

(*)- في هذا السياق وللجواب عن السؤال التالي: أول نوفمبر 1954 ثورة أم حرب؟ كتب المفكر الفرنسي جاك جيركي قائلا: " إن "حرب الجزائر" هذا التعبير المكتسب والمعزز من الوجهة الفرنسية ليس هو إلا "الثورة الوطنية" أو مجرد الثورة من الوجهة الجزائرية. ومن هذه الضفة المتوسطية فإن الغضب، الضغينة (ressentiment) الحنين إلى الماضي، الإمتيازات والمكاسب الضائعة تغذي ذهنية رجعية غنية بالعنصرية... بحيث أن فئة من الرأي العام الفرنسي لم تستوعب بعد بحكمة وذكاء بأن استعمار القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين في الجزائر وغيرها يعود إلى الماضي قد ولى إلى الأبد..." أنظر:

-Juaques Jurquet : Année de feu, Algérie 1954-1956 L'harmattan mémoire du xx siècle Paris 1997. pp (7-11).

من الأسلاك المكهربة وحقول الألغام (*) والقصف بأسلحة محرمة دوليا مثل النابالم والفسفور والأرض المحروقة والمحتشدات والمعتقلات، واستعمال التراب الوطني في أقصى الجنوب لإجراء التجارب النووية والكيميائية بهدف إرهاب الجزائريين وتخويفهم بالإضافة إلى إطلاق العنان للمنظمات الإرهابية (منظمة الجيش السري (O.A.S) للفتك بالسكان الجزائريين في المدن و تخريب ممتلكاتهم.

وكل ذلك تحت إشراف وإدارة بعض جنرالات الحرب الفرنسيين الذين كانت لهم اليد العليا والدور الرئيسي في وصول الجنرال ديغول إلى الحكم امثال : شال (challe)

وماسي(Massu) وسالون(Sallan) وشاريير(Charriere) وألارد(ALARD) وكارطو(Cartoux) وكريبان (Crepin) وغيرهم من قادة المؤسسة العسكرية الفرنسية للجمهورية الخامسة الذين أبدعوا أو دعموا نشأة الحركة الفاشية (O.A.S) في الجزائر بعد أن فشلوا في القضاء علىالثورة التحريرية وتبخرت مقولة الدولة الفرنسية :« الجزائر جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي».

4)إن الدعم المعنوي والعملي السياسي والديبلوماسي للثورة الجزائرية من طرف قوى التحرر والديموقراطية والحرية في العالم وبخاصة على المستوى العربي والإسلامي والإفريقي ومع تعاظم الثورة في الداخل واتساع دور مؤسساتها في الخارج وتفاقم أزمة النظام الاستعماري الفرنسي وتصدع علاقة الدولة بالمجتمع في فرنسا كل ذلك أجبر النظام السياسي الفرنسي على التفاوض مع قيادة الثورة الجزائرية الاسمية والفعلية أي جيش وجبهة التحرير الوطني.

وهكذا كانت آخر المفاوضات وأول الاتفاقيات العمليلة والدولتية التي تم من خلالها الاعتراف بشرعية الثورة الجزائرية وحق تقرير مصير الشعب الجزائري واسترجاع سيادته الوطنية وذلك من طرف الدولة الفرنسية ومؤسساتها الشرعية وليس مع الجنرال *ديغول* فوثيقة ريفيان (19 مارس 1962) التي تعتبر أول وثيقة رسمية دولية في إطار العلاقة بين سيادة الحكومتين (الجزائرية والفرنسية) قد سجلت أما الملأ العالمي والنظام الدولي اعتراف

(*)– في نهاية عام 1957 و بداية سنة 1958 مع مجيء الجنرال ديغول إلى الحكم بفرنسا تم الشروع في بناء أكبر سد من الأسلاك الشائكة المكهربة ليس له نظير في تاريخ العالم المعاصر والذي عرف باسم الجنرالين الفرنسيين السالفين موريس وشال(Morice –challe) والذي أقيم على الحدود الشرقية والغربية للجزائر من شمالها إلى أقصى جنوبها طوله يتراوح بين 3000 و 4000 كلم وارتفاعه ما بين 8و12 متر وعرضه ما بين 100و150 م و مدعم بالألغام. وبضغط كهربائي يعادل 6000 فولت. وكانت لهذا السد المكهرب أثاره المدمرة على نشاط جيش التحرير الوطني وعلى السكان الجزائريين وبخاصة السكان المقيمون على الحدود المغربية والتونسية وقد استغرقت مدة إزالة هذا السد من الوجود عقدين من الزمن و ذلك من قبل الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني. وما تزال إلى حد الآن بقايا مخاطره قائمة والتي أسفرت عن هلاك مئات الأشخاص والفتك بالثروة الحيوانية.

الدولة الفرنسية والشعب الفرنسي بانتصار الثورة الجزائرية وانتصار أمة مظلومة على أمة ظالمة.

وبالرغم من الثغرات والفجوات المسجلة في هذه الاتفاقية التي أوقفت حربا سجلت في تاريخ العالم المعاصر من أكثر الحروب دموية ومن الأحداث الأكثر تأثيرا في تاريخ القرن العشرين(*) فإن اتفاقية ريفيان في مدلولها العميق لا تخرج عن التصورات والمبادئ العامة التي حددها بيان أول نوفمبر 1954 وميثاق الصومام (1956) الذي أكد أن الثورة ليست عملا معزولا ولا هي حربا عنصرية أو دينية، بل أن الحرب هي وسيلة ضرورية في مواجهة حاسمة بين شعب يكافح من أجل تقرير مصيره والنجاة من مخالب عدو أنكر وجوده وطمس هويته وسلط عليه كل أنواع القهر والتحقير. وبهذا المعنى فإن الحرب قد فرضت على الشعب الجزائري ولم تكن أبدا هدفا في حد ذاته.

5) لقد أصرت قيادة الثورة الجزائرية طوال مرحلة المفاوضات (1960-1962) وفي كل دوراتها المباشرة أو غير المباشرة على التمسك بالحقوق الثابتة والمشروعة للشعب الجزائري وهي استعادة الاستقلال والسيادة الوطنية ووحدة الأمة والتراب الوطني وهي المبادئ التي نص عليها بيان أول نوفمبر 1954 في نقطتين أساسيتين ورئيسيتين وهما :

أ)-إقامة الدول الجزائرية الديموقراطية والاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

(*)– وإن إحصاء مختصرا وغير مستفيض لتاريخ الثورة الجزائرية أو حرب التحرير الوطنية يقدم لنا قائمة من الكتابات التي تستحق الاهتمام و الهضم و الإطلاع و في مقدمتها ما يلي :
من 1969 إلى 1971 نشر إيف كوريا (YVES COURRIERS) أربعة أجزاء تحت العنوان الشامل لـ«حرب الجزائر» انطلاقا من 1971 قدمت مجلة « إيسطوريا» (Historia) 112 عددا عاديا و 20 عددا خاصا حول «حرب الجزائر» و في 1972 تناول فيليب تربييه (Philippe Tripier) jqvdu «تشريح حرب الجزائر» (L'autopsie de la guerre d'Algérie) في 1974 أضاف لوران تيسري و فيليب رايت (laurent Theris et philippe rtte) إلى عنوان كتابهما «زمن الأخطاء» (Le temps des méprises) عنوان « حرب الجزائر» (La guerre d'Algerie) بالإضافة إلى مئات الكتابات الصحفية الفرنسية و العالمية.و أن ما يميز هذه الكتابات التارخية الفرنسية أن أغلبيتها تؤكد على أحداث الحرب و ليس على الطابع الثوري الوطني لهذه الحرب وأن الجهل أو الاستخفاف المقصود بالشرعية التاريخية لثورة تحريرية وطنية – كما يرى جاك جيركي (J.Jurquet) مرتبط أساسا بالخلفية الإيديولوجية لهؤلاء الكتاب.فالشيوعيون الفرنسيون رغم إلمامهم بالمبادئ الاستراتيجية و التكتيكية للثورات الاجتماعية أو الوطنية اختاروا لمؤلفاتهم حول الجزائر الثورية عناوين تحيل إلى الحرب ولا تحيل إلى الثورة. وفي 1979 قام أندري موان (André moine) المناضل الفرنسي الذي تبوأ لمدة طويلة منصب أمين عام للحزب الشيوعي الجزائري ينشر مذكراته تحت عنوان «حربي في الجزائر»(Ma guerre d'Algérie) و في 1981 قدم هانري ألاق (Henri Alleq) الذي أشرف على عمل فريق من المؤلفين الشيوعيين الفرنسيين ثلاثة أجزاء تحت العنوان الذي أصبح مألوفا في الكتابات التاريخية الفرنسية حول الثورة الجزائرية أي «حرب الجزائر». وقد سار على نهج هؤلاء المؤرخين الجزائريين أمثال : محمد حربي، ومحمد تاقية، وحسن رمعون وغيرهم من المتأثرين باتجاهات اليسار الفرنسي أو « بمدرسة الحوليات» الفرنسية في الكتابة التاريخية أو الاستوغرافيا (Historiographie).

ب)-احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز بين الأجناس والعقائد.

كما أن هناك إشارات في البيان لمبادئ وأسس أخرى كسيادة الأمة والنظام الجمهوري والعدالة الاجتماعية والسيادة التامة للدولة ووحدة شمال إفريقيا والانتماء الحضاري للشعب الجزائري ومكونات الهوية الوطنية. وهي المبادئ التي تبلورت في مواثيق الثورة المتممة لبيان أول نوفمبر والتي أكدت في مضامينها لا سيادة ولا استقلال بدون إقليم واضح المعالم والحدود وشعب بتمسك بوحدته الوطنية في كل الظروف ودولة حديثة تجسد وحدة الإقليم والشعب وتعمل على انسجام المجتمع تنمية ثرواته المادية وموارده البشرية.

إذن انتصار الثورة التحريرية الوطنية أو استعادة الاستقلال لم يكن منحة ولا هدية لا من شخص ولا من هيئة خارجية، بل لعله من الموضوعية والإنصاف التأكيد على أن ذلك الانتصار قد أعاد للإسلام وللعرب ولإفريقيا مكانة حضارية كانت مفقودة في ظلالسيطرة والهيمنة الاستعمارية الغربية منذ مئات السنين، كما أن انتصار الثورة التحريرية الوطنية في الجزائر قد ساهم في إخراج المجتمع الفرنسي والدولة الفرنسية من حالة الاستنزاف والفوضى على المستويين الاجتماعي والاقتصادي بسبب الحرب في الجزائر(*).

فالثورة الجزائرية ليست حربا من أجل الحرب بل هي حركة ثورية اجتماعية وإنسانية تندرج في إطار الموجة العارمة لحركة التحرر الوطنية العالمية التي تسعى إلى تحقيق الرقي الاجتماعي وترقية حقوق الإنسان والشعوب والأمم وازدهار السلم في العالم وتلك خاصية كل الثورات المعاصرة وفي مقدمتها الثورة الفرنسية (1789) .

وبالرغم من حدة الصراع الإيديولوجي السائد في القرن العشرين وانقسام العالم إلى قطبين متناقضين سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وإيديولوجيا، فإن الثورة الجزائرية ظلت متمسكة باستقلالها كموقف مبدئي دأبت جبهة التحرير الوطني على تكريسه متفادية في ذلك حتى التصنيف الشائع يومئذ بين الاشتراكيين والليبراليين بين التقدميين والرجعيين أو بين اليسار واليمين.

ولما كان مبدأ تقرير المصير مبدأ إنساني فإن تمسك الثورة الجزائرية بهذا المبدأ ونضالها من أجله وبكل استقلالية جعلها تحظى بتعاطف شعبي على مستوى العالم امتدت آثاره حتى إلى القوى الاجتماعية الديمقراطية في فرنسا ذاتها والتي تجاوبت بعض شرائحها الثورية

والليبرالية مع أهداف الثورة الجزائرية ودجت ببعض عناصرها بالاندماج في الحركة الثورية الجزائرية مناصرة للحق والحرية والاستقلال(*).

ولا يتسع المقام هنا لتسجيل مواقف وأعمال وأسماء كل هذه العناصر من الفرنسيين والألمان وغيرهم من الأوربيين الذين شاركوا في الثورة الجزائرية أو قدموا لها ما لديهم من العون والتضحيات إيمانا منهم بعدالة القضية الجزائرية وأن بيان 122 شخصية ثقافية فرنسية في عام 1956 والملازمة للصيحة الكبرى لفيلسوف القرن العشرين جان بول سارتر : "عارنا في الجزائر" كل ذلك كانت له صدى عميقا لدى الرأي العام الفرنسي وأنصار الحرية والديمقراطية في العالم.

وقد أكدت الأحداث المتلاحقة للحرب في الجزائر أن الدولة الفرنسية لا يمكنها حسم الصراع عسكريا ولو تيسر ذلك لما استجابت الحكومة الفرنسية لدعوة جبهة التحرير الوطني للمفاوضات بعد أن تزعزعت مكانة فرنسا في هيئة الأمم المتحدة وأخضعتها لمديونية الحلف الأطلسي .

وأن أعظم إنجاز تحقق بعد مفاوضات إيفيان 1962 هو الميلاد الجديد للدولة الوطنية واستعادة سيادتها التي غيبها الاحتلال الفرنسي ظلما وعدوانا طيلة 132 سنة من الاستعمار وأن الدولة الجزائرية الحديثة هي البنت البكر لثورة أول نوفمبر 1954 ولا يتقدم على هذا النسب الوثيق أية صنعة أخرى، ولذلك كان من الطبيعي أن تكون جمهورية ديمقراطية شعبية (اجتماعية) كما ينص عليها بيان أول نوفمبر 1954 [1] .

والواقع أن هناك مسألتين هامتين في كل دراسة لعلاقة المجتمع بالدولة في الجزائر ما بعد الاستقلال وبخاصة في موضوع السلطة السياسية التي سوف تتولى زمام رسم السياسة

(*)- الحرب استمرت خلال سبع سنوات و نصف (1954 – 1962) .
- شارك في الحرب حوالي ثلاثة ملايين من المجنونين إجبارا في الخدمة العسكرية سجلت في صفوفهم 100 ألف حالة هروب من الجيش .
- ارتفع عدد الجنود الفرنسيين النظاميين من 40 ألف سنة 1954 إلى 800 ألف سنة 1962 ومن بينهم حوالي 300 ألف من الحركة الجزائريين.
- من أول نوفمبر 1954 إلى 05 جويلية 1962 سجلت حوالي 2000 حالة تمرد وعصيان في الجيش الفرنسي.
-ارتفع عدد رجال الدرك و الأمن و الشرطة من 10 آلاف سنة 1954 إلى حوالي 200 ألف سنة 1962 بالإضافة إلى المدنيين الأوربيين المنطوين تحت لواء " الملشيات المسلحة " الذين بلغ عددهم سنة 1960 حوالي 150 مسلحا.
بلغت النفقات اليومية للقوات الفرنسية في حرب الجزائر مليار من الفرنكات و فقد الجيش الفرنسي خلال سنوات الحرب حوالي 50 ألف قتيلا وآلاف الجرحى.
[1] - الدكتور محمد العربي ولد خليفة: " الثورة الجزائرية و مكاسبها الباقية " مجلة المصادر العدد الثاني، الجزائر 1999 ص 67 – 89.

ووضع القرار والسيطرة على مسار المجتمع وقيادته وتنظيمه أو إعادة تشكيله وهاتان مسألتان يتحددان – حسب اعتقادنا – في زاويتين اثنتين :

الأولى : أن السلطة السياسية والاجتماعية الاقتصادية التي حرم منها المجتمع الجزائري طوال الحقبة الاستعمارية قد أضحت بعد الاستقلال مباشرة هدفا أساسيا لكل القوى الاجتماعية التي عانت بدرجات متفاوتة خلال سيطرة المجتمع الكولونيالي من الوصول إليها مما أدى عمليا ونظريا إلى تفاقم أزمة السلطة وتصدع جبهة التحرير الوطني وسيطرة جيش التحرير الوطني على القرار السياسي وأجهزة تنفيذه، لأن الجيش كان يمثل القوة الوطنية الوحيدة المؤهلة تنظيميا وسياسيا لتأمين استقلالية القرار السياسي الوطني وإعادة بناء الدولة.

الثانية: إن البحث في السلطة وطبيعتها وقاعدتها الاجتماعية السياسية بعد رحيل المستعمر (بكسر الميم) الذي احتكر هذه السلطة خلال الاحتلال يقتفي طرح مسألة إعادة توزيع هذه السلطة على نحو عادل بين كل القوى الاجتماعية الفعالة التي شاركت وساهمت في الثورة التحريرية الوطنية.أم أن هذه السلطة السياسية الجديدة عشية الاستقلال أدت إلى عكس ذلك وآلت إلى جهاز بيروقراطي الدولة (المولود الجديد) الذي أنجبته الظروف التاريخية والاجتماعية السياسية للثورة والمجتمع وعلاقاتها بطبيعة النظام الاستعماري الإستطاني وإرثه الكولونيالي الثقيل؟ وفي هذا السياق تندرج محاولتنا في معالجة وتحليل العناصر التالية بخصوص موضوع بيروقراطية الدولة :

3 / تكوين بيروقراطية الدولة الوطنية :

انطلاقا من الأفكار والتصورات النظرية التي طرحها الدارسون والباحثون حول مجتمعات مابعد الاستعمار وتحليلاتهم الاجتماعية والتاريخية لدور النظام الاستعماري في عملية إعادة تشكيل المجتمعات المستعمرة (بفتح العين) وخلق الشروط البنائية والتاريخية التي شكلت المجتمعات النامية وأدت إلى ظهور الدولة الوطنية كطرف قوي في هذه المجتمعات وسيطرتها على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي في فترة ما بعد الاستعمار.

وهي السيطرة التي اتخذت أشكالا وأساليب مختلفة بين هذا المجتمع أو ذاك من المجتمعات النامية – كما أشرنا إلى ذلك سابقا من خلال الرؤى والتصورات النظرية المتباينة – هذه السيطرة التي عكست أهمية السلطة التي استأثرت بها بيروقراطية الدولة الناشئة التي بحكم موقعها في جهاز الدولة تولت الإشراف على تنفيذ سياسات الدولة المختلفة.

وبإتباع رؤية مخالفة للتصور الفيبري (M.Weber) للبيروقراطية الذي أضحى كلاسيكيا والذي يرى بحياد الجهاز البيروقراطي ويرفض النظر إلى علاقات السلطة التي يقوم عليها فإن تحليلنا للصيرورة التاريخية (Processus historique) للجهاز البيروقراطي للدولة الجزائرية سينطلق من الافتراض بأن هذا الجهاز في مضمونه وأسلوبه هو جهاز منسوخ أصلا من نمط الدولة الفرنسية هذه الدولة المعروفة تاريخيا بتقاليدها البيروقراطية الراسخة وبالوزن السياسي للبيروقراطية فيها على مر فتراتها التاريخية الطويلة [1] والذي ظل يعمل في بنية تنظيمية و سياسية تسودها علاقات التسلط والهيمنة وهذا الجهاز الإداري الفرنسي المنسوخ في المجتمعات التي كانت تحت السيطرة الكولنيالية الفرنسية سيكون له تأثير كبير وسلبي على مسار المجتمع والدولة في البلدان الحديثة الاستقلال .

والواقع أن الإجراءات التطبيقية لاتفاقيات إيفيان بسويسرا في عام 1962 من جانب مسؤولية الدولة الفرنسية وأثناء عشية استقلال الجزائر ومن خلال مهام الهيئة التنفيذية المؤقتة التي كان يرأسها عبد الرحمن فارس[*] هذه الإجراءات كانت تندرج في إطار إستراتيجية جديدة للاستعمار لتشويه انتصار الثورة الجزائرية وتكريس التبعية البنيوية والمؤسساتية للدولة الفرنسية بالاعتماد أساسا على الجهاز البيروقراطي للدولة الجزائرية الناشئة.

وقد نبه المجلس الوطني للثورة الجزائرية والذي يمثل السلطة الشرعية والقيادة الاسمية والفعلية للثورة في كل قراراته إلى المسائل والقضايا الكبرى الخاصة بالتكلم في مسار الثورة والمجتمع وتأتي في مقدمتها مسألة الدولة المزمع قيامها وتأسيس أجهزتها السياسية والتنظيمية وبخاصة في مؤتمره الرابع المنعقد بطرابلس (ليبيا) من 09 إلى 27 أوت 1961.

---

(1)- لمزيد من التفصيل عن هذه النقطة أنظر:

-Alexis DeToqueville : Ecrits et Discours Politiques. Volume II Des Œuvres Paris Gallimard 1960 pp 264 – 286

(*)- عبد الرحمن فارس (1911 – 1991) حقوقي متضلع في شؤون الإدارة من أبرز دعاة الاندماج (Intégration)في الأمة الفرنسية وعضو أساسي في الجمعية الجزائرية (1945-1955) و رئيس المجلس العام بالجزائر (البرلمان المحلي)مابين 1952 و1954 والصديق الحميم لجاك سوستيل: (J.Sostelle) الحاكم العام للجزائر(1955) وأحد المناصرين للحزب الاشتراكي الفرنسي وفلسفته الاستعمارية،و أحد الشخصيات البارزة في الوساطة و التفاوض بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية (1956 – 1962) عين من طرف الجنرال= =*ديغول* لرئاسة الهيئة التنفيذية المؤقتة مابين مارس 1962 وسبتمبر 1962 . والتي تنحصر مهامها طبقا لاتفاقيات إيفيان الأخيرة في ما يلي :

وعشية إعلان الاستقلال انعقد المؤتمر الخامس للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في 22 جوان 1962 بطرابلس (ليبيا) لتقييم مسار الثورة التحريرية الوطنية ومحاولة وضع برنامج لشكل التوجه الاجتماعي الاقتصادي والسياسي للبلاد ما بعد الاستقلال.

وقبيل انعقاد هذا المؤتمر الحاسم وفي خصم مسار الثورة التحريرية ومراحل تطورها وخاصة بعد ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (19 سبتمبر1958) برزت إلى السطح ثلاثة اتجاهات أو تيارات إيديولوجية متباينة ومتصارعة داخل جبهة التحرير الوطني تعبر عن مصالح القوى الاجتماعية والشرائح الطبقية الجزائرية ورؤيتها لما ينبغي أن يكون عليه النظام الاجتماعي والإقتصادي والسياسي الجزائري بعد الاستقلال.

أ) – الاتجاه ذوي الميول اللبرالية والإصلاحية الوطنية وهو الاتجاه الذي يعبر عن مصالح الفئات والشرائح الاجتماعية المرتبطة بالرأسمال الخاص وبالتجارة أي الاستيراد والتصدير المتروبولي، والمعبر أيضا عن شريحة الملاكين العقاريين الناشئين. وكان هذا الاتجاه يدعو إلى إقامة نظام رأسمالي ليبرالي في ظل التعاون مع المتروبول والدولة الفرنسية.

ب) – الإتجاه ذوي الميول الوطنية الثورية وهو التيار الذي تنتمي إليه غالبية القوى الإجتماعية الجزائرية المحركة للثورة التحريرية، وهو يرى ضرورة تحقيق الاستقلال الكامل وربط التحرر الوطني بالتحرر الاجتماعي من خلال تأسيس دولة وطنية مركزية تتولى تحقيق تراكم رأسمالي سريع وإقامة اقتصاد مخطط ومركز يقوم على تأميم رؤوس الأموال الأجنبية واسترجاع الثروات الطبيعية الجزائرية، وإقامة صناعة وطنية حديثة وتحقيق الاستقلال الاقتصادي والثقافي للبلاد الذي يتطابق مع مقومات الهوية الثقافية والحضارية للمجتمع الجزائري.

ويعبر هذا الاتجاه عن مصالح الفئات الاجتماعية الأكثر تضررا من سيطرة المجتمع الكولونيالي وأساليب الاستعمار الفرنسي وتمتد جذور هذا الاتجاه إلى تاريخ وتراث الجزائر العميقين وإلى الحركة الوطنية منذ بداية عشرينيات القرن الماضي (نجم شمال إفريقيا (1927)، حزب الشعب الجزائري (1939) وحركة انتصار الحريات الديمقراطية (1946) والمنظمة الخاصة (1949) وهو اتجاه أو تيار وطني معادي للاستعمار وللرأسمالية القائمة على النهب والاحتكار.

جـ) الاتجاه الراديكالي ذو الميول الاشتراكية تحت تأثير "النزعة الأممية" الإصلاحية أو الثورية وهو يعبر عن مصالح الجماهير الكادحة والشرائح البرجوازية الصغيرة ذات النزعة الحداثوية أو العصرية في داخل البلاد وخارجها (العمال المهاجرون)، ويدعو هذا الاتجاه إلى تحقيق قطيعة جذرية مع النظام الاستعماري وتحويل الثورة الجزائرية إلى " ثورة اجتماعية".

والواقع أن هذا الاتجاه لا يشكل تيارا إيديولوجيا موحدا ووطنيا، ولا يشكل ثقلا كبيرا داخل كوادر الثورة التحريرية الوطنية، غير أنه استفاد من حماس الثورة والجو المعادي للاستعمار لدى الجماهير الكادحة والنخبة المثقفة في صفوف جيش وجبهة التحرير الوطني واستطاع أن يدعم تواجده وإعطاء قوة وصدى أكبر لصوته داخل قيادة الثورة الجزائرية.وحتى داخل أول حكومة جزائرية في عهد الاستقلال (1963) .

وقد انعكست هذه الاتجاهات أو التيارات الإيديولوجية المتصارعة والتي تعبر عن مصالح متباينة للقوى الاجتماعية أو عن مصالح بعض الشرائح الاجتماعية لهذه القوى في البرنامج السياسي والإيديولوجي الذي انبثق عن المؤتمر الخامس للمجلس الوطني للثورة والذي عرف ب "برنامج طرابلس" الذي حدد معالم المرحلة الكبرى الثانية للثورة الجزائرية وهي مرحلة " الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية ".

4) - صورة الدولة الجزائرية في مواثيق الثورة : [1]

يقدم البرنامج تحليلا بسيطا وغامضا للتكوين الاجتماعي الجزائري عشية الاستقلال حيث يشير إلى أن هذا التكوين يضم أساسا الفئات الاجتماعية التالية:

-الفلاحون الفقراء والكادحون الذين كانوا ضحايا الاستغلال الاستعماري بشكل أساسي إلى جانب بروليتاريا حضرية والعمال بشكل عام.ويؤكد البرنامج أن هؤلاء شكلوا القاعدة النشيطة لحركة التحرير الوطني، حيث أضفوا عليها الطابع الجماهيري بشكل أساسي.

---

[1]- Programme de Tripoli : projet de programme pour la réalisation de révolution démocratique populaire (C.N.R.A . Tripoli , juin 1962) Al-Chaab (L'Imprimerie spéciale) Alger 1962 . PP 21 – 25 .

راجع أيضا :

Annuaire de L'Afrique du Nord – Paris, Edition du centre National de recherches scientifique C.N.R.S 1962 – PP 684 – 686 .

-طبقة وسطى من رجال الأعمال والتجار والأثرياء والموظفين الإداريين، وبعض رجال الصناعة.وهؤلاء قد شاركوا في الثورة إما عن قناعة أو انتهازية.

-الإقطاعيون، الذين يهاجمهم البرنامج، ويندد بمواقفهم المخزية من الثورة وارتمائهم في أحضان الاستعمار، ويهدد بتصفيتهم و محاسبتهم.

وعلى صعيد تقييم دور قيادة الثورة، يهاجم البرنامج ما يسميه " بالتفكير الإقطاعي والتفكير البرجوازي الصغير " الذي سيطر على قيادة أجهزة الثورة. والواقع أنه بدلا من أن يقدم البرنامج تحليلا علميا لهذه الظاهرة الخطيرة، وانعكاساتها السلبية على الصيرورة الثورية، فإنه يكتفي بتحليل البرجوازية الصغيرة كتصرفات سلوكية للأفراد. وليس كشريحة اجتماعية ذات مصالح طبقية تسعى للسيطرة على الثورة.

ويفصح البرنامج عن نقده العنيف والحاد لاتفاقيات " إيفيان " التي يشير إليها بأنها تحمل في مضامينها محاولة للإبقاء على علاقات متميزة بالاستعمار، وتكشف هذه اللهجة الحادة في نقد الاتفاقيات المذكورة عن الصراع بين أنصار اتجاه رأسمالية الدولة الوطنية، وأنصار اتجاه جـ) الاتجاه الراديكالي ذو الميول الاشتراكية تحت تأثير " النزعة الأممية " الإصلاحية أو الثورية وهو يعبر عن مصالح الجماهير الكادحة والشرائح البرجوازية الصغيرة ذات النزعة الحداثوية أو العصرية في داخل البلاد وخارجها (العمال المهاجرون)، ويدعو هذا الاتجاه إلى تحقيق قطيعة جذرية مع النظام الاستعماري وتحويل الثورة الجزائرية إلى " ثورة اجتماعية ".

والواقع أن هذا الاتجاه لا يشكل تيارا إيديولوجيا موحدا ووطنيا، ولا يشكل ثقلا كبيرا داخل كوادر الثورة التحريرية الوطنية، غير أنه استفاد من حماس الثورة والجو المعادي للاستعمار لدى الجماهير الكادحة والنخبة المثقفة في صفوف جيش وجبهة التحرير الوطني واستطاع أن يدعم تواجده وإعطاء قوة وصدى أكبر لصوته داخل قيادة الثورة الجزائرية .وحتى داخل أول حكومة جزائرية في عهد الاستقلال (1963) .

وقد انعكست هذه الاتجاهات أو التيارات الإيديولوجية المتصارعة والتي تعبر عن مصالح متباينة للقوى الاجتماعية أو عن مصالح بعض الشرائح الاجتماعية لهذه القوى في البرنامج السياسي والإيديولوجي الذي انبثق عن المؤتمر الخامس للمجلس الوطني للثورة

والذي عرف ب " برنامج طرابلس " الذي حدد معالم المرحلة الكبرى الثانية للثورة الجزائرية وهي مرحلة " الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية ".

4 –1) صورة الدولة الجزائرية في برنامج طرابلس : [1]

يقدم البرنامج تحليلا بسيطا وغامضا للتكوين الاجتماعي الجزائري عشية الاستقلال حيث يشير إلى أن هذا التكوين يضم أساسا الفئات الاجتماعية التالية :

- الفلاحون الفقراء والكادحون الذين كانوا ضحايا الاستغلال الاستعماري بشكل أساسي إلى جانب بروليتاريا حضرية والعمال بشكل عام.

ويؤكد البرنامج أن هؤلاء شكلوا القاعدة النشيطة لحركة التحرير الوطني، حيث أضفوا عليها الطابع الجماهيري بشكل أساسي.

-طبقة وسطى من رجال الأعمال والتجار والأثرياء والموظفين الإداريين، وبعض رجال الصناعة.وهؤلاء قد شاركوا في الثورة إما عن قناعة أو انتهازية.

-الإقطاعيون، الذين يهاجمهم البرنامج، ويندد بمواقفهم المخزية من الثورة وارتمائهم في أحضان الاستعمار، ويهدد بتصفيتهم محاسبتهم.

وعلى صعيد تقييم دور قيادة الثورة، يهاجم البرنامج مايسميه " بالتفكير الإقطاعي والتفكير البرجوازي الصغير " الذي سيطر على قيادة أجهزة الثورة. والواقع أنه بدلا من أن يقدم البرنامج تحليلا علميا لهذه الظاهرة الخطيرة، وانعكاساتها السلبية على الصيرورة الثورية، فإنه يكتفي بتحليل البرجوازية الصغيرة كتصرفات سلوكية للأفراد. وليس كشريحة اجتماعية ذات مصالح طبقية تسعى للسيطرة على الثورة.

ويفصح البرنامج عن نقده العنيف والحاد لاتفاقيات " إيفيان " التي يشير إليها بأنها تحمل في مضامينها محاولة للإبقاء على علاقات متميزة بالاستعمار، وتكشف هذه اللهجة الحادة في نقد الاتفاقيات المذكورة عن الصراع بين أنصار اتجاه رأسمالية الدولة الوطنية، وأنصار اتجاه بناء اقتصاد رأسمالي ليبرالي كما تعبر أيضا عن تخوف البرجوازية الصغيرة

---

(1) - Programme de Tripoli : projet de programme pour la réalisation de révolution démocratique populaire (C.N.R.A . Tripoli , juin 1962) Al-Chaab (L'Imprimerie spéciale) Alger 1962 . PP 21 – 25 .

راجع أيضا :

Annuaire de L'Afrique du Nord – Paris , Edition du centre National de recherches scientifique C.N.R.S 1962 – PP 684 – 686 .

المتمثلة بالبيروقراطية وضباط الجيش. من أن تؤدي هذه الاتفاقيات إلى تدعيم قوة البرجوازية الوطنية وتهديد مصالحها تطلعاتها للسيطرة على الدولة المستقلة.[1]

وعلى الرغم من تأكيد البرنامج على مبدأ بناء " مجتمع اشتراكي " يحقق تطلعات الجماهير الكادحة، إلا أنه من الضروري أن ننظر بتحفظات جدية للمبادئ " الاشتراكية " التي يطرحها البرنامج، والتي لا تعني في الواقع بناء مجتمع اشتراكي حقيقي بقدر ما تعبر عن اتجاه لبناء رأسمالية دولة وطنية، يتضح ذلك بشكل جلي في تصور البرنامج للاتجاه الاقتصادي للبلاد بعد الاستقلال، حيث يدعو البرنامج إلى ضرورة إخضاع الاقتصاد لإدارة الدولة، وتأميم رؤوس الأموال الأجنبية لتحقيق تراكم سريع لرأس المال لبناء القاعدة الاقتصادية للدولة، وإقامة صناعة ثقيلة تحت إدارة الدولة.[1]

وليس الاعتراض في الواقع منصبا على بناء اقتصاد دولة قائم على ملكية هذه الأخيرة لوسائل الإنتاج، فهذه الظاهرة قائمة في أكثر البلدان التزاما بالاشتراكية العلمية، إنما ينصب أساسا على عدم تحديد البرنامج لطبيعة هذه الدولة و الطبقة التي تسيطر فيها.

إن الدولة يجرى اعتبارها في هذا البرنامج على أنها موضوعا أو فاعلا محايدا أي تفريغها من أي مضامين اجتماعية أو طبقية.

و في المجال الزراعي، يدعو البرنامج إلى تحقيق إصلاح زراعي، وإنشاء تعاونيات إنتاجية تابعة للدولة، وهو ما يعني على الأرجح وفق ما يذهب إليه "تلمساني" أن بيروقراطية الدولة ستكون الإدارة الرئيسية في تحقيق التحولات الرأسمالية لعلاقات الإنتاج في الريف.[1]

أخيرا.. يولي البرنامج أهمية بالغة وملحة لأولوية التخطيط الاقتصادي كأداة فعالة لتسريع عملية تحديث البلاد.

بهذا المعنى المحدد للتوجه الاقتصادي – الاجتماعي للمجتمع بعد الاستقلال كما جاء في البرنامج، ينبغي أن ندرك أن المبادئ الاشتراكية التي وردت في البرنامج لا تمثل في حقيقة الأمر صيرورة متواصلة ينبغي إنجازها لاحقا كتوجه اقتصادي – اجتماعي وسياسي للمجتمع، بقدر ما تمثل أداة أو أسلوب لإدارة الدولة وللاقتصاد. فبناء مجتمع اشتراكي يعني

---

[1]- مغنية الأزرق ، نشوء الطبقات في الجزائر ، ترجمة سمير كرم ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت 1980 ، ص 139.

[1] - Programme de Tripoli : Op . cite P 37

[1] - R , Tlemsani , OP , cit . P . 74 .

بصورة ما إقامة سلطة العمال على وسائل الإنتاج المادية وغير المادية، بيد أنه حينما لا يملك الكادحون القوة للسيطرة على صيرورة العمل، كما لا يملكون السلطة الاقتصادية الفعلية على وسائل الإنتاج، فإننا سنكون أمام مفهوم " مشوه " للاشتراكية، لا يمثل في واقع الأمر سوى نظام لسيطرة بيروقراطية الدولة على مجتمع الكادحين. علاوة على ذلك فإن الخروج والإفلات من إطار التبعية للاستعمار، وتحقيق الاستمرارية الثورية لبناء مجتمع – يحقق تطلعات الجماهير الكادحة، يفترض تحويل واعي وجدي لعلاقات التبعية الخارجية، وعلاقات الاستغلال على المستوى الداخلي، أي تحويل الصراع التحريري إلى صراع اجتماعي تنافسي من أجل إقامة مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية.

إن حجر الزاوية في إقامة هذا المجتمع يبدأ من تحطيم أجهزة وأبنية الدولة الكولونيالية التي تمثل التجسيد الكامل لأشكال البؤس والاستغلال الاستعماري للجماهير الكادحة و بخاصة الفلاحون .

إن هذه المسألة هامة إلى درجة تحتم دراستها بجدية، وتدفع بنا إلى التساؤل عن الأسباب الخفية التي جعلت البرنامج يتجاهل طرحها ومناقشتها. وفي واقع الأمر فإن مسألة السيطرة على هذه الأجهزة – وليس تحطيمها – كانت محور الصراعات بين كوادر جبهة التحرير الوطني.

وبإخفاق مؤتمر طرابلس في تحديد و تعيين " القادة " التي تتولى تنفيذ البرنامج الذي وضعه، فقد فتح نزيفا حادا في بناء جبهة التحرير الوطني، كما فتح باب الصراع على السلطة على مصراعيه.

4– 2) الدولة و القوى السياسية عشية الإستقلال :

تمثل أزمة (يونيو 1962)[1] أحد الجوانب الهامة والغامضة في التاريخ السياسي المعاصر للجزائر.ولا تزال تثير علامات استفهام عديدة عن حقيقة تحالف وتضامن القوى الاجتماعية الوطنية المؤلفة لحزب جبهة التحرير الوطني.

[1]- لقد بدأ ت ظاهرة الأزمة و الإنشقاق بمحاولة الحكومة المؤقتة اقصاء " بومدين و اثنين من رفاقه " عن قيادة أركان جيش التحرير ، بسبب ما يقال عن مواقفهم المعادية لسياسة هذه الحكومة . وقد أدى هذا الإجراء إلى صراع بين قيادة أركان الجيش بقيادة " بومدين " ، المتحالف مع المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني ضد الحكومة المؤقتة ، وخلال الأيام القليلة التي سبقت الإستقلال ، حاول كل طرف فرض نفسه في البلاد . وقد زحف " بومدين " من الحدود المغربية على الجزائر العاصمة و حدثت مواجهة بينه وبين الحكومة المؤقتة التي استمالت الولاية العسكرية الثالثة.

وعلى الرغم من المحاولات العديدة التي قدمت من قبل الدارسين للتاريخ السياسي، لتفسير هذه الأزمة، بالرجوع إلى عامل أو عوامل مختلفة، فإنه مع ذلك تبقى غالبية هذه التفسيرات المقدمة غير وافية بدرجة كافية، حيث يسقط أغلبها في شرك " التحليل الحدثي " (Analyse Chcronologique)، وفي غالب الأحيان تركن إلى تفسيرات محدودة لا تقدم توضيحا كافيا لجوانب وملابسات الأزمة، غير أن ذلك لا يعني نفي حقيقة وجود بعض المحاولات لتقدم تفسيرات أكثر تعمقا وإدراكا لتشابك عوامل الأزمة وتداخلها.

إن التفسيرات الأكثر شيوعا [2] هي تلك التي تفسر الانقسام والصراع بين تنظيمات جبهة التحرير الوطني، وفصائل جيش التحرير بإرجاعها إلى عوامل اختلاف وتباين إيديولوجية. حيث يجرى إطلاق الصفة " الثورية " أو " الرجعية " على هذه المجموعة أو تلك ، ورصد الصراع و الإختلاف فيما بينهم.

وانطلاقا من ذلك يجرى اعتبار "الحكومة الجزائرية المؤقتة" على أنها تمثل المجموعة التي تضم العناصر الليبرالية المعادية للنهج الثوري، والساعية إلى إقامة نظام اقتصادي ليبرالي حر . في حين يجرى وصف جماعة " وجدة " بدرجة أكثر أو أقل تحفظا لدى هذا الباحث أو ذاك بأنها تمثل الجبهة الراديكالية في جبهة التحرير الوطني، والأكثر تمثيلا لطموحات الجماهير.

وتستند بعض هذه التفسيرات في استنتاجاتها على الحجة القائلة بأن جيش التحرير الوطني يتألف في غالبيته من عناصر ذات أصل ريفي، وهي بذلك أكثر ميلا إلى إقامة نظام اجتماعي يحقق المطالب الجماهيرية في العدالة الاجتماعية.[1]

ويصبح في ضوء ذلك من السهل تفسير الصراع على أنه صراع بين " ثورة" و" ثورة مضادة " بيد أنه في واقع الأمر من الصعب التسليم – بمصداقية هذه التفسيرات، وليس

وقد تدخلت الجماهير الشعبية في مظاهرات كبيرة لفض الإشتباك بين الطرفين ، وانتهت الأزمة بانتخاب " بن بلة " رئيسا لأول جمهورية جزائرية مستقلة وإقامة أول جمعية وطنية تأسيسية لكن دون أن تنتهي آثارها حيث استمرت الإنشقاقات و التمردات و تصفية الحسابات.

- **حول مزيد من التفصيل عن أحداث هذه الأزمة ، أنظر :**

- **Ahmed Lebjaoui , « Verites sur la revolution Algerienne « Paris , Gallimard , 1970**

(2)- نقصد بها التفسيرات المقدمة لدى الجهات لرسمية و بعض اليساريين الجزائريين ، وقد أشار " بن بيللا " في سيرته الذاتية أن الحكومة المؤقتة كانت تضم عناصر رجعية و معادية لتطلعات الجماهير ، وكانت تسعى إلى لوى عنق الثورة . أنظر : . Ahmed Ben Bella , Ibn , Robert Merle Op . Cit . P . 149

(1) - تميل مغنية الأزرق إلى هذا التفسير كما يميل إليها عيسى نعمان .

مغنية الأزرق ، مرجع سابق ، ص ص

Aissa Benaamane, Op . Cit. P. 26. 90 – 86

من الثابت ما يشاع من أن " جماعة وجدة " كانت تمثل الجبهة الراديكالية في مقابل الحكومة المؤقتة التي تمثل الجبهة الليبرالية .

إن الاكتفاء بالاستناد إلى تاريخ بعض الشخصيات البارزة التي عرفت أو عرف عنها أنها تحمل فكرا ثوريا أو ليبراليا بالمقابل، للحكم على مواقف المجموعات المتصارعة، هو أمر قليل المعنى، ولا يجوز أن تساق وراء مثل هذه الأحكام القائمة على تعميمات غير دقيقة.

فإذا اعتمدنا على وصف هذه الجماعة أو تلك انطلاقا من بعض الشخصيات البارزة فيها بأنها تمثل الجماعة الراديكالية أو الليبرالية بالمقابل فإنه سيصبح من الصعب تفسير انحياز شخصيات بارزة مثل " عباس فرحات "، " أحمد بومنجل "، و" توفيق المدني " في الحركة الجزائرية المطالبة بالاندماج (بالنسبة للأول والثاني) وحركة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (بالنسبة للأخير) والمعروفة باتجاهها اللبرالي لجماعة " بن بللا " .

إن القول بأن ذلك قد تم لأسباب تاكتيكية[1] قول عديم المعنى، فهل يجوز أيضا أن نفسر انحياز " فيدرالية " حزب جبهة التحرير في فرنسا المعروفة بنهجها الراديكالي وارتباطها "بالطبقة العاملة" في فرنسا إلى جبهة الحكومة المؤقتة، والتزام الإتحاد العام للعمال بالحياد بين المتصارعين ، على أنها أمورا تمت لأسباب تكتيكية سياسية.

إن الحالات التي ذكرناها ليست – بالتأكيد – هي الحالات الوحيدة، لكنها كافية للتدليل على عدم صحة التفسيرات التي تنسب صفة "الثورة" و"الثورة المضادة" للجماعات المتصارعة.

ومما لاشك فيه أن الاعتماد على الاختلافات الإيديولوجية كتفسير أحادي لأزمة أكثر تعقيدا وتشابكا مما جرى تصويرها عليه – عملية مريحة للغاية ولكنها مؤدية إلى أخطاء تحليلية تاريخية كبيرة.

إن الدارسين " الأنجلو ساكسون " يقعون في الخطأ ذاته حينما يرجعون بدورهم أسباب الأزمة إلى عوامل أثنولوجية " فمارينا ودايفد أوتساواي " Marina Et David Ottaway يرجعان أسباب الإنشقاق والصراع بين تنظيمات الثورة إلى اختلافات عرقية بين قادة جبهة التحرير الوطني، اختلافات بين " بربر وعرب " [2] غير أنه ليس من الثابت أن هذه

---

[1] -مغنية الأزرق ، مرجع سابق ، ص 90 .

[2] -Marina and David Ottaway , " Algeria The Politics of Asocialist Revolution " , Berkely University of California Press . 1970 . PP . 35 – 36 .

الإنقسامات تعود للأسباب التي يذكرها الدارسان ، وإذا صح أن بعض قادة فصائل جيش التحرير قد اعتمدوا على ولاء سكان المناطق التي ينحدرون منها ، فلا ينبغي تفسير ذلك على أن الأزمة والصراعات كانت بين مجموعات عرقية متباينة ومعادية لبعضها البعض، وأن النزعة العرقية في الجزائر كانت وليدة الإيديولوجيا الاستعمارية.

والواقع أن الدارسان يخلطان بين الولاء الجهوي والعائلي، وبين الولاء العرقي – والواقع أنه حينما لا تكون هناك طبقة تحركها مصالحها السياسية والإقتصادية الخاصة، طبقة واعية بظروفها وتعمل على إعادة انتاج نفسها، فإنه يصبح من الطبيعي جدا أن نلاحظ تكون الجماعات والتكتلات وفق ميكانزمات خاصة بالمجتمع التقليدي، حيث يتم اللجوء إلى الانتماء العائلي والجهوي للحصول على مراكز المسؤولية على مختلف المستويات . وهذه الظاهرة كانت قائمة أثناء كفاح التحرير[1] ولا تزال قائمة حتى الآن في المجتمع الجزائري.

من جانب آخر، وعلى الرغم من المجهودات الكبيرة التي بذلها " وليام كوانت " William Quandt في تتبع أسباب الأزمة والتي يرجعها في النهاية إلى التباين في أنماط التطبع الاجتماعي والسياسي " للصفوات " المتصارعة ، فإن قوله بأن الثورة الجزائرية كانت عامل انشقاق لا توحيد " للصفوات " يخفق في تفسير لماذا استطاعت هذه الثورة طوال فترة الكفاح المسلح أن تحافظ على وحدة وتلاحم صفواتها . كما أن قوله بأن إخفاق " القيادة السياسية " ..(Political Leadership) في حل الصراعات الداخلية، ربما يعود إلى كونها ناتجة عن مجموعة من الحوادث التاريخية التي صنعت رجالا تختلف رؤيتهم للسياسة اختلافا ذي مغزى ، قولا جذاب، غير أنه لا ينطوي على معنى أو جهد تفسيري ، وهو بذلك يفسر الانقسامات والصراعات بمقياس النظر إلى السياسة لا إلى مضمون هذه السياسة ذاتها[2] .

إن أكثر التفسيرات دقة ومصداقية من وجهة نظرنا تلك التي يقدمها " الهرماسي " – على الرغم من طابعها الوظيفي – فبالرجوع إلى نظرية التنظيمات يسعى الهرماسي إلى تفسير تصدع وانشقاق " الصفوات " القائد للثورة الجزائرية حيث يشير إلى أنه من جذور الأزمة، أن الدخول إلى مختلف تنظيمات الثورة (التنظيمات العسكرية للثورة – بيروقراطية

(1) -M.Boukhobza. » Ruptures , et Transformations Sociales en Algerie « Vol . (1) . Alger , O.P.U.(1989) , P.53.

(2)- Wiliam Quandt , « Revolution and Political Leadership « Algeria : (1954 – 1968) , Cambridge M.I.T.Press , 1969,P.15.

الحكومة المؤقتة ، والتنظيمات الأخرى) قد تم ليس وفق معايير محددة مسبقا ومقبولة في المجتمع ، وإنما تم وفق الولاء الشخصي ، وأصبحت هذه الصفوات تعاني من " انعدام المعايير بداخلها "[3].

كما أشار "الهرماسي" أيضا أنه في الصراع الذي احتدم من أجل الوصول إلى السلطة ، تأتي الإعتبارات الإيديولوجية في المقام الثاني، فالتطلع إلى السلطة كان العامل الحاسم حيث أن ترقب الاستقلال بما يحمله من وعود السلطة والإمتيازات المرتبطة بها قد أدى إلى تشديد المنافسة والصراع بين " الصفوات المختلفة " وانتهى بسباق دموي حاد على السلطة، حيث باتت كل جماعة تتهم الأخرى باغتصاب وانتهاك المبادئ الأساسية للثورة لكي تجد بذلك ذريعة من جانبها لانتهاكها[1] .

وفي نفس السياق التحليلي ، يذهب " تلمساني " إلى القول بأن الصراع قد تمحور حول خصوصيات فردية شخصية متعلقة بتوزيع وظائف وأدوار متنوعة داخل " الأوليجاركية – البيروقراطية – العسكرية " ويستبعد فكرة قيام الصراع بين الجماعات المشكلة لهذه الأخيرة لأسباب إيديولوجية سياسية. ويؤكد " تلمساني " أن التحالفات المؤقتة والمتغيرة بين الجماعات المختلفة، كانت قائمة على تحالفات شخصية وليس إيديولوجية، وهو يفسر نهاية الصراع على أساس عجز أي من القوى المتصارعة في تحقيق الإنفراد بالسلطة ، مما دفع بها إلى تحقيق ائتلاف مفاجيء فيما بينها ، وتنظيم نفسها في سلطة سياسية قوية بعد أن شعرت بتهديد الجماهير التي بدأت تفقد ثقتها في شرعية هذه الجهات في قيادة المجتمع[2] .

إن أزمة الصراع على السلطة، التي فجرت جبهة التحرير الوطني بعد الإستقلال، تمثل من وجهة نظرنا أزمة شرعية من يتولى السلطة في البلاد بعد الإستقلال.

وقد كانت جبهة التحرير الوطني مسئولة عن المسار الذي تطورت فيه الأحداث.فقد عجزت خلال الكفاح المسلح أن تراقب أبنيتها وأجهزتها وتكوين قيادة ثورية طلائعية قادرة على فرض إرادة المجتمع بعد الاستقلال وتركت الصراعات والإنقسامات تتفاقم بسبب ما يشير إليه " مصطفى الأشر ف " بفقدان سلطة سياسية تبسط سيطرتها على الجميع، الأمر

---

[3]- مغنية الأزرق ، مرجع سابق ، ص : 87 .

[1] -Abdul Baki El Hermassi , « Etat Et Societe au Maghreb « « L'Algérie , Dissension et conflit au sein de L'élite , Paris , Anthropos , 1975 , P , 152.

[2] -R . Tlemsani ; Op . Cit . P . 73 .

الذي فتح المجال لكل الطموحات الفردية " للوصوليين " و" النفعيين " من أجل احتلال المراكز المختلفة في السلطة[3].

وإذا أمعنا الملاحظة في أن برنامج طرابلس – على الرغم من كونه لا يعبر عن مختلف مصالح القوى الاجتماعية، ومع ذلك تم إقراره بالإجماع، فإنه سيصير واضحا أمامنا أن الصراع احتدم حول من سيحكم البلاد، لا من أجل وكيف ولصالح من ستحكم!، فكل جماعة كانت ترى أنها تملك الشرعية الثورية لقيادة المجتمع، بعد الاستقلال ،دون أن يكون في مقدور الجماعة الجماعة المنافسة أن تنفي ذلك أو أن تتقبله، وهو ما دفع هذه القوى إلى قبول تقاسم السلطة، وترقب الظروف لتحقيق هيمنتها الكاملة على السلطة السياسية.

4– 3) الدولة والإرث الإستعماري :

على الرغم من تحطيم السيطرة الإستعمارية، وقيام الدولة الجزائرية المستقلة، فإن الوجود الاستعماري ظل يلعب دورا مؤثرا في التطورات الاقتصادية – الاجتماعية والسياسية ، اللاحقة في المجتمع في مرحلة ما بعد الاستقلال .

إن استمرار تأثير عمل الأبنية الكولونيالية في المجتمع الجزائري بعد الاستقلال، كانت تمثل إحدى التناقضات المزدوجة للدولة الجزائرية الناشئة من جهة وللثورة الجزائرية من جهة أخرى.

فالحضور المكثف للمصالح الأجنبية الاستعمارية في مرحلة ما بعد الاستعمار، يعني بشكل ما أن الثورة الجزائرية على الرغم من عنف الكفاح المسلح الذي تميزت به، والتضحيات الكبيرة التي قدمتها الجماهير، فإنها لم تؤد إلى قطيعة تحدث تغيرات عميقة في البناء الاجتماعي وتجتث العلاقات الرأسمالية – الكولونيالية السابقة.

والحال أن هذه القطيعة لم يكن بالإمكان أن تتم بالنظر إلى المسار الذي سارت فيه الثورة، والذي عرف سيطرة الفئات " البيروقراطية – العسكرية " المنحدرة من " البرجوازية الصغيرة " تدريجيا على أجهزة الثورة، واستخدامها للكفاح المسلح ليس كحل أساسي لتصفية النظام الكولونيالي واستئصال الأسس التي قام عليها، وإنما كأداة أو وسيلة ضغط لتحقيق حل

(3)- مصطفى الأشرف : الجزائر الأمة و المجتمع . ترجمة / حنفي بن عيسى ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1983 ، صص 385 – 387 .

سياسي سريع يمهد لها السبيل لتنصيب نفسها محل السلطة الكولونيالية، وإبعاد إمكانية تحول حركة التحرير الوطني إلى حركة جماهيرية.

وعلى هذا النحو، انتهت الثورة الجزائرية – التي كانت واحدة من أعنف الثورات التحريرية ضد الاستعمار في العالم الثالث[1]إلى اتفاقيات مع استعمار الأمس، لم تكن سوى شكلا جديدا للإبقاء على الجزائر تحت القيود الفرنسية، واستمرار المصالح الرأسمالية الفرنسية في لعب دور هام في النظام الاقتصادي – الاجتماعي والسياسي الجزائري بعد الاستقلال، فقد أدى التعجيل بالتوقيع على هذه الاتفاقيات إلى ربط الجزائر بالمصالح " المتروبولية " الفرنسية، وإرساء دعائم تبعية استعمارية جديدة.

و بغض النظر عن أن هذه الإتفاقيات قد أبقت على قواعد فرنسية عسكرية[1]ولم تحل مشكلة الصحراء الغنية بمواردها الباطنية .فإنها ربطت البنية الإقتصادية والإدارية للبلاد بالمصالح الرأسمالية الفرنسية، تحت ستار التعاون الإقتصادي والتكنولوجي والثقافي بين فرنسا والجزائر.

ولعل أخطر ما أرسته هذه الإتفاقيات هو الإبقاء على البناء الإداري والقانوني الكولونيالي. فقد نص فيها على أن الوجود الفرنسي سيظل قائما من خلال التعاون التقني بفضل الكوادر المؤهلة، والبعثات الدراسية، والمعلومات العلمية، والموظفين الفرنسيين الذين تضعهم فرنسا تحت تصرف الحكومة الجزائرية[2].

وعلى الصعيد الإقتصادي، نصت الإتفاقيات على أنه على على الحكومة الجزائرية أن تكفل للمؤسسات الإقتصادية الفرنسية مثلما للمؤسسات المختلطة التي يكون رأس المال

(1)- بالنظر إلى حجم وفداحة الخسائر البشرية التي نجمت عنها و التي قدرت بمليون و نصف مليون شهيد.

(1)-من خلال الإبقاء على أكبر قاعدة بحرية فرنسية في الجزائر (مرسى الكبير بوهران) و قاعدة " رجان النووية ".

(2)- Gerard Chaliand , et , Juliette Minces , « L'Algerie independante « Bilan d'une Revolution Nationale , Paris , Maspero ; 1972 , P 75 – 76 .

و قد نصت الإتفاقيات على أن الموظفين الفرنسيين خلال الإستفتاء سيحتفظون مبدئيا بمراكزهم ، ولا يحق للسلطات الجزائرية فصلهم إلا بعد استشارة الجانب الفرنسي ، و إذا رغبوا في الإحتفاظ بمراكزهم و لم يصبحوا متمتعين بالحقوق المدنية الجزائرية ، فإنهم سينتقلون تحت نظام التعاون التقني الذي سيجعلهم في مأمن من أي مساءلة قانونية أو جزاءات .و لمزيد من التفاصيل عن النصوص الكاملة لهذه الإتفاقيات . أنظر :

F.Perroux , « L'Algerie de Demain « , tiers Monde : No , Hors – serie , Paris , P.U.F . 1962 , PP . 241 – 263.

الفرنسي فيها هو المسيطر – ممارسة عادية لنشاطاتها دون أي تميز أو تفرقة[3] كما حرصت الإتفاقيات على جعل تنقل رؤوس الأموال بين الجزائر وفرنسا تخضع لنظام حر[4].

وبغض النظر عن الدخول في تفاصيل هذه الإتفاقيات، يمكننا القول أن ثمار الكفاح المسلح الذي خاضته الجماهير،و تحملت خلاله أنواع القمع الإستعماري ، قد صودر من قبل الطبقات البيروقراطية والشرائح البرجوازية والبرجوازية الصغيرة ، من أجل حل سياسي يخدم تطلعاتها للسلطة السياسية في البلاد.

بيد أن التطورات السياسية السريعة التي أعقبت إعلان الاستقلال، والتي شهدت رحيل جماعي للمستوطنين الأوروبيين الذين كانوا يسيطرون بشكل شبه كامل على الاقتصاد والإدارة، قد أوجدت أوضاع جديدة لم تكن قائمة عند توقيع هذه الاتفاقيات. فقد ترتب عن هذا الرحيل الجماعي انعكاسات بالغة التأثير في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية السياسية للجزائر، نتج عنها حركتين:

-الأولى : استيلاء الشرتئح البرجوازية الصغيرة في المدن على الأملاك المنقولة والغير منقولة من ناحية ، واحتلال المراكز الإدارية الشاغرة في جهاز الدولة بالتواطؤ مع الجهاز التنفيذي المؤقت من ناحية أخرى.

وأدى ذلك إلى تدعيم موقع هذه الشرائح في السلطة الاقتصادية والسياسية وانفصالها عن باقي فئات الشعب.

-الثانية : استيلاء الفلاحين والعمال على مزارع المستوطنين المهجورة، وبعض المؤسسات والورش الصناعية ، واستغلالها بشكل جماعي.

وقد حدد هاتان الحركتان – إلى حد ما – مسار التطور الاقتصادي والسياسي في الجزائر، كما حددتا الصراع بين القوى والشرائح الطبقية في المجتمع الجزائري.

ومن الواضح أن الإستيلاء المبكر للعمال والفلاحين على الأراضي والمؤسسات الصناعية الكولونيالية الشاغرة، قد أوجد جوا من الحماس والتعبئة الجماهيرية لنظام اجتماعي – اقتصادي يتعذر في ظله تحقيق تملك خاص لوسائل الإنتاج على نطاق واسع ، سواء في

---

(3) -Op cit .PP.241-263.

(4) -Ibid. .

الزراعة أو الصناعة . وترتب على ذلك أن الصراع تمحور حول السيطرة على جهاز الدولة ثم التحكم في وسائل الإنتاج في مرحلة لاحقة.

إن التطور البنائي – الإقتصادي – الإجتماعي والسياسي للجزائر في الفترة من (1962 – 1965) يمكن اختزاله في الصراع من أجل السيطرة على أجهزة الدولة الإدارية والإقتصادية من قبل الفئة البيروقراطية – العسكرية والبرجوازية الصغيرة الجزئرية، ضد البرجوازية الوطنية والجماهير الكادحة من العمال والفلاحين.ومن خلال تحليل هذا الصراع يمكن اشتقاق الميكانيزمات التي بواسطتها أمكن للفئة " البيروقراطية – العسكرية " أن تشق طريقها نحو السيطرة على الأوضاع وتثبيت ركائز الدولة الناشئة.

5) - الجهاز البيروقراطي وأثره على التحولات السياسية :

ظهرت تناقضات النظام الجزائري – بعد الاستقلال – من تأكيد الخطاب السياسي والإيديولوجي على التوجه نحو بناء "مجتمع اشتراكي" والإبقاء على أبنية النظام الكولونيالي السابق تدعيمها.

إن التطلع إلى بناء مجتمع اشتراكي يحقق طموحات الجماهير الفقيرة والكادحة في العدالة الإجتماعية، يقتضي ضرورة التحطيم الجذري للأبنية المذكورة التي جرى وصفها على نحو صحيح بأنها كانت الأساس الذي قام عليه الاستغلال والقمع الاستعماري.

بيد أن الإبقاء على هذه الأبنية وتدعيمها في سياق اجتماعي أصبح يتناقض مع بقاءها، يؤكد حقيقة رغبة الفئات البيروقراطية العسكرية في تنصيب نفسها محل النظام الكولونيالي.

وقد نتج عن رحيل المستوطنين، خلو مراكز عديدة في جهاز الدولة الإداري والإقتصادي، مكنت هذه الفئات من احتلالها وتدعيم موقعها[1] ففي خلال فترة الاستفتاء على الإستقلال، عملت السلطة الكولونيالية بشكل مكثف ومنظم إلى ترقية الموظفين المدنيين الجزائريين الموالين لها – والذين تم تكوينهم في إطار " خطة لاكوست " (Lacoste) في المراكز الإدارية العليا ، إذ أنه مع بداية الإستقلال كان هناك ما يقرب من (50 %) من أفراد

(1)- **Bruno Etienne Op . Cit . P . 49 .**

الإدارة العليا في الجزائر قد خدموا في الأساس كموظفين في الجهاز البيروقراطي الكولونيالي[2].

وقد ساقت هذه العملية إلى ترقية سريعة لما عرف " بالقوة الثالثة " من الفئات البيروقراطية من البرجوازية الصغيرة، إلى المراكز القيادية في جهاز الدولة الجزائرية الناشئة.

على صعيد آخر، ساهمت المساعدات الفرنسية[*]والمتضمنة في اتفاقيات " إيفيان " في تدعيم الأجهزة الأكثر قابلية لتطور بيروقراطية الدولة، كما أدت هذه المساعدات إلى تضخم الإنفاق غير الإنتاجي على تدعيم الإدارة العامة واتساعها،وقد استغلت هذه الفئات البيروقراطية تلك المساعدات المالية في الإنفاق على حاجياتها واكتساب امتيازات واسعة على حساب الفئات المختلفة في المجتمع في غياب أي رقابة جماهيرية.

إن الأبنية المختلفة لأي نظام اقتصادي – اجتماعي وسياسي، تعمل على إعادة انتاج العلاقات الإجتماعية التي تقوم على هذا النظام، والإبقاء على أبنية النظام الكولونيالي، يؤدي بشكل ما إلى إعادة انتاج العلاقات الإجتماعية السابقة (السيطرة والإستغلال) .

والواقع، أن هذا التناقض قائم ليس في الجزائر فقط، بل في مجتمعات ما بعد الإستعمار التي لم تحطم أبنية النظام الكولونيالي السابقة [1] .

فالإبقاء على الأبنية الأساسية التي أقيمت لتحقيق السيطرة والاستغلال الكولونيالي للمجتمع الجزائري، تعني بشكل ما أن الدولة الجزائرية محكومة مسبقا أن تسير وفق أسس رأسمالية[2]وفي الوقت الذي كانت فيه السلطة السياسية تزعم بناء مجتمع اشتراكي، ظلت أجهزة الدولة الجزائرية تسير وفق النظم القانونية والإدارية الموروثة عن الإستعمار الفرنسي[3].

---

[2]- Gerard Chaliand , L'algerie est elle Socialiste ? » Paris , Maspero , (petite collection) , 1964 , P . 75 .

[*]- قدرت هذه المساعدات المالية بحوالي 50 مليون فرنك فرنسي قديم وهو مبلغ كبير جدا في تلك الفترة ، أنظر : Samir Amin Op.Cit .PP.126-127.

[1]- على نحو ما يلاحظ " أميرال كابرال " من أن الدولة الإفريقية المستقلة قد حافظت على أبنية مؤسسات الدولة الكولونيالية السابقة، وأن اشكالية طبيعة الدولة التي أقيمت بعد الإستعمار هي محك سر اخفاق الإستقلال. Cited by Tlemcani Op . Cit . P . 94 .

[2]- Ahmed Akkache , « Capitaux Etrangers et liberation Economique « ; l'experience Algerienne , Paris , Maspero , 1971 , P . 100 .

[3] -فقد نص قانون 1962/12/31 على احتفاظ الدولة الجزائرية بالتشريعات القانونية الفرنسية.

وعلى الرغم من التطورات الإجتماعية والسياسية التي حدثت في المجتمع الجزائري بعد الإستقلال ، لم تقم محاولات لإصلاح البناء الإداري للدولة، بما يتوافق مع التطورات الجديدة خاصة مع تطبيق نظام " التسيير الذاتي " « Autogestion » كتنظيم اقتصادي للبلاد.

إن تدعيم جهاز الدولة القائم يكشف ميول بيروقراطية الدولة في تدعيم سلطاتها من اهتمامها بإضفاء الطابع الديمقراطي على مؤسسات الدولة.

وقد لاحظ " شاليان G.Chaliand " أنه بعد سنة واحدة من الإستقلال عرف جهاز الدولة نموا كبيرا بنسبة30% في أفراده وأن معظمهم يحمل توجها معارضا ومعاديا – ضمنيا أو صراحة – للمبادىء الإشتراكية [1]وللإختيارات التي أقرتها القيادة السياسية لجبهة التحرير الوطني ، وهذه الوضعية تمثل – دون شك – إحدى التناقضات البارزة في النظام الإجتماعي والسياسي الجزائري حيث يتجسد هذا التناقض في تعايش قطاع التسيير الذاتي الإشتراكي – وبعد الثورة الزراعية 1971 – مع بيروقراطية دولة قائمة على نمط رأسمالي وتحمل قيما وتوجهات غير اشتراكية.

وفي الإحصاء الرسمي لسنة 1963 نجد أن الجهاز الإداري للدولة الجزائرية الناشئة يتألف من حوالي 70008 موظفا على المستويين المحلي والمركزي موزعون كالتالي: 13729 موظفا إداريا فرنسيا معادا و33183 موظفا جزائريا خدموا في الإدارة العامة الكولينيالية و34097 موظفا جزائريا كانوا في أجهزة جبهة التحرير الوطني خارج البلاد[2].

وهؤلاء الموظفون في الجهاز البيروقراطي للدولة الجزائرية الناشئة يتوزعون وفق فئات السلم الإداري كالتالي :

-كوادر إعداد واتخاذ القرارات الفئة (أ) يشكلون 43 % من بينهم 39 % فرنسيين من الإدارة الكولينيالية يشتغلون كمتعاونين.

-كوادر التسيير الإداري الفئة (ب) من بينهم 43 % فرنسيين و يشكلون 77 % من مجموع الموظفين (70.008 موظفا).

Ahmed Mahiou , « les Institutions Administratives Algeriennes « ,Alger , Universite D'Alger ,(Sans date) .

(1) - Chaliand , Op . Cit . P . 15 .

(2) -Chaliand . op . Cit . P 15 .

-موظفوا مكاتب الفئة (جـ) يشكلون 13 % من بينهم 3 % من الفرنسيين .

ويلاحظ من خلال هذه المعطيات الإحصائية الرسمية أن الكوادر المنتمية إلى الفئة (أ) والفئة (ب) متواجدة في المراكز الهامة للجهاز البيروقراطي للدولة والتي تتيح لها بحكم موقعها التحكم في إنجاز أو كبح المشاريع الإجتماعية والإقتصادية والثقافية المعدة من طرف الحكومة أي حكومة الرئيس أحمد بن بلة (1962 – 1965).

وإذا تأكد لدينا أن نسبة 39 % أو 43 % من هذه الكوادر فرنسية وكانت في الإدارة العامة الكولونيالية ، يصبح واضحا أن مهمة إنجاز برنامج المجتمع الإشتراكي (التسيير الذاتي) قد أوكلت إلى كوادر إدارية يفترض فيها أن تحمل قيما معادية للمبادىء الإشتراكية و خصوصا أن كوادر جبهة التحرير الوطني لا تحتل سوى مراكز ثانوية ليست ذات أهمية، فضلا عن كون هذه الكوادر تفتقر إلى التأهيل الإيديولوجي والتقني وتم إقحامها في الجهاز الإداري كنوع من التعويض لها لمشاركتها في الثورة وليس من خلال اختيار معد و دقيق ، وفي ضوء ذلك يصبح من المفارقة حقا أن يوكل لجهاز دولة قائم على هياكل كولونيالية تابعة و تتحكم فيه كوادر إدارية تحمل قيما معادية للثورة مهمة تنفيذ برنامج تنمية وطنية تحررية أو مشروع اجتماعي اشتراكي.

ولقد شكلت هذه المسألة في إطار العلاقة بين المجتمع والدولة إشكالية كبرى بخصوص الطبيعة المزدوجة للسلطة السياسية في مجالي صنع القرار وتنفيذه وكانت لهذه الازدواجية أثرها الحاسم والسلبي على كل مراحل التحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في الجزائر.

وفي اعتقادنا أن الطبيعة المزدوجة لسلطة الدولة الجزائرية الناشئة في إطار العلاقة بين السياسي والإداري لم تكن تخضع في صيرورتها إلى شرعية القانون أو شرعية الظرف التاريخي(*) بل كانت تخضع أساسا إلى شرعية الأمر الواقع المستمدة من آليات السيطرة الخاصة بالزعامة الإستلزامية وطبيعة نظامها السياسي الشعبوي الذي دشن مع ميلاد الحكومة الجزائرية في عهد الاستقلال.

(*)- فالواقع أن شرعية القانون أو شرعية الظرف التاريخي في ظل غياب المؤسسات الأساسية للدولة الحديثة لا مجال للحديث عنهما و بخاصة بالنسبة لظروف المجتمع الجزائري في العقد الأول من ستينيات القرن الماضي – فالسلطة التنفيذية للدولة الجزائرية الناشئة كانت تسيطر على كل أدوات صنع القرار و صياغة القوانين التشريعية و تقبض عليها بإحكام و أن المرجع الأول و الأخير في القرار السياسي و التشريعي يكون في يد رئيس الحكومة وهو أيضا رئيس الدولة و رئيس الحزب الوحيد و الأوحد . أي جبهة التحرير الوطني (F.L.N) وذلك كما هو منصوص عليه في الدستور (1963) : المواد : من 23 إلى 26 ومن 39 إلى 48.

6) - ملامح الدولة الجديدة و نظامها السياسي الشعبوي :

اقترن ميلاد الدولة الجزائرية الجديدة بمجموعة من الظروف الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية على الصعيدين العالمي والوطني والتي أشرنا إليها سالفا.

وفي ظل حكومة الرئيس أحمد بن بلة (1963 – 1965) التي سيطرت عليها " جماعة وجدة " أو " جماعة بومدين "(**) و المؤلفة من أعضاء المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني وهو المكتب الذي حل محل المجلس الوطني للثورة الجزائرية في أوت 1962.

وانطلاقا من برنامج هذه الحكومة تم انبثاق نظام التسيير الذاتي (Autogestion) وهو النظام الذي أثيرت حوله كثير من التساؤلات سواء من حيث الدوافع المحركة له أو من حيث السياق السياسي الذي تم فيه والنتائج الإقتصادية والسياسية المترتبة عنه.

وأن التفسيرات النظرية الشائعة لهذه الظاهرة الجديدة في البنية الإقتصادية والإجتماعية الجزائرية كانت على العموم هي تلك التفسيرات التي تنظر إلى هذه المبادرة على أنها حركة عفوية وتلقائية من قبل العمال والفلاحين الفقراء دفعتهم إليها الحاجة إلى إيجاد مورد للرزق ولم تكن حركة تمت عن وعي طبقي وبدافع من المصالح الأساسية للعمال و الفلاحين وتستند هذه التفسيرات إلى حجة عجز العمال فما بعد في مقاومة سيطرة الدولة وجهازها البيروقراطي على مؤسسات قطاع التسيير الذاتي(*) .

والواقع أن مسألة تحقيق إصلاح زراعي وإقامة صناعة وطنية وتأميم رؤوس الأموال الأجنبية قد طرحت في خطوطها العريضة ضمن " برنامج طرابلس " إلا أن إقامة نظام

(**)وهي في الواقع تسميات و اصطلاحات غامضة أشاعتها بعض الكتابات التاريخية والصحفية، ولاتنتمي إلى نسق معرفي وسوسيولوجي حقيقي الذي يعبر عن المعاني وعن حقائق الأشياء والظواهر المرتبطة بصيرورة التكوين الإجتماعي والسياسي في الجزائر.

(*)-وللمزيد من المعلومات حول التسيير الذاتي في الجزائر أنظر :

- **عبد القادر جغلول : مائة عام من النضالات الفلاحية (1871 – 1971) في تاريخ الجزائر الحديث : دراسة سوسيولوجية ، ترجمة فيصل عباس ، دار الحداثة ، ط2 ، بيروت 1982 .**
- **Claudine Chaulet : le mitidja Autogerée .Sned Alger 1971 .**
- **Francois Darcy et Al : Essai sur l'economie de l'Algerie Nouvelle Maspero , Paris 1964.**
- **Chaliand Gerard :L'Algerie et elle Socialiste Maspero , Paris 1965 .**
- **Lak . Monique : Autogestion ouvriere et pouvoir Politique Algerie (1962 – 1965) Paris : etude et documentation internationale 1970.**

التسيير الذاتي في القطاعين الزراعي والصناعي لم تكن مسألة واردة في كل النصوص الأساسية للثورة الجزائرية ومن بينها برنامج طرابلس.

وإذا كان قيام التسيير الذاتي مرتبطا بالعامل الموضوعي الذي يتمثل في الرحيل الجماعي للمستوطنين الأوروبيين وتركهم لمزارع ومصانع شاغرة قد أدى إلى مبادرة العمال والفلاحين بالإستيلاء عليها وتشغيلها جماعيا مدفوعين بحماس وطني بالغ ومحققين نتائج جيدة ، فإن السياسة العملية المتبعة من طرف السلطة السياسية كانت تهدف آنذاك إلى إضفاء الخصائص الإشتراكية على النظام السياسي الجزائري من خلال واجهة الإيديولوجية الشعوبية التي تختفي وراءها شريحة اجتماعية صاعدة يشار إليها في غالب الأحيان بالبرجوازية الصغيرة البيروقراطية(*) .

والواقع أن تأكيدات الخطاب السياسي الجزائري على الاشتراكية كخيار لا رجعة فيه، والاستمرارية الثورية ومحاربة الإقطاع والبورجوازية واتخاذ مواقف متصلبة اتجاه الرأسمالية والأمبريالية كل ذلك لم يتم قبل إقرار التسيير الذاتي وصدور ميثاق الجزائر الذي ينص على أن المشروع الاجتماعي لجبهة التحرير الوطني هو بناء الدولة – الأمة عبر تحول تدريجي نحو الاشتراكية.

فميثاق الجزائر الذي صاغه مؤتمر جبهة التحرير الوطني في سنة 1964 هي الوثيقة الوحيدة للجبهة التي أقرت صراحة مبدأ " الإشتراكية العلمية " كمنطلق فعلي للتنمية الوطنية وصولا إلى مجتمع الثورة الإجتماعية الذي يلغي الإستغلال والإستعباد.

ولعل أهمية هذا الميثاق – حسب تعبير الباحث التونسي منصف وناس – تكمن في مستويات أربعة :

أولا : القطيعة مع الطبيعة " الإئتلافية " لجبهة التحرير الوطني ، الذي كان يقوم على تعايش الفصائل السياسية والإنتماءات الإيديولوجية.

ثانيا : إعلان الإيديولوجيا الراديكالية التي تقوم على مبدأ الثورة الإجتماعية والإشتراكية العلمية.

(*) -وللمزيد من التوضيح حول التحولات التي طرأت على جبهة التحرير الوطني و توجهات الإيديولوجية أنظر : محمد حربي : جبهة التحرير الوطني ، الواقع و الأسطورة ، ترجمة كميل قيصر داغر ، مؤسسة الأبحاث العربية للنشر ، الطبعة الأولى ، بيروت 1983.

ثالثا : تكريس القطيعة النهائية مع النظام الاجتماعي التقليدي وإعلان التحالف الجديد مع العمال والمثقفين الثوريين.

رابعا : تأكيد مبدأ الشرعية لجبهة التحرير الوطني ومن ثم يمكن القول بأن هذا النص (الميثاق) كان فعلا ثورة داخل ثورة وإعلان عن قيام الدولة الجديدة وهيمنة الجبهة على بقية التشكيلات والتنظيمات السياسية الأخرى[1] .

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو :

هل كانت هذه التوجهات الجديدة لميثاق الجزائر مستوحاة أساسا من مواثيق الثورة الجزائرية وفي مقدمتها بيان أول نوفمبر 1954 ؟ وهل كان التكوين الاجتماعي في الجزائر وقواه الإجتماعية والسياسية تتوافر فيه شروط ومستلزمات قيام "الثورة الإجتماعية" ذات مضمون إشتراكي ؟

ومما لا شك فيه أن الجواب عن هذه الأسئلة الكبيرة إذا انطلقنا من حقائق الواقع الإجتماعي الجزائري حينذاك سيكون بالنفي القاطع وأن تكوين رؤية شاملة ودقيقة عن طبيعة التكوين الاجتماعي الجزائري تقتضي إدراك عميق لطبيعة الظروف الاجتماعية والإقتصادية والسياسية التي ترتبط بتاريخية المجتمع الجزائري.

وفي اعتقادنا أن ميثاق الجزائر الذي أقر مبدأ الثورة الإشتراكية انطلاقا من " نظام التسيير الذاتي " قد أضفى على مبادئ الثورة الجزائرية مفهوم " الثورة السلبية " الذي صاغه المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي والمرتبط بمفهوم " الهيمنة " (Hégemonie) لأن " الثورة السلبية هي ثورة بلا ثورة "(*).

ويتضح المغزى الكامل للثورة السلبية من خلال ملاحظة روبرت ميشيلز (R.Michels) انطلاقا من مقولته القائلة " أن ثوري اليوم هم رجعيو الغد " وذلك حول إسهام الحزب أو الجيش في انصهار النخب إذ يقول هذا المفكر " يحدث صراع الطبقات من خلال تحرك الأجهزة التي يتحقق بمساعدتها يحدث تغيرات وتحولات في ذات الحزب الذي من المفترض أن يتولى هو نفسه تنظيم هذا التحرك وقيادته وبفضل ذلك تم انتزاع بعض المجموعات من

(1)-المنصف وناس : الدولة والمسألة الثقافية في الجزائر ، مرجع سابق ، ص 54 .

(*)- يحتوي مؤلف غراشي Antonio Gramsei : " رسائل من السجن " على نصوص غنية حول هذه المسألة.

الأفراد المحدودي العدد ولكنهم ذو أهمية نوعية كبيرة للغاية من أعماق الطبقة البروليتارية رفعوا إلى مقام البرجوازية"[1].

وقد حدث مايشبه هذه الوضعية التي أشار إليها ميشلز-على الأقل على مستوى الطرائقية – في المؤتمر الرابع لجبهة التحرير الوطني الذي صادق على ميثاق الجزائر الذي لم يعط أهمية لطبقة التكوين الإجتماعي الجزائري وخصائصه التاريخية والحضارية.

وفي الواقع فإنه في ظل التخلف (النسبي)الإجتماعي والإقتصادي والثقافي لبنية المجتمع الجزائري والضعف النوعي والعددي للطبقة العاملة الجزائرية، وغياب حزب ثوري وطني منظم وقائم على تنظيمات جماهيرية قاعدية قادرة على تنظيم وتعبئة الجماهير الكادحة وفي مقدمتهم الفلاحون وذلك وفق إيديولوجية وطنية ثورية محكمة ومشروع اجتماعي محدد يحمل سياسات اقتصادية واجتماعية وثقافية لتنمية المجتمع على المدى البعيد والخروج من التخلف.

وفي ظل وجود فئات وشرائح اجتماعية مدنية وعسكرية متطلعة للسلطة والإمتيازات وتحمل تصورات معادية لبناء مجتمع جديد قائم على العدالة الاجتماعية، واستمرار خضوع الإقتصاد الوطني لسيطرة المصالح الرأسمالية الاستعمارية فإن التساؤل الصحيح – على حد تعبير سمسر أمين – ليس كونه أن الاختيار الجزائري اشتراكيا حقا أم لا وإنما يكون مرتبطا بالسؤال التالي : هل تتبع الجزائر طريقا يختلف حقيقة عن الطريق الذي أتبعته من قبلها مجتمعات ما قبل الاستعمار التي تتميز بنزعة سيطرة الدولة[1].

وتكمن فائدة هذا التساؤل في فضح المطابقة الشائعة في مجتمعات ما بعد الإستعمار بين حقيقة الانتقال نحو نظام اشتراكي والاتساع التدريجي والمتنامي لنطاق سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج واقتصاديات هذه المجتمعات وتدعيمها للرأسمال المحلي الخاص على حساب القطاع العام.

والواقع فإنه في ظل الموجة العارمة لحركة التحرر الوطني العالمية وتراجع النظام الإستعماري وتحت تأثير الانظمة الإشتراكية القائمة كانت الإشتراكية كفكرة أو مفهوم من القضايا الأكثر تداولا في الخطاب الإيديولوجي والسياسي في المجتمعات المستقلة حديثا.

---

[1]- Robert Michels : les Partis Politique , essai sur les tandances Oligarchiques des Democratie.Flammarion Paris 1971 , P 135.

[1]-سمير أمين : المغرب العربي الحديث ، دار الحداثة ، ط 1 ، بيروت 1981 ، ص 131.

فقد جرى في غالب الأحيان تفسير إجراءات اقتصادية واجتماعية محدودة قامت بها الدول المستقلة حديثا كتأميم رؤوس الأموال الأجنبية وطرح بعض الإصلاحات الزراعية وتحقيق بعض برامج التنمية الإجتماعية (كمجانية التعليم والصحة أو الرعاية الإجتماعية ومكافحة الأمية).

على أنها خطوات جريئة في سياق العمل على بناء مجتمعات اشتراكية[1] ودون الإلتفاف إلى ازدياد حدة التفاوتات الإجتماعية بين الفئات الإجتماعية، وعدم قيام " السلطات الثورية " التي اعتلت قمة الدولة هنا وهناك في اتخاذ أي اجراءات جذرية في القضاء على هذه التفاوتات، وعدم حدوث أي قطيعة جذرية مع الماضي الإستعماري . وفوق ذلك كله عدم قيام أي مشروع اجتماعي لتطوير قوى الإنتاج والقضاء على علاقات الإنتاج الإستغلالية السابقة ، وإقامة علاقات انتاج جديدة.

وفي ضوء ذلك ، فإن المفهوم الأكثر دقة لاستيعاب هذه الأنظمة الغير اشتراكية ، ولا رأسمالية خالصة ، هو مفهوم النظام الشعبوي[2] Regime Populiste .

من الناحية التاريخية، فإن هذا النظام هو نتاج لحركة التحرير الوطني ضد الإستعمار، والتي قامت على تحالف قوى اجتماعية متناقضة المصالح على المدى البعيد من أجل تحقيق هدف واحد، يتمثل في القضاء على السيطرة الإستعمارية ، وبسبب القاعدة الشعبية التي شكلت عماد حركة التحرير ، وأضفت عليها خصائصها الشعبية ، فإن الخيارات الإقتصادية والسياسية للنظام الإقتصادي – الإجتماعي والسياسي الذي انبثق عن هذه الحركة بعد الإستقلال ، تظل مرتبطة بتطلعات وأهداف هذه القاعدة ، ولا يمكن أن تناقضها بين يوم وليلة ، لأن من شأن ذلك أن تفقد الجماعة السياسية التي اعتلت قمة هذا النظام شرعيتها التاريخية والسياسية في الحكم ، ومن أجل ذلك ، فإن هذه الجماعة تحمل رغبة أكيدة في تصحيح الظلم والأخطاء التي وقعت على المجتمع من جراء العلاقات الغير عادلة التي فرضت عليها سواء من قبل السلطة الإستعمارية أو الطبقة الإجتماعية المتحالفة معه.

---

(1) -حول هذه النقطة ، أنظر كتاب :

Gerard chaliand , « Mythe Revolution du Tiers Monde « , Paris , Ed , Seuil , 1975.

(2)- Mohammed Dahmani , « l'Algerie : legitimite Historique et continuite Politique « Paris , Ed . le Syncomore , 1979 , P 80 .

ويقوم هذا النظام من الناحية الإقتصادية على تحرير الفلاحين، وإقصاء الملكية الكبيرة و تحقيق إصلاح زراعي لفائدتهم ، وتحويل ميكانيزمات إعادة توزيع الدخل لفائدة الفئات المحرومة في المجتمع، لكن دون أن تمس على نحو جذري مصالح الطبقات الرأسمالية التي تظل حاضرة على مستوى سلطة الدولة[3].

على صعيد آخر، فإنه في ظل النظام الشعبوي، وبسبب التحالف بين القوى الإجتماعية ذات المصالح المتعارضة والمتناقضة التي يقوم عليه هذا النظام، فإن الإجراءات السياسية والاقتصادية تتخذ عادة في إطار مقبول من كل الفئات الاجتماعية، وللحفاظ على هذا التحالف القائم، فإن الجماعة الحاكمة تبنت استراتيجية متوازنة تقوم على التخفيف من حدة الفقر، وتفادي التدهور الاقتصادي الحاد للفئات المحرومة في المجتمع، لتدعيم سيطرتها واستمالة التأييد الجماهيري لها[1] .

من هذه الزاوية، فإن النظام الإقتصادي – الإجتماعي والسياسي في الجزائر في فترة " بن بيللا " يمدنا بواجهة أصلية للنظام الشعبوي .ففي الوقت الذي كانت فيه الفئات البيروقراطية العسكرية تسعى إلى تدعيم مواقعها في أجهزة الدولة الإدارية والإقتصادية، حاولت من جانب آخر استمالة الجماهير إلى جانبها باتخاذها إجراءات اقتصادية – اجتماعية – محسوبة ،كقبول نظام التسيير الذاتي الإشتراكي، وإلغاء الأعمال الإجتماعية الوضيعة التي فرضتها الظروف الإستعمارية الصعبة على الفئات الإجتماعية المحرومة، كالبغاء ومسح الاحذية ، وزخرفة هذه الإجراءات بشعارات اشتراكية لاخفاء أي تفاوتات أو تمايزات طبقية في المجتمع، وإظهار الدولة على أنها دولة الجميع ، في الوقت الذي يجرى فيه توجيه موارد وأموال هذه الدولة لخدمة مصالح الفئات البيروقراطية والبرجوازية .

في ضوء هذه الوضعية، وعلى صعيد التحليل ، فإن الدولة أصبحت هدفا للتملك، وإذا كانت الفئات البيروقراطية تتصرف كما لو أنها هي الدولة نفسها ، فلأن لديها احتكار الفعل ، فهي تمسك بفعل السلطة الأقتصادية لقرار استخدام وسائل الإنتاج الجماعية باسم الجماهير، وهي في مقدورها توجيه هذه الوسائل لتحقيق امتيازات اجتماعية على حساب باقي الفئات الاجتماعية.

---

(3) - Mohamed Dahmani : Op . Cit . P 82 .

(1)- Ibid . P 82 .

وفي هذا السياق، أشار" سمير أمين" إلى أن تطور النفقات العامة الإدارية والنمو الفوضوي للمصاريف الغير إنتاجية، أدت إلى ظهور تفاوتات جديدة في توزيع الدخل تضاف إلى تلك الموروثة أصلا عن النظام الاستعماري[2].

فرحيل الاستعمار قد أتاح للبعض احتلال مراكز في جهاز الدولة مكللة بامتيازات عديدة (مرتبات عالية – فيلات – سيارات) وهؤلاء أصبحوا يعيشون فوق مستوى الشعب، وانفصلوا عنه وهم في غالب الأحيان قد حلو محل المستوطنين، وارتفع مستوى ظروف معيشتهم بشكل كبير، وهم بذلك لا يتطلعون سوى للحفاظ على هذه الوضعية (ضد أي كان) [1].

ويلاحظ " أندريه ميشيل " Andree Michel أنه عندما تكون الرغبة في تحقيق الإمتيازات الإستهلاكية ذات أولوية عن الرغبة في إقامة قاعدة مادية لتنمية اقتصاد المجتمع ، فإن ذلك يمكن أن يدفع " بالبرجوازية البيروقراطية " إلى التشكل في طبقة للدفاع عن امتيازاتها واستغلالها للعامل والفلاح[2] .

ومن جانبه ، أشار " أيان كليغ " في هذا المعنى أن الرؤساء والمديرين في جهاز الدولة قد ركزوا في الأول على التملك المباشر للسلع الإستهلاكية للإشباع الشخصي ثم انتقلوا لاحقا إلى الإنتفاع بمراكزهم في جهاز الدولة في تحقيق أهداف طبقية.

على صعيد آخر يشير " سمير أمين " أن البيروقراطية الجزائرية التي تزعم تمثيل المصالح العامة للأمة، وتطالب بسلطة تحكم أوسع وبأحقيتها في توزيع الدخل الوطني، تفعل ذلك لتحقيق مصالحه ، فالجماهير الريفية والعاطلين لايحصلون على أي شيء من عملية التوزيع هذه[3].

في ضوء اتساع نطاق هذه التفاوتات الإجتماعية، واتساع سلطة الفئة البيروقراطية في توزيع الدخل الوطني، وتدهور مستوى معيشة الجماهير العاملة الريفية والعاطلين والمكدحين في المدن، وتهميشهم، فإن تناقضات النظام الشعبوي قد أصبحت أكثر حدة ولم يعد بالإمكان استمرار التحالف بين القوى الاجتماعية لهذا النظام.

---

(2)- Samir Amin , Op . Cit . pp . 126 – 127 .

(1)- Andree Michel , « Les Classes Sociales en Algerie « , cahiers Internationaux de Sociologie , 1965 , p.218.

(2) -Ibid.

(3) -Samir Amin , op .cit .p.188.

إن التطور السريع للجيش كهيئة محترفة، والتحالف مع الفئة البيروقراطية في صالح تكوين رأسمالية دولة وطنية، قد حسم الصراع العنيف، لصالح القوى الاجتماعية المعادية لفكرة بناء نظام جماهيري.

وفي هذا السياق، لا يبدو الانقلاب العسكري الذي قاده العقيد " بومدين " ضد الرئيس " بن بيللا " انعطافا في التطور السياسي للجزائر، ولا هو بمقياس آخر ، ثورة مضادة أو تصحيح ثوري على نحو ماجرى وصفه على هذا النحو أو ذاك . بل هو – بتعبير " سمير أمين " – نهاية لمرحلة تميزت بالغموض[1] أو بتعبير " كليغ " تسريع وترشيد.

تسريع وترشيد ثورة مضادة كانت قائمة بالفعل منذ أوائل الإستقلال ووجدت في الجهاز في الجهاز البيروقراطي للدولة الجديدة الغشية مرتعا خصبا للتأثير على مجرى الأحداث والوقائع بسبب الشلل الذي أصاب جبهة التحرير الوطني وقواها الإجتماعية الفاعلة.

وخلاصة مجمل هذا الطرح حول تكوين الدولة الجزائرية الجديدة وتنامي جهازها البيروقراطي في ظل التحولات السياسية الموصوفة بالطابع الشعبوي[*] فإن جبهة التحرير الوطني بكل تشكيلاتها وقواها الإجتماعية كانت تحمل مشروعا وطنيا تحرريا لتكوين الدولة وإحياء الأمة واستعادة السيادة الوطنية وتمتين الهوية الجزائرية وتحقيق تطلعات الجماهير في العدالة الإجتماعية والديموقراطية.

ولكن عملية إنجاز هذا المشروع قد تولته الدولة الجزائرية الناشئة التي كانت لها القدرة على تحقيق هذا المشروع بالرغم من الإرث الكولونيالي الذي أثقل كاهلها إلى جانب آثار التراكمات الإجتماعية والثقافية التي أفرزتها بنية التخلف وما يرتبط بها من تقاليد وقيم تقليدية تعود لمرحلة ماقبل الدولة الحديثة وظهور المجتمع الجديد الذي تطمح كل شعوب الأرض إلى تحقيقه و بخاصة بالنسبة للمجتمعات المستقلة حديثا أي المجتمعات النامية.

وفي عشية الاستقلال ومع استرجاع الجزائر لسيادتها الوطنية تصدعت بنية جبهة التحرير الوطني وأصابها الانقسام والإنشطار الداخلي فاندمت قواها الإجتماعية الفاعلة في سلطة الدولة الجديدة الناشئة وتبنت مشروعها.

---

[1]- Ibid , p 188.

(*) -اكتسب مفهوم " النظام الشعبوي " (Régime Populiste) أو الشعبوية (Populisme) كصفة رمزية لظواهر فكرية و سياسية رواجا أكبر خلال النصف الثاني من القرن العشرين في الأعمال الأدبية والكتابات التاريخية وتعود عبارة " الشعبوية " تاريخيا إلى حركة المزارعين غرانجيرز (Grangers) وغرين باكيرز (Green backers) في الولايات المتحدة الأمريكية بين 1870 و 1890 والتي نتجت عنها محاولة فاشلة لتشكيل حزب " ثالث " في أمريكا.

وانطلاقا من حقيقة كون السيطرة الإستعمارية قد أسندت أساسا على جهاز بيروقراطي فإن تأثير هذه الوضعية على مرحلة ما بعد الاستقلال كان حاسما في صالح تغليب الآليات المساعدة على نمو الجهاز الإداري للدولة على حساب المؤسسات السياسية لجبهة التحرير الوطني.

وبما أن مؤسسة الجيش (*) كانت وظلت منذ ميلادها في أول نوفمبر 1954 من أقوى مؤسسات الثورة تأثيرا على سير الأحداث والوقائع وأن أغلب قادة الثورة الجزائرية هم في الأساس قادة عسكريين فإن هذه المؤسسة هي المؤسسة الوحيدة الذي كان لها ارتباط وثيق وعميق بكل فئات المجتمع التي كانت تشكل القوى الإجتماعية المحركة للثورة ، ولم ينقطع هذا الرباط المتين بين جيش التحرير الوطني و قاعدته الشعبية العريضة عشية الإستقلال مع ميلاد الدولة الجزائرية الجديدة بالرغم من المحاولات الفاشلة التي كانت تسعى إلى تكريس التضاد و الإنقسام في صفوف جيش التحرير الوطني كما هو الشأن لما وقعت فيه جبهة التحرير الوطني.

وأن عجز جبهة التحرير الوطني كحركة سياسية أو تنظيم سياسي في إعادة بناء مؤسساتها التنظيمية وتطهير صفوفها من العناصر الإنتهازية وتحولها إلى حزب وطني ثوري يقود المجتمع نحو التحرر الإجتماعي والتقدم الحضاري قد جعلها عاجزة عن التحكم في مسار المجتمع وفي جهاز الدولة وعملها ومن هنا ظهر الإنفصام بين النصوص الإيديولوجية الراديكالية لهذه الجبهة وبين الممارسة الواقعية للدولة وقد تجسد هذا الإنفصام في تحول الجبهة إلى مجرد جهاز تابع للدولة ، وملحق لمشروعها في البناء الوطني.

وخلال مرحلة تكوين الدولة ومايلازمها من إجراءات قيام نظام التسيير الذاتي والسعي لتحوله إلى نظام اقتصادي واجتماعي مسيطر في الجزائر كمرحلة أساسية لبناء مجتمع اشتراكي ، فإن السلطة السياسية قد اتخذت إجراءات عملية لكبح إلى حد ما صيرورة التحول البيروقراطي في المجتمع كما سدت هذه السلطة الطريق أمام طموحات البرجوازية الجزائرية بقطاعيها – الزراعي و الصناعي – في توسيع قاعدة حيازتها لوسائل الإنتاج على حساب

(*)- مؤسسة الجيش هي الكيان السياسي العسكري الذي فجر ثورة أول نوفمبر 1954 وقادها إلى النصر بعد سبع سنوات و نصف من الكفاح المسلح وهي المؤسسة الأساسية و الرئيسية من مؤسسات جبهة التحرير الوطني و النواة الأولى في تكوين الدولة الجزائرية الجديدة وقد تحول إسم مؤسسة الجيش من جيش التحرير الوطني (A.L.N) إلى الجيش الوطني الشعبي (A.N.P) طبقا للمادة الثامنة من دستور سبتمبر 1963.

مخلفات البرجوازية الكولونيالية السابقة ، وهو بذلك قد حد من نطاق توسع الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج في المجتمع الجزائري.

وفي ظل الظروف الاقتصادية والسياسية المعادية لتطور نظام التسيير الذاتي فإن هذا الأخير انكمش تدريجيا أمام اتساع سيطرة قطاع الدولة الذي حمل صعود الفئات الاجتماعية البيروقراطية للسلطة الاقتصادية والسياسية في المجتمع.

وفي هذا السياق يلاحظ أيان كليغ (I.Clegg) أنه حينما كانت المشاريع المسيرة ذاتيا تدخل في منافسة مع مشروع خاص رأسمالي كانت الحكومة تفضل هذا الأخير[1] .

ومن المؤكد أن نظام التسيير الذاتي كان في البداية أسير تناقضات حادة، تناقضات داخلية مرتبطة بالبناء التنظيمي لمؤسسات التسيير الذاتي وتناقضات خارجية ملازمة للإطار البنائي الاجتماعي-الاقتصادي –السياسي العام الذي وجد فيه. وقد ساقت كل هذه التناقضات إلى تمركز القرارات المتعلقة بإدارة المؤسسة المسيرة ذاتيا بين أيدي ممثلي بيروقراطية الدولة التي أصبحت تدريجيا هيئة وصاية على العمال مما أدى إلى تراجع علاقات العمل القائمة على التسيير الجماعي وسيطرة بيروقراطية الدولة على القطاع.

ونتيجة للصعوبات الاقتصادية والمالية التي حددت من نموه وتطوره ودفعت بمؤسساته إلى إعلان إفلاسها وفشل هذا القطاع في أداء وظيفته الاقتصادية والاجتماعية وفشلت معه التجربة الاشتراكية الأولى في ظل حكومة الرئيس بن بلة.

وهذا الفشل أعطى ذريعة لسلطة الدولة إلى حل لجانه وتحويل أملاكه بشكل تدريجي إلى مؤسسات وطنية تحت إدارة الدولة. ومع نهاية عام 1965 لم يعد قطاع التسيير الذاتي – على حد تعبير برينو إيتيان (B.Etienne) –سوى فكرة أكثر منها واقعا[2] .

وبما أن مقولة «الشعب» أو عبارة «الثورة من الشعب وإلى الشعب» كانت وظلت تحتل الموقع المركزي في الخطاب السياسي الجزائري بحكم اعتماد الاتجاه الشعبوي (populiste) للسلطة على مبدأين أساسيين في خطابة أولوية «إرادة الشعب» على أي مقياس سياسي آخر وحرص الزعامة الاستلزامية على إقامة علاقات مباشرة مع الجماهير وبخاصة

---

(1) - Ian Clegg : op . cite . P 156.

(2) -Etienne bruno :Algerie, cultures et revolution ,Ed- Seuil.Paris 1977, P 203.

الفلاحين تجنبا للاعتماد على أي مؤسسات سياسية أخرى وفي مقدمتها مؤسسة جبهة التحرير الوطني التي أصيبت بالتصدع والانقسام.

فإن عجز « الطبقات الشعبية » في فرض سيطرتها الخاصة على الدولة وإقامة نظامها الاجتماعي الاقتصادي والسياسيذي الطابع الشعبوي قد دفعها إلى تدعيم مصالحها من خلال جهاز الدولة الناشئة وتدعيم قوة هذه الأخيرة وقد انعكس تضارب المصالح على سير وعمل جهاز الدولة ولكنه لم يؤد إلى انفصام عرى التحالف بين غالبية الفئات الاجتماعية والسلطة السياسية بحكم صلابة التماسك في نظام العلاقات الاجتماعية السياسية بين القوى الاجتماعية الفاعلة والجماهير الواسعة بالرغم من ان انتفاضة 1965/06/19 (*). قد هيأت المجال أمام بيروقراطية الدولة لفرض سيطرتها والهيمنة المطلقة على صياغة الحياة الاقتصادية والسياسية لصالحها عن طريق آليات جديدة لاحتواء نظام التسيير الذاتي .

والواقع أن انتفاضة 19 جوان 1965 السلمية التي قادها العقيد الهواري بومدين وأطاحت بنظام الرئيس أحمد بن بلة لم تكن في جوهرها نتاجا لاختلاف أو تباين في الاتجاه السياسي والإيديولوجي، وإنما كانت نتاجا لاختلاف يتعلق بأساليب ممارسة السلطة التي تمحورت أساسا حول مكانة الزعامة الاستلزامية التي كان يتمتع بها الرئيس أحمد بن بلة الذي يفتقر في نظر خصومه من الذين سلموا له مفتاح السلطة في عام 1962- إلى استيعاب مفهوم الدولة والعمل على ترسيخ مؤسساتها ة تجسيد قواعده ،إذن الاختلاف الجوهري بين السلطة السياسية في عهد الرئيس بن بلة والسلطة السياسية في عهد الرئيس بومدين يكمن في رؤية كل منهما للدولة وكيفية تكوينها وآفاق تطورها . لكن موضوع الدولة في النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني لم يعط له كل الاهتمام النظري الذي يستحقه شانه شأن موضوع المشروع الاجتماعي المزمع تشييده ما بعد الاستقلال.

فالرئيس احمد بن بلة كان على النقيض من الرئيس بومدين دعا إلى محاربة اتجاه أولئك الذين يؤكدون على أن بناء الدولة هو احد المهام العاجلة للثورة واعتبره خاطئا ويسوق

(*)- لمزيد من التفاصيل عن «حركة 19 جوان 1965) أو ما كان يسمى بـ« التصحيح الثوري » الذي قاده العقيد هواري بومدين . انظر :

-Paul Balta : L'algerie des algeriennes : Vingtans après. Paris.Ed-ouvrières 1981 , PP.23-25.

إلى وضع الدولة في أيدي أولئك الذين يملكون في الوقت الحالي الثقافة والخبرة السياسية ، أي العناصر المرتبطة بالبرجوازية(**).

أما الرئيس بومدين فقد أعطى لبناء الدولة الأولوية لنظامه السياسي وانتقد بدوره وبشدة اتجاه سالفه وأولئك الذين دعوا إلى انهيار الدولة حينما لم تكن هذه الأخيرة قد بنيت بعد حيث كانت لا تزال ترقد تحت الأنقاض بعد أن دمرها الاستعمار.[1]

وقد أبدى الرئيس بومدين منذ البداية رغبته واتجاهه في إعادة بناء الدولة وإصلاح المؤسسات وبناء جهاز دولة حقيقي وفعال قادر على فرض الانضباط والنظام «الثوري» وحماية الجهاز البيروقراطي للدولة من جميع أشكال الضغط والإغراءات، أي جعل من الدولة الوطنية الجديدة الأداة الحقيقية لتنفيذ سياسة متماسكة كأحد المهام الأساسية للثورة.

و تبدو المعالم النظرية لبناء الدولة والدور المسند لها في استراتيجية النظام السياسي بقيادة الرئيس بومدين قائمة على التوجهات والإجراءات التالية:

أولا : تحويل جبهةالتحرير الوطني إلى مجرد جهاز سياسي تابع للدولة والبحث عن أسلوب تجديدها وتطهيرها من العناصر المعادية للثورة أو المعارضة للنهج الاشتراكي.

ثانيا: جعل الإدارة أو الجهاز البيروقراطي هي الأداة المميزة لبناء الدولة وإعادة تنظيم المجتمع على قواعد جديدة، انطلاقا من إعادة تأسيس مؤساته المحلية والوطنية.

ثالثا:استرجاع الموارد الوطنية لبناء اقتصاد دولة ممركز ومخطط يعتمد على التصنيع وعلى الإصلاح الزراعي الجذري على الترابط العضوي بين المسألة الثقافية ونمط المشروع الاجتماعي المقترح.

رابعا: الرفع الدائم لمستوى التعليم المدرسي والكفاءة التقنية وتعميم التعليم وجزأرته وإرجاع الوجه الناصح للإسلام والتوفيق بين التراث والمعاصرة.

خامسا: العمل على ارتباط كل هذه الأبعاد خاصة بالمسألة الاجتماعية وما تستلزمه من عدالة اجتماعية وتوزيع الثروة الوطنية.

وفي هذا السياق تمت الإجراءات السياسية والاقتصادية :سيطرة الدولة على قطاع التسيير الذاتي و تأميم المصالح الرأسمالية الأجنبية مع تبلور معالم نموذج تنمية وطنية شاملة

(**) -كما ورد في «ميثاق الجزائر» وبخاصة في تقرير الأمين العام لجبهة التحرير الوطني في المؤتمر الخامس (1964).

(1)- خطب الرئيس هواري بومدين (1965-1970) وزارة الاعلام و الثقافة الجزء الثاني ، قسنطينة 1970 ، ص ص 106-107.

وتمفصل الصراعات والتحالفات الاجتماعية والسياسية الجديدة في المجتمع وبروز جبهة التحرير الوطني كقوة سياسية معبئة للمجتمع مستفيدة من شرعيتها التاريخية والسياسية ومرتبطة أساسا بالدولة.

ويمكن اعتبار المرحلة اللاحقة لتكوين الدولة ما بعد جوان 1965 من أخصب الفترات السياسية في الجزائر لأنها شهدت الانبثاقية الحقيقية لبناء الدولة الوطنية الحديثة وإيديولوجيتها الناشئة كما غيرت حركة جوان 1965 تماما مفهوم العمل السياسي وأعطت للتنمية حجمها الطبيعي كقضية مركزية. ومهما يكن حجم الانتقادات المقدمة لمرحلة النظام السياسي الجزائري قيادة الرئيس بومدين فالثابت أن المشروع الوطني التحرري يهدف أساسا إلى بناء « الدولة –الأمة» و تشييد مجتمع جديد.

ويتعين علينا في خاتمة هذا الفصل من البحث الإشارة إلى أن المقام في دراسة موضوع البحث لا يتسع إلى معالجة وتحليل كل التطورات والعوامل والعمليات المرتبطة ببناء الدولة الجزائرية وجهازها البيروقراطي على صعيد المؤسسات الإدارية والاقتصادية من جهة وعلاقة هذا الجهاز بعملية بناء القوة في المجتمع من جهة أخرى.

والواقع أن الدولة الجزائرية منذ تكوينها تعددت تسمياتها لدى الكتاب والدارسين، بمختلف اتجاهاتهم الفكرية والإيديولوجية المعاصرة فمنهم من يرى أنها « دولة بونابرتية» والبعض الآخر يرى أنها « دولة تسلطية» وبعض الأحيان نجد البعض يتحدث عن « دولة ريعية» أو دولة يمارس الحكم فيها بواسطة الأوليغارشية عسكرية ومدنية. وبما أن التسميات كثيرة غير أنها غير دقيقة وبعضها يتضمن أحكاما قيمية وانطباعات ذاتية تعبر عن موقف معين معلنا سابقا عن هذه الدولة.(*)

(*) -للمزيد من الاطلاع على موقف بعض الدارسين و الكتاب من مفهوم « الدولة» في الجزائر، خاصة وفي البلدان النامية عامة أنظر

-Kader Ammour, Leucatecrestien ,Moulin jean moqua Jaques :
la voie algérienne :Contradiction d'un développement national, paris (F.M), 1974, PP 156-164.
-J.Luca et J.C.vatin, Op.Cit,P170 .
-R.Telamsani :Op.Cit . P312
-A.Harmassi. op.Cit.P180.
-Ch.Tilly : The formation of national states in western Europe prinenton of pringentu university press 1975, pp 56-64.
-Girard Viratelle:«Le pouvoir militaire algérien »rev –Française d'études politique n°38, février 1969, PP 63-64.

وإذا كان نموذج الدولة الجديدة الذي أقيم في الجزائر منذ عام 1962 يتضمن أو يظهر بعض السمات التي يشير إليها هؤلاء الدارسين والباحثين فلا يعني ذلك أن نجعل منها خاصية عامة لهذه الدولة التي تكونت ما بعد الاستقلال في الجزائر وفي بقية البلدان الحديثة الاستقلال.

فالدولة الجزائرية الجديدة هي «دولة وطنية» والوطنية الجزائرية قد تجسدت أساسا من خلال العمل السياسي الثوري ما بعد 1954 الذي أدى إلى قيام هذه الدولة الوطنية الجديدة.

وإذا كانت «الوطنية» في مدلولاتها ومعانيها العميقة خلال الحركة الوطنية وأثناء الثورة التحريرية تعني الاستعداد للتضحية في سبيل الوطن (وهذه تعتبر ظاهرة عالمية)فإن هذه الوطنية بعد تكوين الدولة الجديدة عام 1962 أصبحت مرتبطة بمفهوم « المواطنة» والمواطنة هي الاستعداد للإسهام في صالح الوطن (البلد) وهي كذلك الاستعداد للحياة من اجل الوطن وهذا الاستعداد يعد من حاجات الرئيسية للمجتمع السياسي الجزائري الجديد.(*)

وعلى هذا الأساس أعادت الدولة الوطنية (القومية) أي الدولة – الأمة (Etat-nation) منذ ظهورها في الغرب ابتكار « المواطنة» (citoyenneté) لان الجماعة التي يحتاج إليها المجتمع الجديد يجب أن تكون مبنية على الالتزام والمودة بدلا من أن يتم فرضها بناء على القرابة والولاء والمصالح الذاتية أو الطبقية.

ولذا نستبعد من البداية التطابق الكلي بين التجارب الأوروبية الغربية في تكوين الدولة وبناء القوة الاجتماعية وإعادة خلق المواطنة من جهة وتجارب البلدان النامية أو المجتمعات الحديثة الاستقلال ولان التطابق الكلي أو حتى الجزئي يكاد يكون مستحيلا، ولذا وجوب تحليل واقع تكوين الدولة في الجزائر من دون إسقاطات «خارجية».

فالدولة الجزائرية الجديدة تعكس بوجه عام خصائص نموذج دولة وطنية بيروقراطية لأنها تقوم من ناحية على التنظيم الهيراركي الرأسي وعلى المؤسسات الإدارية ومن ناحية ثانية على نفي التعددية السياسية.وعلى تشكيل « المجتمع المدني» بكل دلالاته السياسية والتاريخية بوصفه نمط من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي خارج قليلا أو كثيرا عن سلطة الدولة.

(*)– أي ابتكار المواطنة كمصطلح قانوني يركز على الهوية أكثر من الفعل وكمصطلح سياسي فإنه يعني الالتزام النشط (للأفراد والجماعات) والمسؤولية أي أنها تعني إحداث التغيير الإيجابي داخل الجماعة والمجتمع والوطن. فالمواطنة والمواطن والوطن هي مصطلحات ترتبط بالثقافة السياسية الحديثة وهي غير شك أو ريب ابتكار «غربي » كانت وظلت تشكل في مضمونها جوهر ما تعنيه أثينا وروما في أوج مجديهما.

ومن ناحية ثالثة فإن العلاقة التي كانت تربط الدولة بالمجتمع علاقة إدارية وليست سياسية. أي علاقة قائمة على التحكم والرقابة وسير الحوار وفي حقوق المجتمع المدني في صالح أسلوب حكم معمم.

وفي الواقع فإن هذا النموذج من الدولة البيروقراطية الذي جرى تكوينه في الجزائر له خصائص متعددة تقترب من خصائص « الدولة الشمولية» التي ظهرت في مجتمعات أوروبا الشرقية والتي تم فيها الانصهار بين السلطة المدنية والسلطة العسكرية وهو النموذج المنسوخ شكليا(*) في غالبية بلدان العالم الثالث.

ولتجاوز استنساخ الطابع الشمولي للنظام السياسي وفي ظل الظروف التاريخية والشروط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الخاصة بالواقع الجزائري قد وجدت السلطة السياسية الجزائرية نفسها ما بعهد 1965 أمام ضرورتين متناقضتين قبول التنازل عن جزء من السلطة لمراكز السلطات المحلية المنتخبة بغية تقاسم هذا التنازل عن طريق الحزب ومنظماته الجماهيرية حتى لا يهدد قاعدة السلطات المنصبة من أعلى المستويات الهراركية في بيروقراطية الدولة ويدفعها ذلك لإلى إسناد مهام محدودة للمنتخبين في المجالس البلدية والولائية من جهة ومراقبتهم من جهة ثانية ن بحيث يتم إبعادهم عن المجال السياسي ويتم إدماجهم في البناء الإداري.

وفي ضوء ذلك يتضح أن هدف « اللامركزية الجزائرية» كان يتمحور أساس حول تأمين سلامة النظام السياسي بافتراض أن السلطة المركزية لا تكون هي المركز الوحيد لتلقي و تحقيق المطالب الاجتماعية المختلفة. ذلك أن تراكم مثل هذه المطالب وعجز السلطة المركزية عن تلبيتها يخلق أعباء إضافية و يؤدي إلى تعميم الاستياء الشعبي.

أما الهدف الآخر فيتمثل في أن النظام السياسي الجزائري بقيادة الرئيس بومدين بإقامته للمجالس الشعبية المنتخبة(1967-1969) قد أراد أن ينفي عن نفسه صفة النظام الشعبوي أو النظام الشمولي التي لازمته بعد 1965 وإظهار نفسه في صورة نظام ديموقراطي يقوم على قاعدة التمثيل الشعبي الديموقراطي لكل فئات الشعب الجزائري، هذا هو الإطار السياسي العام

(*)- الدولة الجزائرية لم تكن في أي لحظة « دولة عسكرية» لان السلطة المدنية والسلطة العسكرية ، انصهرتا في الجزائر منذ عشية الاستقلال ، فغالبية الموظفين الكبار في الدولة والحزب هم قدموا من الجيش أو المنظمات المدنية لجبهة التحرير الوطني ولذا لا يسمح بالحديث عن سلطة عسكرية أو سلطة مدنية، كما لا يسمح بالحديث عن سيطرة الحزب الواحد (F.L.N) أو «دولة الحزب الواحد»، هذه الفكرة الأخيرة قابلة للجدل والنقاش لأن منطلق سيطرة الدولة يؤكد فكرة تغييب الجهاز البيروقراطي للدولة على الجهاز السياسي.

الذي تطورت في سياقه الدولة الجزائرية إلى غاية ظهور دستور 23 فبراير 1989 الذي أقر التعددية الحزبية والاتجاه الليبرالي الذي أدخل المجتمع والدولة في أزمة حادة لم تعرف لها الجزائر مثيلا في تاريخها والتي كادت أن تؤدي إلى انهيار الدولة الجزائرية وتفكك وحدة المجتمع والوطن لولا تعاظم « الإرادة الوطنية» و ارتباطها لالعضوي الوثيق بقوة الدولة الوطنية وغالبا ما يقدر للإرادة الوطنية في الدراسات الجيوستراتيجية 100 درجة من الحسابات العامة للقوة الشاملة للمجتمع والدولة. وتتوزع يالتساوي بين مستوياتها الرئيسية التالية:[1] [*]

[1]- عمر الفاروق السيد رجب : قوة الدولة مكتبة مدبولي ، القاهرة 1992 ، ص246.

[*]–قوة الدولة بمفهومها الواسع قد أصبحت من الاهتمامات الأساسية في الدراسات الجيوسياسية المعاصرة و ذلك باعتبارها المحصلة الاخيرة لمجموع (مواردها الطبيعية +فعالياتها الاقتصادية +بنيتها السكانية و الثقافية + نظمها السياسية و الإدارية + علاقاتها الدولية + قوتها العسكرية + عناصر أخرى).

اما الإرادة الوطنية فهي من اهم جوانب قياس الدولة تتعدد مقاييسها و تتنوع أبعادها وان الاجتماع المطلق ليس دائما شرطا لها و ان كان تحققها بأغلبية ضروريا.

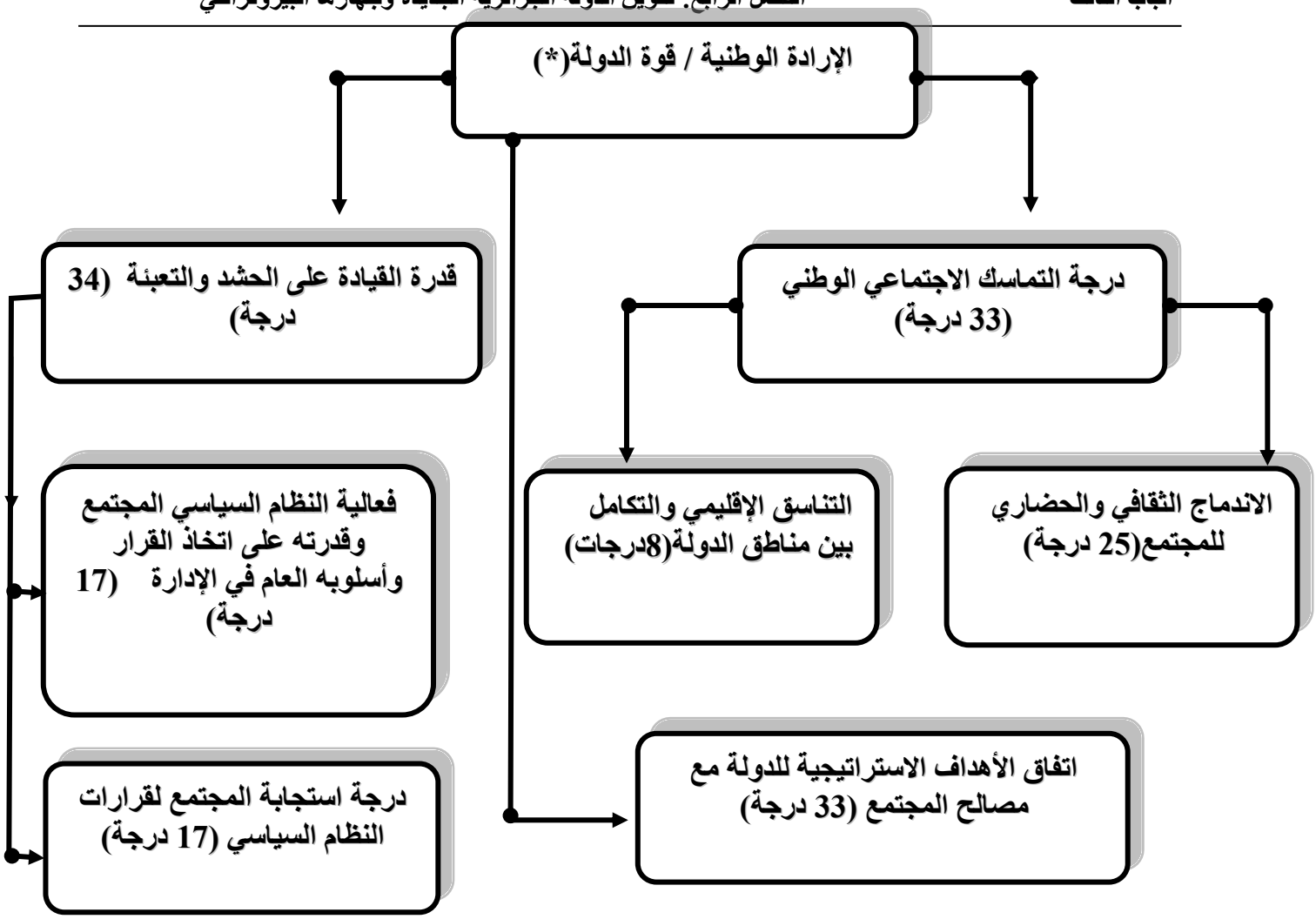

-)- أنظر : د. عمر السيد رجب : قوة الدولة ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1992 ، ص 246 عن :

W.P collins : 1974 « Perspective on state and local politics « p 12

وهذه الدرجات تتوزع على عدد كبير من التفصيلات التي تصب في آخر المطاف في نجاح أو فشل هذه الاستراتيجية في تحقيق الأهداف. وتفصح عن طبيعة العلاقة بين المجتمع والدولة والتأثير المتبادل بينهما.

ومن المؤكد نظريا وليس حصريا أن السياسة العملية لأية دولة عندما تستلهم الغايات الاستراتيجية في تاريخ المجتمع والأمة فإنها تفضي إلى الترجمة العملية لعلاقة الإرادة الوطنية بقوة الدولة.

وأن عملية بناء القوة في المجتمع ترتبط دائما بعملية بناء الدولة وتتوقف هذه الأخيرة على طبيعة السلطة السياسية وآلياتها.فالدولة كمؤسسة هي أساسا علاقة اجتماعية تعبر عن التوزيع الفعلي للقوى السياسية والتنظيمية في حقل معين للمهمات والتنازعات والتوترات التي تقتضيها ظروف وشروط المجتمع أثناء عملية إعادة إنتاج نفسه في كل مرحلة من مراحل تاريخه.

فمن خلال تطابق الإرادة الوطنية مع قوة الدولة تصبح الدولة المؤسسة الوحيدة في المجتمع المؤهلة لاحتكار الشرعية وممارسة القسر، وهذا الاحتكار المؤسساتي يجعل من الدولة المظهر الأكثر تعبيرا ودلالة عن وجود الأمة عبر التاريخ وداخل تشكيلة الأمم العصرية ومن ثم تنطبق على الدولة هذه صفة «الوطنية» أو « القومية».

ومهما كانت طبيعة السلطة السياسية أو نظام الحكم فإن « الدولة الوطنية» الموجودة تمثل إطارا سياسيا ملزما ورمزا مرجعيا للوجود السياسي للشعب (المجتمع) لا يمكن التخلي عنه أو إعادة النظر في مشروعيته. أو إنكار وطمس معالمه أو التغاضي عم مشروعه التحديثي الذي يتجسد في برنامج تنمية طموحة في وعي النخبة الحاكمة والشعب أي التنمية الشاملة التي يتطابق في سياستها وجود الدولة الوطنية ذات السيادة مع استقلال وحرية الأمة و الشعب.

وفي اعتقادنا أن غالبية الدول الجديدة في البلدان النامية و نظمها السياسية كانت وما زالت ينطبق عليها السؤال الجوهري الذي تتضمنه الحكمة الصينية القديمة ومفادها « ان الأمة بمثابة عربة كبيرة يقودها الرجال القائمون على الحكم لكن السؤال الجوهري : هل يملك هؤلاء العربة أم هم مجرد مسيرين لوجهتها.»

وفي سياق معقولية تاريخية تكوين الدولة الوطنية كمحصلة تراكمت التحديات والحروب يرى عالم الاجتماع الفرنسي ريمون آرون أن « الدول مثل الأفراد لا تبحث عن

الحياة فقط بل عن الشرف أيضا، و ليس عن الأمن فقط بل عن المكانة(الموقع) كذلك. إنها تفضل الخطر ضمن إطار الاستقلال الذاتي على السلام تحت حماية دولة كبرى» [1] .

فالدولة الجزائرية الجديدة هي محصلة التجربة التاريخية الوطنية الطويلة وهناك توافر إجماع شعبي على مشروعيتها وضرورة بناء قوتها، ولكن المساءلة الكبرى (problématisation) تكمن في اعتقادنا في هذين السؤالين : هل بناء الدولة الجزائرية الجديدة يمثل في حد ذاته بناء الأمة؟ وهل هناك استقلال حقيقي للدولة –الأمة في الجزائر؟

فالجواب عن هذه المساءلة الكبرى تندرج في موضوع مستقل ومكمل لهذا البحث يستحق التأمل والتفكير العميق لاختراق كل الحواجز و تجنب الأحكام القيمية لأن الموضوع لا يخص الجزائر وحدها بل يشمل أيضا كل البلدان المستقلة حديثا التي تعرضت تاريخيا للظاهرة الكولونيالية.

وان الدراسة والبحث المعمق في معالجة هذه الإشكالية لا يمكن أن يتحققا ما دامت العلاقة بين الدولة الوطنية الجديدة والعلوم الاجتماعية ما زالت محكومة بالرؤية الفوقية للسلطة السياسية التي ترى أن الدولة فوق العلم والنقد من حيث وظيفتها ودورها وفعاليتها واستقلاليتها.

فالدولة من منظور هذه النزعة الدولتية هي أشبه ما يكون بالعملاق أو الوحش الاصطناعي الذي وقف عليه توماس هوبز في كتابه «التنين»(le viathan) وفي ظل هذا المنظور الذي يعبر عن طغيان « السياسي» على « الاجتماعي» أو « الثقافي » لا يمكن للبحث العلمي ان يقف على أقدامه ما دام المناخ الأكاديمي الصحيح غير متوفر في المجتمع ومن ثم يسود الخطاب الثقافي أو السياسي الذي يساهم في تكريس التضاد بين الثقافة والدولة أو بين الأمة والدولة.

ومن المؤكد من خلال التجارب التاريخية الملموسة للمجتمعات المتطورة الحديثة أي « مجتمعات الشمال» أن هناك ارتباط لا ينفصم بين تأسيس ثقافة وطنية و بناء الدولة- الأمة او الدولة الحديثة.

وفي هذا السياق يقول فرانز فانون (F.Fanon) «ان الثقافة هي أولا وقبل كل شيء تعبير عن أمة عن مفضلات هذه الأمة ومحروماتها ونماذجها(...) هي محصلة التوترات

[1]-ريمون آرون (R.ARON) : السلام و الحرب بين الأمم، كلمان ليفي ،باريس 1974، ص 615.

الداخلية والخارجية في المجتمع برمته وفي مختلف طبقات هذا المجتمع. فما دام الوضع الاستعماري قائما فإن الثقافة تنضب وتحتضر لأنها تكون محرومة من ركيزتها الأمة والدولة. وعلى ذلك فإن التحرير الوطني أو القومي أو انبعاث الدولة هو سر وجود الثقافة»[1].

و يوحي هذا النص الفانوني للمرء وللقارئ ولكل من يبحث في إشكالية العلاقة بين الثقافة والدولة أن هناك علاقة ترابط وتفاعل بين أزمة الدولة وأزمة الثقافة ولا يمكن تصور دولة بدون هوية و بدون ثقافة وطنية ولكن كل الدلائل تشير إلى أن غالبية المجتمعات النامية تعيش أزمة ثقافية حادة وأزمة هوية بحكم وجود وتعايش مجتمعين اثنين تابعين إلى حضارتين مختلفتين :«مجتمع تقليدي» و«مجتمع حديث». مما جعل الدولة في هذه المجتمعات هي موضوع الصراعات والتنازعات بين الكتل الاجتماعية المختلفة سواء كانت تقليدية أو حديثة أو مزيجا من ذلك.

[1] –Frantz Fanon : Les donnée de la terre (paris : Maspéro, 1978), P73.

خـلاصــة

لقد اتضح لنا من خلال هذه الدراسة أن معالجة موضوع تكوين الدولة و بناء القوة تمثل مهمة شديدة الصعوبة لأنها تفترض القيام بعدة تحديات أولية تشمل كل مداخل العلوم المعنية بالفكر الاجتماعي و السياسي منذ أصولها الأولى.

و بخاصة عندما تأخذ الدراسة في عين الاعتبار الصعوبات المتولدة عن القطيعة التاريخية أو الاستمولوجية بين كل المفاهيم التقليدية وبين الأفكار الجديدة التي فرضها إدخال الحضارة الصناعية و المعلوماتية الحديثة الذي امتد إلى كافة المجتمعات المعاصرة بدرجات متفاوته بين هذا المجتمع أو ذلك.

و من ثمة فإن أي حديث عن الدولة في المجتمعات المستقلة حديثا ومن بينها المجتمع الجزائري لا يمكن أن يصل إلى مبتغاة بالقفز على حقائق التاريخ وتراكمات المعرفة الاجتماعية و السياسية.

كما أن الكلام عن القوة أو الدولة لن تستقيم دلالته ومعناه ومبناه ما لم تستقر المصطلحات والمفاهيم في الأذهان وما لن تستقر أيضا المعاني المنقولة في العقل وما لم يتعرف القارئ أو الدراسي عن أصول هاته العاني في بنية الفكر أو في التجربة الحاصلة في الواقع الاجتماعي التي ظلت محجوبة طوال ألاف السنين تحت ستار النظرة المثالية الطوباوية أو الميتافيزيقية للظواهر السياسية.

فمهوم " السياسي " (Le politique) في البنية الفكرية الغربية على الأقل منذ العصورالقديمة و الكلاسكية كما أفصحت عنه الدراسة يتصل في معناه بمسألة أشكال السلطة و في الوقت نفسه بمسألة " الدستور" و" الجمهورية " و" الحكم " ولم يبدأ الكلام عن الدولة (Etat) إلا منذ عصر النهضة الأوربية و لم يعرف المفكرون الاقدمون من مدلولها المعقد حتى المفهوم بمضمنه الفلسفي لا يعني ذلك بالطبع.

و مهما اختلفت الآراء و تباينت المنظورات في الفكر الاجتماعي السياسي الكلاسيكي أو الحديث عن مفهوم السياسي أو مفهوم الدولة فإنه من المؤكد من خلال التجارب الحاصلة في الواقع الاجتماعي السياسي أنه ليس هناك بطبيعة الحال تمييز واضح و حدود فاصلة بين السلطة السياسية و الدولة في الدولة في جميع الأنظمة السياسية عبر التاريخ ففي بعضها يقوم

قادة بوضيفة الدولة و الوظيفة السياسية ولكن هناك نظم أخرى يتخصص فيها قادة مختلفون في أداء الوظيفتين المختلفتين.

وفي الحقيقة أن رسم حدود السياسي باعتباره نشاط مميز و وضع مفهوم السياسة (La politique) في مكانه الصحيح يقتضيان تشريح مفهوم السلطة (Pouvoir) و مفهوم النقود (Autorité) وباعتبار هما وجهان لمفهوم واحد هو: القوة السياسية (Force Politique).

و السلطة السياسية في المجتمع الدولي ليست الشكل الوحيد للسلطة هناك سلطة اقتصادية و سلطة عسكرية و سلطة معرفية وسلطة دينية. وبالتالي فإن السلطة وكل سلطة هي القدرة على التحرك والقدرة على التأثير في الواقع وامتلاك وسائل تغييره وتحريكه، ويقاس الوجود الفعلي للسلطة تبعا لمدى تأثيرها في الواقع.

و على خلاف ذلك عندما نتكلم عن الظواهر الحقوقية التي تندرج داخل التنظيم السياسي الأكثر شمولية و تترسخ لدينا في الذهن فكرة الضابط " المعيار " (Norme) أو النظام (Ordere) هنا يبرز فارق أساسي بين ميدان الحقوق و ميدان السلطة.

فالسلطة ليست دائما شرعية و متطابقة مع المعايير والقيم والشرعية ليست دائما فاعلة، في الواقع أن السلطة التي نجدها في المجتمعات تتضمن دائما مفهومي الشرعية الفعالية بنسب مختلفة، ذلك أن سلطة شرعية لكن فاقدة الفعالية أو أخرى فاعلة من دون وشرعية ولا يمكن إلا أن تتساوي في العجز عن تأمين وجودهما الدائم ضمن جماعة بشرية وكما يقول (J.J.Rousseau) في " العقد الاجتماعي ": " إن الأقوى لا يمكنه أن يحتفظ بالسيادة إذا لم يحول قوته إلى حق ة الطاعة إلى واجب ".

إذا ظاهرة السلطة هي ظاهرة طبيعية و تاريخية في أي مجتمع سواء كان بدائيا أو متطور حضاريا، و فكرة العيش بدون سلطة هي في الحقيقة فكرة خيالية لان كل شيء في الوجود يوصي بوجودها وأن الظاهرة التي تدعى السلطة هي أكثر قدما و أساسية من ظاهرة الدولة والسيطرة الطبيعية لبعض الأفراد على بعضهم الأخر أو سيطرة جماعة على جماعة أخرى بوسائل القوة هي أساس وجود السياسي أي علاقة الحاكم بالمحكوم وهي أيضا أساس وجود التنظيمات والعلاقات الإنسانية ونقطة انطلاق التطور الحضاري للاجتماع الإنساني.

و بحكم اختلاف الحضارات وتعدد المجتمعات وتباين الثقافات في المجتمعات وتنوع الأنظمة الاجتماعية والسياسية وتراكم التجارب التاريخية فإن محاولة تحديد السياسي وتصنيف أشكاله المختلفة لا تتم عبر الوسائل التي تستخدما السلطة السياسية بل بواسطة الأوراق التي يمتلكها كل مجتمع ورهاناته (*).

والمؤكد تاريخيا و انتروبولوجيا أن ظهور الدولة كان ملازما لانقسام المجتمع على نفسه بين من يملك مصادر القوة و من يخضع لها بين من يأمر ويطيع بين حاكم ومحكوم ولكن إذا كان ظهور الدولة يحمل معه القسر والقهر والخضوع فإنه أدى من جهة ثانية إلى تغيير الطريقة التي يعقل بواسطتها المجتمع ذاته وذلك أن مجيء الدولة يعني " أن اجتماع البشر هو من صنع أيديهم و أنهم يملكون الحق والقدرة عليه وأنهم قادرون على تقرير أمره و أحرار في التصرف به " (1) و هذا يعني بأنه لا مرجع للمجتمع إلا ذاته وأن الدولة من صنعه، و أن نفوذ السياسي (**) سابق عن سيطرة الدولة إلا إذا عنينا بالدولة سلطة عامة منفصلة عن المجتمع تقف فوقه من خلال تكونها في المؤسسات وبواسطة أدواتها وأجهزتها الثابتة نسبيا. وهي سلطة الدولة السياسية التي صاغ مبادئها وقواعدها الأولية كل من مكيافيلي و بودان و هوبز وارتبط مفهومها (الدولة) عند هيجل بالقومية والمركزية و الوحدة واعتبرها ماركس نتاج تاريخي لجدلية الانقسام والانشطار الداخلي للمجتمع الناجم عن الصراع الاجتماعي بين الطبقات وحاول دوركايم ربطها بمفهوم التقسيم الاجتماعي للعمل ثم أخذت أشكالها في التنوع على عدة أنماط: النمط البيروقراطي لدى قيبر والنمط الديموقراطي المشوه لدى توكفيل والنمط الدينامي السياسي لدى سملسر.

وأن هذه الدولة بمختلف أنماطها التي عبرت عنها مختلف النظريات الاجتماعية والسياسية الحديثة والتي انتشر نموذجها في العلم واستنسخته المجتمعات المستقلة حديثا تمتد

(*) - و في تقريرنا أن هاته الأوراق التي يمتلكها المجتمع ويرتبط بها من رهانات تتوقف أساسا على طبيعة الوعي الاجتماعي و الثقافي السائد في المجتمع لأن المسألة في رأي غوشية لا يمكن في رفض هذه السلطة أو تلك بل جوهرها يكمن في التطلع الى جذور هاته السلطة ومجابهة أسبابها من خلال التساؤل عن الأساس الذي تقوم عليه و الوسائل التي تتغذى بها و هو السبيل الوحيد للقبض على حقيقتها و الحد من ممارستها.

(**) - تعريف السياسي الذي نتبناه في سياق هذا التحليل هو التعريف الذي اقترحه جورج رافيس جورداني وهو كالآتي: السياسي هو مجمل العمليات – المؤسسية و الطقوسية والشخصية أو غير الشخصية – التي تقوم بواسطتها مجموعة اجتماعية ما ... باعادة تركيب متواصل لسلم القيم و المصالح و السلوكيات التي تشكل المجموعة و التي تؤثر في عملية اندماج (أو اعادة الاندماج) المستويات و الأوجه المختلفة للواقع. أنظر:

- G. R. Giordani : Le pouvoir politique : in R. Cresswel élément d'éthnologie : Paris , 1975 ; PP 175 – 211.

جذورها إلى الفكر السياسي اليوناني الذي تحتمل فيه مقولة " القوة " مكانة رئيسية، وأن لم يكن مصطنح " القوة " قد تداول في التفكير الاجتماعي السياسي اليوناني على النحو الذي نستخدمه في تحاليلنا الاجتماعية والسياسية الراهنة.

ولعلنا نستطيع القول بأن الفكر السياسي اليوناني الذي تناول موضوع القوة من خلال نظرة مثالية - وميتافيزيقية لم يتجاهل مفهوم " السياسي " الذي كان يفرض نفسه على المفكرين و الفلاسفة كلما أحالوا النظر في الواقع ليستخلصوا مادة فكرهم.

فأفلاطون على سبيل المثال – حاول وقد أفزعته أهوال الحرب – أن يحيد " القوة " باصفاء الانسجام الفلسفي للعقل عليها. حيث نراه في نقده الشديد للديموقراطية وتحامله عليها – في مدينته الفاضلة، يضع نفسه بجداره في مصاف أعداء الديموقراطية ان لم يكن إماما لهم أجمعين.

و الذي يهمنا في نظرة هذا الفيلسوف الكبير أن تصوره في جمهوريته – ليس تصور قوة فحسب بل تصور للقوة في أشد حالاتها وحشية وقد مهد بذلك للاتجاه النظري الحديث الذي يربط مفهوم " القوة " بمفهوم " الدولة ".

أما بالنسبة لأرسطو إذا تأملنا تناوله للعلاقات التي نسميها الآن بعلاقات السلطة أو القوة من خلال المعايير التي وضعها لتمييز الأنظمة السياسية أو الدساتير وبعض النظر عن تصنيفه للحكومات والتي يمكن تطبيقها على الأنساق السياسية بوجه عام على النحو الذي بيناه في الحديث عن النظرة الأخلاقية الطبيعية للسياسة.

يتبين لنا أن هذا الفيلسوف ليس مفكر قوة و حسب بل لا تزال نظرته الراعية إلى ضرورة رسم قواعد القوة من خلال التشريع (القانون) على مستوى الحكومات نظرة معقولة و صالحة يمكن أن تتناول بها أو من خلالها الأوضاع الاجتماعية والسياسية السائدة من حولنا في المجتمع المعاصر وبخاصة في المجتمعات المستقلة حديثا التي تفتقر إلى وجود مؤسسة تشريعية حقيقية، التي تعتبر إحدى الركائز الأساسية للدولة الحديثة.

فالتشريع أو القانون في أي مجتمع وتطبيقاته ما هو إلا شكل من أشكال القوة الاجتماعية و بعض النظر عن مضمونه فإنه لا ينبع من فراغ وإنما يضعه أناس لهم من القوة ما يمكنهم من وضعها ويطبقها أناس لهم من القوة ما يمكنهم من تطبيقها. و ما القوانين التنظيمية بين هؤلاء وأولئك إلا تعبير عن علاقات قوة و توزيع و تنظيم لها.

ومن المؤكد و بلا منازع أن الفكر السياسي الروماني عامة هو فكر يرتكز أساسا على قوة القانون، و إذا كان بوليبيوس قد اتخذ في رؤيته السياسية نظام التقسيم السداسي للحكومات شأنه شأن أفلاطون و أرسطو فإنه يقيم فكرة الحكم عنده على أساس وجود تقاسم " القوة الحكومية " أو السلطة السياسية بالمفهوم الحديث بين أقسام داخلها متأثرا في ذلك بالنظام السياسي البروتوري الروماني. و هو بذلك لا يعدو أن يكون متأملا لعلاقات القوة في المجتمع و إن كان هذا المجتمع يختلف من حيث بنياته وأنساقه وبالتالي من حيث طبيعة علاقات و السلطة فيه عن المجتمعات الهيلينية والهلينستية التي سبقته.

أما شـشرون الذي يعتبر الوجه الروماني البارز في ميدان الفكر السياسي، فإن سلطة الدولة عنده تقوم على أساس من توازن الأشكال الثلاثة للحكومات (الملكية والأرستوقراطية و الديموقراطية) و أن الدولة لديه هي مصلحة الناس المشتركة ثم علاقات ذلك كله بـ " القانون الإلهي ". و كانت نظرته الميتافيزقية الممزوجة بالتصورات اللاهوتية للسياسة قد مهدت السبيل إلى تعاظم النظرة الماورائية اللاهوتية وسيطرتها على ميدان الفكري السياسي في القرون الوسطى ويمثل القديس أغسطين بتعالمه أبرز وجوه الفكر السياسي اللاهوتي الاستسلامي الذي يرى في الحاكم " ظل الله في الأرض ". وكما هو الشأن لما خلفته لنا الأدبيات الاجتماعية والسياسية التي تندرج تحت اسم " الأحكام السلطانية " في ظل الحضارة العربية الإسلامية.

والوقع أن التجربة التاريخية العربية الإسلامية في تأسيس الدولة ونظام الحكم لم تشهد نموذجا موحدا بحكم تنوع الرئاسات وتعدد أشكال الملك والسياسات على حد تعبير ابن خلدون و كما يرى ابن رشد في كتابه " تهافت التهافت " : إذا كانت الرئاسات كثيرة لم يوجد للسياسة نظام و لا استقامة و اعتدال.

ومن الملاحظ في ظل هذه التجربة التاريخية أن المفكرين العرب والمسلمين بدأوا يكتبون عن الظواهر الاجتماعية وأنظمة الحكم في المراحل التاريخية التي بدأ فيها المجتمع والدولة في العالم الإسلامي يتعرض للجمود أو الانحسار أو التحليل والانكسار أي في القرون الوسطى الإسلامية.

و هذا بعكس المفكرين الأوربيين الذين سبقت أو راكبت كتاب تهم عن هذه الأمور مراحل الصعود التاريخي للمجتمع و الدولة في أوربا الحديثة، أي بدءا من القرن الخامس عشر الميلادي.

و ابن خلدون في نظرته لمسألة " الملك " و " العصبية " تميز بقدر كبير من العقلانية و الواقعية و الأصالة في تناوله لخصائص تكوين الدولة في المجتمعات العربية والإسلامية وفي تحديده لأشكال " الملك " وفي تبريره للأوضاع السياسية الدائمة التغير في هذه المجتمعات وهو بهذا يختلف عن سابقيه من المفكرين والكتاب الذين حاولوا وضع أسس للمسألة السياسية مثل الفرابي وابن سينا وابن رشد وابن باجة وغيرهم أو أولئك المفكرين و الفقهاء الذين حاولوا أيضا وضع أسس لنظرية الخلافة (أو الإمامة) مثل : الماوردي والغزالي و أبويعلى و ابن جماعة و ابن تيمية و ابن الربيع و غيرهم.

و الواقع أن أدوات التحليل الاجتماعي التي انطلق منها ابن خلدون في دراسة لعالم القرون الوسطى الإسلامية المطبوع بالتحولات و التغيرات البطيئة أحيانا في ظل الصراعات و الانقلابات العنيفة و بخاصة في المغرب الإسلامي هذه الأدوات تؤكد أن هذا المفكر كان على وعي تام أكثر بكثير مما يظن بادئ الأمر بواقع هذا العالم القروسطي في ظل تراجع الحضارة العربية الإسلامية والعودة إلى نمط " الدولة القبيلة " أو اللادولة.

وإذا كان المفكرون والكتاب في القرون الوسطى الإسلامية و غير الإسلامية – شأنهم في ذلك شأن من سبقهم في العصور القديمة – لم يتناولوا في أعمالهم الفكرية السياسية إلا ما يمكن أن نسميه بمسألة الحكم أو علاقات السلطة على مستوى الفرد والجماعة السياسية أو الدولة التي كانت القوة فيها في يد أقلية على الدوام سواء كانت أرستوقراطية عائلية أو قبلية أو طائفية دينية.

فان بداية عصر النهضة الأوربية كانت فجرا جديدا بالنسبة للفكر الاجتماعي والسياسي مع تبني تعاليم أرسطو في الفكر والسياسة بعد أن أقام ابن رشد بتشريحها وتنقيتها وقدمها مادة دسمة إلى مفكري عصر النهضة في أوربا انطلاقا من سبينوزا وتماس الاكويني و كما هو الشأن بالنسبة لمكيا فيللي الذي تتقارب نظرته إلى التاريخ و السياسة مع رؤية ابن خلدون بحكم تماثل واقع المجمع في إيطاليا حينذاك مع واقع المجتمعات العربية الإسلامية في

أواخر القرون الوسطى والذي جعل منه ابن خلدون موضوعا رئسيا لمشروعه المعرفي في كتابه " المقدمة ".

و في هذا السياق نجد صاحب كتاب " الأمير " يستقرئ وقائع التاريخ و يطرح أسئلة غير تلك التي كان يطرحها مفكرو العصر الوسيط. لقد كان مكيا فيللي يبحث عن وسائل الحصول على " القوة " و الحفاظ عليها حتى يستطيع أن يضع أساسا متينا لإقامة الحكم وضمان استمرار الدولة و سلطتها.

لقد أملت تجارب مكيا فيللي ومشاهدته ومعايشته لواقع المجتمع الإيطالي المتمزق كل أرائه في المسألة السياسية وفي طبيعة أنظمة الحكم والسياسة مما دعى الكثير من دراسته إلى وصفه بأنه أول من عالج السياسة العلمية و أحال دراسة الواقع وتحليلها محل مناقشة النصوص. فضلا عن أنه أول من فصل بين السياسة والأخلاق. فهو يرى في الصداع والكذب و حتى في الوحشية وسائل قد تكون مجدية ينبغي الالتجاء إليها عند تقتضي الحالة السياسية ذلك.

و في حدود نظرتنا في هذه الدراسة نجد عندما نـنتقل إلى بودان وهوبز و لوك وموتسكيو أنهم جميعا يعدون من منظري " القوة " من الطراز الأول إذا أنهم لا يكاد يفرقون بين نظام سياسي أو أخر إلا من حيث الكيفية التي تمارس بها القوة في ظل هذا النظام أو ذاك و أن تكوين الدولة يرتبط ارتباطا لا ينفصم بعملية بناء القوة في المجتمع وعلاوة على ذلك و من الواضح من خلال الدراسة أن نشأة و تكوين الدولة الحديثة وجهازها البيروقراطي قد فهمت لدى غالبية الاتجاهات النظرية المعاصرة على النحو المبين في يعرف بـ " نظرية الدولة " هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن معظم التعريفات التي تطمنتها النظريات التقليدية والحديثة والمعاصرة حول مفهوم الدولة وما اشتملت عليه هذه التعريفات من مسائل و أفكار و مصطلحات و فروض تتعلق بنشأة الدولة وتكوينها وتحديد أركانها وأشكالها وتعدد وظائفها. كل هذه التعريفات لم يكن من الممكن أن نستمد منها العناصر التي تفيدنا في دراسة التكوين الاجتماعي السياسي لأنظمة الحكم السياسية في المجتمعات المعاصرة وبخاصة في المجتمعات المستقلة حديثا.

وإذا ما يفحصنا بعمق وبرؤية نقدية غالبية التعريفات لمفهوم السياسة والسياسي والدولة و القوة ... في الأدبيات الاجتماعية والسياسية الراهنة تقودنا إلى القول بوجود نظرية

مطلقة و قواعد جازمة في مجال النظم السياسية وتكوين الدولة وبناء القوة في المجتمع أو بوجود نموذج أو نمط من الدولة الحديثة قابل للاستنساخ في كل المجتمعات والأمم المعاصرة و يعد استنساخه حتمية لا مفر منها.

والواقع أن معظم المقولات والمفاهيم والمصطلحات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقانونية التي تضمنتها النظريات بالرغم من اختلاف الاتجاهات الفكرية والسوسيولوجية لهذه النظريات فإنها تقف في مجملها عند مسألة أصل الدولة وعوامل ظهورها وتعدد أشكالها وضيف أو سعة وظائفها وسلطاتها التنظيمية والبيروقراطية.

وذلك دون أن تهتم أي من تلك النظريات بتحديد أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية والجغرافية والثقافية على شكل وطبيعة الدولة والسلطة السياسية و طرائق سير الحكم و انعكاساتها على حركة المجتمع و على القوى الاجتماعية الفاعلة فيه على المستوى الاجتماعي السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي .

وعليه فانه لا يكفي مجرد المعرفة بالكيفية تحكم المجتمعات والشعوب من قبل الدول والحكومات المختلفة وأنها الأهم من ذلك هو معرفة لماذا يحكم مجتمع ما على النحو الذي يحكم به مجتمع أخر ؟. و في تقريرنا أن هذا السؤال يندرج في جوهر إشكالية العلاقة بين المجتمع و الدولة في عالمنا المعاصر وهي الإشكالية الأم في وقتنا الحاضر بالنسبة لموضوع علم الاجتماع السياسي حيث تحاول بعض اتجاهته في تحديد العلاقة التي تربط النظام السياسي لدولة ما بنظامها الاجتماعي والاقتصادي ودورها في بناء القوة بالاستناد على القيم و التقاليد الثقافية السائدة في المجتمع.

خاتمــة

في اعتقادنا أن دراسة موضوع تكوين الدولة و بناء القوة في المجتمع بوجه عام وفي المجتمعات التي استقلت حديثا ومن بينها المجتمع الجزائري بالأخص هي دراسة تمثل اليوم في إطارها الزماني والمكاني مهمة شديدة الصعوبة لأنها تفترض نظريا ومنهجيا القيام بعدة تحديات أولية عن مكانة العلوم المعنية بالفكر الاجتماعي- السياسي في منظومة المعرفة الاجتماعية والإنسانية المعاصرة ومنذ أصولها الأولى.

فإشكالية «المسألة السياسية » بحيويتها وبنوعيتها المعرفية والمنهجية تضع على المحك التفكيري أو الاختياري كل العلوم الاجتماعية والإنسانية المعاصرة في الإطار العربي كما في الإطار العالمي وتمتد إلى كل الدوائر الثقافية والعلمية الرسمية وغير الرسمية. وبخاصة بعد أن تأكدت بوضوح مظاهر السيطرة والهيمنة واقتحام أجهزة التوجيه الإعلامي والإداري والمالي لعالم الحياة الاجتماعية في عالمنا المعاصر والتي أصبحت ظاهرة عامة في ظل ما يسمى بـ« العولمة».

كما أن احتكار واحدية السلطة السياسية في عالمنا المعاصر أصبح ظاهرة تكاد تكون عامة وليست ظاهرة خاصة بالمجتمعات النامية، ولعل أهم تطور إيجابي للمجتمعات حاليا هو ظهور نوع من التماثل إذا لم يكن من التشابه بين المجتمعات بالرغم من اختلاف أنظمتها الاجتماعية وأنماط بنيتها السياسية والدولتية.و ابرز معالم هذا التشابه يكمن في عملية بناء الدولة.

وفي ظل الظروف والتحولات الجديدة في النظام العالمي وتحت تأثير العوامل والشروط التي أدت إلى فرض إعادة تقويم النموذج السياسي في المجتمعات الغربية واستراتيجيات التحليل ورسم السياسيات وضع القرار يؤكد بعض المنظرين والمحللين السياسيين أن النماذج الكلاسيكية للديموقراطية وما يرتبط بها من رؤى وتصورات حول المسالة السياسية لم تعد تماشي عصرنا الحاضر لأنه لم يعد ممكنا أن تطبق المجتمعات المعقدة

حيث القرارات المهمة لا يمكن إلا أن يتخذها "مختصون" وبدرجة اخص رجال السياسة الذين ينتخبون لكفاءتهم، والذين أصبح العمل السياسي لهم عبارة عن مهنة حقيقية(*).

وأن هذه النظرة الجديدة للمسألة السياسية أو الديموقراطية تختلف جذريا عن المنظورات الكلاسيكية وباتت الآن مقبولة لدى عدد كبير من المحللين والمنظرين الذين يرون أن النخب وحدها هي القادرة على اتخاذ القرارات المهمة على مستوى الدولة أو على مستوى المجتمع معتبرين أن مشاركة المواطن لا جدوى منها لأنها لا تمثل سوى عامل بلبلة أو فوضى وبخاصة على مستوى القرار السياسي المصيري الذي يتوقف عليه النظام السياسي.

ويستند هذا المنظور للمسألة السياسية على التجارب التاريخية الملموسة للنظم السياسية في المجتمعات الغربية الحديثة والتي أثبتت عجز المواطن عن معالجة قضايا المجموع بسبب ميله لتبني مفاهيم المحازبة التي حنطته في مسارات حياته السياسية الغافلة.

وهذه النظرية الجدية للديموقراطية تلهم على سبيل المثال جون بلامنتز(J.Plamentez) الذي يرفض خرافة «الإرادة العامة» الروسوية (نسبة إلى *جان جاك روسو*) وتلهم أيضا المنظرين الحاليين « للديموقراطيين التشاركية» الذين يقفون بدورهم ضد هذا النموذج النخبوي الجديد للديموقراطية الذي يفند تعاليم روسو ومبادئ *ستوارت ميل* في المسألة الديموقراطية(**).

(*)- يشترك في هذه النظرة كل من روبرت دال (R.Dahl) وجيوفاني سارتوري (J.Sartori) وأرنست شومبتر(E.chempeter) وجون بلامنتز(J.Plamentez) وبيير برنباوم (P.Bernboum) وغيرهم من أنصار « الديموقراطية الجديدة».

(**)– وللمزيد من الاطلاع على مفهوم « الديموقراطية الجديدة» ومفهوم «الديموقراطية التشاركية» أنظر:

- جون بلامنتز: القبول، الحرية والواجب السياسي، لندن مطبوعات جامعة أكسفورد، 1968.

- تايلور كوك (T.Cook) و برنارد مورغان (B.Morgan): الديموقراطية التشاركية، نيويورك كانفليد بريس، هاربر أأندرو، 1971.

- جيوفاني سارتوري(J.Sartori): « إعادة النظر في الديموقراطية »، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، اليونسو ، العدد 129، أغسطس 1991.صص 5-16.

- بيير برنماوم : (P.Bernboum) :« الإجماع والسيطرة الاجتماعية والنظريات الجديدة للديموقراطية»، الفكر العربي المعاصر، العدد 2 ، تشرين الأول 1984، ص ص 119-125.

المصادر والمراجع

أ- المؤلفات والرسائل:

1) - ابن تيمية: السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية – تحقيق: محمد إبراهيم البنا، ومحمد أحمد عاشور – ، القاهرة، دار الشعب 1971 .
2) – ابن خلدون: المقدمة أحياء التراث العربي .- بيروت ؛ طبعة ، 1975.
3) – ابن رشد : الضروري في السياسة، ترجمة و تحقيق أحمد شحلان، بيروت : مركز الدراسات العربية، 1998.
4) – ابن سينا : الاشارات و التنبيهات ، ج4 ؛ تحقيق سليمان دنيا.- القاهرة: دار المعارف، 1968.
5) – ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم: الأمامة و السياسة .- بيروت: دار النهضة، 1999.
6) - ابن الأثير جامع الأصول، دار إحياء التراث العربي، ج3، بيروت،1387هـ/1968م.
7) - ابراهيم (د) سعد الدين : المجتمع و الدولة في الوطن العربي؛ ط.1 .- بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.
8) - أبو الوليد بن رشد:الضروري في السياسة، ترجمة وتحقيق أحمد شحلان، مركز الدراسات العربية، ط1، بيروت، 1998.
9) - أبو حامد الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد _ تحقيق: الشيخ محمد مصطفى أبو العلا_ القاهرة: مكتبة الجندي للنشر 1972 .
10) - أبو علي بن سينا: الإشارات والتنبيهات، ج4، تحقيق سليمان دنيا، دار المعارف القاهرة، 1968.
11) - أبو نصر الفارابي: إحصاء العلوم، تحقيق علي بوملحم، دار ومكتبة الهداية، بيروت، ط1،1996.
12) - إتيان باليبار: ماركس ونقده للسياسة، ترجمة، جوزيف عبد الله، ط.1 .- بيروت: دار التنوير للطباعة و النشر،1981.
13) - أرسطو: السياسة – الكتاب الأول
14) – ---- : السياسات (الباب3، الفصل7)– ترجمة الأب اوغسطينس البولسي.- بيروت: مطبوعات اليونسكو ،1957.
15) - أركون محمد: الفكر الإسلامي قراءة علمية ت، هاشم صالح،ط.1 .- بيروت: مركز الإنماء القومي،1987.
16) - ----- : تاريخية الفكر العربي الإسلامي، ترجمة : هاشم صالح؛ ط.1.- بيروت: منشورات مركز الإنماء القومي، 1986.
17) - أفلاطون : " الجمهورية " ترجمة الدكتور فؤاد زكريا.- بيروت؛ القاهرة: دار الكتاب العربي)، 1981.

18) - ----- :الأعمـال الكاملة_المجلـد الحـادي عشـر_ الجـزء الأول – (القـوانين) .- القاهرة : الإفجلو المصرية، 1967.
19) – أوزو فسكي نقـولا ستنيسـلاف ؛ عـن تـوم بوترمـور : الصـفوة و المجتمـع ؛ ترجمـة محمـود الجوهري و أخرون .- القاهرة : دار المعارف ، 1978.
20) – أندرو ويبستر A. Webster : مدخل لسوسيولوجية التنمية، ترجمة حمدي حميد يوسف،دار شؤون الثقافية العامة،بغداد، 1986.
21) الأزرق مغنيـة : نشـوء الطبقـات فـي الجزائـر ؛ ترجمـة سـمير كـرم، ط.1 .- بيـروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1980.
22) – أومليل علـي : الخطـاب التـارخي : دراسـة المنهجيـة ابـن خلـدون ، ط.1 .- المغـرب: الدار البيضاء ؛ مطبعة النجاح ، 1984.
23) – الأشرف مصـطفى: الجزائـر: الأمـة و المجتمـع ؛ ترجمـة حنفـي بـن عيسـى، ط.1 .- الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1983.
24) – الأشعري أبو الحسن: مقالات الإسلاميين، ط.2.- بيروت: دار الحداثة، 1985.
بركات حليم : المجتمع العربي المعاصر (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1984) .
25) – بطـرس غـالي بطـرس و محمـد خيـري عيسـى : مبـادئ العلـوم السياسـية، ط.1 .- القاهرة : مكتبة الأنجلو - المصرية، 1962.
26) – بنسـعيد سـعيد : دولـة الخلافـة، ط.1 ، (رسـالة دكتـوراه الدرجـة الثالثـة).- المغـرب: الدار البيضاء ؛ مطبعة دار النشر المغربية، 1980.
27) – بوعرفـة عبـد القـادر: مقدمـات فـي السياسـة المدنيـة ، ط.1.- الجزائـر: ريـاض العلـوم للنشر و التوزيع، 2005.
28) - ---------- ، المدينة والسياسة من خلال كتاب الضـروري فـي السياسـة لابـن رشـد ، أطروحة دكتوراه دولة في الفلسفة، جامعة وهران، 2003.
29) - بولانزاس نكوس : السلطة السياسية والطبقـات الاجتماعيـة ؛ ترجمـة عـادل غنيم – الطبعة الكاملة ، القاهرة : – دار الثقافة الجديدة ، 1989.
30) – بـاركر أونسـت : النظريـات السياسـية عنـد اليونـان، ج.2 ؛ ترجمـة لـويس اسـكندر(ب.ط) ، القاهرة : مؤسسة سجل العرب، 1966.
31) – بودون ر، بوريكو .ف : المعجم النقدي لعلم الاجتمـاع، ترجمـة الـدكتور سليم حداد، ط.1 ؛ الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.
32) – بادي برتراند : الدولتان : الدولة و الجتمع في الغرب و في دار الإسلام، ترجمة نخلة فريفر، ط.1 .- الدار البيضاء : المغرب : المركز الثقافي العربي، 1996.
33) – بـادي برتراند ، بيير بونبـاوم : سوسيولوجية الدولـة ، ترجمـة جـوزاف عبـد الله ، و جورج أبي صالح ، ط.1 . – بيروت : مركز الأنماء القومي [بدون تاريخ].
34) – البخاري حمانـة : فلسفة الثورة الجزائريـة .- أطروحـة دكتـوراه دولـة فـي الفلسـفة .- جامعة وهران ، 1995.

35) – برتراند راسل : تاريخ الفلسفة الغربية ، الكتاب [2] ؛ ترجمة زكي نجيب محمود.- القاهرة: مطبعة لجنة التأليف و الترجمة و النشر، 1968.
36) – بدوي عبد الرحمان : كانط ، فلسفة القانون و السياسة.- الكويت: وكالة المطبوعات [ب.ط] ، 1976.
37) – بلانديـيه جـورج : الأنتروبولوجيا السياسية، ترجمة جورج أبي صالح، ط.3.- بيروت : دار الانماء العرب، 1991.
38) – بيوتي جاك مارك : فكر غرامشي السياسي ، ترجمة فواز طرابلس ، [ب.ط].- بيروت : دار الطليعة ، 1975.
39) - التركيتي ناجي ، الفلسفة السياسية عند ابن أبن الربيع ، دار الأندلس ، لبنان ، 1983.
40) – تيلي شارلز : الدول و القسر و رأس المال عبر التاريخ، ترجمة عصام الخفاجي، ط.1.- بيروت: دار الفرابي، 1993.
41) – توشرجان و آخرون : تاريخ الفكر السياسي ، ترجمة علي مقيلد .- بيروت : الدار العالمية للطباعة و النشر و التوزيع، 1983.
42) - تروتسكي ليون وآخرون : نصوص حول البيروقراطية، ترجمة رفيق السامر، الطبعة الأولى.- بيروت : دار الطليعة ،1981.
43) - ليون تورتسكي : الثورة المعذورة، ترجمة رفيق السامر، الطبعة الثانية.- بيروت: دار الطليعة، 1980.
44) – الحفني [د] عبد المنعم : المعجم الشامل المصطلحات الفلسفة، ط.1 .- القاهرة : مكتبة مدبولي، [بدون تاريخ].
45) – حسن [د] فريال : المجتمع المدني عند توماس هوبز و جون لوك ، ط.1 .- القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005.
46) – الحسيني السيد : المدينة : دراسة في علم الإجتماع الحضري، ط.1.- القاهرة : دار الكتب، 1980.
47) - حسن النقيب خلدون: الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر ، ط.3.- بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
48) – حربي محمد : الجزائر 1954 – 1962 جبهة التحرير الوطني الأسطورة و الواقع ، ترجمة قيصر داغر، ط.1 .- بيروت : دار الكلمة ، 1983.
49) – الجابري محمد عابد : تكوين العقل العربي، ط.1.- بيروت : دار الطلعة، 1985.
50) - ---------- : قضايا في الفكر المعاصر، ط.1 .- بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.
51) - ---------- : العقل السياسي العربي ،ط.1 .- بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.
52) – جغلول عبد القادر : مسائة عام من النضالات الفلاحية [1971-1871] في تاريخ الجزائر الحديث ، ترجمة فيصل عباس، ط.2 .- بيروت : دار الحداثة، 1982.
53) – جودلييـة موريس : عمليات تشكيل الدولة ، ترجمة ابراهيم البورسي.- القاهرة : [اليونسكو] ، مجلة العلوم الإجتماعية.

54) – الريس محمد ضياء الدين : النظريات السياسية الإسلامية، ط.1 .- القاهرة : دار المعارف ، 1967.
55) - الجمال د.عبد القادر: مقدمة في أصول النظم الاجتماعية والسياسية، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى، 957، القاهرة.
56) – روفابر جاك روندیو : الدولة ، ترجمة د. سموحي فوق العادة، ط.1 .- بيروت ؛ باريس : منشورات عديدات ، 1982.
57) – رشيد محمد رضا : الخلافة أو الإمامة العظمى .- القاهرة: مطبعة المنار، 1341 هـ / 1923.
58) – زروخي اسماعيل : دراسات في الفلسفة السياسية ، ط.1 .- القاهرة : دار الفجر للنشر و التوزيع، 2001.
59) – السيد رضوان : الأمة و الجماعة و السلطة ، ط.1 .- بيروت : دار اقرأ للنشر و التوزيع ، 1404هـ - 1984 م.
60) - السيد رضوان : دراسة كتب الماوردي : " قوانين الوزارة وسياسة الملك"، بيروت، دار الطليعة 1979 – " تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق الملك وسياسة الملك" بيروت،دار الطليعة 1987.
61) - السيد زهرة: " البناء الإجتماعي والدولة في البلدان المتخلفة " قضايا فكرية ، يونيو 1985 القاهرة.
62) – سيد الدولة عصمت : " الديموقراطية و الوحدة العربية " : أزمة الديموقراطية في الوطن العربي .- بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987.
63) – سمير أمين : " العولمة و مفهوم الدولة الوطنية " : مجموعة من الباحثين العرب : الدولة الوطنية و تحديات العولمة.- القاهرة ؛ دمشق : مركز البحوث العلربية الإفريقية، 2004.
64) - ------ : التطور اللامتكافئ دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية بيروت : دار الطليعة 1978.
65) - سمير أمين / برهان غليون : حوار الدولة والدين (الغرب: المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء 1996) .
66) – السنهوري [د] عبد الرزاق : فقه اللغة و تطورها ، ترجمة نادية عبد الرزاق السنهوري ، د. توفيق محمد الشاوي، ط.1 .- القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1989.
67) - السالم فيصل وتوفيق فرح : مقدمة في طرق البحث في العلوم الإجتماعية، مجموعة أبحاث الشرق الأوسط لوس أنجلس والكويت 1979.
68) – سعيد عمران محمود : النظم السياسي عبر العصور ، ط.1 .- بيروت : دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، 1999.
69) – سباين جورج : تطور الفكر السياسي ، ج.3، ترحمة راشد البراوي .- القاهرة : دار المعارف ، [ب.ط] ، 1971.
70) – شفالييه جان جاك : المؤلفات السياسية الكبرى من مكيافلي إلى أيامنا ، ترجمة الياس مرفص ، ط.1 .- بيروت : دار الحقيقة، 1980.

71) شرابي هشام : البنية البطريركية : بحث في المجتمع العربـي المعاصـر،ط1.- بيروت : دار الطليعة 1987 .
72) - ---------- : تـاريخ الفكـر السياسـي، ترجمـة د. محمـد عـرب صاصـيلا، ط.1 .- بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1985.
73) – عمارة [د] محمد : نظرية الخلافة الإسلامية، ط.1 .- القاهرة: دار الثقافة الجديدة، 1980 .
74) - عامل مهدي: في عملية الفكر الخلدوني،ط.1 .- بيروت: دار الفارابي 1985.
75) – عقيل [د] حسن عقيل : فلسفة مناهج البحث العلمي .- القاهرة : مكتبة مدبولي، [بدون تاريخ].
76) – العـزي [د] سـويم : المفـاهيم السياسـية المعاصـرة و دول العـالم الثالـث ، ط.1 .- المغرب : الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي ، 1987.
77) – العروي عبد الله : ثقافتنا في ضوء التاريخ، ط.1.- بيروت: دار التنوير، 1983.
78) - العـروي عبـد الله : ثقافتنـا فـي ضـوء التـاريخ، ط.1.- بيـروت: دار التنـوير- المركـز الثقافي العربي ؛ المغرب: الدار البيضاء ، 1983.
79) – العروي عبد الله : العرب والفكر التاريخي، ط.1.- بيروت : دار الحقيقة، 1977.
80) - عبـد الله العـروي: مفهـوم الدولـة،ط.1 .- بيـروت : الـدار البيضـاء، المركـز الثقـافي العربي، 1983.
81) - عودة محمد : الفلاحون والدولة : دراسات في أساليب الإنتاج والتكوين الإجتماعي التقليدي بيروت : دار النهضة العربية 1982.
82) - عويضة كامل محمد ، أوغسطين فيلسوف العصور الوسطى، لبنان: دار الكتب العلمية، 1993.
83) – غوشـييه و بيـار كلاسـتر : اصـل العنـف و الدولـة ، ترجمـة علـي حـرب ،ط.1 .- بيروت : دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع، 1985.
84) - غرامشي أنطونيو : قضايا المادية التاريخية، ترجمة فواز طرابلسي،ط.1.- بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر،1971.
85) – غيث [د] محمد عاطف : قاموس علم الإجتمـاع ، ط.1 .- القـاهرة : الهيئـة المصـرية العامة للكتاب، 1971.
86) – أبو حامد : الإقتصـاد فـي الإعتقـاد تحقيق الشيخ محمد مصطفى أبو العلا، ط.1 .- القاهرة: مكتبة الجندي للنشر ، 1972.
87) – فيبـر مـاكس : العـالم و السياسـي ، ترجمـة د. عـادل العـوا .- بيـروت : منشـورات عديدات، 1978.
88) - فوكو ميشيل (Michèl . Foucault): التأديب والعقاب، ترجمة سمير كرم، ط.1.- بيروت : دار الكتاب اللبناني، 1988.
89) – فروند جوليان : سوسيولوجية ماكس قيبر، ترجمة جورج أبي صالح، ط.1.- بيروت: مركز الإنماء العربي، 1987.
90) – الفراء أبو يعلى محمد بن الحسين: الأحكام السلطانية.- بيروت : دار الكتب العلميـة، 1982.

91) – الفرابـي أبـو نصـر: إحصـاء العلـوم ، تحقيـق علـي بـوملحم، ط.1.- بيـروت: مكتبـة الهواية، 1996.
92) - التريكي فتحي، العقل والحرية،ط.1 .- تونس، سلسلة آراء تبر الزمان، 1998.
93) - كـروزي مـوريس، تـاريخ الحضـارات العـام : الشـرق واليونـان القديمـة، ترجمـة فريـد دافر، فؤاد ابو ريحان،ط.3.- بيروت : منشورات عويدات، 1993.
94) - كـوثراني وجيـه: الفقيـه والسـلطان، ط.1.- بيـروت : المركـز العربـي الـدولي للنشـر والترجمة، 1990.
95) - -------- : السـلطة والمجتمـع والعمـل السياسـي، ط.1.- بيـروت : مركـز دراسـات الوحدة العربية ، 1988 .
96) – كلاستر بيـار : مجتمـع اللادولـة ، ترجمـة علـي حـرب و د. محمـد حسـن دكـروب، ط.1 .- بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 1982.
97) - كابلوف تيودور: البحث السوسيولوجي تعريب نجاة عياش، تدقيق غسان سليمان ، دار الفكر الجديد ، دمشق 1979.
98) – ماركيز هربرت : العقل و الثورة : هيجل و نشأة النظريـة الإجتماعيـة، ترجمـة فؤاد زكريا، ط.2 .- القاهرة : دار الكتاب ،1979.
99) - الماوردي : الأحكام السلطانية والولايات الدينية.- القاهرة: دار الفكر العربـي للطباعـة والنشر، 1983.
100) – مـاكيفر و شـارلزبيج : المجتمـع، ترجمـة أحمـد عيسـى، ط.1 .- القـاهرة : مؤسسـة فرانكلين للطباعة و النشر، 1961.
101) - نصـار ناصـيف ، الفكـر الـواقعي عنـد ابـن خلـدون، ط1، بيـروت: دار الطليعـة، 1985.
102) - نصر د. محمد عبد المعز: فلسفة السياسـة عنـد الألمـان،ط.1.- الإسكندرية: مطبعـة مؤسسة الكتاب،1971 .
103) - ---------- : الثـورة والمجتمـع الاشـتراكي: دراسـات فـي الفكـر والنظـام السياسية، ط.1 .- القاهرة: مطبعة دار الثقافة ، 1966 .
104) - هنتغتن صموانيل : النظام السياسي لمجتمعات متغيرة ترجمة سمية فلو عبود، ط. 1.- بيروت :دار الساقي، 1993.
105) – هيدي فيريل : الإدارة العامـة مـن منظـور مقـارن ، ترجمـة محمـد قاسـم القريـوني، ط.1.- الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1983.
106) - وناس المنصف : الدولة و المسألة الثقافيـة فـي الجزائـر، [بـدون الطبعـة] .- تـونس: مؤسسة ألف باء : المطبعة العربية، [بدون تاريخ].

ب-المجلات الدوريات والمنشورات:

107) – فرحات محمد نور : " أزمة الشرعية في المجتمع الرأسمالي" ، القاهرة : مجلة المنار ، العدد 59، السنة الخامسة ، تشرين الأول ، 1989.
108) - أحمد شوقي الحفني ، المؤسسة العسكرية في العالم الثالث ، المنار ، العدد 64 ، السنة 06 ، أبريل 1990.

109) - جيوفاني سارتوري giovani Sartori " إعادة النظر في الديموقراطية " ترجمة سعاد الطويل، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد 129، اليونسكو، القاهرة، أغسطس 1991.
110) - السيد يسن : " التكوين الإجتماعي في الأقطار العربية " المستقبل العربي، العدد 61 مارس 1984.
111) - النقيب خلدون حسن : " الأصول الإجتماعية للدولة التسلطية في المشرق العربي"الفكر العربي المعاصر ، العددان 27 و28 خريف 1983.
112) - بترهاملتون :«الفلسفة وجذور العلم الاجتماعي»، المنار، العدد 24-25، ديسمبر/كانون أول يناير/ كانون الثاني 1987.
113) - برهان غليون:«رد على نقد - اغتيال العقل- ».دراسات عربية. العدد الأول، السنة 23،بيروت -نوفمبر 1986.
114) - بيير برنماوم: (P.Bernboum) :« الإجماع والسيطرة الاجتماعية والنظريات الجديدة للديموقراطية»، الفكر العربي المعاصر، العدد 2، تشرين الأول 1984.
115) - بيورن فيتروك B.WIHROCK :« العلوم الاجتماعية وتطور الدولة» المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد 122.
116) - بيير فوجيل ولاس ، إعداد : -عبد العليم محمد – الظلامية المعاصرة ، المنار : العدد 34 ، السنة 03 ، أكتوبر – تشرين الأول 1987 .
117) - بيير فيرجسون Pale . H. Ferguson و ريتشارد مانسباخ . Richard . W Mansbach - من دولة ماقبل التاريخ إلى الدولة الحديثة ، المنار : العدد 34 ، السنة 03 ، أكتوبر – تشرين الأول 1987.
118) - توني نيجري – ماكس فيبر مكتشف العبث في العصر الحديث – المنار : العدد 26 السنة 03 ، فبراير – مارس 1987 ص 38 شباط – آذار .
119) - توني نيجري: " ماكس فيبر مكتشف العبث في العصر الحديث "، مجلة المنار، السنة الثالثة، العدد 26 و27 فبراير / مارس 1987.
120) - جان بول شارني – التراتب الإجتماعي والطبقة السائدة في البلاد العربية، المنار: العدد 06، السنة 01 يونيو – حزيران 1986 .
121) - جمال عبد الجواد – الإخفاق الديموقراطي في العالم الثالث ، المنار : العدد 66 السنة 06 ، يونيو 1990 ص 100.
122) - جيوفاني سارتوري(J.Sartori): «إعادة النظر في الديموقراطية»، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، اليونسو ، العدد 129، أغسطس 1991.
123) - حبيب المالكي : " رأسمالية الدولة والبرجوازيات في المجتمعات التابعة حالة المغرب الأقصى " (المجلة المغربية للقانون والسياسة العدد 8 ، سنة 1980).
124) - د.الفضل شلق : " الفقيه والدولة الإسلامية "، مجلة الاجتهاد عدد 1989/4.
125) - د.نادية رمسيس : " التنمية وأزمة التحول السياسي" مجلة المنار – العدد 6 – السنة الأولى، يونيو / حزيران 1985.
126) - دراسة مستفيضة تحت عنوان « البيروقراطية في الدولة الإفريقية»، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد 20، اليونسكو، القاهرة 1989.
127) - رضوان السيد: " الدين والدولة: إشكالية الوعي التاريخي"، الحوار، العدد 6، بيروت 1987.

128) - سعد الدين ابراهيم – أزمة المجتمع أم أزمة طبقة، المنار: العدد 06 السنة 01، يونيو – حزيران 1985.
129) - سمير أمين ، الصراع الطبقي في غرب لإريقيا ترجمة بيومي قنديل، مجلة عالم الفكر، مجلة فكرية شهرية تصدر بالقاهرة، عدد مايو، 1979.
130) - عبد الإله بلقزيز:« مقدمات لتحليل الخطاب السياسي العربي»-المستقبل العربي. العدد 123، السنة الخامسة، بيروت، 1989.
131) - عبد القادر زعل : " المدارس الفكرية العربية و الهياكل الإجتماعية في الشرق الأوسط" المستقبل العربي، العدد 37 مارس 1982.
132) - عبد الله الحمودي: بناء التروبولوجيا الإسلام" ملف- مقدمات – المجلة المغاربية للكاتب عدد 19 الدار البيضاء 2000 .بناء انثربولوجيا الإسلام.
133) - عبد المجيد مزيان، "حدود الخيال السياسي عند الفارابي" مجلة الاصالة، عدد12، الجزائر 1973.
134) - علاء حمروش – قضية الدولة عند ابن خلدون ، المنار : العدد 34 ، السنة 03 ، أكتوبر – تشرين الأول 1987.
135) - علي فهمي – الدولة القانونية و الدولة البوليسية ، المنار : العدد 67 السنة 06 ، يونيو – تموز 1990 .
136) - فتحي التريكي: " مفهوم الدولة في الحقل الفلسفي المعاصر " الفكر العربي المعاصر، العدد 24، شباط / فبراير 1983.
137) - لويس عوض – الدولة والقانون والمجتمع، المنار العدد 34، السنة 03، أكتوبر – تشرين الأول 1987 .
138) - مارسيل غوشيه: دين المعنى وجذور الدولة_ ترجمة علي حرب. الفكر العربي، العدد: 22 السنة 5، 1981
139) - مارسيل غوشيه وبيار كلاستر : أصل العنف والدولة، تعريب وتقديم: علي حرب دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت 1985. انظر : مجلة الفكر العربي المعاصر العدد 1 شياط 1980 .
140) - مارسيلو دي بادو:من كتاب حامي السلام، لويس عوض:"الدولة والقانون والمجتمع" المنار، العدد24 أكتوبر1987.
141) - متين هيبر (Metin Heber): " الدولة والتخلي عن البيروقراطية حالة تركيا " المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، لعدد 126، نوفمبر 1990.
142) - مجموعة من الكتاب: " الدولة والمعرفة " المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية العدد 45 السنة الثانية عشرة أكتوبر – ديسمبر 1981 (اليونسكو – القاهرة).
143) - محمد أركون ، ترجمة : هاشم صالح ، الإسلام : عالم و سياسة الفكر العربي المعاصر ، العدد 47 خريف 1987 ، مركز الإنماء القومي – لبنان .
144) - محمد حافظ ذياب – تعريب الليفياثان – المنار، العدد 66 السنة 06 يونيو – حزيران 1990 .
145) - محمد أركون: «الاسلام، عالم و وسياسة»، الفكر العربي المعاصر، العدد47،خريف 1987.

146) ـ محمد السيد سعيد :« معايير وعمليات التكوين الطبقي: مع الإشارة إلى حالة المجتمع المتخلف».(القاهرة: المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الرابع والعشرون، العدد الثاني، مايو 1987).
147) - محمد حافظ ذياب – مدرسة فرانكفورت جدلية الوحدة و التنوع ، المنار : العدد 60 ، السنة 05 ديسمبر – كانون الأول 1989.
148) - محمد شفيق شيا ، فكرة الدولة عند هيجل ، الفكر العربي ، العدد 33 / 34 ، أيار – مايو – أب – أغسطس ، 1983 ، السنة 5 ، معهد الإنماء العربي ، بيروت.
149) - محمد عبد الشفيع عيسى ، قو تأصيل فلسفي لدور الدولة الإقتصادي ، الفكر العربي ، العدد 433 ، أيار – مايو – أب – أغسطس ، 1983 ، السنة 5 ، معهد الإنماء العربي ، بيروت .
150) ـ محمد عبد المعز نصر: "صراع المذاهب السياسية في القرن العشرين"، مجلة كلية الآداب جامعة الإسكندرية المجلد 9، 1955.
151) - محمد عزيز – تشريح السلطة ، المنار، العدد 03، السنة 01، مارس – آذار 1985.
152) - محمد نور فرحات :« الليبيرالية أو الطوفان » مجلة المنار، العدد 66، يونيو – حزيران 1990 .
153) ـ مشيل فوكو : " الحكمانية " ترجمة محمد ميلاد، الفكر العربي المعاصر، العدد 74 – 75 مارس – أبريل 1990 – .
154) - مصطفى ابراهيم مرجان – ارنست بلوخ فيلسوف النهضة – المنار : العدد 03 السنة 01 مارس 1985 .
155) - مصطفى ابراهيم مرجان – لويس التوسير – مونتسكيو : السياسة و التاريخ ، المنار : العدد 06 السنة 01 يونيو – حزيران 1985 .
156) - مصطفى مرجان – العقل و نوعية السلطة في حركة التنوير – المنار : العدد 31 السنة 03 يوليو 1987 .
157) ـ موريس جودلبيه:" عمليات تشكيل الدولة "، ترجمة: إبراهيم البرلسي، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد 45 .
158) - نادية رمسيس – آفاق تطور التشكيلات الإجتماعية العربية ، المنار : العدد 51 ، السنة 05 مارس – آذار 1989 .
159) - نادية رمسيس فرح – العام و الإيديولوجيا و السلطة في اقتصاديات العالم الثالث و العالم العربي – المنار : العدد 64 السنة 06 أبريل 1990 .
160) - نادية رمسيس : " مدخل التشكيلات الإجتماعية لتوصيف النظم الإجتماعية العربية " المستقبل العربي العدد 91 ، سبتمبر 1986.
161) - نادية رمسيس فرح ، التنمية و أزمة التحول السياسي ، المنار : العدد 06 السنة 01 يونيو 1985 .
162) - ناصيف نصار ، الشفافية والعقلانية والتحرر الإنساني، دراسات غربية، العدد 3 ، السنة 20 ، كانون الثاني ، يناير 1984.
163) - ندوة الخبراء الغرب : " التكوين الإجتماعي – الإقتصادي في الأقطار العربية الكويت : 26 – 29 سبتمبر 1981 .

164) - وليد نويهض ، الماركسية و مسألة الدولة – الفكر العربي ، العدد 33 / 34 ، أيار – مايو – أب – أغسطس ، 1983 ، السنة 5 ، معهد الإنماء العربي ، بيروت.

المراجــع باللغــة الأجنبيـــة

أ – المؤلفـات والرسائــل :

165) ABBAS. F : La Nuit Coloniale - SNED - Alger 1980 .

166) ADDI .H : - Structure Agraire et Habitat Rural en Algérie (Thèse 3éme

cycle Univ.) -Grenoble 1976 .

167) Etat et Pouvoir dans les societés du tiers-monde (doctorat d'état)-

168) E.H.E.S -Paris 1987 .

169) AGERON. C.A : - Les Algériens Musulmans et la France- P.U.F- Paris 1968 .

170) Histoire de l'Algérie contemporaine (1871-1954) – P.U.F- Paris 1979 .

171) L'Algérie Algérienne de Napoléon III à De Gaule-Sindbad - Paris 1980 .

172) Politique Coloniale au Maghreb- P.U.F-Paris 1972 .

173) AHMED OUMAR. M.T : Les Forces Politiques de l'Algérie Indépendante (Doctorat d'état). Univ. -Paris 1972 .

174) ALI TOUDEROT. A : Le Model Algérien du Développement Economique (Doctorat d'état) – Univ.Alger 1974 .

175) AMINE. S : Le Maghreb Moderne- Minuit- Paris 1971 .

176) AMMOUR . K : LEUCATE C, MOULIN J.J : La voie Algérienne, contradiction d'un développement national. (F.M) -Paris 1974.

177) AUTIN. J.L : Les Droits Economiques Algérien (Doctorat d'état) Univ.- Montpellier 1976 .

178) BADIE B & PIERNBAUM : Sociologie de l'Etat .CD.Grasset -Collection pluriel .-Paris 1976 .

179) BALANDIER. G : - Anthropologie Politique – Quadrige -P.U.F- Paris 1984 .

180) Sens et puissance - P.U.F – Paris 1971 .

181) BALTA .P & RULLEOU. C : - La Stratégie de Boumediene- Sindbad -Paris 1978

182) L'Algérie de Algériens - Edition Ouvrières. Paris 1982 .

183) BARRINGTON MOORE. JR : Les Origines sociales de la Dictature et de la Démocratie – Maspéro – Paris 1979 .

184) BEDJAOUI. M : La Révolution Algérienne et le Droit – Bruxelles – Association Internationale des Juristes Démocrates – 1961 .

185) BENACHENHOU. A : L'expérience Algérienne de Planification et Développement (1962-1982) –O.P.U – Alger 1983 .

186) BEN ATTIG R : Politique Economique de l'Etat et Evaluation de la Situation d'Emplois et de Revenues en Milieu Rural (Thèse 3éme cycle univ.) – Paris III 1980 .

187) BENHOURIA .T : L'Economie de l'Algérie – Maspéro – Paris 1960 .

188) BENSLIMANE. A : Pouvoir et Société dans l'Algérie Précoloniale (Thèse 3ème cycle univ.) – Paris V 1972 .

189) BERNARD .A : L'Histoire de l'Algérie – Plan – Paris 1930 .

190) BERQUE. J : Maghreb : Histoire et sociétés – SNED, DUCULOT .

191) -BETLHEIM C : Calcul économique et formes de propriétés – Paris (F.m) 1970 .

192) BIRNBAUN. P & GHAZEL. F : Sociologie Politique . Textes –A.Colin – Paris 1978 .

193) BLOCH. M : La Société Féodale – Albin Michel 1970 .

194) BOURDIEU .P : Sociologie de l'Algérie – P.U.F – Paris 1962 .

195) BOUTENOUFCHET. M : Evolution des Structures Domestico-Economique de l'Algérie Traditionnelle à l'Algérie Contemporaine (3éme cycle univ.) – Alger 1979 .

196) - BOUZIDI. A : Emploi et développement, le cas de l'Algérie (Doctorat d'état) Univ – Alger 1974 .

197) BRAHIMI. M : Le Phénomène de la Consultation auprès de l'Administration Algérienne (Doctorat d'état) – Alger 1981 .

198) CALLOT .C & HENRY .JR :- Le Mouvement National Algérien (Textes 1912-1954) – OPU – Alger 1978 .

199) Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830-1962) CNRS Paris – OPU Alger 1987 .

200) CAMAU. M : La Notion de Démocratie dans la Ppensée des Dirigeants Maghrébins – D.N.R.S – Paris 1971 .

201) CHALIAND. G : L'Algérie est-elle Socialiste ? – Maspéro – Paris 1965 .

202) CHALIAND. G & MINCES. J : L'Algérie Indépendante – Maspéro – Paris 1972 .

203) CHAULET. C : La Mitidja Autogérée – S.N.E.D – Alger 1971 .

204) CLASTRES. P : - La société contre l'Etat – Minuit – Paris 1974 .

205) Recherches d'Anthropologie Politique – Minuit 1980 .

206) CONIDEC. J : Les Systèmes Politiques Africaines – G.E.L.D.J – Paris 1968 .

207) CROSIER. M : Le Phénomène Bureaucratique – Seuil – Paris 1963 .

208) DAHL. R : L'Analyse Politique Contemporaine – R.Laffont –Paris 1973 .

209) DAHMANI. A : Contribution à l'Etude d'un Nouveau Type d'Etat dans le Tiers Monde, le Cas Algérien (Thèse du 3éme cycle univ.) - Paris VIII 1985 .

210) DAHMANI. M : L'Algérie Légitimité Historique et Continuité Politique- Lesycomore – Paris 1979 .

211) DAHRENDORF. R : Classes et Conflits de Classes – Mouton – Paris 1972 .

212) D'ARCY. F & Al : Essai Sue l'Economie de l'Algérie Nouvelle – Paris 1964 .

213) DELANQUE.G : Moralistes et Politiques Musulmans dans l'Egypte du XIXéme siècle (1798-1882), Doctorat d'état univ. – Paris IV 1977.

214) DERSA (Ouvrage Collectif) : L'Algérie en Débat (Luttes et Développement) – Maspéro . Paris 1981 .

215) DEVILLERS. G : Pouvoir Politique et Question Agraire en Algérie (Doctorat d'état univ.) – Louvain 1978 .

216) DOBB. M & SWEEZY PAUL .M : Du Féodalisme au Capitalisme, Problème et Transition, Tome 1 et 2 – Maspéro – Paris 1977 .

217) DORGET. M : L'Etat et la Collectivité Locale (Doctorat d'état)- Univ .– Paris II 1975 .

218) EL KENZ. A : Monographie d'une Expérience Industrielle en Algérie, Thèse de Doctorat d'état Univ. de Paris VII – Paris 1983 .

219) ETIENNE .B : Algérie, Culture et Révolution – Seuil – Paris 1977 .

220) FERFERA .M : La Formation Sociale Algérienne et son Rapport à l'Espace (Doctorat d'état) Univ Bordeaux, 1980 .

221) FERRERO.G : Pouvoirs, les Génies Invisibles de la Ccité – Plan Paris 1945 .

222) FRANCOS, ANIA & J.P SERRENI : Un Algérien nommé Boumediene – Stock – Paris 1976 .

223) FOUCAULT. M : - Les Mots et les Choses – Gallimard – Paris 1966 .

224) La Volonté de Savoir – Gallimard – Paris 1976 .

225) Surveiller et Punir, Naissance de la Prison – Gallimard – Paris 1975 .

226) GALLISSOT. R : - L'Algérie Précoloniale – Cahiers du C.E.R.M 1968 .

227) Sue le Féodalisme - Cahiers du C.E.R.M 1968 .

228) Economie de l'Afrique du Nord – P.U.F - Paris 1962 .

229) L'Algérie Classes et Nation- 2 vol – P.U.F – Paris 1987 .

230) - Référence Socialiste dans le Monde Arabe – Tome IV – P.U.F – Paris 1988 .

231) GRAMSCI .A : Observations sur Quelques Aspects de la Structure des Partis Politiques en Période de Crise Organique –Sociale – Paris 1964 .

232) GRAWITS. M & LECA. J : Traité de Sciences Politiques – P.U.F – Paris 1985 .

233) GUENDOUZ .A : La Bureaucratie entant qu'Ensemble de Disfonctionnement Administrative – Université d'Alger – Alger .

234) GUERIN.D : L'Algérie qui se Cherche – Paris 1964 .

235) HOBBES. T: Levianthan – Ed Sirey – Paris 1971 .

236) HANNI.. A : La Colonisation Agraire et sous Développement en Algérie – S.N.E.D – Alger 1981 .

237) HARBI. M : - Aux Origines du FLN – Bourgeois – Paris 1975 .

238) Le FLN, Mirage et Réalité des Origines à la Prise des Pouvoirs (1945-1962) – Jeune Afrique – Paris 1980 .

239) La Guerre Commence en Algérie –Complexe – Paris 1976 .

240) HASEN. F : L'Innovation dans l'Enseignement – Casterman (Collection EZ) – Bruxelles 1972 .

241) HORNE. A : Histoire de la Guerre en Algérie – Albin Michel – Paris .

242) JOUVENEL. B : Du Pouvoir – Hachette – Paris 1972 .

243) KADDACHE. M : - Question Nationale et Politique Algérienne (1919-1951) (Doctorat d'état) Univ. – Toulouse II – 1977 .

244) Histoire du Nationalisme Algérien , 2 vol – SNED –Alger 1980 .

245) LAACHER.S : Algérie Réalités Sociales et Pouvoir – L'Harmattan – Paris 1985 .

246) LACOUTURE. J : - Le Pouvoir Politique dans le Tiers Monde , Prophètes et Bureaucrates en Système Politique – Ouvrage Collectif – Armon Collin – Paris 1980 .

247) La Personnification du Pouvoir dans les Nouveaux Etats (Thèse du 3éme cycle univ.) – Paris I -1969.

248) Quatre Hommes et Leurs Peuples – Seuil – Paris 1969 .

249) LACHERAF. M : L'Algérie Nation et Société – Maspéro – SNED – Paris 1974 .

250) LAKS. M : Autogestion Ouvrière et Pouvoir Politique en Algérie (1962-1965) Etude et Documentation Internationale – Paris 1970 .

251) LAROUI. A : L'Etat dans le Monde Arabe Contemporain, Elément d'une Problématique – C.E.R.M.A.C –Univ Catholique de Louvain 1974.

252) LAPIERRE. J.W : Essai sur le Fondement du Pouvoir politique – Aix en Provence 1968

253) LEBJAOUI. M : Visites sur la Révolution Algérienne – Gallimard – Paris 1970.

254) LECA .J.L & VATIN. C : - L'Algérie, Histoire et Société – Presse de la Fondation Nationale des Science Politique – Paris 1974 .

255) L'Algérie Politique, Iinstitution et Régime Politique – F.N.S.P – Paris 1975 .

256) LEFEVER. H : De l'Etat, le Mode de Production Etatique, Livre III-UGE – Paris 1978.

257) LEFORT. C : Eléments critiques de la bureaucratie – Droz – Paris 1971 .

258) LETOURNEAU .R : L'Evolution Politique de l'Afrique du Nord –.Colin – Paris 1962

259) LIABES. D : Capitaux Privés et Patrons d'iIndustrie en Algérie (1962-1982) – C.R.E.A – Alger 1984 .

260) MARTENS. C : Le Modèle de Développement Algérien , Bilan d'un Décennie (1965-1975) – SNED – Alger 1976 .

261) MARX. C : - Critique de la Philosophie de l'Etat de Hegel –Coste – Paris 1948 .

262) Le 18 Brumaire de Louis Bonaparte – Sociales – Paris 1969 .

263) MENAD .A : Le Réformisme Musulman en Algérie de 1925 à 1940 – Mouton – Lahaye 1967 .

264) MENTRI. M : L'Administration en Question, Réflexions sur les Relations Administration Administrés – OPU –Alger 1988 .

265) - MERAD. B.A : La Formation Sociale Algérienne Précoloniale (Doctorat d'état) – niv. Alger 1977 .

266) MERLE. R : Ahmed Benbella – Gallimard – Paris 1965 .

267) MERTON. R.K : Bureaucratie et Personnalité, Eléments de Théorie et de Méthodes Sociologiques Plon – Paris 1965 .

268) MESBAH. M.CH : Idéologie Politique et Mouvement National en Algérie (1936-1956) (Doctorat d'état) Univ.Alger 1980 .

269) MICHALON. T : Les Collectivités Locales Algériennes d'Hier à Aujourd'hui (Doctorat D'état) Univ. Aix en Provence –Marseille 1976 .

270) MOKDAD. S : Domination Coloniale et Rupture Nationaliste en Algérie – OPU – Alger 1984 .

271) NADIR. A : Le Mouvement Réformiste Algérien, son Rôle dans la Formation de l'Idéologie Nationale (Thèse 3° cycle) Univ.Paris III 1985 .

272) NAIR. S : Machiavel et Max . PUF – Paris 1984 .

273) NOUSCHI. A : - Naissance du Nationalisme Algérien –Minuit 1962 .

274) Le Maghreb entre les Mythes – PUF – Paris 1967 .

275) PARSONS. T : Le Système des Sociétés Modernes – Dunot 1973 .

276) POULANTZAS. N : - L'Etat, le Pouvoir, le Socialisme – PUF 1971 .

277) Pouvoir Politique et Classe Sociale (2 vols) – Maspéro 1981 .

278) RAFFINOT .M & JAQUEMOT. P : Le Capitalisme D'Etat Algérien – Maspéro 1977 .

279) REMILI .A : Les Institutions Administratives Algériennes – SNED – Alger 1973 .

280) ROUQUIE. A : L'Etat Militaire en Amérique Latine – Seuil 1983 .

281) ROUSSET. P : Emigration, Paupérisation et Développement du Capitalisme D'Etat en Algérie – Bruxelles .

282) ROY M.P : Les Régimes Politiques du Tiers Monde – LGDJ 1977 .

283) QUANDT. W .B : Revolution and Political Leadership in Algeria / 1954-1968 – Cambridge the M.I.T.Press 1969 .

284) SARI .D : Dépossession des Fellahs –SNED – Alger 1975 .

285) SHIVINJI. A: Class Struggle in Tanzania – Monthly Review Press – New-York 1976 .

286) TEMMAR. H : - Structure et Modèle de Développement de l'Algérie – SNED – Alger 1974 .

287) Organisation Institutionnelle de l'Economie Algérienne , Brochure du Ministère de l'Industrie- Alger 1970 .

288) THIERRY. S.P : La Crise du Système Productif Algérien – IREP – Grenoble 1982 .

289) TILLY.C: The Formation of National States in Western Europ Prinenton , Princento university press 1975 .

290) TLEMCANI. R: State and revolution in Algeria – London zed books and Colorado Review Press 1986 .

291) TOUATI. S : La Formation des Cadres pour le Développement – OPU – Alger(sans date) .

292) VATIN . J.C : L'Algérie Politique , Histoire et Société – FNSP 1983 .

293) VIRATELE. G : L'Algérie Algérienne – Ed. Ouvrière – Paris 1970 .

294) VLASHOS. S : Institutions Administratives et Economiques de l'Algérie, 2 vols – SNED – Alger 1973 .

295) WEBER. M : Economie et Société – Plan – Paris 1970 .

296) XAVIER.G : Analyse Economique de la Bureaucratie – Economisa – Paris 1981 .

297) YEFSAH.A : Processus de Légitimation du Pouvoir Militaire et la onstruction de l'Etat en Algérie – Ed . Anthrapes – Paris 1982 .

ب -المجـلات،الدوريـات والمنشـورات:

298) ADDI. L : - Les Classes Moyennes au Maghreb – Les cahiers C.R.E.S.M – Paris CNRS 1980 .

299) L'Etat, Politique devant l'Etat Economique – Projet N°193 – Juin 1985 .

300) La Crise du Populisme et les Limites Historiques du Néo-parionalisme en Algérie – Algérie Actualité N°1206 du 21-30, Novembre 1988.

301) ALAVI. H : L'Etat dans les Sociétés Post-coloniales, le Cas du Pakistan et du Bangladesh – Temps Moderne juillet-Octobre 1972.

302) APTER. D.E : Système, Processus et Aspects Politiques du développement Economique – In Industrialisation et Société – Mouton 1968.

303) BADIE .B : Formes et Transformation des Communautés Politiques – In Traité de Science Politique – P.U.F 1986.

304) BARBE. R : Les Classes Sociales en Algérie- In Economico-politique N°62 et 63 Paris 1959.

305) BAYART .J.F : L'Analyse des situations autoritaires , Etude bibliographie – In. revue Française des Science Politiques 1976.

306) BENACHENHOU. A : - Gestion Socialiste des Entreprises et Economie, Réduire les Ecarts – Révolution Africaines N°770 du 22-28 Novembre 1978.

307) Stratégies sociales et développement économiques – Cahiers du C.R.E.A – Mars 1982.

308) Evolution de la Société Algérienne – Revue Tiers Monde Vol.XXI N°83 Juillet-Sept.

309) BENHASSINE. M.M & MERAD. B.A : Périodisation des Classes Sociales en Algérie – In Revue des Sciences JUR PAL et ECO N°2 .Alger 1977.

310) BENTALEB. F : La Rente dans la Société et la Culture en Algérie- Peuples méditerranéens N°26 1984.

311) Bernstein : Notes State and Pesantry – Review of African Political Economy N°21_ 1981.

312) BOUZIDI. A : L'Entreprise Publique et l'Etat en Algérie- In .Revue du Centre National d'Etudes et d'Analyses pour la Planification –Alger N°1 1985.

313) CHAZEL. F : Réflexions sur la Conception Parsonienne du Pouvoir - In.Revue Française de Sociologie N°4 Paris 1964.

314) CHEVALIER. J.M : La Fin de l'Etat Providence- Projet Mars 1980.

315) CROSIER.M : La Bureaucratie comme Système d'Organisme –Archives Européennes de Sociologie Vol.2 1961.

316) DEBBASH .Ch : Les Elites Maghrébines devant la Bureaucratie – In .Annuaire de l'Afrique du Nord - Vol 3- 1968 .

317) DEVILLERS. F : - L'Etat et la Révolution Agraire en Algérie –In .Revue Française et Science Politique N°1 1980.

318) L'Etat et les Classes Sociales en Algérie à l'Epoque du Président Boumediene.

319) Acheter le Développement, le Cas Algérien – Politiques Africaines N°18 Juin 1985.

320) DRACH. M : De la Restructuration des Entreprises en Algérie- Monde Diplomatique, Nov .1982.

321) DURANT J.P : Exacerbation des Contradictions Sociales et Resserrement des Alliances en Algérie – Annuaire de l'Afrique du Nord –CNRS Paris 1977.

322) Fainsod Merle: Bureaucracy and Modernisation : The Russian Soviet case- In. Bureaucracy and Political Development –Edited by Joseph La Palombara , Princeton Prinleton. University Press 1963.

323) FARSOUN. K : State Capitalism in Algeria- Merip reports N°35.

324) FAVRET. J : Le Syndicat, les Travailleurs et le Pouvoir en Algérie- Annuaire de l'Afrique du Nord , 1964.

325) FOUGEY ROLAS. P : Bureaucratie et Technocratie, Argument- Ouvrage collectif sur la bureaucratie dirigé par Edgar Morin –U.G.E Collection 10-18, Paris 1976.

326) GALLISOT R : - Classification Sociale en Système Précapitaliste, l'Exemple Algérien- Cahiers du Centre d'Etudes et de Recherches Marxistes N°6, 1968.

327) Classes sociales, Etat et Développement en Algérie depuis l'Indépendance. In.Revue du Tiers Monde 1978.

328) Les Classes Sociales en Algérie .

329) L'Homme et Société – Paris 1969.

330) L'Etat Relais à partir de l'Exemple Algérien , la Trans-nationalisation à l'Oeuvre sous le Model de l'Etat National- In .Peuple Méditerranéens N°35-36, 1986.

331) GLASMANN. D & KRAMER. J : Essai sur l'Université et la Formation des Cadres en Algérie – Paris, Aix en Provence, Ed .CNRS et CRESM, 1970.

332) HARBI. M : Nationalisme Algérien et Identité Berbère -In.Peuple Méditerranéen 1980.

333) HERMET. G : Dictature Bourgeoise et Modernisation Conservatrice – In. Revue Française de Sciences Politiques 1975.

334) HIRSH .J : Remarques Théoriques sur l'Etat Bourgeois et sa Crise -In.La Crise de l'Etat P.U.F 1977.

335) HUGH .R : The Algerian Bureaucracy –Review of African Political Economy – May,Aug 1982.

336) JUDET. J : L'Economie Algérienne et la Logique de l'Indépendance – Le Monde Diplomatique N°299 .

337) JIANNOTI. J.A : Autour de la Question de l'Etat et la Bureaucratie – Revue de l'Institut de Sociologie Université de Bruxelles N°1 et 2 1981.

338) KERRY. K & Lary. L: State and Class in Kenya , Note on the Cohesion of the Ruling Class – Journal of Modern African Studies 22/4, 1984.

339) KINGSLY. J.D: Bureaucracy and Political Development with Particular Reference to Nigeria-In Joseph La Palombara.

340) KRASNER. D.S : Approach's to The State, Alternative Conceptions and Historical Dynamics-Comparatives Politics XVI N°2, January 1984.

341) LAZAREF. G: Remarques sur l'Autogestion Agricole en Algérie – Tiers Monde, P.U.F, Paris 1965.

342) LUCA J : - Parti et état en Algérie – A.A.N 1968.

343) Administration Locale et Pouvoir Politique en Algérie- CNRS, Paris 1973.

344) LUCA. J & VATIN. J.C : Le Système Politique Algérien 1976-1978.In Revue Développement Politique au Maghreb – Aix en Provence 1979.

345) MICHEL .H : Chronique Politique de l'Algérie -In.Annuaire de l'Afrique du Nord 1981.

346) MICHEL. A : Les Classes Sociales en Algérie – Cahiers Internationaux de Sociologie 1965.

347) MELLASSEAUX .C : A Class Analysis of the Bureaucracy Process in Mali – the Journal of Development Studies 1970.

348) MINIES. J : Autogestion et Luttes de Classes en Algérie -Temps Modernes, Juin 1965.

349) NAIR .K.S : Algérie 1954-1982, Forces et Blocs au Pouvoir – La Revue des Temps Modernes, Juillet/Août 1982.

350) NAVILLE. P : Bureaucratie et Révolution – Ed. EDU Coll. 10-18, Paris 1976.

351) PALLOIX .Ch. : Un Essai sur la Formation de la Classe Ouvrière Algérienne 1963-1978, La Revue Tiers Monde N°83 Juil.Sept 1980.

352) PENEFF. J : Industriels Algériens – In. Cahiers du CRESM 1981.

353) PERVILE. G : - Le Sentiment National des Etudiants Algériens de Culture Française Avant la Guerre et Pendant la Guerre d'Algérie.

354) Armée, Guerre et Politique en Afrique du Nord XIX° et XX° siècle- Ouvrage collectif – Presse de l'Ecole Normale Supérieure, Paris 1977.

355) REMILI .A : Parti et Administration Algérienne –In. Annuaire de l'Afrique du Nord 1968.

356) RIGGS. F : Evolution Sémantique du Terme Bureaucratie – Revue Internationale des Sciences Sociales Vol XXXI N° 4, 1979.

357) SEMMOUD. B : Croissance du Secteur Industriel Privé en Algérie dans ses Relations avec le Secteur National – In Revue Canadienne des Etudes Africaines, N°2, 1982.

358) SZELENE.Y : La Position de l'Intelligentsia dans la Structure de Classe dans les Sociétés Socialistes d'Etat –Acte de la Recherche en Science Sociale, N°.22 Juillet-1978

فهرس الموضوعـات

المقدمــة.

البـاب الأول: المجتمع والدولة بين العقل والتاريــخ

- **الفصل الأول:**

مساءلة اولية حول المعرفة الاجتماعية والسياسية الراهنة..... 22

- **الفصل الثاني:**

المجتمع والسلطة السياسية في الفكر السياسي الكلاسيكي. 45

- تمهيـد.

النظرة المثالية الطوباويـة 46

1. النظرة الطبيعية الأخلاقية..... 55

2. النظرة الماورائية، اللاهوتية.....65

3. التحليل الواقعي للسلطة وبداية التأسيس لمفهوم الدولـة.....79

- **الفصل الثالث:**

الدولة وإشكالية السلطة في المنظورالحديث.....99

. تمهيد

1 . محددات مفهوم السياسي والدولة السيدة.....101

2. تكوين مفهوم الدولة السيـدة والمجتمع المدني..... 110

البـاب الثاني

الدولة وأسس شرعية السلطة ومشروعية القوة.

تمهيد

- **الفصل الأول:**

1- نظرية الدولة وأشكال التنظيم المؤسساتي الحديث.....124

2-الدولة والتنظيم المؤسساتي لها.....125

3- الدولة ومسألة شرعية السلطة 134

- **الفصل الثاني:**

الـدولة والقـوة ومشروعيـة الحكـــم..... 152

1. القوة باعتبارها موضوعا للتحليل السوسيولوجي..... 154

2. المفهوم المعياري للسلطة السياسيةوالدولة.....169

3. الانماط الشرعية للسلطة والقوة.....171

البـاب الثالث

تكوين الدولة الوطنية الحديثة وتأسيس علاقات القوة

- تمهيـد
- **الفصل الأول:**
إشكالية المسألة السياسية وتكوين الدولة.....183
تمهيــد.
1. الاتجاهات النظرية في تحليل موضوع الدولة الحديثة.....190
1-1/ الإتجاه المؤسساتي أو الدولتي.....193
2 / اتجاه المجتمع ضد الدولة.....207
3 / الإتجاه الجيوسياسي.....216
4 / الإتجاه الماركسي : تحليل أنماط الإنتاج.....221
5 / اتجاه التحليل المقارن للنظام الدولتي العالمي.....226
2. الدولة و السلطة في المجتمعات المستقلة حديثا..... 229
3. مفهوم الدولة الحديثة وواقع المجتمعات النامية.....239
4. محددات ومستلزمات دولة البيروقراطية الحديثة.....257
5. البيروقراطية والسياسة العملية للدولة.....263
- **الفصل الثاني:**
الدولة البيروقراطية باعتبارها موضوعا للتحليل السوسيولوجي.....281
تمهيـد.
1. المدخل الكلاسيكي حول بيروقراطية الدولة.....284
1-1/ البيروقراطية في التصور الفيبري (M. Weber).....284
2-1/ البيروقراطية في التصور الماركسي الكلاسيكي.....288
2. التصورات النظرية الحديثة في موضوع بيروقراطية الدولة.....296
2-1/ البيروقراطية كطبقة اجتماعية.....297
2-2/ البيروقراطية كنخبة سياسية حاكمة.....301
الفصل الثالث:
خصائص بيروقراطية الدولة في المجتمعات المستقلة حديثا.....301
تمهيد.
1 / الإتجاه النظري الذي يعتبر البيروقراطية أداة للتنمية السياسية.....310
2/ الاتجاه الذي ينطلق من مفهوم « الدولة التابعة».....315
3/ الإتجـــاه النظـــري الـــذي يـــربط مفهـــوم الدولـــة التســـلطية بمفهـــوم دولـــة البيروقراطية.....328
- **الفصل الرابع:**
تكوين الدولة الجزائرية الجديدة و جهازها البيروقراطي..... 339
تمهيـد
1. القوى الاجتماعية الوطنية والثورة التحريرية.....342

2. تنامي الجهاز البيروقراطي للدولة الوطنية الجديدة.....347
3. تكوين بيروقراطية الدولة الوطنية.....361
4. صورة الدولة الجزائرية في مواثيق الثورة.....364
4-1 / صورة الدولة الجزائرية في برنامج طرابلس.....365
4-2/ الدولة و القوى السياسية عشية الإستقلال.....368
5. الدولة الالدولة الجزائرية الجديدة و الإرث الكولونيالي.....376
6. ملامح الدولة الوطنية الجديدة و نظامها السياسي الشعبوي.....380
- الخلاصة.....401
- الخاتمة.....409
- قائمة المصادروالمراجع.....411